

شرح

قانون الإجراءات الجنائية

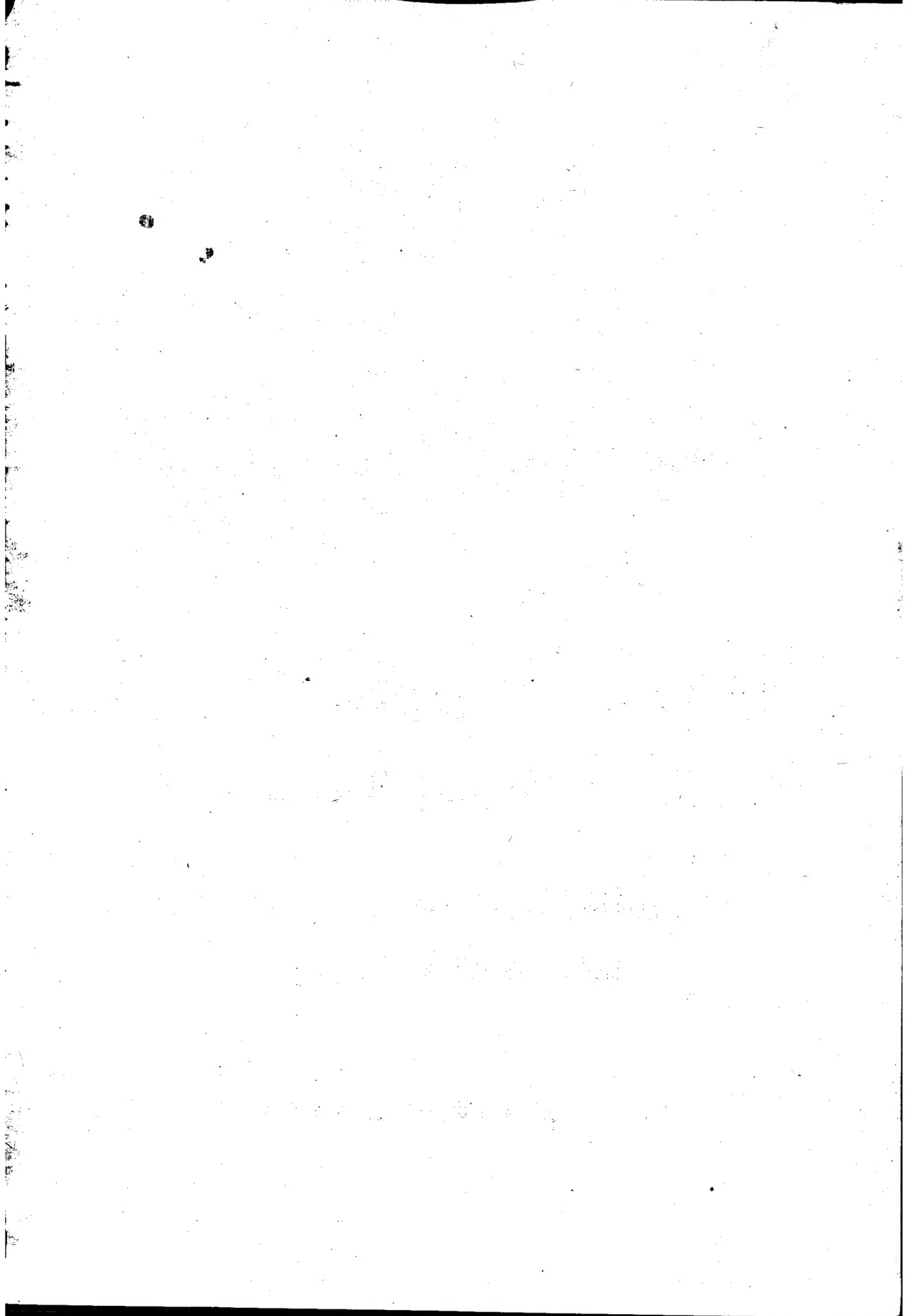
دكتور

سامح السيد جاد

أستاذ القانون الجنائي بكلية الشريعة والقانون

نائب رئيس جامعة الأزهر سابقا

١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إذا كان قانون العقوبات يعنى بيان ماهية الأفعال التى تعد جرائم وتحديد العقوبات المقررة لتلك الجرائم فإن قانون الإجراءات الجنائية يعنى بيان الإجراءات الواجب اتباعها منذ لحظة وقوع الجريمة حتى يصدر الحكم البات فيها.

فقانون الإجراءات الجنائية هو مجموعة من القواعد القانونية التى تحكم الدعوى الجنائية من إجراءات مباشرتها منذ لحظة وقوع الجريمة وحتى صدور الحكم البات فيها، وكذلك الحقوق والواجبات التى تتولد عن تلك الإجراءات سواء ما تعلق منها بالادعاء الجنائى أو الادعاء المدنى التابع للدعوى الجنائية أو بإشكالات التنفيذ.

وسوف نقسم حديثنا عن قانون الإجراءات الجنائية إلى أقسام

أربعة:

القسم الأول: الدعوى الناشئة عن الجريمة الجنائية.

القسم الثانى: جمع الاستدلالات والتحقيق الابتدائى.

القسم الثالث: المحاكمة.

القسم الرابع: طرق الطعن فى الأحكام.

وقبل أن نبدأ الحديث عن هذه الأقسام الأربعة سوف نفرّد بأباً تمهيداً نتناول فيه موضوع قانون الإجراءات الجنائية، وأهمية قانون الإجراءات الجنائية، وبيان مدى صلة قانون الإجراءات الجنائية بقانون المرافعات المدنية والتجارية، وتحديد نطاق سريان قانون الإجراءات الجنائية

(٤)

من حيث الزمان، وبطلان الإجراءات الجنائية، وبيان النظم الإجرائية المختلفة، والنظام الإجرائى فى مصر، والتطور التاريخى لقانون الإجراءات الجنائية فى مصر.

والله نسال التوفيق والسداد والهداية والرشاد.
إنه نعم المولى ونعم النصير..

دكتور سامح السيد جاد

المقدمة

موضوع قانون الإجراءات الجنائية - أهمية قانون الإجراءات الجنائية
المقدمة - أهمية قانون الإجراءات الجنائية - أهمية قانون الإجراءات الجنائية - أهمية
قانون الإجراءات الجنائية من حيث هو - أهمية قانون الإجراءات الجنائية
المقدمة - أهمية قانون الإجراءات الجنائية - أهمية قانون الإجراءات الجنائية - أهمية
قانون الإجراءات الجنائية في مصر.

١ - موضوع قانون الإجراءات الجنائية:

إن موضوع الإجراءات الجنائية يتركز في نظم الدعوى الجنائية
من لحظة تحريكها حتى حكم فيها بحكم ذات، فهو نظم الراسل للنظام
التي تمر بها الدعوى الجنائية في مرحلة التفتيش ومراحلها إجراءات جمع
الاستدلالات، ثم في مرحلة المحاكمة والمراحل الخاصة بمباشرة الدعوى
الجنائية وبالحكم فيها، ثم في مرحلة الطعن في الأحكام الصادرة فيها، ولا
يقف موضوع قانون الإجراءات الجنائية عند حد نظم سير الدعوى
الجنائية فحسب بل أنه نظم أيضا سير الدعوى المدنية الناشئة عن الجريمة
والمرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية، بالإضافة إلى أنه ينظم الإجراءات
المتعلقة بتنفيذ الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية وما قد ينشأ عنها من
إشكالات في التنفيذ تتطلب تدخل القضاء.

٢ - أهمية قانون الإجراءات الجنائية:

بعد أن حددنا موضوع قانون الإجراءات الجنائية فإنه يتضح لنا
بجلاء أهمية دراسة ذلك القانون إذ أنه هو الوسيلة التي بها يمكن تنفيذ
قانون العقوبات، وذلك لأنه لن تكون لقانون العقوبات أى أهمية تذكر ما
لم يأخذ طريقه إلى حيز التنفيذ وهذا الطريق هو قانون الإجراءات الجنائية،
أضف إلى ذلك أن العقوبة باعتبارها وسيلة للردع والزجر لا يمكن أن

تؤدي هدفها، إلا إذا كانت هناك قواعد معينة عن طريقها يمكن البحث عن الجناة وتقديمهم للمحاكمة والحكم عليهم ومن هنا تتضح أهمية قانون الإجراءات الجنائية في أنه يحمي مصالح المجتمع التي كفلها القانون بنصوص التجريم، ولا يقتصر هدف قانون الإجراءات الجنائية على حماية مصالح المجتمع فحسب بل إنه يهدف أيضاً إلى كفالة حرية الفرد ووضع الضمانات الكافية التي تكفل له الدفاع عن نفسه والتي يجب مراعاتها في مراحل التحقيق والمحاكمة وأيضاً في مرحلة تنفيذ العقوبة المحكوم بها.

فقانون الإجراءات الجنائية يهدف إلى حماية مصلحة المجتمع بأن ينال المذنب جزاء ما كسبت يده هذا من جانب ومن جانب آخر تحقيق مصلحة الفرد وذلك بحمايته بضمانات كافية تكفل له الدفاع عن نفسه أثناء مراحل التحقيق والمحاكمة والتنفيذ، والمهمة الأساسية لقانون الإجراءات الجنائية هي التوفيق بين هاتين المصلحتين.

٣ - صلة قانون الإجراءات الجنائية بقانون المرافعات المدنية:

إن تنظيم القانون للدعوى المدنية والجنائية وجهات القضاء المختصة بنظرهما والحكم فيهما، وذلك عن طريق قانوني المرافعات والإجراءات الجنائية؛ حداً ببعض^(١) إلى رد كلا الدعويين إلى أنه توجد قواعد عامة تحكمهما، وأن الفروق الفرعية بينهما مرجعها إلى الطبيعة الخاصة بكل منهما؛ وحيث أن قواعد قانون المرافعات أقدم فقد جعلها هؤلاء الفقهاء أنها هي الشريعة العامة للقواعد الإجرائية بنوعها مدنية أم تجارية أم جنائية. فالمرجع قد وضع القواعد الشكلية للدعوى كلها في

(١) من هذا الرأي د. علي زكي العرابي - المبادئ الأساسية للتحقيقات الجنائية

ص ١ فقرة ٤ - أشار إليه الدكتور محمود مصطفى - شرح قانون الإجراءات

الجنائية سنة ١٩٥٧ ص ٨ - وانظر نقض ١٢/١ ١٩٦٤ أحكام النقض

س ١٥ رقم ١٥٣ ص ٧٧٤.

قانون المرافعات واستثنى منها القواعد الواردة في قانون الإجراءات الجنائية والقوانين الخاصة وذلك وفقاً للطبيعة الخاصة بكل دعوى. ومفاد ذلك أن نصوص قانون الإجراءات الجنائية إنما تطبق بوصفها استثناء على نصوص قانون المرافعات ويستتج من ذلك أن قانون المرافعات يطبق على الحالات التي لا يوجد نص يحكمها في قانون الإجراءات الجنائية. وهذا الاستنتاج وإن كان يحمل جانباً من الحقيقة إلا أنه لا يتضمن الحقيقة كلها، حقيقة أن كلا القانونين الإجراءات والمرافعات يشتركان في بعض القواعد العامة عند تنظيمهما للخصومة كقواعد التحقيق النهائي الخاصة بالعلانية وشفوية المرافعة ومباشرة الإجراءات في مواجهة الخصوم وكيفية إصدار الأحكام وغير ذلك تكاد تكون واحدة، بالإضافة إلى أن جهة الاختصاص بالخصومتين واحدة عادة، علاوة على أن الروابط الإجرائية بين أطراف الخصومتين تكاد تحكمها نظرية واحدة.

إلا أنه بالرغم من كل ذلك فإن أوجه التشابه السالف ذكرها ظاهرة فحسب، فأوجه التشابه تنحصر في كون القانونين ينظمان قواعد شكلية تستلزم ضرورة وجود قواعد موضوعية وردت بقانون آخر هو القانون المدني والتجاري بالنسبة لقانون المرافعات، وقانون العقوبات بالنسبة لقانون الإجراءات الجنائية. وفي الواقع وحقيقة الأمر فإن الرأي الفقهي الذي يجعل قانون المرافعات هو الأصل العام لقانون الإجراءات الجنائية قد أغفل فروقاً أساسية لا يمكن معها الأخذ بوجهة نظرهم^(١) وهذه الفروق هي:

١ - إن المصالح التي يحميها كلا القانونين مختلفة^(٢). فقانون

(١) الدكتور أحمد فتحى سرور - الوسيط في شرح قانون الإجراءات الجنائية

سنة ١٩٧٠ ص ٤٠

(٢) د. محمود مصطفى - المرجع السابق ص ٨.

المرافعات يحمي بنصوصه مصالح مالية للخصوم، بينما قانون الإجراءات الجنائية يحمي بنصوصه مصلحة الدولة وحقوقها في توقيع العقاب، أو يحمي مصالح معنوية للخصوم مثل الشرف والاعتبار والحرية الفردية وغيرها من المصالح التي تتعلق بالشخص ولكنها لا تعتبر حقوقاً مالية.

٢ - إن قانون المرافعات يجعل مراكز الخصوم في الدعوى المدنية متساوية، أما قانون الإجراءات الجنائية فإنه يعطى للنياذة العامة سلطات لا تتوافر للمتهم، وهذا الاختلاف مرجعه لاختلاف المصالح التي يحميها كل قانون.^(١)

٣ - إن الوفاء بالالتزامات المدنية والتجارية الأصل فيه أن يتم اختياراً ولا يلجأ إلى القضاء إلا إذا امتنع المدين عن الوفاء اختياراً، وتأسيساً على ذلك فإن تطبيق نصوص قانون المرافعات يعتبر استثناءً على الأصل العام وهو الوفاء بالالتزامات المدنية اختياراً، أما في قانون الإجراءات الجنائية فإن الأصل فيه حتمية التطبيق ولا يجوز للمتهم أن يفى بالالتزام بخضوعه بإرادته للعقوبة، بل إن مباشرة الإجراءات المنصوص عليها للوصول إلى حكم نهائي يراعى فيه جميع ضمانات حرية المتهم الفردية.

فالفروق السالف ذكرها مردها اختلاف أهداف كلا القانونين، وتأسيساً عليها فلا يمكن القول بأن قانون المرافعات هو الشريعة العامة التي يرجع إليها إذا خلا قانون الإجراءات من نص يحكم الواقعة، لأنه لو كان قانون المرافعات هو الشريعة العامة التي يرجع إليها إذا خلا قانون الإجراءات من نص يحكم الواقعة لما كان القانون في حاجة إلى النص في بعض الحالات على الإحالة إلى قانون المرافعات بصدد بعض الإجراءات،

(١) د. مأمون سلامة - الإجراءات الجنائية في التشريع المصري سنة ١٩٧٢ ص ٣٠ والمراجع التي أشار إليها.

منها على سبيل المثال نص المادة ١/٢٣٤ إجراءات "تعلن ورقة التكليف بالحضور لشخص المعلن إليه أو في محل إقامته بالطرق المقررة في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية، وكذلك المادة ٢٨٧ إجراءات "تسرى أمام المحاكم الجنائية القواعد المقررة في قانون المرافعات لمنع الشاهد من أداء الشهادة أو لإعفائه من آدائها، وكذلك المادة ٤٨ إجراءات "للخصوم رد القضية عن الحكم في الحالات الواردة في المادة السابقة، وفي سائر حالات الرد المبينة في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية".

وإذا كان القضاء قد درج على الاستعانة بنصوص قانون المرافعات لتعويض النقص في قانون الإجراءات فهذا لا يستخلص منه كون قانون المرافعات هو الشريعة العامة لقانون الإجراءات^(١)، ولكن تبرير ذلك بأنها إحدى وسائل التفسير التي تستلزمها وحدة النظام القانوني، ومن أجل ذلك فإن القضاء يشترط عند اللجوء إلى قواعد قانون المرافعات ضرورة عدم تعارضها مع جوهر الخصومة والدعوى الجنائية.^(٢)

٤ - إن أوضح مظاهر الاختلاف بين القانونين تبدو جلية في تنظيم القانون للدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية ووضعه قواعد خاصة بها تتفق وطبيعة الدعوى الجنائية الأصلية ونصه على خضوع هذه

(١) راجع نقض ١٩٥٦/٤/٣ مجموعة أحكام النقض س٧ رقم ١٤٥ ص ٥٩٨، نقض ١٩٥٦/٢/٧ مجموعة أحكام النقض س٧ رقم ٤٨ ص ١٤١ نقض ١٩٦٣/١٠/٢١ أحكام النقض س١٤ رقم ١٢١ ص ٦٦٢، نقض ١٩٦٥/٣/١ أحكام النقض س١٦ رقم ٣٩ ص ١٧٩.

(٢) من هذا الرأي الدكتور محمود مصطفى - المرجع السابق ص ٨، الدكتور أحمد فتحي سرور - المرجع السابق ص ٤٠، والدكتور عمر السعيد رمضان - مبادئ قانون الإجراءات الجنائية سنة ١٩٦٧ ص ١١، ١٢، الدكتور مأمون سلامة - المرجع السابق ص ٣١.

الدعوى المدنية لقواعد الإجراءات الجنائية، فالقانون لم يلجأ إلى قواعد قانون المرافعات بصدد هذه الدعوى.

٤ - نطاق سريان قانون الإجراءات من حيث الزمان:

إن القاعدة الأساسية في سريان القواعد الإجرائية من حيث الزمان أنها تسرى بأثر فوري ومباشر، ومعنى ذلك أن القواعد الإجرائية تسرى على كل الوقائع التي تقع في ظله وكذلك على كل الدعاوى التي لم يكن قد فصل فيها بعد حتى ولو كانت عن جرائم ارتكبت قبل تنفيذ هذه القواعد الإجرائية. فالإجراء يحكمه القانون الذي كان ساري المفعول وقت اتخاذه، فإذا تم الإجراء صحيحاً وفقاً لأحكام القانون الساري وقت مباشرته ظل صحيحاً ولو تغيرت القوانين في فترات لاحقة بحيث يصبح ذلك الإجراء غير صحيح وفقاً لها، والعكس صحيح إذا تم الإجراء باطلاً وفقاً لأحكام القانون الساري وقت مباشرته فإنه يظل باطلاً ولو تغيرت القوانين في فترات لاحقة بحيث يصبح ذلك الإجراء صحيحاً وفقاً لها.

مثال ذلك: إذن تفتيش أو أمر بالقبض يصدر صحيحاً وفقاً للقانون الساري وقت إصداره فإنه يظل صحيحاً ولو تغيرت القوانين فيما بعد بحيث أصبح غير صحيح وفقاً للقانون الجديد والعكس صحيح. والسر في ذلك هو أن القواعد الإجرائية المقررة في قانون الإجراءات الجنائية وضعت لتكفل حسن سير العدالة الجنائية فهي وضعت لصالح المجتمع وليس لصالح الأفراد وعلى ذلك فلا يجوز في نطاق قواعد قانون الإجراءات الجنائية التمسك بقاعدة القانون الأصلح للمتتهم والسارية المفعول في نطاق قانون العقوبات، بيد أنه إذا كان الأصل هو أن القواعد الإجرائية تسرى بأثر فوري ومباشر إلا أن هذا الأصل تقابله بعض الصعوبات، وسوف نعرض لبعض هذه الصعوبات وأهمها، القوانين الخاصة بقواعد الاختصاص وتشكيل المحاكم، والقوانين الخاصة بالإثبات، والقوانين الخاصة بطرق الطعن في الأحكام، وأخيراً القوانين الخاصة بتقادم

الدعوى.

أولاً: القوانين الخاصة بقواعد الاختصاص وتشكيل المحاكم:

إن القواعد التى تنظمها القوانين المتعلقة بالاختصاص وتشكيل المحاكم إنما هى قواعد إجرائية تتعلق بإجراءات ممارسة الدعوى وما ينتج عنها من روابط إجرائية تهدف إلى حسن سير العدالة الجنائية، وليس لها صلة بحق الدولة فى العقاب ولهذا فإن هذه القواعد تسرى بأثر فوري ومباشر على جميع الدعاوى التى يتم الفصل فيها بحكم بات حتى ولو كانت قد تحركت فى ظل قانون قديم.^(١) مثال ذلك: أن تصدر قوانين جديدة تغير من تشكيل المحكمة بالزيادة أو النقصان أو تضع شروطاً جديدة لصحة تولى القضاء، أو تصدر قوانين جديدة تلغى اختصاص محكمة بنظر نوع معين من الدعاوى أو تحيل اختصاصها إلى محكمة أخرى.

ففى مثل هذه الحالات تطبق القواعد الجديدة بأثر مباشر على كل الدعاوى التى لم يتم الفصل فيها بحكم بات (وتظل الإجراءات التى تمت فى ظل القانون القديم صحيحة) حتى ولو كان ذلك ضد مصلحة المتهم ذلك لأن القواعد الإجرائية تتعلق بالنظام العام. وإن كان هناك رأى يرى^(٢) أنه فى حالة صدور قوانين جديدة خاصة بقواعد الاختصاص أو تشكيل المحاكم وكانت تنقص من الضمانات التى كانت مكفولة للمتهم فى ظل القوانين التى كان معمولاً بها وقت نشوء الخصومة فإنه يظل معمولاً بها ولا يصح الاحتجاج بأن القواعد الإجرائية قد وضعت لحسن سير العدالة.

(١) راجع نقض ١٩٥٩/٤/٢٨ مجموعة أحكام النقض س ١٠ رقم ١٠٩ ص

٤٩٩، نقض ١٩٦٠/١١/٢٨ س ١١ رقم ١٦١ ص ٩٢٦.

(٢) من هذا رأى د. أحمد فتحى سرور - المرجع السابق ص ١٣.

ثانياً: القوانين المتعلقة بالإثبات:

إن القوانين الجنائية تنظم في بعض الحالات كيفية الإثبات في المواد الجنائية فتتص على قرائن قانونية قابلة لإثبات عكسها أو غير قابلة لذلك، وعلى ذلك فإنها تنقل عبء الإثبات في الدعوى من خصم إلى خصم آخر، هذا بالإضافة إلى أن القانون يضيف على بعض الأوراق حجية في الإثبات فهل لو صدر قانون جديد يغير من هذه المسائل المتعلقة بالإثبات يكون له أثر رجعي متى كانت في صالح المتهم أم أنها تعتبر من المسائل الإجرائية وتسرى بأثر مباشر؟ اختلف الفقه في شأن الإجابة على هذا التساؤل فذهب البعض^(١) إلى القول بأن القواعد المتعلقة بالإثبات ذات صبغة إجرائية ومن ثم فإنها تطبق بأثر مباشر دون ما اعتداد بمصلحة المتهم. وذهب البعض الآخر^(٢) إلى القول بأن هذه القواعد ذات صبغة موضوعية تتعلق بحق الدولة في العقاب ومن ثم فإنها تسرى على الماضي إذا ثبت صلاحيتها للمتهم.

تقدير الرأيين: إذا نظرنا إلى كل من الرأيين السابقين فإننا سنجد أن كلاهما لا يحمل الحقيقة كلها، ذلك لأن قواعد الإثبات منها ما هو ذات صبغة موضوعية فقط ومنها ما هو ذات صبغة إجرائية فحسب، فلو كانت قواعد الإثبات مقررة بقانون ويتعلق بركن من أركان الجريمة أو بعنصر فيها فهو بدون شك قانون موضوعي وعلى ذلك تسرى عليه قاعدة القانون الأصلح للمتهم، أما لو كانت هذه القواعد الخاصة بالإثبات مقررة بقانون ينظم إثبات حصول إجراء من إجراءات الدعوى بإضفاء حجية على بعض الأوراق فهو بدون شك قانون إجرائي وعلى

(١) د. أحمد فتحي سرور - المرجع السابق ص ١٥.

(٢) انظر دكتور مأمون سلامة - المرجع السابق - ص ٣٥ حيث أشار إلى ميل

ذلك تسرى عليه قاعدة الأثر الفوري والمباشر دون نظر لما إذا كان في صالح المتهم أم لا.^(١)

مثال ذلك: حجية محاضرة الجلسات والأحكام بالنسبة لما هو مدون بها.

ثالثاً: القوانين المتعلقة بالطعن في الأحكام:

لو صدر قانون جديد يقرر إلغاء طريق من طرق الطعن، أو يقرر إضافة طريق جديد من طرق الطعن، أو أطال المدة المقررة للطعن، أو قصر هذه المدة، فما هو الحل في هذه الحالات؟

الحالة الأولى: إذا صدر القانون الجديد مقررًا إلغاء طريق من طرق الطعن فإن هذا القانون يسرى بأثر فوري ومباشر على كل الأحكام التي تصدر في ظله.^(٢)

أما الأحكام التي صدرت قبل صدوره، وطعن فيها فإن الإلغاء لا يؤثر على صحة الطعن، وذلك لأن الطاعن يكون قد اكتسب حقاً في الطعن فلا يجوز المساس بهذا الحق.^(٣)

الحالة الثانية: وهي الخاصة باستحداث القانون الجديد لطريق جديد للطعن لم يكن موجوداً من قبل فإن هذا القانون يسرى على جميع الأحكام التي تصدر في ظله وكذلك على الأحكام السابقة على صدوره بشرط أن يحصل الطعن في الميعاد المقرر.

الحالة الثالثة: وهي حالة إذا أطال القانون الجديد المدة المقررة للطعن فإن هذا القانون يسرى على جميع الأحكام التي تصدر في ظله

(١) الدكتور مأمون سلامة - المرجع السابق ص ٣٥.

(٢) راجع نقض ١٩٦٢/١٠/٢٠ مجموعة أحكام النقض س ١٢ رقم ١٤٨ ص ٥٩٠.

(٣) راجع نقض ١٩٥٣/٣/١٠ أحكام النقض س ٤ رقم ٢٢٣ ص ٦٠٧، نقض ١٩٥٣/٢/٢ أحكام النقض س ٤ رقم ١٧٣ ص ٤٥٣.

وكذا الأحكام التي صدرت في ظل القانون القديم حتى ولو كان الميعاد المقرر في القانون القديم قد انقضى متى كانت المدة تسمح في ظل القانون الجديد.

الحالة الرابعة والأخيرة: وهي الخاصة بتقصير المدة في القانون الجديد عما كانت عليه في ظل القانون القديم ففي هذه الحالة تحسب المدة الجديدة من تاريخ العمل بالقانون الجديد، إلا إذا كانت المدة الباقية والمقررة في القانون القديم أقصر من المدة المقررة في القانون الجديد ففي هذه الحالة ينقضى الميعاد بانقضاء الباقي من هذه المدة.

رابعاً: القوانين المتعلقة بالتقادم:

إن قواعد التقادم الجنائي، إما أن تكون تقادم دعوى جنائية وإما أن تكون تقادم عقوبة، فالدعوى الجنائية تنقضى في الجنايات بعشر سنين من يوم وقوع الجريمة وفي الجرح ثلاث سنين وفي المخالفات سنة واحدة، أما تقادم العقوبة المحكوم بها فتسقط في الجنايات بعشرين سنة إلا في الإعدام فهو ثلاثين سنة وفي الجرح خمس سنين وفي المخالفات سنتين. فقد يصدر قانون جديد يعدل هذه المدد اللازمة لانقضاء الدعوى أو سقوط العقوبة سواء بالزيادة أو النقصان أو يعدل شروط حساب المدة أو انقطاعها أو وقف سريانها أو في الآثار المترتبة عليها.

لقد ثار خلاف في الفقه حول ما إذا كانت قواعد التقادم قواعد إجرائية يسرى بشأنها قاعدة الأثر الفوري والمباشر أم أنها قواعد موضوعية تسرى على الوقائع التي وقعت في ظلها مع استثناء الرجعية متى كانت أصلح للمتهم؟ ذهب بعض الفقهاء وبعض أحكام النقض^(١) إلى القول بأن قواعد التقادم قواعد إجرائية تسرى بشأنها قاعدة الأثر الفوري والمباشر

(١) د. السعيد مصطفى السعيد - الأحكام العامة في قانون العقوبات سنة ١٩٦٢

دون نظر إلى ما إذا كانت في مصلحة المتهم أم لا سواء بإطالة مدة التقادم أو تقصيرها.

وذهب الرأي الراجح في الفقه والقضاء^(١): إلى القول بأن قواعد التقادم قواعد موضوعية لأنها تمس حق الدولة في العقاب، فتقادم الدعوى يشبه العفو الشامل من ناحية أنه يحول دون إمكان تحريك الدعوى عن الواقعة نهائياً، وتقادم العقوبة يشبه العفو عنها من ناحية أنه يحول دون إمكان تنفيذها، وعلى ذلك فإذا صدر قانون يقصر مدة تقادم الدعوى أو مدة سقوط العقوبة فإنه يسرى بأثر فوري ومباشر على ما يقع قبل العمل به متى كان أصلح للمتهم.

وهذا هو الرأي الأولي بالاتباع تغليبا لجوهر التقادم على مظهره، ولآثاره الموضوعية المحتومة على موضع وروده في القانون.

٥ - بطلان الإجراءات الجنائية:

لقد لجأ القانون إلى تقرير جزاء على مخالفة قواعد الإجراءات الجنائية وذلك الجزاء الذي قرره هو بطلان كل عمل يقع مخالفاً لها، وهدف القانون من ذلك هو ضمان تحقيق الأغراض التي قصد منها تقرير هذه الإجراءات.

ولم يكن قانون تحقيق الجنايات الملغى متضمناً للقواعد التي تتبع في حالة مخالفة الأحكام المقررة فيه ولكنه اكتفى بالنص على البطلان في حالة مخالفة بعض الإجراءات دون بعضها الآخر، ولذلك لجأ القضاء إلى الحكم بالبطلان في أحوال لم ينص فيها القانون على البطلان صراحة وذلك ترسماً

(١) د. محمود مصطفى - المرجع السابق ص ٢٤، ٢٥، الدكتور رءوف عبيد -

مبادئ الإجراءات الجنائية سنة ١٩٧٦ ص ١١، د. أحمد فتحى سرور -

المرجع السابق ص ١٨، الدكتور مأمون سلامة - المرجع السابق ص ٣٩،

٤٠ وراجع نقص ١٩٥٢/٣/٢٥ أحكام النقص س ٢ رقم ٢٣٧ ص ٦٣٨،

١٩٥٣/٦/٣ س ٣ رقم ٢٨٣ ص ٢٦.

خطى الفقه والقضاء الفرنسيين والدين طبقاً نظرية البطلان الداتى والسى مقتضاها أنه يبطل كل إجراء يخالف قاعدة جوهرية حتى ولو كان القانون لم ينص صراحة على البطلان جزاء مخالفتها، وذلك بعد أن طبقت محكمة النقض الفرنسية فى أول الأمر نظرية البطلان القانونى والى تقضى بأنه لا بطلان ما لم ينص عليه القانون صراحة، أى أن القانون هو الذى يحدد حالات البطلان.

ولقد كان ذلك مدعاة لأن يحدد قانون الإجراءات الجنائية المصرى أحوال البطلان منعاً لأى خطأ أو تردد فنظم أحوال البطلان فى المواد ٣٣١-٣٣٧ إجراءات جنائية. وسوف نتولى بيانها.

أحوال البطلان: لقد ميز القانون بين نوعين من القواعد، قواعد جوهرية يترتب على مخالفتها بطلان الإجراءات، وقواعد إرشادية لا يترتب على مخالفتها بطلان الإجراءات.

القواعد الإرشادية: هدفها هو إرشاد وتوجيه الهيئات المختصة بجمع الاستدلالات أو التحقيق أو الاتهام أو نظر الدعوى، إلى كيفية أدائها لعملها ومخالفتها لا يترتب عليه بطلان بل يترتب عليه جزاء تأديبى، وقد أشارت المذكرة التفسيرية إلى هذه القواعد بقولها "إذا كان الغرض من الإجراء ليس إلا الإرشاد أو التوجيه فلا بطلان إذا لم يراع هذا الإجراء، لأنه ليس جوهرياً فى التحقيق أو الدعوى، ومن هذه القواعد ما نصت عليه المادة ٤١٠ إجراءات حيث أوجبت على الدائرة المختصة بنظر الاستئناف أن تنظره فى ظرف ثلاثين يوماً من رفعه، فعدم مراعاة هذا الميعاد لا يترتب عليه البطلان. وكذلك ما أوجبه المادة ٢٤ إجراءات على مأمورى الضبط القضائى من أن يبعثوا فوراً إلى النيابة العامة بالتبليغات والشكاوى التى ترد إليهم بشأن الجرائم وضرورة أن يحصلوا على جميع الإيضاحات وإجراء المعاينات لتسهيل تحقيق الوقائع التى تبلغ إليهم أو يعلنوا بها بأى طريقة، وأن يتخذوا الوسائل الكافية للمحافظة

على أدلة الجريمة، وكذلك ما أوجبه المادة ٣١ إجراءات على مأموري الضبط القضائي في حالة التلبس بجناية أو جنحة من ضرورة الانتقال إلى محل الواقعة ومعاينة الآثار المادية للجريمة والمحافظة عليها.

فإذا أهمل مأمور الضبط القضائي القيام بهذه الأعمال المفروضة عليهم في المادتين السابقتين فإن ذلك لا يعد خروجاً على قاعدة جوهرية يترتب عليها بطلان الأعمال التي يقومون بها، ومن القواعد الإرشادية أيضاً ما قرره المادة ١٩٩ مكرراً إجراءات من ضرورة أن تفصل النيابة العامة في قبول المدعى بالحقوق المدنية خلال ثلاثة أيام من تاريخ تقديم ادعائه، فتأخر النيابة في ذلك لا يجعل الإجراءات باطلة.^(١)

أما القواعد الجوهرية: فهي القواعد التي تهدف إلى المحافظة على مصلحة عامة أو المحافظة على مصلحة أحد الخصوم في الدعوى، وهذه القواعد يترتب على مخالفتها أو عدم مراعاتها البطلان، فالقواعد الجوهرية أو الإجراءات الجوهرية إذاً نوعان، إجراءات جوهرية متعلقة بالنظام العام، وإجراءات جوهرية متعلقة بمصلحة لأحد الخصوم، وسوف نتحدث عنهما:

١ - الإجراءات الجوهرية المتعلقة بالنظام العام:

نصت المادة ٣٣٢ إجراءات على أنه "إذا كان البطلان راجعاً لعدم مراعاة أحكام القانون المتعلقة بتشكيل المحكمة أو بولايتها بالحكم في الدعوى أو باختصاصها من حيث نوع الجريمة المعروضة عليها، أو بغير ذلك مما هو متعلق بالنظام العام جاز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى وتقضى به المحكمة ولو بغير طالب". فمخالفة أى إجراء من الإجراءات الواردة في هذه المادة يترتب عليه البطلان ويجوز التمسك بهذا البطلان في أى مرحلة كانت عليها الدعوى حتى ولو كان لأول مرة أمام

(١) راجع نقض ١٩٥٤/٣/١١ أحكام النقض س ١٥ رقم ١٤١ ص ٤٢.

محكمة النقض، كما تقضى المحكمة به ولو بغير طلب، لأنه بطلان متعلق بالنظام العام.

ويعتبر من الإجراءات الجوهرية المتعلقة بالنظام العام ما أورده المذكرة التفسيرية مثل الأحكام الخاصة بعلنية الجلسات وحرية الدفاع وتسبيب الأحكام وحضور مدافع عن المتهم في الجرائم المعدودة من قبل الجنايات وضرورة أخذ رأى المفتى عند الحكم على المتهم بالإعدام، وكذلك الإجراءات الخاصة بطرق الطعن في الأحكام. وكذلك الإجراءات المتعلقة بسير الدعوى الجنائية مثل سقوطها بوفاة الجانى أو العفو عن الجريمة أو التقادم أو صدور حكم بات، وعدم تقديم الشكوى أو الإذن أو الطلب فى الحالات التى يتوقف تحريك الدعوى فيها على تقديم الشكوى أو الإذن أو الطلب، أو مرور ثلاثة أشهر على علم المجنى عليه بالجريمة التى وقعت عليه ويستلزم تحريكها تقديم شكوى منه ولم يقدمها فى خلال هذه المدة، فالبطلان فى كل الحالات السابقة بطلان مطلق.

٢ - الإجراءات الجوهرية المتعلقة بمصلحة لأحد الخصوم:

نصت المادة ٣٣٣ إجراءات على أنه "فى غير الأحوال المشار إليها فى المادة السابقة يسقط الحق فى الدفع ببطلان الإجراءات بجمع الاستدلالات أو التحقيق الابتدائى أو التحقيق بالجلسة فى الجنايات إذا كان للمتهم محام وحصل الإجراء بحضوره بدون اعتراض منه، أما فى مواد المخالفات فيعتبر الإجراء صحيحاً، إذا لم يعترض عليه المتهم، ولو لم يحضر معه محام فى الجلسة.

وكذلك يسقط حق الدفع بالبطلان بالنسبة للنيابة العامة إذا لم تتمسك به فى حينه "فقد أفادت هذه المادة أن الحق فى الدفع بالبطلان بالنسبة لإجراءات جمع الاستدلالات أو التحقيق الابتدائى أو التحقيق بالجلسة فى الجنايات يسقط إذا كان المتهم محام وحصل الإجراء فى

حضوره ولم يعترض، أما المحالفات فاتخاذ الإجراء الباطل في حضور المتهم دون اعتراض يجعله صحيحاً ولو لم يحضر معه بالجلسة تمام، كما يسقط حق النيابة العامة في الدفع بالبطلان إذا لم تتمسك في حبه. كما ورد بالمذكرة التفسيرية لمشروع الحكومة أمثلة للإجراءات الجوهرية المقررة لمصلحة الخصوم منها، الأحكام الخاصة بالتنفيذ والضبط والحبس الاحتياطي والاستجواب والاختصاص من حيث المكان، وعدم اتباع المحكمة الجنائية في المسائل غير الجنائية التي تفصل فيها بالتبعية للدعوى الجنائية لطرق الإثبات المقررة في القانون الخاص بتلك المسائل، وقبول الدعوى المدنية رغم سبق صدور حكم نهائي فيها من محكمة المدنية، وكذلك إغفال تخليف الشاهد أو الخبير لليمين.

فالدفع بالبطلان في كل الحالات السابقة مقررة لمصلحة الخصوم ولذا فإنه ما لم يتمسك الخصوم بها فإنه لا يمكن للقاضي أن يقضى بالبطلان من تلقاء نفسه بالبطلان نسبي، ويجوز للخصم التنازل عن التمسك بالبطلان، وهذا التنازل قد يكون صريحاً كما يكون ضمناً لعدم إبداء الدفع به أمام المحقق أو أمام المحكمة ولا يكون مقبولاً أمام محكمة القضاء.

ونصت المادة ٣٣٤ إجراءات على أنه "إذا حضر المتهم في الجلسة بنفسه أو بواسطة وكيل عنه فليس له أن يتمسك ببطلان ورقة التكيلف بالحضور، وإنما له أن يطلب تصحيح التكيلف أو استيفاء أى نقص فيه وإعطائه ميعاداً لتحضير دفاعه قبل البدء في سماع الدعوى، وعلى المحكمة إجابته لطلبه" فهذه المادة قد بينت أن حضور المتهم بنفسه أو بواسطة وكيل عنه لا يعطيه الحق في التمسك ببطلان ورقة التكيلف بالحضور ولكن له فقط طلب تصحيحها أو استيفاء أى نقص بها، وحصوله على ميعاد ليحضر دفاعه قبل بدء سماع الدعوى، والمحكمة ملزمة بإجابته لذلك، والمحكمة من عدم التقرير ببطلان ورقة التكيلف بالحضور هو أن

الغاية منها هو حضور المتهم قد تحقق فليس هناك مصلحة في إبطالها وإنما المصلحة تكون في تصحيحها وإعطاء المتهم فرصة لتحضير دفاعه.

وقد قررت المادة ٣٣٦ إجراءات أنه متى تقرر بطلان أى إجراء فإن هذا البطلان يتناول كل الآثار التى ترتبت عليه، ومن ثم يجب إعادة هذه الإجراءات متى أمكن إعادتها، فإذا بطل إجراء فإن بطلانه لا يؤثر على الإجراءات الصحيحة التى اتخذت قبله، وإنما يقتصر البطلان على الإجراء الباطل فقط وما يترتب عليه من آثار، فبطلان تشكيل المحكمة أو كونها غير مختصة بنوع الجريمة يترتب عليه بطلان المحاكمة وبطلان الحكم الذى صدر من هذه المحكمة، وكذلك لو كان التفتيش قد شابه عيب يبطله وقضى ببطلان التفتيش كان معنى ذلك بطلان كل دليل استمد من هذا التفتيش الباطل.

٦ - النظم الإجرائية المختلفة:

إن النظم الإجرائية المختلفة فى العالم، ترد فى الأصل إلى نظامين أساسيين هما النظام الإتهامى، ونظام التنقيب والتحري، بيد أن بعض التشريعات قد أخذت بنظام آخر يجمع بين مميزات كلا من النظامين. وسوف نتكلم عن هذه الأنظمة الثلاثة، النظام الإتهامى، ونظام التنقيب والتحري، ثم النظام المختلط.

أولاً: النظام الاتهامى:

وهذا النظام أساسه أنجلوسكسونى ويتسم هذا النظام بالمميزات

الآتية:

١ - حرية الإتهام مكفولة لأى فرد، وأن عبء الإتهام متروك للمجنى عليه نفسه أو للمضروور من الجريمة أو لمن شاهد وقوعها أو لأى فرد آخر أعطاه القانون ذلك الحق.

٢ - إن الخصوم هم الذين يقومون بجمع الأدلة وتقديمها للقاضى وعلى القاضى تقييمها، أى أن دور القاضى فى هذا النظام سلبى يقتصر

فقط على الموازنة بين الأدلة المقدمة له من الخصوم، فليس له القيام بجمع الأدلة، كما أنه غير مقيد بأدلة معينة.

٣ - إن هذا النظام يقوم على المساواة الكاملة بين أطراف الخصومة الجنائية دون إعطاء أحد الأطراف ميزة على الطرف الآخر، فليس للإتهام مميزات أكثر مما هو محول للدفاع والعكس صحيح.

٤ - إن هذا النظام تغلب فيه كون إجراءات الخصومة الجنائية علنية وأن المرافعة تكون شفوية.

٥ - إن المتهم في ظل هذا النظام يظل حرًا حتى صدور حكم بات بإدانته.

ثانيًا: نظام التنقيب والتحري:

وهذا النظام أساسه لا تبنى ويتسم بالسماوات الآتية:

١ - إن الإتهام يخول لسلطة معينة هي التي تقوم دون غيرها بمهمة تعقب الأدلة وإثبات الجريمة، ولا يجوز للأفراد القيام بذلك.

٢ - إن إجراءات الخصومة الجنائية تكون سرية حتى عن الخصوم ويغلب على هذا النظام كون المرافعة مكتوبة.

٣ - إن أطراف الخصومة الجنائية في هذا النظام ليسوا في مركز متساوي بل إنه يعطى لسلطة الإتهام مميزات أكثر مما للمتهم.

٤ - إن المتهم يظل محبوسًا حبسًا احتياطيًا حتى يتم الفصل في الدعوى بحكم بات.

تقدير النظامين:

بعد أن عرضنا لكل من النظام الإتهامي ونظام التنقيب والتحري، يتضح لنا أن كلا منهما له مميزاته كما أنه له عيوبه كما أن كل نظام هو ترجمة لمدى علاقة الفرد بالدولة بمناسبة العمل القضائي، وبناء على ذلك فإنه يصعب في التشريعات الحديثة الأخذ بأحدهما كاملاً.

فالنظام الإتهامي، ترجمة لفكر فردى، ولهذا فإنه حريص أشد

الحرص على حماية الحرية الفردية للمتهم حتى يصدر حكم بات بإدانتته بناءً على أدلة الإثبات التي يقع عبء تقديمها على المجنى عليه أو المضرور من الجريمة، وكثيراً ما يعجز عن الإثبات، وهذا لا يحقق العدالة الجنائية بصورة سليمة، أضف إلى ذلك أن العلانية قد تضر بسير العدالة الجنائية وبالتالي تعرقل الوصول إلى الحقيقة.

أما نظام التنقيب والتحري، فإنه ترجمة لفكر مطلق لا يعتد بالحرية الفردية بمقدار حرصه على ضرورة الوصول إلى الحقيقة وإدانة المتهم، وهو بذلك نظام قاس يعطى الفرصة للتنكيل بالمتهم في مقابل الوصول إلى الحقيقة، وهذا يهدر العدالة الجنائية في أبسط أمورها والتي تقوم على أساس أن المتهم برئ حتى تثبت الإدانة. ومن أجل ذلك فإن سرية إجراءات الخصومة قد تؤدي إلى التحكم لأنها لا تعطى ضمانات كافية للمتهمين.

ولأجل ذلك كله فقد لجأت التشريعات المعاصرة إلى الأخذ بمزايا كلا النظامين في نظام مختلط وإن اختلفت هذه التشريعات في تغليب أحد النظامين على الآخر، ومن بين هذه التشريعات قانون الإجراءات الجنائية المصري رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ وسوف نعرض لهذا النظام المختلط.

ثالثاً: النظام المختلط:

إن الأسس العامة لهذا النظام تتركز فيما يلي:

١ - إن سلطة الإتهام يتولاها موظفون متخصصون هم أعضاء النيابة العامة.

٢ - يقوم بالفصل في الدعوى قاض متخصص ومعين من قبل السلطة العامة، وأحكامه تصدر بحسب اقتناعه ولا يتقيد إلا بما نص عليه القانون من قواعد في شأن إقامة الدليل، أما قوة الدليل في الإثبات فمتروكة لتقدير القاضي.

٣ - إن إجراءات الخصومة الجنائية تمر بمرحلتين، مرحلة

التحقيقات الأولية (التحقيق الابتدائي) التي تسبق رفع الدعوى إلى القضاء وفي هذه المرحلة تبدو مميزات نظام التوقيب والتحرى، حيث أن الإجراءات تكون مدونة وتتم في سرية وقد تكون السرية بالنسبة للخصوم أنفسهم متى كانت الضرورة تتطلب ذلك لإظهار الحقيقة.

أما في مرحلة المحاكمة، فتبدو مميزات النظام الإتهامي، حيث أن الإجراءات تكون شفوية بحسب الأصل وتكون علنية للجمهور وتجري في مواجهة الخصوم.

٧ - النظام الإجرائي في مصر:

إن النظام الإجرائي في مصر يأخذ بالنظام المختلط، أي أنه يجمع بين مزايا كل من النظام الإتهامي ونظام التوقيب والتحرى ويتلافى عيوبهما.

فهو يأخذ بنظام التوقيب والتحرى في مرحلة التحقيق الابتدائي، ويأخذ بالنظام الإتهامي في مرحلة المحاكمة. وتتضح أبرز مظاهر نظام التوقيب والتحرى في تشريعنا الإجرائي فيما يلي:

١ - إن الذي يقوم بالتحقيق الابتدائي هو النيابة العامة وذلك منذ لحظة أن يصل إلى علمها نبأ وقوع الجريمة، وهي التي تتولى جمع الأدلة وتقييمها والتصرف في التحقيق بعد ذلك برفعه إلى القضاء أو حفظه.

٢ - إن السرية هي الطابع المميز لمرحلة التحقيق وأن الدفاع له دور محدود في هذه المرحلة.

كما تتضح أبرز مظاهر النظام الإتهامي في تشريعنا الإجرائي فيما يلي:

١ - أن المحاكمة تكون علنية وأن المرافعة تكون شفوية.

٢ - إن حقوق سلطة الإتهام والمتهم باعتبارهما طرفي الخصومة الجنائية تكاد تتقارب ولكنها لا تصل في تقاربها إلى حد المساواة بينهما.

٨ - التطور التاريخي لقانون الإجراءات الجنائية في مصر:

منذ الفتح الإسلامي لمصر في السنة العشرين من الهجرة على يد عمرو بن العاص كانت الشريعة الإسلامية هي الواجبة التطبيق وظل الأمر كذلك حتى تولى محمد على عرش مصر، وظل الأمر كذلك لفترة حتى اتجه محمد على إلى دول الغرب وزادت صلاته فاقتبس الكثير من تشريعاتها وبخاصة التشريع الفرنسي، وأظهر هذه التشريعات قانون الانتخابات سنة ١٨٤٤ وقانون الجزاء الهمايوني سنة ١٨٥٥ وكان أول قانون للإجراءات الجنائية يصدر في مصر سنة ١٨٧٥ لكي تطبقه المحاكم المختلطة، ثم أعقبه قانون سنة ١٨٨٣ وهو قانون تحقيق الجنايات المختلط، ولكن بعد صدور هذا القانون زادت الجرائم مما دعا الحكومة إلى إيقاف العمل به سنة ١٨٨٤ وتشكيل لجان سميت قومسيونات الأشقياء، وكانت هذه اللجان تتولى الفصل في القضايا دون التقيد بقواعد القانون وكان طابعها الشدة وأحكامها كانت سريعة ونهائية لا تقبل الطعن، ولذلك أثارت سخط الناس مما جعل الحكومة سنة ١٨٨٥ تنشئ قومسيون عال بوزارة الداخلية لإعادة النظر في قرارات قومسيونات المديريات ولكن ذلك لم ينهي شكوى الشعب فألغيت القومسيونات سنة ١٨٨٩ وعاد للمحاكم الأهلية اختصاصها طبقاً لقانون تحقيق الجنايات سنة ١٨٨٣، ثم رأى تعديله فصدر قانون سنة ١٩٠٤، وظل هذا القانون سارياً حتى صدر القانون الحالي رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ والذي بدأ العمل به منذ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ وقد أدخل على هذا القانون عدة تعديلات أبرزها المرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الذي أعاد للنياحة العامة سلطة التحقيق في الجنايات بعد أن كانت لقاضي التحقيق وكذلك القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ الذي عدل حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض، وكذلك القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الذي ألغى اختصاص محاكم الجنح بنظر بعض الجنايات، وأدخل نظام مستشار الإحالة وغرفة المشورة

مكان غرفة الإتهام.^(١)

ثم وضع مشروع جديد سنة ١٩٦٦.

ثم التعديلات التي أدخلت بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١
والقانون ٢٩ لسنة ١٩٨٢، ١٧٤ لسنة ١٩٩٨، ٩٥ لسنة ٢٠٠٣ على
بعض النصوص وذلك لكي تتمشى مع ما كفله دستور سنة ١٩٧١ من
الحقوق والحريات الشخصية.

(١) للمزيد في هذا الموضوع، راجع د. رعوف عبيد - المرجع السابق ص ٢٢ وما بعدها.

v

القسم الأول

الدعوى الناشئة عن الجريمة الجنائية

مقدمة

إذا ارتكب الجاني جريمته فإنه يتولد للدولة الحق في عقابه، والدعوى الجنائية هي وسيلة الدولة أو المجتمع في الحصول على حقه في عقاب الجاني. وفي بعض الحالات قد يتولد عن الجريمة الجنائية ضرر ما لشخص أو أكثر وفي هذه الحالة يكون له الحق في المطالبة بالتعويض عن ذلك الضرر الذي لحق به عن طريق الدعوى المدنية، بيد أنه قد ترتكب الجريمة ولا ينشأ عنها ضرر ولكنها تجرم للمحافظة على نظام المجتمع، مثل جرائم المصلحة العامة كالرشوة وإحراز السلاح بدون ترخيص والتشرد والاستيلاء على أموال الدولة والقطاع العام ومعظم المخالفات.

وعلى ذلك فإنه ينشأ عن الجريمة الجنائية دعويان، دعوى جنائية ودعوى مدنية إذا ترتب ضرر لشخص أو أكثر، والدعويان تختلفان من جملة نواح من حيث السبب والخصوم والموضوع.

فمن حيث السبب: إذا كان سبب الدعوى الجنائية هو انتهاك أحد القواعد التي وضعها المشرع لحماية المجتمع ونظامه، فإن سبب الدعوى المدنية هو وقوع ضرر على الفرد في نفسه أو ماله.

ومن حيث الخصوم: إن خصوم الدعوى الجنائية هما النيابة العامة الممثلة للمجتمع والمتهم، بينما خصوم الدعوى المدنية هم المضرور من الجريمة والجاني أو المسئول عن الحق المدني أو بمعنى آخر المدعى بالحق المدني والمسئول عنه سواء أكان المسئول هو الجاني أو ورثته.

وأما من حيث الموضوع: فإن موضوع الدعوى الجنائية هو طلب توقيع العقوبة على الجاني جزاء ما اقترفت يده، أما موضوع الدعوى المدنية فهو طلب التعويض عن الأضرار التي أصابت المدعى المدني من جراء ارتكاب الجاني لجريمته.

وهذا الاختلاف بين الدعويين منشؤه استقلال كل منهما عن

الأخرى فرفع الدعوى المدنية لا يتوقف على إرادة صاحب الحق في الدعوى الجنائية والعكس صحيح، كما أنه لو سقطت إحدى الدعويتين لسبب من أسباب السقوط الخاصة بما فليس معنى ذلك سقوط الدعوى الأخرى، فلو حفظت الدعوى الجنائية لسبب من الأسباب أو سقطت بالتقادم أو بالعمو الشامل فهذا لا يحول بين المضرور وبين إقامة دعواه المدنية للحصول على حقه في التعويض عن الأضرار التي أصابته من جراء الجريمة، والعكس صحيح فلو سقطت الدعوى المدنية لسبب من الأسباب مثل تنازل صاحب الحق في التعويض، فإن ذلك لا يمنع من إقامة الدعوى الجنائية.

ولكن رغم هذا الخلاف إلا أنه نظرًا لأن منشأ الدعويتين واحد وهو الجريمة، فإنه توجد روابط مشتركة بينهما، أبرزها حق المدعى المدني في رفع دعواه المدنية أمام القضاء الجنائي بطلب التعويض عن الضرر الناشئ عن الجريمة المعروضة أمام القضاء الجنائي، وحق المدعى المدني أن يقيم الدعوى الجنائية في الجرح والمخالفات بطريق الادعاء المباشر وذلك إذا حفظت النيابة العامة الدعوى الجنائية لتوافر أحد أسباب الحفظ.

كما أن الحكم الصادر في الدعوى الجنائية له حجية أمام القضاء المدني فيما يتعلق بنقاط النزاع المشتركة بين كل من الدعوى المدنية والدعوى الجنائية.

بعد العرض السابق والذي بينا فيه أوجه الاختلاف والاتفاق بين كلا من الدعويتين الجنائية والمدنية، فإننا نفرّد لكل دعوى بابًا على حدة للحديث عنها.

الباب الأول

الدعوى الجنائية

إذا كانت الدعوى بصفة عامة هي المطالبة بحق عن طريق الالتجاء إلى القضاء فإن الدعوى الجنائية تعنى أن النيابة العامة وهي الممثلة للمجتمع تطلب إلى القضاء أن يوقع العقاب على المتهم.

وفي العصر الحديث فإن النيابة العامة أصبحت هي صاحبة الاختصاص في تحريك الدعوى، بيد أنه يشارك النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية عدة جهات كمحكمة الجنايات ومحكمة النقض وذلك في الأحوال الخاصة التي بيئتها المواد ١١، ١٢، ١٣ إجراءات؛ كما أن للمحاكم الحق في تحريك الدعوى الجنائية فيما يتعلق بالجرائم التي تقع في الجلسات، وكذلك أعطى القانون الحق في تحريك الدعوى الجنائية للمضرور من الجريمة وذلك عن طريق الالتجاء إلى الادعاء المباشر في الجرائم المعدودة من قبيل الجنح والمخالفات.

وإذا كانت الجهات السالفة تشارك النيابة العامة في حق تحريك الدعوى الجنائية إلا أنه بعد ذلك لا يملك الحق في متابعة السير في الدعوى الجنائية وحتى يصدر الحكم البات، إلا للنيابة العامة وحدها دون غيرها، وذلك لأنها هي الخصم الوحيد في الدعوى الجنائية للمتهم حتى لو كانت قد تحركت من غيرها لأنها هي الممثلة للمجتمع.

من العرض السابق فإنه يتضح أن دراسة الدعوى الجنائية تتطلب

الحديث عن:

- ١ - نظام النيابة العامة واختصاصاتها.
- ٢ - خصائص النيابة العامة.
- ٣ - القيود التي ترد على حق النيابة العامة في تحريك الدعوى

الجنائية.

٤ - الجهات الأخرى المختصة بتحريك الدعوى الجنائية غير

النيابة العامة.

٥ - المدعى عليه في الدعوى الجنائية.

٦ - أسباب انقضاء الدعوى الجنائية.

وسوف نتناول كل ذلك في مباحث ستة على التوالى:

المبحث الأول

نظام النيابة العامة واختصاصاتها

لقد نظم قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ جهاز النيابة العامة، فأوكل القيام بوظيفة النيابة العامة أمام القضاء - فيما عدا محكمة النقض - للنائب العام أو محام عام أو أحد رؤساء النيابة أو وكلائها أو مساعديها أو معاونيها.

وفي حالة غياب النائب العام أو خلو منصبه أو قام لديه مانع فإنه يحل محله أقدم مساعديه، وتكون له جميع اختصاصاته (م ٢٣ من قانون السلطة القضائية) (١).

وأجاز قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٢/٣ أن يقوم بمباشرة

(١) راجع القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٨١ الذى عدل المادة ٢٣ من قانون السلطة القضائية حيث أصبح نصها "في حالة غياب النائب العام أو خلو منصبه أو قيام مانع لديه يحل محله أقدم النواب العامين أو المساعدين وتكون له جميع اختصاصاته" ويلاحظ أن نيابة استئناف القاهرة يرأسها أحد مساعدى النائب العام وله كافة اختصاصات المحام العام الأول وهذا استثناء من الأصل العام وهو أن يرأس نيابة الاستئناف محام عام أول وهذا قاصر على نيابة استئناف القاهرة.

وظيفة النيابة العامة من يعين لذلك من غير هؤلاء بمقتضى القانون.
وقد قصدت هذه المادة مأمورى الضبط القضائى الذين يكلفون
بالقيام بأعمال النيابة العامة أمام بعض المحاكم الخاصة.

والنائب العام هو الذى يرأس جهاز النيابة العامة وله على أعضائها
الرئاسة الإدارية والقانونية فى حدود معينة، ويشمل اختصاصه جميع أنحاء
الجمهورية، ومقره القاهرة، ويلى النائب العام فى الرئاسة مساعدين له ثم
يليهما المحامون العامون حيث يوجد لدى كل محكمة استئناف محام عام
أول يباشر كل اختصاصات النائب العام حتى ما كان منها من
الاختصاصات الاستثنائية.

ويوجد فى مقر كل محكمة استئناف عال نيابة تسمى النيابة الاستئنافية
ويشرف عليها محام عام أول ويعاونه عدد من المحامين العامين ورؤساء
النيابة والوكلاء وغيرهم من بقية الأعضاء حسب حاجة العمل.^(١)
ويوجد فى مقر كل محكمة ابتدائية نيابة تسمى النيابة الكلية
يشرف عليها المحامى العام الأول بمحكمة الاستئناف التابعة لدائرتها هذه
النيابة الكلية ويدير النيابة الكلية محام عام ويعاونه عدد من الأعضاء.^(٢)

(١) يوجد فى مصر نيابات استئناف فى كل من القاهرة والاسكندرية وطنطا
والمنصورة وبنى سويف وأسيوط والاسماعيلية وقنا. وتشمل اختصاصات كل
نيابة استئناف عددا من النيابات الكلية، فنيابة استئناف بنى سويف تشمل
النيابة الكلية بالمنيا والفيوم ونيابة استئناف أسيوط يمتد اختصاصها إلى
سوهاج، ونيابة استئناف قنا يمتد اختصاصها إلى أسوان، ونيابة استئناف
الاسماعيلية يمتد اختصاصها إلى السويس وبورسعيد وشمال سيناء وجنوبها.

(٢) توجد فى عواصم المحافظات الكبرى أكثر من نيابة كلية، فيوجد بالقاهرة
أربعة، نيابة شمال القاهرة، ونيابة الجنوب، ونيابة الشرق، ونيابة الوسط،
ويرأس كل منها محام عام ويعاونه عدد من الأعضاء وفى الاسكندرية نيابتان
كليتان هما نيابة شرق ونيابة غرب ويرأس كل منهما محام عام.

وتتبع كل نيابة كلية عدد من النيابة الجزئية في دائرة كل محكمة جزئية ويديرها رئيس نيابة بالأكثر ومساعد نيابة بالأقل. وذلك تحت إشراف المحام العام الذى يرأس النيابة الكلية التابع لها النيابة الجزئية.

كما استحدث قانون السلطة القضائية (٢٤م) نيابتان للنقض، إحداهما للنقض الجنائي، والأخرى للنقض المدني، واضفى عليهما استقلالاً، فهي مستقلة عن النائب العام فهي تعتبر خصم منضم وليست خصم أصلى حيث أن هذه الصفة الأخيرة متروكة للنائب العام ومعاونيه، وذلك لتفادى الجمع بين الخصم الأصلى والمنضم في مباشرة وظيفتها أمام محكمة النقض، ويشرف على كل منها مدير يختار من مستشارى النقض أو الاستئناف أو محام عام أول ويعاونه عدد من المحامين العامين ورؤساء النيابة، كما أباح القانون لوزير العدل أن ينشئ بقرار منه نيابات متخصصة تختص بنوع معين من الجرائم أو من النشاط، مثال ذلك نيابة أمن الدولة، ونيابة الشؤون المالية، ونيابة المخدرات، ونيابة الأحوال الشخصية، ونيابة الأحداث، وهذه النيابة تعد في حكم النيابة الكلية. ويديرها محام عام ويعاونه عدد من الأعضاء.

وتحدد اختصاصات هذه النيابة المكانى والنوعى بقرار وزير العدل المنشئ لها، مما سبق يتضح أن هيكل النيابة العامة يشتمل على:-

١ - مكتب النائب العام، ويضم مساعون له كل منهم بدرجة محام عام أول وعدد من المحامين العامين ورؤساء النيابة العامة ووكلائها ويلحق به إدارة التفتيش، وإدارة النيابة.

٢ - نيابة الاستئناف. وتوجد بمقر كل محكمة استئناف عال، ويرأسها محام عام أول ويعاونه عدد من المحامين العامين ورؤساء النيابة والوكلاء وسائر الأعضاء حسب حاجة العمل.

٣ - نيابة كلية. وتوجد بمقر كل محكمة ابتدائية ويرأسها محام عام ويعاونه عدد من أعضاء النيابة، وتخضع لإشراف المحامى العام الأول

بمحكمة الاستئناف التابعة له هذه النيابة.

٤ - نيابة جزئية. وتوجد بمقر كل محكمة جزئية وتتبع النيابة الكلية الواقعة في دائرتها ويديرها رئيس نيابة بالأكثر ومساعد نيابة بالأقل.

٥ - نيابة النقض. ويديرها مستشار بالنقض أو الاستئناف أو محام عام أول ويعاونه عدد كاف من الأعضاء من درجة محام عام أو رئيس نيابة، يتم ندهم بقرار من وزير العدل بعد أخذ رأى رئيس محكمة النقض وموافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية.

٦ - نيابات متخصصة. تصدر بقرار من وزير العدل ويديرها محام عام ويعاونه عدد من الأعضاء ويتحدد اختصاصها المكان أو النوعي بالقرار الصادر بالإ إنشاء.

تعيين أعضاء النيابة:

يكون تعيين النائب العام من بين مستشارى محكمة النقض أو مستشارى محكمة الاستئناف أو من في درجتهم من رجال القضاء أو النيابة ويصدر بالتعيين قرار من رئيس الجمهورية.

أما المحامى العام الأول فيكون أيضاً من بين مستشارى محكمة النقض، أو مستشارى محكمة الاستئناف أو من في درجتهم من رجال القضاء أو النيابة ويصدر بتعيينه أو الترقية قرار من رئيس الجمهورية بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية.

أما المحامين العامين فلا يجوز أن يعين في هذا المنصب إلا من يجوز تعيينه في وظيفة مستشار بمحاكم الاستئناف ويصدر بالتعيين أو الترقية قرار من رئيس الجمهورية.

ويكون شغل الوظائف القضائية عموماً سواء بالتعيين أو الترقية بقرار من رئيس الجمهورية، ويكون التعيين في وظيفة وكيل النائب العام وفي الوظائف الأخرى من بين رجال النيابة بطريق الترقية من الدرجة السابقة مباشرة، أو من رجال القضاء، ويجوز أن يعين في وظيفة وكيل

النائب العام الموظفون الفنيون ببعض إدارات الحكومة وفقاً لشروط حددها المادة ١١٧ من قانون السلطة القضائية.

ومن يعين مساعداً للنياحة العامة أو معاوناً للنياحة يجب أن يستوفي الشروط المقررة في المادة ٣٨ بشرط ألا تقل سن مساعد النياحة عن إحدى وعشرين سنة أما المعاون فلا يجب أن تقل سنه عن تسع عشرة سنة. ولا يجوز أن يعين مساعداً للنياحة من غير معاوني النياحة إلا بعد أداء امتحان تتحدد شروطه وأحكامه بقرار من وزير العدل بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية (م ١١٦ من قانون السلطة القضائية).

ويؤدي النائب العام اليمين القانونية أمام رئيس الجمهورية، أما غيره فيؤدي اليمين أمام وزير العدل وبحضور النائب العام. وتحديد محل إقامة أعضاء النياحة وكذا نقلهم وندهم للعمل في غير النياحة الابتدائية التابعين لها يكون بقرار من وزير العدل بناء على اقتراح النائب العام.

والنائب العام له الحق في نقل أعضاء النياحة بدائرة المحكمة المعينين بها، وكذلك ندهم للعمل خارجها مدة لا تزيد على أربعة أشهر، كما أن له أن يندب أحد وكلاء النياحة للقيام بأعمال رئيس نياحة مدة لا تزيد عن أربعة أشهر.

كما أن لرئيس النياحة الحق في أن يندب عضو في دائرته لأن يقوم بعمل عضو آخر بنفس الدائرة وذلك عند الضرورة.

اختصاصات النياحة العامة:

إن النياحة العامة لها اختصاصات أصلية وأخرى إضافة، فالاختصاصات الأصلية للنياحة العامة هي قيامها ممثلة للمجتمع بسلطة الأتهام، فهي تتولى تحريك الدعوى الجنائية ومباشرة السير في الدعوى حتى يصدر الحكم البات في الدعوى.

كما أن النياحة العامة تعتبر سلطة تحقيق، وتعتبر سلطة التحقيق

الرئيسية ولأعضائها صفة مأمورى الضبط القضائي، ولهم الإشراف على مأمورى الضبط القضائي.

فالنيابة العامة تختص أصلاً بسلطات الاتهام والتحقيق، وعلاوة على ذلك فإن النيابة العامة لها اختصاصات إضافية وهى:

١ - تتدخل أمام القضاء فى الدعاوى الخاصة بحماية القصر وعديمى الأهلية والغائبين وبالأوقاف الخيرية والهبات والوصايا التى ترصد للبر، وأيضاً فى حالات تنازع جهات القضاء وأحوال عدم الاختصاص لانتفاء الولاية، وفى رد القضاة وأعضاء النيابة ومخاصمتهم، وكذلك فى دعاوى إشهار الإفلاس والصلح الواقعى من الإفلاس وغير ذلك من الدعاوى التى تتعلق بالصالح العام، وهذا كله بشرط أن يكون تدخل النيابة قبل قفل باب المرافعة فى الدعوى.

٢ - تتدخل فى الطعون المدنية أمام محكمة النقض بصفتها خصم منضم ويكون رأيها استشارياً فقط.

٣ - للنيابة العامة الحق فى طلب إشهار إفلاس التاجر (م ٩٦م تجارى) وطلب حل الجمعيات.

٤ - للنيابة العامة سلطة إصدار الأوامر الجنائية فى بعض الجناح والمخالفات (م ٣٢٥م مكرر إجراءات).

٥ - للنيابة العامة الحق فى الإشراف على السجون والأماكن المعدة للتدابير الاحترازية وغيرها من الأماكن المعدة للحبس، وإحاطة وزير العدل والنائب العام بما قد يبدو لهم من ملاحظات.

٦ - للنيابة العامة الحق فى الإشراف على تنفيذ الأحكام ضمناً للتحقق من أن التنفيذ يتم بطريق مشروعة، ولا يبدأ التنفيذ إلا بناء على طلب منها ولها الحق فى الاستعانة بالقوة العسكرية مباشرة إذا لزم الأمر.

٧ - للنيابة العامة الحق فى الإشراف على الأعمال المتعلقة بنقود المحاكم والتى تكون متحصلة من رسوم وودائع وغرامات وكفالات

وغيرها.

٨ - للنيابة العامة مباشرة الدعاوى التأديبية، مثل الدعاوى التأديبية على القضاة والمحامين.

٩ - تتولى النيابة العامة إصدار القرارات المتعلقة بمنازعات الحياة المدنية أو جنائية بعد سماع أقوال أطراف النزاع وإجراء التحقيق على أن يصدر القرار من رئيس نيابه على الأقل، ويعلن القرار خلال ثلاثة أيام على الأقل إلى أصحاب الشأن ويكون لهم حق التظلم منه خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلانهم، إلى مصدر القرار أو رئيسه أن أمام قاضى الأمور المستعجلة ويوقف تنفيذ القرار لحين الفصل فى التظلم.

١٠ - أجاز القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ الذى أضاف المادتين ١٨ مكرر، ١٨ مكرر (أ) إلى قانون الإجراءات، للنيابة العامة فى مواد الجرح التى يعاقب عليها بالغرامة فقط أن يعرض التصالح على المتهم أو وكيله وللمحنى عليه ولو كيله الخاص أن يطلب إلى النيابة أو المحكمة بحسب الأحوال إثبات صلحه مع المتهم.

بعد أن بينا الاختصاصات الأصلية والإضافية للنيابة العامة، وسوف نتناول فيما يلى بيان اختصاص كل عضو من أعضاء هيكل النيابة العامة.

أولاً: اختصاصات النائب العام:

إن النائب العام بوصفه الوكيل عن الهيئة الاجتماعية، هو صاحب الدعوى العامة والقائم بشئونها، وهو يباشر هذا الاختصاص بنفسه أو عن طريق أعوانه. وبجانب ذلك فإن القانون قد منح النائب العام اختصاصات استثنائية وهى:

١ - أن القانون قد منحه الحق فى رفع الدعوى الجنائية ضد أى موظف أو مستخدم عام أو أحد أفراد الضبط القضائى لجناية أو جنحة يرتكبها أثناء قيامه بأعباء وظيفته أو بسببها، ويقوم النائب العام برفع هذه

الدعوى إما بنفسه وإما أن يكلف بالقيام برفعها أحد أعوانه.^(١)
أما إذا كانت الدعوى عن جريمة من الجرائم المشار إليها في المادة ١٢٣ عقوبات (الامتناع عن تنفيذ حكم واجب النفاذ) وكان الحكم المطلوب تنفيذه صادرًا في منازعة إدارية، فلا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ إجراء فيها إلا بناء على إذن من النائب العام، وعلى النائب العام أن أمر بالتحقيق أن يجريه بنفسه أو يكلف أحد المحامين العامين أو أحد رؤساء النيابة بإجرائه.

٢ - للنائب العام الحق في أن يلغى الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى والصادر من أعضاء النيابة في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ صدوره، حتى ولو لم تجد أدلة جديدة ولمجرد خلاف في وجهات النظر بينه وبين العضو الذى أصدره، وذلك بشرط ألا يكون قد صدر قرار من محكمة الجناح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة برفض الطعن المرفوع عن هذا الأمر من المدعى بالحق المدنى.

٣ - للنائب العام الحق في رفع الاستئناف عن الجناح في خلال ثلاثين يومًا، أما بالنسبة لباقي أعضاء النيابة وللخصم فهو عشرة أيام فقط.

٤ - إذا طلبت النيابة العامة التماس إعادة النظر، فإنه يكون عن طريق النائب العام وحده، لأنه هو وحده الذى خوله القانون حق طلب التماس إعادة النظر، وإذا كان الطالب غير النيابة العامة فيجب عليه أن يقدم الطلب للنائب العام مشفوعًا بالمستندات، وفي كلا الحالتين السابقتين فإن النائب العام يرفع طلب التماس إعادة النظر مع التحقيقات التى يكون قد رأى القيام بها إلى محكمة النقض ويرفق بها تقرير يبين فيه رأيه

(١) راجع نقض ١٩٦٥/٤/١٩ مجموعة أحكام النقض س ١٦ رقم ٧٥ ص

والأسباب التي يستند إليها.

٥ - للنائب العام وحده أن يغل يد المتهم عن التصرف في أمواله أو إدارتها، أو أن يأمر باتخاذ الإجراءات التحفظية اللازمة متى اتضح من التحقيق وجود دلائل كافية على جدية الاتهام في جرائم اختلاس المال العام والعدوان عليه والغدر الواردة في المواد ١١٢ - ١١٩ مكرر ع وغيرها من الجرائم التي تقع على الدولة أو مؤسساتها العامة والوحدات التابعة لها أو غيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة.^(١)

ثانيًا: اختصاصات المحامين العامين:

إن كل محام عام يخوله القانون كل سلطات النائب العام الأصلية والاستثنائية وذلك في حدود اختصاصه المكانى الذى يتواجد به لكنه لا يملك الاختصاص برفع التماس إعادة النظر فهو من اختصاص النائب العام وحده، ولهم وحدهم ولاية التصرف فى الجنايات سواء بإحالتها إلى محكمة الجنايات المختصة أم بإصدار الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى (٢١٤م إجراءات، م ٢٠٩ إجراءات).

ثالثًا: اختصاصات رؤساء النيابة:

إن رئيس النيابة يقوم بمباشرة جميع الاختصاصات الأصلية للنيابة العامة من تحريك الدعوى والسير فى إجراءاتها حتى يحكم فيها، مثل أى عضو من أعضاء النيابة بيد أن القانون قد خوله بعض الاختصاصات يقوم بمباشرتها بحكم وظيفته وهى:

١ - يقوم بتمثيل النيابة العامة أمام محكمة النقض حيث أن تأدية وظيفة النيابة العامة أمام محكمة النقض قاصرة على النائب العام أو من هم

(١) وترجع العلة فى ذلك إلى أن هذه الأموال تعد ضمانًا للجهة المحنى عليها، إذا حكم لها بالتعويضات، كما تكون ضمانًا لاستئناف ما قد يحكم به على المتهم من عقوبات مالية (٢٠٨م مكررا إجراءات).

في درجة محام عام أو رئيس نيابة.

٢ - لرئيس النيابة أو الوكيل من الفئة الممتازة دون غيرها من أعضاء النيابة إصدار الأمر الجنائي في الجنح والمخالفات التي لا يوجب القانون الحكم فيها بالحبس أو الغرامة التي يزيد حدها الأدنى عن خمسمائة جنيه فضلاً عن التضمنات وما يجب رده والمصاريف، وللمحامي العام ورئيس النيابة الحق في إلغاء المر في خلال عشرة أيام من تاريخ صدوره (م ٣٢٥ مكرر إجراءات).

٣ - يقوم برفع الدعوى الجنائية في الجنح الخاصة بالموظفين العامين، ورجال الضبط القضائي التي تقع منهم أثناء مباشرتهم لأعمالهم أو بسبب تأدية هذه الأعمال أما الجرائم التي تقع وفقاً للمادة ١٢٣ ع (الامتناع عن تنفيذ الأحكام) فإنه لا يملك رفع هذه الدعاوى إلا بإذن من النائب العام.

٤ - له الإشراف على أعضاء النيابة التابعين له وله حق نذب أى عضو منهم لأن يقوم بعمل عضور آخر في نفس الدائرة إذا اقتضت الضرورة ذلك.

رابعاً: اختصاص وكلاء النيابة:

يملك وكلاء النيابة الاختصاصات الأصلية للنائب العام من تحريك الدعوى والسير فيها حتى صدور الحكم، ولكنه لا يملك الاختصاصات الذاتية التي حولها القانون للمحامي العام أو لرئيس النيابة بحكم وظيفته ولا الاختصاصات الاستثنائية المخولة للنائب العام إلا إذا صد تفويض بذلك من النائب العام، وفي هذه الحالة يصدر التصرف باسم النائب العام نفسه.

خامساً: اختصاص مساعدى النيابة:

لمساعد النيابة القيام بالاختصاصات الأصلية للنيابة العامة من تحريك الدعوى والسير فيها، ولكن لا يملك الاختصاصات المقررة لمن هم أعلى منه.

سادساً: اختصاص معاونى النيابة:

لا يملك معاون النيابة القيام بأى عمل يتعلق بإجراءات التحقيق إلا بعد أن ينتدبه وكيل نيابة أو مساعد نيابة.

ويجوز ندب معاون نيابة لتحقيق قضية بكاملها.^(١)

ويجوز لمعاونى النيابة أن يؤدوا وظيفة النيابة العامة أمام المحاكم المختلفة فلهم أن يحركوا الدعوى الجنائية أمام المحاكم ويتابعوا السير فيها ويطعنوا فى الحكم الصادر وهذا بدون حاجة لندبهم لذلك.

(١) نقض ١٩٧٠/٥/١١ مجموعة أحكام النقض س ٢١ رقم ١١٤ ص ٦٩٦.

المبحث الثاني

خصائص النيابة العامة

لليابة العامة خصائص أربعة تميزها وهذه الخصائص هي:

١ - عدم التجزئة. ٢ - التبعية التدريجية.

٣ - الاستقلال. ٤ - عدم المسؤولية.

وسوف نعالج كل اختصاص في مطلب مستقل.

المطلب الأول

عدم التجزئة

ويقصد بهذه الخصيصة أن كل عضو من أعضاء النيابة العامة يمكن أن يحل محل عضو آخر فيكمل ما بدأه الأول فيمكن أن يبدأ التحقيق عضو، ويكمّله عضو ثان، ويتصرف في هذا التحقيق عضو ثالث، ويرافع في الجلسة عضو رابع، ويطعن في الحكم عضو خامس وهكذا بشرط مراعاة الاختصاص النوعي والمكاني وإلا كان تصرف عضو النيابة باطلا. فالنائب العام ومساعديه لهم اختصاص يشمل أنحاء الجمهورية، كما أن للنائب العام اختصاصات استثنائية سبق بيانها لا يجوز لأحد أن يقوم بها إلا بتفويض منه، وللمحامي العام الأول والمحامي العام اختصاصاته التي يباشرها في دائرة النيابة الاستئنافية ولا يتعداها، ونفس الأمر بالنسبة لرئيس النيابة فإنه لا يجوز له أن يباشر اختصاصاته خارج حدوده الإقليمية وهي دائرة النيابة التي يعمل بها، ونفس الأمر يتحقق بالنسبة للوكلاء والمساعدين فهم مقيدون بالاختصاص الإقليمي والنوعي. وقاعدة وحدة النيابة العامة وعدم تجزئتها تصدق عليها في مباشرتها لاختصاصها الأصلي سواء باعتبارها سلطة إتمام أم سلطة تحقيق،

وهي بهذا تختلف عن دور القاضي الذي يحكم في الدعوى فهو الذي يجب عليه أن يباشر بنفسه الإجراءات بما فيها من إجراءات التحقيق النهائي وسماع المرافعة.

المطلب الثاني

التبعية التدريجية

إن النيابة العامة بخلاف القضاء تخضع لنظام التبعية التدريجية، تمنح الرئيس سلطة على المرؤوس من إشراف ورقابة إدارية على أعماله، وقد بينت هذه التبعية المواد ٢٦، ١٢٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢، فقضت المادة ٢٦ بأن رجال النيابة يتبعون رؤسائهم حسب ترتيب درجاتهم وكلهم يتبعون وزير العدل، وقضت المادة ١٢٥ بأن أعضاء النيابة يتبعون رؤسائهم والنائب العام وهم معاً يتبعون وزير العدل، وللوزير حق الرقابة والإشراف على النيابة وأعضائها وللنائب العام حق الرقابة والإشراف على أعضاء النيابة بمحاكمهم.

بيد أن رئاسة النائب العام على أعضاء النيابة العامة تختلف عن رئاسة ما عداه مثل وزير العدل أو رؤساء النيابة أو غيرهم على التفصيل التالي.

رئاسة النائب العام:

للنائب العام الإشراف الإداري على أعضاء النيابة العامة كما أن له سلطة إصدار أوامر ملزمة لهم قانوناً ويترتب على مخالفتها البطلان.^(١)

وليبيان مدى بطلان مخالفة هذه الأوامر لابد من التفرقة بين مراحل ثلاث يباشرها عضو النيابة وهي، عندما يكون في مرحلة التحقيق، ثم في

(١) نقض ١٥/١١/١٩٦٥ مجموعة أحكام النقض س ١٦ رقم ١٦٦ ص ٨٦٥.

مرحلة الإتهام، وأخيراً في مرحلة المرافعة.

أولاً: مرحلة التحقيق:

إن عضو النيابة العامة في أثناء قيامه بالتحقيق في الدعوى فإنه لا يباشر هذا الاختصاص نائباً عن أحد، لأن هذه السلطة بطبيعتها قضائية بحتة، ومن ثم فإن رئاسة النائب العام على عضو النيابة العامة في تلك المرحلة لا تتعدى الإشراف الإداري فحسب، وبناءً على ذلك فإن النائب العام لا يملك أن يصدر لعضو النيابة أى أوامر ملزمة قانوناً سواء أكانت هذه الأوامر تتعلق بإجراءات التحقيق وجمع الأدلة، مثل التفتيش والمعاينة والاستجواب أو سواء أكانت هذه الأوامر تتعلق بالقبض أو الحبس أو الإفراج.

فلو صدرت مثل هذه الأوامر من النائب العام إلى عضو النيابة ولم يلتزم بها عضو النيابة كانت جميع هذه التصرفات صحيحة ومنتجة لآثارها القانونية وإن كان يمكن أن يترتب على مخالفة أوامر النائب العام جزاءات إدارية إن كان لها وجه.

ثانياً: مرحلة الاتهام:

متى فرغ عضو النيابة من تحقيق الدعوى فإنه تبدأ صفته كسلطة إتهام وهذه السلطة إنما يباشرها وكلاء عن النائب العام، وعلى ذلك فإنه متى تصرف في الدعوى سواء برفعها إلى القضاء أو بإصدار أمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى، أو طعن في الحكم الصادر في الدعوى مخالفاً بذلك ما يكون قد صدر من الأوامر من النائب العام له، ففي هذه الحالة يعتبر تصرفه باطلاً، بالإضافة إلى أنه يتعرض للمسئولية الإدارية.

ومعنى ذلك أن النائب العام في هذه المرحلة يكون له على عضو النيابة إشراف إداري وقضائي بعكس الحال في مرحلة التحقيق، فإشرافه لا يتعدى الإشراف الإداري.

ثالثاً: مرحلة المرافعة:

متى تصرف النيابة العامة في التحقيق برفع الدعوى إلى القضاء، فإن القضاء يكون حينئذ هو صاحب القول الفصل في هذه الدعوى. وعلى ذلك فإن عضو النيابة يكون حرّاً في الجلسة يبدى ما يريد من الطلبات، ويتراجع بما يقتنع به أنه هو المحقق للغاية من رسالته، ولا يتقيد بما قد يصدر إليه من أوامر من النائب العام أو غيره من رؤسائه، ولا يكون للنائب أو العام أو الرؤساء حينئذ سوى الطعن في الحكم الصادر. ويعبر عن دور عضو النيابة في هذه المرحلة، أنه إذا كان القلم مقيداً فإن اللسان طليق^(١) ومعنى هذا فإنه إذا كان القلم في يد عضو النيابة في مرحلة الإتهام عبداً لما يصدره النائب العام من أوامر وكذا لما يصدر من أوامر من الرؤساء، فإنه في مرحلة المحاكمة أى في الجلسة يقول ما شاء له أن يقول.

رئاسة وزير العدل والمحامين العامين ورؤساء النيابة:

رئاسة وزير العدل والمحامين العامين ورؤساء النيابة لا تعدو أن تكون رئاسة إدارية فحسب، وبناء على ذلك فإنه لو صدرت منهم أى أوامر إلى عضو النيابة في أى مرحلة من مراحل الدعوى وخالفها فإنه لا يترتب على مخالفتها بطلان لما اتخذته من إجراءات، وإن كان يترتب على هذه المخالفة جزاءات إدارية متى كان لها وجه.

وقد أجاز قانون السلطة القضائية (١٢٦م) للوزير والنائب العام الحق في توجيه تنبيه لعضو النيابة الذى يخل بواجباته إخلالاً بسيطاً بعد سماع أقواله، ويكون هذا التنبيه إما كتابة أو شفاهة. كما أنه للنائب العام

(١) د. محمود مصطفى - المرجع السابق ص ٥٢، رعوف عبيد - المرجع السابق

ص ٥٥، د. عمر السعيد رمضان - المرجع السابق ص ٦٥، د. مأمون سلامة

- المرجع السابق ص ١٣٩، ١٤٠.

إقامة الدعوى التأديبية على عضو النيابة العامة متى طلب الوزير ذلك، وللوزير والنائب العام إيقاف أى عضو نيابة يجرى معه التحقيق حتى يتم الفصل فى الدعوى التأديبية.

المطلب الثالث

إستقلال النيابة العامة

إن النيابة العامة بالرغم من أنها هيئة قضائية وعضو النيابة جزء مكمل لتشكيل أى محكمة جنائية أيا كانت درجتها ونوعها، إلا أنها تعد هيئة قضائية مستقلة عن القضاء الجالس، وإستقلال النيابة العامة عن القضاء له عدة نتائج أهمها:

- ١ - لا يملك القضاء التدخل فى أعمال النيابة العامة، كتحريرك دعوى ضد متهم أو اتخاذ أى إجراء أو الامتناع عن اتخاذه.
- ٢ - المحكمة غير مقيدة بطلبات النيابة العامة سواء كانت شفوية أم مكتوبة وغير مقيدة بوصف النيابة للتهمة، فالمحكمة حرة التصرف مادامت لا تتعدى اختصاصها، ومتى وقع منها خطأ أو تعدت اختصاصها فعلى النيابة العامة أو الخصوم اللجوء إلى طريق الطعن فى أحكامها.
- ٣ - ليس للمحكمة أن توجه للنياية لوم أو نقد إذا أهملت أو أخطأت فى تأدية وظيفتها لأن أعضاء النيابة تابعين لرؤسائهم ولوزير العدل وليس للقضاء أى سلطة رئاسية عليهم.^(١)
- ٤ - لا يجوز لعضو النيابة الذى باشر أى إجراء من إجراءات الدعوى أن يجلس للحكم فيها، وإلا كان الحكم باطلا، وذلك لكى لا يجمع بين صفتى الخصم والحكم، أما العكس فصحيح لأنه سوف يصبح

(١) راجع نقض ١٦/٥/١٩٣٢، مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ٣٥١ ص ٥٤٧، نقض ٣١/٣/١٩٣٢ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ٣٤٢ ص ٤٩٢.

خصماً وليس حكماً.

٥ - النيابة حرة في بسط آرائها أمام المحاكم في الدعوى الجنائية ولا يوجد قيد عليها إلا ما يقضى به النظام وحق الدفاع.^(١)

وإذا كانت النيابة العامة تعد كما سبق أن ذكرنا أنها جزء من الهيئة القضائية ولكنها مستقلة عن القضاء الجالس، فإنها أيضاً تستقل في قيامها بوظيفتها عن السلطة التنفيذية.^(٢)

وإذا كان لو وزير العدل إشراف عليها فهو إشراف إدارى فحسب وليس له أن يصدر لها أوامر باتخاذ قرار معين.^(٣)

وإمعاناً في استقلال النيابة عن السلطة التنفيذية جعل قانون السلطة القضائية تعيين النائب العام من اختصاص رئيس الجمهورية، وتعيين المحامي العام الأول بقرار من رئيس الجمهورية بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية (م ٤٤) وجعل أقدمية أعضاء النيابة محددة بنفس طريقة تحديد أقدمية القضاة (م ٥١، ٥٢، ١٢٤) وأن تأديبهم يتم أمام المجلس الذى يتم تأديب القضاة أمامه (م ٩٨، ١٢٧) وأن تتبع في مواجهتهم نفس الإجراءات المقررة لمحاكمة القضاة (م ١٢٩) وأن العقوبات التأديبية التى توقع عليهم هى اللوم والعزل وهى نفس العقوبات التى توقع على القضاة (م ١٠٨، ١٢٨).

ويلاحظ أن أعضاء النيابة يعدون من مأمورى الضبط القضائى في دوائر اختصاصهم وهم رؤساء الضبط القضائى، ومأمورى الضبط القضائى ومعظمهم من رجال الإدارة يخضعون لإشراف النائب العام

(١) نقض ١٩٣٢/٣/٣١ مجلة المحاماة س ١٢ رقم ٤٧٩ ص ٩٤٥.

(٢) د. مأمون سلامة - المرجع السابق ص ١٤٤، ونقض ١٩٦١/١/٩ مجموعة

أحكام النقض س ١٢ رقم ٧ ص ٥٨.

(٣) نقض ١٩٦٥/١١/١٥ سابق الإشارة إليه.

بالنظر لاعتبارهم مأمورى ضبط قضائى، وللنائب العام أن يطلب إلى الجهة المختصة النظر فى أمر من تقع منه مخالفة أو تقصير فى عمله ويطلب رفع الدعوى التأديبية عليه (م ١٢٣ إجراءات) وهذا كله يدل على تبعية النيابة للنائب العام واستقلالها عن السلطة التنفيذية.

٦ - إن ما يصدر من النيابة العامة باعتبارها سلطة تحقيق أو سلطة إتهام أو سلطة ضبط قضائى، من أوامر أو قرارات، إنما هى من الأعمال ذات الصبغة القضائية، ومن ثم فإنها لا تخضع لرقابة مجلس الدولة سواء كان قضاء إلغاء أم قضاء تعويض، وترتيباً على ذلك فإن الدولة لا تكون مسئولة عنها^(١) وذلك على العكس مما يصدر من أوامر أو قرارات من النيابة العامة وتكون ذات صبغة إدارية (أى التصرفات التى تصدر عن النيابة بمقتضى صفتها الولائية) فإن الدولة تسأل عنها، ومن ثم فإنها تخضع لرقابة مجلس الدولة، ومن هذا القبيل رفع الدعوى التأديبية فى بعض الحالات وما يتصل بالمحافظة على مصالح عديمى الأهلية وناقصيها، ورد الأشياء المضبوطة وتنفيذ الأحكام المدنية، وتدخلها فى الحجز الإدارى وقيامها بالتفتيش على السجون، فضلاً عن إمكانية أن يسأل عضو النيابة بصفة شخصية متى توافرت عناصر المسؤولية الشخصية فى تصرفه وذلك بعد اللجوء إلى محاصمته.^(٢)

ويلاحظ أن منازعات الحياة كانت قبل سنة ١٩٨٢ تعد من الأعمال ذات الصبغة الولائية (الإدارية) ولكن فى عام ١٩٩٢ أضاف القانون رقم ٢٣ المادة ٤٤ مكرراً من قانون المرافعات فى مادتها الرابعة نصها: "يجب على النيابة العامة متى عرضت عليها منازعة من منازعات الحياة، مدنية كانت أو جنائية، أن تصدر فيها قراراً وقتياً مسبباً واجب

(١) وذلك مع مراعاة ما نصت عليه المادة ٧٩٧ مرافعات.

(٢) د. رءوف عبيد - مبادئ الإجراءات الجنائية لسنة ١٩٨٥ ص ٦٣.

التنفيذ فوراً بعد سماع أقوال أطراف النزاع وإجراء التحقيقات اللازمة،
ويصدر القرار المشار إليه من عضو نيابة بدرجة رئيس نيابة على الأقل.
وعلى النيابة العامة إعلان هذا القرار لذوى الشأن خلال ثلاثة أيام
من تاريخ صدوره.

وفي جميع الأحوال يكون التظلم من هذا القرار لكل ذى شأن أمام
القاضى المختص بالأمور المستعجلة، بدعوى ترفع بالإجراءات المعتادة في
ميعاد خمسة عشر يوماً من يوم إعلانه بالقرار، وبحكم القاضى فى التظلم
بحكم وقضى بتأييد القرار أو بتعديله أو بإلغائه، وله بناءً على طلب المتظلم
أن يوقف تنفيذ القرار المتظلم منه إلى أن يفصل فى التظلم".
وترتيباً على هذا النص فإن ما يصدر من النيابة من أوامر أو قرارات
بخصوص منازعات الحيازة تطبيقاً للمادة ٤٤ مكرراً مرافعات فإنها تعد من
قيل الأعمال ذات الصبغة القضائية (عمل قضائى).

المطلب الرابع

عدم المسؤولية

إذا صدر حكم فى الدعوى الجنائية بالبراءة فليس للمتهم أن
يرجع على النيابة العامة مطالباً بالتعويض أو المصاريف، وذلك لأن النيابة
ليست مسئولة عن نتيجة الحكم فى الدعوى الجنائية لأنها إنما يتوافر فى
حقها سبب إباحة وهو أداء الواجب وفقاً للمادة ٦٣ ع وهدفها هو تحقيق
المصلحة العامة، بيد أن عدم المسؤولية ليس مطلقاً بل هو مقيد بقيدى هما
المخاصمة والرد.^(١)

أولاً: المخاصمة: فقد بينت المواد ٤٩٤ إلى ٥٠٠ مرافعات قواعد

(١) د. محمود مصطفى - المرجع السابق ص ٥٧، د. رعوف عبيد - المرجع
السابق ص ٦١، ٦٢، د. عمر السعيد رمضان - المرجع السابق ص ٦٩.

مخاصمة أعضاء النيابة والقضاة، فالمادة ٤٩٤ مرافعات قضت بقبول مخاصمة القضاة وأعضاء النيابة وذلك إذا وقع من القاضى أو عضو النيابة فى عملهما غش أو تدليس أو غدر أو خطأ مهنى جسيم، وقررت مسئولية الدولة فى دفع التعويضات التى يحكم بها على القاضى أو عضو النيابة بسبب هذه الأفعال ثم ترجع عليهم.

ويقصد بالغش: حالة إذا تصرف عضو النيابة متأثراً برشوة أخذها من أحد الخصوم.

أما التدليس: فيقصد به حالة المحاباة لأحد الخصوم بدافع شخصى وليس بدافع تحقيق المصلحة العامة.

وأما الغدر: فيقصد به طلب عضو النيابة رسوماً أو غرامات أو أخذها وهى غير مستحقة أو تزيد عن المستحق وهو عالم بذلك (م ١١٤ع).

وأما الخطأ المهنى الجسيم: فيقصد به الخطأ الفاضح الذى يقع من عضو النيابة وقد ذكرت المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات أن الفارق بين الخطأ المهنى الجسيم وبين الغش هو فارق ذهنى فى معظم الأحوال، ذلك لأنه فى الغالب يستدل على الغش بجسامة المخالفة.

أما إجراءات المخاصمة فقد بينها المواد ٨٠٠ إلى ٨٠٩ مرافعات.

ثانياً: الرد: لا يجوز رد عضو النيابة العامة فى نطاق الدعوى الجنائية وذلك لأن النيابة العامة فى هذه الدعوى خصم أصلى وليس للخصم أن يرد خصمه.^(١)

أما إذا كانت خصماً منضماً وذلك عندما تمثل فى الدعاوى المدنية أو التجارية فإنه يجوز ردها (م ١٦٢ مرافعات) لأن النيابة فى هذه الحالة ليست خصماً بل إن مهمتها إبداء رأيها بصفة محايدة تبعدها عن

(١) نقض ١٩٦٦/٢/٨ مجموعة أحكام النقض س ١٧ رقم ٢٠ ص ١١٢.

الشبهات، فمضى خيف أن يكون رأى عضو النيابة مشوباً بحافز شخصى جاز رده، وتتبع فى رده نفس إجراءات رد القضاة.

المبحث الثالث

القيود التى ترد على حق النيابة العامة فى

تحريك الدعوى الجنائية

إن النيابة العامة هى الأمانة على الدعوى الجنائية، فلها حرية مطلقة بصدد إقامة هذه الدعوى أو عدم إقامتها وفقاً لتقديرها، فمضى اتصل علم النيابة بوقوع جريمة ما سواء كان علمها من طريق المجنى عليه أو الشرطة أو أى شخص حتى ولو كان مجهولاً، فإنها تملك حرية مطلقة فى شأن تحريك الدعوى الجنائية عن هذه الجريمة أو عدم تحريكها، بيد أن هذه الحرية المطلقة للنيابة ترد عليه قيود ثلاثة تحد من هذا الإطلاق، ومعنى ذلك أن النيابة العامة متى اتصل علمها بوقوع جريمة ما من أى طريق لا تملك تحريك الدعوى متى توافر قيد من القيود الثلاثة التى أوردها القانون، وهذه القيود الثلاثة هى شكوى المجنى عليه، فقد قيد القانون النيابة العامة فى تحريكها لبعض الدعاوى بضرورة أن تصدر شكوى من المجنى عليه، وأما القيد الثانى الذى قيد به القانون النيابة العامة فى عدم تحريك الدعوى فى بعض الجرائم فهو توقف تحريك الدعوى على الحصول على إذن من الجهة التى ينتمى إليها المتهم، وأما القيد الثالث والأخير فهو توقف تحريك الدعوى على صدور كتابى من الجهة الحكومية التى وقعت الجريمة عليها. وسوف نتحدث عن كل قيد من هذه القيود فى مطلب مستقل.

المطلب الأول

الشكوى

لقد بينت المادة ١/٣ من قانون الإجراءات الجنائية الأحوال التي يتوقف تحريك الدعوى الجنائية فيها على تقديم شكوى من المجنى عليه أو وكيله الخاص إلى النيابة العامة أو أحد مأموري الضبط القضائي وهذه الأحوال هي الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٨٥، ٢٧٤، ٢٧٧، ٢٧٩، ٢٩٢، ٢٩٣، ٣٠٣، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، من قانون العقوبات، وكذلك الأحوال الأخرى التي ينص عليها أى قانون آخر.

والجرائم المنصوص عليها في المواد سالفه الذكر هي:

جرائم سب موظف عام أو شخص ذو صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة، وكان ذلك بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة (١٨٥ع).

جريمة زنا الزوجة (م ٢٧٤ع)، جريمة زنا الزوج (م ٣٧٧ع).
جريمة ارتكاب أمر مخل بالحياة مع امرأة ولو في غير علانية (م ٢٧٩ع)، وجريمة امتناع الوالدين أو الجدين عن تسليم الصغير إلى من له الحق في حضنته بعد حصوله على حكم قضائي بذلك، وأيضاً اختطاف أحدهم الصغير ممن له الحق في حضنته أو حفظه (م ٢٩٢ع) وجريمة الامتناع عن دفع النفقة الصادر بها حكم قضائي واجب النفاذ (م ٢٩٣ع)، وجريمة القذف (م ٣٠٣ع)، وجريمة السب (م ٣٠٦ع)، وجريمة القذف والسب التي تقع بطريق النشر (م ٣٠٧ع)، وجريمة القذف والسب التي تقع بطريق النشر وتتضمن طعناً في أعراض العائلات أو خدشاً لسمعتها (م ٣٠٨ع).

أما الجرائم الأخرى والتي نصت عليها قوانين غير قانون الإجراءات الجنائية فهي:

جريمة السرقة إضرار بالزوج أو الأصول أو الفروع (م ٣١٢ع).

وفي حكم جريمة السرقة جرائم خيانة الأمانة والنصب.^(١)

وحدثنا عن الشكوى باعتبارها قيد على حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية يستلزم منا بيان، قواعد الشكوى، وآثارها، ثم بيان حكم ارتباط جريمة يلزم لتحريكها تقديم شكوى بجريمة لا يلزم لها شكوى، وأخيراً نتكلم عن قواعد التنازل عن الشكوى.

أولاً: قواعد الشكوى:

إن الشكوى هي عبارة عن إخطار من المجنى عليه أو وكيله الخاص إلى النيابة العامة أو أحد مأموري الضبط القضائي عن جريمة معينة وقعت عليه، ويخوله المشرع الحق في طلب تحريك الدعوى الجنائية عنها، لإثبات مسئولية الجاني عنها وتوقيع العقاب عليه.

والشكوى بالمعنى السابق تتطلب عدة شروط هي:

١ - يجب أن تصدر الشكوى من المجنى عليه أو وكيله الخاص، وفي حالة تقديمها من الوكيل الخاص يجب أن يكون التوكيل لاحقاً على وقوع الجريمة.

٢ - يجب أن يكون تقديمها إما للنسبة العامة أو إلى أحد مأموري الضبط القضائي، ويجب أن يحدد في الشكوى المتهم تعييناً كافياً، حيث لا قيمة لشكوى ضد مجهول، ولا يشترط شكل خاص في تقديم الشكوى فيستوى أن تكون كتابية أو شفوية، وتعتبر استغاثة المجنى عليه في حضور أحد مأموري الضبط القضائي في حكم الشكوى الشفوية (م ٣م إجراءات).

ويعتبر من قبيل الشكوى رفع الدعوى الجنائية من المجنى عليه طريق الادعاء المباشر أمام القضاء الجنائي في الحالات التي يجوز فيها

(١) نقض ١٩٥٨/١١/١٠ مجموعة أحكام النقض س ٩ رقم ٢١٩ ص ٨٩١.

الادعاء المباشر.^(١)

٣ - يلزم ألا تكون الشكوى معلقة على شرط، وإلا كانت باطلة. مثال ذلك أن يتقدم المقذوف بشكوى ضد القاذف وطلب عقابة إذا لم يعتذر له علناً.

٤ - يلزم أن تقدم الشكوى في خلال ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة والجاني، إلا إذا نص القانون على مدة خلاف ذلك (م ٢/٣ إجراءات) والحكمة في قصر هذه المدة هو عدم ترك الجاني تحت رحمة المجنى عليه مدة طويلة تكون الشكوى وسيلة للتهديد والانتقام من الجاني.^(٢)

٥ - يلزم ألا تقل سن مقدم الشكوى عن خمس عشرة سنة على الأقل وأن يكون متمتعاً بقواه العقلية وإذا كانت الجريمة واقعة على شخص القاصر فإن الشكوى تقدم من وليه الشرعي، أما إذا كانت واقعة على مال القاصر فإن الشكوى تقدم من الوصي أو القيم عليه (م ٥ إجراءات). وإذا كانت الجريمة واقعة على المفلس فإنه يكون له الحق في تقديم الشكوى عنها بدون تدخل السنديك، كما يصح أن تقدم من المحجور عليه لسفه أو المحكوم عليه بعقوبة جنائية بدون تدخل من القيم، وذلك لأن شرطى السن والإدراك متوافرة فيهما وذلك سواء كانت الجريمة على النفس أو المال.

وإذا لم يكن للمجنى عليه من يمثله قانوناً أو تعارضت مصلحته مع مصلحة من يمثله قامت النيابة بتمثيله (م ٦ إجراءات).

(١) نقض ١٩٥٦/٢/٦ مجلة المحاماة س ٣٧ ص ٣٩٢. نقض ١٩٧٦/١/٢٦

مجموعة أحكام النقض س ٢٧ رقم ١٦ ص ١٣٤.

(٢) راجع د. مأمون سلامة المرجع السابق ص ٦٦، نقض ١٩٧٤/١٢/٣ مجموعة

أحكام النقض س ٢٥ رقم ١٧٣ ص ٨٠٨، ١٩٧٠/٣/٦ س ٢١ رقم ١٣١

ص ٥٥٢.

٦ - لقد اشترط المشرع في جريمة الزنا شرطاً لم يشترطه في غيرها من الجرائم وهذا الشرط هو أنه إذا سبق أن زنا الزوج في منزل الزوجية فلا تسمع دعواه عليها (م ٢٧٣ ع) ومعنى ذلك أنه لا يملك الحق في تقديم شكوى عن زناها وهذا مبدأ خطير يعنى أن القانون الجنائي يأخذ بنظام المقاصة في الجرائم، وهذا يعطى الزوجة حق الزنا إذا سبق أن ارتكبت زوجها الزنا في منزل الزوجية والنص السابق قاصر على الزوج فقط، فلو أن الزاني كان هو الزوج ومقدم الشكوى هي الزوجة فلا يصح للزوج أن يدفع بأن زوجته سبق أن زنت، والحكمة في ذلك، هي أن الزوج هو القدوة لزوجته لا العكس.^(١)

وإذا كان شريك الزوجة الزانية متزوجاً، فإنه يتحقق في هذه الحالة تعدد معنوى للجرائم، حيث يعتبر هذا الزاني شريكاً في زنا الزوجة كما يعتبر أيضاً في نفس الوقت فاعلاً أصلياً في جريمة زنا الزوج. وبناء على ذلك فإنه يجب لاعتباره شريكاً أن تحرك الدعوى قبله من زوج المرأة الزانية، ويجب لاعتباره فاعلاً أصلياً أن تحرك الدعوى قبله من زوجته هو، أما إذا قدمت الشكوى من الجانبين زوجة هذا الزاني وزوج الزانية، فإن النيابة تحرك الدعوى بوصفها الأشد وهو كون هذا الزاني شريكاً (م ٢٧٤ ع).

وإذا كان المجنى عليهم أكثر من شخص فإن تقدم الشكوى من أحدهم يكفى وإذا كان المتهمون أكثر من شخص فإن تقدم الشكوى ضد أحدهم فإنها تعتبر كأنها مقدمة ضد الجميع (م ٤ إجراءات)، والحق في الشكوى حق شخصي بحث ومعنى ذلك أنه لا يورث بوفاة المجنى عليه ومن ثم فإن وفاة المجنى عليه ينهى الحق في الشكوى (م ٢/٧ إجراءات).^(٢)

(١) د. رعوف عبيد - المرجع السابق ص ٧٠ والمراجع التي أشار إليها.

(٢) دكتور محمود مصطفى - المرجع السابق ص ٦٣ وراجع د. مأمون سلامة

ثانيًا: آثار الشكوى:

متى قدمت الشكوى من المجنى عليه فإن النيابة العامة تسترد كامل حريتها بخصوص الدعوى الجنائية، أما قبل تقديم هذه الشكوى فإن النيابة العامة لا يصح لها أن تقوم بأى إجراء من إجراءات التحقيق، وأن أى إجراء تقوم به يقع باطلا وإذا رفعت الدعوى إلى المحكمة، فعلى المحكمة أن تقضى بالبطلان من تلقاء نفسها ولا يصحح بطلان إجراءات التحقيق أن تقدم الشكوى بعد ذلك. وللمتهم أن يدفع بالبطلان فى أى حالة كانت عليها الدعوى ولو كان ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض. وإذا كان الأصل هو أن جميع إجراءات التحقيق التى تتخذها النيابة قبل تقديم الشكوى من المجنى عليه باطلة، إلا أن المشرع قد أجاز فى المادة ١/٩ إجراءات بالنسبة للجريمة التى يلزم لتحريكها تقديم شكوى، إذا كانت فى حالة تلبس فللنيابة الحق فى المبادرة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة من سماع الشهود أو إجراء معاينة أو ندب الخبراء، ولكن لا يجوز لها القبض على المتهم ولا استجوابه أو مواجهته أو تفتيشه أو حبسه حبسًا احتياطيًا، أو تفتيش منزله إلا إذا قدمت شكوى من المجنى عليه، ويجوز أن تقدم الشكوى فى حالة التلبس بالجريمة إلى من يكون حاضرًا من رجال السلطة العامة.

والحكمة فى إباحة اتخاذ بعض الإجراءات فى حالة التلبس هو أن التأخير فى اتخاذ هذه الإجراءات قد يترتب عليه ضياع معالم الجريمة بعد أن كانت واضحة ولكن يذهب رأى الراجع فقها إلى أنه بالنسبة لجريمة الزنا لو كانت فى حالة تلبس فإنه لا يجوز اتخاذ أى إجراء من إجراءات التحقيق فيها قبل تقديم الشكوى وذلك حرصًا على التستر على الأعراض والحفاظ على سمعة العائلات وكيانها وأن الزوج وحده هو الذى يكون له

حق تقدير ما إذا كان يقدم الشكوى أم لا. (١)

وإذا كانت النيابة العامة لا يجوز لها اتخاذ إجراءات التحقيق في الجريمة إلا إذا قدم الشكوى من مملكتها، إلا أن القانون قد أباح لها في المادة ٢/٩ إجراءات القيام بالتحقيق في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٨٥، ٣٠٣، ٣٠٦، ٣٠٨، دون انتظار تقديم شكوى من المجنى عليه أو إذن أو طلب، وذلك متى كان المجنى عليه موظفًا عامًا أو شخصًا ذا صفة نيابية عامة أو مكلفًا بخدمة عامة وكان ارتكاب الجريمة بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة.

أما متى قدمت الشكوى من المجنى عليه أو وكيله الخاص فإن النيابة العامة تسترد كامل سلطتها في مباشرة إجراءات التحقيق. وتقدم الدعوى إلى المحكمة أو التقرير بأن لا وجه لإقامتها.

أما بالنسبة لإجراءات جمع الأدلة فإنه يجوز اتخاذها قبل تقديم الشكوى إلا إذا كانت الجريمة جريمة زنا فإنه لا يجوز اتخاذها للستر على الأعراض.

ومتى قدمت الشكوى من المجنى عليه فإن النيابة لا تتقيد بالوصف الذي يعطيه لها، فقد يقدم دعواه على أنها جريمة سرقة وترى النيابة أنها جريمة نصب أو خيانة أمانة فلها أن تعدل الوصف دون أن تحصل على استئذان المجنى عليه أو أن تطلب منه تقديم شكوى جديدة، والحق في تعديل الوصف تملكه المحكمة من باب أولى.

ثالثاً: ارتباط الجريمة التي يلزم فيها شكوى بجريمة لا يلزم فيها تقديم شكوى:

قد يحدث أن يرتكب جاني عدة جرائم إحداها أو بعضها يتوقف

(١) د. رعوف عبيد - المرجع السابق ص ٧٧، د. عمر السيد رمضان - المرجع السابق ص ٧٨.

تحريك الدعوى الجنائية عنها على تقديم شكوى والبعض الآخر لا يستلزم هذه الشكوى فما هي سلطة النيابة في تحريك الدعوى الجنائية عن هذه الجرائم.

بيان ذلك لابد أن نميز بين فرضين:

الفرض الأول - إذا كانت الجرائم متعددة تعددًا ماديًا (أو حقيقيًا):

أى أن المجرم قد ارتكب عدة جرائم، فإن هذه الجرائم إما أن تكون مرتبطة ببعضها وإما ألا تكون مرتبطة ببعضها، فإن لم يكن بين هذه الجرائم ارتباط فالحكم واضح وهو أن النيابة العامة يمكنها تحريك الدعوى الجنائية عن الجرائم التي لا يلزم لتحريكها تقديم شكوى.

وأما إذا كان بين هذه الجرائم ارتباط لا يقبل التجزئة، وكانت قد وقعت تنفيذًا لنشاط إجرامى واحد أو لغرض إجرامى واحد وفقًا للمادة ٢/٣٢ ع فللنيابة العامة أيضًا كامل الحرية في تحريك الدعوى الجنائية عن الجريمة التي لا تستلزم لتحريكها شكوى المجنى عليه، مثال ذلك أن يسرق الفرع من أصله ثم يعتدى على أصله بالضرب لكى يتمكن من الهرب بعد أن يتخلى عن المسروقات، أو أن يرتكب زوج جريمة زنا فى منزل الزوجية، ثم يعتدى على زوجته بالضرب لإرغامها على السكوت، ففي الحالتين السابقتين تملك النيابة الحق في تحريك الدعوى الجنائية عن جريمة الضرب حتى ولو لم يتقدم الأصل بشكواه لتحريك دعوى السرقة في مواجهة فرعه، أو لم تتقدم الزوجة بشكواها لتحريك دعوى الزنا ضد زوجها. وأيضًا إذا تعدد الجرائم تعددًا ماديًا (أو حقيقيًا) وكان بينها ارتباط لا يقبل التجزئة؛ وكانت إحدى الجريمتين ظرفًا مشددًا للأخرى.^(١)

مثال ذلك: أن يلجأ الفرع للإكراه في ارتكاب جريمة السرقة من

(١) د. رعوف عبيد - المرجع السابق ص ٧٥.

أصله ففي هذه الحالة يجوز للنيابة أن تحرك الدعوى ضد الفرع عن جريمة ضرب أو جرح حسب الأحوال وذلك إذا لم يتقدم الأصل بشكواه عن جريمة السرقة، ولكن لا يجوز للنيابة أن تحرك الدعوى عن جريمة السرقة إلا بعد تقديم الشكوى من الأصل.

الفرض الثاني: إذا كانت الجرائم متعددة تعددًا مغنويًا (أو صوريًا).
بمعنى أن الجاني قد ارتكب فعلاً واحداً ولكنه يخضع لأكثر من نص تجرمي (م ٣٢/١ ع).

مثال ذلك: أن ترتكب الزوجة جريمة الزنا في منزل الزوجية ولكن لا يتقدم الزوج بشكواه، فهل يمكن للنيابة أن تقدم شريك الزوجة للمحاكمة بتهمة دخول منزل مسكون بقصد ارتكاب جريمة فيه وفقاً للمادة ٣٧٠ ع، أو بتهمة وجوده مخفياً في منزل عن أعين من لهم الحق في إخراجه وفقاً للمادة ٣٧١ ع.

ذهب قضاء النقض المصري^(١) إلى القول بإطلاق حق النيابة في إقامة الدعوى عن الجريمة التي لا تستلزم تقديم الشكوى، وعليه فالنيابة لها الحق في تقديم المتهم إلى المحاكمة عن جريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه (م ٣٧٠ ع)، أو بتهمة وجوده مخفياً في منزل عن أعين من لهم الحق في إخراجه (م ٣٧١ ع)، ولكن ليس لها تقديم المتهم إلى المحاكمة بتهمة الاشتراك في جريمة زنا الزوجة إلا إذا قدم الزوج المجنى عليه الشكوى. وذلك على عكس أحكام النقض القديمة والتي كانت تنكر حق النيابة في تحريك الدعوى الجنائية بالنسبة للجريمة التي لا يلزم لها تقديم الشكوى^(٢)، وما يذهب إليه غالبية الفقه الفرنسي هو إطلاق حرية النيابة

(١) نقض ١٩٤٩/١٠/١٨ مجموع أحكام النقض س ١ رقم ١ ص ١، نقض

١٩٦١/٢/١٣ مجموعة أحكام النقض س ١٢ رقم ٣٣ ص ٢٠٦.

(٢) نقض ١٩٣٣/٣/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ٩٧ ص ١٤٨، نقض

العامة في تحريك الدعوى الجنائية عن الجريمة التي لا تتطلب شكوى المجنى عليه.^(١)

رابعاً: التنازل عن الشكوى:

لما كان الهدف من توقف تحريك الدعوى الجنائية على تقديم شكوى من المجنى عليه في بعض الجرائم هو حماية مصلحة لهذا المجنى عليه، فإنه للهدف ذاته أجاز القانون لمن قدم هذه الشكوى التنازل عنها، وقد بينت ذلك المادة ١/١٠ إجراءات فقد نصت على أنه "لمن قدم الشكوى أو الطلب في الأحوال المشار إليها في المواد السابقة والمجنى عليه في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٨٥ من قانون العقوبات وفي الجرائم المنصوص عليها في المواد ٣٠٢، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨ من القانون المذكور إذا كان موظفاً عامّاً أو شخصاً ذا صفة نيابية عامة أو مكلفاً بخدمة عامة وكان ارتكاب الجريمة بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة، أن يتنازل عن الشكوى أو الطلب في أي وقت إلى أن يصدر في الدعوى الحكم النهائي وتنقضي الدعوى الجنائية بالتنازل".

فهذا النص بين أن التنازل عن الشكوى يكون من حق من خوله القانون تقديمها سواء كان هو المجنى عليه إذا توافر في حقه السن والإدراك أو كان الوكيل الخاص إذا كان موكلًا في التنازل عن الشكوى، أما إذا لم يكن موكلًا إلا بتقديمها فقط فهنا لا يصح له التنازل، ويصح أن يكون التنازل من الوصي أو الولي أو القيم وذلك في الحدود التي إجاز لهم فيها القانون تقديم الشكوى.

وفي حالة إذا كان المجنى عليهم أكثر من شخص، فإن الحق في التنازل يكون من حق من قدم الشكوى فإذا كان قد أقامها أكثر من

شخص فإن التنازل لا بد وأن يصدر من جميع من قدمها، أما من لم يقدم الشكوى منهم فليس له الحق في التنازل عنها إذا رفعها غيره (م ١٠/٢ إجراءات).

أما إذا كان المتهمين أكثر من شخص فإن التنازل بالنسبة لأحدهم، فإنه يعد تنازلاً بالنسبة للباقيين أخذاً بقاعدة وحدة الجريمة (م ٣/١٠ إجراءات).

ويصح أن يكون التنازل كتابياً أو شفوياً، كما يصح أن يكون التنازل أمام النيابة العامة أو القضاء أو أحد مأموري الضبط القضائي أو حتى بكتاب يفيد إلى المتهم أو أحد أقاربه^(١) ولا يشترط أن يكون التنازل صريحاً فيصح أن يكون ضمناً شريطة أن تكون دلالاته واضحة^(٢) مثال ذلك أن يعود الزوج لمعاشرة زوجته الزانية كما كانت (م ٢٧٤ ع).

ويجب أن يكون التنازل غير معلق على شرط، فإذا علق على شرط، فقد ذهب رأى إلى أن التنازل يكون صحيحاً والشرط باطل أخذاً بقاعدة الأصلح للمتهم، ونذهب مع البعض إلى أن قاعدة الأصلح للمتهم ليس لها مجال في هذه الحالة وأن العبرة هي برغبة المتنازل فإن علق تنازله على شرط لم يتحقق كان التنازل غير مقبول، أما إذا علق تنازله على شرط تحقق فإن التنازل يكون صحيحاً لأن الشرط في هذه الحالة كأن لا وجود له.^(٣)

إذا توفي الشاكي فلا ينتقل حقه في التنازل عن الشكوى إلى ورثته، لأن حق الشكوى والتنازل عنها من الحقوق الشخصية، ولكن

(١) د. محمود مصطفى - المرجع السابق ص ١٧، د. رعوف عبيد - المرجع السابق ص ٧٨، ٧٩، د. أحمد فتحى سرور - ٥٠٤، د. عمر السعيد - ص ٨٧، د. مأمون سلامة ص ١٠١.

(٢) نقض ١٩٤١/٥/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ رقم ٢٥٩ ص ٤٧١.

(٣) د. رعوف عبيد - المرجع السابق ص ٧٩، ٨٠.

يستثنى من ذلك دعوى الزنا فلكل واحد من أولاد الزوج الشاكي من الزوج المشكو فيه أن يتنازل عن الشكوى وبهذا تنقضى الدعوى (م/١٠/٤ إجراءات)، لأن صدور الحكم بمس الأولاد كما بمس الزوج وقديهم الأولاد منع صدور الحكم كما كان يهم الزوج ولهذا فتنازل أحد الأبناء يعتبر كأنه صادر منهم جميعهم وهذا توسعاً في الستر وعدم تسجيلها بحكم بات.

والتنازل عن الشكوى جائز في أى مرحلة كانت عليها الدعوى حتى صدور الحكم البات (أى الحكم الذى لا يقبل الطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن) (م/١٠/١ إجراءات) أما بعد الحكم البات فإنه لا يجوز التنازل ولكن يستثنى من ذلك حالتين أجاز القانون فيها للمجنى عليه بعد صدور الحكم البات أو يوقف تنفيذ الحكم، وهما:

الحالة الأولى: وهى خاصة بجريمة الزنا (م/٢٧٤ ع) فقد أجاز القانون لزوج الزانية أن يوقف تنفيذ الحكم عليها إذا رضى معاشرتها له كما كانت. وهذه المكنة مخولة للزوج فقط، أما زوجة الزانى فلا تملك إيقاف تنفيذ الحكم الصادر على زوجها، وسبب ذلك أن استمرار الزوجية متوقفة على إرادة الزوج لا الزوجة.

وإذا عفا الزوج عن زوجته فإن الحكم يوقف بالنسبة لها أما شريكها فيستمر تنفيذ الحكم عليه لأن مصيره لا يرتبط بمصير الزانية إلا فى مرحلة الدعوى فقط.^(١)

(١) راجع عكس ذلك نقض ١٩٧١/٥/٣١ مجموعة أحكام النقض س ٢٢ رقم ١٠٥ ص ٤٢٧، ١٩٧٨/٥/٢٢ س ٢٩ رقم ٩٨ ص ٥٢٧، نقض ٢٠٠٠/٣/٩ الطعن رقم ١٠٤٤٥ س ٦٤ ق، حيث ذهبت بحكم النقض إلى القول باستفادة الشريك من تنازل الزوج بالنسبة لزوجته سواء أكان ذلك التنازل قبل الحكم أو بعده ويجوز التمسك بذلك ولو لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه من النظام العام وينتج أثره بالنسبة للدعوى المدنية والجنائية وهذه

الحالة الثانية: وهي الخاصة بجريمة السرقة بين الأزواج أو الأصول أو الفروع فقد أجازت المادة ٣١٢ ع للمجنى عليه أن يوقف تنفيذ الحكم البات على زوجة أو أصله أو فرعه السابق، وذلك للإبقاء على العلاقات العائلية.

آثار التنازل عن الشكوى:

متى قدم المجنى عليه تنازله عن شكواه فإنه يترتب على ذلك انقضاء الدعوى الجنائية وعلى ذلك فإذا كانت الدعوى ما زالت أمام النيابة فإنه يجب عليها إصدار أمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى، وإذا كانت أمام القضاء فإنه يجب صدور حكم ببراءة المتهم لانقضاء الدعوى بالتنازل ولا يحق للمتهم المطالبة بالسير في الدعوى لإثبات براءته. وإنقضاء الدعوى بالتنازل من النظام العام فيجوز الدفع به ولو لأول مرة أمام محكمة النقض، كما أن على المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها.^(١)

وإذا تنازل المجنى عليه عن شكواه فإن تنازله ينصرف إلى الدعوى الجنائية، وهذا لا يمنع من المطالبة بالتعويض المدني أمام المحكمة المدنية عن الأضرار التي أصابته، إلا في جريمة الزنا فإنه متى حدث التنازل فلا يجوز المطالبة بالتعويض أمام القضاء المدني وإلا ترتب على ذلك شهر الفضيحة التي أريد سترها بالتنازل.^(٢)

ومتى تنازل المجنى عليه عن شكواه فإن تنازله يكون ملزماً له ولا يجوز له العدول عنه حتى لو تكشف له وقائع جديدة لم يكن يعلمها وكانت تكون حلقة من حلقات الاستمرار أو التابع في الجريمة التي تنازل

الأحكام محل نظر.

(١) نقض ١٩٧١/٥/٣١ مجموعة أحكام النقض ص ٢٢ رقم ١٠٥ ص ٤٢٧ وراجع د. عمر السعيد المرجع السابق ص ٨٩.

(٢) د. محمود مصطفى - المرجع السابق ص ٧٥ وراجع د. رعوف عبيد - المرجع السابق ص ٨١، د. عمر السعيد رمضان - المرجع السابق ص ٩٠.

عنها، مثال ذلك: إذا قدم الزوج شكوى ضد زوجته الزانية واتهمها بالزنا مع شريكها في تاريخ محدد ثم تنازل عن شكواه واتضح له فيما بعد أنه توجد وقائع أخرى تؤكد وجود علاقة غير مشروعة بينهما من مدة سابقة على الواقعة محل الشكوى، فلا يجوز له أن يعيد تجديد الشكوى لانقضائها بالتنازل، أما إذا كانت الوقائع الجديدة التي اكتشفها بعد التنازل تكون جرائم مستقلة كان له تقديم شكوى جديدة عنها، مثال ذلك: إذا اكتشف الزوج أن زوجته زنت مع شخص آخر.

إذا كان المتهمون في الجريمة أكثر من شخص فإن التنازل بالنسبة لأحدهم يعد تنازلاً بالنسبة للباقيين عملاً بوحدة الواقعة بشرط أن يكون الباقيين مما يستلزم القانون لتحريك الدعوى ضدهم تقديم شكوى، أما إذا لم يكونوا مما يستلزم القانون بالنسبة لتحريك الدعوى قبلهم تقديم الشكوى فلا أثر للتنازل عليهم، مثال ذلك: الزوج الذي يشترك مع أشخاص آخرين في سرقة مال زوجته ثم تقدم الزوجة شكواها لتحريك الدعوى الجنائية ضد زوجها ثم تنازل بعد ذلك عن هذه الشكوى فإن التنازل يحدث أثره بالنسبة للزوج أما شركائه فليس للتنازل أثر بالنسبة لهم.

ويستثنى من ذلك جريمة الزنا فإن التنازل عن الشكوى ضد الزوج الزاني يحدث أثره بالنسبة لشريكه وذلك لأن مصير كل منهما مرتبط بمصير الآخر يستفيد مما يفيدته ويسعى إليه ما يسعى لشريكه حتى يصدر الحكم البات، وإذا توفيت الزوجة الزانية فإنه وفقاً للرأى الراجح تنقضى الدعوى الجنائية بالنسبة لشريكها.^(١)

(١) راجع الدكتور ريعوف عبيد المرجع السابق - ص ٨٢ والمراجع التي أشار إليها.

المطلب الثاني

الإذن

إن قانون الإجراءات الجنائية لم يتضمن حالات يجب على النيابة العامة لتحريك الدعوى الجنائية فيها ضرورة الحصول على إذن من الجهة التي يتبعها المتهمون، بل ورد النص عليها في قوانين متفرقة وأبرز الأحوال التي يجب على النيابة العامة ضرورة الحصول على الإذن قبل تحريك الدعوى الجنائية فيها هي:

- ١ - الجرائم المنسوبة إلى أحد رجال القضاء أو النيابة.
- ٢ - الجرائم المنسوبة إلى أعضاء مجلس الشعب.
- ٣ - الجرائم المنسوبة لموظفي الجمارك والخاصة بجرائم التهريب الجمركي.

وقد قصد القانون بتقييد حرية النيابة في تحريك الدعوى الجنائية في الحالات السابقة قبل الحصول على الإذن حماية هؤلاء الموظفين وإحاطتهم بمحصانات تكفل لهم أداء أعمالهم وتجنبيهم الدعاوى الكيدية. وسوف نلقى الضوء على كل نوع منها:

١ - جرائم القضاء وأعضاء النيابة:

نص قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ في مادته ٩٦ على عدم جواز القبض على القاضي أو حبسه احتياطياً في غير حالات التلبس إلا بعد الحصول على إذن من اللجنة المنصوص عليها في المادة ٩٤ من قانون السلطة القضائية، وهذه المادة الأخيرة قد بينت أن اللجنة تتكون من خمسة أعضاء.

فالمادة ٩١ من قانون السلطة القضائية قد فرقت بين حالتين، حالة توافر التلبس بالجريمة، وحالة عدم توافر التلبس. ففي حالة التلبس بالجريمة، يجب على النائب العام عند القبض على

القاضى وحبسه أن يرفع الأمر إلى اللجنة فى خلال أربع وعشرين ساعة من تاريخ القبض، واللجنة هى التى تقرر استمرار الحبس أو الإفراج، وللقاضى الحق فى أن يطلب أن تسمع أقواله أما اللجنة، وتحدد اللجنة مدة الحبس فى قرارها بالحبس أو استمرار الحبس.

أما فى غير حالات التلبس، فإنه لا يجوز للنيابة القبض ولا الحبس إلا بعد استئذان اللجنة^(١) كما لا يجوز اتخاذ أى إجراء ضد شخص القاضى أو عضو النيابة، من تفتيش أو استجواب أو تكليف بالحضور. أما بالنسبة للإجراءات التى لا تمس شخص القاضى أو عضو النيابة، مثل سماع الشهود والمعاينة وتوقيع الكشف الطبى على المجرم عليه أو ندب خبير أو ضبط أشياء بعيدة عن شخص القاضى أو عضو النيابة فإن للنيابة العامة إجراءاتها دون الحصول على إذن من اللجنة.

وفى جميع الأحوال لا تحرك الدعوى أمام المحكمة إلا بعد الحصول على إذن اللجنة سواء كانت الجريمة جنحة أو جناية. وإذا أقيمت الدعوى بدون الحصول على الإذن كانت باطلة وعلى المحكمة أن تحكم بعدم قبولها من تلقاء نفسها وفى أى مرحلة كانت عليها الدعوى، لأن هذه القواعد من النظام العام وقررت لحسن سير العدالة ولا يجوز لمن تقررت لمصلحته أن تنازل عنها.

٢ - جرائم أعضاء مجلس الشعب:

كفلت المادة ٩٩ من الدستور حصانة لعضو مجلس الشعب الذى يرتكب جريمة فقضت بضرورة الحصول على إذن المجلس لاتخاذ أية إجراءات جنائية ضد العضو إذا ارتكب الجريمة فى دورة الانعقاد أما إذا ارتكب الجريمة فى غير دورة الانعقاد فيجب قبل اتخاذ أية إجراءات جنائية ضده الحصول على إذن رئيس المجلس، أما إذا كانت الجريمة فى حالة تلبس

(١) راجع نقض ١٩٦٦/١٢/٦ أحكام النقض س ١٧ رقم ٢٣٢ ص ١٢٢٠.

فيحوز للنيابة اتخاذ كافة الإجراءات الجنائية قبل العضو دون الحصول على إذن، كما يجوز رفع الدعوى الجنائية عليه.

وعلى ذلك فإذا ارتكب عضو مجلس الشعب جريمة وضبط متلبساً بها فإن النيابة العامة لها اتخاذ كافة الإجراءات المقررة قانوناً في مواجهته (م ٣٠ إجراءات) بدون الحصول على إذن من المجلس في دورات انعقاده أو من رئيسه في غير دورات الانعقاد، يستوى أن تكون الجريمة جنائية أو جنحة أم مخالفة.^(١)

أما في غير حالات التلبس فيلزم الحصول على إذن من المجلس لمباشرة الإجراءات في التحقيق أو رفع الدعوى أثناء دورات الانعقاد، وعلى ذلك فلا يجوز في غير حالات التلبس اتخاذ أى إجراء ماس بشخص العضو بدون الحصول على الإذن ولكن يجوز اتخاذ الإجراءات التي لا تمس شخصه مثل سماع الشهود والمعاينة وندب الخبراء وغيرها.

أما بعد الحصول على الإذن فإن النيابة العامة تسترد كامل حريتها في السير في إجراءات الدعوى.

٣ - الجرائم الجمركية التي تقع من موظفي الجمارك:

قضت المادة ٣ من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٠٣ بعدم جواز محاكمة موظفي الجمارك وعما لها عما يرتكبونه من الجرائم الجمركية المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القانون وهي جرائم قريب البضائع أو الشروع في قريبها ومحاولة عدم دفع الرسوم الجمركية وتسهيل إدخال بضائع إلى القطر بطريقة غير مشروعة، إلا بعد شكوى من مدير عام الجمارك أو من يقوم مقامه والمقصود بالشكوى هو الإذن في هذه الحالة.^(٢)

(١) راجع نقض ١٩٨٣/٢/٨ أحكام النقض س ٣٤ رقم ٤٠ ص ٣١٤.

(٢) راجع نقض ١٩٦٦/٥/١٧ مجموعة أحكام النقض س ١٧ رقم ١ ص ٤١٦.

أما بعد الحصول على الإذن فإن النيابة العامة تسترد كامل حريتها في السير في إجراءات الدعوى الجنائية.

أحكام الإذن:

يشترط القانون أن يكون الإذن مكتوباً فلا يصلح الإذن الشفوي، وعلى ذلك فالإذن يشبه الطلب من هذه الناحية ويختلف عن الشكوى التي يصح أن تكون شفوية أو كتابية.

ولم يشترط المشرع صدور الإذن في خلال مدة معينة فيصح صدوره في أى وقت مادام أن الجريمة أو الدعوى التي يتعلق تحريكها على الإذن لم تسقط بالتقادم وفي هذا يشبه الإذن الطلب ولكن يختلفان عن الشكوى التي تسقط بمضى ثلاثة شهور من يوم العلم بالجريمة والمجرم.

إذا صدر الإذن من الجهة المختصة بإصداره فلا يجوز لها الرجوع فيها، وإذا رفضت إعطاءه فلا يجوز لها الرجوع وإعطاء الإذن إلا إذا جددت أدلة جديدة فيجوز إصدار الإذن طالما لم تتقادم الدعوى، فالإذن ليس كالشكوى والطلب حيث يجوز فيهما التنازل أما الإذن فلا يصح فيه التنازل.

قبل الحصول على الإذن تملك النيابة اتخاذ الإجراءات التي لا تمس شخص المتهم أو حرمة مسكنه كسماع الشهود وندب الخبراء والمعاينة ولكن لا يجوز القبض عليه أو حبسه احتياطياً ومواجهته أو استجوابه أو تفتيش مسكنه، وذلك على عكس الشكوى والطلب حيث لا يجوز للنيابة اتخاذ أى إجراء إلا بعد التقدم بالطلب أو بالشكوى (إلا إذا كانت جرائم الشكوى في حالة تلبس فيجوز اتخاذ الإجراءات التي لا تمس شخص المتهم أو حرمة مسكنه باستثناء جريمة الزنا).

والإذن شخصى وقاصر على من أعطي عنه دون غيره ممن يلزم لتحريك الدعوى قبله الحصول على إذن حتى ولو كان شريكاً في الجريمة، وذلك على العكس من الشكوى والطلب فتقدمهما ضد أحد المتهمين

المطلب الثاني

الطلب

إن الأحوال التي يتوقف فيها تحريك الدعوى الجنائية على طلب ورد بعضها في المادتين ٨، ٩ من قانون الإجراءات الجنائية وورد البعض الآخر في قوانين خاصة بالمادة ٨ إجراءات نصت على أنه "لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ إجراء فيها إلا بناء على طلب كتابي من وزير العدل في الجرائم المنصوص عليها في المادتين ١٨١، ١٨٢ من قانون العقوبات وكذلك في الأحوال الأخرى التي ينص عليها القانون.

وجرائم المادة ١٨١ ع هي جريمة العيب في حق ملك أو رئيس دولة أجنبية، وجرائم المادة ١٨٢ ع هي جريمة العيب في حق ممثل دولة أجنبية معتمدة في مصر بسبب أمور تتعلق بأدائه لوظيفته، كالسفراء والوزراء المفوضون والقائمون بالأعمال مهما كانت ألقابهم ولكن لا تشمل القناصل. وحكمة استلزام طلب كتابي من وزير العدل في هذه الجرائم كونها قد تمس العلاقة بين مصر والدول الأجنبية ولذلك يترك أمر تحريكها إلى وزير العدل نظراً لخطورتها.

أما المادة ٩ إجراءات فقد نصت على أنه "لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ إجراءات فيها في الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٨٤ من قانون العقوبات إلا بناء على طلب كتابي من الهيئة أو رئيس المصلحة المجنى عليها، والجرائم التي نصت عليها المادة ١٨٤ ع هي جرائم إهانة أو سب مجلس الشعب أو غيره من الهيئات النظامية أو الجيش أو المحاكم أو السلطات أو المصالح العامة. والحكمة في توقف تحريك الدعوى عن هذه الجرائم على طلب كتابي من رئيس المصلحة أو الهيئة التي وقع الاعتداء عليها هو أن هذا الرئيس أقدر من يزن الاعتبارات المختلفة التي قد تدفع

لتحريك الدعوى أو عدم تحريكها.

أما الأحوال الأخرى التى يجب فيها تقديم طلب لتحريك الدعوى الجنائية والتى وردت فى قوانين خاصة بخلاف قانون الإجراءات الجنائية، فمنها ما نصت عليه المادة ٨٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والخاص بفرض ضريبة على إيراد رؤوس الأموال المنقولة، وعلى الأرباح التجارية وغير التجارية، والأرباح الصناعية وكسب العمل (المعدلة بالمادة ٢٦ من القانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠) ويكون رفع الدعوى العمومية بناء على طلب مصلحة الضرائب.

ولها التنازل عنها إذا رأت محلا لذلك، وفى حالة التنازل يجوز للمصلحة الصلح فى التعويض، والحكمة من اشتراط طلب كتابى فى هذه الحالة أن العقوبات المقررة قصد بها تحقيق الغرض المطلوب منها والتى توجب أن تقوم العلاقة بين المصلحة والممول على التفاهم.

ومن الحالات المقررة فى قوانين خاصة ما نصت عليها المادة ٩/٤ من قانون الرقابة على النقد رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ "لا يجوز رفع الدعوى بالنسبة إلى الجرائم المتقدم ذكرها أو اتخاذ إجراء فيها إلا بناء على إذن من وزير المالية والاقتصاد أو ممن يندبه لذلك" (١) ..

وتأيدت هذه الفقرة الرابعة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٣، ومراد الشارع من الإذن فى المادة هو الطلب، والجرائم التى يلزم لتحريكها طلب من الوزير فى جرائم النقد هى جرائم المواد ١، ٢، ٣ من قانون الرقابة على النقد وهى التعامل فى النقد الأجنبى أو تحويله من مصر أو إليها بأى صورة.

واستيراد أو تصدير النقد المصرى أو الأجنبى والقراطيس المالية،

(١) راجع نقض ١٩٧٠/٤/٥ مجموعة أحكام النقض س ٢١ رقم ١٢٢ ص

والقيم المنقولة، والامتناع عن عرض الأرصدة الأجنبية على جهة الاختصاص.

أحكام الطلب:

يشترط أن يكون كتابة فلا يصح أن يكون شفويًا^(١) لأنه إنما قرر لتحقيق المصلحة العامة بعكس الحال في الشكوى التي يصح أن تكون شفوية أو كتابة لأنها مقررة لمصلحة المجنى عليه.

إن الحق في تقديم الطلب يجب أن يصدر ممن يملكه^(٢) وحسب الأحوال التي سبق أن بينها. ويظل الحق في تقديم الطلب ساريًا فليس له وقت محدد ولكن بشرط ألا يستمر حتى تسقط الدعوى بالتقادم، وذلك بعكس الشكوى التي يجب أن تقدم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العلم بالجريمة والمجرم.

وفيما عدا الحالات السابقة يتفق الطلب مع الشكوى في الأحكام. فلا تملك النيابة قبل تقديم الطلب اتخاذ أى إجراء في الدعوى وإلا كان باطلا حتى ولو كانت الجريمة التي يلزم لها تقديم الطلب في حالة تلبس وذلك على عكس الشكوى فإن الجريمة التي يلزم لتحريكها شكوى من المجنى عليه إذا كانت في حالة تلبس فإنه يجوز للنياية اتخاذ بعض الإجراءات التي لا تمس شخص المتهم أو حرمة مسكنه كالقبض أو الحبس الاحتياطي أو تفتيشه أو تفتيش منزله، ولكن لها سماع الشهود وندب الخبراء والمعاينة.

وعدم الحصول على طلب قبل السير في إجراءات الدعوى من النظام العام فيجوز الدفع بالبطلان حتى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض،

(١) نقض ١٣/١٢/١٩٧٠ مجموعة أحكام النقض س ١١ رقم ٢٩٠ ص ١١٩٥.

(٢) المرجع السابق نفسه

وعلى محكمة الموضوع أن تقضى به من تلقاء نفسها.^(١)
 ويجوز لمن قدم الطلب التنازل عنه في أى مرحلة كانت عليها
 الدعوى^(٢)، أما التنازل بعد الحكم البات فلا يعتد به^(٣)، ويجب أن يكون
 التنازل كتابة.

وإذا تعدد المجنى عليهم كما في حالة المادة ١٨٤ ع فلا يصح
 التنازل إلا إذا صدر من جميع من قدموا الطلب والتنازل بالنسبة لأحد
 المتهمين يعد تنازلاً بالنسبة للباقيين أخذاً بوحدة الواقعة.

المبحث الرابع

الجهات الأخرى المختصة بتحريك الدعوى

الجنائية

إذا كان الأصل أن النيابة العامة هي التي تقوم وحدها بتحريك
 الدعوى الجنائية فإن المشرع قد أعطى بعض جهات معينة حق تحريك
 الدعوى في أحوال معينة وذلك على سبيل الاستثناء، وهذه الجهات هي:

- ١ - محكمتى الجنايات والنقض في أحوال معينة.
- ٢ - المحاكم الجنائية والمدنية فيما يتعلق بجرائم الجلسات.

(١) د. عمر السعيد رمضان - المرجع السابق ص ٦٥.

(٢) راجع نقض ١٩٧٠/٤/٥ سابق الإشارة إليه.

(٣) ولكن المشرع أجاز في حالات استثنائية وقف تنفيذ الحكم البات من ذلك
 المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بشأن الجمارك فقد أجازت
 لمدير عام الجمارك في جرائم التهريب الجمركي أن يتصالح بعد الحكم مقابل
 التعويض كاملاً أو ما لا يقل عن نصفه - فيترتب على هذا التصالح وقف
 تنفيذ العقوبة الجنائية وكذا ما ترتب على الحكم من آثار.

٣ - المضرور من الجريمة وذلك عن طريق الادعاء المباشر.
وسوف نتناول مدى حق كل جهة من هذه الجهات في مطلب مستقل.

المطلب الأول

سلطة محكمة الجنايات والنقض في تحريك الدعوى الجنائية

أولاً: مدى سلطة محكمة الجنايات في تحريك الدعوى الجنائية:

لقد أعطت المادة ١١ إجراءات لمحكمة الجنايات الحق في تحريك الدعوى الجنائية فنصت على أنه "إذا رأت محكمة الجنايات في دعوى مرفوعة أمامها إن هناك متهمين غير من أقيمت الدعوى عليهم، أو وقائع أخرى غير المسندة فيها إليهم أو أن هناك جناية أو جنحة مرتبطة بالتهمة المعروضة عليها، فلها أن تقيم الدعوى على هؤلاء الأشخاص أو بالنسبة لهذه الوقائع وتحيلها إلى النيابة العامة لتحقيقها والتصرف فيها طبقاً للباب الرابع من الكتاب الأول من هذا القانون.

وللمحكمة أن تندب أحد أعضائها للقيام بإجراءات التحقيق. وفي هذه الحالة تسرى على العضو المنسوب جميع الأحكام الخاصة بقاضى التحقيق.

وإذا صدر قرار في نهاية التحقيق بإحالة الدعوى إلى المحكمة وجب إحالتها إلى محكمة أخرى، ولا يجوز أن يشترك في الحكم فيها أحد المستشارين الذين قرروا إقامة الدعوى.

وإذا كانت المحكمة لم تفصل في الدعوى الأصلية، وكانت مرتبطة مع الدعوى الجديدة ارتباطاً لا يقبل التجزئة، وجب إحالة القضية كلها إلى محكمة أخرى".

فمن هذه المادة قد أعطى لمحكمة الجنايات الحق في تحريك

الدعوى الجنائية وهذا الحق يعرف بحق التصدى، أى حق تحريك الدعوى الجنائية التى لم تحرك لا من النيابة العامة ولا من المدعى بالحق المدنى. وحق التصدى قد أعطى لمحكمة الجنايات ومحكمة النقض على سبيل الاستثناء من القاعدة الأساسية وهى ضرورة الفصل بين كل من سلطة الاتهام وسلطة الحكم، وهذا الاستثناء قصد به إضفاء نوع من الرقابة القضائية تباشره المحاكم العليا على سلطة الاتهام وذلك إذا سهت أو أخطأت فى التقدير بشأن عدم رفع الدعوى على بعض الأشخاص أو إغفال بعض الوقائع.

وهذا الحق المخول لمحكمة الجنايات فى التصدى يفترض ضرورة أن تكون هناك دعوى أصلية مرفوعة أمام هذه المحكمة، ويتضح من أوراقها أن ثمة تقصير من النيابة العامة فى الاتهام، وعلى ذلك فإنه ليس للمحكمة أن تضيف أو توجه تهمة تكون قد علمت بما عن غير الأوراق المرفوعة بها الدعوى الأصلية، وفيما عدا ذلك فإنه يستوى بخصوص الدعوى التى تصدى لها محكمة الجنايات أن يكون أمرها قد عرض على سلطة الاتهام أم لم يكن قد عرض، ولكن يجب ألا يكون قد صدر فيها أمر نهائي بأن لا وجه لإقامة الدعوى، وذلك لأن لهذا الأمر من الحجية ما يحول دون إعادة الدعوى من جديد اللهم إلا إذا جدت أدلة جديدة.

وللمحكمة حق التصدى للدعوى الجديدة سواء أكان ذلك بعد إحالة الدعوى الأصلية إليها وقبل البدء فى إجراءات المحاكمة، أو كان بعد البدء فى إجراءات المحاكمة، وعلى ذلك فإن للمحكمة عندما تنظر مثلاً فى طلب الإفراج عن متهم قدم إليها محبوساً احتياطياً، فيتضح لها أن هناك متهمين آخرين أو وقائع أخرى، لها أن تستعمل حقها فى التصدى، ولا يعاب على ذلك أنه كان يجب عليها الانتظار حتى تبدأ فى إجراءات المحاكمة لأن الانتظار قد يترتب عليه ضياع معالم الجريمة أو ضياع أدلتها، وحق التصدى مقرر للمحكمة سواء أكانت الدعوى الأصلية المعروضة

عليها جناية أم جنحة.

وقد بينت المادة ١١ إجراءات أحوال التصدى وهي ثلاثة أحوال:

الأولى: إذا رأت محكمة الجنايات أن هناك متهمين جدد غير من رفعت عليهم الدعوى وكان المفروض أن يشملهم الاقحام سواء أكان هؤلاء الأشخاص فاعلين أصليين، أم شركاء مع الفاعل الأصلي.

الثانية: إذا وقعت وقائع أخرى ارتكبها المتهمون المقدمين أمامها في الدعوى الأصلية ولكن لم تتضمن الدعوى الأصلية هذه الوقائع الأخرى ويستوى أن تكون هذه الوقائع جنايات أم جنح.

الثالثة: أن ترى المحكمة أنه قد وقعت جناية أو جنحة من أشخاص آخرين خلاف من أقيمت الدعوى عليهم، وكانت هذه الجناية أو الجنحة مرتبطة بالدعوى المعروضة عليها، سواء أكان الارتباط بسيطاً أم كان ارتباطاً لا يقبل التجزئة.

ومثال الارتباط البسيط، أن يقدم متهم بتهمة قتل أحد المجنى عليهما فيتضح للمحكمة أنه هو الذى قتل الاثنين وليس أحدهما فقط.

ومثال الارتباط الذى لا يقبل التجزئة، أن يقدم متهم بتهمة تزوير محرر فيتضح للمحكمة أنه ارتكب جريمة استعمال لهذا المحرر المزور، أو أن شخص آخر هو الذى ارتكب جريمة استعمال المحرر المزور.

وقرار محكمة الجنايات عندما تستخدم حقها فى التصدى يجب أن يكون صريحاً ولا يشترط أن يكون مسبباً، وهذا القرار سواء أكان بالنسبة لمتهمين جدد أو وقائع جديدة يحال إما إلى النيابة العامة للتحقيق فيه، وإما بأن تندب المحكمة أحد أعضائها للتحقيق، وفي هذه الحالة الأخيرة تسرى على العضو المنتدب الأحكام الخاصة بقاضى التحقيق (م ١١/٢).

ولكن لا يجوز للمحكمة أن تتولى بنفسها التحقيق.

وقرار المحكمة نهائى لا يجوز الطعن فيه لأنه إجراء لتحريك الدعوى

وليس حكماً.

ومتى استخدمت المحكمة حقها في التصدي فإن هذا الحق لا يترتب عليه سوى تحريك الدعوى أمام النيابة العامة أو المستشار المندوب للتحقيق من بين أعضائها، ويكون للنياحة العامة أو المستشار بعد إجراء التحقيق حرية التصرف في هذا التحقيق إما بإصدار أمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى، وإما بإحالتها إلى المحكمة^(١) وذلك حسبما يترأى لأيهما إذا كانت الوقائع الجديدة يعاقب عليها أم لا، وما إذا كانت الأدلة ضد المتهمين الجدد كافية أم لا.^(٢)

وفي حالة التقرير بالإحالة إلى المحكمة فيجب أن تحال إلى دائرة أخرى خلاف الدائرة التي تصدت، وفي هذه الحالة لا يجوز أن يجلس للحكم المستشار الذي ندب للتحقيق وقرر إقامة الدعوى حتى لا يجمع بين صفتي الخصم والحكم (٢٤٧ إجراءات)^(٣)

وإذا كانت الدعوى الأصلية المرفوعة أمام المحكمة مرتبطة بالدعوى التي تصدت لها المحكمة وكان بينهما ارتباطاً لا يقبل التجزئة كان على المحكمة تأجيل نظر الدعوى الأصلية حتى يتم الفصل في الدعوى التي تصدت لها^(٤)، فإن كانت جهة التحقيق انتهت إلى أنه لا وجه لإقامة الدعوى بالنسبة للأشخاص الجدد أو الوقائع الجديدة فإن المحكمة تواصل النظر في الدعوى الأصلية، أما إذا انتهت جهة التحقيق إلى إحالة الدعوى فإن على المحكمة أن تحيل الدعويين الأصلية والأخيرة إلى محكمة أخرى وذلك وفقاً لما هو مقرر بالمادة ٣٢ ع والتي توجب اعتبار الجرائم المرتبطة ارتباطاً لا يقبل التجزئة جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما.

(١) نقض ١٩٧٦/١٢/٢٠ مجموعة أحكام النقض س ٢٧ رقم ٢١٧ ص ٩٦٠.

(٢) د. رعوف عبيد - المرجع السابق ص ٩٨.

(٣) راجع نقض ١٩٥٩/٣/٧ أحكام النقض س ١٠ رقم ٥٦ ص ٢٥٧، نقض

١٩٦٢/٤/٣ أحكام النقض س ١٢ رقم ٧٧ ص ٢٠٩.

(٤) راجع نقض ١٩٦٦/٥/٢٣ أحكام النقض س ١٧ رقم ١٢٧ ص ٦٨٩.

ثانيًا: مدى سلطة محكمة النقض في تحريك الدعوى الجنائية:

إن محكمة النقض بحسب الأصل محكمة قانون أى أنها تراقب مدى صحة تطبيق القانون وليست محكمة موضوع، أى أنها لا تنظر في موضوع الدعوى، وإذا كان هذا هو أصل اختصاصها إلا أنه على سبيل الاستثناء تنقلب هذه المحكمة إلى محكمة موضوع وذلك إذا طعن أمامها في نفس الحكم للمرة الثانية، وحينئذ يكون لها نفس سلطات محكمة الجنايات أو محكمة الجنح المستأنفة حسب نوع الدعوى المنظورة أمامها. ولذا فقد خولها القانون السلطة التى منحها لمحكمة الجنايات من حق التصدى فنصت المادة ١٢ إجراءات على أنه: "الدائرة الجنائية بمحكمة النقض عند نظر الموضوع بناء على الطعن فى المرة الثانية حق إقامة الدعوى طبقاً لما هو مقرر بالمادة السابقة".

فحق التصدى المخول لمحكمة النقض يخضع لنفس ما سبق ذكره بالنسبة لحق محكمة الجنايات فى التصدى من أحكام مع وجود فروق طفيفة وهى أنه إذا كانت الدعوى التى تصدت لها محكمة النقض مرتبطة ارتباطاً لا يقبل التجزئة بالدعوى الأصلية، ولم تكن محكمة النقض قد حكمت فى الدعوى الأصلية، فإنه يجب أن تحال الدعوى الجديدة إلى محكمة النقض لتحكم فى الدعوى الأصلية والجديدة معاً، ولكن الحكم فيهما يكون أمام دائرة جديدة خلاف الدائرة التى تصدت والحكم الصادر لا يقبل الطعن.

أما إذا كانت محكمة النقض قد حكمت فى الدعوى الأصلية، أو كان الارتباط بين الدعوى الأصلية والدعوى الجديدة ارتباطاً بسيطاً فإنه يجب أن تحال الدعوى الجديدة إلى المحكمة المختصة بنظرها وفقاً لقواعد الاختصاص، وفى هذه الحالة فإن الحكم فى الدعوى الجديدة يكون قابلاً للطعن وفقاً للطرق المبينة فى القانون، وإذا طعن فيه بالنقض فإنه لا يجوز أن

ينظر الطعن أى واحد من المستشارين الذين قرروا إقامة الدعوى. وبالرغم من أن ظاهر المادة ١٢ إجراءات يفيد أنه لا يجوز إذا طعن فى الدعوى الجديدة للمرة الثانية أن يشترك فى نظر الطعن أحد المستشارين الذين قرروا إقامة الدعوى، إلا أن هذا الحظر يسرى أيضا حتى لو كان الطعن للمرة الأولى وذلك عملا بما قررت المادة ٢٤٧ إجراءات التى منعت القاضى الذى قام بوظيفة النيابة العامة فى أى دعوى من أن يجلس للحكم فيها وأوجبت عليه التنحي.^(١)

ثالثاً: مدى سلطة محكمتى الجنايات والنقض فى أحوال أخرى:

نصت المادة ١٣ إجراءات على أنه "لمحكمة الجنايات أو محكمة النقض فى حالة نظر الموضوع إذا وقعت أفعال من شأنها الإخلال بأوامرها، أو بالاحترام الواجب لها، أو التأثير فى قضائها، أو فى الشهود، وكان ذلك فى صدد دعوى منظورة أمامها أن تقيم الدعوى الجنائية على المتهم طبقاً للمادة ١١".

فالنص السابق قد أعطى لمحكمتى الجنايات والنقض، تحريك الدعوى الجنائية فى مواجهة أشخاص غير الأشخاص المتهمين أمامها فى

(١) د. محمود مصطفى - المرجع السابق ص ٨٧، ٨٨، د. رءوف عبيد - المرجع السابق ص ١٠١، الدكتور عمر السعيد رمضان - المرجع السابق ص ١٢٠، ١٢١ - وانظر عكس ذلك عدلى عبدالباقى ج ١ ص ١٥٨ حيث يذهب إلى التمسك بظاهر المادة ١٢ إجراءات ويرى أن الطعن فى الحكم أمام محكمة النقض للمرة الأولى يجوز أن تنظره نفس الدائرة الأولى التى قررت إقامة الدعوى، وذلك بحجة أن كل ما تفعله محكمة النقض فى هذه الحالة هو التحقق من صحة تطبيق القانون ولا تتعرض لبحث موضوع الدعوى حتى يخشى تأثرها برأيها السابق كما هى الحال فى الطعن للمرة الثانية - ومن هذا رأى أيضاً د. حسن المرصفاوى المرجع السابق - ص ٢١٢.

الدعوى الأصلية وعن وقائع لا ارتباط بينها وبين الوقائع المطروحة أمامها، وذلك على خلاف ما هو مقرر لكل من المحكمتين من حق التصدى طبقاً للمادة ١١، ١٢ إجراءات واللذان استلزمتا ضرورة أن يكون تحريك الدعوى في مواجهة متهمين جدد قاصراً على الجريمة المنظورة أمامها أو بجريمة لها ارتباط بالجريمة الأصلية.

والجرائم التي عنتها المادة ١٣ إجراءات هي الجرائم التي تقع بصدد دعوى منظورة أمام أى من المحكمتين وتتضمن معنى الإخلال بأوامرهما أو الاحترام الواجب لهما أو التأثير على قضاائها أو على الشهود، مثال ذلك التجمهر والهياج خارج الجلسة، وإهانة المحكمة أو سب أحد قضاائها، أو الإخلال بهيئتها (م ١٨٤ إلى ١٨٧ ع)، أو تعذيب متهم لحمله على الاعتراف (م ١٢٦ ع).

فالجرائم السابقة كلها تقع خارج الجلسة وهي التي قصدتها المادة ١٣ إجراءات أما الجرائم التي تقع داخل قاعة الجلسة فإنه يسرى عليها حكم المادة ٢٤٤ إجراءات التي تعطى للمحاكم الحق في إقامة الدعوى الجنائية على المتهم في الجنب والمخالفات التي تقع في الجلسة في الحال وتحكم عليه بعد سماع أقوال النيابة العامة ودفاع المتهم^(١).

والحق المقرر لمحكمة الجنايات والنقض في المادة ١٣ إجراءات قاصرة على هاتين المحكمتين فقط دون غيرها من المحاكم الأخرى، والحكمة من ذلك هو أن هذه الجرائم لا ترتكب غالباً إلا بالنسبة للقضايا

(١) راجع نقض ١٩٨٧/١٠/٢٧ مجموعة أحكام النقض س ٣٨ رقم ١٥٣ ص

(٨٠)

الكبرى التى تنظرها محكمتى الجنايات والنقض.

والحق المخول لمحكمتى الجنايات والنقض وفقاً للمادة ١٣

إجراءات قاصر فقط على تحريك الدعوى الجنائية أمام النيابة أو أحد

مستشاريهما طبقاً لما هو مقرر فى المادة ١١ إجراءات.

المطلب الثاني

مدى سلطة المحاكم الجنائية والمدنية في تحريك الدعوى الجنائية

في جرائم الجلسات

لقد أباح القانون للمحاكم تحريك الدعوى الجنائية عن الجرائم التي تقع في الجلسة وأباح لها أيضاً في حدود معينة الحكم فيها، وهذا الحق الذي منحه القانون للمحاكم يعد استثناءً من الأصل العام وهو ضرورة الفصل بين سلطة الاتهام وسلطة الحكم، وهذا الاستثناء له حكمة استلزمت وجوده وهو الحفاظ على هيئة القضاء وتوفير جو من الهدوء والسكينة للمحكمة في أثناء نظرها للدعوى المعروضة أمامها، هذا بالإضافة إلى أن المحكمة تكون أقدر من غيرها على إثبات الجريمة التي تقع في جلستها والفصل فيها.

وهذا الحق المخول للمحكمة يختلف مداه بحسب ما إذا كانت المحكمة جنائية أم مدنية وذلك، على النحو التالي:

أولاً: مدى سلطة المحكمة الجنائية فيما يتعلق بجرائم الجلسات:

نصت المادة ٢٤٣ إجراءات على أن:

"ضبط الجلسة وإدارتها منوطان برئيسها وله في سبيل ذلك أن يخرج من قاعة الجلسة من يخل بنظامها، فإن لم يمثل ومما أدى كان للمحكمة أن تحكم على الفور بحبسه أربع وعشرين ساعة أو بتغريمه عشرة جنيهات، ويكون حكمها بذلك غير جائز استئنافه، فإذا كان الإخلال قد وقع ممن يؤدي وظيفة في المحكمة، كان لها أن توقع عليه أثناء انعقاد الجلسة ما للرئيس المصلحة توقيعه من الجزاءات وللمحكمة إلى ما

قبل انتهاء الجلسة أن ترجع عن الحكم الذى تصدره".^(١)
 فالنص السابق أعطى لرئيس المحكمة الحق فى إخراج من يخل بنظام الجلسة. أما الحبس والغرامة الوارد فى المادة فهما عقوبة، ولذا لا يملكه رئيس المحكمة بل تملكه هيئة المحكمة ويصدر به حكم وهذا الحكم يكون نهائياً لا يجوز استئنافه ولكن للمحكمة الرجوع عن هذا الحكم إلى ما قبل انتهاء الجلسة.

ونصت المادة ٢٤٤ إجراءات على أنه "إذا وقعت جنحة أو مخالفة فى الجلسة، يجوز للمحكمة أن تقيم الدعوى على المتهم فى الحال، وتحكم عليه بعد سماع أقوال النيابة العامة ودفاع المتهم".^(٢)
 ولا يتوقف رفع الدعوى فى هذه الحالة على شكوى أو طلب إذا كانت الجريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المواد ٣، ٨، ٩ من هذا القانون، أما إذا وقعت جنابة، يصدر رئيس المحكمة أمراً بإحالة المتهم إلى النيابة العامة بدون إخلال بحكم المادة ١٣ من هذا القانون.
 وفى جميع الأحوال يحضر رئيس المحكمة محضراً، ويأمر بالقبض على المتهم إذا اقتضى الحال ذلك. فقد أعطت المادة السابقة للمحاكم الجنائية على اختلاف أنواعها سواء كانت محاكم جزئية أم استئنافية أم محاكم جنابات أم محكمة نقض سلطة معينة فى خصوص جرائم الجلسات، بيد أن هذه السلطة تختلف بحسب ما إذا كانت الجريمة التى وقعت بالجلسة جنحة أو مخالفة أم كانت جنابة.

١ - فإذا كانت الجريمة التى وقعت بالجلسة جنحة أو مخالفة

(١) كان يجب على المشرع أن يراعى حكم المادة ٣٧ ع التى ألغت عقوبة الحبس الذى لا يتجاوز أسبوعاً واستبدلته بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد عن مائة جنيه.

(٢) راجع نقض ١٩٨٧/١٠/٢٧ سابق الإشارة إليه.

فللمحكمة إقامة الدعوى في الحال وتحكم فيها في نفس الجلسة وتوقف النظر في الدعوى الأصلية أو تؤجل الجلسة أو المخالفة التي وقعت بالجلسة إلى جلسة أخرى^(١) وذلك بعد سماع أقوال النيابة ودفاع المتهم، ولكن يجب في جميع الحالات أن تحرك الدعوى عن جريمة الجلسة أثناء انعقاد الجلسة، فلا يصح أن تحرك دعوى عن جريمة جلسة في جلسة لاحقة، ولها الحق في أن تترك هذه الدعوى لتصرف النيابة العامة حسبما تراه، وفي هذه الحالة على المحكمة أن تحرر محضراً بما وقع وترسله إلى النيابة، ولها أن تحول المتهم إلى النيابة مقبوضاً عليه.

واختصاص المحكمة بتحريك الدعوى في الجنب التي تقع بالجلسة عام حتى ولو كانت المحكمة غير مختصة بنظر هذه الجلسة، فللمحكمة الجزئية أن تحكم في جنحة من جنح النشر حتى إذا كانت من اختصاص محكمة الجنايات ما دامت أنها وقعت أثناء الجلسة، وليس بشرط أن تكون الجلسة واقعة على المحكمة أو أحد قضاها ولكن يكفي أن تقع على شاهد أو خصم في الدعوى أو غيرهما.

وإذا كانت الجريمة التي وقعت في الجلسة من النوع الذي يلزم لتحريك الدعوى بشأنه تقديم شكوى أو إذن أو طلب فإن المحكمة لا تنقيد في تحريك الدعوى والحكم فيها بتقديم الشكوى أو الإذن أو الطلب، وذلك لأن وقوع الجريمة بالجلسة لا يعتبر أنه وقع على المجني عليه وحده

(١) راجع نقض ١٩٣٢/٥/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ٢٥٦ ص ٥٧٧ ومما تجدر ملاحظته أنه بالنسبة لجريمة الشهادة الزور فإن هذه لا تتم إلا بإقفال باب المرافعة إذ يجوز للشاهد أن يعدل عن شهادته قبل قفل باب المرافعة ولذلك فلا يكون هناك جريمة الشهادة الزور، ولذلك فلا يجوز للمحكمة أن تحكم على شاهد الزور فور الإدلاء بشهادته وإنما يجب أن يؤجل ذلك إلى انتهاء المرافعة في الدعوى الأصلية. راجع ١٩٥٩/٥/٢٦ أحكام النقض س ١٠ رقم ١٣٠ ص ٥٨٣.

بل وعلى المحكمة أيضاً لأنه أخل بالاحترام الواجب لها وبنظام جلساتها ولا يكون ثمة عبرة بتنازل المجنى عليه. ولا عبرة بكون الجلسة علنية أم سرية، ولكن في حالة إذا حركت المحكمة الدعوى الجنائية عن الجريمة التي وقعت بالجلسة وأحالت الأوراق إلى النيابة العامة وبعد ذلك رأت النيابة إحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع، فلا يجوز لأحد أعضاء المحكمة التي حركت الدعوى أن يجلس للحكم فيها لأنه يكون قد قام في هذه الدعوى بوظيفة النيابة العامة ويجمع بين صفتي الخصم والحكم وهذا غير جائز وفقاً للمادة ٢٤٧ إجراءات.

والأحكام التي تصدر من المحكمة الجنائية فيما يتعلق بجرائم الجلسات على النحو السابق يجوز الطعن فيها وفقاً لما قرره القانون إلا إذا كان الحكم في هذه الجرائم صادراً من محكمة النقض فإنه لا يجوز الطعن فيها.

٢ - أما إذا كانت الجريمة التي وقعت بالجلسة من قبيل الجنايات فلا يكون للمحكمة سوى أن تحرك الدعوى الجنائية فقط وليس لها الحكم فيها، ويكون ذلك بأن تحيل المتهم إلى النيابة العامة وذلك بعد تحرير محضر بذلك ولها أن تحيل المتهم للنيابة مقبوضاً عليه، وللنيابة العامة مطلق الحرية في التصرف في الدعوى إما بإصدار أمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى أو بإحالتها إلى المحامي العام أو من يقوم مقامه، وتكلف المتهم بالحضور أمامه، وذلك حسبما يترأى لها بعد الانتهاء من التحقيق، والحكمة في ذلك هو ما للجنايات من خطورة خاصة تستلزم ضرورة التحقيق الابتدائي قبل أن ترفع الدعوى للقضاء.

ثانياً: مدى سلطة المحكمة المدنية والتجارية فيما يتعلق بجرائم الجلسات:

أعطت المادة ١٠٤ مرافعات لرئيس المحكمة من سلطات ما أعطته المادة ٢٤٣ إجراءات، وذلك لضبط وإدارة الجلسة، فخولته الحق في

أن يخرج من الجلسة من يخل بنظامها، وإذا لم يمثل وتمادى، كان للمحكمة الحكم عليه فوراً بالحبس أربعاً وعشرين ساعة أو بتغريمه عشرة جنيهات وحكمها يكون نهائى ولا يجوز الطعن فى حكمها بالاستئناف، ويجوز للمحكمة أن تعدل عن حكمها إلى ما قبل انتهاء الجلسة.

كما أعطت المادة ١٠٦ مرافعات رئيس الجلسة الحق فى كتابة محضر عن كل جريمة تقع فى الجلسة وما يرى اتخاذه من إجراءات للتحقيق ويحيل الأوراق إلى النيابة العامة لاتخاذ ما تراه، أما إذا كانت الجريمة السق وقعت بالجلسة جنائية أو جنحة فإن لرئيس المحكمة بالإضافة لما سبق، أن يأمر بالقبض على المتهم إذا دعت الضرورة ذلك.

أما المادة ١٠٧ مرافعات فقد بينت أنه فى حالة انعقاد الجلسة إذا وقعت جنحة على هيئة المحكمة أو أحد أعضائها أو العاملين بها، أو شهادة زور، فللمحكمة أن تحرك الدعوى الجنائية فى هذه الحالة وتحكم فوراً بالعقوبة المقررة وحكمها يصبح نافذاً حتى ولو حصل استئنافه، ويجوز للمحكمة ألا تحقق الدعوى بنفسها بل تحيلها إلى النيابة العامة. أما إذا كان ما وقع من جرائم فى الجلسة على هيئة المحكمة أو أحد موظفيها يعد من قبيل الجنايات فلا يكون للمحكمة إلا أن تحيل الدعوى إلى النيابة العامة ويكون لها فقط أن تأمر بالقبض على المتهم وإحاليته للنياية (م ١٠٦ مرافعات). مما سبق يتضح أن القانون وإن كان قد أباح للمحكمة الجنائية الحق فى تحريك الدعوى الجنائية عن جرائم الجلسات والحكم فيها بالنسبة للجنح والمخالفات إلا أنه قيد هذا الحق بالنسبة للمحاكم المدنية فلم يعطيها هذا الحق إلا بالنسبة للجنح التى تقع على هيئتها أو أحد موظفيها أو شهادة الزور.

استثناء الجرائم التى تقع من المحامين فى الجلسة:

حتى يمكن المحامى من القيام بواجبه فى الدفاع فقد أحاطه القانون بحصانة معينة حتى يتمكن من أداء رسالته على أكمل وجه، فقرر استثناءه

من الخضوع للأحكام المقررة بالجرائم التي تقع بالجلسة وذلك متى كانت الجرائم واقعة أثناء قيامه بواجبه أو بسببه في الجلسة أما خلاف ذلك فإنه يخضع للقواعد العامة.

وقد بينت المادة ٩٦ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ هذا الاستثناء فنصت على أنه "استثناء من الأحكام الخاصة بنظام الجلسات والجرائم التي تقع فيها، والمنصوص عليها في قانون المرافعات والإجراءات الجنائية، إذا وقع من المحامي أثناء وجوده بالجلسة لأداء واجبه أو بسببه إخلال بالنظام أو أى أمر يستدعى مواخذته تأديبياً أو جنائياً، يأمر رئيس الجلسة بتحرير محضر بما حدث ويحيله إلى النيابة العامة.

وللنائب العام أن يتخذ الإجراءات الجنائية إذا كان ما وقع من المحامي جريمة معاقبا عليها في قانون العقوبات، وأن يحيله إلى الهيئة التأديبية أو مجلس النقابة إذا كان ما وقع منه مجرد إخلال بالواجب أو بالنظام. ولا يجوز أن يكون رئيس الجلسة التي وقع فيها الحادث أو أحد أعضائها عضواً في الهيئة التي تحاكم المحامي تأديبياً".

فالنص السابق لم يمنح رئيس الجلسة إلا أن يحضر محضر بالواقعة ويحيله إلى النيابة العامة للتصرف فيها حسب ما هو مبين بالمادة، ولكن لا يجوز بأى حال أن تحكم عليه المحكمة بالجلسة أو حتى تتولى التحقيق معه، سواء كان ما ارتكبه يكون جريمة جنائية أم تأديبية.

ولا يجوز أن يشترك القاضى أو أى من أعضاء المحكمة التي وقع الاعتداء عليها في الجلسة في نظر الدعوى.

المطلب الثالث

مدى سلطة المضرور من الجريمة في تحريك الدعوى الجنائية

"الإدعاء المباشر"

إن الإدعاء المباشر هو حق المدعى المدني "المضرور من الجريمة" في الجرائم المعدودة من قبيل الجنح والمخالفات في أن يرفع الدعوى العمومية مباشرة إلى القضاء الجنائي وتكليف المتهم بالحضور أمامها. والحق في الإدعاء المباشر الذي أباحه القانون للمضرور من الجريمة قصد به حق هذا المضرور في الدفاع عن مصلحته الخاصة، وذلك إذا تقاعست سلطة الإتهام عن تحريك الدعوى الجنائية لأي سبب من الأسباب، ولذلك فقد قرر القانون للمدعى المدني "المضرور من الجريمة" الحق في أن يحرك الدعوى الجنائية أمام القضاء الجنائي عن طريق مطالبته بالتعويض عن الضرر الذي أصابه من جراء الجريمة، ولما كان الضرر ناتجاً عن الجريمة فإن هذا يستتبع تحريك الدعوى الجنائية، وعلى ذلك فرفع الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي يترتب عليه تحريك الدعوى العمومية؛ ويتم الإدعاء المباشر عن طريق تكليف المتهم مباشرة بالحضور أمام المحكمة الجنائية لسماع الحكم عليه بالتعويض، وهذا الحق قرره القانون في المادة ٢٣٢، ٢٣٣ إجراءات.

فنصت المادة ١/٢٣٢ إجراءات على أنه "تحال الدعوى إلى محكمة الجنح والمخالفات بناء على أمر يصدر من قاضى التحقيق أو محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة أو بناء على تكليف المتهم مباشرة بالحضور من قبل أحد أعضاء النيابة أو من المدعى بالحقوق المدنية".

وتضمنت المادة ٢٣٣ إجراءات مواعيد التكليف بالحضور أمام المحكمة، وإذا كانت المادة ٢٣٢ إجراءات في فقرتها الأولى قد منحت

المدعى بالحق المدنى، الحق فى الإدعاء المباشر إلا أن الفقرة الثانية من نفس المادة قد حرمت عليه اللجوء إلى الإدعاء المباشر فى حالتين هما:

١ - إذا صدر من قاضى التحقيق أو النيابة العامة أم بأن لا وجه لإقامة الدعوى ولم يستأنفه المدعى المدنى فى الميعاد المحدد لاستئنافه، أو استأنفه ولكن محكمة الجنح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة أيدته.

٢ - إذا كانت الدعوى ضد موظف عام أو أحد رجال الضبط عن جريمة ارتكبها أثناء تأديته أعمال وظيفته أو بسببها، إذا كانت من الجرائم المشار إليها فى المادة ١٢٣ عقوبات (والجرائم المشار إليها فى المادة ١٢٣ هى استعمال سلطة الوظيفة فى وقف تنفيذ الأوامر الصادر من المحكمة أو أحكام القوانين واللوائح أو تأخير تحصيل الأموال العامة والرسوم أو وقف تنفيذ حكم أو أمر صادر من المحكمة أو أية جهة مختصة أو الإمتناع عمدًا عن تنفيذ حكم أو أمر مما سبق بعد مضى ثمانية أيام تاريخ إنذاره على يد محضر إذا كان تنفيذ الحكم أو الأمر من اختصاص الموظف بهذه الجرائم يجوز فيها الإدعاء المباشر).

والحديث عن حق المضرور من الجريمة (المدعى المدنى) فى اللجوء إلى طريق الإدعاء المباشر يتطلب بيان شروط هذا الإدعاء، ثم بيان إجراءاته وأخيرًا الآثار المترتبة على الإدعاء المباشر.

أولاً: شروط الإدعاء المباشر:

يشترط لإمكان تحريك الدعوى الجنائية من المضرور من الجريمة

عن طريق لجوئه إلى الإدعاء المباشر ما يلى:

- ١ - أن يصدر الإدعاء من المضرور من الجريمة.
- ٢ - أن تكون الجريمة جنحة أو مخالفة.
- ٣ - ألا يكون هناك تحقيق مازال مفتوحًا.
- ٤ - أن تكون الدعوى الجنائية مقبولة.
- ٥ - أن تكون الدعوى المدنية جائزة القبول ومرفوعة بإجراءات

صحيحة وسوف نفصل كل شرط من هذه الشروط الخمسة:

١ - أن يصدر الإدعاء من المضرور من الجريمة:

إن الحق في الادعاء المباشر قاصر فقط على المضرور من الجريمة سواء أكان الضرر مادياً أو أدبياً فلا يجوز لغير المضرور من الجريمة اللجوء إلى الادعاء المباشر، والمضرور من الجريمة قد يكون هو المجنى عليه وقد يكون شخصاً أصابه ضرر من وقوع الجريمة^(١)، مثال ذلك الزوجة أو الابن أو الوالد في جنحة القتل الخطأ أو المودع في حالة سرقة الشيء المودع وهو في حيازة المودع لديه، وإذا تنازل المضرور عن حقه في التعويض أو استوفاه فلا يجوز له اللجوء إلى الادعاء المباشر، ويستوى أن يكون المضرور شخصاً طبيعياً أو معنوياً. ويذهب الرأي الراجح^(٢) إلى أن حق الادعاء المباشر للمضرور من الجريمة حق شخصي بحيث ولذلك فلا يجوز للمضرور أن يحول حقه في التعويض أو يتنازل عنه لشخص آخر، ولو حدث هذا التحويل فلا يكون للمحال إليه إلا اللجوء إلى القضاء المدني أو القضاء الجنائي إذا كانت الدعوى الجنائية قائمة، أما إذا لم تكن قائمة أمام القضاء الجنائي فليس له الادعاء المباشر وإنما له فقط اللجوء إلى القضاء المدني، ويسرى ذلك على الوارث الذي لم يصبه ضرر مباشر.

٢ - أن تكون الجريمة جنحة أو مخالفة.

إن الادعاء المباشر لا يصح إلا في الجنح والمخالفات، وأما الجنايات فلا يصح وذلك لأن الجنايات على جانب كبير من الخطورة مما دعى القانون إلى كفالتها بضمانات خاصة من المستبعد التهاون في إقامتها.

(١) نقض ١٩٨١/١٢/٩ مجموعة أحكام النقض س ٢٣ رقم ١٩١ ص ١٠٧٣.

(٢) راجع د. رعوف عيد - المرجع السابق ص ١١٥، د. عمر السعيد رمضان -

المرجع السابق ص ١٠٦، د. مأمون سلامة - المرجع السابق ص ١٦٣.

وقد أباح القانون للمضرور من الجريمة الادعاء المباشر في جميع الجنح والمخالفات ولو كانت الجنحة المختص بنظرها محكمة الجنايات كالجنح التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها عن طريق النشر عدا التي ترتكب ضد الأفراد.

ويجب أن تكون الجنحة أو المخالفة واقعة داخل القطر أما إذا كانت قد وقعت خارج القطر فإن إقامة الدعوى عنها للنيابة العامة (٤٤م).

ويجب ألا تكون الجنحة أو المخالفة قد وقعت من موظف عام أثناء تأديته لوظيفته أو بسببها وفقا للمادة ٢٧٢ إجراءات^(١)، ولكن يجوز الادعاء المباشر ضد الموظفين عن الجرائم التي تقع منهم أثناء أداء وظائفهم أو بسببها إذا كانت من قبيل الجرائم التي نصت عليها المادة ١٢٣ ع.

٣ - ألا يكون هناك تحقيق لا زال مفتوحاً.

يجب ألا تكون الجنحة أو المخالفة محل تحقيق مفتوح سواء كان من النيابة العامة أو من قاضي التحقيق.

فإذا كانت الجنحة أو المخالفة مازال التحقيق مفتوحاً فيها، فلا يجوز للمدعى المدني اللجوء إلى الادعاء المباشر، ولكن عليه أن ينتظر القرار فإن كان بإحالة الدعوى إلى القضاء، فلا يكون أمام المضرور إلا أن يرفع دعواه بطلب التعويض إما إلى المحكمة المدنية وإما إلى المحكمة الجنائية التي تنظر الدعوى الجنائية.

وأما إذا صدر أمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى فللمضرور استئناف هذا الأمر في المواعيد المقررة للاستئناف أمام محكمة الجنح المستأنفة

(١) والدفع بعدم قبول الدعوى في هذه الحالة من النظام العام ويجوز الدفع به ولو لأول مرة أمام محكمة النقض، راجع نقض ١٩٧١/٣/١ أحكام النقض س ٢٢ رقم ٤٣ ص ١٧٨.

منعقدة في غرفة المشورة فإذا أيدت القرار لم يكن للمضرور أن يلجأ إلى الادعاء المباشر^(١)، ولكن إذا ألغت محكمة الجنج المستأنفة الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى كان للمضرور أن يلجأ إلى الادعاء المباشر.

ويلاحظ أن تحريك الدعوى بواسطة سلطة التحقيق يمنع المضرور من الادعاء المباشر أمام القضاء الجنائي بالنسبة لمن شملهم التحقيق باعتبارهم متهمين، أما من لم يشملهم التحقيق أو كانوا في التحقيق بصفة شهود أو مسئولين مدنياً فهؤلاء يحق للمضرور من الجريمة أن يلجأ في مواجهتهم إلى الادعاء المباشر^(٢).

وفي هذه الحالة إذا رفعت النيابة العامة الدعوى على المتهمين لديها ورفع المضرور الدعوى المباشرة ضد متهمين آخرين في نفس الجريمة فإن المحكمة تضم الدعويين وتفصل فيهما بحكم واحد.

٤ - أن تكون الدعوى الجنائية مقبولة.

يلزم لكي يمارس المضرور من الجريمة حقه في الادعاء المباشر أن تكون الدعوى الجنائية مقبولة فإذا لم تكن مقبولة فلا يحق له الادعاء المباشر وتكون الدعوى الجنائية غير مقبولة في الحالات الآتية:

(أ) إذا كانت الواقعة لا تكون جريمة جنائية، مثال ذلك الشخص الذي يتلف مال الغير بغير عمد.

(ب) إذا كانت الجريمة واقعة من عضو نيابة أو من قاضى وكانت تتعلق بالعمل وكان القانون يتطلب فيها من المضرور اللجوء إلى المخاصمة فلا يجوز أن يلجأ للادعاء المباشر.

(ج) إذا كان قد صدر من سلطة التحقيق سواء كانت النيابة أم

(١) د. عمر السعيد رمضان - المرجع السابق ص ١٠٨.

(٢) نقض ١٨٩٤/٥/٢٩ القضاء س ٢ ص ٢٢٦ أشار إليه د. عمر السعيد رمضان

قاضى التحقيق أمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى ولم يستأنف المدعى المدنى هذا الأمر حتى مضى ميعاد الاستئناف، أو استأنف وتأييد الأمر ففى هذه الحالات لا يكون أمام المضرور إلا اللجوء إلى القضاء المدنى فقط^(١).

(د) إذا كانت الدعاوى الجنائية قد انقضت لأى سبب من أسباب الانقضاء الخاصة بها كوفاة المتهم أو مضى المدة أو العفو عن الجريمة، أو صدور حكم بات فيها. ففى هذه الحالات لا يكون أمام المضرور من الجريمة سوى اللجوء إلى القضاء المدنى.

(هـ) إذا كانت الدعوى الجنائية متوقفة على طلب أو إذن فليس للمضرور اللجوء إلى الادعاء المباشر إلا إذا صدر الطلب أو الإذن.

(و) إذا كانت الدعوى متعلقة على تقديم شكوى ولم تقدم الشكوى أو مضت مدة الثلاث أشهر من تاريخ العلم بالجريمة ومرتكبها، ففى هذه الحالة إذا كان المضرور غير من تتوقف تحريك الدعوى على شكواه فإنه لا يجوز له الادعاء المباشر إلا إذا تقدمت الشكوى فإذا لم تقدم فليس له إلا أن يلجأ إلى الطريق المدنى.

(ل) طبقاً للرأى الأرجح^(٢) إذا كان المضرور قد لجأ إلى القضاء المدنى للمطالبة التعويض فليس له أن يتركه بعد ذلك ويلجأ إلى الادعاء المباشر، لسقوط حقه فى الخيار بين الطريقتين المدنى والجنائى.

ولذلك فلا يصح للمضرور من الجريمة بعد أن يلجأ للقضاء المدنى أن يتركه ويدعى مباشرة أمام القضاء الجنائى إلا إذا كانت الدعوى الجنائية قد رفعت إلى المحكمة الجنائية بعد أن رفع دعواه أمام المحكمة المدنية، ففى هذه الحالة يجوز له أن يترك دعواه أمام المحاكم المدنية ويلجأ

(١) راجع ١٩٦٧/١/٩ مجموعة أحكام النقض س ١٨ رقم ٧ ص نقض

١٩٦٧/٣/١٣ رقم ٧٠ ص ٣٨٤.

(٢) د. رؤف عبيد - المرجع السابق ص ١١٩.

إلى المحكمة الجنائية للمطالبة بالتعويض أى رفع دعواه المدنية بالتبعية للدعوى الجنائية.

٥ - أن تكون الدعوى المدنية مقبولة ومرفوعة بإجراءات صحيحة.

لما كانت الدعوى المدنية التى يرفعها المضرور من الجريمة أمام القضاء الجنائى للمطالبة بتعويض الضرر الذى أصابه هى التى تحرك الدعوى الجنائية عن نفس الجريمة لذا يجب أن تكون هذه الدعوى المدنية مقبولة حتى تتحرك الدعوى الجنائية، ولا تكون الدعوى المدنية مقبولة فى الأحوال التالية.

(أ) إذا كانت الدعوى المدنية مرفوعة من شخص ليس له صفة فى رفعها مثل وكيل عن المضرور وتوكيله لا يتناول رفع هذه الدعوى. أو كان رافعها ناقص أهلية أو عديمها، لأن شرط الدعوى المدنية كمال الأهلية ولذا فلا تصح إلا من القيم أو الوصى عليه.

(ب) إذا كانت الدعوى المدنية قد انقضت بأسباب الانقضاء الخاصة بها كالتنازل أو التصالح أو مضى المدة.^(١)

(ج) إذا كانت الدعوى المدنية مرفوعة بإجراءات غير صحيحة، كعيب فى الشكل مثلاً، فهنا يحكم القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية والجنائية.^(٢)

ثانياً: إجراءات الادعاء المباشر:

تتم إجراءات الادعاء المباشر بتكليف المدعى المدنى (المضرور) للمتهم بالحضور أمام المحكمة الجنائية لسماع الحكم عليه بالتعويض^(٣)،

(١) لقد بنت المادة ٢٥٩ إجراءات أن الدعوى المدنية الناشئة عن الجرائم المنصوص عليها فى المواد ١١٧، ١٢٦، ١٢٧، ٢٨٢، ٣٠٩ مكرر (أ) عقوبات لا تنقضى بالتقادم.

(٢) راجع نقض ١٩٦٨/١٢/٢٦ أحكام النقض س ١٩ رقم ٢٢٦ ص ١١٠.

(٣) نقض ١٩٨١/١٢/٥ مجموعة أحكام النقض س ٣٢ رقم ١٨ ص ١٢٧.

ويكون التكليف بالحضور قبل الجلسة بيوم كامل في المخالفات وثلاثة أيام في الجنب خلاف مواعيد المسافة (م ٢٣٣ إجراءات).

وتتضمن ورقة التكليف بالحضور التهمة والمواد القانونية التي تنص على العقوبة وفي حالة التلبس يجوز أن يكون التكليف بالحضور أمام المحكمة بغير ميعاد فإذا حضر المتهم وطلب إعطاءه ميعاد لتحضير دفاعه فإن المحكمة تأذن له بالميعاد المقرر بالمادة ١/٢٣٣ إجراءات أى يوم في المخالفات وثلاثة في الجنب.

ويجوز للمتهم أن ينب عنه وكيلا لتقلم دفاعه، وذلك مع عدم الإخلال بما للمحكمة من حق في أن تأمر بحضوره شخصيا (مادة ٤/٦٣ إجراءات معدلة بالقانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨).

والتكليف بالحضور لابد أن يكون للحضور أمام المحكمة فلا يجوز الادعاء المباشر أمام النيابة أو قاضى التحقيق.^(١)

ويجب أن تعلن ورقة التكليف بالحضور لشخص المعلن إليه أو في محل إقامته بالطرق المقررة في قانون المرافعات المدنية.

وإذا لم يعرف محل إقامة المتهم فإن الإعلان يقدم إلى الجهة الإدارية التابع لها آخر محل إقامة كان له بمصر، ويعتبر مكان وقوع الجريمة آخر محل إقامة للمتهم ما لم يثبت عكس ذلك، وفي المخالفات يجوز إعلان ورقة التكليف بالحضور إلى رجال السلطة العامة وكذلك في الجنب السبق يحددها وزير العدل بعد موافقة وزير الداخلية (م ٢٣٤ إجراءات).

ثالثاً: الآثار المترتبة على الادعاء المباشر.

متى توافرت شروط وإجراءات الادعاء المباشر فإنه يترتب على ذلك أن تتحرك الدعوى الجنائية.

ومتى تحركت الدعوى الجنائية نتيجة ادعاء المضرور من الجريمة

(١) د. مأمون سلامة - المرجع السابق ص ١٦٨.

ومطالبته بالتعويض فإن المحكمة تفصل في الدعويين، والمحكمة تكون مقيدة بالوقائع الواردة في عريضة الدعوى أما الوصف القانوني لهذه الوقائع فهو ليس مقيداً لها سواء أكان من جهة النيابة أو المدعى المدني فلها تعديل الوصف وإعطاء الوقائع الوصف القانوني السليم.^(١)

ويجوز للمدعى أن يدخل متهمين جدد قبل نظر الدعوى أو أثناءها.^(٢)

ومتى تحركت الدعوى الجنائية فإن السير فيها للنيابة العامة فقط^(٣) أما المدعى المدني فدوره يقف عند تحريكها فقط، وعلى ذلك فليس للمدعى المدني الطعن في الحكم الجنائي سواء أكان الحكم بالإدانة أو البراءة لأنه ليس خصماً في الدعوى الجنائية وإنما حقه يقف عند الدعوى المدنية فقط فهو خصم فيها.^(٤)

وعلى ذلك فإذا تنازل المضرور (المدعى المدني) عن دعواه فإن هذا التنازل أو التصالح لا ينصرف إلا للدعوى المدنية أما الدعوى الجنائية فإنها تظل سارية حتى الحكم فيها.^(٥)

وإذا كانت الدعوى قد حركت بناء على شكوى فإن تنازله عن الدعوى المدنية لا يؤثر على استمرار الدعوى الجنائية إلا إذا تضمن تنازله عن الدعوى الجنائية أيضاً.^(٦)

أما إذا كانت الجريمة من الجرائم التي يلزم لتحريكها شكوى

(١) نقض ١٩٤٤/١/١٠ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٢٨٥ ص ٣٢١.

(٢) د. رعوف عبيد - المرجع السابق ص ١٢٢.

(٣) راجع نقض ١٩٧٦/٢/٩ مجموعة أحكام النقض س ٢٧ رقم ٢٧ ص ١٨٣.

(٤) د. عمر السعيد رمضان - المرجع السابق ص ١١٤.

(٥) ما لم تكن من الجرائم التي أجاز القانون التصالح فيها وفقاً للمادة ١٨ مكرر

(أ) إجراءات فالتصالح يترتب عليه انقضاء الدعوى الجنائية.

(٦) د. مأمون سلامة - المرجع السابق ص ١٦٩.

ويكون قد رفعها بطريق الادعاء المباشر ثم جاء وترك الدعوى المدنية فإن تركه للدعوى المدنية يؤثر على الدعوى الجنائية أيضاً لأن الترك وفقاً لقانون المرافعات يترتب عليه إلغاء جميع إجراءات الخصومة حتى صحيفة الدعوى (م ١٤٣ مرافعات)^(١)

ويعتبر تركاً للدعوى عدم حضور المدعى أمام المحكمة بدون عذر مقبول بعد إعلانه لشخصه، أو عدم إرساله وكيلاً عنه، وعدم إبدائه طلبات بالجلسة (م ٢٦١ إجراءات)^(٢)

وإذا ترك المدعى المدني أمام المحكمة الجنائية فهذا لا يمنع من أن يرفع الدعوى المدنية أمام القضاء المدني إلا إذا صرح بترك حقه المرفوع به الدعوى (م ٢٦٢ إجراءات).

(١) د. مأمون سلامة - المرجع السابق ص ١٦٩.

(٢) المرجع السابق نفسه.

المبحث الخامس

المدعى عليه فى الدعوى الجنائية

إن الدعوى الجنائية شخصية، وهذه نتيجة حتمية للقاعدة المقررة فى القانون الجنائى وهى شخصية العقوبة، فالمدعى لا ترفع إلا فى مواجهة من يتهم بارتكاب جريمة سواء بوصفه فاعل أصلى أو بوصفه شريك، وعلى ذلك فيجب أن يكون المتهم شخصا معيناً بذاته ولا يشترط أن يكون معيناً بالاسم بل يكفى أن يعين بصفات وأوصاف تميزه عن غيره وأنه هو مرتكب الجريمة، مثل شخص أبكم، ولا يشترط أن يكون المتهم حاضراً فيجوز أن ترفع الدعوى الجنائية على شخص غائب ويصدر عليه حكم غيابي.

ولكن يجب أن يكون المتهم على قيد الحياة أما إذا توفى فإن الدعوى الجنائية تسقط بالنسبة له ولا يجوز رفعها على ورثته، (وسوف نتناول الحديث عن أسباب سقوط الدعوى فى المبحث القادم).

ولا يعد متهما المسئول عن الحق المدنى، ولكن ترفع عليه الدعوى المدنية للمطالبة بالتعويض عن الأضرار الناشئة عن الجريمة وذلك إما أمام القضاء المدنى وإما أمام القضاء الجنائى بالتبعية للدعوى الجنائية.

ويجوز للنيابة العامة أن تدخل المسئول عن الحق المدنى فى الدعوى الجنائية للحكم عليه بالمصاريف المستحقة للحكومة (م ٢٥٢/٢ إجراءات).

فى الحالات السابقة، المتهم لابد أن يكون شخصا طبيعيا، فهل يصح أن يكون المتهم شخصا معنويا؟.

لقد أثار هذا الموضوع جدلا فقهيًا كبيرًا، فذهب البعض^(١) إلى القول بأن المتهم لا يمكن أن يكون شخصا معنويا لأنه مجرد افتراض قانوني ولا توجد له إرادة مستقلة عن إرادة ممثليه حتى يمكن القول بأنه يمكن أن يصدر منه نشاط ويكون جريمة، هذا بالإضافة إلى أنه ليس أهلا للمسئولية الجنائية، ولكن إذا وقع من أحد ممثليه فعل يعد جريمة، فإن الدعوى الجنائية تقام على هذا الممثل بصفته الشخصية.

ويذهب البعض الآخر^(٢) إلى القول بأنه يجوز أن يكون الشخص الاعتباري محلا للمسئولية الجنائية وتفرض عليه العقوبات التي تتناسب مع طبيعته كالغرامة التي توقع على ذمته المالية وتقييد نشاطه أو الحد من أهليته مثل أهلية قبول الهبات أو وضعه تحت المراقبة أو حله متى اقتضى الأمر ذلك.

وإذا كان تشريعنا لا يأخذ كقاعدة عامة بمسئولية الأشخاص الاعتبارية أو أنه لا يساوى في المسئولية الجنائية بين الشخص الطبيعي والشخص الاعتباري فإنه توجد تطبيقات كثيرة تؤكد المسئولية الجنائية للأشخاص الاعتبارية.

ومن هذه التطبيقات أنه يجوز حل الجمعيات بحكم قضائي بناء على طلب وزير الشئون الاجتماعية إذا خالفت نظامها الأساسي المسجل بالوزارة أو وقع منها ما يخالف الآداب العامة في أعمالها (م ١١ من القانون الصادر في ١١/٧/١٩٤٥ م) كما أعطت المادة ١/٦٦ مدني هذا الحق إلى أى عضو من أعضاء الجمعية أو أى شخص له مصلحة أو للنياحة العامة إذا

(١) د. محمود مصطفى - المرجع السابق ص ١٠٠، ١٠١، د. عمر السعيد رمضان - المرجع السابق ص ١٣٣، د. مأمون سلامة - المرجع السابق ص ١٧٩.

(٢) د. رءوف عبيد - المرجع السابق ص ١٢٤-١٢٧ والمراجع التي أشار إليها.

ارتكبت الجمعية مخالفة جسيمة للقانون أو النظام العام أو النظام الأساسي لها.

وكذلك المادة ٨٥ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الذى جعل الشركات والجمعيات والهيئات مسئولة بالتضامن مع المحكوم عليه بقيمة الغرامة والمصاريف. وكذلك المادة ١/٧٤ من القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ التى أعطت الحق للقاضى فى أن يحكم بإغلاق مقر الجمعية أو المؤسسة أو فروعها أو أحد هذه الفروع لمدة محددة أو غير محددة، وإعطائه الحق فى مصادرة الأشياء المستخدمة فى الجريمة.

وهذا رأى الأخير أولى بالاتباع نظراً للدور الخطير الذى تلعبه هذه الأشخاص المعنوية فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

المبحث السادس

أسباب انقضاء الدعوى الجنائية وموانع

تحريكها

إن الحق فى الدعوى الجنائية يتولد منذ لحظة ارتكاب الفعل الإجرامى ويكون للنياحة العامة باعتبارها ممثلة للهيئة الاجتماعية أو وكالة عنها أن تحرك هذه الدعوى الجنائية فى مواجهة المتهمين.

بيد أن الحق فى تحريك الدعوى الجنائية من قبل النيابة العامة قد يعترضه مانع يحول دون تحريكها، وهذا المانع قد يكون مؤقتاً وقد يكون مؤبداً، كما قد يوجد سبب يترتب على وجوده إنهاء سلطة الدولة فى العقاب، من ثم فإنه يترتب عليه انقضاء الدعوى الجنائية.

ومن أمثلة الموانع المؤقتة التى يترتب على وجودها عدم تحريك الدعوى الجنائية فى مواجهة المتهم حتى يزول هذا المانع ما يلى:

١ - تعليق تحريك الدعوى الجنائية على شكوى أو إذن أو طلب؛
ففى الحالات التى يستلزم فيها القانون ضرورة صدور شكوى من المحنى
عليه أو إذن أو طلب من الجهة المحنى عليها فإنه لا يجوز للنيابة العامة أن
تحرك الدعوى الجنائية وتسير فيها إلا إذا قدمت الشكوى أو الإذن أو
الطلب وبعد تقديمها فإن النيابة العامة ترجع لها سلطتها كاملة.

٢ - إذا أصيب المتهم بعاهة فى عقله فقد نصت المادة ٣٣٩
إجراءات، على هذه الحالة فبينت أنه إذا طرأت على المتهم بعد ارتكاب
الجريمة عاهة فى عقله فإنها تمنع من رفع الدعوى عليه، وإذا كانت قد
رفعت فإنه يوقف السير فيها (أى إذا كانت الدعوى قد رفعت ثم طرأت
العاهة)، وذلك حتى يعود إليه رشده.

أما إذا كانت العاهة موجودة قبل ارتكاب الجريمة وظلت مستمرة
لحظة ارتكابها فإن هذه الحالة تدخل ضمن موانع المسؤولية الجنائية.
وأما إذا طرأت العاهة بعد صدور الحكم الابتدائى فإنه يترتب
عليها إيقاف سريان ميعاد الطعن فى الحكم، ولكن يجب ملاحظة أن
طروء العاهة بعد ارتكاب الجريمة لا يمنع من اتخاذ الإجراءات المستعجلة
والتي لو تأخرت لترتب عليها ضياع معالم الجريمة أو أدلتها.

٣ - إذا ارتكب المصرى وهو فى الخارج جريمة فالمادة ٣ ع
تضمنت معاقبة المصرى الذى يرتكب وهو خارج القطر جريمة تعد من
قبيل الجنح أو الجنايات فى القانون المصرى وذلك إذا عاد إلى مصر وكان
الفعل يعد جريمة فى قانون الدولة الأجنبية التى وقعت الجريمة فيها.
فالحق فى تحريك الدعوى الجنائية فى مواجهة المصرى فى هذه
الحالة يشترط عودته إلى مصر أما إذا لم يعد فلا تتحرك الدعوى فى
مواجهته.

ومن أمثلة الموانع المؤبدة، التى تمنع نهائيا رفع الدعوى الجنائية أو
السير فيها بعد رفعها إذا توافر السبب ما يلى.

١ - توافر سبب إباحة أو مانع عقاب وفقا للمواد: (١٠٠)، (١٠١، ١٤٤، ٢٠٥، ٢١٠ع).

٢ - عدم خضوع الجاني لولاية القضاء المصرى طبقا لمعاهدة أو لقانون دولى كالممثلين الدبلوماسيين ورؤساء الدول الأجنبية.

هذا عن موانع تحريك الدعوى الجنائية لوجود مانع مؤقت أو مؤبد، أما عن أسباب سقوط الدعوى الجنائية، فإن الأصل أن الدعوى الجنائية تنقضى متى صدر حكم بات فيها، ولكنها قد تسقط لأسباب أخرى غير الحكم البات وهذه الأسباب منها ما هو عام ومنها ما هو خاص.

أما الأسباب العامة لسقوط الدعوى الجنائية والتي تسرى بالنسبة لجميع الجرائم فهي، وفاة المتهم، والعفو عن الجريمة، ومضى المدة.

أما الأسباب الخاصة لسقوط الدعوى الجنائية فهي التي تسرى بالنسبة لبعض الجرائم، مثالها سقوط الدعوى التي يتوقف تحريكها على شكوى أو طلب بالتنازل عنهما أو عدم تقديم الشكوى خلال ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة ومرتكبها أو وفاته قبل تقديم الشكوى، وتوافر مانع عقاب، الصلح.

وقد سبق أن تحدثنا عن التنازل عن الشكوى والطلب، أما موانع العقاب فمجالها القسم العام.

ولذلك فسوف نتناول الأسباب العامة لسقوط الدعوى الجنائية.

فنتكلم عن وفاة المتهم، والعفو عن الجريمة، ومضى المدة، والحكم البات ثم نتحدث في مطلب خامس عن الصلح باعتباره أحد الأسباب الخاصة بسقوط الدعوى الجنائية:

المطلب الأول

وفاة المتهم

نصت المادة ١٤ إجراءات على أنه (تنقضى الدعوى الجنائية بوفاة المتهم ولا يمنع ذلك من الحكم بالمصادرة في الحالة المنصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات إذا حدثت الوفاة أثناء نظر الدعوى).

فقد بينت المادة السابقة أن وفاة المتهم يترتب عليها انقضاء الدعوى الجنائية قبل هذا المتهم، فإذا كانت وفاته قبل رفع الدعوى إلى المحكمة فعلى المحكمة أن تقضى بسقوط الدعوى، وإذا كانت الوفاة بعد صدور حكم وكان هذا الحكم ما زال غير بات أى ما زال قابلاً للطعن، ففي هذه الحالة يعتبر الحكم كأن لم يكن وتزول آثاره ولا يمكن أن تنفذ العقوبات المالية كالغرامة أو المصاريف المحكوم بها على المتهم ولكن إذا كان الحكم بالمصادرة وفقاً للحالة المنصوص عليها في المادة ٣٠ عقوبات الخاصة بما إذا كانت الأشياء التي استعملت أو من شأنها أن تستعمل في الجريمة أو المتحصلة من الجريمة مما يعد صنعها أو استعمالها أو حيازتها أو بيعها أو عرضها للبيع يعد جريمة في ذاته، فإن الحكم بالمصادرة يجوز تنفيذه، والسبب في ذلك أن المصادرة في تلك الحالة لا تعدو أن تكون تدبيراً احترازياً.

وإذا صدر حكم على المتهم ثم حصل الطعن فيه سواء من جانب النيابة أو من جانب المتهم وتوفي المتهم قبل الفصل في الطعن فإن المحكمة تمتنع عن نظر الطعن ونقضى بسقوط الدعوى للوفاة.^(١)

(١) د. عمر السعيد - المرجع السابق ص ١٤٠ نقض ١٩٧٦/١٢/٢٧ مجموعة أحكام النقض س ٢٧ رقم ٢٢٦ ص ١٠١، نقض ١٩٨١/٥/٢٥ س ٢٢ رقم

وإذا قضت المحكمة بسقوط الدعوى للوفاة ثم تبين أن المتهم ما يزال حياً، في هذه الحالة يكون قد وقع خطأ مادي ويكون من سلطة المحكمة تصحيحه إذا كان الحكم ما زال قابلاً للطعن بالطرق العادية، فيصحح الحكم عن طريق الطعن، إما بالمعارضة وإما بالاستئناف، وهذا هو ما ذهب له قضاء النقض المصري وأجمع عليه الفقه.^(١)

أما إذا كانت طرق الطعن في الحكم من معارضة أو استئناف قد انتهت، هل يجوز التصحيح عن طريق الطعن بالنقض؟

ذهب بعض قضاء النقض إلى اعتبار ذلك خطأ مادي وفوات مواعيد الطعن لا يمنع من الرجوع لذات المحكمة التي أصدرت الحكم لتصحيح خطأها، ولكن لا يجوز اللجوء إلى محكمة النقض لأن محكمة النقض محكمة تراقب صحة تطبيق القانون وليست محكمة موضوع.^(٢)

ولكن محكمة النقض عدلت عن هذا الرأي وقضت بأن الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية للوفاة لا يعتبر حكماً فاصلاً في الموضوع يمنع من إعادة المحاكمة إذا اتضح أن المتهم حياً، وهذا هو الاتجاه السليم.^(٣)

٩٤ ص ٥٣٧، وراجع نقض ١٩٩٣/٤/٥ الطعن رقم ٢٣٦٧٤ س ٥٩ قضائية.

(١) د. مأمون سلامة - المرجع السابق ص ١٩٢.

(٢) نقض ١٩٣٩/٤/٢٤ مجموعة القواعد ج ٤ رقم ٣٨٢ ص ٥٤٣، ١٩٤٥/١/١٠ ج ٦ رقم ٤٦١ ص ٦٠٥، ١٩٨١/١٢/١٨ مجموعة أحكام النقض س ٣٢ رقم ١٨٨ ص ١٠٦٠، نقض ١٩٨٦/٤/٢٤ س ٣٧ رقم ١٠٢ ص ٥١٦، وانظر د. رعوف عبيد ص ١٢١، د. مأمون سلامة - ص ١٩٣.

وإن كان هناك رأى يذهب إلى أنه متى أصبح الحكم نهائياً فلا يجوز إعادة نظر الدعوى - راجع نقض ١٩٤٥/١/١٥ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٤٦١ ص ٦٠٥.

(٣) المرجع السابق نفسه.

وعلى ذلك فإن على النيابة أن ترفع الدعوى من جديد إلى المحكمة، أما الحكم السابق بانقضاء الدعوى للوفاة فإنه لا يجوز أى حجية ما، والعكس صحيح. بمعنى أنه إذا جهلت المحكمة وفاة المتهم وحكمت عليه غيابيا ثم اتضح أنه ميت فإن الحكم يكون باطلا لصدوره ضد ميت؟ ومما تجدر ملاحظته أن وفاة المتهم بعد رفع الدعوى الجنائية وانقضاء هذه الدعوى بالوفاة، فإنه لا يؤثر على سير الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية^(١)، وفي هذه الحالة يكون للمدعى بالحق المدنى أن يدخل ورثة المتهم المتوفى فى الدعوى أو يدخل المسئول عن الحق المدنى فى الدعوى للحكم عليهم بالتعويض، لأن الحق فى التعويض ينتقل إلى ذمة المتوفى ويستوفى من تركته وإذا كان المتهمون أكثر من شخص فإن وفاة أحدهم يترتب عليه انقضاء الدعوى الجنائية بالنسبة له فقط أما غيره فلا تنقضى بالنسبة لهم سواء كان هؤلاء الباقيين فاعلين أصليين أم مجرد شركاء.

ولكن يستثنى من الحكم السابق جريمة الزنا فطبقا للراجع، فإن وفاة الزوج أو الزوجة الزانية قبل الحكم البات يترتب عليه سقوط الدعوى بالنسبة للزوج الزانى أو الزوجة الزانية وكذا شريكه، لأن القاعدة أن الزوج الزانى أو الزوجة الزانية يعتبر بريئا حتى يصدر الحكم البات فيستفيد الشريك من الأصل العام فى تصرفات الانسان وهو البراءة التى لم يبقى ممكنا إثبات عكسها بسبب الوفاة.^(٢)

(١) د. محمود مصطفى - المرجع السابق ص ١٠٤ ، د. عمر السعيد - ص ١٤٢،

نقض ١٩٧٧/٦/٥ مجموع أحكام النقض س ٢٨ رقم ١٤١ ص ٦٦٦ وراجع

نقض ١٩٩٣/٩/٨ الطعن رقم ٤٠٧٢ س ٦٥ ق.

(٢) د. رعوف عبيد - المرجع السابق ص ١٣٢، د. عمر السعيد - المرجع السابق

- ص ١٤٢ والأحكام والمراجع التى أشار إليها.

المطلب الثاني

العفو عن الجريمة (العفو الشامل)

يقصد بالعفو عن الجريمة إزالة الصفة التجريمية للفعل فيصبح مشروعاً بعد أن كان مجرمًا، والعفو عن الجريمة يعني أن الهيئة الاجتماعية قد تنازلت عما تولد لها من حقوق قبل الجاني، ولا يكون هذا العفو إلا بقانون.

فإذا صدر هذا العفو بعد رفع الدعوى الجنائية إلى المحكمة كان عليها الحكم بسقوط هذه الدعوى من تلقاء نفسها، ولو لم يطلب صاحب المصلحة ذلك حتى لو طلب الاستمرار لإثبات براءته، لأن سقوط الدعوى بالعفو من النظام العام.

وإذا كانت الدعوى قد صدر فيها حكم بات فإنه يمحو هذا الحكم ولا ينفذ، وإذا كان قد نفذ جزء من الحكم فإنه يفرج عن المحكوم عليه.^(١)

والعفو الشامل يقتصر فقط على إزالة الصفة التجريمية للفعل ويسقط بالتالي الدعوى الجنائية عنها، ولكن لا يسقط الدعوى المدنية عن نفس الفعل، فيخوز رفع الدعوى المدنية للمطالبة بتعويض الضرر الناتج عن هذا الفعل حتى لو كان العفو قد صدر قبل رفع الدعوى المدنية، وإذا صدر العفو أثناء السير في الدعوى المدنية فإن المحكمة تظل مستمرة في نظرها، ولكن قد يصدر العفو الشامل وينص على عدم رفع السدعوى المدنية من أجل الفعل الذي صدر بشأنه العفو وفي هذه الحالة فإن الدولة تتحمل تعويض المضرور عن الأضرار التي ترتبت له.

(١) د. رعوف عبيد - المرجع السابق ص ١٠٩، د. عمر السعيد رمضان المرجع السابق ص ١٤٣.

المطلب الثالث

مضى المدة (التقادم)

إن معظم التشريعات تأخذ بنظام سقوط الدعوى الجنائية بمضى المدة، وذلك لأن مضي مدة معينة على وقوع الجريمة وعدم تحريك الدعوى عنها يؤدي إلى نسيان المجتمع لهذه الجريمة فليس هناك بد من ضرورة تذكيره بها، كما أن مرور تلك الفترة قد يترتب عليه صعوبة في الإثبات لضياح معالم الجريمة.

ولكن رغم هذه المبررات فإن بعض التشريعات لا يعترف بمضى المدة كسبب مسقط للدعوى ومنها القانون الإنجليزى.

وقد نص القانون المصرى على مضي المدة فى المادة ١٥ إجراءات "تنقضى الدعوى الجنائية فى مواد الجنايات بمضى عشر سنين من يوم وقوع الجريمة وفى مواد الجناح بمضى ثلاث سنين وفى مواد المخالفات بمضى سنة، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك".

وإذا كانت القاعدة الأساسية هى إنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة المحددة فى المادة ١٥ إجراءات إلا أن القانون قد نص على أن هناك بعض الجرائم لا تتقادم الدعوى الجنائية بالنسبة لها.

فقد نصت المادة ٢/١٥ إجراءات على أنه (أما فى الجرائم المنصوص عليها فى المواد ١١٧، ١٢٦، ١٢٧، ٢٨٢، ٣٠٩ مكرر، ٣٠٩ مكرر(أ) من قانون العقوبات والتى تقع بعد تاريخ العمل بهذا القانون فلا تنقضى الدعوى الجنائية الناشئة عنها بمضى المدة).

فالجرائم المنصوص عليها فى المادة ٢/١٥ إجراءات لا تنقضى بالتقادم وذلك لأنها تمثل انتهاكا خطيرا للحريات العامة وهذا ما حدا بالقانون إلى استثناءها من قواعد التقادم؟ وبالتالي فإن الدعوى الجنائية تقام عنها فى أى وقت.

فالمادة ١١٧ ع تعاقب بالسجن المشدد كل موظف عمومي
استخدم عمالا في عمل الدولة أو إحدى الهيئات العامة سخرة أو احتجز
بغير مبرر أجورهم كلها أو بعضها.

والمادة ١٢٦ ع تعاقب بالسجن المشدد أو السجن من ثلاثة
سنوات إلى عشر كل موظف أو مستخدم عمومي أمر بتعذيب متهم أو
فعل ذلك بنفسه لحمله على الاعتراف، فإذا مات المتهم يحكم بالعقوبة
المقررة للقتل عمداً على الموظف أو المستخدم العام الأمر بالتعذيب.

والمادة ١٢٧ ع تعاقب بالسجن كل موظف عمومي وكل شخص
مكلف بخدمة عمومية أمر بعقاب المحكوم عليه أو عاقبه بنفسه بعقوبة أشد
من العقوبة المحكوم بها عليه قانوناً أو بعقوبة لم يحكم بها عليه.

والمادة ٢٨٢ ع تعاقب بالسجن كل من تزيا بدون حق بزي
مستخدمي الحكومة أو اتصف بصفة كاذبة أو أبرز أمراً مزوراً مدعياً
صدوره من طرف الحكومة وقبض بناء على ذلك على أي شخص أو
حبسه أو احتجزه بدون أمر من أحد الحكام وفي غير الأحوال التي تصرح
بها القوانين واللوائح بالقبض.

وإذا هدد المقبوض عليه بدون وجه حق أو عذبه بتعذيب بدني،
فإنه يحكم عليه بالسجن المشدد.

أما المادة ٣٠٩ مكرر فإنها تعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة
من اعتدى على حرمة الحياة الخاصة للمواطن وارتكب أحد الأفعال الآتية
في غير الأحوال المصرح بها قانوناً أو بدون رضاء المجني عليه.

(أ) استراق السمع أو سجل أو نقل عن طريق جهاز من الأجهزة
أيا كان نوعه محادثات تمت في مكان خاص، أو عن طريق التليفون.

(ب) التقط أو نقل بجهاز من الأجهزة أيا كان نوعه صورة
شخص في مكان خاص. فإذا تمت الأفعال السابقة أثناء اجتماع على
مسمع أو مرأى من الحاضرين في الاجتماع فإن الرضاء يكون مفترضا.

والموظف العام الذى يرتكب أحد الأفعال السابقة معتمداً على سلطة وظيفته فإنه يعاقب بالحبس.

وفى كل الحالات يحكم بمصادرة الأجهزة أو غيرها مما استعمل فى الجريمة ويحكم بمحو التسجيلات أو إعدامها.

وأما المادة ٣٠٩ مكرر(أ) فإنها تعاقب الحبس كل من أذاع أو سهل إذاعة أو استعمل ولو فى غير علانية تسجيلاً أو مستنداً متحصلاً عليه بإحدى الطرق المبينة بالمادة السابقة أو كان ذلك بدون رضاء صاحب الشأن.

وتعاقب كل من يهدد بإفشاء أمر من الأمور التى تم التحصل عليها بإحدى الطرق المشار إليها لحمل شخص على القيام بعمل أو الامتناع عنه بالسجن مدة لا تزيد عن خمس سنوات، وتعاقب الموظف الذى يرتكب أحد الأفعال الموضحة بهذه المادة اعتماداً على سلطة وظيفته بالسجن.

وفى جميع الحالات السابقة يحكم بمحو التسجيلات أو إعدامها ويحكم بمصادرة الأجهزة أو غيرها من الأدوات المستخدمة فى الجريمة. فيما عدا الاستثناءات السابقة فإن الدعوى الجنائية تسقط بمضى المدة، والحديث عن سقوط الدعوى بمضى المدة، يقتضى منا بيان نطاق انقضاء الدعوى بمضى المدة، ثم بيان المدة اللازمة لهذا الانقضاء، ومبدأ سريانها، وأحكام إيقاف مدة التقادم وانقطاعها، والنتائج التى تترتب على مضى المدة.

أولاً: نطاق انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة.

إن أحكام انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة، يسرى على كافة الجرائم سواء ما كان منها معلوماً للمجنى عليه أو غير معلوم، وسواء

حصل عنها تبليغ للسلطات المختصة أم لا^(١)، وسواء أكانت هذه الجرائم منصوباً عليها في قانون العقوبات أم في قوانين خاصة، وذلك ما دامت الدعوى لم تقدم إلى القضاء أو كانت قدمت ولم يحكم فيها بحكم بات لأن الأحكام غير الباتة أى القابلة للطعن فيها تعتبر إجراء من إجراءات الدعوى وعلى ذلك فإن طعن فيها وأهملت النيابة في تقديم الطعن إلى المحكمة المختصة ومضت المدة المطلوبة فإن الدعوى الجنائية تسقط ويعتبر الطعن في الحكم هو آخر إجراء في الدعوى، ويبدأ حساب مدة السقوط من اليوم التالى للطعن.

أما متى أصبح الحكم باتاً أى غير قابل للطعن فيه فإنه يسقط بمضى المدة المقررة لسقوط العقوبة وليس بمضى المدة المقررة لسقوط الدعوى. ويستثنى من ذلك الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنايات في جنائية فإنه يسقط بمضى المدة المقررة لسقوط العقوبة وليس المدة المقررة لسقوط الدعوى والحكمة في ذلك أن الحكم الغيابي حكم تهديدي يسقط بحضور المتهم أو القبض عليه، وقد أراد المشرع إطالة المدة على المتهم فهذا الاستثناء ضد مصلحة المتهم (م ٣٩٤ إجراءات).

ثانياً: مدد التقادم:

إن مدد التقادم تحسب بالأيام لا بالساعات وبالتقويم الميلادي لا الهجري (م ٥٦٠ إجراءات) ومدد التقادم تختلف من الجنائية إلى الجنحة إلى المخالفة، فهي في الجنائيات عشر سنين وفي الجنح ثلاث سنوات، وفي المخالفات سنة واحدة (م ١٥ إجراءات).

وفي غالب الأحيان قد يؤدي تطبيق المادة ١٧ ع (الظروف القضائية المخففة) إلى أن يحكم القاضي بعقوبة الجنحة على جريمة كانت

(١) راجع نقض ١٩٣٦/٥/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ص ٦٠٠، ونقض ١٩٨٧/١١/١٨ أحكام النقض س ٣٨ رقم ١٨٢ ص ١٠٠٤.

جناية، والسائد أن هذا لا يؤثر على كون الجريمة تخضع في تقادمها للمدد المقررة في الجنايات.^(١) أما بالنسبة للأعذار القانونية، فعذر المادة ٢٣٧ ع وهو عذر الاستفزاز بالنسبة للزوج الذي يقتل زوجته الزانية وهي متلبسة بالزنا، فقد حكم القضاء أكثر من مرة بأنه عذر ملزم للمحكمة يقلب الواقعة من جناية إلى جنحة، وعلى ذلك تسرى مدد التقادم المقررة للجنح.^(٢)

وبالنسبة لعذر صغر السن فالراجح في الفقه أنه لو ارتكب الحدث جناية فإنها تخضع في سقوطها بالتقادم للأحكام المقررة للجنايات.^(٣) وأما بالنسبة لعذر تجاوز حدود حق الدفاع الشرعى بحسن نية (م ٢٥١ ع) فقد ذهب قضاء النقض إلى القول بأن الواقعة تظل جناية ولو حكم فيها بعقوبة جنحة.^(٤)

وأما فيما يتعلق بالعود وهو ظرف مشدد قد يسمح بتوقيع عقوبة جناية على جريمة هي جنحة، فالراجح في هذه الحالة هو أن الدعوى هنا تنقضى بالمدد المقررة للجنح.^(٥)

وفما يتعلق ببعض الظروف العينية المشددة كالإكراه في السرقة (م ٣١٤ ع) والظروف المشددة الشخصية كصفة الطبيب أو الجراح أو القابلة أو الصيدلى في إسقاط الحوامل (م ٢٦٣ ع) والتي تؤدي إلى توقيع عقوبة الجناية بدلا من عقوبة الجنحة، فالإجماع على أنها تصبح جناية،

(١) د. رعوف عبيد - المرجع السابق ص ١١٧.

(٢) راجع نقض ١٩٤٣/١٢/١٣ بمجموعة القواعد القانونية ج ٦ رقم ٢٨٣ ص ٣٥٠.

(٣) د. رعوف عبيد - المرجع السابق ص ١٣٨.

(٤) نقض ١٩٣٣/٣/٢٠ أشار إليه د. رعوف عبيد - ص ١٣٨.

(٥) جنايات بنى سويف ١٩٢٦/١٢/٤ مجلة المحاماة ص ٧ رقم ٣٤٢ ص ٣٥٠.

وعلى ذلك فتسقط بمضى المدة المقررة للجنايات.^(١)
ثالثاً: مبدأ سرّيان مدة التقادم.

إن مدة تقادم الدعوى الجنائية تبدأ من يوم وقوع الجريمة أو من تاريخ آخر إجراء قاطع للتقادم، وإن كان المتبع في العمل أن يبدأ التقادم من اليوم التالي لارتكاب الجريمة أو اليوم التالي للإجراء القاطع للتقادم.^(٢) وتستكمل مدة التقادم بانقضاء اليوم الأخير، ويقع على النيابة العامة عبء تعيين يوم وقوع الجريمة. وفيما يتعلق باحتساب المدة من يوم وقوع الجريمة يختلف الأمر بحسب اختلاف نوع الجريمة.

فإذا كانت الجريمة وقتية، مثل جريمة هرب المحبوسين، وخطف الأطفال فإن المدة تحسب من اليوم التالي لوقوعها^(٣) ولكن قد تصعب في بعض الجرائم الوقتية تحديد يوم وقوع الجريمة، مثال ذلك جريمة خيانة الأمانة، وفي هذه الحالة يجوز للقاضي أن يعتبر يوم امتناع الأمين عن رد الأمانة لصاحبها بعد مطالبته برد أمانته هو تاريخ ارتكاب الجريمة حتى يثبت تاريخ خلافه.^(٤)

بالنسبة للجرائم المستمرة تحسب المدة من اليوم التالي لانقطاع حالة الاستمرار، والجريمة المستمرة قد تكون مستمرة استمراراً متجدداً أو استمراراً ثابتاً (أو مضطرباً) ومثال الجرائم المستمرة استمراراً متجدداً

(١) د. رعوف عبيد - ص ١٣٩.

(٢) راجع نقض ١٩٨٧/١/١٩ الطعن رقم ٣٩٣٢ س ٥٦ ق.

(٣) راجع نقض ١٩٧٧/١/٣٠ مجموعة أحكام النقض س ٢٨ رقم ٣٢ ص ١٤٨،

١٩٧٨/٤/٢٤ س ٢٩ رقم ٨٥ ص ٤٤٧، ١٩٨٦/٦/٥ س ٣٧ رقم ١٢٤

ص ٦٥٢.

(٤) نقض ١٩٦٩/٦/٧ مجموعة أحكام النقض س ٢٠ رقم ١٣٧ ص ٦٤٠،

١٩٦٩/١٢/٢٩ س ١٠ رقم ٢٠٧ ص ١٤٨٨.

جريمة إخفاء الجناة، والهروب من الخدمة العسكرية، وإخفاء الأشياء المسروقة^(١) واستعمال المحررات المزورة.^(٢)

وبالنسبة للجرائم المستمرة استمرارا ثابتا أو مضطربا، فإن القضاء يميل إلى أن يبدأ حساب مدة التقادم لها من وقت ارتكابها.

مثال ذلك لصق إعلان في مكان ممنوع اللصق فيه، وبناء سور خارج خط التنظيم.

رابعاً: إيقاف سريان مدة التقادم:

وفقاً للمادة ١٦ إجراءات لا يقف سريان المدة التي تسقط بها الدعوى الجنائية لأي سبب.

ولكن يستثنى من هذه القاعدة ما ذكرته المادة ١١٩ مكرر ع "لا تبدأ المدة المسقطه للدعوى العمومية في الجرائم المذكورة في هذا الباب إلا من تاريخ انتهاء الوظيفة ما لم يبدأ التحقيق فيها قبل ذلك، فالمادة السابقة وردت في باب اختلاس الأموال الأميرية والغدر، والحكمة من إيقاف سريان التقادم بالنسبة للجرائم التي يرتكبها الموظفون هو أن هذه الجرائم قد يتأخر كشفها لأن مرتكبها لا يزال في العمل ولذلك أوقف القانون سريان مدة التقادم بالنسبة لها حتى يخرج الموظف من وظيفته وذلك ما لم تكن الجريمة قد اكتشفت وأجرت النيابة فيها التحقيق اللازم ففي هذه الحالة يبدأ حساب التقادم من تاريخ انتهاء التحقيق.

كما يستثنى أيضاً ما قرره المادة ٥٣٢ إجراءات حيث قررت أنه يوقف سريان مدة التقادم كل مانع يحول دون مباشرة التنفيذ سواء كان قانونياً أو مادياً، ويعتبر وجود المحكوم عليه في الخارج مانعاً يوقف سريان

(١) راجع نقض ١٩٧٣/٥/٧ مجموعة أحكام النقض س ٢٤ رقم ١٢٤ ص ٦١٠

و ١٩٧٢/١/٢ س ٢٣ رقم ٢ ص ٨.

(٢) راجع نقض ١٩٨٧/١١/٨ أحكام النقض س ٣٨ رقم ١٨٢ ص ١٠٠٤.

خامساً: إنقطاع مدة التقادم.

نصت المادة ١٧ إجراءات على أنه: "تنقطع المدة بإجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وكذلك بالأمر الجنائي أو بإجراءات الاستدلال إذا اتخذت في مواجهة المتهم أو أخطر بها بوجه رسمي وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع، وإذا تعددت الإجراءات التي تقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر إجراء" فانقطاع التقادم يقصد به أن المدة السابقة تسقط ويبدأ في حساب مدة جديدة، والانقطاع عيني الأثر بمعنى أنه يسرى بالنسبة لجميع المتهمين فإذا انقطع التقادم بالنسبة لأحد المتهمين كان معنى ذلك أنه قد انقطع بالنسبة للآخرين.

ومن نص المادة ١٧ إجراءات يتضح أن الإجراءات التي تقطع مدد التقادم هي: إجراءات التحقيق، إجراءات الاتهام، إجراءات المحاكمة. (٢)

١ - إجراءات التحقيق: وهي تشمل كل إجراءات جمع الأدلة والبحث عن المتهمين مثل تدب الخبراء، وسماع الشهود، والتفتيش، والضبط والإحضار (٣) والقبض، والحبس الاحتياطي (٤)، والاستجواب، والتكليف بالحضور.

وذلك سواء أتمت هذه الإجراءات بواسطة النيابة العامة أم قاضي التحقيق وسواء أكانت قد اتخذت في حضور المتهم أم أثناء غيابه. (٥)

(١) المادة ٥٣٢ مستبدلة بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٩٧، الجريدة الرسمية، العدد ٢١ مكرر في ١٩٩٧/٥/٢٥ م.

(٢) راجع نقض ١٩٦٧/١١/٢١، أحكام النقض س ١٨ رقم ٢٤٠ ص ١١٤٢.

(٣) راجع نقض ١٩٦١/٥/٢٢ أحكام النقض س ١٢ رقم ١١٤ ص ٥٩٧، ١٩٨٥/١١/٧ س ٣٦ رقم ١٨٠ ص ٩٩٠.

(٤) نقض ١٩٣٤/١/١١ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ١٨٢ ص ٢٤٨.

(٥) راجع نقض ١٩٨٥/١١/٧ سابق الإشارة إليه.

٢ - إجراءات الاقحام: وتشمل التصرف في التحقيق سواء بإحالة الدعوى إلى القضاء أو بإصدار أمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى^(١)، ويقطع التقادم كذلك تحريك الدعوى الجنائية بطريق الادعاء المباشر من قبل المدعى بالحق المدني، أو تحريكها من قبل محكمة الجنايات أو النقض أو أى محكمة أخرى سواء كانت مدنية أم جنائية.

٣ - إجراءات المحاكمة: وتشمل كل ما يتعلق بسير الدعوى أمام القضاء، فتشمل التحقيق النهائى والأحكام الصادرة من المحكمة حضورية أم غيائية^(٢)، ويعتبر قرار تأجيل الدعوى قاطعا للتقادم إذا صدر في حضور الخصوم أو بناء على طلبهم، أما إذا صدر في غيبتهم وبدون طلب منهم فلا يعد قاطعا للتقادم.^(٣)

ويعد الأمر الجنائى قاطعا للتقادم لأنه تنقضى به الدعوى إذا أصبح نهائيا، وذلك بشرط أن يصدر في مواجهة الخصوم ويخطر به بوجه رسمى.^(٤)

وكذلك إجراءات الاستدلال تقطع مدة التقادم إذا اتخذت في مواجهة المتهم أو أخطر بها بوجه رسمى^(٥)

فجميع ما سبق يقطع مدد التقادم لأنه دليل على عدم نسيان الجريمة، ويجب في الإجراءات التى تقطع التقادم أن تكون قضائية، وأن

(١) نقض ١٩٣٢/١/٤ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ٣١٣ ص ١٤٠.

(٢) راجع نقض ١٩٨٢/٥/١١ أحكام النقض س ٣٣ رقم ١١٦ ص ٥٧٨.

(٣) راجع نقض ١٩٧٧/١/١٦ مجموعة أحكام النقض س ٢٨ رقم ١٨ ص ٨٣،

١٩٧٤/١/١٣ س ٢٥ رقم ١ ص ١٢، ١٩٧٥/٢/٢ س ٢٦ رقم ٢٣ ص

١٠٠، ١٩٧٥/٢/١٧ س ٢٦ رقم ٣٦ ص ١٦٢.

(٤) نقض ١٩٦٢/٦/١١ أحكام النقض س ١٢ رقم ١٣٢، ص ٥٢٤، نقض

١٩٦٨/١٠/١٤ س ١٩ رقم ١٥٩ ص ٨١١.

(٥) المرجع السابق نفسه.

يكون التحقيق جنائيا لا مدنيا.^(١)

ويجب أن يكون الإجراء صادراً من مختص بإصداره فالتحقيق الذى تجرّيه النيابة فى شأن دعوى يلزم لتحريكها تقديم شكوى من المجنى عليه ولم يقدمها المجنى عليه فإن التحقيق الذى تجرّيه النيابة لا يقطع التقادم.

وعلى ذلك فجميع الإجراءات الباطلة أو غير السليمة والصادرة من غير مختص لا تقطع التقادم، وكذلك لا يقطع التقادم بمجرد تقديم بلاغ عن الجريمة إلا إذا بدأ التحقيق فعلاً.

وأيضاً لا يقطع التقادم الطعن فى الحكم بمعرفة المتهم لأنه لا يضار بتصرفه، وكذلك يقطع التقادم أى إجراء يتعلق بالدعوى المدنية.

سادساً: النتائج المترتبة على مضي المدة.

متى مضت المدة المقررة للتقادم ترتب على ذلك انقضاء الدعوى وجميع الآثار المترتبة عليها، وهذا الانقضاء من النظام العام فيجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها، ولا يجوز للمتهم التنازل عنه.^(٢) ومتى انقضت الدعوى بالتقادم فإنه يسرى بالنسبة لجميع المتهمين، لأنه عيني الأثر^(٣)، وانقضاء الدعوى الجنائية لا يترتب عليه انقضاء الدعوى المدنية الناشئة عن الدعوى الجنائية، لأن لهذه الدعوى المدنية مدد

(١) نقض ١٩٣٣/٥/٢٢ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ١٢٥ ص ١٨٢.

(٢) راجع نقض ١٩٧٣/٤/٢٢ مجموعة أحكام النقض س ٢٤ رقم ١١١ ص

٥٣٨، ١٩٧٩/٢/٨ س ٣٠ رقم ٤٦ ص ٢٣١، ١٩٧٩/١١/٢ رقم ١٧١

ص ٨٠٢، ١٩٧٠/٤/٦ س ٢١ رقم ١٣٢ ص ٥٥٧، ١٩٨١/٥/٢٨ س ٣٢

رقم ١٠٢ ص ٥٧٧، ١٩٨٨/٩/١٨ طعن رقم ٣٦٣٢ س ٥٨.

(٣) نقض ١٩٧٧/٢/٧ مجموعة أحكام النقض س ٢٨ رقم ٤٧ س ٢١٠،

١٩٦٩/٣/٣١ س ٢٠ رقم ٨٧ ص ٤٠١، ١٩٨٤/٣/١ س ٣٥ رقم ٤٨ ص

المطلب الرابع

الحكم البات

إن الحكم البات أى الحكم الذى أصبح غير قابل للطعن فيه بأى طريقة من طرق الطعن القانونية، هو الطريق الطبيعى لانقضاء الدعوى الجنائية، وهو يعتبر عنوان الحقيقة لأنه هو الذى يضع حداً للتراع ويوفر الاطمئنان والاستقرار لأفراد المجتمع.

ولذلك فلا يجوز الرجوع إلى الدعوى مرة ثانية، وإذا رجع إليها أحد جاز الدفع أمام القضاء بقوة الشئ المقضى به.

وقد نصت على انقضاء الدعوى الجنائية بالحكم البات المادة ٤٥٤ إجراءات "تنقضى الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم المرفوعة عليه والوقائع المسندة فيها إليه بصدور حكم نهائى فيها بالبراءة أو بالإدانة".

وإذا صدر حكم فى موضوع الدعوى الجنائية، فلا يجوز إعادة نظرها إلا بالطعن فى هذا الحكم بالطرق المقررة فى القانون.

ونصت المادة ٤٥٥ إجراءات على أنه "لا يجوز الرجوع إلى الدعوى الجنائية بعد الحكم فيها نهائياً، بناء على ظهور أدلة جديدة أو ظروف جديدة أو بناء على تغيير الوصف القانونى للجريمة".

وانقضاء الدعوى الجنائية بالحكم البات يستلزم ضرورة بيان، الشروط الواجب توافرها للدفع بقوة الشئ المقضى به.

أولاً: شروط الحكم الذى تنقضى به الدعوى الجنائية:

إن الحكم البات الذى تنقضى به الدعوى الجنائية لا بد وأن تتوفر

(١) نقض ١٩٧٢/١٢/٢٥ مجموعة أحكام النقض س ٢٣ رقم ٣٢٤ ص ١٤٤٦،

١٩٨١/٥/٢٨ س ٣٢ رقم ١٠٢ ص ٥٧٣.

فيه الشروط التالية:

- ١ - أن يكون صادراً من جهة قضائية.
- ٢ - أن يكون حكماً باتاً.
- ٣ - أن يكون فاصلاً في موضوع الدعوى وصادراً من محكمة مختصة بإصداره.

٤ - أن يكون الحكم قد فصل في الواقعة في منطوقه.

وسوف نتناول شرح هذه الشروط تفصيلاً.

١ - أن يكون الحكم صادراً من جهة قضائية.

يجب أن يكون الحكم الذى ينهى الدعوى الجنائية صادراً من جهة قضائية أى من المحاكم بمقتضى سلطتها القضائية لا بمقتضى سلطتها الولاية.

فلا يعتبر حكماً قضائياً الأحكام التأديبية، ولا القرارات بأن لا وجه لإقامة الدعوى والصادرة من سلطة التحقيق أو قرارات سلطة التحقيق الصادرة بإحالة الدعوى إلى القضاء.

وتعتبر الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية سواء أكانت بالبراءة أو بالإدانة لها قوة الشيء المقضى به بعد التصديق عليها قانوناً (م ١١٨ من قانون العقوبات العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦م).

ويستوى أن تكون الجرائم التى صدر الحكم العسكرى فيها من الجرائم العسكرية الصرفة، أو كانت من الجرائم التى تخضع لقانون العقوبات العادى ولكنها تخضع استثناء لولاية القضاء العسكرى، وإن كانت الأخيرة يحكم فيها وفقاً لقانون العقوبات العادى (م ١٢٢ من قانون الأحكام العسكرية)^(١).

(١) د. رعوف عبيد - المرجع السابق ص ١٥٣.

٢ - أن يكون الحكم باتاً.

يجب أن يكون الحكم قد استنفذ كل طرق الطعن وهى المعارضة والاستئناف والنقض، أو أن تكون مواعيد الطعن قد انتهت، أو أن يكون الحكم غير قابل للطعن فيه.

ولا يمنع كونه باتاً أن يكون قابلاً للطعن فيه بالتماس إعادة النظر لأن هذا الطريق طريق شاذ وغير عادى وأنه لا يلجأ إليه إلا إذا كان الحكم باتاً وظهرت واقعة جديدة لم يفصل فيها القضاء وقد تغير رأى فى الدعوى.

٣ - أن يكون الحكم فاصلاً فى موضوع الدعوى وصادراً من محكمة مختصة.

يجب أن يكون الحكم البات قد فصل فى موضوع الدعوى أو حتى بعض هذا الموضوع، أما إذا لم يتعرض لموضوع الدعوى أو إذا صدر الحكم قبل الفصل فى الموضوع، مثل الأحكام التمهيدية أو التحضيرية أو الوقتية التى تصدر فى الدفوع الفرعية أو فى المسائل الأولية بوجه عام، فإنها لا تعتبر أحكاماً قد فصلت فى موضوع الدعوى، ولا تحوز الحجية. وبالإضافة لذلك يجب أن تكون المحكمة التى أصدر الحكم مختصة بنظر الدعوى الجنائية وإلا كان الحكم الصادر غير منهى للدعوى الجنائية، كأن يصدر حكم من محكمة مدنية فى دعوى جنائية (وذلك فى غير جرائم الجلسات).

أما إذا كان الحكم صادراً من محكمة جنائية ولكن خالفت الاختصاص النوعى والمكانى فإن الحكم يكون صحيحاً متى استنفذ طرق الطعن فيه، كأن يصدر حكم فى جناية من محكمة الجناح، أو يصدر حكم مخالفاً للاختصاص المكانى ويصبح نهائى.

٤ - أن يكون الحكم قد فصل فى الواقعة فى منطوقه.

القاعدة العامة أن قوة الحكم الصادر فى الدعوى تكون بالنسبة

لمنطوق الحكم ولكن لا يجب أن تشمل الأسباب التي أدت إلى هذا المنطوق والتي يشتمل عليها الحكم.

لأن من الأسباب ما يعد جوهرياً لا يستقيم الحكم إلا بها لاتصالها بموضوع الحكم ولها نفس قوة المنطوق، أما الأسباب غير الجوهرية والتي تعتبر ترجمة لتفكير القاضى وتتغير من قاض لآخر فإنه لا تكون لها أى حجية وتعتبر تزييداً.

ثانياً: شروط الدفع بقوة الشيء المقضى به.

إن الحكم البات يترتب عليه انقضاء الدعوى ولا يجوز تجديدها مرة ثانية، فإذا رفعت دعوى جديدة عنها كان لكل ذى مصلحة الدفع بقوة الشيء المقضى به فى أى مرحلة ولو لأول مرة أمام محكمة النقض^(١) وعلى المحكمة الحكم بعدم قبولها لسبق الحكم فيها وذلك مهما ظهر من أدلة جديدة أو تغيير لوصفها القانونى.

لأن انقضاء الدعوى بالحكم البات من النظام العام، ولكن يشترط للدفع بقوة الشيء المقضى به أن يتحقق ما يلى:

١ - وحدة الموضوع بين الدعوى الجديدة والقديمة.

٢ - وحدة الواقعة بين الدعويين.

٣ - وحدة المتهمين فى الدعويين.

وسوف نتناول كل واحدة منها على حدة.

١ - وحدة الموضوع بين الدعويين.

يشترط للدفع بقوة الشيء المقضى به أن يكون موضوع الدعويين واحداً فالدعوى الجنائية موضوعها، طلب توقيع العقوبة الجنائية المقررة قانوناً للفعل الإجرامى. فإذا حكم فى الدعوى بالإدانة أو البراءة فإنه يمنع من أن تعاد الجريمة ثانياً للحكم فيها أو لتوقيع عقوبة تكميلية أو تشديد

(١) نقض ١٨/١٠/١٩٧١ أحكام النقض س ٢٢ رقم ١٣٠ ص ٥٤٩.

أما إذا كان الحكم في الدعوى القديمة ليس صادراً من محكمة جنائية كأن يكون صادراً من محكمة تأديبية فإن هذا لا يحول دون إعادة طرحها على المحكمة الجنائية لأن موضوع الدعوىين مختلف، فموضوع الدعوى الجنائية كما سبق، هو طلب توقيع العقوبة الجنائية، أما موضوع الدعوى التأديبية فهو طلب توقيع الجزاء الإدارى المناسب، هذا بالإضافة إلى أن الحكم التأديبى يعتبر صادراً من جهة غير قضائية.^(١)

٢ - وحدة الواقعة بين الدعويين.

إن قوة الحكم نسبية وقاصرة على الوقائع التى فصلت فيها المحكمة ومن أجل ذلك يجب أن تكون الواقعة الجديدة هى نفس الواقعة التى سبق الحكم فيها حتى يمكن الدفع بقوة الشيء المقضى به أو حتى كانت تعتبر جزءاً منها.

مثال ذلك، إذا صدر حكم فى جريمة سرقة بإكراه فإنه يمنع من تجديد الدعوى بعد ذلك عن فعل الجرح أو الضرب الذى وقع لارتكاب السرقة.^(٢)

وكذلك لو اكتشف ظرف جديد يشدد العقاب، مثال ذلك الحكم فى جريمة قتل بسيط ثم بعد ذلك تجدد الدعوى بعد اكتشاف ظرف الترصد أو سبق الإصرار والترصد أو الاقتران بجناية أو الارتباط بجنحة، فهذه الدعوى الجديدة لا تقبل.

ونفس الأمر لو اتضح بعد المحاكمة وصيرورة الحكم باتاً اكتشاف ظرف مخفف، فلا يجوز تجديد الدعوى.

(١) راجع نقض ١٧/١٢/١٩٨١ مجموعة أحكام النقض س ٣٢ رقم ٢٠٢ ص ١١٣١.

(٢) د. رعوف عبید - المرجع السابق ص ١٥٧.

وكذلك الحكم في دعوى بوصف معين يحول دون تجديدها بوصف آخر، مثال ذلك، الحكم في جريمة بوصفها سرقة فإنه يمنع من إعادة تجديدها على أنها نصب أو خيانة أمانة، لأن الدعوى ترفع عن واقعة معينة لا عن وصف معين فالمحكمة لا يقيدتها إلا الواقعة أما الوصف الذى ترفع به الدعوى فهي تملك تعديله. ^(١)

ولكن إذا استقلت الدعوى الجديدة عن الدعوى السابق الحكم فيها، فإنه يصح المحاكمة ولو كان بين الدعويين ارتباط لا يقبل التجزئة. مثال ذلك، صدور حكم على متهم في جريمة نصب ساعد التزوير على ارتكابها فإنه تجوز محاكمته على هذا التزوير من جديد.

ولكن يلاحظ في هذه الحالة أنه إذا كانت الجريمة الأولى عقوبتها أخف والثانية عقوبتها أشد، فإنه يجب أن يتضمن الحكم الثانى خصم مدة الحكم التى حكم بها فى الجريمة الأولى (م ٣٢/٢ ع) أما إذا كانت الجريمة الأولى التى حكم فيها عقوبتها أشد من عقوبة الجريمة الثانية فالراجع عدم نظر الدعوى، ونفس الأمر لو كانت العقوبتين متساويتين، (وفقاً للمادة ٣٢/٢ ع).

٣ - وحدة المتهمين فى الدعويين.

يلزم لصحة الدفع بقوة الشيء المقضى به أن يكون الأشخاص المتهمين فى الدعوى الجديدة هم أنفسهم المتهمين فى الدعوى الأولى، أما إذا كان الأشخاص المتهمين فى الدعوى الجديدة غير من حكم عليهم فى الدعوى الأولى، فإنه لا يجوز الاحتجاج بقوة الشيء المقضى به.

مثال ذلك، صدور الحكم الأول على بعض المتهمين بوصفهم فاعلين أصليين، فهذا لا يحول دون رفع دعوى جديدة على بعض المتهمين الآخرين بوصفهم شركاء أو العكس.

(١) نقض ١٩٣٥/١/٢٨ مجموعة القواعد ج ٣ ص ٤١٥.

ولكن ما الحكم لو كانت الدعوى الأولى حكم على المتهمين فيها بالبراءة هل هذا يمنع من تجديدها على متهمين جدد؟
هنا يجب التفرقة بين أمرين:

الأمر الأول: إذا كان حكم البراءة مؤسسا على أسباب شخصية مثل انعدام القصد الجنائي أو عدم المسؤولية، ففي هذه الحالة لا يصح للمتهم في الدعوى الجديدة الاحتجاج بسبق الحكم في الدعوى لوحدة المتهمين.

الأمر الثاني: إذا كان حكم البراءة مؤسسا على أسباب عينية كتوافر سبب إباحة أو الحكم البات أو عدم صحة الواقعة، ففي مثل هذه الحالة فإنه يجوز الاحتجاج بقوة الشيء المقضي به ويستفيد المتهمين في الدعوى الجديدة من الحكم السابق نظرا لوحدة المتهمين (الخصوم) سواء كانوا فاعلين أم شركاء، لأن الواقعة واحدة ومركز المتهمين مرتبط ارتباطا لا يقبل التجزئة.^(١)

المطلب الخامس

الصلح

لقد سبق أن أوضحنا أن الأسباب الخاصة لسقوط الدعوى الجنائية إنما هي أسباب تسرى بالنسبة لبعض أنواع الجرائم، مثل سقوط الدعوى الجنائية التي يتوقف تحريكها على شكوى أو طلب بالتنازل عنهما أو عدم تقديم الشكوى خلال ثلاثة أشهر من يوم علم المجني عليه بالجريمة

(١) راجع نقض ١٩٦٢/٦/١٢ أحكام النقض س ١٣ رقم ١٣٦ ص ٥٣١. نقض ١٩٦٧/١/٣١ س ١٨ ص ١٣٧، د. رعوف عبيد - المرجع السابق ص ١٦٠، ١٦١، د. عمر السعيد - المرجع السابق ص ١٦٦. د. مأمون سلامة - المرجع السابق ص ٢٣٤، ٢٣٥.

ومرتكبتها، أو وفاته قبل تقديم الشكوى وتوافر مانع للعقاب، والصلح في بعض الجرائم، وحيث أنه قد سبق أن تحدثنا تفصيلاً عن كل من الشكوى والطلب، كما أن موانع العقاب مجال دراستها القسم العام، لذا فلم يبقى سوى أن نتحدث عن الصلح في بعض الجرائم والذي يعد أحد الأسباب الخاصة لسقوط الدعوى الجنائية.

ماهية الصلح:

يعنى الصلح تنازل المجتمع عن حقه في تحريك الدعوى الجنائية ضد المتهم في بعض الجرائم المحددة قانوناً وذلك متى تقدم بدفع المبلغ من المال والمحدد قانوناً خلال مدة محددة.

حكمة الصلح:

إن الحكمة في تقرير المشرع للصلح في بعض الجرائم المحددة قانوناً إنما يرجع إما إلى ضالة العقوبة المقررة قانوناً أو أن تقرير نظام الصلح قد حقق الهدف الذي تغياه المشرع من ورائه، علاوة على رغبة المشرع في تبسيط إجراءات التقاضى والتخفيف من الأعباء الملقاة على كاهل القضاء، فضلاً عن توفير الوقت والمال للمتقاضين.^(١)

لمحة تاريخية عن نظام الصلح فى قانون الإجراءات الجنائية المصرى:

لقد عرف قانون الإجراءات المصرى نظام الصلح منذ سنة ١٨٨٣م فى قانون تحقيق الجنايات الصادر فى ١٨٨٣/١١/٣ حيث ورد النص عليه فى المادتين ٤٦، ٤٧، فالمادة ٤٦ نصت على أنه: "يجوز الصلح فى مواد المخالفات إلا فى الأحوال التى ينص القانون فيها على عقوبة غير الغرامة" أما المادة ٤٧ فنصت على أنه: "يجب على المتهم الذى يرغب فى

(١) د محمد أبو العلا عقيدة - شرح قانون الإجراءات الجنائية ج ١ سنة ١٩٩٨ ص ١٩٤.

الصلح أن يدفع المبلغ قبل رفع الدعوى وقبل مضي ثلاثة أيام من يوم علمه بأول إجراء في الدعوى".

وفي قانون الإجراءات الجنائية الحالي رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ الصادر في ١٩٥٠/٩/٣ نص المشرع على الصلح في المادتين ١٩/١، ٢، ٢٠، فقد نصت المادة ١٩/١ على أنه "يجوز الصلح في المخالفات إذا لم ينص القانون فيها على عقوبة الحبس بطريق الوجوب أو على الحكم بشيء آخر غير الغرامة والحبس"، أما المادة ٢/١٩ فقد نصت على أنه "يجب على محرر المحضر في الأحوال السابقة أن يعرض الصلح على المتهم ويثبت ذلك في المحضر وإذا لم يكن المتهم قد سئل في المحضر وجب أن يعرض عليه الصلح بإخطار رسمي"، أما المادة ٢٠ فقد نصت على أنه "يترتب على دفع مبلغ الصلح إنقضاء الدعوى الجنائية" بيد أن نظام الصلح الذي قرر في النصوص السالف بياها في المادتين ١٩، ٢٠ قد تم إلغاؤها بالقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢، وظل الأمر كذلك حتى جاء القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ والذي عدل بعض مواد قانون الإجراءات الجنائية، وأعاد نظام الصلح في المادتين ١٨ مكرر، ١٨ مكرر (أ)، وذلك هدياً على ما تسير عليه كثير من التشريعات الإجرائية في العالم من تقرير نظام الصلح في بعض الجرائم بغية تخفيف من أعباء القضاة والمتقاضين وتوفير للوقت والجهد والمال مع ضمان تعويض المجنى عليهم والرغبة في تحسين العلاقة التي تربط بين الجاني والمجنى عليه والتي أثرت عليها الجريمة فنصت المادة ١٨ مكرر على أنه: "يجوز التصالح في مواد المخالفات، وكذلك في مواد الجناح التي يعاقب القانون فيها بالغرامة فقط.

وعلى مأمور الضبط القضائي المختص عند تحرير المحضر أن يعرض التصالح على المتهم أو وكيله في المخالفات ويثبت ذلك في محضره، ويكون عرض التصالح في الجناح من النيابة العامة.

وعلى المتهم الذي يقبل التصالح أن يدفع خلال خمسة عشر يوماً

من اليوم التالى لعرض التصالح عليه، مبلغا يعادل ربع الحد الأقصى للغرامة المقررة للجريمة أو قيمة الحد الأدنى المقرر لها أيهما أكثر، ويكون الدفع إلى خزانة المحكمة أو إلى النيابة العامة أو إلى موظف عام يرخص له في ذلك من وزير العدل.

ولا يسقط حق المتهم في التصالح بفوات ميعاد الدفع ولا بإحالة الدعوى الجنائية إلى المحكمة المختصة إذا دفع مبلغا يعادل نصف الحد الأقصى للغرامة المقررة للجريمة أو قيمة الحد الأدنى المقرر لها أيهما أكثر. وتنقضى الدعوى الجنائية بدفع مبلغ التصالح ولو كانت مرفوعة بطريق الادعاء المباشر، ولا يكون لذلك تأثير على الدعوى المدنية".

فقد بينت هذه المادة أن التصالح جائز في المخالفات وكذلك في الجناح التي يعاقب القانون عليها بالغرامة فحسب، وأوجبت على المتهم الذى يقبل التصالح في هذه الجرائم أن يدفع خلال خمسة عشر يوما محسوبة من اليوم التالى لعرض التصالح عليه ربع الحد الأقصى للغرامة المقررة للجريمة المرتكبة أو قيمة الحد الأدنى المقرر للجريمة أيهما أكثر، وأن الدفع إنما يتم بإيداع المبلغ بخزانة المحكمة أو النيابة العامة أو إلى الموظف العام الذى يرخص له وزير العدل في ذلك.

وإذا كان المشرع قد حدد المدة التى يلزم أن يدفع خلالها المتهم مبلغ الغرامة المقررة وهى خمسة عشر يوما من اليوم التالى لعرض التصالح عليه، إلا أنها ليست مدة نهائية لا يجوز إتمام التصالح بعد انتهائها إنما هى مدة تنظيمية حيث قرر المشرع حق المتهم في التصالح بعد مرور هذه المدة حتى ولو كانت الدعوى قد حركت أمام القضاء، ولكن شريطة أن يدفع المتهم مبلغا يعادل نصف الحد الأقصى المقرر للغرامة أو قيمة الحد الأدنى أيهما أكثر، فمضى تم دفع مبلغ التصالح على النحو السابق بيانه فإنه يترتب على ذلك انقضاء الدعوى الجنائية حتى ولو كانت الدعوى مرفوعة بطريق الادعاء المباشر، بيد أن هذا التصالح فى الشق الجنائى لا أثر له على

الدعوى المدنية حيث يكون لكل من أصابه ضرر من جراء هذه الجريمة أن يحرك دعواه للمطالبة بتعويض الضرر الذى أصابه.

أما المادة ١٨ مكرر(أ) فقد نصت على أنه: "للمجنى عليه - ولو كيله الخاص - فى الجرح المنصوص عليها فى المواد ٢٤١ فقرتان أولى وثانية، ٢٤٢ فقرات أولى وثانية وثالثة، ٢٤٤ فقرة أولى، ٢٦٥، ٣٢١ مكررا، ٣٢٣، ٣٢٣ مكررا، ٣٢٣ مكررا أولا، ٣٢٤ مكررا، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٥٤، ٣٥٨، ٣٦٠، ٣٦١ فقرتان أولى وثانية، ٣٦٩ من قانون العقوبات، وفى الأحوال الأخرى التى ينص عليها القانون، أن يطلب إلى النيابة العامة أو المحكمة بحسب الأحوال إثبات صلحه مع المتهم. ويترب على الصلح انقضاء الدعوى الجنائية ولو كان مرفوعة بطريق الادعاء المباشر^(١) ولا أثر للصلح على حقوق المضرور من الجريمة.^(٢)

(١) راجع نقض ١٦/١٢/١٩٩٩ الطعن رقم ١٩٣٢٣ س ٦٤ ق. ١٤/٥/٢٠٠٠ الطعن رقم ٧٢٩٣ س ٦٤ ق.

(٢) الجرائم المنصوص عليها فى هذه المادة تشمل ما يلى:

- ١ - جرح الضرب والجرح عمدا. ٢ - جرح الضرب والجرح خطأ. ٣ - جرح إعطاء المواد الضارة. ٤ - جرح عدم تسليم الأشياء الفارقة أو الضائعة.
- ٥ - جرح اختلاس الأشياء المحجوز عليها قضائيا أو إداريا. ٦ - جرح اختلاس الأشياء المنقولة الواقع ممن رهنها ضمانا لدين عليه أو على غيره. ٧ - جرح الاستيلاء بدون نية التملك على سيارة ملك للغير. ٨ - جرح تناول طعام أو شراب فى محل معد لذلك أو شغل غرفة فى فندق أو نحوه أو استئجار سيارة معدة للإيجار والامتناع عن الدفع أو فر بدون دفع. ٩ - جرح اختلاس أو تبديد أو استعمال مبالغ أو أمتعة أو بضائع أو نقود أو تذاكر أو كتابات للإضرار بالمالكين. ١٠ - جرح اختلاس المالك المعين حارسا على الأشياء المحجوز عليها قضائيا أو إداريا. ١١ - جرح الكسر والتخريب لأدوات الزراعة أو أماكن المواشى أو عشش الخفراء. ١٢ - جرح إتلاف الأشجار الخضراء أو

فقد أوضحت هذه المادة حقوق المجنى عليه في التصالح في الجرائم الموضحة في المواد المذكورة والأحوال الأخرى التي ينص عليها القانون أن يطلب إلى النيابة العامة أو المحكمة حسب الأحوال إثبات تصالحه مع المتهم وأنه يترتب على ذلك التصالح مع المتهم انقضاء الدعوى الجنائية حتى ولو كان قد تم رفعها بطريق الادعاء المباشر، ولكن لا أثر لهذا التصالح الذي يتم بين المجنى عليه والمتهم على الحقوق المدنية للمضروور من الجريمة في طلب تعويض هذا الضرر.^(١)

اليابسة المتخذة كحائط أو إزالة حد أو علامات بين الملاك. ١٣ - جنح الحريق الناشئ عن عدم تنظيف أو ترميم الأفران أو المداخن والمحلات والحريق الناشئ عن إشعال صواريخ. ١٤ - جنح التخريب أو الإتلاف لأموال ثابتة أو منقولة أو تعطيلها وهو لا يملكها أو جعلها غير صالحة للاستعمال. ١٥ - جنح دخول عقار في حيازة الغير بقصد منع الحيازة بالقوة أو لارتكاب جريمة فيه أو كان دخوله بوجه قانوني وبقي فيه لارتكاب جريمة.

(١) توجد بعض قوانين خاصة تناولت بعض موادها نظام الصلح مثل قانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المادة ٨٠ وتعديلاته، وقانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣، وقانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ الذي أدخل نظام الصلح في مجال الشيك في المادة ٤/٥٣٤ وراجع نقض ١٩٩٩/٦/٣ الطعن ١٤٦٧٠ س ٦٤ ق.

الباب الثاني

الدعوى المدنية

نظم قانون الإجراءات الجنائية في المواد ٢٥١-٢٦٧ القواعد الخاصة بنظر الدعوى المدنية بطلب التعويض الناشئ عن الجريمة، والتي ترفع من المضرور أمام القضاء الجنائي فيتولى القضاء الجنائي نظرها بالتبعية للدعوى الجنائية المنظورة أمامه.

وستتناول في حديثنا عن الدعوى المدنية الناشئة عن الجريمة الجنائية والتي ترفع بالتبعية للدعوى الجنائية أمام القضاء الجنائي للنظر فيها، بيان عناصر الدعوى المدنية ثم بيان إجراءات مباشرة الدعوى المدنية وذلك في فصلين متتاليين.

الفصل الأول

عناصر الدعوى المدنية

إن كل دعوى تستلزم ضرورة أن يكون لها سبب وموضوع وخصوم، وهذه العناصر الثلاثة يجب توافرها في الدعوى المدنية التي ترفع بالتبعية للدعوى الجنائية أمام القضاء الجنائي، وسوف نتناول كل عنصر من هذه العناصر الثلاثة في مبحث مستقل.

المبحث الأول

سبب الدعوى المدنية

إن سبب الدعوى المدنية هو الضرر الذى نجم عن ارتكاب الجريمة. لذلك نص القانون فى المادة ١/٢٥١ إجراءات على أنه "لمن لحقه ضرر من الجريمة أن يقيم نفسه مدعيا بحقوق مدنية أمام المحكمة المنظورة أمامها الدعوى الجنائية، فى أية حالة كانت عليها الدعوى حتى صدور القرار بإقفال باب المرافعة طبقا للمادة ٢٧٥، ولا يقبل منه ذلك أمام المحكمة الاستئنافية".

ويتضح من هذه المادة أنه لكى ينشأ سبب الدعوى الجنائية لابد من توافر شروط ثلاثة وهى:

١ - أن تكون هناك جريمة.

٢ - وقوع ضرر.

٣ - أن يكون الضرر ناشئا عن الجريمة، أى ضرورة توافر رابطة سببية بين وقوع الجريمة وترتب الضرر عليها.

أولاً: وقوع الجريمة:

إن المحكمة الجنائية تختص بنظر الدعوى المدنية الناشئة عن الجريمة الجنائية سواء أكانت الجريمة جنائية أو جنحة أو مخالفة، وذلك بصفة استثنائية^(١) والسبب فى اختصاص القضاء الجنائى بهذه الدعوى المدنية هو وحدة المنشأ للجريمتين الجنائية والتي يختص بها أصلا القضاء الجنائى

(١) نقض ١٩٧٤/٢/٣ أحكام النقض س ٢٥ رقم ١٩ ص ٨٠، ١٩٧١/١/١٨ س

٢٢ رقم ١٩ ص ٧٨.

(١٣٠)

والمدنية المترتبة على الجريمة الجنائية والتي ترفع بالتبعية لها.^(١)

وعلى ذلك فإذا كان الضرر الذي وقع لم يكن بسبب جريمة جنائية فإنه لا يجوز المطالبة بتعويض هذا الضرر أمام القضاء الجنائي^(٢)، وإنما يكون نظره أمام القضاء المدني وحده، فإذا رفع أمام القضاء الجنائي كان عليه القضاء بعدم الاختصاص، ولكن لا يجوز الحكم برفض الدعوى المدنية وإلا كان ذلك خطأ يعيب الحكم.^(٣)

وحق يمكن الادعاء مدنيا أمام القضاء الجنائي فإنه يشترط أن تكون الدعوى الجنائية قد حركت أمامه، فإذا لم تكن الدعوى الجنائية قد حركت فلا يجوز الادعاء المدني أمام القضاء الجنائي لأن الدعوى المدنية تابعة للدعوى الجنائية، وهذا ما لم يكن من حق المدعى المدني تحريك الدعوى الجنائية بطريق الادعاء المباشر.

وعلى ذلك فما لم ترفع الدعوى الجنائية فإن القضاء الجنائي لا يكون مختصا بنظر دعوى التعويض^(٤)

كما يجب أن تكون الدعوى المدنية مقامة على نفس المتهم المقامة عليه الدعوى الجنائية، فلا تختص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية الناشئة عن جريمة لم يرتكبها المتهم المرفوعة عليه الدعوى الجنائية وإنما ارتكبها غيره.^(٥)

(١) نقض ١٩٩٦/٦/١٣ الطعن رقم ٢٨٩٤ س ٥٩ ق.

(٢) راجع نقض ١٩٧٤/٢/٣، ١٩٧١/١/١٨ س ٢٢ رقم ١٩ ص ٧٨ سابق الإشارة إليهما.

(٣) نقض ١٩٥٠/٢/٢٨ أحكام النقض س ١ رقم ١٢٢ ص ٣٩٤ وراجع نقض ١٩٦٥/١٠/١٩ س ١٦ رقم ١٣٧ ص ٧٢٤، نقض ١٩٨١/١٢/٥ س ٣٢ رقم ١٨٥ ص ١٠٤٩.

(٤) د. مأمون سلامة - المرجع السابق ص ٢٤٤ والمراجع التي أشار إليها.

(٥) نقض ١٩٤٦/١١/١١ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٢٢٤ ص ٢١٣، وقارن نقض

ثانيًا: وقوع ضرر:

يلزم للإدعاء مدنيا أمام القضاء الجنائي عن جريمة جنائية أن يترتب من جرائها ضرر لفرد من الأفراد^(١) ويستوى في ذلك أن يكون الضرر ماديا أو أدبيا، ولكن لابد وأن يكون هذا الضرر محققا، والضرر المادى هو الذى يصيب المضرور فى ذمته المالية، أما الضرر الأدبى فهو ذلك الضرر الذى لا يصيب المضرور فى ذمته المالية وإنما فى شعوره أو عواطفه أو غيرها مما لا يدخل فى الذمة المالية، وقد يكون الضرر ماديا أو أدبيا فى نفس الوقت مثل جرائم الضرب، فإنه ينشأ عنها ضرر أدبى لأنه يمس شعوره وصحته كما قد ينشأ عنها ضرر مادى وذلك إذا أدى الضرب إلى التأثير على قدرة هذا الشخص فى عمله أو فى إنتاجه.

وقد أجاز القانون المصرى التعويض عن الضرر الأدبى (م ٢٢٢/٢ مدنى).

وأجاز المطالبة بالتعويض للأزواج والأقارب حتى الدرجة الثانية (م ٢٢٢/٢ مدنى) وذلك متى أصابهم ضرر أدبى.^(٢)

وفى جميع الحالات يلزم أن يكون الضرر الذى أصاب المدعى المدنى ضررا محققا فلا يكفى أن يكون محتملا.

وهذا ما أكدته المشرع فى المادة ٢٥١ مكرر (مضافة بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٩٨) بقوله: "لا يجوز الادعاء بالحقوق المدنية وفقا لأحكام هذا القانون إلا عن الضرر الشخصى المباشر الناشئ عن الجريمة والمحقق الوقوع، حالا أو مستقبلا".

فالضرر المحقق هو الذى يكون نتيجة حتمية للجريمة ويكون قد

١٩٦٣/٣/٥ أحكام النقض س ١٤ رقم ٣٦ ص ١٦٩.

(١) نقض ١٩٩٣/١/١٣ طعن رقم ١١٦٦ س ٦٠ ق.

(٢) راجع نقض ١٩٦٩/١/٢٧ أحكام النقض س ٢٠ رقم ٣٦ ص ١٦٨.

وقع فعلا، أو كان سيتحقق وفقا للسير العادى للأمر بعد فترة، مثل إحداث جرح بالمجنى عليه ويترتب على هذا الجرح إعاقة المجنى عليه من مزاوله عمله، ففي هذه الحالة لم يقع الضرر حالا وإنما كان مؤكدا حدوثه بعد فترة، وإنما يكون من حق القاضى أن يقضى بتعويض مؤقت ويحتفظ للمضروور بالحق فى أن يطالب خلال مدة معينة بإعادة النظر فى التقدير وفقا للمادة ١٧٠ مدنى.

أما الضرر الاحتمالى وهو الذى يرجح وقوعه فى المستقبل ولكن لا يقطع على نحو أكيد بوقوع هذا الضرر فلا يكون صالحا لرفع دعوى التعويض عنه ولكن يجب الانتظار حتى يتحقق هذا الضرر ثم ترفع الدعوى للمطالبة بالتعويض عنه.^(١)

ولذلك فلا يكون للأخوة الصغار للمجنى عليه حق المطالبة بالتعويض عن وفاة أخيهم على أساس أنه هو الذى كان سيعولهم بعد أن يتوفى والدهم، لأن هذا احتمال لا يصلح أساسا لطلب التعويض.^(٢)

ثالثا: يجب أن يكون الضرر ناشئا عن الجريمة.

لابد وأن تثبت رابطة السببية بين ارتكاب الجريمة وإسنادها للمتهم وبين وقوع الضرر الناجم عن هذه الجريمة وأن تكون هذه السببية مباشرة بمعنى أن يكون الضرر ناجما مباشرة عن ارتكاب الجريمة وذلك حتى تختص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية لها، فإذا لم تتوافر هذه الرابطة السببية لم يكن للمضروور إلا أن يلجأ إلى القضاء المدنى.^(٣)

وقد جرى قضاء محكمة النقض المصرية على أن المحاكم الجنائية إنما

(١) راجع نقض ١٣/٣/١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ رقم ٩٩ ص ٣٣٠، د. عمر السعيد - المرجع السابق ص ١٧٢.

(٢) نقض ١٦/١١/١٩٣٤ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ٢٩٠ ص ٣٨٧.

(٣) نقض ١٧/١٢/١٩٦٣ أحكام النقض س ١٤ رقم ١٧٥ ص ٩٥٤.

تختص بنظر الدعاوى المدنية التي تكون مؤسسة على ضرر ناشئ مباشرة عن الجريمة، فإذا كان الضرر المطلوب التعويض عنه نتيجة لظرف آخر حتى ولو كان متصلا بالجريمة فإن المحكمة الجنائية لا تختص بنظره وإنما يعقد الاختصاص به للمحكمة المدنية فقطت بأن رفع الدعوى الجنائية عن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد لا يجعل للمحكمة المنظورة أمامها هذه الدعوى ولاية في الحكم بقيمة الشيك للمستفيد، إذ أن الحكم بها لا يعد تعويضا عن ضرر تسبب مباشرة عن الجريمة، وإنما هو قضاء بسدين سابق على وقوعها ومستقل عنها تمام الاستقلال.^(١)

وقضى بأنه متى كان التعويض في الدعوى المدنية المرفوعة من المدعية بسبب ما لحق سيارتها من أضرار نشأت عن مصادمة سيارة المتهم لها بسبب ذات الفعل المكون للجريمة التي رفعت عنها الدعوى العمومية، وهي جريمة القتل والإصابة الخطأ فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه.^(٢)

وقضى بأن ولاية المحاكم الجنائية بالنسبة إلى الحكم بالتعويض المدني هي ولاية استثنائية مقصورة على تعويض ضرر شخصي مترتب على الفعل المكون للجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ومتصل بها اتصالا مباشرا ولا يتعداها إلى الأفعال الأخرى غير المحمولة على الجريمة ولو كانت متصلة بالواقعة التي تجري المحاكمة عنها لانتفاء صلة التبعية التي تربط الدعوى المدنية بالدعوى الجنائية.^(٣)

من كل ما سبق يتضح أنه يجب أن يكون الضرر قد ترتب مباشرة

(١) نقض ١٩٥٩/١٠/٢٦ أحكام النقض س ١٠ رقم ١٧٦ ص ٨٢٠،

١٩٦٢/٢/٦، س ١٣ رقم ٢٣ ص ١٢٤.

(٢) نقض ١٩٥٤/١/٥ أحكام النقض س ٥ رقم ٧٣ ص ٢١٥.

(٣) نقض ١٩٦٧/٥/١٦ أحكام النقض س ١٨ رقم ١٣٠ ص ٦٦٧.

من جراء ارتكاب الجريمة وذلك حتى يمكن الادعاء مدنيا أمام القضاء الجنائي للمطالبة بتعويض هذا الضرر^(١)، فإذا لم تتوافر هذه الرابطة السببية فإنه لا يختص القضاء الجنائي بنظر هذه الدعوى المدنية، وللمحكمة من تلقاء نفسها أن تحكم بعدم الاختصاص، كما يجوز لكل ذي مصلحة التمسك بذلك الدفع في أى مرحلة كانت عليها الدعوى حتى ولو كان ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض، وذلك لأن قواعد الاختصاص للمحاكم الجنائية من النظام العام لأنه متعلق بالولاية القضائية للمحاكم.^(٢)

المبحث الثانى

موضوع الدعوى المدنية

إن موضوع الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية أمام القضاء الجنائي، يتركز في تعويض الضرر الذى أوقعه المتهم بالمضرور من الجريمة، وعلى ذلك فيجب أن يكون موضوع الدعوى المدنية المرفوعة من قبل المضرور أمام القضاء الجنائي هو طلب التعويض، أما إذا كان موضوعها خلاف ذلك فإن القضاء الجنائي يكون غير مختص بنظرها وعليه أن يحكم بعدم الاختصاص، مثال ذلك إذا طالب المضرور في دعواه الحرمان من الإرث المترتب على جريمة قتل المورث أو دعوى بطلان الحجز المترتب على جريمة التزوير.

وقد قضى بأن المحكمة الجنائية لا تختص برد حيازة العين المتنازع عليها، وذلك عند الفصل في جريمة انتهاك حرمة ملك الغير، لأن

(١) نقض ١٩٧٢/٣/٥ أحكام النقض س ٢٣ رقم ٦٣ ص ٢٦٢.

(٢) نقض ١٩٦١/٢/٢١ أحكام النقض س ١٢ رقم ٤٧ ص ١٦٣.

اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها قاصر على التعويضات الناجمة عن الجريمة.^(١)

فموضوع الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي هو طلب التعويض اللازم لإصلاح الضرر الناشئ عن الجريمة، وهذا التعويض يأخذ صورا ثلاثة هي:

أولا: التعويض المادى.

ثانيا: الرد.

ثالثا: المصاريف القضائية.

أولاً: التعويض المادى:

يقصد بالتعويض المادى حق المضرور فى الحصول على مبلغ من المال مقابل ما أصابه من ضرر من جراء الجريمة، ليعوض ما فاتته من كسب وما لحقه من خسارة، وهذا التعويض يحكم به بالإضافة إلى قيمة الشيء الذى استولى عليه الجاني وتعذر رده عينا، كما يحكم بالتعويض أيضا بالإضافة إلى الرد، مثال ذلك حق صاحب العقار الذى اغتصبه آخر بالقوة بالإضافة إلى استرداده له حق طلب التعويض مقابل حرمانه من الانتفاع بعقاره أو استغلاله فى خلال مدة الاغتصاب.^(٢)

وإذا تعدد المتهمون فإن التضامن بينهم فى دفع التعويض واجب متى ثبت الاتفاق بينهم فى ارتكاب الجريمة أو لم يثبت الاتفاق.^(٣)

وللمدعى المدنى الحق فى أن يطلب تعويضا مؤقتا لكى يثبت حقه فى طلب التعويض كاملا بعد أن تتضح مدى الأضرار التى أصابته. وله أن يطلب التعويض الذى يراه والمحكمة هى التى تقدر المبلغ

(١) نقض ١٩٤٨/٦/٨ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٦٢٤ ص ٥٨٨.

(٢) د. عمر السعيد - المرجع السابق ص ١٧٩.

(٣) نقض ١٩٥٦/١٠/٢٩ أحكام النقض س ٧ رقم ٣٠٠ ص ١٠٨٦.

المناسب^(١)، فلها أن تنزل عن المبلغ الذي طلبه^(٢)، ولكن لا يجوز لها أن ترتفع عن قيمة ما طلبه المدعى المدني، لأنها تكون قد جاوزت طلبات المدعى المدني، ولكن لها إدخال ما تراه من عناصر لتحديد قيمة التعويض، مثال ذلك، أن يدخل القضاء عند حكمه بقيمة التعويض مقدار ما أصاب المضرور من آلام مادية أو أدبية ما أنفقه من مصاريف العلاج^(٣).

ولكن لا يلزم القضاء أن يبين أساس التقدير ولا عناصره^(٤).

وتقدير محكمة الموضوع لقيمة التعويض خاضع لها دون رقابة عليها من محكمة النقض^(٥)، ولكن يكون لمحكمة النقض رقابة على محكمة الموضوع فيما يتعلق بتقدير التعويض وذلك إذا أدخلت محكمة الموضوع في تقديرها ما لا شأن له بمقتضى القانون مثل جسارة الخطأ أو يسار المستول عنه، فهنا تتدخل محكمة النقض وتستبعد من التعويض المحكوم به ما ترى أن محكمة الموضوع قد أدخلته على ذلك الأساس الخاطئ^(٦).

وكذلك تتدخل محكمة النقض إذا كان تقدير التعويض غير محتاج إلى عناصر يجب أن تفحصها محكمة الموضوع وتفرغ منها، فهنا تتدخل محكمة النقض لتقدير التعويض إذا رفضته محكمة الموضوع لغير سبب صحيح قانوناً.

وقد حكم بهذا بمناسبة المطالبة بقرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت عن إساءة استعمال علامة تجارية^(٧).

(١) نقض ١٩٨١/١٢/٢٩ مجموعة أحكام النقض س ٣٢ رقم ٢١٦ ص ١٢٠٩.

(٢) نقض ١٩٥٤/٥/١٠ أحكام النقض س ٥ رقم ٢٠٥ ص ٦٠٤.

(٣) نقض ١٩٦٧/٢/٢٧ أحكام النقض س ١٨ رقم ٢٤٨ ص ١١٧٩.

(٤) نقض ١٩٧٢/٥/١٥ أحكام النقض س ٢ رقم ١٦٤ ص ٧٣٤.

(٥) نقض ١٩٤٧/١١/١٠ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٤١٠ ص ٣٩٥.

(٦) نقض ١٩٦٦/١/٤ أحكام النقض س ١٧ رقم ٥ ص ٢٥.

(٧) نقض ١٩٤٩/١٢/٢١ أحكام النقض س ١ رقم ٤٩ ص ١٤٤.

في الحالات السابقة وجدنا أن التعويض هو مبلغ من المال فهل يصح أن يكون التعويض غير المال؟.

فلو طلب المضرور من الجريمة أن ينشر الحكم في الصحف مثلاً ورأى أن هذا يصلح ما أصابه من ضرر فهل يصح هذا أم لا؟.

لقد أجاز القانون المدني في المادة ١٧١ للقاضي بناء على طلب المضرور أن يحكم بأداء أمر معين متصل بالعمل غير المشروع وذلك على سبيل التعويض.

وقد جرى القضاء الفرنسي، وكذا الفقه هناك على إجازة أن يكون التعويض غير المال بأن يكون بالنشر وأن هذا يظهر بصفة خاصة في الجرائم التي تمس الشرف والاعتبار.^(١)

وقد حكم القضاء المصري بالتصريح للمضرور في جريمة بلاغ كاذب أو قذف بنشر الحكم في دعواه على نفقة المحكوم عليه بوصف ذلك تعويضاً عينياً.^(٢)

وقد ذهب بعض الفقهاء المصرين إلى القول بأن النشر لا يعدو أن يكون عقوبة تكميلية لأن العقوبة لا تكون إلى بنص^(٣) بينما يذهب فريق آخر وهو الأولى بالاتباع إلى إجازة هذا النوع من التعويض^(٤). وذلك لأن المشرع المدني قد أجاز في المادة ١٧١ للقاضي الجنائي الذي يحكم في الدعوى المدنية أن يطبق القواعد الموضوعية المقررة في القانون المدني، كما أنه ليس معقولاً أن يعتبر النشر عقوبة تكميلية إذا حكم به القاضي الجنائي

(١) أنظر د. رعوف عبيد - المرجع السابق ص ١٨٦ والمراجع التي أشار إليها.

(٢) حكم محكمة اسكندرية الكلية ١٩٣٠/١/١٤ مجلة المحاماة س ١٠ رقم ٣٦٩

ص ٧٤٠، رعوف عبيد - المرجع السابق ص ١٨٧.

(٣) السابق نفسه.

(٤) راجع د. مأمون سلامة - المرجع السابق ص ٢٦١، ٢٦٢ والمراجع التي أشار إليها.

في دعوى مدنية ويكون تعويضا أدبيا إذا حكم به القاضي المدني في دعوى مدنية مرفوعة أمام القضاء المدني، هذا بالإضافة إلى أنه قد يكون حكم القاضي الجنائي بالنشر في الدعوى المدنية مستقلا عن الدعوى الجنائية وقد تكون هذه الأخيرة قد انقضت بالتنازل عنها في الحالات التي يجوز فيها التنازل عن الدعوى الجنائية (كحالة الشكوى) أو لأي سبب آخر من أسباب سقوط الدعوى الجنائية والتي لا تتأثر بها الدعوى المدنية المرفوعة أمام القضاء الجنائي، حيث تظل المحكمة الجنائية مختصة بالنظر في الدعوى المدنية رغم سقوط الدعوى الجنائية.

وأما القول بأن القاضي الجنائي لا يحكم إلا في الأحوال التي ينص فيها القانون على ذلك بوصفه عقوبة تكميلية، فهذا صحيح إذا كان القاضي الجنائي ينظر في الدعوى الجنائية، أما إذا كان النشر هو بصدد الدعوى المدنية وعلى سبيل التعويض الأدبي فليس في ذلك أدنى مخالفة للقانون.

ثانياً: الرد.

وهو إعادة الحال إذا ما كانت عليه قبل الجريمة، مثال ذلك، إعادة المال الذي أخذه الجاني عن طريق ارتكابه الجريمة إلى مالكه أو حائزه، أو الحكم ببطالان السند المزور الذي اغتصب عليه توقيع المدعى بالقوة أو التهديد، وإصلاح العطب الذي أصاب الشيء في جرائم الاتلاف، أو إعادة وضع اليد على العقار الذي نزعته حيازته من المجنى عليه بالقوة^(١). وإذا كان الرد إنما يكون بحكم من المحكمة، إلا أن المواد من ١٠٠ إلى ١٠٩ إجراءات أعطت لكل شخص يدعى حقا في الأشياء المضبوطة أن يطلب إلى المحقق تسليمها فوراً دون انتظار أن يصدر حكم من المحكمة

(١) د. رعوف عبيد - المرجع السابق ص ١٨٧، د. عمر السعيد المرجع السابق

إلا إذا كانت هذه الأشياء لازمة السير في الدعوى أو كانت محلا للمصادرة، وإجازت هذه المواد لمن يطلب الرد ويرفض طلبه التظلم أمام محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة، وللمحكمة أن تحكم بالرد.

والنصوص السابقة متعلقة بالأشياء التي تضبط فعلا بمعرفة السلطات العامة، والمدعى المدني له الحق في الاستفادة من هذه النصوص ويسترد الأشياء التي فقدتها بالجريمة إذا كانت هذه الأشياء قد ضبطت بواسطة السلطة العامة.

أما إذا لم تضبط فيكون من حق المدعى مطالبة المتهم بدفع قيمتها أو بردها بعينها إن وجدت.

وفي جميع الحالات لا يحكم بالرد إلا إذا طلب ذلك المدعى المدني أو كان القانون يوجب الرد (م ١١٨ ع) أو يجيز الحكم به (م ١٠٥ إجراءات).

ثالثاً: المصاريف القضائية.

المصاريف القضائية إما أن تكون مصاريف الدعوى الجنائية وإما أن تكون مصاريف يتحملها المدعى في الدعوى المدنية.

(أ) مصاريف الدعوى الجنائية.

إن مصاريف الدعوى الجنائية لا يجوز إلزام المتهم بها متى حكم ببراءته أما إذا حكم بإدائته فللمحكمة مطلق الحرية في أن تلزمه بها أو بجزء منها أو تعفيه منها، سواء كان ذلك أمام محكمة أول درجة (٣١٣ إجراءات) أم في الاستئناف إذا أيد الحكم الابتدائي (٣١٤ إجراءات) أم في النقض سواء رفض الطعن أو لم يقبل طلب المتهم (م ٣١٦ إجراءات).

أما في المعارضة إذا برئ المحكوم عليه غايياً بناء على معارضته فإنه يجوز أن يلزم بكل أو ببعض مصاريف الحكم الغيابي وإجراءاته

(م ٣١٥ إجراءات) وسبب ذلك أنه قد يكون هو المتسبب في حكم الإدانة الذى عارض فيه بغيابة عن حضور المحاكمة، كما لو تبين أن تغيبه كان بدون عذر مقبول.

وفى حالة تعدد المتهمين فى جريمة واحدة فاعلين أم شركاء تحصل المصاريف بالتساوى بينهم إلا إذا قضى الحكم بتوزيعها بطريقة أخرى أو جعل التضامن بينهم بدفعها (م ٣١٧ إجراءات).

وإذا برئ بعض المتهمين وأدين الآخرون جاز تحميل المصاريف للمدانين إما كلها أو بعضها أو إعفائهم منها.

وطبقا لقانون حماية الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ لا يجوز إلزام الأحداث بأية مصاريف أمام المحاكم عن الدعاوى المتعلقة بهذا القانون (م ١٤٠ من قانون حماية الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦).

(ب) مصاريف الدعوى المدنية:

وهذه المصاريف هى التى دفعها المدعى بالحق المدنى، وقد نظمتها المادتين ٣٢٠، ٣٢١ إجراءات، فقد بينت المادة ٣٢٠ إجراءات أنه إذا حكم بإدانة المتهم فى الجريمة وجب أن يحكم عليه بالمصروفات للمدعى بالحقوق المدنية التى دفعها الأخير، ولكن للمحكمة أن تخفضها إذا رأت أن بعض المصاريف كان غير لازم وإذا حكم على المتهمين ببعض التعويضات للمدعى المدنى فإن للمحكمة أن تحكم عليه بكل المصاريف التى دفعها المدعى المدنى، أو تلزمه بجزء من هذه المصاريف.

وإذا لم يحكم للمدعى المدنى بأى تعويض ففى هذه الحالة يتحمل المصاريف التى تكبدها فى رفع دعوى التعويض.

وفى حالة انقضاء الدعوى الجنائية لسبب خاص بها بعد رفع الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائى وحكم القضاء الجنائى فى الدعوى المدنية فإن تقدير المصاريف الواجب الحكم بها للمدعى المدنى تخضع للمواد ١٨٤ إلى ١٩٠ مرافعات.

كما نصت المادة ٣٢١ إجراءات على أن المسئول عن الحق المدني يعامل بالنسبة للمضروقات القضائية التي تستحق للمدعى بالحق المدني المعاملة التي يعاملها المتهم.

المبحث الثالث

خصوم الدعوى المدنية

إن خصوم الدعوى المدنية التي تقدم للقضاء الجنائي للحكم فيها بالتبعية للدعوى الجنائية، هما، المدعى المدني، والمدعى عليه. وسوف نتناول الحديث عن كل منهما في مطلب مستقل.

المطلب الأول

المدعى في الدعوى المدنية

الأصل أن الحق في إقامة الدعوى المدنية قاصر على من لحقه ضرر محقق من جراء الجريمة، بيد أن هذا الحق قد ينتقل إلى أشخاص آخرين حكمه حكم باقى حقوق المضرور ودعاويه التي تعد جزءا من ذمته المالية والتي له حق التصرف فيها طبقا للقانون، ويكون ذلك عن طريق تحويل هذا الحق إلى الغير، كما أن هذا الحق ينتقل إلى دائئى المضرور وكذلك ورثته.

ولكن في جميع الحالات سواء أكان من يقيم الدعوى المدنية هو المضرور من الجريمة أو هو من حول له هذا الحق أو الدائئى أو الورثة، فإنه يجب أن يكون من يقيم الدعوى المدنية منهم أهلا للمطالبة بهذا الحق أمام القضاء.

وسوف نتناول حق المضرور والمحول له والدائئى والورثة في فرع ثم نتبعه ببيان الأهلية الواجب توافرها في المدعى في فرع ثان.

الفرع الأول

حق المضرور في إقامة الدعوى المدنية

القاعدة العامة أن حق رفع الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي للمطالبة بتعويض الضرر الناتج عن الجريمة هو حق شخصي للمضرور من الجريمة سواء أكان المضرور شخصا طبيعيا وهذا هو الفرض الغالب أم كان شخصا معنويا كشركة أو مجلس مدينة أو مجلس محافظة... الخ.

ويعتبر حق رفع الدعوى عن الشخص المعنوي ممثله القانوني^(١).

أما إذا كان المضرور من الجريمة هيئة أو جمعية ليس لها شخصية معنوية فلا يقبل منها رفع الدعوى المدنية لأنها لا تكون لها شخصية مستقلة عن أعضائها، وفي هذه الحالة يحق لكل عضو وقع عليه ضرر، أن يدعى بصفته الشخصية، لذلك قضى بأن القذف الموجه إلى مجموعة من الناس كالمجلس الملي للأقباط مثلا فإنه يعتبر موجهًا ضد أفراد هذا المجموع ويحق لكل فرد منهم لحقه ضرر طلب تعويض الضرر الذي أصابه^(٢).

وإذا كانت القاعدة العامة كما سلف الذكر أن المضرور من الجريمة هو الذي يرفع الدعوى المدنية للمطالبة بتعويض الضرر إلا أنه يجوز لهذا المضرور أن يحول هذا الحق إلى الغير، كما يجوز لدائن المضرور رفعها وكذلك ورثته، وسوف نتناول مدى حق كل منهم.

أولاً: حق المحول إليه في إقامة الدعوى المدنية.

لقد أجاز القانون المدني في المادة ٣٠٣ للدائن في تحويل حقه إلى شخص آخر إلا إذا حال دون هذا التحويل نص القانون أو اتفاق المتعاقدين أو طبيعة الالتزام ذاته، وأن الحوالة تتم بدون اشتراط الحصول

(١) راجع نقض ١٩٦٣/٣/١٩ أحكام النقض س ١٤ رقم ٤٣ ص ٢٠٢.

(٢) نقض ١٩١١/٥/٦ المجموعة الرسمية س ١٢ رقم ١٠٤ ص ١٠٩.

على رضا المدين بذلك وهذا ما قرره أيضا أغلب الشراح الفرنسيين.^(١)
ويذهب بعض الفقهاء^(٢) إلى القول بأن المحكمة لا يجوز لها أن
تحكم بأكثر من مبلغ التحويل حتى ولو كان التعويض المستحق أكثر منه،
لأن المحيل قد قدر قيمة التعويض بما قدره مقابلًا للحوالة.

بينما يذهب البعض الآخر إلى القول بأن المحكمة تملك تقدير
التعويض كاملاً لأنه وإن كان مقابل الحوالة أقل من التعويض الحقيقي،
فمعنى ذلك أن المحيل قد ترك الفرق بينهما للمحال إليه نظير تحمله مشقة
التقاضى وما يترتب عليه من مصاريف ومغامرة.^(٣)

ثانياً: حق دائنى المضرور فى إقامة الدعوى المدنية.

تجيز المادة ٢٣٥ مدنى لكل دائن ولو كان دينه غير مستحق الأداء
أن يستعمل باسم مدينه جميع حقوق هذا المدين، سواء أكان من هذه
الحقوق ما هو متصل بشخصه، أو كان غير قابل للحجز. ولا يشترط أن
يترتب على عدم استعمال المدين لحقه إما إعساره أو زيادة إعساره، وهذه
القاعدة تسرى أيضاً بالنسبة لمباشرة الدعوى المدنية الناتجة عن وقوع ضرر
منشؤه الجريمة وبنفس شروط الدعوى فى القانون المدنى.

ولكن إذا كان الضرر الناتج من الجريمة أدبياً صرفاً، أى كان
متصلاً بشخص المدين خاصة، فليس لدائنيه أن يرفعوا الدعوى باسمه،
ويكون الضرر متصلاً بشخص المدين خاصة، فى جرائم القذف والسب
وجرائم الضرب والجرح وكافة الجرائم التى تمس الشعور والعواطف.

أما الجرائم التى تقع على مال المدين كالسرقة والنصب وخيانة
الأمانة والإتلاف... الخ، فللدائنين الحق فى إقامة الدعوى المدنية باسم

(١) د. رعوف عبيد. المرجع السابق ص ١٩٥-١٩٦.

(٢) المرجع السابق نفسه.

(٣) راجع د. رعوف عبيد - المرجع السابق ص ١٩٦ والمراجع التى أشار إليها.

المدن وفقا للمادة ٢٣٥ مدني.

على أنه مما تجدر ملاحظته أن الدعوى المدنية لا تقبل أمام القضاء الجنائي من الدائنين باسم مدينهم المضرور من الجريمة ولا ممن حول إليه الحق في التعويض وأن المطالبة بالتعويض في الحالتين السابقتين يكون أمام المحاكم المدنية، لأن مباشرة الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي طريق استثنائي لا يجوز التوسع فيه ويقتصر على ما قصده الشارع من جعل هذا الحق قاصرا على المضرور وحده دون غيره.

ثالثاً: حق ورثة المضرور في رفع الدعوى المدنية.

يتوقف حق ورثة المضرور في الإدعاء المدني على التفرقة بين فروض ثلاثة وهي:

- ١ - وقوع الجريمة قبل وفاة المورث.
 - ٢ - أن تكون وفاة المورث بسبب الجريمة.
 - ٣ - أن تقع جريمة تمس بشرف واعتبار المورث بعد وفاته.
- ### ١ - وقوع الجريمة قبل الوفاة.

في حالة وقوع الجريمة قبل وفاة المورث، يفرق بين أمرين:
الأمر الأول: إذا كان المضرور قد رفع الدعوى المدنية قبل وفاته أمام القضاء الجنائي، وفي هذه الحالة يحل الورثة محل المورث في الدعوى المدنية ويستمرروا في السير فيها أمام القضاء الجنائي، لأن الحق في التعويض قد انتقل إليهم مع ما انتقل إليهم من الذمة المالية من مورثهم.
الأمر الثاني: إذا لم يكن المورث قد رفع الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي قبل وفاته.

فقد ذهب البعض إلى التفرقة بين الضرر الأدبي وهو لا ينتقل إلى الورثة لأنه حق لاصق بشخص المورث وقد أصابه بضرر في شعوره وقد انتهى بوفاته، أما الضرر المادي فيحق للورثة الادعاء عنه مدنياً أمام القضاء

وذهب البعض الآخر إلى أنه سواء كان الضرر ماديا أو ادبيا فإنه ينتقل للورثة ويجوز لهم الادعاء المدنى أمام القضاء الجنائي^(٢).
وقد ذهب قضاء النقض المصرى^(٣) إلى أنه إذا كانت الجريمة من الجرائم التى لا تتوقف المحاكمة فيها على شكوى من المجنى عليه (جريمة ضرب) فلأبيه بعد وفاته أن يدعى بحقوق مدنية على أساس الضرر الذى لحق ابنه من جرائمها.

لأن حقه بصفته وارثا أن يطالب بتعويض الضرر المادى والأدبى الذى سببته الجريمة لمورثه، على اعتبار أن هذا الضرر يؤول فى النهاية إلى مال يورث عن المضرور. ومادام المجنى عليه قبل وفاته لم يتنازل صراحة عن حقه فى التعويض فلا محل لافتراض هذا التنازل، واستنتاجه من أن وفاته حصلت قبل أن يرفع دعوى التعويض.

أما إذا كانت الجريمة التى وقعت على المورث يستلزم إقانون لتحريكها تقديم شكوى وكان قدمها أثناء حياته ثم توفى قبل الحكم فللورثة الاستمرار فيها لانتفاء مظنة التنازل عن الشكوى.

(١) د. مأمون سلامة - المرجع السابق ص ٢٦٥ والمراجع التى أشار إليها.

(٢) د. رعوف عبيد - المرجع السابق ص ١٩٨، والمراجع التى أشار إليها.

(٣) نقض ١٩٤٤/٣/١٣ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٣١٥ ص ٤٢٧، ١٩٦٧/٣/١٤

مجموعة أحكام النقض س ١٨ رقم ٧٨ ص ٤١٥ وانظر عكس هذا فى عدم

انتقال الضرر الادبى إلا إذا تحدد فى الاتفاق أو المطالبة القضائية ١٩٦٨/٤/٩

أحكام النقض س ١٩ رقم ٨٠ ص ٤٢٠ وذهب النقض الإيطالى إلى أن

التعويض ينتقل إلى الورثة فى حدود انصبتهم حتى بالنسبة للضرر الأدبى. نقض

إيطالى - الدائرة العمومية المدنية ١٩٥٥/٧/٢ والعدالة الجنائية سنة ١٩٥٧

ج ١ ص ٥٢ - أشار إليهم د. مأمون سلامة.

ولكننا رغم ذلك نميل مع البعض^(١) إلى الأخذ بالرأى القائل بعدم انتقال الحق في الادعاء المدني أمام المحاكم الجنائية إلى الورثة بالنسبة للضرر الأدبي إلا إذا كان المضرور قد رفع دعواه قبل الوفاة، أما إذا لم يكون قد رفع الدعوى المدنية قبل وفاته فلا يحق للورثة الادعاء مدنيا أمام القضاء الجنائي، لأن القانون اشترط في قانون الإجراءات الجنائية ضرورة أن يكون الادعاء ممن أصابه ضرر مباشر، وعلى ذلك فلا يكون أمام الورثة إلا الالتجاء إلى المحاكم المدنية.

٢ - أن تكون الجريمة هي سبب وفاة المورث.

إن وفاة المورث بسبب الجريمة تكون في نطاق جرائم الاعتداء على الأشخاص مثل جرائم القتل، والضرب المفضى إلى الوفاة، وجرائم القتل الخطأ.

والأصل أنه ليس للورثة حق رفع الدعوى المدنية لطلب التعويض عن موت مورثهم لكونهم ورثة^(٢)، ولكن لكل من يلحقه ضرر شخصي ومباشر نتيجة موت المورث، أن يرفع الدعوى المدنية لتعويض ما أصابه من ضرر بصفته الشخصية لا بصفته وارثا، مثل أن ترفع الأم دعوى مدنية للمطالبة بتعويض الضرر الذي أصابها من جراء موت ابنها الذي كان يعولها، فهي لم ترفع الدعوى لكونها وارثة ولكن لأنه قد أصابها ضرر مباشر من موت ابنها والذي كان يعولها.

وفي حالة إذا تعدد المضرورين، فإن التعويض يوزع عليهم بحسب مدى جسامته ما أصاب كلا منهم من ضرر دون مراعاة أحكام الميراث.

(١) د. مأمون سلامة - المرجع السابق ص ٢٦٧.

(٢) نقض ١٣/١٠/١٩٥٠ أحكام النقض س ٢ رقم ٤٤ ص ١١١.

٣ - وقوع جريمة ماسة بشرف واعتبار الموروث بعد الوفاة.

لا عقاب في القانون المصرى على الجرائم التى تقع وتكون ماسة بشرف واعتبار المتوفى لأن القانون الجنائى وضع لحماية الأحياء لا الأموات.

ولكن إذا كانت الجرائم الماسة بالشرف والاعتبار كالسب والقذف قد وجهت إلى الميت ولكنها كانت تمس أحد الأحياء من أسرته، كأن يقال أن فلانة المتوفاة قد زنت وكان لها ولد فإن القذف يمس هذا الولد ويكون له الحق فى الادعاء المدنى أمام القضاء الجنائى لطلب التعويض عن الضرر الذى أصابه بصفته الشخصية لا لكونه وارثاً، ويستوى فى ذلك أن تكون الدعوى الجنائية قد أقامتها النيابة العامة أو أقامها المضرور عن طريق الادعاء المباشر.

أما إذا لم يكن قد اكتملت أركان جريمة القذف أو السب فلا يكون للمضرور الادعاء المدنى أمام القضاء الجنائى، ولكن له الادعاء المدنى أمام القضاء المدنى وفقاً للمادة ١٦٣ مدنى إذا توافرت شروطها.

الفرع الثانى

أهلية المدعى المدنى

يلزم أن يكون من أصابه ضرر من الجريمة ويدعى مدنياً للمطالبة بالتعويض أن يكون أهلاً للمطالبة بحقوقه أمام القضاء.

فلو كان قاصراً أو محجوراً عليه فتقام الدعوى من الولى أو القيم أو الموصى عليه.

وإذا لم يكن له من يمثله قانوناً جاز للمحكمة المرفوعة أمامها الدعوى الجنائية أن تعين له وكيلًا ليدعى بالحق المدنى إذا طلبت النيابة

العامه ذلك، ولا يترتب على ذلك فى أية حالة إلزامه بالمصاريف القضائية (م٢٥٢ إجراءات).

ويجوز لو كلاء الدائنين رفع الدعوى المدنية لصالح المفلس (م٢١٨ تجارى) ولكن يستثنى من ذلك الدعاوى التى تتعلق بنفس المفلس، فيجوز إقامة الدعوى المدنية عنها من المفلس أو تقام عليه إذا كان هو المتهم (م٢١٩ تجارى) وتكون الدعوى متعلقة بنفس المفلس إذا لم تتعلق بماله وإنما تعلقت بشخصه أو وقعت على شرفه واعتباره^(١) وفى حالة إقامة الدعوى من المفلس أو عليه، يكون لو كيل الدائنين التدخل فى الدعوى لحماية مصالح الدائنين.^(٢)

المطلب الثانى

المدعى عليه فى الدعوى المدنية

المدعى عليه فى الدعوى المدنية هو مرتكب الجريمة أو المسئول عن الحق المدنى أو ورثتهما، ولكن يجب أن يكون المدعى عليه أهلاً للمساءلة أمام القضاء.

لذلك فسوف نتكلم عن الادعاء المدنى ضد مرتكب الجريمة والمسئول المدنى وورثتهما فى فرع، ثم نتكلم فى فرع ثان عن أهلية المدعى عليه.

(١) د. رعوف عبيد - المرجع السابق ص ٢٠٣ وحكم النقض الفرنسى الذى

أشار إليه ١٩٦٥/٦/٧ دالوز ١٨٦٥ - ١ - ٥٠١.

(٢) المرجع السابق نفسه.

الفرع الأول

الادعاء المدني ضد مرتكب الجريمة والمسئول عن

الحق المدني وورثتهما

إن الدعوى المدنية ترفع على مرتكب الفعل الإجرامى سواء أكان فاعلا أصليا أو كان مجرد شريك.

فإذا كان مرتكب الجريمة صغير السن^(١) أو كان مجنوناً فإن الذى يسأل عنها من وجب عليه رقابتهما قانوناً (م ١٧٣ مدنى) ولكن إذا لم يكن لهما مسئول عنهما أو تعذر الحصول على التعويض منه فإنه يجوز للقاضى الحكم على الصغير أو المجنون بالتعويض العادل ويلزمهما بدفعه (م ١٦٤/٢ مدنى).

وإذا توافر حالة الضرورة وفقاً للمادة ٦١ ع فإن المسئولية المدنية على من كان فى حالة الضرورة تكون مخففة حيث لا يلزم الفاعل بتعويض كامل بل بالتعويض الذى يراه القاضى مناسباً (م ١٦٧ مدنى).
والسكران اضطرارياً لا تجوز مساءلته مدنياً وإنما يسأل من أعطاه المادة التى أسكرته رغماً عنه أو بدون علمه، ونفس الحكم بالنسبة لمن يكون فى حالة غيبوبة اضطرارية، أما حالة السكر الاختيارى فيترتب عليها المسئولية المدنية الكاملة للسكران باختياره. أما إذا كان الفعل توافر بالنسبة له سبب إباحة كاستعمال حق مقرر بمقتضى القانون أو فى حالة أداء الموظف لأعمال وظيفته (م ٦٣ ع، ١٦٨ مدنى) فانتفاء الجريمة فى حالة الإباحة ينفى المسئولية الجنائية والمدنية معاً.

(١) راجع نقض ١٩٧٩/١٠/٨ مجموعة أحكام النقض س ٣٠ رقم ١٥٩ ص ٧٥٥، ١٩٧١/٤/١٨ س ٢٢ رقم ٨٩ ص ٣٦٢.

ونفس الأمر بالنسبة للدفاع الشرعى (٢٤٥ ع، ١٦٦ مدنى).
ولكن إذا تجاوز المدافع لحدود حق الدفاع الشرعى بحسن نية كان
مستولا جنائيا ومدنيا، ولكن المسئولية تكون مخففة (م ٢٥١ ع) سواء
أكانت مسئولية جنائية أم مدنية.

وبالإضافة إلى أن الدعوى المدنية ترفع على مرتكب الجريمة فإنها
أيضا ترفع على المسئول عن الحق المدنى وكذلك ورثة مرتكب الجريمة أو
ورثة المسئول عن الحق المدنى.

أولاً: الادعاء ضد المسئول عن الحق المدنى.

أجاز القانون رفع الدعوى المدنية على غير مرتكب الجريمة
(المسئول عن الحق المدنى) وذلك فى أحوال استثنائية ومبنى هذه المسئولية
قرينة إهمال رقابة الأشخاص الموجودين تحت الرقابة بمقتضى القانون أو
الاتفاق بسبب قصرهم أو حالتهم الجسمية أو العقلية (م ١٧٣ مدنى) وأيضا
فى حالة مسئولية المتبوع عن الضرر الناتج عن عمل غير مشروع يصدر
من التابع إذا كان واقعا منه فى حالة تأدية وظيفته أو بسببها (م ١٧٤ مدنى)
وتكون هناك علاقة سببية بين خطأ التابع ووظيفته.^(١)

والملزم بالتعويض يسمى المسئول عن الحق المدنى، وهو شريك
الجانى فى الدعوى المدنية فقط، ويحق له أن يرجع بقيمة التعويض بعد ذلك
على كل من القاصر أو التابع له.

ورفع الدعوى المدنية على المسئول عن الحق المدنى ينتهها أيضا
المادة ٢/٢٥٣ إجراءات "يجوز رفع الدعوى المدنية أيضا على المسئول عن
الحقوق المدنية عن فعل المتهم".

(١) راجع فى مسئولية المتبوع عن الأضرار الناجمة عن أفعال ارتكبتها تابعه، الأحكام
التالية على سبيل المثال، نقض ١٩٧٠/٦/١٥ مجموعة أحكام النقض س ٢١
رقم ٢١٠ ص ٨٨٩ ١٥/١٠/١٩٦٢ س ١٣ رقم ١٥٦ ص ٦٢٥.

وأجازت المادة ٢/٢٥٣ إجراءات للنيابة أن تدخل المسئول عن الحق المدني ولو لم يكن في الدعوى مدع بحقوق مدنية، لكي يحكم عليه بالمصاريف المستحقة للحكومة، مثل رسوم أشغال الطرق العامة، أو الإغلاق أو الإزالة... الخ.

وقد أجازت المادة ٢٥٤ إجراءات للمسئول عن الحق المدني أن يتدخل في الدعوى الجنائية سواء أكانت هناك دعوى مدنية مقامة بالتبعية لها أم لا وينضم للمتهم في طلب البراءة له، لأنه إذا حكم بالإدانة في الدعوى الجنائية فإنه سيكون حجة على صدور الخطأ ولا يقبل إثبات العكس عند رفع الدعوى المدنية على المسئول عن الحق المدني، ولذلك فمن مصلحته التدخل في الدعوى الجنائية للدفاع عن مصلحته بطريق غير مباشر.

ثانياً: الادعاء المدني ضد ورثة مرتكب الجريمة أو ورثة المسئول عن الحق المدني.

إن الادعاء المدني ضد ورثة مرتكب الجريمة أو ورثة المسئول عن الحق المدني جائز ولكن طبقاً لأحكام الأحوال الشخصية التابع لها كل منهم.

فإذا كانوا خاضعين لقاعدة ألا تركة إلا بعد سداد الديون طبقت عليهم، واعتبرت الطلبات المدنية المحكوم بها ديونا على التركة، وإذا لم توجد تركة فإن المدعى المدني يسقط حقه في التعويض.

ولا يكون الورثة في حالة تعددهم ملزمين بالتضامن ولكن كل منهم ملزم في حدود ما آل إليه من نصيب في تركة مورثه.^(١)

(١) د. رعوف عبيد - المرجع السابق ص ٢٠٩ والمراجع التي أشار إليها.

الفرع الثاني

أهلية المدعى عليه في الدعوى المدنية

تطلب القانون ضرورة توافر أهلية المساءلة المدنية قبل المدعى عليه في الدعوى المدنية فإن كان فاقد الأهلية ولم يكن له من يمثله وجب على المحكمة أن تعين له من يمثله بناء على طلب النيابة العامة (م ١/٢٥٣ إجراءات).

وعلى ذلك فإذا وجهت الدعوى في مواجهة القاصر دون وليه أو وصيه أو من يمثله قانوناً كانت غير مقبولة، وإذا قضى القضاء بقبولها كان قضاءً مستوجب النقض.^(١)

(١) نقض ١٩٥٣/٥/١٤ أحكام النقض س ٢ رقم ٤١٣ ص ١١٠٣،
١٩٥٨/٥/١٤ س ٨ رقم ١٣٩ ص ٥٠٩.

الفصل الثانى .

إجراءات الدعوى المدنية

إذا كان الأصل هو أن الدعوى المدنية ترفع أمام القضاء المدنى وأن الدعوى الجنائية ترفع أمام القضاء الجنائى، إلا أن القانون قد أباح فى حالة إذا كان مصدر كل من الدعويين المدنية والجنائية واحداً وهو الجريمة، بأن ترفع الدعوى المدنية الناشئة عن الجريمة أمام القضاء الجنائى استثناءً من الأصل العام كما سبق أن أوضحنا من قبل، وسبب ذلك هو منع تضارب الأحكام التى تصدر من محكمتين مختلفتين فى دعويين بينهما اتصال هو وحدة المنشأ، كما أن منح هذا الحق يودى إلى تعاون المدعى المدنى مع النيابة العام فى إثبات الوقائع، بالإضافة إلى أن ذلك يودى إلى تبسيط الإجراءات وهذا يترتب عليه التخفيف من أعباء القضاء بصفة عامة فلا ينظر التزاع إلا مرة واحدة أمام القضاء الجنائى الذى هو أقدر من القضاء المدنى على الفصل فى الدعوى المدنية الناشئة عن الجريمة لما يملكه من أدلة الإثبات فى الجريمة الجنائية، وهى تصلح غالباً لإثبات الدعوى المدنية.

وهذا الحق الذى أعطى للمضروب فى رفع دعواه المدنية أمام القضاء الجنائى لا يمنع هذا المضروب من اللجوء إلى القضاء المختص أصلاً بالدعوى المدنية وهو القضاء المدنى، فالمضروب له حق الخيار فى رفع دعواه المدنية أمام أى من القضاءين.

وتحويل القضاء الجنائى سلطة النظر فى الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية المنظورة أمامه، أى سلطة الجمع بين الفصل فى الدعوى المدنية والدعوى الجنائية، تسير عليه القوانين اللاتينية والقوانين التى نحت منحها كالقانون المصرى، بيد أن بعض القوانين الأخرى لا تعطى للقضاء الجنائى سلطة الفصل فى الدعوى المدنية الناشئة عن نفس

الجريمة المرفوعة أمامها، وأن ليس للمضرور اللجوء إلا إلى القضاء المدني للمطالبة بتعويض ما أصابه من ضرر، من أمثلة هذه القوانين، القانون الألماني والإنجليزي والهولندي.

والحديث عن إجراءات الدعوى المدنية يستلزم منا ضرورة بيان مدى حق المضرور في الخيار بين الطريقتين المدني والجنائي، ثم بيان قواعد مباشرة الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي، وأخيراً قواعد مباشرة الدعوى المدنية أمام القضاء المدني.

وسوف نتناول كلا منها في مبحث مستقل.

المبحث الأول

مدى حق المضرور في الخيار بين الطريقتين

المدني والجنائي

إن بحث مدى حق المضرور من الجريمة في رفع دعواه المدنية أمام القضاء الجنائي يفترض ضرورة أن تكون دعواه المدنية أو حقه في التعويض ما زال قائماً فإذا كان هذا الحق المدني قد انقضى بسبب التنازل أو الوفاء أو التقادم أو الحكم البات فإنه لا يجوز أن ترفع هذه الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي بعد ذلك.

ولكن إذا كانت الحقوق المدنية لم تسقط بأي سبب فإن للمضرور من الجريمة الحق في الخيار بين رفع دعواه المدنية أمام القضاء الجنائي أو القضاء المدني، وهذا الحق في الخيار ليس مطلقاً وإنما هو مقيد بقيود معينة قد تسد أمام المدعي المدني الطريق الجنائي بحيث لا يبقى أمامه إلا اللجوء إلى الطريق المدني.

كما أن هذا الحق في الخيار بين الطريق المدني أو الجنائي قد

يعترضه ما يؤدي إلى سقوط الحق في الالتجاء إلى القضاء الجنائي.
وسوف نتناول فيما يلي بيان القيود التي ترد على حق المدعى المدني في الخيار بين المدنى والجنايى وذلآ فى مآلب ثم نتناول الأآوال التى يترتب عليها سقوط حق المدعى المدني فى اللآوء إلى الطريق الجنائى وذلآ فى مآلب ثان.

المآلب الأول

القيود التى ترد على حق المدعى المدني فى الخيار بين

الطريقين المدني والجنائى

إن القيود التى ترد على حق المدعى المدني فى الخيار بين رفع دعواه المدنية للمطالبة بتعويض الضرر الناتج عن الجريمة، أمام القضاء الجنائى أو القضاء المدني، منها ما هو مترتب على تبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية، ومنها ما هو راجع إلى نوع الجهة المختصة بنظر الدعوى الجنائية.
أولاً: القيود المترتبة على تبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية.

لما كان اختصاص القضاء الجنائى بالفصل فى الدعوى المدنية لتعويض الضرر الناتج عن الجريمة، وذلآ على سبيل الاستثناء من الأصل العام وهو أن الاختصاص بنظر الدعوى المدنية إنما ينعقد للمأكمة المدنية، لذا كان هذا الاستثناء مقيداً بآعدة قيود وهى:

١ - أن تكون الدعوى الجنائية قد تحركت أمام القضاء الجنائى تحركاً صحيحاً، فالدعوى الجنائية تتحرك أمام القضاء الجنائى عن طريق النيابة العامة وهى سلطة الاتهام العام، أو بناء على الادعاء مدنياً من قبل المضرور عن طريق الادعاء المباشر، أو بناء على طلب جهات معينة سبق أن تكلمنا عنها.

فإذا لم تتحرك الدعوى الجنائية تحركاً صحيحاً أمام القضاء الجنائي كعدم تقديم شكوى من المجنى عليه مثلاً أو عدم تقديم الإذن أو الطلب في الأحوال التي يتوقف تحريك الدعوى الجنائية عليهما، أو توافر سبب من الأسباب التي تجعل النيابة العامة تحفظ الدعوى أو تصدر أمراً بأن لا وجه لإقامتها، فلا يكون أمام المضرور إلا الالتجاء إلى القضاء المدني لأن الطريق الجنائي يكون قد انسد في وجهه.^(١)

٢ - ألا تكون الدعوى الجنائية قد انقضت لسبب من الأسباب الخاصة بانقضائها كوفاة المتهم، أو مضي المدة، أو العفو الشامل، أو الحكم البات، أو التصالح وكان الانقضاء قبل أن ترفع الدعوى المدنية، ففي هذه الحالة لا يكون أمام المدعى المدني إلا أن يلجأ للقضاء المدني لرفع دعواه المدنية.

٣ - ألا تكون المحكمة الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى الجنائية. لأنه إذا كانت المحكمة غير مختصة بنظر الدعوى الجنائية فإنها لا تكون مختصة أيضاً بنظر الدعوى المدنية.

ثانياً: القيود الراجعة إلى نوع الجهة المختصة بنظر الدعوى الجنائية.

يجب أن تكون المحكمة الجنائية التي تنظر الدعوى الجنائية، محكمة عادية حتى يمكن أن ترفع أمامها الدعوى المدنية، أما إذا كانت المحكمة استثنائية نص قانون إنشائها على اختصاصها بنظر جرائم معينة نظراً لطبيعتها وأهميتها الخاصة، ففي هذه الحالة لا يجوز أن ترفع أمام هذه المحاكم الاستثنائية الدعوى المدنية الناتجة عن الجريمة إلا إذا كان القانون الصادر بإنشائها يخول لها حق نظر الدعوى المدنية.

مثال هذه المحاكم الاستثنائية محاكم أمن الدولة، والمحاكم

(١) نقض ١٩٨٤/١/٥ مجموعة أحكام النقض س ٣٨ رقم ١٦٦ ص ٩٠٤.

العسكرية، وفي هذه الأحوال لا يجوز الادعاء مدنيا إلا أمام القضاء المدني. كما أن المشرع قد منع رفع الدعوى المدنية أمام محاكم الأحداث فنصت المادة ٣٥١ إجراءات على أنه "لا تقبل المطالبة بحقوق مدنية أمام محكمة الأحداث" وهذا المعنى أكدته المادة ٣٧ من قانون حماية الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦. وعلى ذلك فإذا كانت الدعوى الجنائية مرفوعة على الحدث أمام محكمة الأحداث فلا يجوز الادعاء مدنيا أمامها، وحكمة ذلك هو عدم تضييع وقت هذه المحكمة وتوفير وقتها لنظر الدوافع التي دفعت بالحدث إلى ارتكاب الجريمة واختيار التدبير المناسب لإصلاحه.

وليس على المضرور إلا أن يرفع دعواه المدنية أمام القضاء المدني، أما إذا كان الحدث يحاكم أمام محكمة الجنايات في جريمة تعد جنائية وفقا للمادة ١٢٢ من قانون حماية الطفل فإنه يجوز الادعاء مدنيا أمام هذه المحكمة ولكن الدعوى المدنية ترفع على الممثل القانوني لهذا الحدث.

المطلب الثاني

سقوط حق المدعى المدني في اختيار الطريق الجنائي

إذا كان القيد السابق ذكره يسقط حق المدعى المدني في اللجوء إلى القضاء الجنائي ورفع دعواه المدنية أمامه منذ البداية فإن القيد الذي نحن بصدده يسقط حق المدعى المدني في الالتجاء إلى القضاء الجنائي بعد أن أسقط حقه بمحض إرادته، أي أن الطريقين كانا أمامه، المدني والجنائي، فأسقط حقه في الطريق الجنائي بنفسه ولم يعد باقيا أمامه إلا الالتجاء إلى القضاء المدني أو البقاء أمامه.

فقد نصت المادة ٢٦٢ إجراءات على أنه: "إذا ترك المدعى بالحقوق المدنية دعواه المرفوعة أمام المحاكم الجنائية يجوز له أن يرفعها أمام المحاكم المدنية، ما لم يكن قد صرح بترك الحق المرفوع به الدعوى".

والمفهوم المخالف لهذا يوضح أنه إذا ترك المدعى بالحقوق المدنية دعواه المرفوعة أمام المحكمة المدنية فلا يجوز له رفعها من جديد أمام المحكمة الجنائية.

ولتوضيح ذلك يجب أن نفرق بين فرضين. الأول: إذا اختار المضرور من الجريمة الطريق الجنائي أولاً. الثاني: إذا اختار الطريق المدني أولاً.

الفرض الأول: إذا اختار المضرور من الجريمة الطريق الجنائي أولاً:

إذا كان المضرور قد التجأ إلى القضاء الجنائي ورفع دعواه المدنية أمامه سواء أكان بالتبعية للدعوى الجنائية المرفوعة من النيابة، أو غيرها من الجهات التي لها حق تحريك الدعوى الجنائية، أم كانت قد حركت عن طريقه هو عن طريق الادعاء المباشر، فإنه يجوز له أن يترك هذا الطريق ويلجأ إلى القضاء المدني ويرفع دعواه أمامها.

على أنه يجب أن يلاحظ أنه في حالتى ترك الدعوى المدنية واعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركاً لها وكانت الدعوى قد حركت بطريق الادعاء المباشر، فإنه يجب الحكم بترك الدعوى الجنائية ما لم تطلب النيابة العامة الفصل فيها.

ولذلك فقد نصت المادة ٢٦٠ إجراءات على أنه: "للمدعى بالحقوق المدنية أن يترك دعواه في أية حالة كانت عليها الدعوى..." ومع ذلك إذا كانت الدعوى قد رفعت بطريق الادعاء المباشر فإنه يجب في حالتى ترك الدعوى المدنية واعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركاً دعواه، الحكم بترك الدعوى الجنائية ما لم تطلب النيابة العامة الفصل فيها..."

على أنه يلزم لكى يترك المدعى المدني دعواه المدنية التي رفعها أمام القضاء الجنائي ليرفعها أمام القضاء المدني، أن يكون الترك قد انصب على الإجراءات فقط وليس على أصل الحق المدني الذي يطالب به "التعويض"

وإلا لما أمكن له أن يرفعها أمام القضاء المدني أيضاً.
وهذا هو الأصل في الترك أى أنه يقتصر على الإجراءات التي تمت
أمام القضاء الجنائي بالغائها، وهذا الترك قد يكون صريحاً أو ضمناً،
ولذلك نصت المادة ٢٦١ إجراءات على أنه "يعتبر تركاً للدعوى عدم
حضور المدعى أمام المحكمة بغير عذر مقبول بعد إعلانه لشخصه أو عدم
إرساله وكيلا عنه، وكذلك عدم إبدائه طلباته بالجلسة".
وقد يصرح المدعى المدني بترك دعواه المدنية المرفوعة أمام القضاء
الجنائي وترك أصل الحق بذاته الذي يطالب به، وهنا لا يجوز له أن يرفع
هذه الدعوى المدنية مرة ثانية أمام القضاء المدني لتركه لها والترك أحد
الأسباب التي تنقضي به الدعوى المدنية.

الفرض الثاني: إذا اختار المضرور من الجريمة الطريق المدني أولاً.

إذا رفع المضرور دعواه المدنية أمام القضاء المدني من بداية الأمر
فهل يجوز له أن يتركها ويحركها أمام القضاء الجنائي أم لا؟
للإجابة على ذلك نفرق بين أمرين.

الأمر الأول: أن تكون الدعوى الجنائية مرفوعة أمام القضاء
الجنائي إما بواسطة النيابة العامة أو غيرها ممن له حق تحريك الدعوى
الجنائية، وفي هذه الحالة لو كان المضرور قد رفع دعواه المدنية أمام القضاء
المدني، فإنه لا يجوز له تركها وإعادة رفعها أمام القضاء الجنائي بالتبعية
للدعوى الجنائية، لأن هذا الطريق كان مفتوحاً أمامه من البداية ولم يلجأ
إليه فأسقط بإرادته حقه.^(١)

بالإضافة إلى أن اللجوء إلى الطريق المدني أصح للمتهم، وهذا هو

(١) راجع نقض ١٩٧٣/١١/٤ مجموعة أحكام النقض س ٢٤ رقم ١٨٥ ص

مفهوم المخالفة للمادة ٢٦٤ إجراءات "إذا رفع من ناله ضرر من الجريمة دعواه بطلب التعويض إلى المحكمة المدنية، ثم رفعت الدعوى الجنائية، جاز له إذا ترك دعواه أمام المحكمة المدنية أن يرفعها إلى المحكمة الجنائية مع الدعوى الجنائية".

الأمر الثاني: إذا لم تكن الدعوى الجنائية محركة أمام القضاء الجنائي ولجأ المضرور من الجريمة إلى القضاء المدني، ثم حركت الدعوى الجنائية أمام القضاء الجنائي بعد ذلك، فإنه يجوز للمضرور أن يترك دعواه أمام القضاء المدني ويعيد رفعها أمام القضاء الجنائي بالتبعية للدعوى الجنائية وفقا للمادة ٢٦٤ إجراءات.

مما سبق يتضح أنه إذا لجأ المضرور من الجريمة إلى الطريق المدني أولا فإنه لايجوز له إعادة رفع دعواه المدنية أمام القضاء الجنائي متى توافرت الشروط التالية:

١ - إذا كان قد أقام دعواه المدنية الفعل أمام القضاء المدني، أما إبداء رغبته بذلك كتابة أو تقديم شكوى لجهة الإدارة فإنه لا يكفي^(١) وتعتبر الدعوى مرفوعة بإعلان صحيفتها حتى ولو لم تقيد^(٢) ولكن إذا قضى بعدم الاختصاص فإن هذا الحكم يجعلها كأن لم تكن وبالتالي يكون الطريق الجنائي مازال مفتوحا أمام المدعى المدني.^(٣)

٢ - أن تكون الدعوى المدنية التي يريد إعادة رفعها أمام القضاء الجنائي بالتبعية للدعوى الجنائية هي التي سبق أن رفعها أمام القضاء المدني

(١) نقض ١٩٤٥/١/٢٥ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٤٥٧ ص ٥٩٤.

(٢) استئناف أسبوط ١٩٠٩/٤/١٩ المجموعة الرسمية س ١٠ ص ١٨٧ أشار إليه د. رعوف عبيد المرجع السابق ص ٢٢٠.

(٣) نقض ١٩٣٢/٥/١٦ المحاماة س ١٣ رقم ١٣ ص ٣٨.

من حيث سببها وموضوعها. ^(١)

٣ - أن تكون الدعوى الجنائية قد أقيمت بالفعل بمعرفة النيابة العامة قبل أن يرفع المدعى المدني دعواه المدنية أمام القضاء المدني.

وتعتبر الدعوى قائمة أو مرفوعة وهي في مرحلة التحقيق الابتدائي فلا يشترط أن تكون قد رفعت أمام القضاء الجنائي.

٤ - أن يكون المدعى المدني قد علم بإقامة الدعوى الجنائية قبل رفع دعواه المدنية للقضاء المدني.

٥ - ونرى مع البعض ^(٢) أنه إذا كان للمضروب الحق في اللجوء إلى الادعاء المباشر في الجرح والمخالفات ولم يلجأ له، ورفع دعواه المدنية أمام القضاء المدني ثم حركت النيابة الدعوى الجنائية بعد ذلك فلا يجوز للمضروب ترك دعواه المدنية وإعادة رفعها أمام القضاء الجنائي لأنه كان مفتوحاً أمامه وتركه باختياره مما يعد من قبيل تنازله الذي يقيد ويستفيد منه المتهم، أما إذا كانت الجريمة من قبيل الجنايات أو لا يجوز فيها الادعاء المباشر، فللمضروب أن يترك دعواه المدنية أمام القضاء المدني وأن يرفعها أمام القضاء الجنائي بالتبعية للدعوى الجنائية التي ترفع بعد رفع دعواه أمام القضاء المدني، وذلك حتى لا يكون المتهم مهدداً في كل لحظة بعدول المضروب عن الطريق المدني والالتجاء إلى الطريق الجنائي والذي يكون أسوأ للمتهم لأنه سيحتاج منه إلى إعادة دفاعه من جديد عن دعوين،

(١) نقض ١٩٥٥/٢/١، نقض ١٩٥٥/٦/٧ أحكام النقض س ٦ أرقام ١٦١، ٣٢٠ ص ٨٥، ١٠٩١ على التوالي.

(٢) د. محمود مصطفى - المرجع السابق ص ١٤٤، د. رعوف عبيد - المرجع السابق ٢٢٢-٢٢٤ وانظر عكس ذلك د. مأمون سلامة المرجع السابق ص ٢٩٠ حيث يرى أنه لو كان للمضروب اللجوء إلى الادعاء المباشر ولم يلجأ إليه ورفع دعواه المدنية أمام القضاء المدني ثم حركت النيابة الدعوى الجنائية فهذا لا يمنع من ترك دعواه ورفعها من جديد بالتبعية للدعوى الجنائية.

هذا بالإضافة إلى أنه لا يجوز أن نشغل وقت القضاء بدعوى المضرور
 "الدعوى المدنية، ينتقل بها كيفما شاء وحسبما يرى أن المحكمة التي
 سيلجأ إليها سوف تحكم لصالحه أم لا.
 وسقوط حق المدعى المدني في رفع دعواه المدنية أمام المحكمة
 الجنائية لسبق اختياره الطريق المدني لا يعتبر من النظام العام، لأنه مقرر
 لمصلحة المتهم وعلى ذلك فله التمسك به أمام محكمة الموضوع قبل
 الدخول في موضوع الدعوى وإلا سقط حق المتهم في التمسك به، ولكن
 لا يدفع به أمام محكمة النقض، كما لا يجوز أن تقضى به المحكمة من تلقاء
 نفسها.^(١)

المبحث الثاني

مباشرة الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي

إن الحديث عن مباشرة الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي يتطلب
 ضرورة بيان مدى تبعية الدعوى المدنية المرفوعة أمام القضاء الجنائي
 للدعوى الجنائية، ثم بيان كيفية إقامة الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي،
 وأخيراً نتكلم عن ترك الدعوى المدنية.
 وسوف نتناول كلا منها في مطلب مستقل.

(١) نقض ١٩٤١/٤/١٤ مجموعة القواعد ج ٥ رقم ٤٤٢ ص ٤٣٦، نقض
 ١٩٥٩/٦/٢٩، نقض ١٩٦٥/١١/٢ أحكام النقض س ١٠، س ١٦، أرقام
 ١٥٤، ١٥١ ص ٧٩٥، ٦٩٤ على التوالي.

المطلب الأول

تبعية الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي للدعوى الجنائية

لقد نصت على تبعية الدعوى المدنية المرفوعة أمام القضاء الجنائي للدعوى الجنائية المادة ٢٥١ إجراءات بقولها "لمن لحقه ضرر من الجريمة أن يقيم نفسه مدعيا بحقوق مدنية أمام المحكمة المنظورة أمامها الدعوى الجنائية في أية حالة كانت عليها الدعوى حتى صدور القرار بإقفال باب المرافعة طبقا للمادة ٢٧٥ ولا يقبل منه ذلك أمام المحكمة الاستئنافية".

فالقاعدة المقررة في هذه المادة هي حق المضرور من الجريمة في إقامة دعواه المدنية أمام القضاء الجنائي بالتبعية للدعوى الجنائية.

والحكمة في ذلك هي أن اختصاص القضاء الجنائي بنظر دعوى التعويض اختصاص استثنائي ولذلك فلا يصح إلا إذا كانت الدعوى الجنائية قائمة أمام القضاء الجنائي.

وهذه القاعدة العامة في التبعية يترتب عليها عدة نتائج وهي:

١ - توقف قبول الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي على الدعوى الجنائية.

٢ - ضرورة الفصل في الدعوين بحكم واحد.

٣ - خضوع الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي للقواعد المقررة في قانون الإجراءات الجنائية.

أولاً: توقف قبول الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي على الدعوى الجنائية.

سبق أن أوضحنا أنه يشترط لقبول الادعاء المدني من المضرور من الجريمة أمام القضاء الجنائي، ضرورة أن تتوافر رابطة السببية المباشرة بين الجريمة الجنائية والضرر الناشئ منها والمطلوب تعويضه وأن تكون الدعوى

الجنائية قد تحركت أمام القضاء الجنائي تحركاً صحيحاً، وألا تكون الدعوى الجنائية قد سقطت بأي سبب من أسباب السقوط الخاصة بها قبل رفع المدعى المدني دعواه المدنية، وألا تكون المحكمة غير مختصة بنظر الدعوى الجنائية. وعدم قبول الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي بدون الدعوى الجنائية من النظام العام لأنه متعلق بولاية المحاكم الجنائية بالنسبة للدعوى المدنية.^(١)

ثانياً: ضرورة الفصل في الدعوى المدنية والجنائية بحكم واحد:

لقد نصت المادة ١/٣٠٩ إجراءات على أنه "كل حكم يصدر في موضوع الدعوى الجنائية يجب أن يفصل في التعويضات التي يطلبها المدعى بالحقوق المدنية أو المتهم... ومع ذلك إذا رأت المحكمة أن الفصل في هذه التعويضات يستلزم إجراء تحقيق خاص، يبنى عليه إرجاء الفصل في الدعوى الجنائية، فعندئذ تحيل المحكمة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية بلا مصروفات".

فالقاضي الجنائي يفصل في الدعوى المدنية والدعوى الجنائية بحكم واحد^(٢) فإذا حكم في الدعوى الجنائية ولم يفصل في الدعوى المدنية أو أجلها فهذا لا يترتب عليه أي بطلان ولكن لا تملك المحكمة أن تحكم بعد ذلك في الدعوى المدنية ولكن لها أن تحيل الدعوى المدنية إلى القضاء المدني.

فالمحكمة لها حرية الفصل في الدعوى المدنية عن الجنائية وتحيل الدعوى المدنية إلى القضاء المدني بدون مصاريف^(٣) وذلك إذا رأت أن

(١) د. رعوف عبيد - المرجع السابق ص ٢٢٧ والمراجع التي أشار إليها.

(٢) نقض ١٩٧١/٥/١٦ مجموعة أحكام النقض س ٢٢ رقم ٩٨ ص ٤٠٢.

(٣) راجع نقض ١٩٥٦/٤/١٧، نقض ١٩٥٦/٤/٢٤ أحكام النقض س ٧ أرقام

الفصل في الدعوى المدنية يتطلب إجراء تحقيق خاص يترتب عليه تأجيل الفصل في الدعوى الجنائية، ولا يقيد المحكمة في هذه الحرية إلا ما يترأى لها عند تقدير الوقت والجهد اللازمين للفصل فيها.^(١)

ولكن إذا أثبتت مسائل مدنية في الدعوى الجنائية، ويتوقف عليها الفصل في الدعوى الجنائية فإن المحكمة هي التي تجري التحقيقات فيها بنفسها ولا يجوز لها التخلي عنها إذا كانت وجهة نظرها إمكان إجراء هذا التحقيق بمعرفة المحكمة المدنية وإلا كان الحكم الجنائي معيباً ويستعين نقضه.^(٢)

وقد أجازت المادة ٢٦٧ إجراءات للمتهم أن يطلب من المحكمة الجنائية الحكم له بالتعويض عن الضرر الذي أصابه من جراء رفع المدعى المدني دعواه المدنية أمام نفس المحكمة وذلك متى كان لهذا وجه، فنصت على أن "للمتهم أن يطالب المدعى بالحقوق المدنية أمام المحكمة الجنائية بتعويض الضرر الذي لحقه بسبب رفع الدعوى المدنية عليه إذا كان لذلك وجه وله كذلك أن يقيم عليه لذات السبب الدعوى المباشرة أمام ذات المحكمة بتهمة البلاغ الكاذب إن كان لذلك وجه وذلك بتكليفه مباشرة بالحضور أمامها، ويجوز الاستغناء عن هذا التكليف إذا حضر المدعى بالحقوق المدنية الجلسة ووجه إليه المتهم التهمة وقبل المحاكمة"، فهذه المادة قد أجازت للمتهم رفع دعوى تبعية على المدعى المدني أمام القضاء الجنائي، كما أن له أن يقيم الدعوى المباشرة أمام ذات المحكمة بتهمة

١٧، ١٨٠، ٥٩٦، ٦٤٦ على التوالي.

(١) نقض ١٩٤٠/١١/٢٥ مجموعة القواعد ج ٥ رقم ١٥٧ ص ٢٨٦.

(٢) ١٩٤٨/٣/٨ مجموعة عاصم كتاب ٣ رقم ٧٩ ص ٦١١ أشار إليه د. رعوف

عبيد ص ٢٣٠ وراجع نقض ١٩٦٧/٣/٥ أحكام النقض س ١٨ رقم ٦٤ ص

البلاغ الكاذب إن كان لذلك وجه، وذلك بتكليفه مباشرة بالحضور أمامها، ويجوز الاستغناء عن هذا التكليف إذا حضر المدعى المدني الجلسة ووجه إليه المتهم التهمة وقبل المحاكمة، ويكون ذلك إذا حكم ببراءة المتهم وكانت البراءة مؤسسة على عدم صحة الواقعة أو عدم إسنادها للمتهم، كأن تكون قد لفقت للمتهم أو أسندت له بسوء نية أو كانت من قبيل التعسف في الاتهام أو الإساءة لسمعته والتعريض به بدون تبصر ولا ترو.^(١)

ولكن إذا كانت البراءة مؤسسة على أسباب أخرى مثل عدم انطباق نص القانون، أو سقوط الدعوى لسبب من أسباب السقوط، أو عدم كفاية الأدلة وكانت الدعوى المدنية مقامة بسلامة نية وعلى شبهات مقبولة^(٢)، في هذه الحالات لا يكون هناك محل للحكم على المدعى المدني بتعويض لصالح المتهم.

ثالثاً: خضوع الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي للقواعد المقررة في قانون الإجراءات الجنائية.

إن الدعوى المدنية المرفوعة أمام القضاء الجنائي تخضع لقانون الإجراءات الجنائية وليس وفقاً للإجراءات المقررة في قانون المرافعات، في شأن إجراءات المحاكمة والحضور والغياب ومواعيد تحرير الأحكام وطرق الطعن فيها وإجراءاتها ومواعيدها، وهذا كله مادامت تحكمها نصوص موجودة بقانون الإجراءات الجنائية، أما إذا لم توجد نصوص خاصة تحكمها في هذا القانون أو كانت هناك نصوص تحيل إلى قانون المرافعات

(١) نقض ١٩٤٥/٥/٢١ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٥٧٩ ص ٧١٧.

(٢) نقض ١٩٠٦/١/١٥ المجموعة الرسمية س ٧ ص ١٥٣، وراجع حكم محكمة

بنى سويف الابتدائية ١٩١٢/٨/١٢ المجموعة الرسمية س ١٤ ص ١٠٢.

فإنه يلزم إعمال هذه النصوص المقررة في قانون المرافعات.^(١)
أما بالنسبة للقواعد الموضوعية فإن الدعوى المدنية المرفوعة أمام القضاء الجنائي تخضع للقواعد المقررة في القانون المدنى.

وإذا كان الأصل أن الدعوى المدنية المرفوعة أمام القضاء الجنائي لا تنظر إلا إذا كانت هناك دعوى جنائية منظورة، إلا أنه استثناءً من هذا الأصل فإن المحكمة الجنائية تنظر الدعوى المدنية رغم عدم وجود دعوى جنائية أمامها، ويكون ذلك في حالات ثلاثة وهى:

١ - إذا رفعت الدعوى المدنية بالتبعية الدعوى الجنائية وانقضت الدعوى الجنائية لسبب خاص بها.
٢ - إذا حكم بالبراءة في الدعوى الجنائية وكان هناك وجه للحكم بالتعويض.

٣ - إذا طعن في الحكم المدنى وحده دون الجنائي.
وسوف نتناول بالحديث كل حالة على حدة.

١ - انقضاء الدعوى الجنائية بعد رفع الدعوى المدنية بالتبعية لها.

نصت على هذه الحالة المادة ٢٥٩ إجراءات "تنقضى الدعوى المدنية بمضى المدة المقررة في القانون المدنى، ومع ذلك لا تنقضى بالتقدم الدعوى المدنية الناشئة عن الجرائم المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١٥ من هذا القانون والتي تقع بعد تاريخ العمل بها.

وإذا انقضت الدعوى الجنائية بعد رفعها لسبب من الأسباب الخاصة بها، فلا تأثير لذلك على سير الدعوى المدنية المرفوعة معها".

فالدعوى المدنية التي ترفع بالتبعية للدعوى الجنائية أمام القضاء

(١) راجع نقض ١٩٨٤/١٢/٢٦ أحكام النقض س ٣٥ رقم ٢١٥ ص ٩٦١،
١٩٩٣/٣/٩ طعن ١٦٤٦ س ٦١ ق.

الجناي لا تتأثر بانقضاء الدعوى الجنائية لأى سبب خاص بها وإنما تنقضى بالمدة المقررة لسقوط الدعوى المدنية، وتستمر المحكمة فى نظر هذه الدعوى المدنية.

ولكن يجب أن يلاحظ أنه إذا انتهت الدعوى الجنائية بصدور حكم بات فلا يكون للمحكمة الجنائية الفصل فى الدعوى المدنية لأنه كان يجب الفصل فى الدعويين بحكم واحد.

٢ - إذا حكم بالبراءة فى الدعوى الجنائية وكان هناك وجه للحكم بالتعويض

إذا قضت المحكمة الجنائية بالإدانة كان لها أن تقدر مقدار الضرر الذى أصاب المضرور وتحكم بالتعويض فى نفس الحكم، أى أنها تقضى فى الدعويين بحكم واحد.

ولكن إذا صدر الحكم بالبراءة فهذا لا يمنع من الحكم بالتعويض على النحو التالى:

إذا كانت البراءة مؤسسة على أن الفعل موضوع الدعوى الجنائية والمدنية لا عقاب عليه؛ فهذا لا يمنع من أن تعتبر هذه الواقعة فعل ضار يستلزم التعويض وفقاً للمادة ١٦٣ مدنى.

وإذا كانت البراءة مؤسسة على توافر مانع مسئولية أو مانع عقاب أو أن الدعوى الجنائية قد انقضت لسبب خاص بها بعد أن رفعت الدعوى المدنية فللمحكمة الحكم بالتعويض أو رفضه وفقاً للقواعد المقررة فى القانون المدنى.

وإذا كانت البراءة مؤسسة على عدم حصول الواقعة أو عدم صحة إسنادها للمتهم أو عدم كفاية الأدلة^(١) فلا تملك المحكمة الحكم بالتعويض لأن كلا الدعويان الجنائية والمدنية تتطلب حدوث الواقعة

(١) نقض ١٩٦٣/٦/٩ أشار إليه د. رعوف عبيد ص ٢٣٤.

وإسنادها للمتهم.^(١)

٣ - إذا طعن في الحكم المدني دون الجنائي.

أجاز القانون الطعن بالاستئناف في الحكم الصادر في الدعوى المدنية لكل من المدعى بالحق المدني والمسئول عنه إذا كانت التعويضات المطلوبة أكثر من النصاب الانتهائي للقاضي الجزئي مادة ٤٠٣ إجراءات.^(٢)

ويجوز للنياية العامة والمسئول عن الحق المدني والمدعى بالحق المدني الطعن بالنقض في الأحكام النهائية الصادرة في الجنايات أو الجنح. ويجوز للنياية العامة والمسئول عن الحق المدني والمدعى بالحق المدني الطعن بالنقض في الحكم الصادر من محكمة الجنايات في غيبة المتهم بجناية (م ٣٣ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩م بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض).

مما سبق يتضح أن طعن المدعى المدني والمسئول عن الحق المدني ينصرف إلى الدعوى المدنية فقط، أما طعن المتهم فإنه يجوز أن يكون قاصراً على الدعوى المدنية دون الدعوى الجنائية إذا طلب هو ذلك أو كان الحكم الجنائي صادراً بالبراءة والمدنى بالتعويض فاستئنافه ينصرف إلى المدنى فقط والصادر بالتعويض.

وإذا طعن بالاستئناف في الدعوى المدنية وحدها فهذا لا يمنع

(١) نقض ١٩٦٧/٤/٤ أحكام النقض س ١٨ رقم ٩٣ ص ٤٩٢، نقض ١٩٥٦/٦/٢٦ س ٧ رقم ٢٤٤ ص ٨٨٦، ١٩٥١/١/١ س ٢ رقم ١٦١ ص ٤٢٧.

(٢) النصاب الانتهائي للقضاة الجزئي في الدعوى المدنية ألفى جنية لهذا يلزم للطعن بالاستئناف في الحكم الصادر منه أن يكون المطلوب أكثر من ألفى جنية.

المحكمة من التعرض لعناصر الجريمة وثبوتها كصحة إسنادها للمتهم^(١)
وذلك بالقدر اللازم للفصل في الاستئناف.

المطلب الثاني

كيفية إقامة الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي

إن الادعاء المدني من قبل المضرور من الجريمة قد يكون قبل
التصرف في التحقيق، وقد يكون بعد التصرف في التحقيق.

أولاً: الادعاء المدني قبل التصرف في التحقيق.

يجوز الادعاء المدني قبل التصرف في التحقيق أى في مرحلة جمع
الاستدلال والتحقيق الابتدائي.^(٢)

ففي مرحلة جمع الاستدلال، يجوز الادعاء مدنياً بطلب التعويض
في البلاغ أو الشكوى المقدمة عن الجريمة إلى مأموري الضبط القضائي أو
النيابة العامة ويصح أن تكون المطالبة في ورقة تالية للبلاغ أو الشكوى
(م ٢٧، ٢٨ إجراءات) ويجب أن يكون الادعاء صريحاً بطلب التعويض،
ومتى كان الادعاء كذلك وقدم إلى مأمور الضبط القضائي وجب عليه
إحالة مع محضر جمع الاستدلال إلى النيابة العامة، وإذا أحالت النيابة
الدعوى إلى قاضي التحقيق كان عليها إحالة الشكوى أو البلاغ المتضمن
الادعاء المدني.

وفي مرحلة التحقيق الابتدائي، يجوز الادعاء المدني سواء كان من

(١) نقض ١٩٤٨/٤/٦ مجموعة عاصم كتاب ٣ رقم ٦٠ ص ١٣٥ أشار إليه د.
رعوف عبيد - ص ٢٣٦، نقض ١٩٥٠/١/١١ أحكام النقض س ٢ رقم
١٧٠ ص ٤٥٢.

(٢) راجع نقض ١٩٨٠/٦/١٢ مجموعة أحكام النقض س ٣١ رقم ١٤٧ ص
٧٦٣.

يقوم بالتحقيق النيابة العامة أو قاضى التحقيق.

ويكون الادعاء المدنى عن طريق ابدائه أمام سلطة التحقيق في مواجهة المتهم إن كان حاضراً، وإن كان غائبا وجب إعلانه بالدعوى المدنية.

وإذا حدث الادعاء مدنيا أمام النيابة وجب عليها الفصل في قبول المدعى بهذه الصفة في التحقيق خلال ثلاثة أيام من تقديم الادعاء، وإذا رفضت طلبه كان للمدعى المدنى الطعن في هذا القرار في خلال ثلاثة أيام من تاريخ إعلانه به أمام محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة (م ١٩٩ مكرر إجراءات).

أما إذا حدث الادعاء مدنيا أمام قاضى التحقيق، فإن قراره في عدم قبول المدعى بهذه الصفة يكون نهائيا لا يقبل الطعن. والقرار الصادر منه بالرفض أو القبول لا يقيد المحكمة الجنائية في قبول المدعى المدنى أمامها بهذه الصفة، كما أن القرار لا يمنع هذا المدعى من رفع دعواه المدنية أمام القضاء المدنى (م ٢٥٨ م إجراءات).

ثانياً: الادعاء المدنى بعد التصرف فى التحقيق.

إن التصرف فى التحقيق إما أن يكون بعدم إقامة الدعوى أمام المحكمة وإما بإحالتها إلى المحكمة.

١ - حالة عدم إقامة الدعوى. يكون ذلك إذا أصدرت النيابة أمراً بحفظ الدعوى أو أن يصدر من إحدى سلطات التحقيق أمراً بأن لا وجه لإقامة الدعوى.

فإذا صدر أمر حفظ من النيابة العامة، فللمضروور اللجوء إلى طريق الادعاء المباشر أمام القضاء الجنائى إذا توافرت شروطه.

أما إذا صدر أمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى من النيابة العامة أو إحدى سلطات التحقيق الأخرى، فللمدعى المدنى الطعن فيه، فإذا انتهت مدة الطعن وأصبح الأمر نهائيا فإنه يقيد المدعى المدنى ولا يكون أمامه إلا

اللجوء إلى القضاء المدني.

ويلاحظ أن الطعن في الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى بالاستئناف لا يصح إلا ممن ادعى بالحق المدني قبل أن يصدر هذا الأمر، أما من لم يدعى مدنيا قبل صدور هذا الأمر فليس له الطعن فيه. والأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى متى أصبح نهائيا فإنه لا تكون له رغم ذلك حجية أمام القضاء المدني فيما يتعلق بثبوت الواقعة أو عدم كفاية الأدلة لأن الحجة قاصرة على الأحكام النهائية وحدها.

٢ - حالة إقامة الدعوى. ويتحقق ذلك إذا قررت سلطة التحقيق رفع الدعوى أمام المحكمة، فإنه يجوز الادعاء مدنيا أمام هذه المحكمة بالتبعية الدعوى الجنائية وذلك حتى يصدر قرار بإقفال باب المرافعة (م ١/٢٥١ إجراءات) ولكن لا يجوز الادعاء مدنيا أمام المحكمة الاستئنافية لأن ذلك سترتب عليه حرمان المتهم من إحدى درجتي التقاضي بالنسبة للدعوى المدنية.^(١)

وفي حالة الطعن من قبل المتهم في حكم غيابي صدر عليه، فإنه يجوز للمدعى المدني أن يرفع دعواه المدنية أمام المحكمة الجنائية التي تنظر المعارضة، لأنه لا يترتب على ذلك حرمان المتهم من إحدى درجتي التقاضي، لأن المعارضة سوف تعيد القضية إلى وضعها الأول.

أما إذا لم يحضر المتهم المعارض في جلسة المعارضة أو تنازل عن المعارضة فإنها تعتبر كأن لم تكن (م ٤٠١ إجراءات) وبالتالي لا يصح الادعاء مدنيا.

كما لا يجوز الادعاء المدني أمام المحاكم الاستئنافية ولا محاكم الأحداث.

والادعاء المدني يكون عن طريق إعلان المتهم على يد محضر أو

(١) راجع نقض ١٩٨٤/١/٥ مجموعة أحكام النقض س ٣٥ رقم ١٦٦ ص ٩٠٤.

يطلب في الجلسة المنظورة فيها الدعوى إذا كان المتهم حاضرا، وإلا وجب تأجيل الدعوى وتكليف المدعى بإعلان المتهم بطلباته إليه (م ٢/٢٥١ إجراءات) وإذا كان المدعى المدني قد قبل في التحقيق بصفته هذه فإن إحالة الدعوى الجنائية إلى المحكمة تشمل الدعوى المدنية (م ٣/٢٥١ إجراءات).

وفي جميع الحالات يجب ألا يترتب على تدخل المدعى المدني في الدعوى الجنائية تأجيل الفصل في الدعوى الجنائية، وإلا حكمت المحكمة بعدم قبول دخوله (م ٤/٢٥١ إجراءات).

ومثال الحالات التي يترتب عليها تأخير الفصل في الدعوى الجنائية استصدار حكم خاص بالأحوال الشخصية، والتصريح بتقديم مستندات غير جاهزة.

وإذا قبلت المحكمة الجنائية تدخل المدعى المدني ثم اتضح أنه سترتب على ذلك تأخير الفصل في الدعوى الجنائية فإنها تحيل الدعوى المدنية إلى القضاء المدني بدون مصاريف وهذا ما أكدته المادة ٣٠٩ إجراءات^(١) بقولها "كل حكم يصدر في موضوع الدعوى الجنائية يجب أن يفصل في التعويضات التي يطلبها المدعى بالحقوق المدنية أو المتهم، وكذلك في الدعوى المباشرة التي يقيمها المتهم على المدعى بالحقوق المدنية طبقا للمادة ٢٦٧ من هذا القانون. ومع ذلك إذا رأت المحكمة أن الفصل في التعويضات يستلزم إجراء تحقيق خاص يبنى عليه إرجاء الفصل في الدعوى الجنائية، فعندئذ تحيل المحكمة الدعوى المدنية إلى المحكمة المختصة بلا مصروفات".

(١) المادة ٣٠٩ إجراءات مستبدلة بالقانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ م الجريدة الرسمية العدد ٥١ مكرر في ٢٠/١٢/١٩٩٨ م.

المطلب الثالث

حقوق المدعى المدني وتبعاته أمام القضاء الجنائي

متى قبلت المحكمة الجنائية الدعوى المدنية من المدعى المدني فإنه يعتبر خصما في الدعوى المدنية فقط، وقبول المدعى المدني أمام القضاء الجنائي بهذه الصفة تعطى له بعض الحقوق وتحمله بعض الواجبات.

أولاً: حقوق المدعى المدني:

(١) له حضور إجراءات التحقيق سواء أكان ذلك أمام النيابة أم قاضى التحقيق، وعلى ذلك فيجب إخطاره بميعاد ومكان التحقيق إلا إذا رأى المحقق سرية التحقيق، وفي الحالة الأخيرة يجوز له الاطلاع على الأوراق المثبتة لهذه الإجراءات (م ٧٧ إجراءات).

(٢) له أن يقدم إلى سلطة التحقيق الدفوع والطلبات، وتفصل فيها سلطة التحقيق في خلال أربع وعشرين ساعة من تاريخ تقديمها (م ٨١، ٨٢ إجراءات).

(٣) إذا صدرت أوامر سلطة التحقيق في غيبة الخصوم فعلى النيابة إبلاغها للمدعى المدني في ظرف أربع وعشرين ساعة من تاريخ صدورها (م ٨٣ إجراءات).

(٤) له حق طلب صور من الأوراق أيا كانت بعد دفع نفقتها إلا إذا كان التحقيق حاصلًا بغير حضور الخصوم بناء على قرار بذلك (م ٨٤ إجراءات).

(٥) له حق طلق رد الخبر متى وجدت أسباب قوية، وعلى المحقق الفصل في هذا الطلب خلال ثلاثة أيام من تاريخ تقديمه (م ٨٩ إجراءات).^(١)

(١) مخالفة هذا الميعاد لا يترتب عليه البطلان لأنه من المواعيد التنظيمية.

(٦) له الطعن أمام غرفة المشورة بمحكمة الجنح المستأنفة في الأوامر الصادرة بأن لا وجه لإقامة الدعوى والتي تصدر من قاضى التحقيق، إلا إذا كان الأمر صادرًا في قهمة موجهة إلى موظف عام أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها ما لم تكن من الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٢٣ ع (١٦٢م إجراءات).

وله الطعن في الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الصادر من النيابة بذات شروط وقيود الطعن في الأوامر التي تصدر من قاضى التحقيق (٢١٠م إجراءات).

(٧) له الحق في إبداء الطلبات والدفع ومناقشة الشهود وإبداء دفاعه، أى أن له كل الحقوق المقررة للخصوم أمام المحكمة.

(٨) له حق الطعن بجميع طرق الطعن في الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية.^(١)

(٩) له المعارضة في قبول تدخل المسئول عن الحقوق المدنية من تلقاء نفسه (٢٥٤م إجراءات).

ثانيًا: واجبات المدعى المدنى:

١ - يجب عليه دفع الرسوم القضائية المقررة سواء أكان ادعائه في مرحلة جمع الاستدلال أو التحقيق أو أمام المحكمة.

وله أن يضع الأمانة التي تقدرها سلطة التحقيق أو المحكمة على ذمة أتعاب ومصاريف الخبراء والشهود وغيرهم وإيداع الأمانة التكميلية التي قد تلزم أثناء سير الإجراءات (٢٥٦م إجراءات).

٢ - أن يحدد له مكان إقامة في دائرة المحكمة إلا إذا كان هو يقيم في هذه الدائرة ويكون تحديد مكان الإقامة بتقرير في قلم الكتاب (٧٩م)

(١) نقض ١٩٤٦/١/٢٨ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٦٦ ص ٦١.

المطلب الرابع

ترك الدعوى المدنية

أجاز القانون للمدعى المدنى أن يترك دعواه فى أى حالة كانت عليه هذه الدعوى، فنصت المادة ٢٦٠ إجراءات على أنه "للمدعى بالحقوق المدنية أن يترك دعواه فى أية حالة كانت عليها الدعوى، ويلزم بدفع المصاريف السابقة على ذلك، مع عدم الإخلال بحق المتهم فى التعويضات إن كان لها وجه.

ولا يكون لهذا الترك تأثير على الدعوى الجنائية".

ونصت المادة ٢٦١ على أنه "يعتبر تركا للدعوى عدم حضور المدعى أمام المحكمة بغير عذر مقبول بعد إعلانه لشخصه، أو عدم إرساله وكيلا عنه، وكذلك عدم إبدائه طلبات بالجلسة".

فالمادتين السابقتين قد حددتا ترك الدعوى المدنية والترك قد يكون صريحا، كما قد يكون ضمنيا.

أولاً: الترك الصريح.

وقد حددته المادة ٢٦٠ إجراءات السابق ذكرها ويشترط لهذا النوع من الترك توافر الشروط الآتية:

- (١) أن يكون الترك بلفظ صريح واضح فى دلالة على ترك الدعوى المدنية والتنازل عن جميع إجراءاتها.
- (٢) أن يكون هذا التعبير الصريح بإعلان للخصم على يد محضر

(١) راجع نقض ١٩٧٦/٢/١ مجموعة أحكام النقض س ٢٧ رقم ٢٧ ص ١٣٩،
١٩٧٢/١٢/٤ س ٢٣ رقم ٣٠٠ ص ١٣٣٨، ١٩٧٢/١١/١٣ س ٢٣ رقم
٢٧ ص ١١٩٤.

أو التقرير به في قلم الكتاب، أو أن يضمنه مذكرة يوقع عليها المدعى المدني أو وكيله مع إطلاع خصمه عليها أو أن يبدى التنازل شفويا بالجلسة ويثبت بمحضر الجلسة.

(٣) أن يكون هذا الترك قبل صدور حكم بات في الدعوى

المدنية.

(٤) إذا كان الترك بعد أن أبدى المدعى عليه طلباته فيجب أن

يقبل المدعى عليه هذا الترك وإلا فلا أثر له.

ثانياً: الترك الضمنى.

وقد حددته المادة ٢٦١ إجراءات وبينت أن المدعى المدني يعتبر

تاركاً دعواه في حالتين.

(١) إذا لم يحضر أمام المحكمة بدون عذر مقبول بعد إعلانه

لشخصه أو عدم حضور وكيل عنه.

(٢) إذا حضر ولكنه لم يبدى أى طلبات بالجلسة.

والترك الضمنى يلزم لكى تحكم به المحكمة أن يطلبه المتهم أو

المدعى عليه من المحكمة فلا يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها.

وإذا طلبه المتهم ولم تجبه المحكمة فإنه يجب عليها أن ترد على

سبب رفضها وإلا كان حكمها معيباً مستوجباً نقضه.^(١)

ويجوز للمدعى عليه في الدعوى المدنية أن يعارض في الترك متى

توافرت الشروط التالية.

(١) أن يكون الترك قد وقع بعد أن أبدى المدعى عليه طلباته.

(٢) ألا يكون المدعى عليه قد دفع بعدم اختصاص المحكمة أو

إحالة القضية إلى محكمة أخرى أو بطلان صحيفة الدعوى أو غير ذلك

مما يقصد منه منع المحكمة من الاستمرار في سماع الدعوى.

(١) راجع. د. مأمون سلامة - المرجع السابق ص ٣٠٢.

ويستثنى من ذلك حالة الاعتراض على الترك من قبل المتهم حتى يحكم له بتعويض للضرر الناتج له من جراء رفع الدعوى المدنية عليه إذا كان لذلك وجه (م ٢٦٧ إجراءات).

ومتى توافرت شروط الترك سواء أكان صريحاً أو ضمناً، فإنه يترتب عليه إلغاء جميع إجراءات الدعوى المدنية، وتزول صفة المدعى. ولكن ترك الدعوى المدنية لا يترتب عليه أى أثر بالنسبة للدعوى الجنائية فتستمر كما هي (م ٢٦٠ إجراءات).^(١)

وفي حالة الترك يلزم المدعى المدنى بدفع المصاريف السابقة. وإذا ترك المدعى المدنى دعواه المدنية أمام القضاء الجنائى فهذا الترك لا يؤثر إلا على الإجراءات فقط، أما موضوع الدعوى وهو طلب التعويض عن الضرر فيجوز له أن يطالب به أمام القضاء المدنى، إلا إذا صرح بترك إجراءات الدعوى أمام المحكمة الجنائية والتنازل عن الحق فى التعويض (م ٢٦٢ إجراءات).

المبحث الثالث

مباشرة الدعوى المدنية أمام القضاء المدنى

إن الأصل هو أن يرفع المضرور من الجريمة دعواه المدنية للمطالبة بتعويض ما أصابه من ضرر أمام المحكمة المدنية وعلى المحكمة المدنية أن تنظر دعواه وفقاً لما هو مقرر بقانون المرافعات المدنية. ولكن نظراً لأن الدعوى المدنية يربطها بالدعوى الجنائية وحدة المنشأ وهو الجريمة التى وقعت من الجانى، فإن هذه العلاقة تظل قائمة رغم

(١) راجع نقض ١٩٨٤/٢/١٢ أحكام النقض س ٣٥ رقم ٢٩ ص ١٤٦، نقض ١٩٩٢/٥/٢٨ الطعن ٧٨٣٠ س ٥٩٠.

رفع الدعوى المدنية أمام القضاء المدنى، سواء أكان المضرور هو الذى رفعها لأنه اختار هذا الطريق دون الطريق الجنائى أو لأنه لم يكن أمامه سوى هذا الطريق لانقضاء الدعوى الجنائية لسبب من الأسباب الخاصة بانقضائها قبل رفع الدعوى المدنية، أو كانت المحكمة الجنائية هى التى أحالت هذه الدعوى المدنية والتى كانت مرفوعة أمامها إلى المحكمة المدنية وهذه العلاقة تبدو واضحة فى أمور ثلاثة وهى.

(١) إن الحكم الجنائى يحوز حجية الشئ المقضى به أمام القضاء المدنى فيقيده.

(٢) إن الحكم المدنى لا يحوز حجية الشئ المقضى به أمام القضاء الجنائى فلا يقيده.

(٣) إن الجنائى يوقف المدنى، أى أن الدعوى المدنية يجب وقف الفصل فيها حتى يحكم بحكم بات فى الدعوى الجنائية. وسوف نتناول كل أمر من هذه الأمور فى مطلب مستقل.

المطلب الأول

حجية الحكم الجنائى أمام القضاء المدنى

إن صدور الحكم فى الدعوى الجنائية من المحكمة الجنائية فاصلا فى موضوعها وصورته باتا أى غير قابل للطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن؛ وكانت الدعوى المدنية مرفوعة أمام القضاء المدنى فالأصل العام هو أن الحكم الجنائى يحوز الحجية أمام القاضى المدنى فيما فصل فيه.

وقد نصت على ذلك المادة ٤٥٦ إجراءات "يكون للحكم الجنائى الصادر من المحكمة الجنائية فى موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة أو الإدانة قوة الشئ المحكوم به أمام المحاكم المدنية فى الدعاوى التى لم يكن قد فصل فيها نهائيا فيما يتعلق بوقوع الجريمة وبوصفها القانونى ونسبتها إلى

فاعلمها، ويكون للحكم بالبراءة هذه القوة سواء بنى على انتفاء التهمة أو على عدم كفاية الأدلة، ولا تكون له هذه القوة، إذا كان مبنيًا على أن الفعل لا يعاقب عليه القانون".

والحكمة من هذه الحجة هو أن الدعوى الجنائية دعوى عمومية متعلقة بحق المجتمع في العقاب ويجب أن يكفل المشرع للحكم الصادر فيها الاحترام والحجة بالنسبة للجميع.

هذا بالإضافة إلى أن المحكمة الجنائية لها سلطات واسعة في الإثبات أكثر مما هو مقرر للمحاكم المدنية، وأن الدعوى الجنائية يسبقها عادة تحقيق ابتدائي واف، لذلك فمن الطبيعي أن يكون الحكم الجنائي له حجية أمام القضاء المدني.

شروط حجية الحكم الجنائي أمام القاضي المدني.

يشترط لكي يكون الحكم الجنائي حجة أمام القضاء المدني ما

يلي:

١ - وحدة الواقعة في كلا الدعويين الجنائية والمدنية، ولذلك قضت محكمة النقض بأنه يجب أن تكون للحكم الجنائي الصادر بالإدانة حجية أمام المحاكم المدنية متى كان أساس الدعوى المدنية هو ذات الفعل الذي فصلت فيه المحكمة الجنائية وإلا أدى ذلك إلى وجود تناقض بين الحكم الجنائي والحكم المدني في شأن حكم واحد هو ذاته الذي استوجب العقاب.^(١)

وعلى ذلك فلا يلزم اتحاد الخصوم أو اتحاد الموضوع بين كلا الدعويين المدنية والجنائية ولكن يكفي فقط اتحاد الواقعة بين هاتين الدعويين.

٢ - أن يكون الحكم الجنائي صادرا في موضوع الدعوى الجنائية

(١) نقض ١٩٥٥/٥/٢٤ أحكام النقض س ٦ رقم ٩٥.

بالإدانة أو بالبراءة، ولكن إذا كان الحكم صادرا بالبراءة لأن القانون لا يعاقب على العمل المنسوب للمتهم، فهذا الحكم لا يجوز حجية أمام القضاء المدني، ولها أن تحكم بالتعويض وذلك لأن ما لا يعد جريمة قد يعد فعلا خاطئا ضارا يستوجب إلزام فاعله بتعويض الضرر (م ١٦٣ مدني).
أما الأحكام غير الفاصلة في الموضوع كالأحكام التمهيدية والتحضيرية وعدم قبول الدعوى وعدم الاختصاص^(١) فلا تحوز حجية، ويستوى أن يكون الحكم الجنائي صادرا من محكمة عادية أو استثنائية.

٣ - يجب أن يكون الحكم الجنائي باتا أى غير قابل للطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن حتى يحوز الحجية.^(٢)
٤ - يجب أن تكون الدعوى المدنية مازالت منظورة أمام المحكمة المدنية ولم يكن قد صدر فيها حكم وأصبح باتا.
وبالجملة فإن الحكم الجنائي الذى يحوز الحجية أمام القضاء المدني كلما كان قد فصل في موضوع النزاع المشترك بين الدعويين والوصف القانوني للفعل وفي إدانة المتهم بارتكاب الفعل أو عدم ارتكابه.^(٣)
وحجية الأحكام الجنائية أمام القضاء المدني من النظام العام فليس لمن تقررت لمصلحته التنازل عنها، وللمحكمة أن تنقيد بها من تلقاء نفسها دون انتظار التمسك بها، وذلك على عكس الأحكام المدنية فهي ليست من النظام العام وإنما هي مقررة لمصلحة الأفراد، وعلى صالح

(١) نقض إيطالي ١٩٥٦/٦/١٥ العدالة الجنائية ج ١ ص ٢٠٦٤ أشار إليه د.

مأمون سلامة ص ٣١٩.

(٢) راجع أحكام النقض التي أشار إليها د. مأمون سلامة ص ٣٢٠.

(٣) نقض ١٩٤٧/٥/١٢ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٣٥٧ ص ٣٣٦، نقض مدني

١٩٣٩/١١/١١ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ٦٥٦ ص ٦٦، ١٩٣٩/١٢/١٤

ج ٣ رقم ١٣ ص ٣٥.

المصلحة التمسك بها ولا يجوز للمحكمة أن تنقيد بها من تلقاء نفسها.

المطلب الثاني

حجية الحكم المدني أمام القضاء الجنائي

إذا رفعت الدعوى المدنية أمام القضاء المدني وأصدر فيها حكماً باتاً ثم رفعت الدعوى الجنائية عن نفس هذا الفعل، فإن الحكم المدني لا يقيد القاضي الجنائي ولا يجوز الحجية أمامه وذلك فيما قضى به من وقوع الجريمة أو إسنادها للمتهم^(١)، فالمحكمة الجنائية لا يقيد بها هذا الحكم ولها أن تفصل في الدعوى حسبما تراه.^(٢)

وقد بينت ذلك المادة ٤٥٧ إجراءات بقولها "لا تكون للأحكام الصادرة من المحاكم المدنية قوة الشيء المحكوم به، أمام المحاكم الجنائية، فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها".

والحكمة في عدم حجية الحكم المدني أمام القاضي الجنائي هو ما سبق ذكره بصدد حجية الحكم الجنائي أمام المدني.

فالقاضي الجنائي لا يتقيد بما ورد في الحكم المدني من صحة الواقعة وإسنادها للمتهم، بل إن له مطلق الحرية في تكوين عقيدته، فإذا قضت المحكمة المدنية ببطلان ورقة على أنها مزورة كان للمحكمة الجنائية رغم ذلك إذا رفعت أمامها دعوى التزوير أن تعتبر هذه الورقة صحيحة وتحكم ببراءة المتهم من تهمة التزوير.^(٣)

(١) نقض ١٩٦٧/٣/٦، نقض ١٩٦٧/١١/٢٠، أحكام النقض س ١٨ رقم ٦٥، ٢٣٦ ص ٣٢٢، ١١٣٠ على التوالي.

(٢) راجع نقض ١٩٧٩/١/١١ أحكام النقض س ٣٠ رقم ٩ ص ٦٠، ١٩٩٢/٤/٩ الطعن رقم ٦٧٨٨ س ٥٩ ق.

(٣) نقض ١٩٣٢/١٢/٢٦ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ٦٧ ص ١٠١.

وإذا قضت المحكمة المدنية بصحة سند مطعون بتزويره أمامها فإن هذا الحكم لا يمنع المحكمة الجنائية من القضاء بتزوير نفس السند وتوقيع العقوبة على المزور.^(١)

ولكن هذا لا يمنع من أنه قد يقتنع القاضي الجنائي بنفس الأسباب التي اقتنع بها القاضي المدني، ولكن الممتنع على القاضي الجنائي هو التقيد أو التأثير بما قضى به أو الاستغناء عن تحقيق الدعوى الجنائية أو عن إثبات التهمة بحجة أن الحكم المدني قد فصل في ذلك، بل إن القانون قد منح القاضي الجنائي إمعانا في تأكيد عدم حجية الحكم المدني أمامه، أنه إذا احتاج الفصل في الدعوى الجنائية الفصل في بعض المسائل المدنية أن يفصل فيها إلا إذا نص على خلاف ذلك (م ٢٢١ إجراءات)^(٢)

ولكن القاعدة العامة السابقة في انعدام حجية الحكم المدني أمام القاضي الجنائي يرد عليها استثناء فيما يتعلق بمسائل الأحوال الشخصية، فقد أجازت المادة ٢٢٣ إجراءات أن توقف المحكمة الجنائية الدعوى وتحدد للمتهم أو للمدعى بالحقوق المدنية أو الجنح عليه أجلا لرفع المسألة التي يتوقف على الفصل فيها الفصل في الدعوى الجنائية إلى الجهة المختصة.

كما أعطت المادة ٤٥٨ إجراءات للأحكام التي تصدر من محاكم الأحوال الشخصية في حدود اختصاصها حجية أمام القضاء الجنائي وذلك في المسائل التي يتوقف عليها الفصل في الدعوى الجنائية.

(١) نقض ١٩٥٦/٧/٤ أحكام النقض س ٧ رقم ٢٢٨ ص ٨٢٤، ١٩٥٦/١٠/١

رقم ٢٦٠ ص ٩٥٢ نقض ١٩٦٧/٣/٦ سابق الإشارة إليه، ١٩٦٧/٣/١٣

س ١٨ رقم ٧٧ ص ٤١٢ و ١٩٦٧/١١/٢٠ سابق الإشارة إليهما.

(٢) د. رعوف عبيد المرجع السابق ص ٢٥٢، د. مأمون سلامة المرجع السابق ص

٣١٦، وانظر عكس ذلك د. عمر السعيد رمضان المرجع السابق ص ٢١٠.

المطلب الثالث

الجنائي يوقف المدني

أوجبت المادة ٢٦٥ إجراءات إيقاف الفصل في الدعوى المدنية حتى يحكم بحكم بات في الدعوى الجنائية، وذلك إذا كانت الدعوى الجنائية قد رفعت أثناء سير الدعوى المدنية أو كانت مرفوعة قبل رفع الدعوى المدنية، وذلك لأنه مادامت المحكمة المدنية تتقيد بالحكم الجنائي الصادر من المحكمة الجنائية ويكون حجة أمامها فيما يتعلق بثبوت الواقعة وإسنادها للمتهم أو عدم ثبوتها عليه، فيجب أن تنتظر إلى حين صدور هذا الحكم ويصبح باتاً ثم تسترد حريتها في السير في إجراءات الدعوى المدنية.

هذا بالإضافة إلى تفادي تأثر القاضي الجنائي إذا صدر حكم من القاضي المدني في الدعوى المدنية المشتركة مع الدعوى الجنائية في المصدر وهو وحدة الجريمة، علاوة على تفادي احتمال تضارب الأحكام بين المحكمتين.

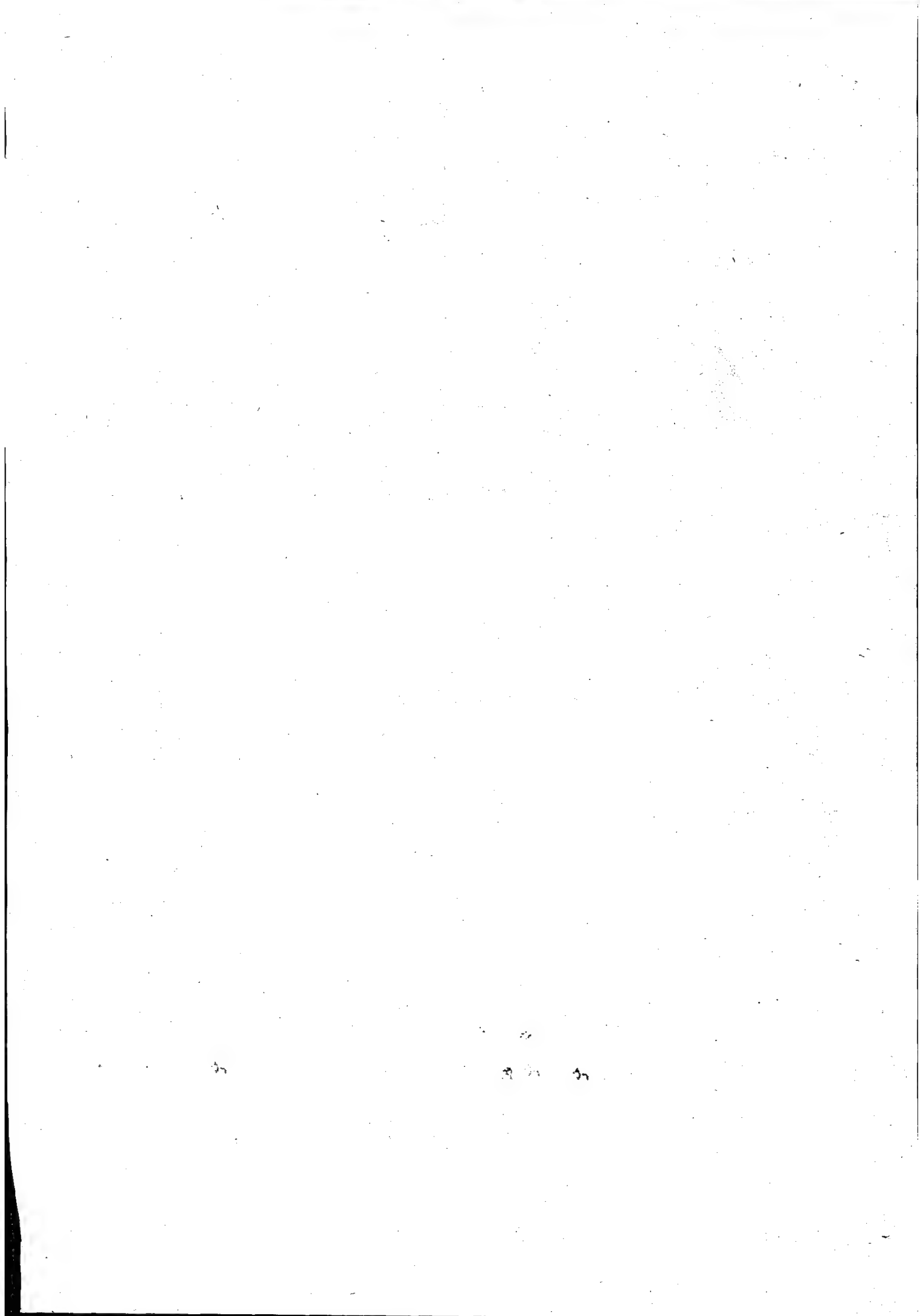
وتكون الدعوى الجنائية مقامة أو محركة سواء كانت أمام سلطات التحقيق أم مرفوعة أمام المحكمة.

وإذا كانت القاعدة أن الجنائي يوقف المدني إلا أن القانون استثنى من ذلك حالة إذا أوقفت الدعوى الجنائية لجنون المتهم فإنه يستمر السير في الدعوى المدنية (م ٢٦٥ إجراءات)، حتى لا تقف الدعوى المدنية إلى أجل غير مسمى.

وكذلك يعتبر في حكم الفصل النهائي صدور أمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى وصيرورته نهائياً، فإنه يجوز الاستمرار في الدعوى المدنية. وإذا كان القاعدة أن الجنائي يوقف المدني، فإن المدني لا يوقف

الجنائي إلا أنه استثناء من ذلك فإن المدنى يوقف الجنائي في مسائل الأحوال الشخصية (م٢٢٣ إجراءات) فإن مسائل الأحوال الشخصية التي يترتب على الفصل فيها الفصل في الدعوى الجنائية يوقف هذه الدعوى الجنائية وتحدد المحكمة لصاحب الشأن أجلا لرفع مسأله إلى جهة الاختصاص، فإذا انقضى الميعاد دون رفع هذه الدعوى فإنه يجوز لها أن تحدد له أجلا آخر إذا رأت أسبابا مبررة لذلك، ولها أن تفصل في الدعوى الجنائية ولا تعطيه هذا الأجل الثاني (م٢٢٤ إجراءات).

وقاعدة أن الجنائي يوقف المدنى قاعدة من النظام العام فلصاحب الشأن التمسك بما في أى مرحلة كانت عليها الدعوى وللمحكمة من تلقاء نفسها أن تأمر به.



القسم الثاني

جمع الاسناد والاحكام والنحو الابتنائي

مقدمة

إن الدعوى الجنائية قبل أن تصبح أمام القضاء للفصل فيها يجب أن يسبقها مرحلة أولية، تسمى الاستدلال والتحقيق الابتدائي، وهى مرحلة يتم فيها جمع الأدلة وتمحيصها، ويرجع السبب فى ضرورة مرور الدعوى الجنائية بهذه المرحلة الأولية، إلى توفير وقت القضاء حتى لا يتشتت فى البحث عن أدلة الجريمة وجمعها من هنا وهناك، وتأكيد للضمانات التى يتمتع بها الأشخاص وعدم تعرضهم للاتهام دون أدلة كافية على ارتكاب الجريمة.

والاستدلال هو جمع أدلة عن الجريمة، وذلك بجمع معلومات عنها، والبحث عن الفاعل ونسبتها إليه، والاستدلال إما أن يكون قبل وقوع الجريمة، وفى هذه الحالة يكون الهدف منه هو الكشف عن هذه الجريمة، وإما أن يكون بعد وقوع الجريمة وقبل معرفة مرتكبها، ويكون الهدف منه هو البحث عن الفاعل والوصول إليه.

والاستدلال بالمفهوم السابق يتولى القيام به موظفون عموميون هم مأمورو الضبط القضائي، وهو يعد من إجراءات التحقيق الابتدائي بالمعنى الواسع ويكون سابقا على التحقيق الابتدائي بالمعنى الضيق الذى تجريره سلطات التحقيق فى شأن جمع الأدلة والتصرف فيها، وهو يتم بمعرفة النيابة العامة، أو قاضى التحقيق، ومن فى حكمه إذا ندب لتحقيق قضية معينة، أو بمعرفة مأمورى الضبط القضائي فى أحوال معينة كالتهلبس والندب من سلطات التحقيق.

والتحقيق الابتدائي بمعناه الضيق يكون وجوبيا فى الجرائم المعدودة من قبيل الجنائيات، أما فى الجرائم المعدودة من قبيل الجنح والمخالفات فهو جوازى، وإن كان العمل قد سار على تحقيق الجنح الهامة أما الجنح غير الهامة والمخالفات فيتم التصرف فيها بناء على محضر جمع الاستدلال.

وسوف تكون دراستنا لجمع الاستدلال والتحقيق الابتدائي موزعة على باين تناول في الباب الأول، بيان الاستدلال والتحقيق الابتدائي بمعرفة مأموري الضبط القضائي، أما الباب الثاني فسوف نخصصه للحديث عن التحقيق بمعرفة سلطات التحقيق.

الباب الأول

جمع الاستدلالات والتحقيق

بمعرفة مأموري الضبط القضائي

إن الحديث عن الاستدلال والتحقيق بمعرفة مأموري الضبط القضائي يقتضي منا أن نتناول، بيان نظام الضبط القضائي، ثم بيان جمع الاستدلالات والتصرف فيها، وأخيراً الحديث عن إجراءات التحقيق التي يملكها مأموري الضبط القضائي على سبيل الاستثناء، وسوف نفرّد لكل موضوع من هذه الموضوعات الثلاثة فصلاً مستقلاً.

الفصل الأول

نظام الضبط القضائي

الضبط القضائي والضبط الإداري:

إن الضبط القضائي يختلف عن الضبط الإداري، في أن الضبط الإداري يقصد به اتخاذ التدابير الكفيلة بمنع وقوع الجريمة، ويقوم بمهمة الضبط الإداري رجال الشرطة على اختلاف درجاتهم، فهم جلهم من رجال الضبطية الإدارية، ولكنهم لا يعتبرون جميعاً من رجال الضبطية القضائية.

أما الضبط القضائي فيعني تعقب الجريمة بعد وقوعها وجمع الأدلة الكافية والبحث عن مرتكبها ونسبتها إليه. ويقوم بمهمة الضبط القضائي بعض رجال الشرطة بالإضافة إلى عملهم الأصلي باعتبارهم رجال ضبطية إدارية، كما يقوم بها بعض فئات أخرى من الموظفين كما سيأتي حالا.

مأمورو الضبط القضائي:

إن من يقوم بمهمة الضبط القضائي يطلق عليه مأمور الضبط القضائي، ومأمورو الضبط القضائي نوعان، نوع له اختصاص عام يشمل جميع أنواع الجرائم، ونوع له اختصاص خاص بأنواع معينة من الجرائم.

مأمورو الضبط القضائي ذو الاختصاص العام.

حددت المادة ٢٣ إجراءات على سبيل الحصر من هم مأمورو الضبط القضائي ذو الاختصاص العام بالنسبة لجميع أنواع الجرائم، حيث بينت أنهم نوعين، أحدهما له اختصاص عام بالنسبة لجميع أنواع الجرائم في دائرة اختصاصه، وثانيهما له اختصاص عام بالنسبة لجميع الجرائم في كافة أنحاء الجمهورية.

أولاً: مأمورو الضبط القضائي ذو الاختصاص العام في دائرة اختصاصهم.

وقد عددهم المادة ٢٣/أ إجراءات على النحو التالي:

- ١ - أعضاء النيابة العامة ومعاونوها.
 - ٢ - ضباط الشرطة وأمنائها والكونستبلات والمساعدون.
 - ٣ - رؤساء نقط الشرطة.
 - ٤ - العمدة ومشايخ البلاد ومشايخ الخفراء.
 - ٥ - نظار وكلاء محطات السكك الحديدية الحكومية.
- ولمدير أمن المحافظات ومفتشى مصلحة التفتيش العام بوزارة الداخلية أن يؤدوا الأعمال التي يقوم بها مأمورو الضبط القضائي في دوائر اختصاصهم.

ثانياً: مأمورو الضبط القضائي ذو الاختصاص العام فسي
جميع أنحاء الجمهورية.

وقد عددهم المادة ٢٣/ب إجراءات على النحو التالي:

١ - مديرو وضباط إدارة المباحث العامة بوزارة الداخلية وفروعها
بمديريات الأمن.

٢ - مديرو الإدارات والأقسام ورؤساء المكاتب والمفتشون
والضباط وأمناء الشرطة والكونستبلات والمساعدون وباحثات الشرطة
العاملون بمصلحة الأمن العام وفي شعب البحث الجنائي بمديريات الأمن.

٣ - ضباط مصلحة السجون.

٤ - مديرو الإدارة العامة لشرطة السكة الحديد والنقل
والمواصلات وضباط هذه الإدارة.

٥ - قائد وضباط أساس هجانة الشرطة.

٦ - مفتشو وزارة السياحة.

مأمور الضبط القضائي ذو الاختصاص الخاص.

وهؤلاء الأشخاص يقتصر اختصاصهم على أنواع معينة من
الجرائم تحددها طبيعة الوظائف التي يباشرونها، وقد نصت عليهم المادة
٢٣ إجراءات وذلك بعد أن عدت من لهم صفة مأمور الضبط القضائي
بالنسبة لجميع الجرائم حيث جاء بها "... ويجوز بقرار من وزير العدل
بالاتفاق مع الوزير المختص تخويل بعض الموظفين صفة مأموري الضبط
القضائي بالنسبة إلى الجرائم التي تقع في دوائر اختصاصهم وتكون متعلقة
بأعمال وظائفهم".

ومن أمثلة هذا النوع.

١ - مدير إدارة بوليس الآداب العامة والضباط والصولات
والكونستبلات الحائزون على دبلوم كلية الشرطة في الإدارة العامة

وفروعها في المحافظات (المرسوم بقانون رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٥٢).

٢ - قائد بوليس مجلس بلدى مدينة القاهرة والضباط والصولات والكونستبلات الحائزون على دبلوم كلية الشرطة بالمجلس البلدى المذكور، فيما يتعلق بالجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء مجلس بلدى مدينة القاهرة والقوانين واللوائح المشار إليها فى هذا القانونو (القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٣).

٣ - مدير مكتب مكافحة تزيف العملة وضباطه وضباط وكونستبلات وصولات حكمدارية الشرطة السياحية الحائزون على دبلوم كلية الشرطة وضباط وكونستبلات حكمدارية شرطة الجوازات والجنسية الحائزون على دبلوم كلية الشرطة ومفتشو وضباط وكونستبلات المرور الحائزون على دبلوم كلية الشرطة (القانون رقم ٤ لسنة ١٩٥٤).

٤ - مدير إدارة مكافحة المخدرات ومعاونوها من الضباط والكونستبلات والمساعدين الأول والمساعدين الثانين (القانون الخاص بمكافحة المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠).

٥ - مفتشوا صحة المحافظات والمديريات ومساعدوهم ومفتشوا صحة الأقسام والمراكز (القانون رقم ٦ لسنة ١٩٠٣).

٦ - موظفو وعمال الجمارك (القانون الصادر فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٠٥).

٧ - مديرو مصالح الآثار ووكلاؤهم والأمناء ومساعدوهم والمفتشون ومساعدوهم فى هذه المصالح وفى متاحف الدولة (المادة ٣٥ من القانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١ الخاص بحماية الآثار).

٨ - مأمور ومفتشو الضرائب (المرسوم الصادر فى ٨ يونية سنة ١٩٣٩).

٩ - ضباط حرس الجمارك (المرسوم الصادر فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٨).

(١٨٩٣)

١٠. مفتش ومكتب العمل من (موسم ٩١ أغسطس سنة ١٨٩٣).
ومما تجدر ملاحظته أن هذه صحيفة الضابطية القبطية القضائية التي لبعض ض
الموظفين^(١) بالنسبة لبحر الحزم أمينة ولا يعني خروج هذه البحار الحزم من منطق اتفاق
اختصاص مأموري الضابط القبطي في ذلك إلا لاختصاص العام مام.

مرحوسو الضبط القبطي

إن المادة ٢٢٣ إجراءات عندما عدت من لهم لصحيفة مأموري
الضبط القضائي لم تتركهم موصي الضبط القضائي كالكلمة كالمخبرين
والخبراء، وعلى ذلك فإنهم لا يعدون من مأموري الضبط القضائي وبناء
على ذلك فإنه لا يكون لهم حق القيام بأي عمل من أعمال الجمع
الاستدلالات أو التحقيق، بيد أن القانون قد منحهم حق القيام ببعض
الأعمال المتعلقة بجمع الأدلة لا طبقا للمادة ٢٤ إجراءات التي ألوجبت
عليهم: (...) أن يحصلوا على جميع الإيضاحات ويجوز للعائيتا اللازمة
لتسهيل تحقيق الوقائع التي تبلغ إليهم، أو التي يعلنون بها بآلية كيفية كانت،
وعليهم أن يتخذوا جميع الوسائل التحفظية اللازمة للمحافظة على أدلة
الجريمة).

وعلى أساس النظم السابق قضى بأن قيام إحدى مساعدتي الضبط
القضائي "أو مباشري بوليس" بجمع الاستدلالات جائزا^(٢)
والعمل يجري على أنه في بعض الأحيان يقوم أحد أفراد الشرطة
بعمل استيفاءات لهاها بجمع الاستدلالات بأقسام الشرطة أو في مقار

(١) يوجد عدد كبير من مخول لهم لصحيفة القبطية القضائية بالنسبة لبحر الحزم أمينة

راجع مع وعرفو عبيد المراجع للمصالح ٢٨٥ هامش ١.

(٢) راجع نقض ١٩٥١/١١/١٢٤ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٢٥٨ من ٢٤٣ نقض

٤/١٢/١٩٥١ مجموعة أحكام النقض من ٢ رقم ١٩١ من ٤٢٤ نقض

١٩/٢/١٩٥٢ مجموعة أحكام النقض من ٤ رقم ١٥٨ من ٢٩٣.

النيابة والإجراء السابق جازر وفقا للمادة ٢٤ إجراءات التي خولتهم حق الحصول على الإيضاحات وإجراء المعاينة اللازمة لتسهيل تحقيق ما قد يبلغ لهم من وقائع، أو ما قد يعلنون به بأية طريقة، ولكن ليس لهؤلاء مباشرة التحقيق بالمعنى الضيق والذي يباشره مأمورو الضبط القضائي في أحوال استثنائية ويترتب عليه المساس بجرمة الشخص أو مسكنه كالتفتيش أو القبض إلا في حضور رؤسائهم المأذون لهم في ذلك وتحت إشرافهم المباشر حيث ينسب العمل لمأمورو الضبط القضائي، أما إذا تم القبض أو التفتيش بدون حضور مأمور الضبط الذي صدر له إذن من النيابة بذلك فإنه يكون باطلا، ولذلك قضى بأن الدفع ببطلان القبض لحصوله من المخبر بغير إشراف الضابط بالتفتيش يكون دفاعا موضوعيا.^(١)

الاختصاص المكاني لمأموري الضبط القضائي.

لا يتوافر لمأموري الضبط القضائي صفة الضبطية القضائية إلا في نطاق اختصاصهم الإقليمي الذي يتحدد بمكان وقوع الجريمة، أو بمكان إقامة المتهم، أو بالمكان الذي يضبط فيه المتهم، وذلك فيما عدا من حولهم القانون صفة الضبطية القضائية بالنسبة لجميع أنحاء الجمهورية. وعلى ذلك فإن مأمور الضبط القضائي الذي يجاوز نطاق اختصاصه الإقليمي لا تكون له صفة الضبطية القضائية وبالتالي تكون كافة الإجراءات التي اتخذها باطلة وبالتالي يبطل كل دليل استمد منها.^(٢) بيد أن لمأمور الضبط القضائي أن يباشر وظيفته في الضبطية القضائية خارج نطاق اختصاصه المكاني وذلك متى كان ذلك في شأن

(١) راجع نقض ١٩٦٠/١/١٨ مجموعة أحكام النقض س ١١ رقم ١٤ ص ٧٩،

وانظر نقض ١٩٦١/٣/١٤ مجموعة أحكام النقض س ١٢ رقم ٦٩ ص ٣٦٠.

(٢) نقض ١٩٥٠/١١/٢٨ مجموعة أحكام النقض س ٢ رقم ٩٧ ص ٢٥٥،

وراجع نقض ١٩٧٦/٢/٢١ س ١٨ رقم ٤٨ ص ٢٥١.

جريمة وقعت في نطاق اختصاصه المكاني أو كان المتهم يقيم في نطاق هذا الاختصاص المكاني أو أن المتهم قد ضبط فيه ولذلك قضى بأن مباشرة مأمور الضبط القضائي للتفتيش بدائرة قسم غير القسم التابع له يصححه اختصاصه بالتحقيق مع المتهم الذي فتش منزله بناء على ضبطه متلبساً بجريمة وقعت في دائرة اختصاصه، وذلك على أساس أن التفتيش عمل من أعمال التحقيق المختص هو به^(١). كما قضى بأنه إذا كان وكيل النيابة الذي وقع الحادث في دائرة اختصاصه قد أجرى التحقيق فيه بادئ الأمر في مقر عمله ثم أوجب عليه استكمالاً أن ينتقل إلى مكان آخر، فإن هذا الانتقال من حقه بصفته مباشراً لسلطة التحقيق مهيمناً على مصلحته^(٢).

كما يمتد اختصاص مأمور الضبط القضائي في القبض والتفتيش للمتهم إلى خارج نطاق الاختصاص المكاني وذلك إذا كان السبب هو هروب المتهم واضطرار مأمور الضبط لمطارده وإلقاء القبض عليه، ولذلك قضى بأنه إذا كان إذن التفتيش صادراً من وكيل نيابة في حدود اختصاصه المكاني، وندب للقيام به مفتش مكافحة المخدرات أو من يندبه فندب الأخير ضابط مباحث لتنفيذ الأمر فحاول الشخص الهرب بما معه من مواد مخدرة خارج الاختصاص المكاني للمندوب فاضطر الأخير لملاحقته وضبطه فإن الضبط والتفتيش يكونا صحيحين بالرغم من خروجهما عن دائرة الاختصاص المكاني لمأموري الضبط القضائي^(٣). ومتى باشر مأمور الضبط القضائي عمله في نطاق اختصاصه المكاني كان عمله

(١) نقض ١٩٦٣/٥/٢٧ مجموعة أحكام النقض س ١٤ رقم ٩٠ ص ٤٦٠.

(٢) نقض ١٩٦٠/٣/٩ مجموعة أحكام النقض س ١١ رقم ٣٢ ص ١٥٨.

(٣) راجع نقض ١٩٥٩/٦/٣٠ مجموعة أحكام النقض س ١٠ رقم ١٥٩ ص

٧٣١، نقض ١٩٥٩/١٢/٨ س ١٠ رقم ٢٠٦ ص ١٠٠٤، نقض

١٩٦٠/١٠/٢٤ س ١١ رقم ١٣٤، ٧٠٦.

صحيحاً، فإذا دفع المتهم بيطلان الإجراءات التي باشرها مأمور الضبط القضائي لأنها تمت خارج نطاق اختصاصه المكاني كان عليه عبء إثبات ذلك، ولا يجوز له أن يرفع بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض لأن هذا الدفع يتطلب تحقيقاً موضوعياً يدخل في اختصاص محكمة الموضوع.^(١)

تبعية مأموري الضبط القضائي للنائب العام.

نصت المادة ٢٢ إجراءات على أنه "يكون مأمورو الضبط القضائي تابعين للنائب العام وخاضعين لإشرافه فيما يتعلق بأعمال وظيفتهم.

وللنائب العام أن يطلب إلى الجهة المختصة النظر في أمر كل من تقع منه مخالفات لواجباته، أو تقصير في عمله، وله أن يطلب رفع الدعوى التأديبية عليه، وهذا كله لا يمنع من رفع الدعوى الجنائية"، فالمادة السابقة جعلت مأموري الضبط القضائي تابعين للنائب العام وخاضعين لإشرافه فيما يتعلق بأعمال وظائفهم، وللنائب العام أن يطلب إلى الجهة المختصة النظر في أمر كل من تقع منه مخالفة لواجباته أو تقصير في أداء أعماله، كما أن للنائب العام رفع الدعوى التأديبية عليه وهذا لا يمنع من رفع الدعوى الجنائية أيضاً، وهذا سواء أكان مأمور الضبط القضائي له اختصاص عام أو اختصاص خاص.

وهذا أيضاً ما أكدته المادة ٢٣ من قانون السلطة القضائية التي نصت على أن "مأموري الضبط القضائي يكونون فيما يتعلق بأعمال وظائفهم تابعين للنيابة العامة". وإشراف النائب العام على مأمور الضبط القضائي تتم بواسطة أعوانه من وكلاء النيابة العامة كل في دائرة اختصاصه المكاني، ويكون لأعضاء النيابة باعتبارهم من مأموري الضبط القضائي ما للنائب العام وذلك بمقتضى نظام التبعية التدريجية.

(١) نقض ١٩٦٠/١٠/٣١ أحكام النقض س ١١ رقم ١٤١ ص ٧٤٢.

الفصل الثانى

جمع الاستدلالات والنصرف فيها

إن الحديث عن جمع الاستدلالات والنصرف فيها يقتضى منا إفراد مبحثين نتناول فى أولهما جمع الاستدلالات، ونعرض فى المبحث الثانى للنصرف فى الاستدلالات.

المبحث الأول

جمع الاستدلالات

تعنى جمع الاستدلالات قيام مأمور الضبط القضائى بالبحث عن الجرائم والتحري عن مرتكبيها وجمع كافة المعلومات المتصلة بها، وهذا ما أكدته المادة ٢١ إجراءات حيث نصت على أنه "يقوم مأمورو الضبط القضائى بالبحث عن الجرائم ومرتكبيها وجمع الاستدلالات التى تلزم التحقيق فى الدعوى".

وفى صدد قيام مأمور الضبط القضائى بجمع الاستدلالات فإنه يجب عليه قبول كل ما يصل إليه من تبليغات أو شكاوى تتعلق بارتكاب الجرائم وإرسالها فوراً للنيابة العامة، وهذا ما أكدته المادة ١/٢٤ إجراءات "يجب على مأمورى الضبط القضائى أن يقبلوا التبليغات والشكاوى التى ترد إليهم بشأن الجرائم وأن يبعثوا بها فوراً إلى النيابة العامة" سواء أكان مصدر هذه التبليغات أو الشكاوى هو أحد أفراد الناس وفقاً للمادة ٢٥ إجراءات أم كان من موظفين عموميين أو مكلفين بخدمة عامة عما قد يقع من جرائم أثناء تأدية أعمالهم أو بسببها وفقاً للمادة ٢٦ إجراءات، فمضى اتصل علم رجال الضبط القضائى بوقوع جريمة ما أيا كان مصدر

هذا التبليغ، فإنهم يبدأون على الفور جمع الاستدلالات، ولهم في سبيل جمع هذه الاستدلالات القيام بعدة إجراءات بدون استئذان من سلطة التحقيق حتى ولو كان ذلك في غير حالات التلبس بالجريمة، بيد أنه يجب على مأموري الضبط القضائي ومرعوسيههم ورجال السلطة العامة أن يبرزوا ما يثبت شخصياتهم وصفاتهم عند مباشرة أى عمل أو إجراء منصوص عليه قانوناً، ولا يترتب على مخالفة هذا الواجب بطلان العمل أو الإجراء، وذلك دون إخلال بتوقيع الجزاء التأديبي" (م ٢٤ مكرر إجراءات).

ولكن يشترط ألا يترتب على جمع الاستدلالات المساس بشخص المتهم أو مسكنه، ومن أهم هذه الإجراءات:

١ - الحصول على الإيضاحات من المبلغ عن الجريمة ومرتكبها، أو من الشهود دون أن يلجأ مأمور الضبط في شأن الحصول على هذه الإيضاحات إلى تحليف المبلغ والشهود اليمين.

٢ - الانتقال لمكان ارتكاب الجريمة وإجراء المعاينة اللازمة، والمحافظة على كل أثر من آثار الجريمة، وذلك بشرط ألا تتم المعاينة داخل المنازل المسكونة إلا بعد الحصول على إذن من القاضى المختص، أو بناء على رضا صاحب المكان، وذلك لأن دخول المنازل المسكونة للمعاينة إنما هو من إجراءات التحقيق وليس من إجراءات جمع الاستدلالات.

٣ - ندب الخبراء لإجراء فحوص على ما قد يكون قد وجد من آثار في مكان الجريمة أو آثار على الأشياء التي يتم ضبطها، وذلك إذا كان يخشى ضياع هذه الآثار مثل رفع البصمات وآثار الأرجل وبقع الدماء، ويكون طلب رأى الخبراء شفاة أو كتابة (م ٢٩/١ إجراءات).

٤ - ضبط المنقولات المختلفة بعيداً عن المنازل وعن حيازة أصحابها وبلا تفتيش عنها وذلك لأن التفتيش يعد من إجراءات التحقيق وليس من إجراءات الاستدلال.

٥ - سماع أقوال المتهمين، وجمع المعلومات عنهم، ومواجهة المتهمين بعضهم ببعض ومواجهتهم بالشهود في الجرائم المعدودة من قبيل الجنح والمخالفات أما المواجهة بين المتهمين والشهود في الجرائم المعدودة من قبيل الجنايات فإنها تكون من سلطة التحقيق كما سيأتى، لأن القانون أخضع هذا الإجراء لضمانات خاصة يجب اتباعها.^(١)

ومما تجدر ملاحظته أنه لا يجوز لمأمورى الضبط القضائي تحليف الشهود أو الخبراء اليمين إلا إذا خيف ألا يستطيع فيما بعد سماع الشهادة بيمين (م ٢/٢٩ إجراءات) وليس من حق مأمور الضبط إصدار أمر بإحضار متهم أو شاهد لأن الأمر بالإحضار من إجراءات التحقيق وليس الاستدلال، وليس لمأمور الضبط اللجوء إليه إلا في حالات محددة على سبيل الحصر كما سيأتى.

ولكن له استدعاء من يريد سماع أقواله فإذا لم يحضر أثبت ذلك في محضره دون أن يكون له إكراهه على الحضور.

ويلاحظ أن قيام النيابة بإجراء التحقيق لا يترتب عليه إعفاء مأمورى الضبط القضائي من القيام بواجبهم في جمع الاستدلالات، بل يجب عليهم الاستمرار في جمع الاستدلالات بجانب مباشرة النيابة للتحقيق.^(٢)

وسائل الاستدلالات.

يجب لكى تكون إجراءات مأمور الضبط القضائي صحيحة في بحثه عن الجريمة وتحريه عن مرتكبها، أن تكون الوسائل التى يلجأ إليها وسائل مشروعة، أما إذا كانت الوسائل التى يلجأ إليها مأمور الضبط

(١) راجع قض ١٩٦٦/٦/٢١ أحكام لقض س ٢٥ رقم ٦٩ ص ٣١٧، ١/٢/١٩٧٧ س ٢٨

رقم ١ ص ٥.

(٢) راجع قض ١٩٥٩/١/١٥ مجموعة أحكام لقض س ١٠ رقم ٢ ص ٥.

القضائي غير مشروعة كانت هذه الإجراءات باطلة وبطل كل ما يستمد منها من أدلة.

ومن قبيل الوسائل المشروعة عملية العرض القانونية، وقص الأثر الذى قد تتركه الأقدام، وأيضاً أخذ البصمات، وقد قضى بأن لمأمور الضبط القضائي الاستعانة بالكلاب البوليسية باعتبارها من وسائل الاستدلال والبحث عن المجرمين، وأنه لا يوجد ما يمنع من أن يعزز القاضى بهذه الوسيلة ما بين يديه من أدلة أخرى.^(١)

أما الوسائل غير المشروعة والتي تعد باطلة ويطل كل ما يستمد منها من أدلة فمنها استراق السمع والتجسس من ثقب أبواب المساكن، لأن في هذا مساس بجريمة المساكن ومنافاة للآداب.^(٢)

ويعد أيضاً من الوسائل غير المشروعة التحريض من جانب مأمور الضبط القضائي على ارتكاب الجريمة كى يتمكن من ضبط الجاني في حالة تلبس، لأنه لا يجوز لمأمور الضبط أن يخلق الجريمة، لأن هذا ما يأباه الخلق ولا يتفق مع رسالة السلطة العامة في ضبط الجريمة بعد ارتكابها أو منعها قبل ارتكابها وعلى ذلك فإن عرض أحد مأموري الضبط القضائي على أحد الموظفين العموميين الذى دلت التحريات على أنه مرتشى ويريد ضبطه متلبساً بجريمة الرشوة مبلغاً من المال كمقابل لأداء خدمة له مما يدخل في اختصاص هذا الموظف، فيأخذ الموظف هذا المبلغ فإنه هذه الوسيلة التي لجأ إليها مأمور الضبط القضائي تكون وسيلة غير مشروعة ومن ثم فإنه لا يمكن معاقبة الموظف عن جريمة الرشوة، لأنه لا يجوز أن يخلق مأمور الضبط القضائي الجريمة.^(٣)

(١) راجع تقض ١٩٣٩/١/٣٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ص ٥٨٣ رقم ٤١٥.

(٢) تقض ١٩٤١/٦/١٦ مجموعة القواعد ج ٥ رقم ٢٧٨ ص ٥٤٥.

(٣) د. عمر السعيد - للرجع السابق ص ٢٣١ وراجع تقض ١٩٥٩/٤/٢٧ أحكام التقض س ١٠.

ولكن التحريض على الجريمة من قبل مأمور الضبط يكون مشروعاً إذا تم بعد ارتكاب الجريمة وكان الهدف منه هو كشف هذه الجريمة التي وقعت، ومثال ذلك أن يتظاهر مأمور الضبط القضائي لتاجر مخدرات أنه يريد شراء كمية منه ويتوصل بهذه الطريقة لكشف جريمة حيازة المخدرات، ولذلك قضى بأنه متى كان الظاهر أن المتهم كان متصلاً بالمخدرات التي أقيم بالالتجار فيها وضالعا في إحرازها مع زملائه من قبل أن يتحدث معه في شأنها مرشد البوليس، فإنه لا يكون ثمة وجه لما يدعيه المتهم من أن هذا المرشد هو الذي حرضه على ارتكاب الجريمة، إذ يتظاهر المرشد بأنه يريد شراء المخدرات من المتهم وتوصله بهذه الطريقة إلى كشف الجريمة، فذلك لا يمكن عده تحريضا على ارتكابها ولا يصح اتخاذ سبباً لبطلان إجراءات التحقيق مادام قبول المتهم بيع المخدر لم يكن ملحوظا فيه صفة المرشد وكان يحصل لو أن عرض الشراء كان من غير رجال البوليس.^(١)

كما قضى بأنه إذا تظاهر مأمور الضبط القضائي لتاجر بأنه يريد شراء سلعة منه فباعه هذه السلعة بأكثر من السعر المقرر رسمياً، فذلك ليس فيه ما يفيد أن مأمور الضبط هو الذي حرض على الجريمة أو خلقها خلقاً، ولهذا فلا حرج على المحكمة في أن تستند إلى ذلك في حكمها بإدانة التاجر.^(٢)

رقم ١٠٦ ص ١٨٧، ١٩٥٦/٦/١٢ س ٧ رقم ٢٤٢ ص ٨٧٩، ١٩٧٦/٥/٢٣ س ١٧ رقم ١١٧ ص ٥٢٧، ١٩٧٠/٣/٢ س ٢١ رقم ٨٣ ص ٣٣٤، ١٩٧٦/١٠/٢٥ س ٢٧ رقم ١٧٦ ص ٧٧٤.

(١) قض ١٩٤٤/١١/٢٠ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٣٩٩ ص ٥٣٤، وراجع أيضاً أحكام قض أخرى منها ١٩٧٦/٥/٢٣ أحكام النقض س ٢٧ رقم ١١٧ ص ٥٢٧، ١٩٧٦/١٠/٢٥ س ١٧٦ ص ٧٧٤، ١٩٦٨/٤/١٥ س ١٩ رقم ٨٣ ص ٤٣٨.

(٢) قض ١٩٤٨/١٠/١٨ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٦٥٨ ص ٦٢٩.

كما قضى^(١) بأنه إذا كانت الواقعة التي أثبتها الحكم هي أن مفتش التموين طلب التاجر إلى أن يبيعه سلعة فباعها إليه بأكثر من السعر المقرر رسمياً فذلك ليس فيه تحريض من الطاعن على ارتكابها ولا عمل على خلقتها، ولهذا فليس هناك ما يمنع المحكمة من الأخذ بشهادته في حكمها.

تحرير محضر بجميع الاستدلالات.

نصت المادة ٢/٢٤ إجراءات على أنه "ويجب أن تثبت جميع الإجراءات التي يقوم بها مأمور الضبط القضائي في محضر موقع عليها منهم بين بها وقت اتخاذ الإجراء ومكان حصوله، ويجب أن تشمل تلك المحاضر زيادة على ما تقدم توقيع الشهود والخبراء الذين سمعوا، وترسل المحاضر إلى النيابة العامة مع الأوراق والأشياء المضبوطة".

فقد أوجبت المادة ٢/٢٤ إجراءات، إثبات إجراءات جمع الاستدلالات في محضر وأن يبين فيها مكان حصول الإجراء ووقته وأن يكون موقعاً عليه من مأمور الضبط الذي أجراه، كما يجب أن يكون موقعاً عليه من الخبراء والشهود الذين سمعوا، وأن ترسل محاضر جمع الاستدلالات إلى النيابة العامة مع بقية الأوراق والأشياء المضبوطة.

وإغفال مأمور الضبط تحرير محضر لا يترتب عليه بطلان^(٢) كما أن عدم تدوين المحضر بمعرفة كاتب لا يترتب عليه بطلان، لأن القانون لم يوجب على مأمور الضبط تدوين محضر جمع الاستدلالات بمعرفة كاتب،

(١) نقض ١٩٥٢/٣/٤ مجموعة القواعد ج ١ ص ٣٧ رقم ٩٤.

(٢) راجع نقض ١٩٤٩/٤/١٨ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٨٧٤ ص ٨٣٨، نقض ١٩٦٠/١/٤،

مجموعة أحكام النقض س ١١ رقم ١ ص ٧ نقض ١٩٦٥/١/١١ س ١٦ رقم ٩ ص ٣٦.

ويذهب بعض الفقهاء إلى القول بأن عدم تحرير مأمور الضبط القضائي محضر جمع الاستدلالات

يترتب عليه بطلان هذه الإجراءات. راجع د. عمر السعيد للرجع السابق ص ٢٣٢.

كما هو الحال بالنسبة لمحاضر التحقيق التي تجريها النيابة وقاض التحقيق، حيث أوجب القانون ضرورة أن يتم التدوين بمعرفة كاتب وإن عدم وجود الكاتب يجعل المحضر محضراً جمع استدلالاً وليس محضراً تحقيقاً. ومعنى ما سبق أن مأمور الضبط هو المسئول عن صحة ما دون في محضر جمع الاستدلالات مادام موقفاً عليه منه، ولذلك فلا يهتم أن يكون قد استعان في تحريره بألة كاتبه أو بخط يده أو بشخص آخر مادامت أنها تحت بصره.^(١)

ويذهب بعض الفقهاء إلى القول^(٢) بأن القانون لم يوجب على مأمور الضبط السماح للمتهم باستصحاب محام معه أثناء تحرير محضر جمع الاستدلالات بينما يذهب البعض الآخر من الفقهاء إلى القول^(٣) بأن للمتهم أن يستعين بمحام أثناء إجراء جمع الاستدلالات في مواجهته، وذلك لأن الاستدلالات تعد من إجراءات التحقيق بالمعنى الواسع، وعلى ذلك فلا يجوز منع المحام من الحضور مع المتهم لأنه مع المتهم يمثلان شخصاً واحداً، وهذا ما أكدته المادة ١٢٥/٢ إجراءات حيث نصت على أنه "وفي جميع الأحوال لا يجوز الفصل بين المتهم ومحاميه الحاضر معه أثناء التحقيق" فهذه المادة حكمها عام يسرى على جميع إجراءات التحقيق سواء كان تحقيق بالمعنى الواسع "إجراءات جمع الاستدلالات" أو تحقيق بمعناه الضيق والذي تجريه سلطات التحقيق.

(١) راجع على سبيل المثال قض ١٩٣٩/٣/١٣ مجموعة القواعد ج ٤ رقم ٣٥٨ ص ٤٨٦، قض

١٩٥٥/١/١٩ مجموعة أحكام لقض س ٦ رقم ١٥١ ص ٤٥٦، قض ١٩٩٥/١١/١٣

الطعن رقم ١٤٦٥٨ س ٦٣ ق.

(٢) د. عمر السعيد - للرجع السابق ص ٢٣٣ وراجع قض ١٩٦١/٥/٢ مجموعة أحكام لقض

س ١٢ رقم ٩٥ ص ٥١٢.

(٣) د. رعوف عيد - للرجع السابق ص ٢٩٨.

المبحث الثاني

التصرف في الاستدلالات

متى تم محضر جمع الاستدلالات بمعرفة مأموري الضبط، القضائي فإنه يرسله إلى النيابة العامة، التي يكون لها حق التصرف في الدعوى بناء على محضر جمع الاستدلالات بأحد طريقتين هما، تحريك الدعوى أمام القضاء، وإما إصدار الأمر بحفظ الدعوى، وسوف نتناول كلا منهما في مطلب مستقل.

المطلب الأول

إحالة الدعوى إلى المحكمة

إن النيابة العامة متى كانت الواقعة جنحة أو مخالفة فإنه يجوز لها أن تعتمد على محضر جمع الاستدلالات وتحيل الدعوى إلى المحكمة دون أن تجرى فيه تحقيقا بمعرفتها، وهذا ما أكدته المادة ١/٦٣ إجراءات "إذا رأت النيابة العامة في مواد المخالفات والجنح أن الدعوى صالحة لرفعها، بناء على الاستدلالات التي جمعت، تكلف المتهم بالحضور مباشرة أمام المحكمة المختصة" وكذلك أكدته المادة ٢١٤ إجراءات حيث تضمنت أن الدعوى ترفع، "... في المخالفات والجنح بطريق تكليف المتهم بالحضور أمام المحكمة الجزئية ما لم تكن الجريمة من الجنح التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر، عدا الجنح المضرة بأفراد الناس فتحيلها النيابة العامة إلى محكمة الجنايات مباشرة" وعلى ذلك فإذا رأت النيابة العامة أن الجريمة جنحة أو مخالفة فإنها لا تلتزم بإجراء تحقيق فيها وإنما يكون لها الحق في إحالتها إلى المحكمة الجزئية بناء على محضر جمع الاستدلالات، أما إذا كانت الجريمة من قبيل الجنايات فإنه يلزم أن تجرى النيابة فيها تحقيقا

بنفسها أو يطلب ندب قاض لإجراء التحقيق إذا رأت أن التحقيق بمعرفة قاض أكثر ملائمة لظروفها م ٦٤ إجراءات.

وعلى ذلك فإنه لا يجوز إحالة الجرائم المعدودة من قبيل الجنايات إلى المحكمة بناء على محضر جمع الاستدلالات، ومتى أحالت النيابة العامة الدعوى إلى المحكمة في مواد الجرح والمخالفات بناء على محضر جمع الاستدلالات، فإنها تكلف المتهم بالحضور أمام المحكمة، ويجوز الاستغناء عن تكليف المتهم بالحضور إذا حضر الجلسة ووجهت إليه التهمة من النيابة العامة وقبل المحاكمة م ٢/٢٣٢ وقد أجازت المادة ٤/٦٣ إجراءات للمتهم عند رفع الدعوى عليه بطريق الادعاء المباشر أن ينب عنه في أى مرحلة كانت عليها الدعوى وكيلا لتقديم دفاعه، وذلك مع عدم الإخلال بما للمحكمة من حق في أن تأمر بحضوره شخصيا. وتكليف المتهم بالحضور أمام المحكمة يجب أن يكون قبل انعقاد الجلسة بيوم واحد في المخالفات وثلاثة أيام في الجرح خلاف مواعيد المسافة (م ١/٢٣٣ إجراءات)، أما إذا كان ميعاد الإعلان أقل، فإن من حق المتهم طلب تأجيل الدعوى لإعداد دفاعه، فإذا رفضت المحكمة ذلك كان حكمها معيبا، ويسرى ذلك أيضا إذا لم يكن قد أعلن بالجلسة ولكنه علم بها عن أى طريق آخر.^(١)

وإذا تصادف أن كان يوم الجلسة عطلة رسمية، أو طرأ عذر قهرى للقاضى، ولم يمكن ندب غيره، فإنه يجب إعادة إعلان المتهم بورقة تكليف بالحضور فإذا لم يعلن كان الحكم باطلا^(٢)، ويسرى نفس الأمر في حالة انتقال المحكمة من مقرها فإنه يلزم إعادة إعلان المتهم بميعاد الجلسة بالمقر

(١) د. روف عيـد للرجع السابق ص ٣٠٠.

(٢) نقض ١٣/٤/١٩٧٥ مجموعة أحكام النقض ١٢ رقم ١٣٩ ص ٥٨٣.

وفي حالة التلبس يجوز أن يكون تكليف المتهم بالحضور بدون ميعاد، فإذا حضر كان من حقه أن يطلب التأجيل لتحضير دفاعه وعلى المحكمة إجابته لطلبه (م ٢٣٣/٣ إجراءات) ويجب أن تكون ورقة التكليف بالحضور مشتملة على التهمة ومواد القانون التي تنص على العقوبة (م ٢٣٣/٢) فإذا أغفل ذكر أحد بيانات ورقة التكليف كانت باطلة لمصلحة المتهم "أى بطلان نسي" ويلزم تمسكه بهذا البطلان، ويلزم أن يكون تمسكه بالبطلان بالجلسة قبل أن يسمع أحد الشهود^(٢) وإلا سقط حقه فيه، ومتى تمسك به كان للمحكمة إصلاح كل خطأ مادي ولها أن تعدل الوصف القانون إذا كان معيبا، وأن تعدل التهمة وتنبه المتهم لذلك وتمنح المتهم أجلا لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك (م ٣٠٨ إجراءات).

ويجب أن تعلن ورقة التكليف بالحضور لشخص المعلن إليه أو في محل إقامته بالطرق المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية (م ٢٣٤/١ إجراءات) وإذا لم يعرف محل إقامته سلم الإعلان للسلطة الإدارية التابع لها آخر محل كان يقيم فيه في مصر، ويعتبر المكان الذي وقعت فيه الجريمة آخر محل إقامة للمتهم ما لم يثبت خلاف ذلك (م ٢٣٤/٢ إجراءات).

ومتى سلم المحضر الإعلان للسلطة الإدارية فإنه يجب عليه إبلاغ المعلن إليه بخطاب موصى عليه بأنه سلم صورة من الإعلان إلى السلطة الإدارية، وإلا كان الإعلان باطلا.^(٣)

(١) نقض ١٩٧٠/٥/٤ مجموعة أحكام النقض س ٢١ رقم ١٥٤ ص ٦٥١.

(٢) نقض ١٩٥٩/٣/١٦ مجموعة أحكام النقض س ١٠ رقم ٦٨ ص ٣٠٨.

(٣) نقض ١٩٦٩/٥/١٩ مجموعة أحكام النقض س ٢٠ رقم ١٤٩ ص ٧٣٨ وراجع المواد ١٢، ٢٤

من قانون المرافعات.

أما في مواد المخالفات فإنه يجوز إعلان ورقة التكليف بالحضور بواسطة رجال السلطة العامة، ويجوز ذلك أيضا في مواد الجناح التي يعينها وزير العدل بقرا منه بعد موافقة وزير الداخلية (م ٢٣٤/٣ إجراءات).
أما إذا كان المتهم محبوسا فإنه يكون إعلان عنه طريق مأمور السجن أو من يقوم مقامه، ويكون إعلان الضباط وضباط الصف والعساكر الذين في خدمة الجيش إلى إدارة الجيش (م ٢٣٥/١ إجراءات).

المطلب الثاني

حفظ الدعوى

إن النيابة العامة إذا رأت أنه لا محل لرفع الدعوى أمام المحكمة بناء على محضر جمع الاستدلالات، فإنها تأمر بحفظ الأوراق، وهذا ما أكدته المادة ٦١ إجراءات "إذا رأت النيابة العامة أن لا محل للسير في الدعوى، تأمر بحفظ الأوراق" ومتى رأت النيابة العامة حفظ الأوراق، فإنه يجب عليها أن تعلن هذا الأمر إلى كل من المجنى عليه، وإلى المدعى بالحقوق المدنية، فإذا توفي أحدهما كان الإعلان لورثته جملة في محل إقامته، وهذا ما أكدته المادة ٦٢ إجراءات "إذا أصدرت النيابة العامة أمرا بالحفظ وجب عليها أن تعلنه إلى المجنى عليه وإلى المدعى بالحقوق المدنية، فإذا توفي أحدهما كان الإعلان لورثته جملة في محل إقامته".

وأمر الحفظ هو أمر إداري من أوامر التصرف في محاضر جميع الاستدلالات تصدره النيابة العامة لصرف النظر مؤقتا عن تحريك الدعوى أمام القضاء دون أن يكتسب حجية تقيدها. (١) ولكن إذا كانت هي التي قامت بالتحقيق ثم أصدرت أمر الحفظ فلا يكون لها تحريك الدعوى بعد

ذلك إلا إذا أُلغته حيث تكون حجية بمجرد صدوره حتى ولو لم يعلن للخصوم.^(١)

ويستند أمر الحفظ لعدة أسباب منها ما هو قانوني ومنها ما هو موضوعي ومنها عدم الأهمية.

فالأسباب القانونية للحفظ منها ما يستند إلى نصوص قانون العقوبات كعدم اعتبار الفعل جريمة، أو إباحة الفعل لمثل الدفاع الشرعي أو استعمال الحق أو أداء الواجب، أو لامتناع مسئولية الجاني لجنون أو صغر سن أو إكراه أو ضرورة، أو لتوافر عذر معف من العقاب كالتبليغ عن تزيف المسكوكات، ومن الأسباب القانونية ما يستند إلى نصوص قانون الإجراءات الجنائية، كعدم تقديم شكوى أو طلب في الأحوال التي يتوقف تحريك الدعوى عليهما أو للتنازل عنهما، أو سقوط الحق فيهما، أو سقوط الدعوى بالتقادم أو الوفاة أو العفو الشامل أو لسبق الفصل فيهما بحكم بات.

أما الأسباب الموضوعية لأمر الحفظ فمنها الحفظ لعدم كفاية الأدلة، أو عدم معرفة الفاعل، فيكون عندما تقدر النيابة العامة عدم ملائمة رفع الدعوى لظروف معينة، كأن يكون الضرر عن الجريمة تافها، أو أن يتم الصلح بين الطرفين، أو توافر صلة القرابة بين الطرفين، الجاني والمجنى عليه.

ومما تجدر ملاحظته إنه إذا كان الأصل أن الشك أمام المحكمة يفسر لمصلحة المتهم فهو أمام سلطة الاتهام يفسر ضده، فإن كانت أدلة الاتهام مترددة بين إدانة المتهم وبرأئه وكان يحتمل احتمالا مقبولا الحكم

(١) راجع تقض ١٩٥٩/٦/٨ أحكام التقض س ١٠ رقم ١٤٠ ص ٦٢٩، ١٩٩٧/١/١٤ الطعن رقم ١٦٢٤١ س ٦٢ ق، الطعن رقم ١٩٥٦٢ س ٥٩ ق، ٢٠٠٠/٣/٥ الطعن رقم ١٣٤٧٦ س ٦٤ ق.

على هذا المتهم بالإدانة، كان الأمر مقتضيا إحالة الدعوى أمام القضاء وليس مقتضيا لحفظها.

وأمر الحفظ أيا كانت الأسباب التي يستند إليها قانونية أم موضوعية أم لعدم الأهمية، جائر في جميع الجرائم ما كان منها جنائية أم جنحة أم مخالفة، وهو يصدر من أى عضو من أعضاء النيابة أيا كانت درجته، بيد أنه إذا كانت الجريمة تحمل شبهة الجنائية، فإن أمر الحفظ لا يصدر إلا من المحام العام أو من يقوم مقامه.

وأمر الحفظ بالمفهوم السابق يختلف عن الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى حيث يصح صدور الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى من النيابة (محام عام أو من يقوم مقامه) أو من قاضى التحقيق ومن فى حكمه، فى حين أن أمر الحفظ لا يصدر إلا من النيابة العامة وحدها ومن أى عضو من أعضائها مهما كانت درجته، إلا إذا كانت الواقعة جنائية فإنه يصدر عن محام عام أو من يقوم مقامه (م ١/٢٠٩ إجراءات) هذا بالإضافة إلى أن أمر الحفظ، هو أمر إدارى يصدر من النيابة العامة باعتبارها سلطة جمع الاستدلالات، أما الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى فهو أمر قضائى يصدر من إحدى سلطات التحقيق بناء على محضر التحقيق.

وأمر الحفظ لا يعطى المتهم حقا مكتسبا ولا يمنع النيابة العامة من العدول عنه وتقليم الدعوى إلى المحكمة دون إبداء أسباب عدولها عن الحفظ.^(١)

أما الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى فإنه يكتسب حجية متى أصبح نهائيا ولذلك فلا يجوز العدول عنه وإحالة الدعوى للقضاء إلا إذا ظهرت أدلة جديدة أو ألغاه النائب العام فى خلال ثلاثة شهور من تاريخ

(١) تقض ١٩٥٩/١/٩ مجموعة أحكام التقض س ١٠ رقم ١٧٠ ص ٧٩٧، تقض ١٩٧٢/٣/٥
س ٢٣ رقم ٦٣ ص ٢٦٢، ٢٩/٤/١٩٦٨ س ١٩ رقم ٧٣ ص ٤٩٠.

صدوره.

وأمر الحفظ متى صدر من النيابة العامة فإنه لا يحول دون أن يلجأ المضرور من الجريمة إلى تحريك الدعوى الجنائية عن طريق الادعاء المباشر متى توافرت شروطه في حين أن الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى متى صدر فإنه يمنع المضرور من الالتجاء إلى طريق الادعاء المباشر، وذلك لأن من شروط الادعاء المباشر كون الدعوى الجنائية مقبولة، والدعوى لا تكون مقبولة متى صدر أمر نهائي بأن لا وجه لإقامتها.

كما أن أمر الحفظ لا يقطع التقادم إلا إذا أخطر به المتهم أو اتخذ في مواجهته في حين أن الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى قاطع للتقادم، هذا بالإضافة إلى أن أمر الحفظ لا يجوز الطعن فيه أمام القضاء وإنما يجوز التظلم منه إلى رئيس من أصدره أو التظلم إلى نفس العضو الذي أصدره لكي يلغيه، لأن من سلطته إلغاءه أو العدول عنه فهو لا يقيد، وذلك على العكس من الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى فإن له طرقاً للطعن فيه رسمياً القانون وذلك أياً كانت الجهة التي أصدرته.^(١)

(١) راجع تقض ١٩٧٦/٦/٢٠ مجموعة أحكام التقض س ٢٧ رقم ١٤٨ ص ٦٦١.

الفصل الثالث

إجراءات التحقيق التي يملكها مأموري

الضبط القضائي على سبيل الاستثناء

بالإضافة إلى الوظيفة الرئيسية لمأموري الضبط القضائي في جمع الاستدلالات، منحهم القانون سلطات استثنائية يكون لهم بمقتضاها اتخاذ إجراءات معينة تعد من إجراءات التحقيق، وذلك لما تضمنه هذه الإجراءات من مسلسل بجرمة الشخص أو حرمة مسكه، من إلقاء القبض على المتهم وتفتيشه وذلك في غير حالات التلبس بالجريمة، كما منحهم هذه السلطة فيما يتعلق بأحوال التلبس بالجريمة، كما منحهم هذه السلطة فيما يتعلق بأحوال التلبس بالجريمة، كما أباح لهم القانون مباشرة إجراءات التحقيق في حالة نلهم من قبل سلطات التحقيق.

وسوف نتناول سلطات مأموري الضبط القضائي في الحالات الثلاثة السابقة في مباحث ثلاثة على التوالي.

المبحث الأول

سلطات مأموري الضبط القضائي في التحقيق

في غير حالات التلبس بالجريمة

إن الحديث عن سلطات مأموري الضبط القضائي في التحقيق في غير حالات التلبس بالجريمة يقتضي منا بيان، حدود سلطتهم في حالة إلقاء القبض على المتهمين، ثم بيان سلطتهم في تفتيش المتهمين، وذلك في مطلبين على التوالي.

المطلب الأول

القبض على المتهمين

إن المادة ٣٤ إجراءات قبل أن تعدل بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢، كانت تتوسع في الحالات التي تجيز لمأموري الضبط القضائي إلقاء القبض على المتهمين فكانت تتضمن حالات تجيز لمأمور الضبط القضائي إلقاء القبض على المتهم في أحوال التلبس بالجريمة وفي أحوال لا يوجد فيها تلبس بالجريمة.

يد أنه بعد أن صدر دستور مصر الدائم سنة ١٩٧١ ونص في مادته ٤١ على أن "الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس، وفيما عد حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع، ويصدر هذا الأمر من القاضي المختص أو النيابة العامة، وذلك وفقاً لأحكام القانون ويحدد القانون مدة الحبس الاحتياطي".

وعلى ذلك فإن المادة ٤١ من الدستور الدائم تستلزم لإلقاء القبض على شخص أو تفتيشه ضرورة الحصول على أمر من القاضي أو من النيابة العامة. ومن أجل ذلك فقد عللت المادة ٣٤ إجراءات كى تتمشى مع ما تضمنته المادة ٤١ من الدستور من حريات شخصية، ولذلك أصبح نص المادة ٣٤ إجراءات "لمأمور الضبط القضائي في أحوال التلبس بالجنايات أو بالجناح التي يعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اقحامه". كما نصت المادة ٣٥ إجراءات على أنه "إذا لم يكن المتهم حاضراً في الأحوال المبينة في المادة السابقة جاز لمأمور الضبط القضائي أن يصدر أمراً بضبطه وإحضاره ويذكر ذلك في المحضر، وفي غير الأحوال المبينة في المادة السابقة إذا وجدت دلائل كافية على اقحام شخص بارتكاب جناية أو جنحة سرقة أو نصب أو تعدد شليد أو مقاومة لرجال السلطة العامة بالقوة والعنف جاز لمأمور الضبط القضائي أن يتخذ الإجراءات التحفظية المناسبة وأن يطلب فوراً من النيابة العامة أن تصدر أمراً بالقبض عليه.

وفي جميع الأحوال يتم تنفيذ أوامر الضبط والإحضار والإجراءات التحفظية بواسطة أحد الحضرين أو بواسطة رجال السلطة العامة".

فللادتين ٣٤، ٣٥ إجراءات قد علمنا لتأكيد الحريات الشخصية التي كفلها الدستور النائم سنة ١٩٧١.

تعريف القبض والعلاقة بينه وبين كل من الحبس الاحتياطي والاستيقاف.

إن القبض هو احتجاز للثهم لفترة زمنية ومنعه من الهرب تمهيداً لإرساله إلى النيابة العامة لاتخاذ ما تراه في شأنه. وقد عرفه محكمة النقض بأنه "إمساك للمقبوض عليه من جسمه وتقييد حركته وحرمانه من حرية التجول دون أن يتعلق الأمر على قضاء فترة زمنية معينة".^(١)

فالقبض بالمعنى السالف بيانه قد تضمن مسلسل بحرية للمقبوض عليه ومن ثم فإنه يعد من إجراءات التحقيق وليس من إجراءات جمع الاستدلالات.

والقبض وإن كان يفتق مع الحبس الاحتياطي في كون كلاهما يتضمن معنى احتجاز للثهم وتقييد حركته، إلا أنهما يختلفان من حيث المدة، فالقبض لا يجوز أن يزيد عن يومين، يوم قبل تحويل للمقبوض عليه للنيابة ويوم بمعرفة النيابة، في حين أن الحبس الاحتياطي قد تطول مدته إلى عدة شهور كما سيأتي فيما بعد.

هنا علاوة على أن الحبس الاحتياطي لا يكون إلا بمعرفة سلطات التحقيق، في حين أن القبض يكون جائزاً للمأموري الضبط القضائي وهو ما زال في مرحلة جمع الاستدلال.

كما يختلف القبض عن الاستيقاف، فالاستيقاف لا يعني سوى سؤال عابر السيل عن شخصيته ووجهته متى بلغ منه سلوك جعل رجل السلطة العامة يرتاب في أمره^(٢)، ولا يشترط أن يكون رجل السلطة العامة من رجال الضبط القضائي، فإنه يصح

(١) قض ١٩٥٩/٤/٢٧ مجموعة أحكام النقض س ١٠ رقم ١٠٥ ص ٤٨٢، قض ١٩٦٩/٦/٩

س ٢٠ رقم ١٧١ ص ٨٥٣، ١٩٩٨/٧/٢ لطن ١٦٢٥٨ س ٦٢٢.

(٢) قض ١٩٧٩/١/٢٥ مجموعة أحكام النقض س ٣٠ رقم ٣٠ ص ١٥٩، ١٩٧٩/١/١١ رقم ٨

ولو لم يكن لرجل السلطة العامة صفة الضبطية القضائية وله اقتياده إلى أقرب مأمور ضبط قضائي للثبوت من شخصيته، وذلك على العكس من القبض الذي يجيز لمأمور الضبط تقييد حرية المقبوض عليه، ولا يصح أن يكون إلا بمعرفة من تتوفر فيه صفة الضبطية القضائية. هنا بالإضافة إلى أن القبض على متهم يجيز لمأمور الضبط تفتيشه كما سيأتي، في حين أن الاستيقاف لا يجيز التفتيش وإنما يسمح اقتياده لأقرب مأمور ضبط أو اقتياده إلى قسم الشرطة^(١)، ولكن لو أسفر الاستيقاف عن تلبس بجرمة جاز لمأمور الضبط القضائي القبض والتفتيش استنادا لحالة التلبس، ولذلك قضى بأنه إذا استوقف رجل الحفظ شخصا لما رآه من أمره، فألقى هذا الشخص ما كان معه، واتضح لمأمور الضبط القضائي أنه جسم لشيء غريب كمخدر أو سلاح بلون ترخيص، فإن الجريمة تكون في حالة تلبس تجيز لمأمور الضبط القضائي إلقاء القبض على هذا الشخص وتفتيشه.^(٢)

أحوال القبض وفقا للملتين ٣٤، ٣٥ إجراءات.

وفقا لنص المادة ٣٤ إجراءات، فإنه يجوز لمأمور الضبط القضائي إلقاء القبض بنفسه على المتهم الحاضر متى توافرت حالة التلبس بجناية أو بجنحة تزيد عقوبة الحبس فيها على ثلاثة شهور، ووفقا لنص المادة ٣٥ إجراءات فإنه يجوز لمأمور الضبط القضائي اتخاذ الإجراءات التحفظية اللازمة وطلب إذن من النيابة العامة بالقبض على المتهم متى وجدت أدلة كافية على اقترافه بارتكاب جناية أو جنحة سرقة أو نصب أو تعد شديدا أو مقاومة لرجال السلطة العامة بالقوة أو العنف.

ويستوى في الجريمة التي تتيح القبض أن تكون جريمة تامة أو أن تكون قد وقعت

ص ٥٤، ١٩٧٦/١/٥ س ٢٧ رقم ٤ ص ٣٣، ١٩٩٥/١١/١٣ الطعن ١٤٦٥٨ س ٦٣ ق

١٧/٤/٢٠٠٠ الطعن ٢٢١٦٨ س ٦٤ ق.

(١) تقض ١٩٦٠/١٠/١٧ مجموعة أحكام النقض س ١١ رقم ١٣٠ ص ٦٨٣ تقض ١٩٦٨/٣/٢٥

س ١٩ رقم ٧١ ص ٣٧١، تقض ١٩٧٤/٦/٩ س ٢٥ رقم ١٢١ س ٥٦٨.

(٢) راجع على سبل المثال تقض ١٩٤٠/١٠/٢٠ مجموعة القواعد ج ٥ رقم ٢٧٣ ص ٦٩٨، تقض

١٩٦٠/٣/٢ مجموعة أحكام النقض س ١١ رقم ٢٧ ص ١٣٤، تقض ١٩٦٣/٣/٦ س ١٨

رقم ٦٣ ص ٣١٦.

عند حد الشروع متى كان القانون يعاقب على الشروع في هذه الجرائم، كما يستوى أن يكون للتهم هو الفاعل الأصلي في الجريمة أم يكون شريكا للفاعل الأصلي، كما يستوى أن يكون الحبس المقرر للجريمة المرتكبة وجوبيا أم يكون جولزيا، أما إذا كانت الجريمة من قبيل المخالفات فلا يجوز القبض على المتهم إلا إذا كانت الجريمة في حالة تلبس ولا يمكن معرفة شخص الجاني (٢/٣٨م إجراءات).

ولكن يشترط لإلقاء القبض على المتهم في جميع الحالات السابقة، توافر دلائل كافية على ارتكابه الجريمة أو مساهمته فيها بوصف الشريك، وتقدير توافر الدلائل الكافية متروك لتقدير مأمور الضبط القضائي في ضوء الظروف التي وجد فيها، وتقدير مأمور الضبط لتوافر الدلائل الكافية يخضع لرقابة سلطات التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، فعلى النيابة العامة متى حضر لها المتهم مقبوضا عليه، أن تبحث في مدى توافر الدلائل الكافية، كما يكون لمحكمة الموضوع رقابة مدى كفاية الأدلة، فإذا قدرت أنها غير كافية كان لها الحكم بطلان القبض وبطلان كل ما أسفر عنه هذا القبض الباطل^(١)، وقضؤها خاضع لرقابة محكمة النقض فيما يتعلق باستجها كفاية الأدلة وذلك في ضوء رقابتها على تسيب الأحكام^(٢).

ولذلك قضى بأن الإبلاغ عن الجريمة لا يكفي وحده لتبرير القبض على المتهم وتفتيشه، بل يجب على مأمور الضبط القضائي إجراء التحريات اللازمة بناء على ما ورد في البلاغ، فإذا انتهت التحريات إلى وجود دلائل كافية جاز إلقاء القبض على المتهم^(٣). كما قضى بأن مجرد ظهور الحيرة والارتباك على المتهم ووضع يده في جيبه عندما شاهد رجل الحفظ، أمور لا تغير دلائل كافية على وجود لقيام ببرر القبض عليه^(٤) وقضى بأن

(١) قض ١٩٦١/٦/١٩ مجموعة أحكام النقض س ١٢ رقم ١٣٥ ص ١٠٤، قض

١٩٧٢/١٠/٨ س ٢٣ رقم ٢١٨ ص ٩٧٩، قض ١٩٧٣/١/١ رقم ٢٤ ص ٢٧.

(٢) راجع على سبل المثال قض ١٩٧٣/٢/٢٥ مجموعة أحكام النقض س ٢٤ رقم ٥٢ ص ٢٣٥.

(٣) قض ١٩٣٧/١٢/٣٠ مجموعة لقواعد ج ٤ رقم ١٢٥ ص ١١٩.

(٤) قض ١٩٥٨/١٠/٨ أحكام النقض س ٨ رقم ٢٠٥ ص ٩٥.

مشاهدة المتهم في منتصف الليل وهو يحمل شيئا وعندما رأى سيارة البوليس تهدئ من سرعتها خلع حذاءه وجرى، فإن ذلك توافر به الدلائل الكافية التي تبرر لرجل الضبط القضائي إلقاء القبض على هذا للمتهم^(١).

وعلى ذلك فإن توافر الدلائل الكافية شرط لإباحة المساس بشخص للمتهم بالقبض عليه أو تفتيشه، وللمتهم الحق في الدفع بعدم وجود دلائل كافية للقبض عليه أو تفتيشه، ويجب أن يكون هذا الدفع أمام محكمة الموضوع فلا يصح أن يتمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض، ومتى تمسك به المتهم أمام محكمة الموضوع فلا يصح لها تجاهل هذا الدفع وإلا كان الحكم الصادر باطلا متى استندت المحكمة في حكمها إلى أحد العناصر المكونة للدلائل الكافية التي طعن بعدم كفايتها^(٢).

الأمر بالضبط والإحضار.

أجاز القانون في المادة ٣٥ إجراءات لمأمور الضبط القضائي إذا لم يكن المتهم حاضرا أن يصدر أمره بضبطه وإحضاره متى كانت الدلائل الكافية متوافرة في حق المتهم، ولم يبين قانون الإجراءات الجنائية المدة التي يظل أمر الضبط والإحضار الصادر من مأمور الضبط ساري المفعول في خلالها، في حين نص القانون على المدة التي يبقى خلالها أمر الضبط والإحضار الصادر من النيابة العامة أو قاضي التحقيق ساريا فجعلها ستة شهور من تاريخ صدوره إلا إذا تجدد (٢/١٣٩م) إجراءات، م ٢/٢٠١م إجراءات) ولذلك فإن هذه المدة تسري أيضا على أوامر الضبط والإحضار الصادرة من مأموري الضبط القضائي، لأنه لا يكون من المقبول عقلا أن تكون لمأمور الضبط سلطة أكثر من السلطة المخولة لجهات التحقيق.

ولا يشترط أن يكون أمر الضبط والإحضار الذي يصدره مأمور

(١) نقض ١٩٧٨/١٢/٢٩ أحكام نقض س ٢٩ رقم ٢٢٢ ص ١١٢٢.

(٢) نقض ١٩٧٢/٢/٦، أحكام نقض س ٢٣ رقم ٣٤ ص ١٢٦.

الضبط القضائي مكتوبا.^(١)

سماع أقوال المتهم المقبوض عليه.

يجب على مأمور الضبط القضائي بعد إلقائه القبض على المتهم أن يسمع أقواله فوراً، وإذا لم يأت بما يبرئه كان من الواجب على مأمور الضبط أن يرسله إلى النيابة العامة في خلال أربع وعشرين ساعة، وأنه يجب على النيابة أن تستجوبه في خلال أربع وعشرين ساعة ثم تأمر بالقبض عليه أو بإطلاق سراحه (م ٣٦ إجراءات) ولكن ليس من سلطة مأمور الضبط القضائي استجواب المتهم، وذلك لأن هذا الإجراء سيجري عليه مواجهة المتهم بأدلة الاتهام ومناقشته فيها حتى يتوصل إلى الحصول على اعترافه، وهو ليس من سلطته بل من سلطة النيابة أو قاضي التحقيق. وقد تطلبت المادة ١/١٣٩ إجراءات أن يبلغ المقبوض عليه فوراً بأسباب القبض عليه، وإعطائه حق الاتصال بمن يرى إبلاغه بذلك، واستعانة بمحام، كما يجب أن يعلن على وجه السرعة بما وجه له من التهم (وهو ما تضمنته المادة ٧١ من الدستور الدائم لسنة ١٩٧١)، بيد أن المادة ١٣٩ إجراءات لم تحدد المدة التي يلزم خلالها إبلاغ المتهم بسبب القبض عليه والتهم الموجهة إليه، وبناء على ذلك فإن الميعاد تقديري ومترك لسطة التحقيق تحت إشراف ورقابة محكمة الموضوع.

ومما هو جدير بالذكر أن المشرع بعد أن حدد أحوال القبض وفقاً للمادتين ٣٤، ٣٥ إجراءات نص في المادة ٤٠ إجراءات على عدم القبض على إنسان أو حبسه إلا بأمر من السلطة المختصة بذلك ويجب أن يعامل بما يحفظ عليه كرامته وعدم إيذائه بدنياً أو معنوياً، وهذا هو نفس ما تضمنته المادة ١/٤٢ من دستور سنة ١٩٧١.

(١) تقض ١٩٦٩/١١/٢٤ أحكام لنقض س ٢٠ رقم ٢٧٠ ص ١٣٣٠.

ما يترتب على بطلان القبض.

إذا كان القبض الذي باشره مأمور الضبط القضائي على المتهم باطلا، أى حدث في غير الأحوال التي يصرح فيها القانون بذلك، فإنه يترتب على بطلان القبض بطلان كل ما يكون قد أسفر عنه هذا القبض الباطل من أدلة، كفتيشه وضبط ما يكون قد ضبط معه من الأشياء، ويطل كذلك اعترافه الذي تم تحت تأثير القبض عليه، كذلك تبطل حالة التلبس التي نشأت نتيجة القبض الباطل، ويطل أيضا تفتيش المنزل وكذا الحبس الاحتياطي إذا بني على سبب أو أكثر من الأسباب أو الأدلة الباطلة، ولذلك قضى بأنه إذا قبض كونستابل البوليس على المتهم بناء على بلاغ من مجهول أو بناء على مجرد الظن للاشتباه بأنه يتجر في المواد المخدرة، وكان هذا في غير حالات التلبس وبدون الحصول على إذن من السلطات المختصة، فألقى المتهم المادة المخدرة التي كان يحملها خوفا من ضبطها معه أثناء تفتيشه، فإنه لا يجوز الاستشهاد بها عليه لأن إلقاء هذه المادة المخدرة كان نتيجة خوفه من القبض عليه، وحيث أن القبض عليه كان قبضا باطلا، فإنه يترتب عليه بطلان ضبط المادة المخدرة التي أسفر عنها ذلك القبض الباطل.^(١)

(١) نقض ١٩٣٩/٣/٢٧ مجموعة القواعد ج ٤ رقم ٣٦٤ ص ٤٩٩ وراجع أيضا نقض ١٩٧٣/٤/٩ مجموعة أحكام النقض س ٢٤ رقم ١٠٥ ص ٥٠٦.

المطلب الثاني

تفتيش شخص المتهم

نصت للمادة ١/٤٦ إجراءات على أنه "في الأحوال التي يجوز فيها القبض قانوناً على المتهم يجوز للمأمور الضبط القضائي أن يفتشه".

فللمادة السابقة أجازت للمأمور الضبط القضائي تفتيش المتهم في الحالات التي يجوز فيها إلقاء القبض عليه طبقاً للقانون، والتفتيش الذي يبيحه القانون للمأمور الضبط في أحوال القبض هو تفتيش للمتهم فحسب^(١)، وعلى ذلك فلا يكون للمأمور الضبط في غير حالات التلبس أو الندب من إحدى سلطات التحقيق تفتيش منزل للمتهم لمجرد أن القبض عليه وقع صحيحاً.

والتفتيش الصحيح للمتهم بناء على القبض الصحيح عليه هو ما يتم بمعرفة مأمور الضبط القضائي، أما إذا تم التفتيش من مساعدى مأمور الضبط القضائي أو معاونيه فإنه يشترط لكي يكون صحيحاً أن يتم تحت إشراف مأمور الضبط القضائي^(٢).

تفتيش الأثاث بمعرفة أثنى.

نصت للمادة ٢/٤٦ إجراءات على "وإذا كان للمتهم أثنى وجب أن يكون التفتيش بمعرفة أثنى ينالها لذلك مأمور الضبط القضائي".

فهذه المادة قد أوجبت على مأمور الضبط القضائي إذا كان للمتهم أثنى أن يندب لها أثنى لكي تقوم بتفتيشها، ويجب على مأمور الضبط ألا يخلفها اليمين أمله إلا إذا خيف ألا يستطيع سماعها فيما بعد يمين (م) ١/٢٩ إجراءات^(٣) كما يجب على مأمور الضبط القضائي أن يثبت إسمها في المحضر حتى يتسنى إعلانها للحضور أمام المحكمة لتؤدى

(١) قرض ١٩٧٣/١١/٢٠ مجموعة أحكام القرض من ٢٤ رقم ٢١٣ ص ١٠٢٣، ١٩٧٥/٦/٨

من ٢٦ رقم ١١٧ ص ٥٠٠.

(٢) قرض ١٩٥٦/٤/٢٤ مجموعة أحكام القرض من ٧ رقم ١٨٤ ص ٦٥٩.

(٣) قرض ١٩٧٢/٥/٢٩ مجموعة أحكام القرض من ٢٣ رقم ١٨٧ ص ٨٢٥.

شهادتها عما اكتشفته عند تفتيشها للمتهمة.

وتفتيش الأنثى بمعرفة أنثى قصد به ألا يتم ذلك إلا بالنسبة للأماكن الحساسة من جسم المرأة وهي عورتها التي تخلش حياها إذا مست ولا يجوز لمأمور الضبط القضائي الإطلاع عليها^(١) ولذا قضى بأن تفتيش صدر المتهمة بمعرفة مأمور الضبط القضائي لإخراج المخدر الذي تخفيه في صدرها يطل التفتيش وما أسفر عنه^(٢) أما إذا كان جسم الجريمة في يد المتهمة، فإن تفتيش مأمور الضبط يد المتهمة لإخراج المخدر منه فهو تفتيش صحيح^(٣).

كذلك يكون لمأمور الضبط التقاط جسم الجريمة إذا كان بين أصابع الأقدام العارية للمتهمة، ولذلك قضى بأن مأمور الضبط القضائي لا يكون قد خالف القانون إذا كان قد التقط لفافة المخدر التي رآها وهي موضوعة بين أصابع القدم العارية من المتهمة^(٤). كما يكون إخراج المتهمة لما تخفيه في ملابسها من أدلة الجريمة طوعية واختيارا بدون تفتيش مأمور الضبط لها فإنه لا يكون في ذلك مخالفة للقانون، ولذلك قضى بأنه إذا كان الثابت أن مأمور الضبط القضائي لم يفتش المتهمة بنفسه وإنما أمرها بأن تقلب جيوبها فظهر من جيبيها الأيمن جزء من علبة صفيح أخرجته وأخرجت من جيبيها الأيسر ورقة وأخفتها في يدها فأخذها مأمور الضبط ووجد بها أفيونا وحشيشا كما وجد في داخل علبة الصفيح حشيشا وأفيونا فإنه لا يكون قد خالف القانون، ولا يصح ادعاء المتهمة بأن مأمور الضبط قد خالف المادة ٤٦/٢/إجراءات^(٥).

(١) راجع نقض ١٩٧٢/٣/١٢ مجموعة أحكام النقض س ٢٣ رقم ٨١ ص ٣٥٩، ١٩٧٢/٥/٢١ رقم ١٦٩ ص ٧٥٩، ١٩٩٧/١٠/١٦ الطعن ١٩٨٤٠ س ٦٦ ق ١٣٤١.

(٢) نقض ١٩٥٥/١١/١٩ مجموعة أحكام النقض س ٦ رقم ٣١٤ ص ١٣٤١.

(٣) راجع نقض ١٩٦٠/٢/٨ مجموعة أحكام النقض س ١١ رقم ٣٠ ص ١٤٨، ١٩٨٦/١/١٤ أحكام النقض س ٣٧ رقم ١٤ ص ٦٤.

(٤) نقض ١٩٥٧/٥/٢٠ مجموعة أحكام النقض س ٨ رقم ١٤٣ ص ٥٢١.

(٥) نقض ١٩٥٧/١٢/٣ مجموعة أحكام النقض س ٨ رقم ٢٦٠ ص ١٤٨ نقض ١٩٦٢/١/٣٠ س ١٣ رقم ٢٧ ص ٩٨.

وفيما عدا ما سبق فإنه لا يجوز أن يتم تفتيش الأثني إلا بمعرفة أثني، وأن مخالفة ذلك يترتب عليه بطلان من النظام العام، ولا يصحح هذا البطلان رضاء المتهمه بأن يفتشها مأمور الضبط القضائي أو أن يفتشها طبيب يندبه للقيام بالتفتيش مأمور الضبط القضائي^(١).

التفتيش الذي يعتبر من إجراءات التحقيق:

إن التفتيش الذي يعتبر من إجراءات التحقيق هو التفتيش القضائي، وهو الذي أشارت إليه المادة ٤٦ إجراءات، وهو يتقيد بشروط معينة ويتم في أحوال معينة بهدف البحث عن أشياء لها صلة بالجريمة التي قلمت دلائل كافية على ارتكابها. والتفتيش القضائي بالمعنى السابق يختلف عن التفتيش الإداري الذي يقوم به مأموري الضبط القضائي أو غيرهم ممن ليس لهم صفة الضبطية القضائية، ويهدف إلى أغراض إدارية بجهة لتحقيق أهداف إدارية وبلون أن يسبقه وجود دلائل كافية على ارتكاب الشخص لجريمة ما، مثل تفتيش مأمور الجمر ك لأمتعة الركاب في داخل المنطقة الجمرية، فإذا أسفر هذا التفتيش عن دليل يكشف عن ارتكاب جريمة جاز الاستاد إليه لأنه جاء نتيجة إجراء مشروع^(٢)، وكذلك يسرى نفس الحكم بالنسبة لما قد يظهر من أدلة على ارتكاب جرائم كما في حالة عثور رجل الإسعاف في جيب شخص مصاب على مخدر وذلك أثناء بحثه في جيوبه لجمع ما قد يكون معه من نقود للحفاظ عليها أو البحث عما يثبت شخصيته وذلك قبل نقله للمستشفى، وكذلك تفتيش حرس السجن للمسجونين للتحقق من عدم وجود ممنوعات مع المساجين مما يمتنع عليهم حيازتها طبقا للمادة ٥٩٥ من دليل إجراءات العمل في السجون، فلو عثر الحرس أثناء تفتيش المسجون أو تفتيش أمتعه على مخدر كان ذلك إجراء سليم ويصح الاستاد إليه في إدانة المسجون لأنه جاء نتيجة إجراء مشروع طبقا للقانون^(٣).

(١) قض ١١/٤/١٩٥٥ مجموعة أحكام النقض س ٦ رقم ٢٤٩ ص ٨٠٧.

(٢) راجع قض ١٧/٥/١٩٦٠ مجموعة أحكام النقض س ١ رقم ٢١٩ ص ٦٧٠.

(٣) قض ٢٥/١/١٩٧٠ مجموعة أحكام النقض س ٢١ رقم ٣٥ ص ١٤٧.

وكذلك ما يحدث من تفتيش ملاحظ العمال للملابس عمال المصانع والملاجئ والمستشفيات عند انصرافهم في نهاية كل يوم، فإذا أسفر هذا التفتيش عن ضبط لشيء مسروق فإنه يصح الاستناد إليه في إدانة المتهم والحكم عليه، لأن اكتشاف أدلة الجريمة جاءت نتيجة إجراء مشروع ولم ترتكب في شأنه أى مخالفة لأحكام القانون.^(١)

وعلى ذلك فإن التفتيش القضائي يختلف عن التفتيش الإداري، من حيث أن التفتيش الإداري لا يلزم له توافر تلبس بالجريمة أو أن يسبقه دلائل كافية على ارتكاب جريمة ولا الحصول على إذن سابق من إحدى سلطات التحقيق، كما لا يلزم أن يقوم به مأموري الضبط القضائي، فيصح أن يشره غيرهم كما سبق أن أوضحنا في الأمثلة السابقة ذكرها، هذا بالإضافة إلى أنه لا يشترط أن يكون التفتيش عقب القبض الصحيح^(٢)، وذلك على العكس من التفتيش القضائي الذي يعتبر من إجراءات التحقيق ويتقيد بشروط وأحوال بينها القانون حتى يكون التفتيش صحيحاً.

(١) نقض ١٩٤٥/٤/٩ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٥٤٩ ص ٦٩٣.

(٢) د. روف عييد - للرجع السابق ص ٢٣٤.

المبحث الثاني

سلطات مأمورى الضبط القضائى فى التحقيق

فى حالات التلبس بالجريمة

منح القانون لمأمورى الضبط القضائى سلطات واسعة وذلك عند وجود الجريمة فى حالة تلبس بها، والحكمة فى منحهم هذه السلطات الواسعة هو أن حالة التلبس بالجريمة تقتضى السرعة فى جمع أدلة الجريمة قبل ضياعها كما أن احتمال الخطأ فى تقدير أدلة الجريمة يكون ضعيفا، وذلك لأن الأفراد لن يضاروا نتيجة الخطأ أو التسرع فى الاقمام.

وحديثنا عن التلبس بالجريمة وسلطات مأمورى الضبط فى شأنه يقتضى منا بيان حالات التلبس وشروط صحة التلبس، ثم بيان الآثار المترتبة على التلبس بالجريمة، وسوف نتناولها فى مطلب ثلاثة على التوالى. نخصص الأول للحديث عن حالات التلبس ونفرد المطلب الثانى لبيان شروط صحة التلبس، ونخصص المطلب الثالث والأخير للحديث عن آثار التلبس.

المطلب الأول

حالات التلبس

تضمنت المادة ٣٠ إجراءات حالات التلبس، فنصت على أن "تكون الجريمة متلبسا بها حال ارتكابها أو عقب ارتكابها ببرة يسيرة، وتعتبر الجريمة متلبسا بها إذا اتبع الجنى عليه مرتكبها، أو تبعته العامة مع الضياح أثر وقوعها أو إذا وجد مرتكبها بعد وقوعها بوقت قريب حاملا آلات أو أسلحة أو أمتعة أو أوراقا أو أشياء أخرى يستدل منها على أنه

فاعمل أو أشرتك فيها، أو إذا وجدت به في هذا الوقت آثاراً أو علامات تفيد ذلك".

فقد بينت هذه المادة أن أحوال التلبس أربع حالات واردة على سبيل الحصر هي: ^(١)

- ١ - مشاهدة الجريمة حال ارتكابها.
 - ٢ - مشاهدة الجريمة عقب ارتكابها ببرهة يسيرة.
 - ٣ - تتبع الجاني أثر وقوع الجريمة.
 - ٤ - مشاهدة الجاني بعد وقوع الجريمة بوقت قريب حاملاً أشياء أو به آثار أو علامات يستدل منها على أنه فاعل لها أو شريك فيها.
- والحالة الأولى هي حالة التلبس الحقيقي، أما الأحوال الثلاثة الباقية فهي من قبيل التلبس الاعتباري.

أولاً: مشاهدة الجريمة حال ارتكابها.

وتتحقق هذه الصورة بمشاهدة الجريمة في نفس اللحظة التي ارتكبت فيها، كمشاهد القاتل وهو يطلق العيار الناري على الجاني عليه، ومشاهدة السارق أثناء ارتكابه الفعل المادي المكون لجريمة السرقة. والمشاهدة تتم في غالب حالاتها عن طريق حاسة النظر، ولكنها كما تتحقق عن طريق حاسة النظر تتحقق أيضاً عن طريق أي حاسة أخرى من الحواس، مثل حاسة السمع أو حاسة الشم، مثل سماع الأعيرة النارية أو شم رائحة المخدر، وذلك متى كان النظر أو السمع أو الشم يقينياً لا يحتمل الشك ^(٢)، ولذلك قضى بأن شم ضابط البوليس رائحة المخدر تبعث من فم المتهم على أثر رؤيته وهو يتلع مادة لم يتبينها فإن

(١) راجع نقض ١٩٣٨/٦/٢٠ مجموعة القواعد ج ٤ رقم ٢٤٢ ص ٢٦٨.

(٢) نقض ١٩٦٧/١٠/٤ مجموعة أحكام النقض س ١٧ رقم ١٦٨ ص ٩١١، ١٩٩٥/٢/١٩.

الطن ٣٥٧٨ س ٦٣ ق، ١٩٩٧/١٢/١٩ الطن ١٩٦٨٧ س ٦٥ ق.

الواقعة تكون جريمة إحراز مخدر متلبسا بها وتخول للضابط القبض عليه وتفتيشه^(١) كما قضى بأن سماع صوت أعيرة نارية ومشاهدة جاني قادمة يجرى من نفس الاتجاه فإن حالة التلبس تكون قائمة وتخول القبض والتفتيش للمتهم.^(٢)

والتلبس يتحقق بمشاهدة الجريمة وليس بمشاهدة الجاني، فالتلبس حالة تقارن الفعل وليس الفاعل^(٣)، وعلى ذلك فحالة التلبس تكون قائمة لو شوهدت الجريمة ولم يشاهد الجاني، كأن يشاهد المجني عليه المصاب يطلق عيار نارى دون أن يشاهد مطلق هذا العيار النارى، وكما يشاهد نور ظاهر داخل مسكن لم يتعاقد صاحبه مع شركة الكهرباء، ومشاهد أسلاك الكهرباء الداخلة للمنزل متصلة بأسلاك شركة الكهرباء، فإن حالة التلبس بجريمة سرقة التيار الكهربائى تكون متوافرة.^(٤)

ثانياً: مشاهدة الجريمة عقب ارتكابها ببرهنة يسيرة.

وهذه الصورة لا تتحقق بمشاهدة الجريمة لحظة اقترافها، وإنما تتحقق بمشاهدة الجريمة بعد أن ارتكبت بفترة قصيرة لا تزال فيها آثار

(١) نقض ١٩٤٦/١١/١١ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٢٣١ ص ٢٢٩ نقض ١٩٤٤/١٠/١٦ ج ٦ رقم ٣٧٥ س ٥١٥، ١٩٨٣/١١/١٩ مجموعة أحكام النقض س ٣٤ رقم ١٨٦ ص ٩٣٤، ١٩٩٣/٩/١٥ الطعن ٣٢٦٠٥ س ٦٢ ق.

(٢) نقض ١٩٤٣/١٢/١٤ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٤٤ ص ٦٥.

(٣) نقض ١٩٤٦/٣/١٨ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ١١٧ ص ١١٢ نقض ١٩٧٢/١١/٥ مجموعة أحكام النقض س ٢٣ رقم ٢٥٣ ص ١١٢١ نقض ١٩٧٣/١٢/٢٩ س ٢٤ رقم ٣٣٩ ص ١١٧٧، نقض ١٩٧٩/٤/٣٠ س ٣٠ رقم ١٠٩ ص ٤٨٣، ١٩٨٥/٢/٥ س ٣٦ رقم ٢٣ ص ٢٠٩، ٢٠٠٠/٤/٣ الطعن ٢٦٨٧٦ س ٦٧ ق.

(٤) نقض ١٩٥٦/٤/١٦ مجموعة أحكام النقض س ٧ رقم ١٦٤ ص ٥٦٧. نقض ١٩٥٨/١٢/١ س ٩ رقم ٢٤٤ ص ١٠٠٦.

الجريمة باقية ونارها لم تحمد بعد^(١)، مثل مشاهدة جثة قتيل وهي ما زالت تترف دما، أو مشاهدة الجاني وهو يندفع مسرعا من مكان الجريمة. ولا يشترط في هذه الحالة وجود آثار مادية للجريمة بعد ارتكابها، وذلك لأن بعض الجرائم قد لا يترك أثرا يشير إليه الشروع في القتل بإطلاق أعيرة نارية على المجنى عليه ولكنها لا تصيبه.^(٢)

ثالثا: تتبع الجاني أثر وقوع الجريمة.

وتتحقق هذه الصورة من حالات التلبس بأن يتبع المجنى عليه الجاني أو تبعته العامة بالصياح، يعد قرينة على قيام حالة التلبس بالجريمة، ولا يشترط أن يكون التتبع بالجري خلف الجاني بل يكفي أن يكون بالصياح والإشارة إليه بالأيدى فهذا يكفي.

رابعا: مشاهدة الجاني بعد وقوع الجريمة بوقت قريب حاملا أشياء أو به آثار أو علامات يستدل منها على أنه فاعل لها أو شريك فيها. وهذه الحالة تتحقق متى شوهد الجاني بعد وقوع الجريمة بوقت قريب وهو يحمل أشياء كآلات أو أسلحة أو أمتعة أو غير ذلك مما يكون له صلة بالجريمة التي ارتكبها أو أن توجد به آثار أو علامات يستدل منها على أنه فاعل الجريمة أو كان شريكا فيها، كوجود بقع دموية على ملابسه أو وجود تسليحات أو جروح به نتيجة مقاومة المجنى عليه له، وعلى كل حال فيجب أن يكون ذلك في وقت قريب لارتكاب الجريمة، ولذلك قضى بأنه إذا ضبط شخصان عقب ارتكاب جريمة سرقة بزمان قريب وكان أحدهما يحمل سلاحا والآخر يحمل الأشياء المسروقة اعتبرا

(١) راجع نقض ١٩٦٠/١١/١٤ أحكام النقض س ١١ رقم ١٠٥ ص ٧٨٢، ١٧/٥/١٩٧٩ س ٣٠ رقم ١٢٤ ص ٥٨٤.

(٢) راجع نقض ١٩٧٣/٣/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ رقم ٨٠ ص ٢٧٣، ١٧/٥/١٩٧٩ س ٣٠ رقم ١٢٤ ص ٥٨٤.

المطلب الثاني

شروط صحة التلبس

يشترط لكي يكون التلبس بالجريمة صحيحا ومنتجا لآثاره أن يتوافر شرطين هما.

١ - أن تكون مشاهدة الجريمة المتلبس بها قد تمت بمعرفة مأمور الضبط القضائي.

٢ - أن يكون التلبس قد جاء عن طريق قانوني مشروع.

أولاً: مشاهدة الجريمة المتلبس بها بمعرفة مأمور الضبط القضائي.

يشترط لصحة التلبس أن تكون الجريمة المتلبس بها قد شاهدها مأمور الضبط القضائي بنفسه^(٢). وفي أي حالة من حالات التلبس الأربع السابق بيانها، وذلك لكي يكون له السلطات الواسعة التي خولها له القانون في القبض والتفتيش للأشخاص والمنازل، أما إذا لم يشاهد مأمور الضبط القضائي التلبس في أي حالة من حالاته فإنه لا يكون له حق القبض والتفتيش الذي تخول له في حالة التلبس، وعلى ذلك فإذا تلقى مأمور الضبط القضائي نبأ ارتكاب الجريمة المتلبس بها من أحد رجال السلطة العامة ممن لا تتوافر فيهم صفة الضبطية القضائية أو من أفراد الناس لا يكفي لتوافر حالة التلبس ومباشرة مأمور الضبط سلطاته في القبض والتفتيش، إذ لا بد وأن يشاهد مأمور الضبط بنفسه الجريمة في حالة تلبس وفقاً لأي حالة من الحالات الأربع الواردة في المادة ٣٠ إجراءات

(١) نقض ١٩٣٠/١١/١٣ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ٩٩ ص ٩٥.

(٢) نقض ١٩٨٣/١١/١٩، ١٩٩٣/٩/١٥ سابق الإشارة إليها.

على سبيل الحصر.

ولذى قضى بأنه لا يكفى لتوافر حالة التلبس بجريمة إحراز سلاح بدون ترخيص أن يكون نبأها قد وصل إلى مأمور الضبط القضائي عن طريق الرواية من أحد رجال الشرطة بعد انتهاء المشاجرة التى قيل أن المتهم أطلق فيها أعيرة نارية من مسدس كان يحمله.^(١) وعلى ذلك فحالة التلبس لا تثبت بشهادة الشهود ولكن القانون أجاز استثناء أن تثبت حالة التلبس لدى مأمور الضبط القضائي بشهادة الشهود فى جريمة الزنا، وذلك لأنه من المتفق عليه أنه ليس من الضرورى أن يشاهد الشريك متلبسا بالجريمة بواسطة أحد مأمورى الضبط القضائي، بل يكفى أن يشهد بعض الشهود برؤيتهم إياه وهو فى حالة تلبس بجريمة الزنا، وهذا نظرا لتعذر اشتراط المشاهدة فى هذه الحالة بمعرفة مأمور الضبط القضائي.^(٢)

ثانياً: أن يكون التلبس قد جاء عن طريق مشروع.

يجب حتى تكون شروط حالة التلبس صحيحة وتبيح لمأمور الضبط مباشرة سلطاته المخولة له فى حالة التلبس، أن تكون الوسيلة التى شاهد بها الجريمة فى حالة تلبس، وسيلة مشروعة، بمعنى أن تكون نتيجة إجراء قانونى صحيح، أما إذا كانت وسيلته غير مشروعة كانت كل الإجراءات التى ترتبت عليها من قبض وتفتيش باطلة، ومن الطرق غير المشروعة، مشاهدة الجاني من ثقب الأبواب أو استراق السمع، فهذه وسائل منافية للآداب وانتهاك لحرمة المساكن مما يعاقب عليه القانون، ولذلك قضى بأنه إذا كان الثابت أن مشاهدة الخفير للمتهمين وهم يتعاطون الأفيون بواسطة الحقن كان من ثقب الباب، وأن أحد الشهود

(١) نقض ١٩٦٣/٢٢/٣٠ مجموعة أحكام النقض س ١٤ رقم ١٨٤ ص ١٠١١.

(٢) د. محمود مصطفى - المرجع السابق ص ١٧٩ هامش ٦٢. د. رعوف عيسى ٣٤٧، وراجع

نقض ١٩٣٥/٥/٢٧ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ٢٨١ ص ٤٨٢.

احتال عليهم ففتح الغرفة التي كانوا فيها على هذه الحالة، ثم اقتحمها الخفيّر وضبط المتهمين وفتشهم فعرّضهم على المخدر، فإن حالة التلبس لا تكون متوافرة وعلى ذلك يكون القبض والتفتيش باطلين.^(١) وعلى ذلك فإن عدم مشروعية الوسيلة التي لجأ إليها مأمور الضبط تبطل الإجراءات التي اتخذها، ولكن إذا كانت الوسيلة التي لجأ إليها مأمور الضبط القضائي وسيلة مشروعة ثم اكتشف عرضاً وبطريق المصادفة جريمة أخرى دون البحث من جانبه عنها، كانت حالة التلبس قائمة وكان له حق اتخاذ الإجراءات التي خولها له القانون في هذه الحالة، فلو كان مأمور الضبط قد صدر له إذن صحيح من النيابة العامة لتفتيش منزل المتهم وفي أثناء التفتيش وجد مصادفة أنه يحوز سلاح بدون ترخيص أو يحوز مخدر، كانت حالة التلبس قائمة لأن الإجراء الذي كشف عنها هو إجراء مشروع دون تعمد البحث عن هذه الجرائم من جانب مأمور الضبط.

وكذلك لو جاءت حالة التلبس نتيجة استيقاف مأمور الضبط لشخص لسؤاله عن هويته ووجهته وعندما طلب منه إبراز بطاقته الشخصية للتحقق من هويته فأخرجها من جيبه فإذا بقطعة من الحشيش تخرج عالقة بها، فإن هذه الحالة تكون حالة تلبس صحيحة تبيح لمأمور الضبط القضائي القبض على المتهم وتفتيشه.^(٢)

ويعتبر من الوسائل غير المشروعة أيضاً تجاوز مأمور الضبط القضائي لحدود الغرض من التفتيش والتعسف فيه، فمأمور الضبط الذي يصدر له إذن من النيابة العامة بتفتيش منزل المتهم للبحث عن سلاح، لا يجوز له أن يفتح حافظة نقود وجدها بين فراش المتهم وعثر فيها على

(١) راجع قض ١٦/٦/١٩٤١ مجموعة القواعد ج ٥ رقم ٢٧٨ ص ٥٤٥.

(٢) قض ٦/٢/١٩٦١ مجموعة أحكام النقض س ١٢ رقم ٢٦، قض ٦/٣/١٩٦٧ س ١٨ رقم

مخدر، ولذلك قضى بأنه الإذن بتفتيش منزل المتهم للبحث عن أسلحة أو مسروقات لا يبيح لمأمور الضبط القضائي أن يفض ورقة صغيرة وجدها داخل حافظة نقود عثر عليها بين طيات فراش المتهم، لأنه لا يعقل أن تحتوى هذه الورقة على الأسلحة أو المسروقات التى يبحث عنها، وعلى ذلك فإذا عثر داخل هذه الورقة الصغيرة على مادة مخدرة فإن حالة التلبس لا تكون قائمة.^(١)

كما قضى بأنه إذا كان إذن التفتيش قد صدر لمأمور الضبط للبحث عن أسلحة غير مرخصة، فإنه لا يجوز له بعد أن يعثر على خنجر فى جيب صدىرى المتهم أن يضع يده فى قاع الجيب مرتين، فإذا وجد قطعتى مخدر كان هذا الإجراء باطلاً لأنه استنفذ أغراضه بضبط الخنجر وهو ليس من الأسلحة التى لها ذخيرة حتى يمكن الاحتجاج بأن مأمور الضبط القضائي كان يبحث عنها فى قاع جيب الصدىرى.^(٢) وعلى ذلك فإنه يجب لصحة التلبس أن تكون الوسيلة التى لجأ لها مأمور الضبط القضائي مشروعة وأن تكون الجريمة قد نتجت من إجراء مشروع ويجيزه القانون، أما إذا كان تصرف مأمور الضبط غير مشروع فإن ما يسفر عنه هذا الإجراء غير المشروع يكون باطلاً، ولذلك لو قبض مأمور الضبط على شخص فى غير الحالات التى يجيز القانون له فيها القبض وكان مع هذا الشخص مخدر فألقاه هذا الشخص خشية أن يعثر عليه مأمور الضبط الققضائي أثناء تفتيشه له، فإن مشاهدة مأمور الضبط القضائي لهذه المادة المخدرة لا يجعل حالة التلبس قائمة وذلك لأنها نتجت عن إجراء باطل قانوناً، لأنه لولا هذا القبض ما كان المتهم ليلقى المخدر المضبوط.^(٣)

(١) نقض ١٩٥٠/١١/٢٧ مجموعة أحكام النقض س ٢ رقم ٨٤ ص ٢١٧.

(٢) نقض ١٩٦١/٦/١٩ مجموعة أحكام النقض س ١٢ رقم ١٣٦ ص ٧١٠.

(٣) نقض ١٩٤١/١/١٣ مجموعة القواعد ج ٥ رقم ١٨٥ س ٣٥١.

أما إذا تخلى المتهم عما معه من مخدر اختيارا لمجرد رؤيته لرجال الضبط القضائي ودون أن يمارسوا أى إجراء فى مواجهته، فإن حالة التلبس تكون قائمة متى شاهد مأمور الضبط المخدر، ولذلك يكون لهم مباشرة سلطاتهم فى القبض والتفتيش^(١)، ولذلك قضى بأنه إذا كان المتهم قد ألقى لفافة الورق التى كان يحملها فى يده عندما شاهد رجال البوليس، فالتقطها أحدهم وفضها فإذا بها مادة مخدرة فألقوا القبض عليه وفتشوه فإن حالة التلبس تكون قائمة وتفتيشه صحيحا.^(٢)

المطلب الثالث

آثار التلبس

متى توافرت حالة من حالات التلبس الأربع التى بينها وكذلك توافرت شروط صحة التلبس، فإن القانون يعطى لمأمور الضبط القضائي سلطات واسعة فى إجراء التحقيق، وهذه السلطة المخولة له والتى تعد من إجراءات التحقيق إنما خولت لهم على سبيل الاستثناء، وذلك كى لا تضيع معالم الجريمة ولا الآثار التى تدل عليها، وحتى لا يتمكن الجاني من إخفاء معالمها وما قد يفيد فى كشفها.

وإجراءات التحقيق التى يخولها القانون فى حالات التلبس بالجريمة لمأمورى الضبط القضائي هى.

- ١ - التحفظ على الشهود.
- ٢ - القبض على المتهم وتفتيشه.
- ٣ - تفتيش منزل المتهم.

(١) د. مأمون سلامة المرجع السابق ص ٣٨٩، نقض ١٩٩٤/١١/١٨ الطعن ٢٣٥١٤ س ٦٢ ق.

(٢) نقض ١٩٤٧/١٢/١٥ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٤٥٣ ص ٤١٩.

أولاً: التحفظ على الشهود.

نصت المادة ١/٣١ إجراءات على أنه "يجب على مأمور الضبط القضائي في حالة التلبس بجناية أو جنحة أن ينتقل فوراً إلى محل الواقعة، ويعاين الآثار المادية للجريمة ويحافظ عليها، ويثبت حالة الأماكن والأشخاص، وكل ما يفيد في كشف الحقيقة، ويسمع أقوال من كان حاضراً أو يمكن الحصول منه على إيضاحات في شأن الواقعة ومرتكبها" في الواقع إن الإجراءات التي بينها هذه المادة من ضرورة انتقال مأمور الضبط القضائي إلى محل الجريمة فوراً متى كانت جناية أو جنحة ومعاينة الآثار المادية والمحافظة عليها، وإنما يعد من إجراءات جمع الاستدلالات التي يختص بها أصلاً مأمور الضبط القضائي في غير حالات التلبس بالجريمة ولكن نص المشرع عليها في حالة التلبس جاء من قبيل التركيز على أهمية القيام بها كي لا تضيع معالم الجريمة إذا كانت جناية أو جنحة أما إذا كانت الجريمة من قبيل المخالفات فلا يلزم فيها انتقال مأمور الضبط القضائي.

وبعد أن بينت المادة ١/٣١ إجراءات ضرورة الانتقال والمعاينة، وهي كما قلنا من قبيل إجراءات جمع الاستدلالات، جاءت المادة ٣٢ إجراءات مخولة لمأمور الضبط القضائي سلطة من سلطات التحقيق في حالة التلبس، فنصت على أنه "لمأمور الضبط القضائي عند انتقاله في حالة التلبس بالجرائم أن يمنع الحاضرين من مبارحة محل الواقعة أو الابتعاد عنه حتى يتم تحرير المحضر وله أن يستحضر في الحال من يمكن الحصول منه على إيضاحات في شأن الواقعة" والإجراءات الواردة في المادة السابقة مقصورة فحسب على الفترة الزمنية التي تلزم لتحرير المحضر أما بعد الانتهاء من تحرير المحضر فلا يكون لمأمور الضبط احتجاز الحاضرين ومنعهم من مغادرة مكان الجريمة أو الابتعاد عنه، هذا إذا كانوا حاضرين،

أما إذا كانوا غائبين، فإن لمأمور الضبط أن يدعوهم للحضور بدون إكراه فإذا امتنعوا عن الحضور، أو كانوا موجودين وخالفوا أوامر مأمور الضبط القضائي، فإن على مأمور الضبط أن يثبت ذلك بمحضره، وفي هذه الحالة فإنه وفقا للمادة ٣٢ إجراءات يحكم على المخالف بغرامة لا تتجاوز ثلاثين جنيها ويصدر الحكم بذلك من المحكمة الجزئية بناء على المحضر الذي يحرره مأمور الضبط القضائي.

ومما تجدر ملاحظته أنه في حالة سماع أقوال الشهود أمام مأمور الضبط القضائي فإنه لا يجوز له تحليفهم اليمين القانونية إلا إذا خيف عدم سماع شهادتهم فيما بعد يمين (م ٢٩٢/٢ إجراءات) ولذلك فإن محضر سماع الشهود لا يعد محضر تحقيق برغم توافر حالة التلبس، ومن أجل ذلك فإن السلطات الممنوحة لمأمور الضبط القضائي في أحوال التلبس بالنسبة للشهود إنما هي، إلزامهم بالبقاء في مكان الجريمة وعدم الابتعاد عنه إذا كانوا حاضرين ودعوتهم بدون إكراه إذا كانوا غير موجودين للحصول على إيضاحات بشأن الجريمة.

ثانياً: القبض على المتهم وتفتيشه.

أعطى القانون للمأمور القضائي في أحوال التلبس بالجرائم المعدودة من قبيل الجنايات أو الجرائم المعدودة من قبيل الجنح والمعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر حق إلقاء القبض على المتهم وتفتيشه متى وجدت دلائل كافية على اتهمه^(١) فنصت المادة ٣٤ إجراءات على أن "لمأمور الضبط القضائي في أحوال التلبس بالجنايات أو بالجنح التي يعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر، أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهمه".

(١) نقض ١٩٨١/١٢/١٩ مجموعة أحكام النقض س ٣٢ رقم ٢٠٥ ص ١١٤٤.

ولكن إذا كانت الجريمة المتلبس بها وفقا للمادة السابقة من الجرائم التي يتوقف تحريك الدعوى بشأنها على تقديم شكوى من المجنى عليه وفقا للمادة ٣٩ إجراءات فإنه لا يجوز القبض على المتهم إلا بعد تقديم الشكوى من المجنى عليه، ويجوز أن تقدم الشكوى إلى من يكون حاضرا من رجال السلطة العامة، هذا إذا كان المتهم حاضرا أما إذا كان المتهم بارتكاب الجناية أو الجنحة التي تزيد مدة الحبس فيها على ثلاثة أشهر ووجدت دلائل كافية على اتهمه غائبا فإنه يكون من حق مأمور الضبط القضائي أن يصدر أمرا بالضبط والإحضار وفقا للمادة ١/٣٥ إجراءات التي نصت على أنه "إذا لم يكن المتهم حاضرا في الأحوال المبينة في المادة السابقة جاز لمأمور الضبط القضائي أن يصدر أمرا بضبطه وإحضاره ويذكر ذلك في المحضر".

وإذا كان القانون قد منح مأموري الضبط القضائي سلطة إلقاء القبض على المتهم المتلبس بارتكاب جريمة وفقا للمادة ٣٤، ٣٥ إجراءات، فإنه أعطى لأي فرد من أفراد الناس أن يضبط المتهم المتلبس بارتكاب جناية أو جنحة يجوز فيها قانونا الحبس الاحتياطي، أن يسلمه إلى أقرب رجل من رجال السلطة العامة دون أن يتوقف ضبطه هذا على ضرورة حصوله على أمر بالضبط، وهذا ما أكدته المادة ٣٧ إجراءات حيث نصت على أن "لكل من شاهد الجاني متلبسا بجناية أو بجنحة يجوز فيها قانونا الحبس الاحتياطي، أن يسلمه إلى أقرب رجل من رجال السلطة العامة دون احتياج إلى أمر بضبطه" وكما أعطى المشرع لأي فرد من أفراد الناس ضبط المتهم المتلبس بجريمة وتسليمه إلى أحد رجال السلطة العامة وفقا للمادة ٣٧ إجراءات^(١) فإنه أعطى هذا الحق في الضبط لرجال السلطة العامة ممن لا تتوافر في حقهم صفة مأموري الضبط القضائي

(١) وراجع تقض ١٦/٤/١٩٨٦ أحكام التقض س ٣٧ رقم ٩٨ ص ٤٨٣.

حيث أباح لهم في الجرح المتلبس بها والتي يجوز فيها الحبس أن يضبطوا المتهم ويسلموه إلى أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي. ولهم هذا الحق أيضا في الجرائم الأخرى التي تكون حالة تلبس إذا لم يمكن معرفة شخصية المتهم، وهذا ما تضمنته المادة ٣٨ إجراء حيث نصت على أن "رجال السلطة العامة، في الجرح المتلبس بها التي يجوز الحكم فيها بالحبس، أن يحضروا المتهم ويسلموه إلى أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي. ولهم ذلك أيضا في الجرائم الأخرى المتلبس بها إذا لم يمكن معرفة شخصية المتهم".

على أنه مما تجدر ملاحظته أن ضبط المتهم سواء من قبل أحد أفراد الناس أو من قبل أحد رجال السلطة العامة ممن ليست لهم صفة الضبطية القضائية، أنه لا يعد قبضا بالمعنى الصحيح، وإنما هو تعرض مادي أو إجراء تحفظي تمهيدا لتسليمه لمأموري الضبط القضائي، ومن ثم فإنه لا يجوز تفتيش المتهم، اللهم إلا لتجريده مما قد يكون معه من أسلحة أو أشياء يخشى أن يستعملها المتهم في الاعتداء على من يضبطه.^(١)

ثالثا: تفتيش منزل المتهم:

منح القانون لمأموري الضبط القضائي سلطة تفتيش منازل المتهمين في حالة توافر التلبس بارتكاب جناية أو جنحة وضبط الأوراق والأشياء التي تفيد في كشف الجريمة وذلك علاوة على القبض عليهم وتفتيشهم كما سبق أن أوضحنا وهذا ما أكدته المادة ٤٧ إجراءات حيث نصت على أن "لمأموري الضبط القضائي في حالة التلبس بجناية أو جنحة أن يفتش منزل المتهم ويضبط فيه الأشياء والأوراق التي تفيد في كشف الحقيقة إذا اتضح من أمارات قوية أنها موجودة فيها".

(١) د. عمر السعيد - المرجع السابق ص ٢٦٧.

وعلى ذلك فإنه يشترط لكي يفتش مأمور الضبط القضائي منزل المتهم المتلبس بارتكاب جناية أو جنحة ما يلي.

- ١ - أن تكون الجريمة المتلبس بها جناية أو جنحة.
- ٢ - أن توجد أمارات قوية لدى مأمور الضبط القضائي على وجود أشياء أو أوراق تفيد كشف الحقيقة.
- ٣ - أن يتم التفتيش بحضور المتهم أو من ينوب عنه وإلا فيجب أن يتم بحضور شاهدين من أقارب المتهم البالغين أو من جيرانه أو المقيمين معه في مسكنه (وفقا للمادة ٥١ إجراءات).

أولاً: أن تكون الجريمة المتلبس بها جناية أو جنحة.

يشترط لكي يفتش مأمور الضبط القضائي منزل المتهم أن تكون الجريمة المتلبس بها المتهم من قبيل الجنايات أو من قبيل الجناح أيا كانت العقوبة المقررة لها حتى ولو كانت الغرامة، ولكن إذا كان الجريمة من قبيل المخالفات المتلبس بها فلا يجوز لمأمور الضبط القضائي تفتيش منزل المتهم.

ثانياً: أن توجد أمارات قوية على وجود أوراق أو أشياء تفيد في كشف الجريمة في المنزل.

يجب لإباحة تفتيش منزل المتهم المتلبس بارتكاب جريمة بمعرفة مأمور الضبط القضائي أن تكون هناك أمارات قوية تدل على أن منزل المتهم توجد به أشياء أو أوراق تفيد في كشف الجريمة، وتقدير توافر الدلائل الكافية على ذلك من سلطة مأمور الضبط القضائي تحت رقابة سلطة التحقيق وإشراف محكمة الموضوع.

والمنازل التي عنتها المادة ٤٧ إجراءات والتي لا يجوز لمأمور الضبط القضائي دخولها والتفتيش فيها إلا بناء على إذن من سلطات التحقيق أو في حالات التلبس، هي المنازل المسكونة والمعدة للسكنى وملحقاتها المتصلة بها كالجراج، فلا تشمل المحال العامة كالمتاجر والمقاهي والملاهي والمصانع

والمدارس^(١)، فإنه يجوز دخولها لأنها لا تتمتع بحرمة المسكن التي نصت عليها المادة ٤٧ إجراءات ونصت عليها المادة ٤٤ من دستور مصر الدائم "للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها ولا تفتيشها إلا بأمر مسبب وفقا لأحكام القانون".

أما بالنسبة لمكاتب المحامين ومكاتب المحاسبين ومكاتب الخبراء وعيادات الأطباء فإن السائد أنه لا يجوز تفتيشها إلا بإذن من سلطات التحقيق أو في حالات التلبس.^(٢)

ثالثاً: أن يحصل التفتيش بحضور المتهم أو من ينوبهم عنه وإلا فإنه يجب أن يكون بحضور شاهدين من أقارب المتهم البالغين ما أمكن أو من جيرانه المقيمين معه في المنزل ويثبت ذلك في المحضر وفقاً للمادة ٥١ إجراءات:

وقد ذهب بعض الفقهاء^(٣) إلى القول بأنه لا يشترط أن يتم التفتيش بحضور المتهم أو بحضور نائبه أو بحضور شاهدين وذلك لأن المادة ٤٧ إجراءات لم تتضمن أى إشارة تحيل إلى المادة ٥١ إجراءات التي تستلزم هذا الشرط في حالة تفتيش منازل الموضوعين تحت مراقبة البوليس. ونحن لا نتفق مع هذا الرأي لأن المادة ٥١ إجراءات تتضمن قواعد عامة يجب اتباعها في شأن تفتيش المنازل بواسطة مأموري الضبط القضائي في حالة عدم حصولهم على إذن من النيابة العامة، هذا بالإضافة إلى أن حضور المتهم أو نائبه أو الشاهدين هو من الضمانات التي وضعت لحماية المتهم في حالة تفتيش منزله من غير طريق النيابة العامة^(٤)، حتى لا يدفع بأن الأشياء التي تم ضبطها قد دست عليه ممن قام بالتفتيش في

(١) روف عيد - ص ٣٥٥ - ٣٥٧.

(٢) المرجع السابق نفسه.

(٣) د. عمر السعيد المرجع السابق ص ٢٦٩.

(٤) د. مأمون سلامة المرجع السابق ص ٣٩٧.

الوقت الذى قد يكون ضبط هذه الأشياء هو أقوى دليل ضد إدانته أو هو موضوع الجريمة ذاتها. ومما تجدر ملاحظته أن التفتيش فى جميع الحالات يجب أن يكون بمعرفة مأمور الضبط القضائي دون معاونيه أو مساعديه ممن لا تتوافر فيهم صفة الضبطية القضائية إلا إذا كان ذلك تحت رقابته أو إشرافه المباشر.

وإذا كان القانون قد تطلب أن يتم التفتيش بمعرفة مأمور الضبط القضائي فإنه قد منحه سلطة التفتيش بالكيفية التى تحقق الغرض من التفتيش دون أن يتقيد باتباع وسائل أو طرق معينة، ولذلك قضى بأنه لا حرج على مأمور الضبط القضائي إذا لم يتمكن من دخول المنزل من بابه، أو رأى أن الأفضل دخوله من مكان آخر حتى لا تهرب الأشياء المراد ضبطها، ولذلك كلف مخبراً بتسليق المنزل ودخوله من أحد نوافذه أو الصعود على السطح والدخول إلى المنزل وفتح الباب الخارجى^(١)، كما يجوز لمأمور الضبط التفتيش بالليل وفى أيام العطلات الرسمية.

وإذا كان تفتيش المنزل ينصب على الأشياء الموجودة به من منقولات إلا أن القانون قد أجاز تفتيش أى شخص تقوم قرائن قوية على أنه يخفى شيئاً يفيد فى كشف الجريمة أو يثبت أنه شريك فى الجريمة الجارية التفتيش بشأنها، وهذا ما أكدته المادة ٤٩ إجراءات حيث نصت على أنه "إذا قامت أثناء تفتيش منزل متهم قرائن قوية ضد المتهم أو شخص موجود فيه على أنه يخفى معه شيئاً يفيد فى كشف الحقيقة، جاز لمأمور الضبط القضائي أن يفتشه".

ولذلك قضى بأنه يجوز تفتيش كل شخص كان جالساً مع المتهم المتلبس بإحراز مواد مخدرة فى مقهى وذلك متى رأى مأمور الضبط أن

وجوده في هذه الظروف ينبئ عن اشتراكه في هذه الجريمة^(١)، كما قضى بأن صدور إذن إلى أحد مأموري الضبط القضائي بتفتيش شخص المتهم وتفتيش منزله لا يبيح تفتيش زوجته إلا إذا قامت دلائل كافية على اتهامها في جناية إحراز المخدر المضبوط أو توافرت في حقها حالة التلبس^(٢).

ويلاحظ أن الأمتعة الموجودة في الطرق العامة تتمتع بنفس الحماية المقررة للمساكن، وأن الأمتعة التي توجد مع الأشخاص تكون لها الحماية المخولة لحائزها فلا يجوز تفتيشها إلا حيث يجوز تفتيش الشخص، فإذا تخلى عنها سقطت الحماية عنها وجاز تفتيشها، ولذلك قضى بصحة التفتيش بدون إذن النيابة وقبل توافر إحدى حالات التلبس لحقية كانت موجودة بجوار أحد ركاب القطار وعند سؤاله صرح بأنها ليست له^(٣)، وتفتيش حقية كان يحملها المتهم وألقاها في التربة عند مشاهدته لرجال الحفظ وسأله هؤلاء عما بها^(٤). فالتفتيش في الحالات السابقة تفتيش صحيح فلو أسفر عن جريمة كانت حالة التلبس قائمة وتقتضي البحث عن صاحبها والقبض عليه وتفتيشه.

وبالنسبة للسيارات، فإنه يجوز تفتيشها بدون إذن النيابة وفي غير حالات التلبس وذلك متى قرر المتهم أن السيارة ليست له ولا شأن له بها ولا بما هو موجود فيها حتى ولو كان هو صاحبها^(٥)، فهنا يجوز تفتيشها ويكون ما يضبط بها ناتجا عن تفتيش صحيح، ونفس الأمر لو كانت السيارة في الطريق العام ومفتوحة وليس بها أحد وتشير ظروف الحال إلى

(١) نقض ١٩٥٦/١١/١٥ مجموعة أحكام النقض س ٧ رقم ٣١٠ ص ١١٢٦.

(٢) نقض ١٩٦٦/١١/٢٩ مجموعة أحكام النقض س ١٧ رقم ٢٢١ ص ١١٧٣.

(٣) نقض ١٩٤٨/١٢/١٣ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٧١٧ ص ٦٧٣.

(٤) نقض ١٩٤٥/١/١ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٤٤٦ ص ٥٨٠.

(٥) نقض ١٩٤٧/١٢/٨ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٤٤٦ ص ٤١٥.

تخلي صاحبها عنها.^(١)

أما إذا كانت السيارة مغلقة أو مفتوحة وموجودة في الطريق العام أو في مكان انتظار السيارات فلا يجوز تفتيشها إلا إذا كان هناك إذن من إحدى سلطات التحقيق أو كانت هناك حالة من حالات التلبس.^(٢)

أما السيارات العامة (الأتوبيس) والترام والقطار فهي في حكم المحلات العامة التي يجوز تفتيشها بدون الحصول على إذن وفي غير حالات التلبس أما ركاها فلا يجوز تفتيشهم أو تفتيش أمتعتهم إلا بإذن من إحدى سلطات التحقيق أو في حالات التلبس.

أما بالنسبة لسيارات الأجرة فإنها في رأينا تأخذ حكم السيارات العامة والقطار والترام وبالتالي فإنه يجوز تفتيشها بدون الحصول على إذن من سلطات التحقيق أو في غير حالات التلبس، ولكن لا يجوز تفتيش ركاها إلا في حالة التلبس أو الحصول على إذن، ولذلك قضى بأنه إذا كانت سيارة الأجرة واقفة في نقطة المرور فإن فتح بابها لا يترتب عليه التعرض للحرية الشخصية للركاب، فإذا كشف ذلك عن توافر جريمة كان التلبس صحيحا.^(٣)

وإذا أسفر التفتيش في منزل المتهم على وجود أوراق محتومة أو مغلقة بأي طريقة كانت، فإنه لا يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يفضها (م ٥٢ إجراءات) وإنما يكون سلطة فضها من اختصاص سلطات التحقيق كالنيابة العامة وقاضى التحقيق ومن في حكمه، ومتى وجد مأمور الضبط القضائي أماكن بها آثار أو أشياء تفيد في كشف الجريمة كبصمات الأصابع أو بقع الدماء أو المقذوفات، فإنه يجب عليه أن يضع الاختام

(١) نقض ١٩٤٨/٦/٢٠ مجموعة القواعد ج ٤ رقم ٢٢ ص ٢٦٨.

(٢) نقض ١٩٦٠/٤/٤ مجموعة أحكام النقض س ١١ رقم ٦١ ص ٣٠٨.

(٣) نقض ١٩٦٦/١٠/١٧ مجموعة أحكام النقض س ١٧ رقم ١٧٦ ص ٩٥١.

عليها وأن يعين عليها حراسا (م ١/٥٣ إجراءات) وأن يخطروا النيابة العامة في الحال.

كما أوجب القانون على مأمور الضبط أن يعرض الأشياء المضبوطة على المتهم ويطلب منه إبدائه ملاحظاته ويحرر محضرا بذلك يوقع عليه المتهم أو يذكر فيه امتناعه عن التوقيع (م ٥٥ إجراءات).

كما أوجب القانون أن يضع مأمور الضبط القضائي الأشياء المضبوطة في حرز مغلق متى أمكن ذلك وأن يختم هذا الحرز وتكتب على شريط بداخل الحرز تاريخ المحضر المحرر بضبط هذه الأشياء وموضوع الضبط (م ٥٦ إجراءات) ولا يجوز فض الأختام الموضوعة على الأشياء المضبوطة وفقا للمادة ٥٦ إجراءات ولا الموضوعة على الأماكن التي بها آثار للجريمة وفقا للمادة ١/٥٣ إجراءات إلا بحضور المتهم أو نائبه ومن ضبطت عندهم أو بعد أن يدعوا لذلك (م ٥٧ إجراءات).

ومخالفة قواعد تفتيش المنازل والتي تبين أحوال ضبط الأشياء مع المتهم أو في منزله، وهي الإجراءات التي تسبق في العادة من حيث الترتيب الزماني عملية ضبط هذه الأشياء، فإن مخالفتها يترتب عليه البطلان، أما مخالفة القواعد التي توجب حضور المتهم أو الشهود وعرض الأشياء المضبوطة عليه، ووضع الأحرار المغلقة على الأشياء المضبوطة، وعدم فضها إلا بحضور المتهم أو وكيله أو بعد دعوتهم لذلك وفقا للمواد ١/٥٥، ٥٦، ٥٧ إجراءات، فإنه لا يترتب عليه البطلان وهذا ما أكدته أحكام النقض^(١)، كما أن عدم تحرير محضر بالتفتيش من قبل مأمور الضبط القضائي ببيان التاريخ والوقت والمكان والنتائج التي أسفر عنها التفتيش لا يترتب عليه بطلان، ولذلك قضى بأن عدم تحرير محضر بكل

(١) د. رعوف عيّد - المرجع السابق ص ٢٧٠، ٣٧١ وراجع نقض ١٩٥٥/٢/٣١ بمجموعة أحكام

النقض س ٦ رقم ٢١٩ ص ٦٧٦، نقض ١٩٦٩/١٠/٦ س ١٠ رقم ١٩٩ ص ١٠٢٢.

ما يقوم به مأمور الضبط القضائي قبل حضور النيابة العامة من إجراءات القبض والتفتيش وجمع الاستدلالات لا يترتب عليه بطلان لأن القصد من تحرير المحضر هو من حسن سير العمل وتنظيمه.^(١)

ملحوظة هامة:

تجدر الإشارة إلى أن المحكمة الدستورية العليا قد أصدرت حكمها في ١٩٨٤/٦/٢ بعدم دستورية المادة ٤٧ إجراءات، ولذا فإنه قد أصبح من اللازم لكي يقوم مأموري الضبط القضائي بتفتيش منازل المتهمين، أن يحصلوا على إذن من سلطة التحقيق في حالة التلبس بالجريمة، وبذا فإن على مأموري الضبط القضائي لتفتيش منازل المتهمين أن يحصلوا على إذن من سلطة التحقيق سواء أكانت الجريمة في حالة تلبس أم كانت في غير حالة تلبس.

المبحث الثالث

سلطات مأموري الضبط القضائي في التحقيق

بناء على نذهم من قبل سلطات التحقيق

إذا كان الأصل العام أن تباشر سلطات التحقيق سواء أكانت هي النيابة العامة أو قاضي التحقيق ومن في حكمه لجميع إجراءات التحقيق، إلا أن القانون قد أباح لهذه السلطات ندب أحد مأموري الضبط القضائي لمباشرة بعض إجراءات التحقيق وهذا ما أكدته قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٧٠ إجراءات حيث نصت على أن "لقاضي التحقيق أن يكلف أحد أعضاء النيابة العامة أو أحد مأموري الضبط القضائي القيام بعمل

(١) نقض ١٩٤٩/٤/١٨ مجلة المحللة س ٣٠ ص ٩٢ أشار إليه د. رعوف عيد - ص ٣٦٦.

معين أو أكثر من أعمال التحقيق عدا استجواب المتهم، ويكون للمندوب في حدود ندبه كل السلطة التي لقاضي التحقيق، وله إذا دعت الحال لاتخاذ إجراء من الإجراءات خارج دائرة اختصاصه أن يكلف قاضي محكمة الجهة أو أحد أعضاء النيابة أو أحد مأموري الضبط القضائي بها".
كما نصت المادة ٢٠٠ إجراءات على أن "لكل من أعضاء النيابة العامة في حالة التحقيق بنفسه أن يكلف أى مأمور من مأموري الضبط القضائي ببعض الأعمال التي من خصائصه".

وإذا كانت المادة ٧٠ إجراءات قد أعطت حق النذب لقاضي التحقيق فإن هذا الحق في النذب يسرى بالنسبة للمستشار المندوب من محكمة الجنايات أو محكمة النقض في أحوال التصدي وفقاً للمواد ١١، ١٢، ١٣ إجراءات.

وحق ينتج النذب أثره القانوني في منحه لمأمور الضبط لسلطات معينة في التحقيق، يجب أن نتناول بالحديث بيان شروط صحة النذب ثم بيان الآثار المترتبة على النذب، وذلك في مطلبين على التوالي.

المطلب الأول

شروط صحة النذب

يشترط لصحة نذب مأمور الضبط القضائي من قبل إحدى سلطات التحقيق للقيام ببعض إجراءات التحقيق، توافر الشروط التالية.

١ - يجب أن يكون النذب صادراً ممن يملك الحق في النذب، فإذا كان صادراً من شخص ليس له الحق في النذب، كان باطلاً، كما لو كان صادراً من عضو نيابة في غير دائرة اختصاصه^(١)، أو صادراً من عضو

(١) نقض ١٦/٥/١٩٦١ مجموعة أحكام لنقض س ١٢ رقم ١١٠ س ٥٨١.

نيابة لا يملك هو أن يباشره، كأن يكون قد أصدره لتفتيش شخص غير الشخص المتهم أو مترل غير مترل المتهم دون أن يحصل على إذن من القاضي الجزئي.

٢ - أن يكون الندب صادراً إلى مأمور ضبط قضائي مختص نوعياً ومكانياً، فلا يكون صحيحاً صدور الندب إلى معاون مأموري الضبط القضائي أو مساعديهم ممن لا تتوافر فيهم صفة الضبطية القضائية، هذا بالإضافة إلى ضرورة أن يكون العمل المطلوب من مأمور الضبط القيام به، متعلق بجريمة وقعت في دائرة الاختصاص المكاني لمأمور الضبط وأن يكون المتهم قد ألقى القبض عليه في هذا المكان أو أن المتهم يقيم في دائرة الاختصاص المكاني لمأمور الضبط.

ولا يلزم أن يكون أمر الندب صادراً إلى مأمور ضبط قضائي بالاسم^(١) بل يصح أن يكون صادراً بتعيين الوظيفة (أي صفة الضبطية القضائية) أما إذا صدر إلى مأمور ضبط قضائي بالاسم فلا يصح أن يقوم به إلا من ذكر اسمه ولا يجوز له أن يندب غيره للقيام به^(٢)، أما إذا كان صادراً بالوظيفة كان لأي مأمور ضبط قضائي القيام به^(٣).

٣ - يجب أن يكون الندب قاصراً على بعض الإجراءات وأن تكون الإجراءات المطلوبة من مأمور الضبط القضائي محددة ومعينة، كسماع شهود أو إجراء تفتيش، فلا يجوز أن يشتمل الندب على تحقيق قضية بكاملها، إلا إذا كان المندوب معاون نيابة فإنه يجوز ندبه للقيام

(١) راجع على سبيل المثال نقض ١٩٦٢/٦/١١ مجموعة أحكام النقض س ١٢ رقم ١٣٤ ص ٥٣٢.

(٢) نقض ١٩٦٣/٣/٥ مجموعة أحكام النقض س ١٤ رقم ٣٤ ص ١٥٨.

(٣) نقض ١٩٨٣/١١/١٧ مجموعة أحكام النقض س ٣٤ رقم ١٩٣ ص ٩٦٤، ١٩٩٤/١٠/١٧ الطعن ٢١٧٨٦ س ٦٢ ق.

بتحقيق قضية بكاملها على سبيل الاستثناء (م ٢٢ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢) وترجع العلة في عدم جواز ندب مأمور الضبط القضائي لتحقيق قضية بكاملها، إلى أن ذلك يعد تخليا من سلطة التحقيق عن مباشرة عملها وهو يتعارض مع روح القانون الذي رأى أن اعتبار المحقق هو أكبر ضمانا لحسن سير التحقيق.^(١)

ومما تجدر ملاحظته أنه لا يجوز ندب مأمور ضبط قضائي لاستجواب المتهم (م ٧٠ إجراءات) لأن الاستجواب إجراء خطير وإحاطه القانون بعدة ضمانات تستلزم ضرورة أن يباشره المحقق بنفسه^(٢)، ولذلك فيكون لمأمور الضبط سماع أقوال المتهم دون استجوابه، كما لا يجوز ندب مأمور ضبط قضائي للقيام بتفتيش نقابة المحامين أو لجأها الفرعية أو وضع أختام عليها بل إن ذلك يكون بمعرفة أحد أعضاء النيابة العامة وبحضور نقيب المحامين ورئيس النيابة الفرعية أو من يمثلها (م ٩٩ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨) كما لا يجوز التحقيق مع محام وتفتيش مكتبه إلا بمعرفة أحد أعضاء النيابة.

٤ - يجب أن يكون الندب صريحا أما مجرد إحالة الأوراق إلى قسم الشرطة لاستيفائها لا يكون ندبا، ولذلك قضى بأن إحالة الأوراق من النيابة إلى قسم الشرطة لسؤال المتهم أو المشكوك، أو لاستيفاء إجراء من إجراءات الاستدلال لا يعد ندبا لإجراء التحقيق، وعلى ذلك فإن ما يجريه البوليس لا يعدو أن يكون تحريات وجمع استدلالات لا تحقيق، فإذا أصدرت النيابة أمر حفظ بشأنه فإنه يجوز لها العدول عن أمر الحفظ وتحريك الدعوى أمام القضاء دون حاجة إلى الحصول على أمر من النائب

(١) راجع نقض ١٩٣٢/١/٤ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ٢١٣ ص ٤١٧.

(٢) نقض ١٩٥٩/١٢/٢٣ مجموعة أحكام النقض س ١٠ رقم ٢١٥ ص ١٠٤١.

العام بإلغاء أمر الحفظ.^(١)

٥ - يلزم أن يكون أمر النذب ثابتاً بالكتابة، وموضحاً به تاريخ صدوره^(٢) واسم ووظيفة مصدر هذا الأمر وتوقيعه ووظيفة مأمور الضبط المندوب واسم المتهم والتهمة الموجهة إليه والإجراء المطلوب من مأمور الضبط للقيام به، أما النذب الشفوي فإنه لا يكون منتجاً لأثره حتى ولو اعترف به وكيل النيابة بالجلسة^(٣)، كما لا يصح إذن بلغ بالتليفون إلا إذا كان له أصل موقع عليه ممن أصدره^(٤) ولا يشترط أن يكون أمر النذب مدوناً بخط من أصدره.

المطلب الثاني

آثار النذب

متى توافرت شروط صحة النذب السالف بيانها ترتب على النذب ما يلي:

١ - أن يكون لمأمور الضبط المندوب كل سلطات من نذبه فيما يتعلق بالإجراء المطلوب القيام به، ويعتبر المحضر الذى يحضره محضر تحقيق وليس محضر جمع استدالات (م ١/٧٠ إجراءات) فإذا كان نذبه لسماع أقوال شاهد كان له أن يحلفه اليمين قبل سماع الشهادة، وأن يحضر المحضر بمعرفة كاتب، وإذا كان النذب لتفتيش منزل كان مقيداً بالمادة ٩٢ إجراءات التى توجب أن يكون التفتيش بحضور المتهم أو من ينوبه ما أمكن ولا يكون مقيداً بالمادة ٥١ إجراءات التى توجب عليه أن يكون

(١) تقض ١٩٥٩/١٠/١٩ مجموعة أحكام النقض س ١٠ رقم ١٧ ص ٧٩٧.

(٢) تقض ١٩٩٥/١٠/١٩ الطعن ٢٦٥٨٩ س ٦٣ ق.

(٣) تقض ١٩٣٨/١١/٢٢ مجموعة القواعد ج ١ رقم ١١٢ ص ٩٨.

(٤) تقض ١٩٤٤/١/١٧ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٢٨٨ ص ٣٨١.

التفتيش بحضور المتهم أو من ينييه ما أمكن أو شاهدين بالغين من أقاربه أو جيرانه أو ممن يقومون معه في المسكن، لأن هذا لا يكون في أحوال الندب.

٢ - أجاز القانون لمأمور الضبط على سبيل الاستثناء أن يباشر بعض الأعمال التي لم ترد في أمر الندب، مثل استجواب المتهم (رغم أن الاستجواب ممنوع في حالة الندب) وذلك متى كان هذا الإجراء سوف يترتب عليه كشف الحقيقة وكان متصلاً بالعمل المندوب له (م ٧١ إجراءات) وتقدير توافر ظروف الضرورة والاستعجال التي تبرر الخروج على ما هو وارد في أمر الندب متروك لتقدير مأمور الضبط القضائي المندوب تحت رقابة القضاء.

مثال حالة الاستعجال، أن يرسل المحقق إلى مأمور الضبط متهم ومعه شخص لعرضهما على شاهد للتعرف على أى منهما هو المتهم، فوجد مأمور الضبط أن المتهم قد مرض مرضاً يخشى منه وفاته قبل أن يبدى أقواله فيما انتهت له عملية استعراف الشاهد على أيهما هو المتهم، فإنه يكون لمأمور الضبط سماع أقوال المتهم ومواجهته بالشهود.^(١)

٣ - إن سلطة مأمور الضبط القضائي في اتخاذ الإجراء الذي ندب من أجله محدد بالفترة الزمنية المحددة في أمر الندب، أما إذا كان أمر الندب خالياً من مدة يجب على مأمور الضبط مباشرة الإجراء خلالها، فإن الفترة الزمنية التي يلزم مأمور الضبط القضائي القيام باتخاذ الإجراء فيها هي الفترة المعقولة من تاريخ صدر الأمر وحتى مباشرة الإجراء المطلوب، وتقدير مدى معقولية هذه الفترة من سلطة محكمة الموضوع.^(٢)

وأمر الندب لا يجوز اتخاذ الإجراء إلا مرة واحدة، إلا إذا تجدد،

(١) د. عمر السعيد - المرجع السابق ٢٧٦.

(٢) نقض ١٥/١/١٩٤٠ - مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٢٦٠ ص ٦٠٣.

فإذا كان النذب محددًا بفترة زمنية ثم انتهت هذه الفترة دون اتخاذ الإجراء أو كان مأمور الضبط قد بدأ في اتخاذ الإجراء المطلوب منه ولكنه لم ينتهى منه فإنه يجوز تحديد الفترة الزمنية لاستكمال الإجراء بمعرفة المحقق الذى أمر بالنذب ما دامت الظروف التى استلزمت النذب مازالت قائمة.^(١)

٤ - إن النذب إجراء شخصى ولذلك فلا يجوز للمندوب نذب غيره للقيام بالعمل الذى نذب له إلا إذا كان أمر النذب قد أجاز له أن ينذب غيره، أو كان المندوب عضو نيابة وصدر له النذب من عضو نيابة آخر، أو كان النذب صادرًا من قاضى تحقيق آخر، ذلك لأن كلا منهما يملك سلطة النذب.

وفى جميع الحالات السابقة فإنه يجوز لمأمور الضبط أن يستعين بالقوة العسكرية إذا لزم الأمر لمباشرة سلطته (م ٦٠ إجراءات). كما يجوز لمأمور الضبط الصادر له أمر بالنذب لتفتيش شخص، أن ينفذ هذا الأمر أينما وجد هذا الشخص، ولا يكون لهذا الشخص الاحتجاج ببطلان التفتيش لأنه تم فى مكان غير المعين فى أمر النذب، ولذلك قضى بأنه إذا صدر إذن من النيابة بتفتيش المتهم فللمأمور الضبط القضائى أن ينفذ هذا الأمر على ذلك الشخص أينما وجدته، ولا يكون لهذا الشخص أن يحتج بأنه كان فى وقت إجراء التفتيش فى منزل شخص آخر، لأن الدفع بانتهاك حرمة المسكن شرعت لصاحب المنزل فقط.^(٢)

(١) نقض ١٩٦٣/١/٢٢ - مجموعة أحكام النقض س ١٤ رقم ٧ ص ٣١.

(٢) نقض ١٩٥٩/٣/١٣ مجموعة أحكام النقض س ١٠ رقم ١٠٨ ص ٢٣٨، ونقض

١٩٦٧/١٠/٣٠ س ١٨ رقم ٢١٤ ص ١٠٤٧.

الباب الثاني

التحقيق الابتدائي بمعرفة سلطات التحقيق

إذا كان القانون يعطى للنياية العامة الحق في رفع الدعوى الجنائية في الدعاوى التي تعد من قبيل الجرح والمخالفات إلى المحكمة مباشرة بناء على محضر جمع الاستدلالات الذي تم بمعرفتها في حالة مباشرتها لسلطاتها باعتبارها جهة جمع استدلالات أو بمعرفة أحد مأموري الضبط القضائي، فإنه لا يجوز لها رفع الدعوى الجنائية أمام المحكمة إذا كانت الجريمة من قبيل الجنايات، إذ لا بد أن يسبق ذلك تحقيق ابتدائي، وذلك حتى لا ترفع أمام المحاكم إلا دعاوى مرتكزة على دعائم قوية من الوقائع ومن القانون، وهذا التحقيق يجري بمعرفة النياية العامة أو بمعرفة قاضي التحقيق الذي قد تتدبه النياية العامة أو يتدبه رئيس المحكمة الابتدائية بناء على طلب المتهم أو المدعى بالحق المدني، أو المستشار المندوب للتحقيق بناء على طلب وزير العدل إلى محكمة الاستئناف بنذب أحد مستشاريها لتحقيق جريمة معينة أو جرائم معينة وموافقة الجمعية العمومية لمستشاري محكمة الاستئناف.

والتحقيق الابتدائي على جانب كبير من الأهمية حيث يمكن للمحكمة أن تعتمد عليه في حكمها متى اطمأنت إليه. لذلك قضى بأنه لا جناح على المحكمة إذا استندت في حكمها إلى أقوال الشاهد التي وردت بالتحقيقات الأولية ولم تأخذ بأقواله بالجلسة وذلك لأن مرجع الأمر هو اطمئنانها واقتناعها.^(١)

ولما كان للتحقيق الابتدائي هذا الدور الخطير لذلك أحاطه

(١) نقض ٨/١٠/١٩٥١ مجموعة أحكام النقض س ٣ رقم ٢ ص ٢.

القانون بمجموعة من الإجراءات التي تكفل التزاهة والحيادة لسلطات التحقيق وتضمن الثقة في تصرفاتها.

وبناء على ما سبق فإنه يمكن القول بأن التحقيق الابتدائي عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تقوم بها إحدى سلطات التحقيق قبل بدأ مرحلة المحاكمة.

وحدثنا عن التحقيق الابتدائي بمعرفة إحدى سلطات التحقيق يقتضى منا بيان خصائص التحقيق الابتدائي، ثم نتكلم عن إجراءات التحقيق الابتدائي وأخيرا نعرض للتصرف في التحقيق وطرق الطعن فيه، وذلك في فصول ثلاثة على التوالى.

الفصل الأول

خصائص التحقيق الابتدائي

إن أهم الخصائص التي يتسم بها التحقيق الابتدائي الذى يتم بمعرفة إحدى سلطات التحقيق وهى النيابة العامة وقاضى التحقيق والمستشار المدوب للتحقيق، هى أن يكون هذا التحقيق علنياً بالنسبة للخصوم وأن يكون سرىا عن الجمهور وضرورة أن يتم تدوين محضر التحقيق بمعرفة كاتب.

أولاً: علانية التحقيق بالنسبة للخصوم

لقد استلزم قانون الإجراءات المصرى ضرورة أن يتم التحقيق بحضور الخصوم، حيث نص فى المادة ٧٧ إجراءات على أن "للنيابة العامة وللمتهم وللمجنى عليه وللمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها ولو كلائهم أن يحضروا جميع إجراءات التحقيق...".

كما ألزمت المادة ٧٨ إجراءات سلطات التحقيق بإبلاغ الخصوم باليوم الذى سوف يتم فيه التحقيق، فنصت على أن "يخطر الخصوم باليوم

الذى يياشر فيه القاضى إجراءات التحقيق ومكانها".

وإذا كان الأصل العام فى القانون المصرى هو ضرورة أن يتم إجراء التحقيق فى مواجهة الخصوم إلا أنه أجاز فى أحوال استثنائية حصول التحقيق فى غيبة الخصوم أو غيبة أحدهم، وهذه الحالات هى، حالة الاستعجال وحالة الضرورة.^(١)

أولاً: بالنسبة لحالة الضرورة.

إذا رأى المحقق أن الضرورة تستدعى أن يتم التحقيق بدون حضور الخصوم أو بدون حضور بعضهم، وذلك كى يمكنه إظهار الحقيقة، فإن له هذا الحق فى جعل التحقيق سرىا عن الخصوم، وتستمر السرية حتى تنتهى حالة الضرورة التى دعت لهذه السرية، وهذه قد تقتصر على بعض مراحل التحقيق وقد تمتد إلى التحقيق كله، ولكن بعد انتهاء حالة الضرورة هذه فإنه يجب على المحقق أن يطلع الخصوم عليه، وهذا ما أكدته المادة ٧٧ إجراءات حيث نصت على أنه "... ولقاضى التحقيق أن يجرى التحقيق فى غيبتهم متى رأى ضرورة ذلك لإظهار الحقيقة، وبمجرد انتهاء تلك الضرورة يبيح لهم الاطلاع على التحقيق".

وتقدير توافر الضرورة التى تبيح لسلطة التحقيق جعله سرىا عن الخصوم أو بعضهم متروك لسلطتها التقديرية التى تخضع لرقابة محكمة الموضوع، حيث يكون لها الحكم ببطلان الإجراءات التى تمت فى غيبة الخصوم وأن تستبعد كل ما استمد منها من الألة متى قدرت أن حالة الضرورة التى رآها المحقق، لم تكن لها ما يبررها.^(٢)

ومن أمثلة توافر حالة الضرورة التى تبرر للمحقق جعل التحقيق

(١) راجع نقض ١٩٧٦/١/٤ مجموعة أحكام النقض س ٢٧ رقم ١ ص ٩، ١٩٧٩/١/١٤ س ٣٠

رقم ١٤٦ ص ٦٨٥، ٢٩٧١/٣/٧ س ٢٢ رقم ٤٧ ص ١٩٤.

(٢) نقض ١٩٣٦/١٢/٧ مجموعة القواعد ج ٤ رقم ١٨ ص ٢٠.

سريا كى يظهر الحقيقة، أن يسمع المحقق أقوال أحد الشهود فى غيبة المتهم إذا كان هذا المتهم له تأثير عليه كأن يكون رئيسا له فى العمل.

وإذا كانت حالة الضرورة تبيح للمحقق جعل التحقيق سريا عن الخصوم أو بعضهم، إلا أن بعض إجراءات التحقيق لا يجوز أن يتم إلا فى حضور الخصوم وهذه الإجراءات هى التفتيش والمعاينة، ولكن بعض الفقهاء^(١) منع أن يتم التفتيش إلا فى حضور الخصوم وأجاز أن تتم المعاينة فى غيبة الخصوم، وهذا ما أخذت به محكمة النقض.^(٢) ونحن لا نتفق مع هذا الرأى حيث لا يجوز التفرقة بين التفتيش والمعاينة، وجواز منع الخصوم من الحضور فى المعاينة، وعدم جواز منعهم فى التفتيش، لأن مصلحة التحقيق تتطلب ضرورة أن يتم التفتيش أو المعاينة فى حضور الخصوم وليس فى غيبتهم وهذا ما أكدته المادة ٩٢ إجراءات "بحصل التفتيش بحضور المتهم أو من ينوب عنه إن أمكن..." وذلك لأن التفتيش إجراء لا يجوز أن يعاد مرة ثانية بمعرفة المحكمة إذا طعن فيه أمامها، هذا علاوة على أن الدليل الذى أسفر عنه التفتيش يتحقق فى نفس الوقت الذى تم فيه هذا التفتيش، ولهذا فإنه يجب أن يكون التفتيش فى حضور الخصوم ويواجهوا به حتى لا يشككوا فيه بعد ذلك أمام المحكمة ويدفعوا بطلانه لأول مرة أمامها، فإذا حدث ذلك، كان الدفع بطلان التفتيش عدم الفائدة.

وأما بالنسبة للمعاينة فيجب أن تتم فى حضور الخصوم وذلك لأن إجراءاتها فى غيبتهم يعطيهم فرصة المنازعة فى الدليل المستمد منها، ولا يتيسر للمحكمة إعادة المعاينة لأنها ستكون عديمة الفائدة حيث تكون معالم الجريمة قد زالت.^(٣)

(١) د. رعوف عبيد - المرجع السابق ص ٣٨٧.

(٢) نقض ١٩٥٩/١٢/٧ مجموعة أحكام النقض س ١٠ رقم ٢٠٠ ص ٩٧٧.

(٣) د. محمود مصطفى - المرجع السابق ص ١٩٨ - ١٩٩، د. عمر السعيد - المرجع السابق ص

ثانيًا: بالنسبة لحالة الاستعجال.

كما أجاز القانون للمحقق إجراء التحقيق في غيبة الخصوم أو بعضهم في حالة الضرورة متى كان يترتب على ذلك إظهار الحقيقة، فإنه أجاز للمحقق أن يجعل التحقيق سرّيًا عن الخصوم أيضًا متى كانت هناك حالة للاستعجال ولا يوجد متسع من الوقت لإخطارهم. يمكن وزمان الإجراءات التي سيقوم بها المحقق، وهذا ما أكدته المادة ٧٧/٢ إجراءات "ومع ذلك فلقاضي التحقيق أن يباشر في حالة الاستعجال بعض إجراءات التحقيق في غيبة الخصوم، ولهؤلاء الحق في الاطلاع على الأوراق المثبتة لهذه الإجراءات".

فهذه المادة قد أعطت المحقق مباشرة بعض إجراءات التحقيق في غيبة الخصوم متى توافرت حالة الاستعجال، كسماع أقوال أحد الشهود قبل وفاته، أو معاينة مكان ارتكاب الجريمة المتلبس بها قبل زوال آثارها. ومما تجدر ملاحظته أن حالة الاستعجال التي تقتضي السرية عن الخصوم قاصرة على بعض إجراءات التحقيق وليست كلها^(١)، وحكمة ذلك أنه لا يكون هناك متسع من الوقت لإخطار الخصوم بهذه الإجراءات، وعلى ذلك فإذا حضر أحد الخصوم هذه الإجراءات فإنه لا يجوز منعه، أما باقي الخصوم الذين اتخذ الإجراء في غيبتهم فلهم حق الاطلاع على الأوراق التي أثبت بها الإجراء الذي اتخذ في غير حضورهم. ويلاحظ أن من حق المتهم أن يستصحب معه في التحقيق محام عنه، وهذا ما أكدته المادة ٧٧/٣ إجراءات "وللخصوم الحق دائمًا في استصحاب وكلائهم في التحقيق". وعلى ذلك فإنه لا يجوز للمحقق منع محامي المتهم من الحضور وذلك لأن المتهم ومحاميه يعتبران شخصًا واحدًا،

٢٨٦، د. مأمون سلامة - المرجع السابق ص ٤٣٧.

(١) راجع قضا ١٩٩٥/٧/٥ لطن رقم ٥٧٣١ س ٦٣ ق.

وهذا ما أكدته المادة ١٢٥/٢ إجراءات حيث نصت على "وفي جميع الأحوال لا يجوز الفصل بين المتهم ومحاميه الحاضر معه أثناء التحقيق" وعلى ذلك فلا يجوز منع المحامي من حضور التحقيق مع موكله إلا إذا منع المتهم من الحضور وتقرر سرية التحقيق بالنسبة له.

هذا بالإضافة إلى أن القانون قد استلزم عدم استجواب المتهم أو مواجهته بغيره من المتهمين أو الشهود إلا بعد دعوة محاميه للحضور إن وجد، وهذا استلزم أن يكون المتهم قد قرر في قلم كتاب المحكمة أو إلى مأمور السجن باسم محاميه، ولا يستثنى من هذه الدعوة للمحامي في الحالات السابقة إلا حالة التلبس بالجريمة وحالة السرعة بسبب الخوف من ضياع أدلة الجريمة، وهذا ما أكدته المادة ١٢٤ إجراءات "في غير حالات التلبس وحالة السرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة، لا يجوز للمحقق في الجنايات أن يستجوب المتهم، أو يواجهه بغيره من المتهمين أو الشهود إلا بعد دعوة محاميه للحضور إن وجد. وعلى المتهم أن يعلن اسم محاميه بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة أو إلى مأمور السجن، كما يجوز لمحاميه أن يتولى هذا الإقرار أو الإعلان، ولا يجوز للمحامي الكلام إلا إذا أذن له القاضي، وإذا لم يأذن له وجب إثبات ذلك في المحضر".

كما أعطى القانون للمحامي حق الاطلاع على التحقيق في اليوم السابق على استجواب موكله أو مواجهته، وذلك على الرغم من تقرير المحقق بسرية التحقيق عن هذا المتهم، إلا إذا قرر المحقق سرية التحقيق عن المحامي أيضاً، وهذا ما أكدته المادة ١٢٥/١ إجراءات، يجب السماح للمحامي بالاطلاع على التحقيق في اليوم السابق على الاستجواب أو المواجهة ما لم يقرر القاضي غير ذلك.

هذا وما تجدر ملاحظته، أن تقرير سرية التحقيق بالنسبة للخصوم في غير حالتى الضرورة والاستعجال يترتب عليه البطلان، وقد ذهب بعض الفقهاء إلى القول بأن البطلان في هذه الحالة هو بطلان مطلق أى

بطلان متعلق بالنظام العام^(١) ومن ثم فإنه يجوز للمحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها، حتى ولو لم يتمسك به الخصوم، ويجوز للخصوم التمسك به حتى ولو كان ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض، ولكننا نرى مع البعض^(٢) أن البطلان في هذه الحالة إنما هو بطلان نسبي لأنه متعلق بمصلحة الخصوم، ومن ثم فإنه لا يجوز للمحكمة أن تقضى بالبطلان ما لم يحدث تمسك به من قبل أحد الخصوم، ولا يجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض.

ثانياً: سرية التحقيق بالنسبة للجمهور:

إذا كان القانون قد أوجب أن يكون التحقيق علنياً في مواجهة الخصوم إلا في حالة الضرورة والاستعجال حيث يجوز للمحقق عدم دعوة الخصوم أو بعضهم لحضور التحقيق إذا كان في ذلك إظهار للحقيقة (م ٧٧ إجراءات) أو لم يكن أمام المحقق متسع من الوقت لدعوة الخصوم (م ٢/٧٧ إجراءات) فإن الأمر على النقيض من ذلك حيث جعل القانون التحقيق سرياً بالنسبة لما عدا الخصوم، أي جعل التحقيق سرياً بالنسبة للجمهور^(٣) وجعل النتائج التي يسفر عنها التحقيق من ضمن الأسرار التي يعاقب على إفشائها متى تم هذا الإفشاء بواسطة قضاة التحقيق أو أعضاء النيابة العامة ومساعدتهم من كتاب وخبراء وغيرهم ممن يتصلون بالتحقيق أو يحضرونه بسبب وظائفهم أو مهنتهم، وهذا ما أكدته المادة ٧٥ إجراءات حيث نصت على أن "تعتبر إجراءات التحقيق ذاتها والنتائج التي تسفر عنها من الأسرار.

ويجب على قضاة التحقيق وأعضاء النيابة العامة ومساعدتهم من

(١) د. محمود مصطفى - المرجع السابق ص ١٩٩.

(٢) د. مأمون سلامة - المرجع السابق ص ٤٣٨.

(٣) نقض ٨/١٠/١٩٧٣ أحكام نقض س ٢٤ رقم ١٧٠ ص ٨١٨.

كتاب وخبراء وغيرهم ممن يتصلون بالتحقيق أو يحضرونه بسبب وظيفتهم أو مهنتهم عدم إفشائها، ومن يخالف ذلك منهم يعاقب طبقاً للمادة ٣١٠ من قانون العقوبات".

وعلى ذلك فمن يفشى أسرار التحقيق الابتدائي من غير من عددتهم المادة السابقة، لا يخضع للعقاب المقرر بالمادة ٣١٠ عقوبات كالشاهد والمتهم متى أفشى أسرار التحقيق أو أفشى ما أسفر عنه من نتائج تكون قد وصلت إلى علمه.

ومتى أفشى أى ممن عددتهم المادة ٧٥ إجراءات، اسرار التحقيق فإنه لا يترتب على ذلك بطلان لإجراءات التحقيق التى تمت، ولكن فقط يعاقبون وفقاً للمادة ٣١٠ عقوبات بالحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور أو الغرامة التى لا تتجاوز قيمتها خمسمائة جنيه مصرى.

ثالثاً: تدوين التحقيق بمعرفة كاتب:

لكى يكون محضر التحقيق الابتدائي حجة على الكافة، ولكى يكون أساساً صالحاً لما يبنى عليه من نتائج، فإنه لابد وأن يدون بمعرفة كاتب، وذلك لأنه لا يمكن الاعتماد على ذاكرة المحقق والتى قد تخونه بمرور الزمن، هذا بالإضافة إلى رغبة القانون فى أن يتفرغ ذهن المحقق للعمل الفنى فقط، ومن أجل ذلك فقد استلزم القانون على المحقق ضرورة أن يستصحب معه كاتب من كتاب المحكمة أو من كتاب النيابة لتدوين محضر التحقيق سواء أكان المحقق هو قاضى التحقيق أو عضو النيابة العامة، ولذلك نصت المادة ٧٣ إجراءات على أن "يستصحب قاضى التحقيق فى جميع إجراءاته كاتباً من كتاب المحكمة يوقع معه المحاضر وتحفظ هذه المحاضر مع الأوامر وباقى الأوراق فى قلم كتاب المحكمة".

وعلى ذلك فإن تدوين محضر التحقيق بمعرفة كاتب هو من أهم خصائص التحقيق الابتدائي، أما إذا دون المحقق سواء كان هو قاضى

التحقيق أو عضو النيابة العامة التحقيق بنفسه بدون حضور كاتب، فإن ذلك لا يترتب عليه بطلان محضر التحقيق، وإنما يؤدي إلى أن يكون هذا الإجراء الذى اتخذه صحيحاً باعتبار المحضر محضر جمع استدالات وليس محضر تحقيق، ذلك لأن عضو النيابة يجمع بين صفتين، صفة الضبطية القضائية، فهو يعد أحد من لهم هذه الصفة ويعتبر رئيساً للضبطية القضائية، وصفة التحقيق، ولذلك قضت محكمة النقض^(١) بأن "ما يوجب القانون من حضور كاتب مع عضو النيابة الذى يباشر التحقيق يوقع معه على كل المحاضر ومن تخليف الشهود يميناً بأن يشهدوا بالحق ولا يقولوا إلا الحق وإن كان هو الأصل الواجب الاتباع إلا أنه لا يترتب على عدم اتباعه بطلان ما يتخذه وكيل النيابة من إجراءات فى حالة الاستعجال وقبل أن يحضر كاتب التحقيق، وذلك لأن عضو النيابة بوصف كونه صاحب الحق فى إجراء التحقيق ورئيس الضبطية القضائية، له من الاختصاص ما خوله القانون لسائر رجال الضبطية فى المادتين ٢٤، ٣١ من قانون الإجراءات الجنائية من إثبات ما يرى أن الحالة تستدعى إثباته قبل حضور كاتب التحقيق، بل أن هذا هو الواجب الذى يتعين عليه القيام به سواء أكان أحد مرعوسيه قد قام بذلك قبل حضوره أو لم يكن".

وإذا كان الأصل أن الذى يدون محضر التحقيق هو أحد كتاب المحكمة أو أحد كتاب النيابة إلا أن القانون أعطى للمحقق سلطة ندب غيرهما وذلك متى دعت الضرورة لذلك، وتقدير توافر هذه الضرورة من السلطات التقديرية المتروك للمحقق تقديرها تحت إشراف محكمة الموضوع، ولذلك قضى بأنه يجوز ندب غير الكاتب المختص فى حالة الضرورة، وتقدير هذه الحالة متروك لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة

(١) نقض ١٩٥٢/١١/٢٤ مجموعة أحكام النقض س ٤ رقم ٦٠ ص ١٤٦.

وكذلك يجوز للمحقق أن يندب غير الكاتب المختص لتدوين محضر التحقيق وذلك متى اشترع الحرج في الاستعانة بالكاتب المختص وذلك مظنة احتمال المساس بحسن سير التحقيق أو الإضرار بمصلحة التحقيق في أى صورة من صورته.^(٢)

على أنه مما تجدر ملاحظته أو وجوب تدوين محضر التحقيق بمعرفة كاتب لا يكون لازماً إلا في الحالات التي يلزم لها تحرير محضر بإجراءات التحقيق التي تمت، مثل سماع الشهود، أو استجواب المتهم أو المعاينة أو إجراءات التحقيق التي لا تستدعى تحرير محاضر فإنها لا تستوجب على المحقق ضرورة استصحاب كاتب معه لتدوينها، ويمكن تحريرها بمعرفة المحقق نفسه مثل أوامر القبض والتفتيش والحبس الاحتياطي^(٣)، وعدم تدوين محضر التحقيق بمعرفة كاتب في الحالات التي يلزم فيها هذا لا يترتب عليه بطلان مطلق، وإنما بطلان نسبي يجب على صاحب المصلحة من الخصوم التمسك به أمام محكمة الموضوع، ولا يجوز لهم التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض، ولذلك قضى بأن الدفع ببطلان تحقيق النيابة العامة لعدم استصحاب كاتب وندبه غيره للقيام بعمله بغير أن توجد ضرورة لذلك هو دفع بإجراءات سابقة على المحاكمة وعلى ذلك فإنه يجب أن تبدى أمام محكمة الموضوع ولا يصح إبدائها لأول مرة أمام محكمة النقض.^(٤)

(١) نقض ١٩٥٥/٣/٢٢ مجموعة أحكام النقض س ٦ رقم ٢٢٤ ص ٦٩٠، نقض ١٩٥٦/٢/٢٠ س ٧ رقم ٦٦ ص ٢٠٧، ١٩٨١/١١/١٠ س ٣٢ رقم ١٤٦ ص ٨٤٣، نقض ١٩٩٥/٧/٥ الطعن رقم ٥٧٣١ س ٦٣ ق.

(٢) نقض ١٩٥٨/٣/١١ مجموعة أحكام النقض س ٩ رقم ٧٧ ص ٢٨٠.

(٣) نقض ١٩٦١/١٠/٢٣ مجموعة أحكام النقض س ١٢ رقم ١٩٥ ص ٨٤١.

(٤) نقض ١٩٦٧/٦/٥ مجموعة أحكام النقض س ١٨ رقم ١٥٤.

ومتى تمت إحدى إجراءات التحقيق كسماع الشهود والاستجواب أو المعاينة بدون حضور كاتب لتدوينها وإنما قام المحقق بتدوينها بنفسه فإن هذا الإجراء لا يعد من إجراءات التحقيق كما سبق القول وإنما يعد من إجراءات جمع الاستدلالات التي لا يلزم فيها أن تدون بمعرفة كاتب، فالإجراءات السابقة ذكرها وإن كانت تعد من إجراءات التحقيق متى دونت بمعرفة كاتب فإنها تعد من إجراءات الاستدلال إذا لم تدون بمعرفة الكاتب، وإنما دونت بمعرفة عضو النيابة الذي قام بإجرائها.^(١)

وإذا كان المحضر لكي يعد محضر تحقيق يجب تدوينه بمعرفة كاتب، فإن هذا لا يكفي لاعتباره محضر تحقيق بل يلزم أن يوقع عليه كل من المحقق والكاتب ولا يغني عن التوقيع مجرد تحرير المحضر بخط الكاتب فهذا لا يكفي وإن كانت محكمة النقض قد قررت أن عدم توقيع الكاتب على المحضر لا يؤثر في اعتبار أن التحقيق قد تم وفقاً للقانون، حيث قررت أن عدم المنازعة في أن التحقيق تم بمعرفة النيابة العامة وأن عضو النيابة استصحب معه كاتباً قام بتدوين التحقيق، اعتبار أنه قد تم وفقاً للقانون ولو لم يوقع صفحاته كاتب^(٢)، ومتى وقع كل من المحقق والكاتب فإنه لا يشترط بعد ذلك أن يوقع الخصوم أو الشهود على ما أدلوا به من أقوال، لأن توقيع المحقق والكاتب كاف لإثبات صحة الإجراءات التي دونت بالمحضر.^(٣)

(١) نقض ١٩٦١/٢/٢٠ مجموعة أحكام النقض س ١٢ رقم ٤٠ ص ٢٣١، وراجع د. روف عيد ص ٣٨٤.

(٢) راجع نقض ١٩٩٥/٧/٥ اطنن رقم ٥٧٣١ س ٦٣، نقض ١٩٩٣/٦/٦ اطنن رقم ٧٦٠١ س ٦١ ق.

(٣) د. مأمون سلامة - للرجع السابق ص ٤٤٢، راجع نقض ١٩٩٦/٦/١٨ اطنن رقم ٨٣١١ س ٦٤ ق، ١٩٩٣/٣/٢ اطنن رقم ٧٦٠٢ س ٦١ ق.

الفصل الثانى

إجراءات التحقيق الابتدائى

حصر قانون الإجراءات الجنائية الإجراءات التى تملكها سلطات التحقيق بقصد الوصول إلى إثبات ارتكاب الفعل الإجرامى ونسبته إلى فاعل معين، وذلك فى إجراءات.

أولهما: هو إجراءات جمع الأدلة، وثانيهما: هو التحفظ على شخص المتهم وعدم تمكينه من الهرب أو التأثير فى أدلة الجريمة، كالتكليف بالحضور، والقبض عليه، وحبسه احتياطياً.

وسوف نتكلم عن إجراءات جمع الأدلة فى مبحث ثم نتبعه بالحديث عن الإجراءات الاحتياطية ضد شخص المتهم وذلك فى مبحث ثانى.

المبحث الأول

إجراءات جمع الأدلة

إن إجراءات جمع الأدلة التى تملكها سلطات التحقيق هى الانتقال والمعاينة، وندب الخبراء، والتفتيش، وسماع الشهود، والاستجواب والمواجهة، ومما هو جدير بالذكر أن هذه الأدلة لم ترد فى القانون على سبيل الحصر وإنما وردت على سبيل المثال، ومن أجل ذلك فإن للمحقق أن يتخذ أى إجراء آخر غيرها يؤدى إلى الوصول إلى الحقيقة متى كانت لا تمس حرية الأفراد أو حرمة مساكنهم حتى ولو لم يرد لها إشارة فى القانون، مثل عملية العرض القانونية للتعرف على المتهم، والاستعانة

بالكلاّب البوليسية، ومضاهاة البصمات.^(١)

والمحقق لا يلتزم بترتيب معين في قيامه بجمع الأدلة، بل له حرية في ترتيب الإجراءات حسب ما يراه أكثر ملائمة في الحصول على الدليل. وسوف يكون حديثنا منصباً على الإجراءات الآتية والانتقال والمعاينة وندب الخبراء، والتفتيش وضبط الأشياء، وسماع الشهود، والاستجواب والمواجهة، وذلك في مطالب خمسة على التوالى.

المطلب الأول

الانتقال والمعاينة

إن الانتقال والمعاينة تعنى أن ينتقل المحقق بنفسه لمكان الحادث أو أى مكان آخر لكى يجمع الأدلة التى تلزم فى إثبات الجريمة، وذلك قبل أن تنال من هذه الآثار يد العبث فانتقال المحقق يهدف لمعاينة مكان الجريمة وإثبات حالة الأشخاص وما عساه يكون موجوداً من أشياء أو آثار متصلة بالجريمة، كما قد يكون الهدف من الانتقال هو تيسير سماع المحقق أقوال الشهود وذلك قبل أن يخضعوا للمؤثرات الخارجية ومطابقة ما أدلوا به من أقوال على مكان ارتكاب الجريمة والآثار التى ترتبت عليها.

وانتقال المحقق لمكان ارتكاب الجريمة لمعاينته وإثبات حالته وحالة الأشخاص وما عساه يكون موجوداً من أشياء أو آثار تفيد فى كشف الجريمة (م ٩٠ إجراءات) متروك لمحض السلطة التقديرية للمحقق فله حق الانتقال أو عدم الانتقال، وهذا ما أكدته المادة ٩٠ إجراءات، والمعاينة جائزة للنيابة العامة القيام بها فى غيبة المتهم^(٢)، أو فى حضوره ولكن ليس

(١) د. روف عيّد - المرجع السابق ص ٣٩١.

(٢) نقض ١٩٧٧/٤/٣ أحكام انقض س ٢٨ رقم ٩١ ص ٤٤١.

للمتهم في حالة حضوره تمسكه بضرورة حضور محاميه معه^(١) لأن ذلك قاصر على حالة استجوابه فقط وفقا للمادة ١٢٤ إجراءات.

وإذا كان الأصل العام هو انتقال المحقق لمكان ارتكاب الجريمة أو أى مكان آخر لإثبات حالته وجمع ما يفيد في كشف الحقيقة، متروك لمحضر سلطته التقديرية فلا يقدم عليه إلا إذا قدر أن هناك فائدة من ورائه، إلا أن القانون قد ألزمه بضرورة الانتقال وذلك متى كانت الواقعة جنائية وكانت في حالة تلبس وهذا ما أكدته المادة ٢/٣١ إجراءات. "و يجب على النيابة العامة بمجرد إخطارها بجنائية متلبس بها الانتقال فوراً إلى محل الواقعة" فقد أوجب القانون على النيابة العامة متى أخطرت بارتكاب جنائية في حالت تلبس أن تنتقل فوراً لإجراء المعاينة اللازمة وإثبات حالة الأمكنة والأشخاص والأشياء وكل ما يفيد في كشف الحقيقة، بيد أن عدم انتقال عضو النيابة في هذه الحالة لا يترتب عليه بطلان لما يتخذه من الإجراءات، ولكن قد يترتب على عدم الانتقال جزاء إدارى فحسب.

المطلب الثاني

ندب الخبراء

أباح القانون للمحقق الاستعانة بأراء الخبراء في المسائل الفنية متى رأى أن مصلحة التحقيق تتطلب ذلك.

ومتى ندب المحقق أحد الخبراء لإبداء رأيه في مسألة فنية فيجب على الخبير أن يحلف اليمين أمام المحقق بأن يبدى رأيه بالذمة (م ٨٦ إجراءات)، ويجب أن يكون حلف اليمين أمام المحقق قبل بدء العمل المتصل بالخبرة، وعدم حلف اليمين يترتب عليه بطلان ما أبداه الخبير،

(١) نقض ١١/٥/١٩٦٤ أحكام النقض س ١٥ رقم ٧١ ص ٣٦٢، ٤/٦/١٩٩٥ الطعن ٨١٠٢ س ٦٣ ق.

ولكن هذا البطلان ليس بطلانا من النظام العام، وإنما هو بطلان نسبي مقرر لمصلحة الخصوم، ولذلك فلا تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها وإنما يجب أن يدفع به صاحب المصلحة أمام محكمة الموضوع، ولا يجوز له الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض.^(١)

ويعفى الخبير من أداء اليمين أمام المحقق إذا كان قد حلف اليمين قبل أدائه لأعمال وظيفته كما هو الشأن بالنسبة للأطباء الشرعيين.^(٢)

وقد تطلب القانون أن يقدم الخبير رأيه كتابة (م ٨٦ إجراءات) كما أوجب القانون أن يباشر الخبير عمله في حضور المحقق وتحت إشرافه كلما أمكن ذلك ولكن إذا اقتضى الأمر ضرورة أن يجرى الخبير بعض أعمال تحضيرية أو تجارب متكررة أو لأى سبب آخر، فإنه يجوز أن يجرى هذه الأعمال بدون حضور المحقق (م ٨٥ إجراءات).

وقد أجاز القانون في جميع الأحوال أن يباشر الخبير عمله بدون حضور الخصوم (م ٣/٨٥ إجراءات)، أما إذا حضروا فلا يجوز للمحقق منعهم إلا في حالة الضرورة والاستعجال^(٣) وللمحقق أن يحدد للخبير مياعداً لكي يقدم فيه تقريره كما أن للمحقق سلطة استبدال الخبير بغيره إذا لم يقدم تقريره في الميعاد المحدد (م ٨٧ إجراءات) وليس للخبير أن يندب غيره للقيام بما ندب له، ولكن يجوز له فقط أن يندب غيره للقيام ببعض الأعمال دون أن يترتب عليها تدخله بإبداء الرأى ولكنها تسهل للخبير الأصلي أن يبدى رأيه، فالطبيب المندوب لفحص شخص مصاب

(١) نقض ١٩٤٠/١٢/٣٠ مجموعة لقواعد ج ٥ رقم ١٧٧ ص ٣٢٨.

(٢) نقض ١٩٥٢/١٢/١ مجموعة أحكام لنقض س ٤ رقم ٧٠ ص ١٧٦ وراجع نقض ١٩٥٩/٤/٢١ س ١٠ رقم ١٠٤ ص ٤٧٩، ١٩٩٧/٥/١٥ اطعن رقم ٤٧٣٩ س ٦٥ ق.

(٣) د. مأمون سلامة - للرجع السابق ص ٤٤٨، وراجع نقض ١٩٥٧/١/٢٨ أحكام لنقض س ٨

يكون له حق طلب صورة بالأشعة لمكان الإصابة من طبيب الأشعة^(١).
وقد أجاز المشرع في المادة ٨٨ إجراءات، للمتهم وحده دون غيره
من باقى الخصوم الاستعانة بخبير استشارى، ولا يجوز للمحقق أن يرفض
طلب المتهم الاستعانة بالخبير الاستشارى، لأن ذلك يعد إخلالا بحق
الدفاع، وللخبير الاستشارى أن يطلب من المحقق تمكينه من الاطلاع على
الأوراق وسائر ما سبق تقديمه للخبير المعين من قبل المحقق، وذلك بشرط
ألا يترتب على استعانة المتهم بالخبير الاستشارى تأخير السير فى الدعوى،
أو كان من شأن تمكين هذا الخبير الاستشارى من الاطلاع على ما سبق
تقديمه للخبير المعين من قبل المحقق، تأخير فى سير الدعوى.

وقد أعطى القانون للخصوم الحق فى رد الخبير المعين من قبل
المحقق وذلك متى وجدت أسباب قوية تبرر ذلك الرد، على أن يقدم طلب
الرد للمحقق، وعلى المحقق ضرورة الفصل فى هذا الطلب فى خلال ثلاثة
أيام من تاريخ تقديمه ويترتب على مجرد تقديم طلب الرد عدم استمرار
الخبير فى عمله إلا إذا وجدت حالة الاستعجال، فمتى توافرت حالة
الاستعجال كان على الخبير الاستمرار فى عمله بشرط أن يكون ذلك
الاستمرار بأمر من المحقق، وذلك حتى يفصل المحقق فى طلب رد الخبير
(٨٩م إجراءات).

المطلب الثالث

التفتيش وضبط الأشياء

التفتيش هو إجراء من إجراءات التحقيق الذى تملكه بحسب
الأصل إحدى سلطات التحقيق، ذلك لأنه يمثل اعتداء على حرية

(١) د. رعوف عيد - المرجع السابق ص ٣٩٤.

الأشخاص أو انتهاك حرمة مساكنهم، وقد نظم المشرع التفتيش الذى يتم عن طريق إحدى سلطات التحقيق فى المواد ٩١ إجراءات وما بعدها وكذا المادة ٢٠٦ إجراءات.

شروط صحة التفتيش:

يشترط لصحة تفتيش منزل المتهم أو منزل غير المتهم وكذا تفتيش المتهم أو غيره ما يلى:

- ١ - يجب أن تكون هناك جريمة قد ارتكبت، وعلى ذلك فإنه لا يجوز التفتيش لضبط جريمة لم ترتكب، حتى ولو دلت التحريات على أن الجريمة ستقع حتما فى المستقبل. ولذلك قضى بأنه إذا كان مفاد ما أثبتته الحكم محل الطعن أنه لم تكن هناك جريمة قد وقعت من الطاعن حين أصدرت للنياية العامة إذنها بالتفتيش بل كان الإذن قد صدر استناداً إلى ما قرره الضابط من أن المتهم وزميله سيقومان بنقل كمية من المخدر إلى خارج المدينة فإن الحكم إذا دان الطاعن دون أن يعرض لبيان ما إذا كان إحرازه هو وزميله للمخدر كان سابقاً على صدور إذن التفتيش أم لاحقاً له يكون مشوباً بالقصور والخطأ فى تطبيق القانون^(١)
- وبالإضافة إلى ضرورة توافر جريمة قبل بدء التفتيش، فإنه أيضاً يجب أن تكون هناك دلائل كافية على اتهام الشخص المراد تفتيش مسكنه بارتكابها وأنه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة^(٢) وهذا ما أكدته المادة ٩١

(١) قض ١٩٦٢/١/١ مجموعة أحكام لقض س ١٣ رقم ٥ ص ٢٠ وراجع أيضاً: قض ١٩٦٩/١١/١٧ س ٢٠ رقم ٢٥٨ ص ١٢٤٧. وقض ١٩٦٧/٣/٧ س ١٨ رقم ٢٢ ص ١٧٤، ١٩٧٢/٥/٢٨ س ٢٣ رقم ١٨٣ ص ٨٠٦، ١٩٧٣/٢/١٩ س ٢٤ رقم ٤٩ ص ٢٢٣.

(٢) وراجع قض ١٩٨٦/١٢/١١ أحكام لقض س ٣٧ رقم ٢٠٠ ص ١٠٥٩، ١٩٩٦/١٢/٩ س ١٦٧٢٨ ص ٦٧ ق. ٢٠٠٠/٥/٨ الطعن

إجراءات حيث نصت على أن "تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق ولا يجوز الالتجاء إليه إلا بمقتضى أمر من قاضى التحقيق بناء على اتهام موجهه إلى شخص يقيم فى المنزل المراد تفتيشه بارتكاب جناية أو جنحة أو باشتراكه فى ارتكابها أو إذا وجدت قرائن تدل على أنه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة، وتقدير توافر القرائن التى تؤدى للاهتمام من سلطة المحقق تحت رقابة محكمة الموضوع".^(١)

ولما كان التفتيش بالمعنى السابق من إجراءات التحقيق فإنه لا يجوز أن يقوم به إلا إحدى سلطات التحقيق، فلا يجوز أن يباشره أحد مأموري الضبط القضائي في غير الأحوال الاستثنائية المقررة لهم في القانون، إلا بعد أن يندبوا لذلك من قبل إحدى سلطات التحقيق، وفي جميع الحالات فإنه يجب أن يكون أمر التفتيش مسبباً، وفي جميع الحالات فإن تفتيش المنزل يشمل ملحقاته كالحديقة^(٢).

٢ - يجب أن يهدف التفتيش إلى تحقيق فائدة ترجى من وراءه وهى ضبط أشياء تتعلق بالجريمة أو تفيد في كشفها أما إذا لم يكن وراء التفتيش أى فائدة، فإنه يكون إجراءً تحكيمياً باطلاً^(٣) وتقدير توافر الفائدة التى ترجى من وراء التفتيش متروكة للسلطة التقديرية للمحقق تحت رقابة محكمة الموضوع.^(٤)

٣ - يجب أن تكون الجريمة التي يجري التفتيش بشأنها لضبط أشياء تتعلق بها أو تفيد في كشفها من قبيل الجنايات أو الجنح، فلا يجوز التفتيش

(١) راجع نقض ١٩٦٥/١/١٧ مجموعة أحكام النقض س ١٦ رقم ١٢ ص ١٠٥٠/١/١٩٨٠

س ۳۱ رقم ۲۳ ص ۱۲۰، ۱۹۹۸/۱/۶ الطعن رقم ۵۱۶۰ س ۶۶ ق

(٢) راجع نقض ١٩٩٥/٢/٩ أحكام النقض الطعن ٣٠٣٩ س ٦٣ ق، ١٩٩٩/١١/١٤ الطعن

۲۳۱۱. س ۶۷ ق.

(٣) د. ريعوف عيد ص ٤٠٠، د. عمر السعيد ص ٢٩٧، د. مأمون سلامة ص ٤٥١.

(٤) نقض ١٦/٦/١٩٥٤ مجموعة أحكام النقض س ٥ رقم ٢٥٥ ص ٧٨٧.

إذا كانت الجريمة من قبيل المخالفات، لقلة شأنها حيث لا يجوز الاعتداء على الحرية الشخصية للأفراد أو حرمة مساكنهم في المخالفات، فالتفتيش جائز لسلطة التحقيق في الجنايات والجناح ولو كانت من الجناح التي يعاقب عليها بالغرامة أو لم تكن الجريمة في حالة تلبس.

٤ - يجب أن يكون إذن التفتيش مكتوباً وموقعاً عليه ممن أصدره وأن يبين فيه تاريخ صدوره^(١) واسم المتهم المراد تفتيشه أو المكان المراد تفتيشه والتهمة وأن يكون أمر التفتيش مسيباً (م ٩١ إجراءات) وليس هناك شكل خاص للتسبيب.^(٢)

٥ - لسلطة التحقيق تفتيش المتهم أو منزله أو تفتيش غير المتهم أو منزل غير المتهم، ولكن إذا كان التفتيش لشخص غير المتهم أو منزله وكانت سلطة التحقيق هي النيابة العامة فإنه يلزم لإجراء التفتيش أن تحصل على إذن من القاضي الجزئي الذي يعطى هذا الإذن بعد الاطلاع على الأوراق وفقاً للمادة ٢٠٦ إجراءات وأن توجد أدلة قوية على حيازته لأشياء تفيد في كشف الجريمة أو تتعلق بها، وذلك لأن تفتيش غير المتهم أو منازل غير المتهمين تستلزم ضرورة وجود احتياط أكثر في تقدير كفاية الأدلة على حيازتهم لأشياء تتعلق بالجريمة أو تفيد في كشفها (م ٩٤ إجراءات) في حين أنه يكفي بالنسبة للمتهم سواء أكان هو الفاعل الأصلي أو مجرد شريك أن يتوافر في حقه مجرد الاتهام فهو كاف بذاته لتبرير تفتيشه وتفتيش منزله، أما تفتيش غير المتهم أو منزله فيلزم قبل إجراءاته أن يتم الحصول على إذن من القاضي الجزئي إذا كان القائم

(١) قضا ١٩٨٧/٤/٩ أحكام القضا س ٣٨ رقم ٩٩ ص ٥٩١، ١٩/١٠/١٩٩٥ الطعن ٢٦٥٨٩ س ٦٣ ق.

(٢) راجع قضا ١٩٧٦/١٠/٣ مجموعة أحكام القضا س ٢٧ رقم ١٥٣ ص ٦٨١، ١٩٧٥/٤/٢٧ س ٢٦ رقم ٨٢ ص ٣٥٥، قضا ١٩٩٦/٤/٨ الطعن رقم ٩٢٨٨ س ٦٤ ق.

بالتحقيق هو النيابة العامة.

وإذا كان التفتيش يشمل شخص المتهم أو منزله فإنه أيضا يجوز تفتيش من يوجد مع المتهم وذلك متى كان هناك إذن صادر بتفتيش المتهم، وذلك ما جرى عليه قضاء النقض على أساس أن من يتواجد مع المتهم يتوافر في حقه مظنة المساهمة معه في ارتكاب الجريمة ولذلك فإنه يجب أن يتوافر في حقهم الأمارات القوية على المساهمة في الجريمة لصحة التفتيش، وإلا كان تفتيشهم باطلا.^(١)

ويعتبر في حكم تفتيش الشخص تفتيش الأمتعة التي تكون في حيازته، فلا يجوز تفتيشها إلا حيث يجوز تفتيش حائزها، أما إذا كانت الأشياء أو الأمتعة ليست في حيازة شخص فإنه يجوز تفتيشها على أساس أنها من ضروب الاستدلال التي يختص بها مأمور الضبط القضائي.

تنفيذ التفتيش:

١ - تطلب المشرع أن يتم التفتيش لمنزل المتهم بحضوره أو حضور من ينييه المتهم إن أمكن (م ٩٢/١ إجراءات) أما إذا كان التفتيش لمنزل غير المتهم فقد تطلب القانون ضرورة دعوة صاحب المنزل للحضور بنفسه أو بواسطة من ينييه عنه إن أمكن (م ٩٢/٢ إجراءات).

ويعني ذلك أن تفتيش المنزل بمعرفة إحدى سلطات التحقيق يجب فيها دعوة المتهم أو من ينييه أو دعوة صاحب المكان أو من ينييه متى كان ذلك ممكنا، ومعنى ذلك أن عدم دعوتهم للحضور أثناء التفتيش، لا يترتب عليه بطلان التفتيش، لأن حضورهم ليس شرطا جوهريا لصحة التفتيش، بيد أن التفتيش يكون باطلا إذا كان في إمكان المحقق دعوة المتهم أو صاحب المكان المواد تفتيشه ولم يدعوه للحضور، أو كان ممن يقوم

(١) د. عمر السعيد - المرجع السابق ص ٢٩٩، د. مأمون سلامة - المرجع السابق ص ٤٥٥.

بإجراء التفتيش قد منعه من الحضور أثناء إجراء التفتيش.
ويلاحظ أن القانون لم يتطلب أثناء إجراء التفتيش بمعرفة سلطة التحقيق أو من تندبه لذلك، أن يحضر للتفتيش شاهدين كما فعل بالنسبة لإجراء التفتيش بمعرفة مأمور الضبط القضائي، وترجع العلة في ذلك إلى أن التفتيش بمعرفة سلطات التحقيق ينطوي على ضمان كاف للمتهم.

٢ - يجب أن يدون المحقق محضرا بالتفتيش وأن يتم التدوين بمعرفة كاتب مختص إن وجد، لأنه ليس بشرط أن تدون واقعة التفتيش وما يسفر عنها بمعرفة كاتب مختص بل إنه من الثابت أنه يجوز أن يثبتها المحقق بنفسه، لأن التفتيش وإن كان من إجراءات التحقيق إلا أنه ليس من المحاضر التي عنتها المادة ٧٣ إجراءات التي استلزمت ضرورة توقيع الكاتب عليها.

٣ - يلزم أن يكون تفتيش الأنثى بمعرفة أنثى (م ٩٤ إجراءات).
٤ - إذا كان القائم بالتحقيق هو قاضي التحقيق ورأى ضرورة الانتقال للأمكنة أو التفتيش فإنه يجب عليه إخطار النيابة العامة بذلك (م ٩٣ إجراءات).

٥ - يجب أن يتحدد التفتيش بالغرض المرجو منه وهو ضبط الأشياء المتعلقة بالجريمة أو التي تفيد في كشفها، فإذا ظهر عرضا في أثناء مباشرة التفتيش أشياء تعد حيازتها جريمة أو تؤدي إلى كشف جريمة أخرى جاز للمحقق ضبطها (م ٥٠ إجراءات).

٦ - للقائم بالتفتيش أن ينفذه بالطريقة التي يراها محققة للغرض من التفتيش دون أن يتقيد بطريقة معينة، ولذلك قضى بأنه متى كان التفتيش الذي قام به رجل الضبطية القضائية مأذونا به قانونا فطريقة إجرائه متروكة لرأي القائم به ومادام الضابط قد رأى دخول منزل الطاعن من سطح منزل مجاور له وكان في الاستطاعة أن يدخله من بابه

فلا تثريب عليه في ذلك.^(١)

٧ - يصح التفتيش في أى وقت سواء أكان الوقت الذى تم فيه ليلاً أم نهاراً كما يصح أن يكون يوم عطلة رسمية.

ضبط الأشياء:

إن الهدف من قيام سلطات التحقيق بإجراء التفتيش هو ضبط الأشياء التى تتعلق بالجريمة أو تفيد فى كشفها، كالأسلحة والأشياء التى تكون قد استخدمت فى ارتكاب الجريمة، وهذا ما أكدته المادة ٢/٩١ إجراءات "ولقضى التحقيق أن يفتش أى مكان ويضبط فيه الأوراق والأسلحة وكل ما يحتمل أنه استعمل فى ارتكاب الجريمة أو نتج عنها أو وقعت عليه وكل ما يفيد فى كشف الحقيقة".

كما أعطى القانون لسلطات التحقيق سلطة ضبط جميع الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود لدى مكاتب البريد وجميع البرقيات لدى مكاتب البرق، وأن يأمر بمراقبة المحادثات السلكية واللاسلكية أو إجراء تسجيلات لأحداث جرت فى مكان خاص متى كان لذلك فائدة فى ظهور الحقيقة فى جناية أو جنحة معاقباً عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر (١/٩٥م إجراءات)

ومما تجدر ملاحظته أنه بالنسبة للجرائم المشار إليها فى المواد ١٦٦ مكرر عقوبات، ٣٠٨ مكرر عقوبات (فالمادة ١٦٦ مكرر تعاقب كل من يسئ استعمال أجهزة المواصلات التليفونية بإزعاج غيره بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو غرامة لا تزيد عن مائة جنيه أو إحدى العقوبتين، والمادة ٣٠٨ مكرر تعاقب على جرائم القذف والسب بطريق التليفون والقذف والسب الذى يتضمن طعناً فى أعراض العائلات بواسطة

(١) نقض ١٩٦٤/١٠/١٩ مجموعة أحكام النقض س ١٥ رقم ١٧ ص ٥٩٧، وراجع نقض

١٩٧٩/٤/٢٩ س ٣٠ رقم ١٠٨ ص ٥١١، ١٩٧٩/١١/٨ س ٣٠ رقم ١٧٠ ص ٧٩٩.

التليفون) يكون الأمر بمراقبة التليفونات من اختصاص رئيس المحكمة الابتدائية المختصة (م ٩٥ مكرر إجراءات).

أما إذا كان القائم بالتحقيق هي النيابة العامة في الحالات السابقة فإنه يلزم لكي يكون لها القيام بضبط الرسائل والمكالمات وغيرها مما أوردته المادة ١/٩٥ إجراءات، أن تحصل على إذن من القاضي الجزئي، ويصدر القاضي هذا الإذن بعد الاطلاع على الأوراق (م ٣٠٦/٣ إجراءات).

وفي جميع الأحوال يجب أن يكون الأمر بالضبط أو الاطلاع أو المراقبة لمدة لا تزيد على ثلاثين يوما، ويجوز للقاضي الجزئي أن يحدد هذا الأمر مدة أو مدد أخرى مماثلة (م ٣٠٦/٤ إجراءات).

وللنيابة العامة أن تطلع على الخطابات والرسائل والأوراق الأخرى والتسجيلات المضبوطة، على أن يتم هذا كلما أمكن بحضور المتهم والحائز لها أو المرسلة إليه وتدون ملاحظتهم عليها، ولها حسب ما يظهر من الفحص أن تأمر بضم تلك الأوراق إلى ملف الدعوى أو بردها إلى من كان حائزا لها أو من كانت مرسلة إليه (٣٠٦ فقرة أخيرة إجراءات).

ويلاحظ أنه لا مسئولية على مصلحة التليفونات أو مصلحة البريد بسبب الضبط لأنها تنفذ أمرا قضائيا^(١). وحضور المتهم أو الحائز للخطابات والرسائل والأوراق الأخرى والتسجيلات المضبوطة وقت الاطلاع عليها ليس شرطا جوهريا فيصح أن يتم ذلك بدون حضورهم، أما إذا حضروا فلا يجوز منعهم إلا إذا رأى المحقق أن مصلحة التحقيق تقتضي عدم تواجدهم.

ولما كانت الأوراق المضبوطة يحتمل أن تتضمن أشياء أو معلومات

يلزم معرفة أصحابها لهذا فقد أوجب القانون ضرورة أن تبلغ الخطابات والرسائل التلغرافية المضبوطة إلى المتهم أو المرسلة إليه أو تعطى إليهما صورة منها في أقرب وقت إلا إذا كان في ذلك إضراراً بسير التحقيق، وأعطى القانون لكل شخص يدعى حقاً في الأشياء المضبوطة أن يطلب إلى قاضي التحقيق تسليمها إليه، وله في حالة الرفض أن يتظلم أمام محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة وأن يطلب سماع أقواله أمامها (م ١٠٠ إجراءات).

أما إذا كان القائم بالتحقيق النيابة العامة فيكون التظلم أمام رئيس النيابة أو المحامي العام أو النائب العام. ومتى تم ضبط الأشياء أو الأوراق فإنه يلزم وضعها في أحرار مغلقة وأن تربط متى أمكن ذلك وتختتم ويوضع شريط بداخل الختم ويوضح به تاريخ المحضر بضبط هذه الأشياء وموضع الضبط (م ٥٦ إجراءات) ولا تفض هذه الأختام إلا بحضور المتهم أو وكيله ومن ضبطت عنده هذه الأشياء أو بعد دعوتهم لذلك (م ٥٧ إجراءات) ومخالفة هذه الإجراءات لا يترتب عليه بطلان لأن المقصود بها هو تنظيم العمل والمحافظة على أدلة الجريمة، وإنما قد يؤثر ذلك على قيمة الأدلة المستمدة من الضبط وهو أمر متروك للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع.^(١)

منع ضبط بعض الأوراق والأشياء:

إذا كان القانون قد أجاز لسلطة التحقيق ضبط الأشياء والأوراق وكل ما يفيد في كشف الجريمة إلا أنه منع ضبط الأوراق والمستندات المسلمة من المتهم إلى محاميه أو إلى الخبير الاستشاري لأداء العمل المعهود به إليهما، ولا ضبط المراسلات المتبادلة بينهما في القضية، وهذا ما أكدته

(١) راجع تقض ١٢/٢/١٩٥٠، مجموعة أحكام النقض س ١ رقم ٢٠٨ ص ٣٢٨، تقض ٥/٢/١٩٦٣ س ١٤ رقم ٣٣ ص ١٤٨.

وعلى ذلك فإنه لا يجوز ضبط الأوراق والمستندات التي سلمت بالفعل للمحامى عن المتهم أو إلى خبيره الاستشارى، أما إذا لم تكن قد سلمت لهما فإنه يجوز ضبطها، كما يلزم علاوة على ما سبق أن تكون هذه الأوراق والمستندات متعلقة بعمل كل من المحامى أو الخبير الاستشارى، أما إذا لم تكن متعلقة بأدائهما لعملهما جاز ضبطها، كما لا يجوز ضبط المراسلات المتبادلة بين المتهم وكل من المحامى والخبير الاستشارى شريطة كونها متعلقة بأداء المهمة الموكولة للمحامى أو الخبير الاستشارى ويرجع السبب في الحظر السابق إلى كفالة حق الدفاع، الذى تخول للمتهم حرية الاتصال بالمدافع عنه أو بخبيره الاستشارى.

التصرف فى الأشياء المضبوطة:

نظم القانون التصرف فى الأشياء المضبوطة فى المواد من ١٠١ إلى ١٠٩ إجراءات وأجاز لسلطة التحقيق التصرف فى الأشياء المضبوطة أثناء التحقيق أو قبل صدور حكم فى الدعوى وذلك بشرط ألا تكون هذه الأشياء لازمة للسير فى الدعوى أو محلا للمصادرة (م ١٠١ إجراءات)^(١) والتصرف فى الأشياء المضبوطة يكون بأحد أمور ثلاثة وهى الرد، والأيلولة للحكومة، والبيع بالمزاد العلنى.

١ - الرد:

أجاز القانون رد الأشياء المضبوطة إلى من كانت فى حيازته وقت ضبطها (م ١٠٢ إجراءات) ويصدر أمر الرد من النيابة أو قاضى التحقيق أو محكمة الجناح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة، ويجوز للمحكمة أن تأمر بالرد أثناء نظر الدعوى (م ١٠٣ إجراءات) وهذا الرد لا يمنع كل من له

(١) راجع تقض ١٩٦٧/١٢/١١ أحكام التقض س ١٨ رقم ٢٦٠ ص ١٢٣٣.

حق في هذه الأشياء أن يطالب بحقه أمام المحكمة المدنية، ويمنع من المطالبة أمام المحاكم المدنية المتهم أو المدعى بالحق المدني إذا صدر الأمر بالرد بناء على طلب أحدهما في مواجهة الآخر (١٠٤ إجراءات)، ويجوز الرد حتى ولو من غير طلب (١٠٥ إجراءات) وعند الشك فيمن لهم حق تسلم الشيء المضبوط يرفع الأمر على محكمة الجناح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة بناء على طلب ذوى الشأن لتأمر بما تراه (م ١٠٥/٢ إجراءات).^(١)

ويجب على النيابة العامة إذا أصدرت أمراً بحفظ الدعوى، أو صدر منها أمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى أو صدر هذا الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى من غيرها من الجهات التي لها حق إصداره، أن تفصل في كيفية التصرف في الأشياء المضبوطة، كذلك يجب على المحكمة إذا حصلت المطالبة بالرد أمامها أن تفصل في هذا الطلب (م ١٠٦ إجراءات).

٢ - أيلولة الأشياء المضبوطة للحكومة:

لقد رتب القانون على عدم المطالبة برد الأشياء المضبوطة من قبل أصحابها في خلال ثلاث سنوات من تاريخ انتهاء الدعوى أن تصبح هذه الأشياء ملكاً للدولة دون توقف على حكم يصدر بهذه الأيلولة (م ١٠٨ إجراءات).

٣ - البيع بالمزاد العام:

إذا كان الشيء المضبوط مما يتلف بمرور الزمن أو يتطلب الحفاظ عليه تكبد نفقات، جاز للمحقق أن يأمر ببيع هذه الأشياء بطريق المزاد العام، ويكون لصاحب الحق في هذه الأشياء المطالبة بثمانها الذي بيعت به خلال ثلاث سنوات من تاريخ انتهاء الدعوى (م ١٠٩ إجراءات).

(١) راجع نقض ١٩٦٩/١٠/٢٠ أحكام النقض س ٢٠ رقم ٢١١ ص ١٠٧٤.

بطلان التفتيش:

إن مخالفة شروط صحة التفتيش يترتب عليها البطلان لهذا التفتيش وبطلان الدليل المستمد منه، وذلك لأن مخالفة قواعد التفتيش يترتب عليه إهدار حرية الشخص واعتداء على حرمة مسكنه.

وإذا كان الأثر المترتب على مخالفة قواعد التفتيش هو البطلان، إلا أن الخلاف قد ثار حول ما إذا كان البطلان من النظام العام تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها أم أنه بطلان نسبي متعلق بمصلحة الخصوم ومن ثم فلا يحكم بالبطلان إلا إذا تمسك به صاحب المصلحة وأنه لا يجوز الدفع به أمام محكمة النقض لأول مرة.

فذهبت محكمة النقض في أحكام قديمة لها إلى أن مخالفة قواعد التفتيش يترتب عليه بطلان من النظام العام وعلى المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ولو بدون طلب بذلك من أحد الخصوم.^(١)

وذهب بعض الفقهاء^(٢) إلى التفرقة بين نوعين من قواعد التفتيش، القواعد الموضوعية والقواعد الشكلية. فالقواعد الموضوعية هي التي تحدد الأحوال التي يجوز فيها التفتيش والشروط اللازمة لصحته كعدم وجود دلائل كافية، أو عدم وجود إذن النيابة أو عدم وجود إذن القاضي الجزئي عندما يتطلبه القانون، أو كون الإذن باطل لصدوره من وكيل نيابة غير مختص أو عدم تعيين الشخص المراد تفتيشه، أو لحدوث التفتيش بعد الميعاد المحدد في الإذن أو التعسف في تنفيذ التفتيش، أو لبطلان التلبس، ومخالفة هذه القواعد يترتب عليه بطلان من النظام العام، أما القواعد الشكلية فهي التي تنصب مباشرة على كيفية تنفيذ التفتيش ومخالفتها

(١) راجع على سبيل المثال نقض ١٩٣٤/٣/١٢ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ٢١٩ ص ٢٩٠، نقض

١٩٣٧/٤/٢٧ مجموعة القواعد ج ٤ رقم ١٤١ ص ١٣٤.

(٢) د. رعوف عيّد - المرجع السابق ص ٤٠٦ وما بعدها.

يترتب عليه البطلان النسبي لمصلحة الخصوم، لذا يلزم لصاحب المصلحة من الخصوم الدفع بها أمام محكمة الموضوع ولا يجوز الدفع بها لأول مرة أمام محكمة النقض.

ويذهب الرأي الراجح فقها^(١) إلى القول بأن بطلان التفتيش إنما هو بطلان نسبي مقرر لمصلحة الخصوم سواء أكان البطلان راجعا لمخالفة القواعد الموضوعية أو لمخالفة القواعد الشكلية للتفتيش، وعلى ذلك فإنه لكي يتقرر البطلان يلزم الدفع به من قبل أحد الخصوم الذي يتقرر البطلان لمصلحته أمام محكمة الموضوع ومن ثم فإنه لا يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها، كما لا يجوز للخصوم الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض، وقد اعتبر القانون أن أحكام التفتيش إنما هي من القواعد الجوهرية التي تتعلق بمصلحة الخصوم وبالتالي فإن مخالفتها يترتب عليه بطلان نسبي^(٢)، وهذا ما أكدته المذكرة التفسيرية للمادة ٣٣٢ إجراءات حيث أوردت أمثلة البطلان النسبي، الأحكام الخاصة بالتفتيش والضبط والقبض والحبس الاحتياطي والاستجواب والاختصاص من حيث المكان، ويؤكد نسبة البطلان المترتب على مخالفة قواعد التفتيش أن الرضا بالتفتيش الباطل يصحح البطلان، أما لو كان البطلان من النظام العام فإن الرضا بالتفتيش الباطل لا يصححه، ومتى دفع أحد الخصوم (صاحب المصلحة) بالبطلان كان على المحكمة أن تفصل في هذا الدفع لأنه دفع جوهري يترتب على إغفاله كون الحكم مشوباً بعيب القصور في

(١) د. محمود مصطفى - المرجع السابق ص ٢١٩ - ٢٢١، د. عمر السعيد - المرجع السابق

ص ٣٠٧، د. مأمون سلامة - المرجع السابق ص ٤٦٣، ٤٦٤.

(٢) راجع نقض ١٩٧٣/١١/٢٥ مجموعة أحكام النقض س ٢٤ رقم ٢١٩ ص ١٠٥٣،

١٩٦٩/٦/٢٠ س ٢٠ رقم ١٩٣ ص ٩٧٦.

(١) التسبب.

ويترتب على الحكم ببطلان التفتيش بطلان كل دليل استمد من التفتيش الباطل، كما يبطل أيضا الاعتراف الذي أدلى به المتهم أثناء التفتيش الباطل.

أما إذا كان الاعتراف الصادر عن المتهم لم يكن للتفتيش الباطل أثر فيه، كأن يكون قد حصل أمام سلطة غير من قامت بالتفتيش الباطل، فإن للمحكمة أن تعول عليه باعتباره أحد عناصر الإثبات متى رأت من وقائع الدعوى وظروفها أنه قائم بذاته. (٢)

ويلاحظ أن الحكم ببطلان التفتيش وما أسفر عنه من أدلة، لا يمس باقى إجراءات التحقيق وما يكون قد نتج عنها من أدلة. وفي جميع الحالات يجب أن يكون الدفع ببطلان التفتيش صادرا من صاحب الحق في الدفع به، وأن يتم ذلك الدفع بالبطلان أمام محكمة الموضوع قبل قفل باب المرافعة في الدعوى.

وإذا كان للخصوم الحق في الدفع ببطلان التفتيش، فإن لهم أيضا حق التنازل عن الدفع بالبطلان، ويكون هذا التنازل صريحا أو ضمنا، كما يصح أن يكون شفاهة أم كتابة بإثباته في محضر التحقيق في الجلسة، ومن صور التنازل الضمني ما بينته المادة ١/٣٣٣ إجراءات من أنه إذا كان للمتهم محام وحصل الإجراء في حضوره بدون اعتراض منه، اعتبر ذلك تنازلا عن الدفع بالبطلان أو إذا لم يعترض المتهم على الإجراء الباطل إذا كانت الجريمة مخالفة ولو لم يحضر معه محام في الجلسة (م ٢/٣٣٣ إجراءات) كما اعتبر المادة ٣/٣٣٣ إجراءات عدم تمسك النيابة العامة بالبطلان في حينه، تنازلا منها عن الدفع به.

(١) نقض ١٦/٤/١٩٧٢ مجموعة أحكام النقض س ٢٣ رقم ١٢٧ ص ٥٧٩.

(٢) راجع نقض ٥/١٢/١٩٦١ أحكام النقض س ١٢ رقم ١٩٨ ص ٩٥٨.

الرضاء بالتفتيش:

إذا كان القانون قد قيد تفتيش الأشخاص والمنازل إلا إذا توافرت جملة شروط سبق أن بينها، فإن ذلك إنما يرجع إلى حرص القانون على ضمان حرية الشخص وكفالاته لحرمة المسكن الذي يقطنه المتهم، ولذلك فإن هذه الضمانات إنما قررها القانون لمصلحة الشخص، ولذلك فإنه يكون له الحق في التنازل عن هذه الضمانات وذلك برضائه تفتيش منزله أو تفتيش شخصه، ولو عثر القائم بالتفتيش على شيء تعد حيازته جريمة كانت حالة التلبس صحيحة وله اتخاذ الإجراءات التي يخولها له القانون في حالة التلبس، بيد أن هذا الرضا يشترط له عدة شروط وهي:

١ - أن يصدر الرضاء من شخص متمتع بإرادة حرة وليس صادرًا تحت تأثير خوف أو إكراه، ولذلك قضى^(١) بأنه إذا دفع المتهم بأنه أكره بالضرب على الرضاء بالتفتيش وأخذ إقرار منه بهذا الرضاء في المحضر مما ترك به آثار أثبتتها التقرير الطبي كان من الواجب على المحكمة أن تطلع على هذا التقرير لتحيط به وبالدليل المستمد منه فإن هي التفتت عنه ورفضت هذا الدفاع لعدم وجود إصابات ظاهرة بالمتهم كان ذلك قصورًا يستوجب نقض الحكم.

٢ - يجب أن يكون الرضاء صريحًا فلا يكفي مجرد السكوت وأن يكون هذا الرضاء صادرًا قبل إجراء التفتيش وليس بعد أن يتم، ولذلك قضى بأن الحكم بصحة التفتيش استنادًا إلى أن زوجة صاحب المنزل لم تعترض لا يكون كافيًا^(٢)

٣ - أن يكون من صدر منه الرضاء عالمًا بأن التفتيش غير جائز قانونًا وأن من يقومون به ليس لهم صفة في إجراءاته، أما إذا كان الرضاء

(١) نقض ١٩٦٣/١/٢٩ أحكام النقض س ١٤ رقم ١٠ ص ٤٣.

(٢) نقض ١٩٤٦/١١/١١ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٢٢١ ص ٢٠٥.

صادراً عن شخص يجهل ظروف التفتيش، بأن كان يعتقد أن القائمين به لهم الحق في إجرائه أو كانوا مأذونين في القيام به فإن الرضاء يكون غير معتبر ويترتب على ذلك بطلان التفتيش وما قد يسفر عنه من أدلة.

٤ - يجب أن يكون الرضاء صادراً من صاحب الحق فيه، وإذا كان الأمر متعلقاً بتفتيش مسكن وجب أن يكون الرضاء صادراً من صاحبه أو من حائزه في حالة غيابه، مثل الزوجه^(١)، أو الخليفة مادامت هي الحائزة فعلاً للمتل في الفترة التي تم فيها التفتيش^(٢) أو الابن البالغ، أو الاب، أو الأم، أو الأخ الشقيق إذا ثبتت الإقامة الدائمة مع صاحب المتل وقت حدوث التفتيش^(٣) ولكنه لا يعتد برضاء الخادم أو البواب ولا الخفير ولا العامل في المسكن، لأن الرضاء يجب صدوره ممن له صفة حقيقية في التنازل عن الاعتداء على حرمة المسكن.^(٤)

وفي جميع الحالات متى توافرت الشروط السالف بيانها فلا يشترط أن يثبت الرضاء بالتفتيش كتابة.

وتوافر الرضاء بالتفتيش مسألة موضوعية متروكة لمحكمة الموضوع لتقدير مدى توافره وفقاً لظروف الدعوى المعروضة أمامها.

المطلب الرابع

سماع الشهود

يقصد بالشهادة أن يفضي الشاهد أمام سلطة التحقيق بما لديه من معلومات عن الجريمة.

(١) نقض ١٩٦٨/٢/٥ أحكام النقض س ١٩ رقم ٢٨ ص ١٥٦.

(٢) نقض ١٩٣٦/٥/٤ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ٤٦٥ ص ٥٩٩.

(٣) نقض ١٩٦٩/٤/٢١ أحكام النقض س ٢٠ رقم ١١٣ ص ٥٤٤.

(٤) د. روف عيـد - المرجع السابق ص ٤١٣.

سلطة المحقق فى سماع الشهود:

أعطى القانون لقاضى التحقيق سلطة سماع من يرى لزوم سماعه من الشهود عن الوقائع التى تثبت أو تؤدى إلى ثبوت الجريمة وظروفها وإسنادها للمتهم أو براءته منها (م ١١٠ إجراءات) أما إذا طلب أحد الخصوم من المحقق سماع شاهد فإنه يكون للمحقق سلطة تقديرية فى شأن إجابته لطلبه أو رفضه متى قدر أن سماع هذا الشاهد لا يترتب عليه فائدة ما. (١)

وإذا كانت النيابة العامة هى القائمة بالتحقيق فإنها تقوم بإعلان الشهود وتكلفهم بالحضور بواسطة أحد المحضرين أو أحد رجال السلطة العامة، أما إذا كان القائم بالتحقيق هو قاضى التحقيق فإن النيابة العامة هى أيضا التى تقوم بإعلان الشهود وتكلفهم بالحضور أمام قاضى التحقيق لسماع شهادتهم، ويكون ذلك بواسطة المحضرين أو بواسطة رجال السلطة العامة (م ١١١ إجراءات) وإذا حضر أحد الشهود من تلقاء نفسه بدون إعلان فعلى المحقق أن يسمع شهادته ويثبت ذلك الحضور التلقائى بالمحضر (م ١١١/٢ إجراءات).

وقد ألزم القانون كل من يدعى إلى الحضور للإدلاء بشهادته أمام قاضى التحقيق أن يلبى ذلك الطلب، وإلا جاز الحكم عليه بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها، وذلك بعد سماع أقوال النيابة العامة، كما يجوز بالإضافة إلى الحكم بالغرامة على الشاهد الذى يتخلف عن الحضور أمام قاضى التحقيق بعد إعلانه على يد أحد المحضرين أو أحد رجال السلطة العامة، أن يصدر قاضى التحقيق أمراً بتكليفه بالحضور ثانياً بمصاريق من طرفه، أو أن يصدر أمراً بضبطه وإحضاره (م ١١٧ إجراءات).

(١) نقض ١٩٥٣/٣/٣ مجموعة أحكام النقض س ٤ رقم ١٧ ص ٥٩٠، ١٩٩٧/١/٢ الطعن

ولكن إذا حضر الشاهد أمام قاضى التحقيق بعد تكليفه بالحضور ثانياً أو حضر من تلقاء نفسه وأبدى أمام المحقق أعذاراً يقبلها المحقق، جاز إعفاؤه من الغرامة، وذلك بعد سماع أقوال النيابة العامة، كما يجوز للمحقق أن يعفيه من الغرامة وذلك بناء على طلب يتقدم به هذا الشاهد، إذا لم يستطع الحضور بنفسه (م ١١٨ إجراءات) والأحكام التى تصدر على الشاهد وفقاً للمادة ١١٧ إجراءات جزاء تخلفه عن الحضور للإدلاء بشهادته أمام قاضى التحقيق، يجوز الطعن فيها طبقاً للأوضاع القانونية (١٣٠ إجراءات).

وإذا كان الشاهد مريضاً أو لديه ما يمنعه من الحضور فإن شهادته يسمعها المحقق فى المكان الذى يوجد به الشاهد، بيد أنه إذا انتقل قاضى التحقيق لمكان الشاهد لسماع شهادته ثم اتضح له عدم صحة العذر، فإنه يجوز الحكم على الشاهد بغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه، وهذا الحكم يجوز للشاهد الطعن فيه بالمعارضة أو الاستئناف طبقاً لما هو مقرر قانوناً (م ١٢١ إجراءات).

ومتى حضر الشهود للإدلاء بشهادتهم أمام سلطة التحقيق، فإن المحقق يقدر المصاريف المستحقة لهم وكذا التعويضات التى يستحقونها جزاء حضورهم وذلك متى طلب الشهود من المحقق المصاريف التى تكبدوها جزاء حضورهم وتحمل الدولة تلك المصاريف (م ١٢٢ إجراءات).

كيفية إدلاء الشاهد بشهادته:

ألزم القانون أن يطلب المحقق من الشاهد بيان اسمه ولقبه وصناعته وسكنه وعلاقته بالمتهم (م ١١٣ إجراءات).

وقد أوجب القانون على الشهود الذين بلغت سنهم أربع عشرة سنة أن يحلفوا بمينا قبل أداء الشهادة على أنهم يشهدون بالحق، ولا يقولون إلا الحق (م ١/٢٨٣ إجراءات) أما إذا كانت سن الشاهد أقل من

أربع عشرة سنة فإنه يجوز سماع شهادتهم بدون حلف يمين وذلك على سبيل الاستدلال (م ٢٨٣/إجراءات) أما إذا لم يحلف الشاهد اليمين قبل أداء الشهادة فإنه لا يمكن أن يصححها أداء اليمين بعد أداء الشهادة ومن ثم فلا يصح الاعتماد عليها باعتبارها من إجراءات التحقيق، وإنما يصح الاستناد إليها على أساس اعتبارها من إجراءات جمع الاستدلالات، وإذا امتنع الشاهد عن أداء اليمين قبل سماع شهادته أو امتنع عن الإجابة في غير الأحوال التي يميز له القانون ذلك، فإنه يحكم عليه في الجرح والجنايات بغرامة لا تزيد على مائتي جنيه، وذلك بعد سماع أقوال النيابة العامة (م ١١٩/١ إجراءات).

ويجوز إعفاء الشاهد من الحكم السابق من كل العقوبة أو بعضها متى عدل عن امتناعه قبل انتهاء التحقيق (م ١١٩/٢ إجراءات).

ويجوز الطعن في الحكم الصادر عليه وفقا للقواعد المقررة قانونا (م ١٢٠/١ إجراءات).

والأحوال التي يجوز للشاهد فيها الامتناع عن أداء اليمين أو الإدلاء بشهادته ويعفى من توقيع عقوبة الغرامة الواردة في المادة ١١٩ إجراءات، هي حالات كون المتهم من أصول الشاهد أو فروعه أو أصهاره حتى الدرجة الثانية وكذلك زوجه ولو بعد انتهاء رابطة الزوجية، وذلك بشرط ألا تكون الجريمة قد وقعت على الشاهد أو أحد أقاربه أو أصهاره الأقربين، أو كان هو الذي قام بالتبليغ عن هذه الجريمة، أو لم تكن هناك أدلة إثبات أخرى في الجريمة، ففي الأحوال الثلاثة السابقة لا يجوز للشاهد أن يمتنع عن الإدلاء بشهادته (م ٢٨٦ إجراءات) وإلا تعرض للحكم عليه بالغرامة المقررة في المادة ١١٩ إجراءات، وذلك مع ملاحظة أنه تسرى قواعد قانون المرافعات في شأن منع الشاهد من الإدلاء بشهادته أو إعفائه منها (م ٢٨٧ إجراءات).

وقد ألزم القانون أن يسمع المحقق شهادة كل شاهد على انفراد

وأجاز له أن يواجه الشهود بعضهم ببعض وأن يواجه الشهود بالمتهم (١١٢ إجراءات).

وقد أجاز المشرع سماع المحقق للمدعى المدنى باعتباراه شاهدا وذلك بعد تحليفه اليمين (٢٨٨م إجراءات).

كما منع القانون رد الشهود لأى سبب من الأسباب (٢٨٥م إجراءات) وترجع الحكمة فى ذلك إلى أن تقدير الشهادة يرجع للسلطة التقديرية لكل من المحقق أو المحكمة.

وقد تطلب القانون أن يتم تدوين ما أدلى به الشاهد من أقوال وذلك بدون شطب أو تحشير إلا إذا صدق على ذلك الشطب أو التحشير المحقق والكاتب والشاهد (١١٣م/٢ إجراءات) ويجب أن يوقع كل من المحقق والكاتب والشاهد على الشهادة وذلك بعد أن تتلى على الشاهد ويقر بإصراره عليها، فإذا امتنع الشاهد عن التوقيع أو وضع ختمه على ما أدلى به من معلومات فإنه يذكر ذلك فى المحضر وتدون الأسباب التى يبدها، ويوقع المحقق والكاتب عليها، ويجب أن يوقع كل من المحقق والكاتب على كل صفحة أولا بأول (١١٤م إجراءات) وعدم توقيع الشاهد لا يترتب عليه بطلان لما أثبتته المحقق بمحضر الشهادة حيث يكفى توقيع المحقق والكاتب لإثبات صحة كل ما هو مدون بمحضر الشهادة.

المطلب الخامس

الاستجواب والمواجهة

يقصد بالاستجواب مجابهة المتهم بالأدلة القائمة ضده ومناقشته فيها مناقشة تفصيلية ليفند تلك الأدلة إذا أنكر الاتهام أو يعترف بالتهمة

الموجهة له.^(١)

والاستجواب يعتبر من إجراءات التحقيق وذلك بعكس سؤال المتهم الذى يعد من إجراءات جمع الاستدلالات ويتم بمعرفة مأمورى الضبط القضائي ولا يتضمن أكثر من سماع أقوال المتهم بالنسبة للتهمة المنسوبة إليه دون مناقشته مناقشة تفصيلية فى التهمة المنسوبة له ومجاوبته بالأدلة (م ١٢٣ إجراءات)^(٢)

ولذلك فإن سؤال المتهم لا يحيطه القانون بضمانات كما فعل بالنسبة للاستجواب ولم يرتب عليه الآثار القانونية التى يرتبها على الاستجواب كالحبس الاحتياطى، فإنه لا يجوز حبس المتهم حبسا احتياطيا إلا بعد استجوابه بمعرفة إحدى سلطات التحقيق، فلا يجوز الحبس الاحتياطى للمتهم بعد سماع أقواله فى محضر جمع الاستدلالات.

أما المواجهة فتعنى مواجهة المحقق للمتهم بالشهود أو غيره من المتهمين وذلك فيما يتعلق بما أدلى به كل منهم من أقوال.

وتتفق المواجهة مع الاستجواب من حيث كونها مشتملة على مواجهة المتهم بدليل قائم قبله، ولكنها تختلف عن الاستجواب فى كونها قاصرة على دليل واحد أو أكثر بالنسبة لواقعة واحدة أو أكثر.^(٣)

ولم يلزم القانون سلطة التحقيق بأن يتم الاستجواب فى وقت معين، ومن ثم فإنه يجوز له إجراؤه فى أى وقت، ولكن إذا كان المتهم مقبوضا عليه فإن القانون قد ألزم سلطة التحقيق بضرورة إجرائه فى خلال أربع وعشرين ساعة فقد تضمنت المادة ١٣١ إجراءات ضرورة أن يستجوب المحقق (سواء كان هو النيابة العامة أو قاضى التحقيق) فورا

(١) د. رعوف عيّد - المرجع السابق ص ٤٣٤.

(٢) نقض ١٩٨١/٣/١٩ مجموعة أحكام النقض س ٢٢ رقم ٤٣ ص ٥٣٢.

(٣) د. رعوف عيّد - المرجع السابق ص ٤٣٧.

المتهم المقبوض عليه وإذا تعذر استجوابه فوراً وجب إيداعه في السجن لحين استجوابه على ألا تزيد مدة إيداعه في السجن على أربع وعشرين ساعة، فإذا مضت هذه المدة، وجب على مأمور السجن تسليمه إلى النيابة العامة التي يجب عليها أن تطلب في الحال إلى قاضى التحقيق استجوابه، وعند الاقتضاء تطلب ذلك من القاضى الجزئى أو رئيس المحكمة أو أى قاضى آخر يعينه رئيس المحكمة، وإلا أمرت النيابة العامة بإخلاء سبيله. واستجواب المتهم باعتباره من إجراءات التحقيق لا يجوز إلا أمام إحدى سلطات التحقيق فلا يجوز أمام المحكمة إلا إذا قبله المتهم (م ٢٧٤ إجراءات).

ضمانات الاستجواب والمواجهة:

نظراً لخطورة الاستجواب والمواجهة فقد أحاطه القانون بعدة

ضمانات وهى:

١ - أن يتم الاستجواب بعيداً عن التأثير على إرادة المتهم أو وضعه تحت تأثير الإكراه سواء أكان ذلك من قبل المحقق أم من قبل أحد رجال الضبط القضائى، أو أى فرد عادى، ومن أمثلة الإكراه وقوع عنف على جسم المتهم وتنويمه معنطيسياً أو تخديره^(١)، أو إرهاب المتهم فى الاستجواب وإطالة مدة الاستجواب عمداً بهدف التأثير على نفسية المتهم مما قد يدفعه فى نهاية الأمر إلى الانقياد والاعتراف بما يكون فى ضد مصلحته، أو خداع المتهم أو تحميل المتهم اليمين قبل الاستجواب^(٢)، فالإجراءات السابقة تعد باطلة ويبطل كل ما يستمد منها من دليل.

٢ - يلزم أن يقوم بإجراء الاستجواب المحقق بنفسه ولا يجوز له أن يتدب غيره للقيام به (م ٧٠ إجراءات) وعلى ذلك فإذا كان القائم

(١) د. عمر السعيد - المرجع السابق ص ٣١٦.

(٢) د. مأمون سلامة - المرجع السابق ص ٤٧٦.

بالتحقيق هو قاضى التحقيق فلا يجوز له أن يندب عضو نيابة للقيام بالاستجواب، وإذا كان القائم بالتحقيق هو النيابة العامة فلا يجوز لها أن تندب مأمور ضبط قضائى للقيام بالاستجواب.

٣ - استلزم القانون فى حالة إذا كانت الجريمة المنسوبة للمتهم من قبيل الجنايات فإنه لا يجوز للمحقق فى غير حالة التلبس وحالة السرعة بسبب الخوف من ضياع معالم الجريمة، أن يستجوب المتهم أو يواجهه بغيره من المتهمين أو الشهود إلا بعد دعوة محاميه للحضور إن وجد (م ١٢٤/١ إجراءات^(١)) وذلك شريطة أن يكون المتهم قد أعلن اسم محاميه بتقرير فى قلم كتاب المحكمة أو إلى مأمور السجن^(٢)، ويجوز للمحامى أن يتولى التقرير أو الإعلان (م ١٢٤/٢ إجراءات) ويكفى أن يدعو المحقق محامى المتهم للحضور، ولكنه لا يلتزم بضرورة انتظاره، كما لا يلزم المحقق بأن يجيب المحامى لطلب تأجيل استجواب المتهم ومتى حضر المحامى استجواب موكله فإنه لا يجوز له الكلام إلا إذا سمح له المحقق، كما يجب على المحقق إذا لم يسمح للمحامى بالكلام أثناء الاستجواب أن يثبت ذلك بالمحضر (م ١٢٤/٣ إجراءات)، كما يجوز للمحامى أن يطلب توجيه أسئلة معينة أو يعترض على توجيه بعض الأسئلة، ويثبت المحقق كل ذلك بالمحضر.

وإذا كان القانون قد ألزم المحقق فى حالة استجواب المتهم فى جناية بضرورة دعوة محاميه للحضور، إلا أنه أجاز للمحقق استجواب المتهم بدون حضور المحامى فى حالة التلبس بالجناية وكذا فى حالة السرعة بسبب

(١) راجع نقض ١٩٧٦/٢/١٥ أحكام النقض س ٢٧ رقم ٤١ ص ٢٠١، نقض ١٩٩٥/٥/٢ الطعن رقم ١٩٨٦٢ س ٦٤ ق.

(٢) راجع نقض ١٩٧٣/٣/٥ أحكام النقض س ٢٤ رقم ٦٦ ص ٣٠٢ نقض ١٩٦٨/١٠/٢٩ س ١٧ رقم ١٧٦ ص ٨٩١.

الخوف من ضياع معالم الجريمة، وتقدير توافر هذه الأحوال متروك لسلطة المحقق التقديرية تحت رقابة محكمة الموضوع.

٤ - ألزم القانون المحقق بضرورة السماح للمحامى بالاطلاع على أوراق التحقيق في اليوم السابق على الاستجواب أو المواجهة إلا إذا قرر المحقق غير ذلك (م ١٢٥/١ إجراءات)، وكما يجوز للمحامى الاطلاع على الأوراق فإنه يجوز أن يطلع عليه كاتب المحامى وذلك متى أنابه المحامى في الاطلاع نيابة عنه، كما يجوز للمحامى التنازل عن حقه في الاطلاع إلا إذا اعترض المتهم على هذا التنازل.

بطلان الاستجواب أو المواجهة:

قرر القانون نوعين من البطلان جزاء مخالفة ضمانات الاستجواب والمواجهة:

النوع الأول: إذا تم الاستجواب تحت التأثير على إرادة المتهم أو وضعه تحت إكراه أو تم الاستجواب مخالفا لقواعد الولاية وذلك إذا لم يقوم المحقق بإجرائه بنفسه بل ندب له غيره، كان الأثر المترتب على ذلك هو بطلان الاستجواب وبطلان كل دليل نتج عنه، وهذا البطلان بطلان مطلق متعلق بالنظام العام، ولذلك فإن المحكمة تقضى به من تلقاء نفسها ويصح التمسك به ولو كان لأول مرة أمام محكمة النقض.

النوع الثاني: وهو مخالفة القواعد الخاصة والتي وضعت لمصلحة المتهم، وهى الضمانات الخاصة بدعوة محامى المتهم فى جناية لحضور الاستجواب^(١)، وكذلك تمكين المحامى من الاطلاع على الأوراق قبل الاستجواب بيوم على الأقل.

فمخالفة هذه الضمانات يترتب عليه بطلان، ولكنه بطلان نسبي مقرر لمصلحة المتهم فله الحق فى الدفع به أمام محكمة الموضوع، ولكن لا

(١) راجع نقض ١٩٦١/٣/٦ أحكام النقض س ١٢ رقم ٥٩ ص ٣١١.

يجوز له أن يدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض.^(١)
ومتى حكم بطلان الاستجواب ترتب على ذلك بطلان كل دليل
استمد من الاستجواب الباطل كالاقرار.
بيد أن بطلان الاستجواب لا يترتب عليه بطلان التحقيق برمته
ولكن إجراءات التحقيق التي تمت صحيحة قبل الاستجواب وكذا
إجراءات التحقيق الأخرى التي تمت بعد الاستجواب، تظل صحيحة، هذا
بالإضافة إلى أن للمحقق أن يعيد الاستجواب للمتهم من جديد ويتلافى
ما يكون سببا في بطلان الاستجواب السابق.

المبحث الثاني

الإجراءات الاحتياطية ضد شخص المتهم

منح القانون لسلطات التحقيق اتخاذ بعض الإجراءات الاحتياطية
ضد شخص المتهم، وهذه الإجراءات هي، الأمر بحضوره، والأمر بالقبض
والإحضار، والأمر بحبسه حبسا احتياطيا.
وسوف نتناول بيان كل إجراء من الإجراءات الثلاثة سالفه الذكر
في مطلب مستقل.

المطلب الأول

الأمر بالحضور

أجاز القانون لسلطة التحقيق أن تصدر أمرا للمتهم بالحضور
للمثول أمامها (م ١٢٦ إجراءات) والأمر بالحضور لا يحمل معنى الإلزام
للمتهم بضرورة الحضور أمام سلطة التحقيق، فهو لا يعدو أن يكون مجرد

(١) راجع نقض ١٩٥٦/٣/١٥ أحكام النقض س ٧ رقم ١٠٧ ص ٣٦١.

دعوة للمتهم للمثول أمام سلطة التحقيق في مكان وزمان معينين (م ١٢٧/٢ إجراءات) ومن ثم فإن للمتهم أن يستجيب لهذا الأمر وله ألا يستجيب له، ولذلك فلا يجوز لحامل الأمر أن ينفذه على المتهم بالقوة، ولكن في حالة عدم استجابة المتهم للحضور بدون عذر مقبول فإن للمحقق أن يصدر أمراً بالقبض والإحضار، حتى ولو كانت الجريمة المنسوبة للمتهم من الجرائم التي لا يجوز فيها الحبس الاحتياطي (م ١٣٠ إجراءات).

وتكون الأوامر الصادرة من سلطة التحقيق نافذة في جميع الأراضي المصرية (م ١٢٩ إجراءات).

ويجب أن تعلن ورقة الأمر بالحضور (أو التكليف بالحضور) إلى المتهم بمعرفة أحد المحضرين أو أحد رجال السلطة العامة، وأن تسلم للمتهم صورة من الأمر (م ١٢٨ إجراءات) ويجب أن يشتمل الأمر بالحضور على اسم المتهم ولقبه وصناعته ومحل إقامته والتهمة المنسوبة إليه وتاريخ صدور الأمر بالحضور وتوقيع الأمر والختم الرسمي (م ١٢٧/١ إجراءات).

المطلب الثاني

الأمر بالقبض على المتهم وإحضاره

لقد منح القانون لسلطة التحقيق أن تصدر أمراً بالقبض على المتهم إذا كان حاضراً، أما إذا كان غائباً فقد أجاز القانون لسلطة التحقيق أن تصدر أمراً بالقبض على المتهم وإحضاره وذلك متى توافرت إحدى الحالات التي تضمنتها المادة ١٣٠ إجراءات وهي:

١ - أن تكون الجريمة المنسوبة للمتهم مما يجوز فيها الحبس

الاحتياطي.

٢ - إذا لم يحضر المتهم بعد تكليفه بالحضور بدون عذر مقبول.

٣ - إذا خيف هربه.

٤ - إذا لم يكن للمتهم محل إقامة معروف.

٥ - إذا كانت الجريمة في حالة تلبس.

فالقانون قد أجاز لسلطة التحقيق إصدار أمر بالقبض على المتهم

متى كان حاضراً أو إصدار أمر بالقبض عليه وإحضاره متى كان غائباً.

والأصل العام هو أنه لا يجوز أن يصدر المحقق أمراً بالقبض على

المتهم وإحضاره إلا إذا كانت الجريمة المنسوبة إليه مما يجوز فيها الحبس

الاحتياطي، ولكن هذا الأصل العام خرج عليه القانون في أحوال أربعة

عددتها المادة ١٣٠ إجراءات وهي الخوف من هرب المتهم وعدم حضوره

بعد تكليفه بالحضور دون عذر مقبول، وعدم معرفة محل إقامة له، وحالة

إذا كانت الجريمة في حالة تلبس، وهذه حالات استثنائية على الأصل

العام، وهو عدم إصدار أمر بالقبض والإحضار إلا إذا كانت الجريمة مما

يجوز فيها الحبس الاحتياطي.

ومتى تم القبض على المتهم فإنه يجب على المحقق أن يستجوبه

فوراً، وإذا تعذر ذلك وجب أن يودع في السجن حين استجوابه، ويجب

ألا تزيد مدة بقاءه في السجن عن أربع وعشرين ساعة، فإذا مضت هذه

المدة وجب على مأمور السجن تسليمه إلى النيابة العامة وعليها أن تطلب

في الحال إلى قاضى التحقيق استجوابه، وذلك متى كان قاضى التحقيق هو

القائم بالتحقيق، وللنيابة العامة عند الاقتضاء أن تطلب ذلك من القاضى

الجزئى أو رئيس المحكمة أو أى قاضى آخر يعينه رئيس المحكمة وإلا أمرت

النيابة العامة بإخلاء سبيل المتهم (م ١٣١ إجراءات).

أما إذا قبض على المتهم خارج دائرة المحكمة التى يجرى فيها

التحقيق، فيرسل إلى النيابة العامة بالجهة التى قبض عليه فيها، وعلى النيابة

العامة أن تتحقق من جميع البيانات الخاصة بشخصه وتحيطه علماً بالواقعة

المنسوبة إليه وتدون أقواله في شأنها (م ١٣٢ إجراءات).

وإذا اعترض المتهم على نقله أو كانت حالته الصحية لا تسمح بالنقل يخطر قاضى التحقيق بذلك وعليه أن يصدر أمره فوراً بما يتبع (م ١٣٣ إجراءات) فيكون لسلطة التحقيق في هذه الحالة إما إخلاء سبيل المتهم أو إحضاره أمام المحقق لاستجوابه في مكانه، أو ندب أحد أعضاء النيابة في الجهة المقبوض عليه فيها لاستجوابه، وذلك راجع إلى السلطة التقديرية للمحقق ومصلحة التحقيق.

ولا يجوز أن تزيد المدة التي يبقاها المتهم مقبوضاً عليه أكثر من أربع وعشرين ساعة إذا كان القبض قد تم بأمر من سلطات التحقيق أما إذا كان القبض قد تم بمعرفة أحد مأموري الضبط القضائي، فإنه وفقاً للمادة ١٣٦ إجراءات يمكن أن تصل مدة القبض إلى ثمان وأربعين ساعة، فقد بينت المادة السابقة أن على مأمور الضبط القضائي سماع أقوال المتهم المقبوض عليه فوراً، فإذا لم يأتى بما يبرئه يرسله في خلال أربع وعشرين ساعة إلى النيابة العامة المختصة، وعلى النيابة العامة أن تستجوبه في خلال أربع وعشرين ساعة، ثم تأمر بالقبض عليه أو إخلاء سبيله، والقبض بمعرفة النيابة العامة في هذه الحالة هو الحبس الاحتياطي ومتى تم القبض على المتهم أو حبسه احتياطياً فإنه يلزم إبلاغه بأسباب القبض عليه أو حبسه ويكون له حق الاتصال بمن يرى إبلاغه بما وقع والاستعانة بمحام، ويجب أن يعلن على وجه السرعة بالتهمة المنسوبة إليه (م ١٣٩ إجراءات).

وأوامر القبض على المتهم وإحضاره وأوامر الحبس الاحتياطي لا يجوز أن تنفذ بعد مضي ستة أشهر من تاريخ صدورهما إلا إذا تجددت (م ٢/١٣٩ إجراءات، ٢/٢٠١ إجراءات) وترجع العلة في ذلك إلى أنه قد تجدد ظروف يستدعى أن تعدل السلطة التي أصدرت الأمر عنه.^(١)

(١) د. عمر السعيد - المرجع السابق ص ٣٢٣، د. مأمور سلامة - المرجع السابق ص ٤٨١.

المطلب الثالث

الحبس الاحتياطي

إن الحبس الاحتياطي إجراء خطير من إجراءات التحقيق، وذلك لأنه يتضمن سلباً لحرية المتهم، وقد شرعه القانون متى كانت مصلحة التحقيق تقتضيه، لمنع المتهم من التأثير في الشهود أو عبثه بأدلة الاتهام أو الخوف من هربه إذا صدر حكم بالإدانة ضده.

وحديثنا عن الحبس الاحتياطي يقتضى منا الحديث عن قواعد الحبس الاحتياطي ثم الحديث عن الإفراج المؤقت، وسوف نتناولها في فرعين على التوالي:

الفرع الأول

قواعد الحبس الاحتياطي

إن الحديث عن قواعد الحبس الاحتياطي يستلزم بيان ماهية الشروط الواجب توافرها حتى تصدر سلطة التحقيق الأمر بالحبس الاحتياطي، ثم بيان مدة الحبس الاحتياطي، وكيفية تنفيذه وأخيراً نتناول خصم مدة الحبس الاحتياطي من العقوبة المحكوم بها.

أولاً: شروط الحبس الاحتياطي:

إن شروط الحبس الاحتياطي منها ما يتعلق بالجهة التي تختص به ومنها ما يتعلق بالجرائم التي يجوز فيها الحبس الاحتياطي، ومنها ما يتعلق بالمتهم.

١ - الجهة المختصة بالحبس الاحتياطي:

إن الجهة التي تختص بحبس المتهم احتياطياً هي:

(أ) النيابة العامة: وذلك متى كانت هي القائمة بالتحقيق والمدة

التي قررها لها القانون حبس المتهم احتياطيا هي أربعة أيام تالية للقبض على المتهم أو تسليمه للنيابة إذا كان مقبوضا عليه من قبل (م ٢٠١/١ إجراءات). وإذا رأت النيابة العامة مد الحبس الاحتياطي وجب عليها قبل انقضاء مدة الأربعة أيام أن تعرض الأوراق على القاضي الجزئي ليصدر أمرا بما يراه بعد سماع أقوال النيابة العامة والمتهم بحيث لا تزيد مدد الحبس عن خمسة وأربعين يوما (م ٢٠٢ إجراءات) ويجوز أن يعطيها القاضي الجزئي مرة واحدة أو يجزئها، وقد جرى العمل على أنها تكون مجزأة على دفعات كل دفعة خمسة عشر يوما.

ومما يجدر الإشارة إليه أنه بمقتضى القانون ٩٥ لسنة ٢٠٠٣ أصبح للنيابة العامة سلطة قاضى التحقيق بالنسبة لمدد الحبس الاحتياطي في الجنايات وسلطة محكمة الجناح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة والمنصوص عليها في المادة ١٤٣ إجراءات أى مد مدة الحبس الاحتياطي لمدد متعاقبة لا تزيد كل منها عن ٤٥ يوما حتى ستة أشهر.

(ب) قاضى التحقيق: إذا كان هو القائم بالتحقيق، ولكن القانون قد أوجب عليه قبل أن يصدر أمرا بحبس المتهم احتياطيا أن يسمع أقوال النيابة العامة (م ١٣٦ إجراءات) والمدة التي خولها القانون لقاضى التحقيق هي خمسة عشر يوما، وإذا رأى تحديد حبس المتهم فله لمدة أو أكثر بشرط ألا يزيد مجموع المدد كلها عن خمسة وأربعين يوما لأن غاية ما يملكه هو خمسة وأربعين يوما، وبشرط أن يسمع أقوال النيابة العامة والمتهم (م ١٤٢/١ إجراءات).

أما إذا كانت الجريمة المنسوبة للمتهم جنحة لا يزيد الحد الأقصى فيها عن الحبس سنة واحدة وكان للمتهم محل إقامة معروف بمصر ولم يكن هذا المتهم عائلا وسبق الحكم عليه بالحبس أكثر من سنة، فإنه يجب الإفراج عنه بعد مرور ثمانية أيام من تاريخ استجوابه (م ١٤٢/٢ إجراءات).

وإذا انتهت المدة المقررة لقاضى التحقيق، وهى خمسة وأربعين يوما، ولم ينتهى من التحقيق ورأى مد مدة حبس المتهم، فإنه يجب عليه قبل انتهاء هذه الفترة أن يحيل الأوراق إلى محكمة الجناح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة لتصدر أمرها بمد الحبس مددا متعاقبة لا تزيد كل منها على خمسة وأربعين يوما متى كانت مصلحة التحقيق تقتضى ذلك، أو تفرج عن المتهم بكفالة أو بدون كفالة، وفى جميع الحالات يجب على محكمة الجناح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة قبل أن تصدر أمرها أن تسمع أقوال النيابة العامة والمتهم (م ١٤٣م/١ إجراءات) مع مراعاة أنه لا يجوز أن تزيد مدد الحبس الاحتياطى عن ستة شهور إلا بعد الحصول قبل انقضاء هذه المدة على أمر من المحكمة المختصة إذا كانت التهمة جنائية بمد مدة الحبس مدة لا تزيد على خمسة وأربعين يوما قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى مماثلة وإلا وجب الإفراج عن المتهم فى جميع الحالات (م ١٤٣م/٣ إجراءات).

(ج) القاضى الجزئى: للقاضى الجزئى أن يصدر أمره بحبس المتهم لمدة لا تتجاوز خمسة وأربعين يوما، وذلك إذا كان القائم بالتحقيق هو النيابة العامة وانتهت مدة الأربعة أيام المقررة لها، ورأت استمرار حبس المتهم احتياطيا، فإنها تطلب ذلك قبل انقضاء الأيام الأربعة من القاضى الجزئى الذى يصدر هذا الأمر بعد سماع أقوال النيابة العامة والمتهم (م ٢٠٢م إجراءات)، ويجوز أن يصدر القاضى أمر الحبس لمدة خمسة وأربعين يوما دفعة واحدة أو على دفعات كل دفعة لمدة خمسة عشر يوما وهذا ما جرى عليه العمل.

وإذا كانت الجريمة من قبيل الجناح التى لا تتجاوز عقوبتها الحبس سنة واحدة ولم يكن المتهم عائدا وسبق الحكم عليه بالحبس أكثر من سنة وكان له محل إقامة معروف فى مصر، فإنه يجب الإفراج عنه بعد ثمانية أيام من تاريخ استجوابه (م ١٤٢م/٢ إجراءات).

(د) محكمة الجناح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة: (١) وهي تختص بمد مدة الحبس الاحتياطي للمتهم وذلك بعد أن تستنفذ المدة المقررة للقاضي الجزئي أو قاضي التحقيق وهي خمسة وأربعين يوماً، ويكون ذلك عندما تعرض النيابة العامة الأوراق عليها (م ٢٠٣ إجراءات) أو يحيل قاضي التحقيق الأوراق عليها إذا كان هو القائم بالتحقيق (م ١/١٤٣ إجراءات) ويكون لها سلطة مدة الحبس أو إصدار أمرها بالإفراج عن المتهم، متى قررت استمرار الحبس فلها مدة لفترة واحدة أو عدة فترات لا تزيد كل منها عن خمسة وأربعين يوماً بدون حد أقصى، بشرط عدم تجاوز الحد الأقصى المقرر للحبس الاحتياطي وهو ستة شهور، إلا إذا كانت التهمة المنسوبة للمتهم جنائية فإنه يجوز قبل انقضاء مدة الستة شهور، الحصول على أمر من المحكمة المختصة بمد الحبس لمدة لا تزيد على خمسة وأربعين يوماً قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى وإلا وجب الإفراج عن المتهم (م ٢/١٤٣ إجراءات).

ومما تجدر ملاحظته أن محكمة الجناح المستأنفة تكون هي المختصة بالحبس الاحتياطي أو الإفراج عن المتهم إذا كانت الجريمة من قبيل الجنايات وأحيلت الدعوى إلى محكمة الجنايات في غير دورات الانعقاد، وكذلك إذا كان قد صدر في الدعوى حكم من المحكمة بعدم الاختصاص، فإن النظر في طلب الحبس الاحتياطي أو الإفراج عن المتهم يكون من اختصاص محكمة الجناح المستأنفة حتى ترفع الدعوى إلى المحكمة المختصة (م ٢، ٣/١٥١ إجراءات).

(هـ) محكمة الموضوع: متى أحيلت الدعوى إلى محكمة الموضوع فإنها تكون هي المختصة وحدها بالإفراج إذا كان المتهم محبوساً أو حبسه إذا كان مفرجاً عنه (م ١/١٥١ إجراءات).

(١) وهي إحدى دوائر المحكمة الابتدائية وتتكون من ثلاثة قضاة وتعد جلساتها في غير علانية.

٢ - الجرائم التي يجوز فيها الحبس الاحتياطي:

يلزم لحبس المتهم احتياطياً أن تكون الجريمة المنسوب له ارتكابها مما يجوز فيها قانوناً الحبس الاحتياطي.

والجرائم التي يجوز فيها الحبس الاحتياطي هي، الجنايات وكذا الجرائم المعدودة من قبيل الجرح متى كان معاقباً عليها بالحبس لمدة لا تقل على ثلاثة شهور كما يجوز الحبس الاحتياطي في الجرائم المعدودة من قبيل الجرح حتى ولو كان القانون يعاقب عليها بالحبس لمدة تقل عن ثلاثة شهور بشرط ألا يكون للمتهم محل إقامة معروف في مصر (م ١٣٤/١، ٢ إجراءات).

وعلى ذلك فلا يجوز الحبس الاحتياطي في المخالفات أو الجرح التي يقل العقاب فيها على ثلاثة شهور وكان للمتهم محل إقامة معروف في مصر.

كذلك لا يجوز الحبس الاحتياطي في الجرح التي تقع بواسطة الصحف إلا إذا كانت هذه الجرح تتضمن طعناً في الأعراض أو تحريضاً على إفساد الأخلاق أو كانت من الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٧٣، ١٧٩، ٢/١٨٠ من قانون العقوبات، فهذه الجرائم يجوز فيها الحبس الاحتياطي، كذلك لا يجوز الحبس الاحتياطي إذا كان المتهم حدثاً تتجاوز سنه خمس عشرة سنة، وإنما يجوز إيداعه في إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية مدة لا تتجاوز أسبوعاً ويقدم عند طلبه إلا إذا أمرت المحكمة بمدة هذه المدة، كما يجوز تسليمه لأحد والديه أو لشخص يؤتمن عليه ويلتزم بتقديمه كلما طلب منه ذلك وإذا أحل بهذا عوقب بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه (م ١١٩ من القانون ١٢ لسنة ١٩٩٦ الخاص بالطفل). ومتى تم الحبس الاحتياطي للمتهم فإنه يجب إبلاغه فوراً بأسباب حبسه والتهمة الموجهة إليه، ويكون له حق الاتصال بمن يرى إبلاغه بذلك وأن يستعين بمحام (م ١/١٢٩ إجراءات).

٣ - الشروط الخاصة بالمتهم:

يلزم أن يتوافر في حق المتهم دلائل كافية على اتهامه بارتكاب الجريمة محل التحقيق، وتقدير مدى كفاية الأدلة في مواجهة المتهم متروك لمحض السلطة التقديرية للمحقق تحت رقابة محكمة الموضوع التي يكون لها إلغاء الحبس الاحتياطي متى كانت الدلائل في حق المتهم غير كافية ومتى تبين للمحكمة بطلان الحبس الاحتياطي ترتب على ذلك بطلان الإجراءات التي ترتبت على الحبس الاحتياطي وكذلك بطلان للأدلة التي تكون قد استمدت أو ترتبت على الحبس الباطل، علاوة على ضرورة الإفراج الفوري عن المتهم.

كما يلزم أن يكون المتهم قد استجوب أو أتيحت له فرصة تنفيذ الأدلة القائمة ضده، وإلا وقع الحبس الاحتياطي باطلا، إلا إذا خيف هرب المتهم فإنه يجوز حبسه احتياطيا قبل استجوابه (١/١٣٤ إجراءات).

ثانياً: مدة الحبس الاحتياطي:

إن مدة الحبس الاحتياطي المقررة للنيابة العامة هي أربعة أيام يبدأ حسابها من اليوم التالي للقبض على المتهم أو تسليمه لها إذا كان مقبوضاً عليه وإذا رأت تحديد الحبس فإنها تلجأ للقاضي الجزئي قبل انقضاء الأربعة أيام المقررة لها (م ١/٢٠١ إجراءات) ليصدر القاضي أمره بما يراه بعد سماع أقوال النيابة العامة والمتهم، وله أن يمد حبس المتهم لمدة لا تزيد عن خمسة وأربعين يوماً (م ٢٠٢ إجراءات). ومدة الحبس الاحتياطي المقررة لقاضي التحقيق إذا كان هو الذي يباشر التحقيق خمسة عشر يوماً، ويجوز أن يحددها حتى تصل إلى خمسة وأربعين يوماً وذلك بعد سماع أقوال النيابة العامة والمتهم (م ١/١٤٢ إجراءات) ولكن إذا كانت الجريمة المنسوبة للمتهم من قبيل الجرح ولا تزيد عقوبتها عن الحبس سنة واحدة ولم يكن المتهم عائداً وسبق الحكم عليه بالحبس أكثر من سنة وله محل إقامة معروف في مصر، فإنه يجب الإفراج عنه بعد ثمانية أيام من تاريخ

استجوابه.

ولمحكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة استمرار حبس المتهم بناء على طلب النيابة العامة أو قاضى التحقيق بعد أن يستنفذ كلا منهما للمدد المقررة له، ويكون لمحكمة الجنح المستأنفة الأمر باستمرار الحبس لمدد لا تتجاوز كل منها خمسة وأربعين يوما إذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك (م ١٤٣/١ إجراءات).

وبالنسبة لمحكمة الموضوع فإنها تملك حبس المتهم حتى يفصل في الموضوع وذلك بشرط أن يكون المتهم قد أعلن بإحالة إليها قبل انتهاء المدة المقررة للحبس الاحتياطى وبشرط عدم تجاوز المدة المقررة للحبس الاحتياطى وهى ستة شهور وهو الحد الأقصى للحبس الاحتياطى، إلا إذا كانت الجريمة جنائية، فإنه يجوز أن يزيد الحبس الاحتياطى عن ستة شهور وذلك بعد الحصول قبل انقضاء هذه المدة على أمر من المحكمة المختصة بمد مدة الحبس مدة لا تزيد عن خمسة وأربعين يوما قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى مماثلة وإلا وجب الإفراج عن المتهم فى جميع الحالات (م ١٤٣/٣ إجراءات).

ويلاحظ أنه يجب إذا زادت مدة الحبس الاحتياطى عن ثلاثة شهور أن يعرض الأمر على النائب العام ليقرر ما يرى اتخاذه من الاجراءات الكفيلة بانتهاء التحقيق (م ١٤٣/٢ إجراءات).

ثالثاً: كيفية تنفيذ الحبس الاحتياطى:

إذا صدر أمر من إحدى الجهات المختصة بحبس المتهم احتياطياً، فإن الحبس الاحتياطى إنما ينفذ داخل السجون، وعندما يودع بالسجن فيجب أن تسلم صورة من أمر الحبس إلى مأمور السجن بعد توقيعه على الأصل بالاستلام (م ١٣٨ إجراءات) ولا يجوز لمأمور السجن أن يسمح لأحد من رجال السلطة بالاتصال بالمتهم داخل السجن إلا بعد الحصول على إذن كتابى من النيابة العامة، وعلى مأمور السجن أن يدون فى دفتر

السجن اسم الشخص الذى سمح له بذلك ووقت المقابلة وتاريخ ومضمون الإذن (م ١٤٠ إجراءات).

ويجوز أن تأمر سلطة التحقيق التى أمرت بحبس المتهم احتياطياً بعدم اتصال المتهم بغيره من المسجونين وبألا يزوره أحد وذلك بدون إخلال بحق المتهم بالاتصال الدائم بالمدافع عنه وبدون حضور أحد (م ١٤١ إجراءات)، فلا يجوز أن يمنع المحامى من الاتصال بموكله وحضوره كل إجراء من إجراءات التحقيق، فلا يجوز الفصل بين المتهم ومحاميه (٢/١٢٥ إجراءات) وإلا ترتب على ذلك بطلان الإجراءات التى اتخذت، إلا فى الحالات التى تتقرر فيها سرية التحقيق.

ومتى صدر أمر بالحبس الاحتياطى من إحدى الجهات المختصة فلا يجوز أن ينفذ هذا الأمر إذا مر عليه ستة شهور ما لم يعتمد تجديده لفترة أخرى (م ٢/١٣٩ إجراءات).

رابعاً: خصم مدة الحبس الاحتياطى.

إذا صدر على المتهم حكم بالإدانة بعقوبة مقيدة للحرية، فإنه يجب أن يخصم منها مدة الحبس الاحتياطى ومدة القبض (م ٤٨٢ إجراءات) أما إذا حكم على المتهم بالبراءة فإن المدة التى يكون قد قضاها فى الحبس الاحتياطى تخصم من أى مدة يحكم بها فى جريمة أخرى يكون قد ارتكبها أو حقق معه فيها فى أثناء الحبس الاحتياطى (م ٤٨٣ إجراءات)، وإذا تعددت العقوبات المقيدة للحرية المحكوم بها على المتهم فإنه تخصم مدة الحبس الاحتياطى من العقوبة الأخف أولاً (م ٤٨٤ إجراءات).

ولكن إذا صدر على المتهم الذى حبس احتياطياً، حكم بالغرامة فقط فإنه يجب أن تنقضى مبالغ الغرامة بمقدار خمسة جنيهات عن كل يوم قضاها فى الحبس الاحتياطى، وتخصم من مبلغ الغرامة المحكوم به، وإذا حكم عليه بالحبس والغرامة معاً وكانت المدة التى قضاها فى الحبس

(٣٠٠)

الاحتياطي تزيد على مدة الحبس المحكوم به وجب أن ينقص من الغرامة المبلغ المذكور عن كل يوم من أيام الزيادة المذكورة (م ٥٠٩ إجراءات).

الفرع الثاني

الإفراج المؤقت

إن الأفراد المؤقت يعني إخلاء سبيل المتهم الذي حبس حبساً احتياطياً على ذمة التحقيق، وذلك لأن الأسباب التي دعت إلى حبسه قد زالت فلم يعد هناك بد من بقاءه في السجن ومن ثم يصدر أمر بالإفراج المؤقت عنه.

والإفراج المؤقت يكون حسب الأصل جوازياً لسلطة التحقيق التي أمرت به أو للسلطة التي تنظر في طلب امتداده، بيد أنه قد يكون وجوبياً.

الإفراج الوجوبي:

يكون الإفراج عن المتهم المحبوس حبساً احتياطياً وجوبياً في الحالات الآتية:

١ - إذا كانت الجريمة المنسوبة للمتهم لا يجوز فيها الحبس الاحتياطي، كما لو كانت مخالفة (م ١٥٥ إجراءات) أو جنحة لا يعاقب عليها بالحبس لمدة أكثر من ثلاثة أشهر، أو أنه يعاقب عليها بالحبس أقل من هذه المدة وكان للمتهم محل إقامة ثابت ومعروف في مصر (م ١٣٤/٢ إجراءات).

٢ - إذا كانت الجريمة المنسوبة للمتهم جنحة وكان الحد الأقصى للعقوبة المقررة لها لا يتجاوز سنة واحدة ولم يكن المتهم عائداً أو سبق الحكم عليه بالحبس أكثر من سنة وكان له محل إقامة معروف في مصر، ففي هذه الحالة يجب الإفراج عنه إذا كان محبوساً احتياطياً بعد ثمانية أيام

من تاريخ استجوابه (م ١٤٢/٢ إجراءات).

٣ - إذا صدر من سلطة التحقيق أمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى، فإنه حينئذ يلزم الإفراج عن المتهم المحبوس احتياطيا ما لم يكن محبوسا لسبب آخر (م ١/١٥٤، ٢ إجراءات، م ١/٢٠٩ التي أعطت الحق في إصدار الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى للمحامى العام أو من يقوم مقامه).

ففى الحالات السابقة يكون الإفراج عن المتهم المحبوس حبسا احتياطيا، وجوبى، كما يكون الإفراج وجوبيا من باب أولى متى انتهت المدة المقررة لكل سلطة من سلطات الأمر بالحبس الاحتياطى إذا لم يجدد وفقا للقواعد التى سبق أن بينها عند الحديث عن السلطات المختصة بالأمر بالحبس الاحتياطى وفى جميع الحالات يلزم الإفراج عن المتهم المحبوس احتياطيا بعد مرور ستة أشهر ما لم يكن قد أعلن قبل هذا الموعد بإحالة إلى المحكمة المختصة وفقا للمادة ١٤٣/٣ إجراءات.

الإفراج الجوازى:

إن الأصل العام هو أن لسلطة التحقيق التى أمرت بالحبس الاحتياطى أن تأمر بالإفراج المؤقت عن المتهم، وهذا راجع لمحض السلطة التقديرية لسلطة التحقيق متى رأت أن مصلحة التحقيق التى كانت تقتضى حبس المتهم احتياطيا لم تعد تتطلب ذلك، فحينئذ يأمر بالإفراج عنه مادام أن الدعوى ما زالت فى حوزتها.

فإذا كانت الدعوى ما زالت فى حوزة النيابة العامة وكانت هى القائمة بالتحقيق وكانت هى التى أصدرت الأمر بالحبس الاحتياطى فهى التى تأمر بالإفراج عن المتهم (م ٢٠٤ إجراءات) أما إذا كانت قد أحالت الدعوى إلى جهة أخرى للتصرف فيها، أو إلى محكمة الموضوع فلا يكون لها إلا أن تطلب من هذه الجهة الإفراج عن المتهم.

ويكون أمر الإفراج المؤقت عن المتهم من قاضى التحقيق إذا كان

هو القائم بالتحقيق بعد سماع أقوال النيابة العامة (م ١٤٤م) إجراءات) ونفس الأمر يسرى بالنسبة للمستشار المندوب للتحقيق.

وللقاضي الجزئي أيضا الأمر بالإفراج المؤقت عن المتهم وذلك عندما تطلب النيابة العامة امتداد حبس المتهم احتياطيا بعد أن تستنفذ المدة المقررة لها وهي أربعة أيام تالية للقبض على المتهم أو تسليمه لها مقبوضا عليه.

ولمحكمة الجنح المستأنفة أيضا سلطة الإفراج المؤقت عن المتهم المحبوس احتياطيا وذلك في الحالات التي تختص فيها بالحبس الاحتياطي أو النظر في امتداد الحبس الاحتياطي، وإذا كان الأمر بالحبس الاحتياطي صادرا من محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة بناء على استئناف النيابة العامة للأمر بالإفراج السابق صدوره من قاضي التحقيق فإنه لا يملك إصدار أمر بالإفراج المؤقت عن المتهم إلا محكمة الجنح المستأنفة (م ١٤٤م/٢ إجراءات)، كما تختص محكمة الجنح المستأنفة بالإفراج المؤقت أو امتداد الحبس في حالة إذا أحيل المتهم محبوسا لمحكمة الجنايات في غير دورات انعقادها، وكذلك في حالة صدور حكم من المحكمة بعدم الاختصاص، فإن الإفراج المؤقت والحبس الاحتياطي يكون من اختصاص محكمة الجنح المستأنفة حتى تحال الدعوى إلى المحكمة المختصة؛ ففي الحالات السابقة يكون لمحكمة الجنح المستأنفة الإفراج المؤقت، رغم أن الحبس الاحتياطي قد يكون صادرا من غيرها.

وإذا أحيلت الدعوى إلى محكمة الموضوع فإنها تكون صاحبة الاختصاص في الأمر بالإفراج المؤقت عن المتهم المحبوس احتياطيا، إلا في حالتين بينهما المادة ١٥١ إجراءات وهما السالف بياهما وهما حالة الإحالة إلى محكمة الجنايات في غير دورات الانعقاد، وحالة الحكم بعدم الاختصاص، ففي الحالتين السابقتين يكون أمر الإفراج من اختصاص محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة.

وللإفراج الجوازي عن المتهم المحبوس احتياطياً، يلزم أن يتعهد المتهم بالحضور كلما طلب للحضور وألا يفر من تنفيذ الحكم الذي يمكن أن يصدر في مواجهته (م ١٤٤/١ إجراءات) وأن يعين له مكاناً في الجهة الكائن بها مركز المحكمة إذا لم يكن مقيماً فيها (م ١٤٥ إجراءات).

وبالإضافة لتعهد المتهم بالحضور وتحديد مكان إقامة له، فإنه يجوز لسلطة التحقيق أو للسلطة المختصة بالإفراج أن تعلق الإفراج عن المتهم على تقديم كفالة (م ١٤٦/١ إجراءات) كما يجوز الإفراج عنه بدون كفالة، والكفالة هي مبلغ من المال يودع في خزانة المحكمة، وتقدره سلطة التحقيق أو محكمة الجناح المستأنفة حسب الأحوال (م ١٤٦/٢ إجراءات) ويخصص جزء من مبلغ الكفالة ليكون جزاءاً لتخلف المتهم عن الحضور في أى إجراء من إجراءات التحقيق أو الدعوى أو التقدم لتنفيذ الحكم أو القيام بكافة الواجبات الأخرى التي تفرض عليه أما الجزء الباقي فإنه يخصص للصرف منه على ما يأتى:

(أ) المصاريف التي صرفتها الحكومة.

(ب) العقوبات المالية التي قد يحكم بها على المتهم (م ١٤٦)

إجراءات).

والكفالة يدفعها المتهم أو غيره، ويكون ذلك بإيداعها في خزانة المحكمة نقداً أو سندات حكومية أو مضمونة من الحكومة، ويجوز أن يقبل من شخص ملئ أن يتعهد بدفعها إذا أخل المتهم بشروط الإفراج ويؤخذ عليه تعهد بذلك إما في محضر التحقيق أو بتقرير يودع في قلم كتاب المحكمة (م ١٤٧ إجراءات) وهذه هي الكفالة الشخصية، وإذا أخل المتهم المفرج عنه بأحد الالتزامات المفروضة عليه يصبح الجزء الأول من الكفالة ملكاً للحكومة بدون حاجة لحكم بذلك، والجزء الثانى يرد للمتهم متى صدر في الدعوى قرار بأن لا وجه لإقامتها أو صدر حكم براءة المتهم (م ١٤٨ إجراءات) ولسلطة التحقيق متى كانت حالة المتهم لا تسمح له

بتقديم كفالة أن تلزمه بتقديم نفسه لقسم الشرطة في أوقات تحدد في أمر الإفراج، كما يكون لها أن تلزمه أن يختار محل لإقامته غير المحل الذى ارتكبت فيه الجريمة، ولها أن تحظر عليه ارتياد أماكن معينة (م ١٤٩ إجراءات).

الطعن فى أوامر الحبس الاحتياطى والإفراج المؤقت.

إذا كان أمر حبس المتهم احتياطيا أو أمر الإفراج المؤقت عن المتهم صادرا من النيابة العامة، فإنه لا يجوز الطعن فيه.

ونفس الأمر إذا كان الحبس أو الإفراج صادرا من محكمة الجناح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة أو من محكمة الموضوع، فلا يجوز الطعن فى الأوامر الصادرة منها بالحبس الاحتياطى أو الإفراج المؤقت عن المتهم. ولكن إذا كان أمر الإفراج المؤقت عن المتهم صادرا من قاضى التحقيق أو من القاضى الجزئى متى كانت الجريمة جنائية فللنيابة العامة أن تستأنف هذا الأمر بالإفراج المؤقت عن المتهم (م ١٦٤ إجراءات، المادة ٢٠٥/٢ إجراءات).^(١)

ويحصل استئناف النيابة العامة لأمر الإفراج المؤقت عن المتهم بتقرير فى قلم كتاب المحكمة (م ١٦٥ إجراءات).

ويكون الاستئناف من قبل النيابة لأوامر الإفراج الصادرة من القاضى الجزئى خلال أربع وعشرين ساعة من تاريخ صدور أمر الإفراج (م ١٦٦ إجراءات).

ويرفع الاستئناف إلى محكمة الجناح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة (م ١/١٦٧ إجراءات) ويكون القرار الصادر من غرفة المشورة نهائيا (م ٤/١٦٧ إجراءات).

(١) الفقرة الثانية من المادة ٢٠٥ إجراءات مضافة بالقانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ الجريدة الرسمية العدد ٥١ مكرر فى ١٩٩٨/١٢/٢٠.

ولا يجوز تنفيذ أمر الإفراج المؤقت عن المتهم إذا كانت الجريمة المنسوبة إليه من قبيل الجنايات إلا بعد انتهاء مدة أربع وعشرين ساعة وهي المدة المقررة للنيابة العامة لاستئناف هذا الأمر (م ١٦٨/١ إجراءات).

ومتى حصل الاستئناف في مواعيده، فإذا لم يفصل فيه في خلال ثلاثة أيام من تاريخ التقرير به وجب الإفراج فوراً عن المتهم (م ١٦٨/٣ إجراءات).
إعادة حبس المتهم بعد الإفراج عنه.

متى صدر من سلطة التحقيق أمر بالإفراج عن المتهم المحبوس احتياطياً فهذا لا يمنع سلطة التحقيق من إعادة حبس المتهم وذلك متى توافرت في حقه إحدى الحالات الآتية:

- (أ) إذا قويت أدلة الإدانة في مواجهة المتهم (م ١٥٠ إجراءات).
(ب) إذا خالف شرط من الشروط المفروضة عليه في أمر الإفراج (م ١٥٠ إجراءات)، كما لو تخلف عن الحضور بعد دعوته للحضور، أو أخل بشروط المراقبة المفروضة عليه طبقاً للمادة ١٤٩ إجراءات، بأن لم يقدم نفسه لقسم البوليس في الأوقات المحددة في أمر الإفراج وتردده على الأماكن التي منع من ارتيادها، وعدم اختياره مكان لإقامته خلاف مكان ارتكاب الجريمة.

- (ج) إذا وجدت ظروف تستدعي إلغاء الإفراج المؤقت وإعادة حبس المتهم حبساً احتياطياً (م ١٥٠ إجراءات) وتقدير توافر هذه الظروف متروك لمحضر السلطة التقديرية للمحقق، ومن أمثلتها، محاولة هرب المتهم، أو تأثيره في الشهود أو العبث بأدلة الجريمة، ولا يعد من الظروف التي تستدعي إعادة حبس المتهم تهدئة الخواطر أو الخوف على المتهم من الاعتداء عليه، فهذه أمور من اختصاص سلطة الضبط الإداري وليست

من سلطة التحقيق^(١)، ويجب أن يصدر أمر إلغاء الإفراج من نفس الجهة التي أمرت به متى كان التحقيق لا يزال في حوزتها أما إذا كان قد خرج من يدها فإن أمر الإلغاء يكون من سلطة الجهة التي آل إليها أمر الدعوى.

الفصل الثالث

النصرف في التحقيق وطرق الطعن فيه

متى انتهت سلطة التحقيق من إجراء التحقيقات اللازمة في الدعوى فإنها تتصرف في هذه الدعوى بأحد طريقين، إما إحالتها إلى محكمة الموضوع، وإما أن تصدر فيها أمراً بأن لا وجه لإقامة الدعوى. وسوف نتناول أوامر النصرف في مبحثين نخصص أولهما للحديث عن الإحالة إلى محكمة الموضوع، ونفرد المبحث الثاني للحديث عن الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى.

المبحث الأول

الإحالة إلى محكمة الموضوع

إن الحديث عن إحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع يقتضى منا أن نتناول بيان قواعد الإحالة إلى محكمة الموضوع، ثم بيان طرق الطعن في أوامر الإحالة وسوف نتناول ذلك في مطلبين.

(١) د. رعوف عبيد - للرجع السابق ص ٤٦٠.

المطلب الأول

قواعد الإحالة لمحكمة الموضوع

إن إحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع تختلف بحسب ما إذا كانت الجريمة جنحة أو مخالفة أو كانت الجريمة من قبيل الجنايات.

أولاً: الإحالة إلى محكمة الموضوع فى الجنب والمخالفات.

وفقا للمادة ٢٣٢ إجراءات فإن الدعوى تحال إلى محكمة الجنب والمخالفات بناء على أمر يصدر من قاضى التحقيق أو محكمة الجنب المستأنفة منعقد فى غرفة المشورة أو بناء على تكليف المتهم مباشرة بالحضور من قبل أحد أعضاء النيابة العامة أو من المدعى بالحقوق المدنية.

وهذا ما تضمنته أيضا المادة ١٥٥، ١٥٦ إجراءات حيث أعطت الحق لقاضى التحقيق فى إحالة الدعوى التى تكون من قبيل المخالفات للمحكمة الجزئية (م ١٥٥م إجراءات) وإحالة الدعوى المعدودة من قبيل الجنب إلى المحكمة الجزئية، ما لم تكن من الجنب التى تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر حيث تحال إلى محكمة الجنايات، وهذا أيضا ما تضمنته المادة ٢١٤ إجراءات حيث أعطت للنيابة العامة الحق فى إحالة الدعوى فى الجرائم المعدودة من قبل الجنب والمخالفات إلى المحكمة بطريق تكليف المتهم بالحضور أمامها، عدا الجنب التى تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر (عدا الجنب التى تضر بأفراد الناس) فتحال إلى محكمة الجنايات مباشرة بمعرفة المحام العام أو من يقوم مقامه، بيد أنه بالنسبة لقاضى التحقيق فمضى انتهى من التحقيق، فيجب أن يرسل الأوراق إلى النيابة العامة وعليها أن تقدم طلباتها كتابة له خلال ثلاثة أيام إذا كان المتهم محبوسا وعشرة أيام إذا كان المتهم مفرجا عنه، كما يلزم أن يخطر قاضى التحقيق باقى الخصوم ليبدوا ما قد يكون لديهم من أقوال

(م ١٥٣ إجراءات) وبعد مرور هذه الفترة يكون لقاضي التحقيق إحالة الدعوى إلى المحكمة، ومتى قرر قاضي التحقيق إحالة الدعوى إلى المحكمة، فإن النيابة العامة تكون ملزمة بتكليف المتهم بالحضور أمام المحكمة تنفيذاً لقرار قاضي التحقيق، وأن ترسل جميع الأوراق إلى قلم كتاب المحكمة في ظرف يومين (م ١٥٧ إجراءات) ومخالفة هذه المواعيد لا يترتب عليه بطلان لأنها مواعيد تنظيمية قصد بها حسن سير العمل.

وعلى ذلك فإنه إذا كانت الإحالة للمحكمة الجزئية بواسطة قاضي التحقيق أو محكمة الجناح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة، فإنه يجب أن يصدر أمر بالإحالة مستقل وقائم بذاته، أما إذا كانت الإحالة من قبل النيابة العامة فإنه لا يلزم صدور أمر بالإحالة، وإنما يكفي أن تكلف المتهم بالحضور مباشرة أمام المحكمة الجزئية، وعلى ذلك فإذا صدر أمر بالإحالة من الجهات الأخرى غير النيابة العامة فإن النيابة العامة تلزم بمجرد صدور هذا الأمر بإرسال الأوراق إلى قلم كتاب المحكمة في خلال يومين وتعلن المتهمين للحضور أمام المحكمة في أقرب جلسة، أما إذا كانت النيابة العامة هي التي قامت بالإحالة إلى المحكمة، فإنه لا يلزم أن تصدر أمراً بالإحالة وإنما يكفي أن تكلف المتهم مباشرة بالحضور أمام المحكمة وذلك على أساس أن الدعوى تعد مرفوعة أمام المحكمة من تاريخ التكليف بالحضور.

أحكام التكليف بالحضور:

يجب أن تتضمن ورقة التكليف بالحضور، اسم ولقب المتهم وسنه وصناعته ومحل إقامته والواقعة المنسوبة له وتكييفها القانوني (م ١٦٠ إجراءات) ويجب أن يراعى في شأن التكليف بالحضور (المواد ٢٣٣ إلى ٢٣٥ إجراءات).

فقد تضمنت المادة ٢٣٣ إجراءات ضرورة أن يكون تكليف الخصوم بالحضور أمام المحكمة قبل انعقاد الجلسة بيوم واحد في المخالفات

وثلاثة أيام على الأقل في الجرح غير مواعيد المسافة، وأن تتضمن ورقة التكليف بالحضور التهمة والمواد القانونية التي تنص على العقوبة، ويجوز تكليف المتهم بالحضور بدون مواعيد إذا كانت الجريمة في حالة تلبس، وفي الحالات التي يكون فيها المتهم محبوسا احتياطيا في إحدى الجرح، أن يكون التكليف بالحضور بغير ميعاد، فإذا حضر المتهم وطلب إعطاءه ميعادا لتحضير دفاعه تأذن له المحكمة بذلك وتعطيه أربع وعشرين ساعة بالنسبة للمخالفات وثلاثة أيام بالنسبة للجرح.^(١)

ويجب وفقا للمادة ٢٣٤ إجراءات أن تعلن ورقة التكليف بالحضور لشخص المعلن إليه أو في محل إقامته بالطرق المقررة في قانون المرافعات، وإذا لم يعرف للمتهم محل إقامة يسلم الإعلان للسلطة الإدارية التابع لها آخر محل إقامة كان يقيم فيه بمصر، ويعد مكان وقوع الجريمة آخر محل إقامة للمتهم ما لم يثبت خلاف ذلك، ويجوز في مواد المخالفات أن تعلن ورقة التكليف بالحضور بواسطة رجال السلطة العامة، ويجوز ذلك أيضا في مواد الجرح التي يعينها وزير العدل بقرار منه بعد موافقة وزير الداخلية.

أما إذا كان المتهم محبوسا أو من ضباط وصف وعساكر الجيش فإن المادة ١/٢٣٥ إجراءات بينت طرق الإعلان بأن يكون لمأمور السجن أو من يقوم مقامه وبالنسبة لرجال القوات المسلحة يكون الإعلان لإدارة الجيش.

وعلى من يجب أن يتسلم صورة الإعلان في الحالتين السابقتين أن يوقع على الأصل بذلك فإذا امتنع عن التسلم أو التوقيع يحكم عليه من القاضي الجزئي بغرامة لا تزيد على خمسة جنيهات، وإذا أصر بعد ذلك

(١) راجع للمادة ٢٣٣ إجراءات وقد استبليت الفقرة الثالثة منها بالقانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ - الجريمة الرسمية العدد ٥١ مكرر في ١٩٩٨/١٢/٢٠.

على امتناعه، تسلم الصورة للنيابة العامة بالمحكمة التابع لها المحضر
لتسليمها إليه أو إلى المطلوب إعلانه شخصيا (م ٢٣٥/٣ إجراءات).

ثانياً: الإحالة فى الجنايات.

متى انتهت النيابة العامة أو قاضى التحقيق إلى أن الجريمة من قبيل
الجنايات فإنه يجب إحالتها إلى محكمة الجنايات (م ١٥٨، ٢١٤ إجراءات)
بيد أن إحالة الجرائم المعدودة من قبيل الجنايات يختلف الأمر فيها بحسب
إذا كانت الجريمة من قبيل الجنايات العادية أم كانت جنائية رشوة أو
اختلاس أموال أميرية أم تزوير، وما إذا كانت الجناية مرتكبها حدث لا
تتجاوز سنه ثمان عشرة سنة (جنايات أحداث).

١ - الإحالة فى الجنايات بصفة عامة.

إذا انتهى قاضى التحقيق إلى أن الجريمة جنائية فإنه يحيلها إلى
محكمة الجنايات، ونفس الأمر إذا كانت النيابة العامة هى القائمة
بالتحقيق، ولكن الإحالة تكون بأمر من المحامى العام أو من يقوم مقامه
(م ٢١٤ إجراءات) وإذا كان قاضى التحقيق هو الذى قرر إحالتها فإنه
يكلف النيابة العامة بإرسال الأوراق إليها فوراً (م ١٥٨ إجراءات) ويفصل
قاضى التحقيق فى الأمر الصادر بالإحالة إلى محكمة الجنايات فى استمرار
حبس المتهم احتياطياً أو الإفراج عنه أو فى القبض عليه وحبسه احتياطياً
إذا لم يكن قد قبض عليه أو كان قد أفرج عنه (م ١٥٩ إجراءات).

ويبنى قرار الإحالة إلى محكمة الجنايات على موازنة الأدلة
ورجحان كفة الإدانة فى حق المتهم^(١)، وإذا وجد شك لدى المحام العام
فيما إذا كانت الجريمة جنائية أو جنحة فإنه يحيلها بالوصفين إلى محكمة
الجنايات لتحكم بما تراه فهو يحيلها لمحكمة الوصف الأشد وهى محكمة
الجنايات.

(١) راجع تقض ١٩٦٧/٤/٢٥ مجموعة أحكام التقض س ١٨ رقم ١١٣ ص ٥٦٩.

وإذا شمل التحقيق أكثر من جريمة من اختصاص محاكم من درجة واحدة وكانت مرتبطة ببعضها فإنها تحال بأمر إحالة واحد إلى المحكمة المختصة مكانيا باحداها، أما إذا كانت الجرائم من اختصاص محاكم من درجات مختلفة فإنها تحال إلى المحكمة الأعلى درجة (م ٢١٤/٤ إجراءات) وإذا كانت الجرائم المرتبطة ببعضها من اختصاص محاكم عادية والآخرى من اختصاص محاكم خاصة فيكون رفع الدعوى على كافة الجرائم أمام المحاكم العادية إلا إذا وجد نص يخالف ذلك (م ٢١٤/٤ إجراءات) ويشتمل قرار الإتهام على بيان الجريمة المسندة إلى المتهم بأركانها وظروفها المشددة أو المخففة للعقوبة ومواد القانون المراد تطبيقها، وترفق به قائمة بمؤدى أقوال الشهود وأدلة الإثبات، ويندب المحام العام من تلقاء نفسه محاميا لكل متهم بجناية صدر أمر بإحالاته إلى محكمة الجنايات إذا لم يكن قد وكل محاميا للدفاع عنه وتعلن النيابة العامة الخصوم بالأمر الصادر بالإحالة إلى محكمة الجنايات خلال العشرة أيام التالية لصدوره، ويراعى في جميع الأحوال حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٦٣ (م ٢٤٤/٢ إجراءات) وإذا حدث بعد صدور الأمر بالإحالة ما يستوجب إجراء تحقیقات تكميلية فعلى النيابة العامة أن تقوم بإجرائها وتقديم المحضر إلى المحكمة (م ٢١٤ مكرر إجراءات) ويرسل ملف القضية إلى قلم كتاب محكمة الاستئناف فوراً، وإذا طلب محامى المتهم أجلاً للاطلاع عليه يحدد له رئيس المحكمة ميعاداً لا يتجاوز عشرة أيام يبقى خلالها ملف القضية في قلم الكتاب حتى يتسنى له الاطلاع عليه من غير أن ينقل من هذا القلم، وعلى الخصوم أن يعلنوا شهودهم الذين لم تدرج أسماؤهم في القائمة على يد محضر بالحضور بالجلسة المحددة لنظر الدعوى وذلك مع تحمل نفقات الاعلان وإيداع مصاريف انتقال الشهود (م ٢١٤ مكرر إجراءات) وإذا صدر أمر بإحالة متهم إلى محكمة الجنايات وكان هارباً ثم حضر أو قبض عليه تنظر الدعوى بحضوره أمام المحكمة، ولا تعود إلى المحام العام

للتصرف فيها من جديد، لأن المتهم هو المسئول عن عدم حضوره، وتوجد أمام محكمة الجنايات له من الضمانات ما يكفل له الحكم بالبراءة إن كان بريئاً.^(١)

٢ - الإحالة في بعض الجنايات الخاصة:

وفقاً للمادة ٣٦٦ مكرر إجراءات والتي أضيفت بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ "تخصص دائرة أو أكثر من دوائر محكمة الجنايات لنظر جنایات الرشوة واختلاس الأموال الأميرية والتزوير والغدر وغيرهما من جنایات الأبواب الثالث والرابع والسادس عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والجرائم المرتبطة بها. وترفع الدعوى إلى تلك الدوائر مباشرة من النيابة العامة، ويفصل في هذه الدعوى على وجه السرعة". وتضمنت المادة الثانية من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ أن جميع الدعوى المشار إليها في المادة ٣٦٦ مكرر والقائمة أمام مستشار الإحالة (قبل أن يلغى نظام مستشار الإحالة بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١) ولم يتم الفصل فيها عند العمل بهذا القانون فإنها تحال بحالتها وبدون رسوم إلى الدوائر المختصة بمحكمة الجنايات، والجرائم الواردة في الباب الثالث من الكتاب الثاني من قانون العقوبات هي جرائم الرشوة (م ١٠٣ - ٢١١ ع) وهي جنایات.

والجرائم الواردة في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات هي جرائم اختلاس الأموال الأميرية والغدر (م ١١٢ - ١١٩ مكرر) ومعظمها جنایات.

والجرائم الواردة في الباب السادس عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات هي جرائم التزوير في المحررات الرسمية (م ٢٠٦ - ٢١٤

(١) راجع تقض ١٩٥٦/١١/٢٢ مجموعة أحكام التقض س ٧ رقم ٣٣٧ ص ١٢١٧،

١٩٧١/١٠/١٧ س ٢٢ رقم ١٣١ ص ٥٣٩.

مكرر) وجميعها جنایات.

أما الجنح المنصوص عليها في الباب الرابع والسادس عشر والمرتبطة بالجنایات السالف بيانها فإنها هي الأخرى تحال مباشرة إلى الدوائر المختصة بمحاكم الجنایات بمعرفة النيابة العامة شأنها شأن الجنایات المرتبطة بها، ويفصل في هذه الجرائم على وجه السرعة.

والواقع أن هذا الاتجاه من القانون بشأن الجنایات السالف ذكرها منتقد وذلك لأن تخصيص القانون لبعض الجنایات بنظام خاص ليس له ما يبرره، لن السرعة في إصدار الأحكام في الجرائم السابقة لا يجب أن يكون على حساب الضمانات التي كفله القانون للجنایات، وأن السرعة في الأحكام فيها لا يكون وسيلة لمكافحتها لأن العدالة تتطلب أن نتيقن من استحقاق المجرم للعقاب، والسرعة في إصدار الأحكام له مخاطر كثيرة قد يترتب عليها إدانة البريء، وبراءة المجرم الحقيقي، هذا بالإضافة لأن هذه الجرائم ليست أخطر من جنایات أخرى كجنایات أمن الدولة من جهة الداخل أو الخارج أو جنایات القتل العمد والسرقة بالإكراه وغيرها مما يترتب عليه ضرر خطير بأمن المجتمع، ولذلك فإنه ليس هناك من مبرر لهذا الاتجاه الذي سعى له القانون وخصه ببعض الجرائم المحدودة من قبيل الجنایات والواردة في الباب الثالث والرابع والسادس عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات وإحالتها إلى دائرة أو أكثر من الدوائر المتخصصة في محاكم الجنایات وإحالة الجنایات لها مباشرة من قبل النيابة العامة دون أن تمر بالمحام العام^(١). أي أنها قد تحال من رئيس نيابة، ولما كان المهم هو تحقيق العدالة وأن الإسراع في المحاكمات لا يحقق العدالة بل أنه قد يترتب من جرائه العكس فليس هناك من مبرر لأفراد هذه الجنایات بسرعة المحاكمة دون ما عداها.

(١) د. روف عید المرجع السابق ص ٤٩ - ٤٩٥.

ثالثاً: الإحالة فى جنایات الأحداث:

طبقاً لقانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ فإن الاختصاص بنظر الجرائم التى يرتكبها الحدث الذى تقل سنه عن ثمانى عشرة سنة ينعقد لمحاکم الأحداث، سواء أكانت الجريمة التى ارتكبها من قبيل الجنایات أو الجنح أو المخالفات أو توافر فى حق الحدث حالة من حالات التعرض للانحراف، وتقدم الجريمة التى ارتكبها الحدث إذا كانت جنایة بمعرفة المحام العام لنيابة الأحداث مباشرة إلى محكمة الأحداث، وذلك إذا كانت النيابة العامة هى القائمة بالتحقيق، وتقدم بمعرفة قاضى التحقيق إذا كان هو القائم بالتحقيق.

أما إذا كانت الجريمة التى ارتكبها الحدث جنحة أو مخالفة فإن الدعوى تحال إلى المحكمة بطريق التكليف بالحضور أمام محكمة الأحداث. وإذا كان مع الحدث فاعل أو شريك ليس حدثاً أى أكثر من ثمانى عشرة سنة فإنه وفقاً للمادة ١٢٢ من قانون الطفل، تحال الدعوى بالنسبة للحدث إلى محكمة الأحداث وتحال بالنسبة للفاعل الآخر معه أو شريكه فى نفس الجريمة إلى المحكمة المختصة بنظرها طبقاً للقواعد المقررة لجريمته، فإذا كانت جنایة وكان الطفل أكثر من خمسة عشر عاماً وقت ارتكاب الجريمة وكان معه مساهمين فاعلين أو شركاء ليسوا من الأحداث فيكون الاختصاص لمحكمة الجنایات أو محكمة أمن الدولة العليا حسب الأحوال، وتحال إلى محكمة الجنایات عن طريق محام عام أو من يقوم مقامه، أما إذا كانت جنحة أو مخالفة فإنها تحال إلى المحكمة الجزئية بالقواعد التى سبق أن بينها.

ومحكمة الأحداث التى تختص بنظر الجريمة التى ارتكبها الحدث، أو حالة الانحراف التى تعرض لها، هى التى يقع فى دائرتها الفعل الإجرامى أو التعرض للانحراف أو مكان ضبطه أو مكان إقامته هو أو وليه أو وصيه أو أمه (م ١٢٣ من قانون الطفل) ويجب عند محاكمة الحدث أمام محكمة

الأحداث عن فعل يعد جنابة أن يكون له محام يتولى الدفاع عنه، فإذا لم يحدد محاميا للدفاع عنه، فإن على النيابة العامة أو المحكمة أن تندب له محاميا على نفقته إذا كان موسرا وعلى نفقة الدولة إذا كان معسرا. أما في الجنح فإنه متى كانت سن الحدث أكثر من خمس عشرة سنة، فيجوز للنيابة العامة أن تندب محام للدفاع عنه (م ١٢٥ من قانون الطفل).

وفي جميع الحالات فإن العبرة في تحديد سن الحدث هي بوقت ارتكاب الجريمة أو وقت التعرض للانحراف وتثبت هذه السن بوثيقة رسمية فإذا لم توجد هذه الوثيقة الرسمية كان تحديد السن خاضعا لتقدير خبير (م ٩٥ من قانون الطفل).

المطلب الثاني

الطعن في الإحالة لمحكمة الموضوع

إن أوامر إحالة الدعوى إلى المحكمة الجزئية تكون بمعرفة النيابة العامة أو قاضى التحقيق فى الجنح والمخالفات، وفى الجنايات تكون من قاضى التحقيق أو النيابة العامة (المحام العام أو من ينوب عنه) إلى محكمة الجنايات، وهذه الأوامر بالإحالة يحصل الطعن فيها على النحو التالى.

١ - إذا كان الأمر بالإحالة صادرا من النيابة العامة سواء إلى المحكمة فى الجنح والمخالفات أو إلى محكمة الجنايات، فهو لا يقبل الطعن فيه بأى صورة أيا كانت الجهة التى أحيلت إليها الدعوى بمعرفة النيابة العامة (م ٢١٤ إجراءات).

٢ - إذا كان أمر الإحالة صادرا من قاضى التحقيق، فإذا كان بإحالة الدعوى التى من قبيل الجنح والمخالفات وفقا للمادة (١٥٥ إجراءات) إلى المحكمة الجزئية فإنه يجوز استئنافه طبقا للمادة ١٦٤

إجراءات ويكون ذلك بمعرفة النيابة العامة وحدها دون غيرها في خلال عشرة أيام من تاريخ صدور الأمر (م ١٦٦ إجراءات) ويكون الاستئناف أمام محكمة الجناح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة (م ١٦٧ إجراءات). أما إذا كان قرار قاضى التحقيق بإحالة الدعوى التى من قبيل الجنايات إلى محكمة الجنايات فإنه لا يجوز استئناف هذا القرار.

٣ - إذا كان من قام بالتحقيق هو المستشار المندوب للتحقيق وفقا للمادة ٦٥- إجراءات فإنه لا يجوز الطعن فى الأمر الصادر منه، إلا إذا كان الأمر الصادر منه متعلقا بالاختصاص أو بأن لا وجه لإقامة الدعوى، ويكون الطعن أمام محكمة الجنايات منعقدة فى غرفة المشورة، وقرارات غرفة المشورة نهائية (م ١٦٧/٢ إجراءات).

المبحث الثانى

الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى

إن الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى هو عبارة عن أمر قضائى من أوامر التصرف فى التحقيق ويصدر من إحدى سلطات التحقيق الابتدائى لصرف النظر عن تحريك الدعوى أمام المحكمة المختصة، وذلك متى توافرت إحدى الأسباب التى بينها القانون، ومتى صدر هذا الأمر فإنه يجوز الحجية.^(١)

وحديثنا عن الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى يستلزم ضرورة بيان القواعد التى تحكمه ثم بيان طرق الطعن فيه. وسوف نتناولهما فى مطلبين على التوالى.

(١) د. روف عيىد - المرجع السابق ص ٥٠٠.

المطلب الأول

القواعد التي تحكم الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى

إن الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى كما سبق أن أوضحنا هو أمر قضائي من أوامر التصرف في التحقيق تصدره إحدى سلطات التحقيق الابتدائي لصرف النظر عن تحريك الدعوى الجنائية أمام القضاء، وهذا الأمر يجب أن يكون مكتوباً وأن يكون صريحاً.

وسوف نتناول الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى من حيث، بيان الجهات التي تختص بإصداره، ثم بيان الأسباب التي يبنى عليها، وأخيراً حجية الأمر.

أولاً: السلطات المختصة بإصدار الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى.

إن السلطات التي خولها القانون الحق في إصدار أمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية هي النيابة العامة، وقاضي التحقيق.

١ - النيابة العامة.

منح القانون النيابة العامة إذا كانت هي القائمة بالتحقيق أن تصدر أمراً بأن لا وجه لإقامة الدعوى، وذلك متى توافرت إحدى الأسباب القانونية أو الموضوعية التي يبنى عليها هذا الأمر، وذلك سواء أكانت الجريمة جنائية أم كانت جنحة أم كانت مخالفة، بيد أنه إذا كانت الجريمة من قبيل الجنائيات فلا يجوز أن يصدر الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى إلا من المحام العام أو من يقوم مقامه (م ٢٠٩ إجراءات).

٢ - قاضي التحقيق.

أجاز القانون لقاضي التحقيق إذا كان هو القائم بالتحقيق أن يصدر أمراً بأن لا وجه لإقامة الدعوى وذلك متى رأى أن الواقعة لا

يعاقب عليها قانونًا أو أن الأدلة غير كافية في حق المتهم. (م ١٥٤/١ إجراءات)، وهذا أيضًا يسرى بالنسبة للمستشار المندوب للتحقيق من محكمتي الجنايات والنقض في أحوال التصدي، ومن الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف كطلب وزير العدل طبقاً للمادة ٦٥ إجراءات، فله إصدار أمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى.

ثانياً: أسباب الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى.

إن الأسباب التي يبنى عليها الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى من قبل السلطات المختصة بإصداره، قد تكون أسباب قانونية، وقد تكون أسباب موضوعية.

الأسباب القانونية.

ومثالها عدم توافر أحد أركان الجريمة، أو توافر سبب إباحة بالنسبة للجريمة أو وجود مانع عقاب، أو مانع مسئولية، أو انقضاء الدعوى الجنائية بوفاء المتهم أو العفو الشامل عن الجريمة، أو سقوط الدعوى بالتقادم أو التنازل عن الشكوى أو الطلب في الحالات التي يتوقف تحريك الدعوى الجنائية على تقديمها من المجنى عليه.

الأسباب الموضوعية.

ومثالها الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة في مواجهة المتهم، أو عدم معرفة الفاعل للجريمة، أو عدم صحة الواقعة، أو عدم الأهمية، وذلك متى كانت الأضرار الناتجة من الجريمة تافهة، أو وجود صلة بين الجاني والمجنى عليه، ومن أمثلة الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى لعدم الأهمية، الاكتفاء بتوقيع جزاء إداري على المتهم باختلاس مبلغ بسيط من الأموال المسلمة له بمقتضى وظيفته، وتصالح المجنى عليه مع الجاني في جناية عاهة مستديمة إذا كانت بينهما صلة قربي أو منعا لتفشي

العداوة بينهما.^(١)

ومما تجدر الإشارة إليه أن الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى لعدم الأهمية لا يصح أن يصدر إلا من النيابة العامة وحدها دون غيرها من السلطات الأخرى التي منحها القانون سلطة إصدار الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى.

وعلى ذلك فإن قاضى التحقيق أو المستشار والمندوب للتحقيق (طبقاً للمادة ٦٥ إجراءات) يجوز لأيهما أن يصدر أمراً بأن لا وجه لإقامة الدعوى بناء على أى من الأسباب القانونية أو الموضوعية فيما عدا حالة الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى استناداً لعدم الأهمية، فلا يجوز لأيهما الاستناد إليه وإنما هو قاصر على النيابة العامة وحدها.

ثالثاً: حجية الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى.

متى صدر أمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى من إحدى سلطات التحقيق، فإن هذا الأمر يجوز الحجية ولكنها حجية مؤقتة، بمعنى أن الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى يجوز الحجية ولا يجوز العودة لمباشرة الدعوى الجنائية من جديد وإلغاء هذا الأمر طالما أن الأسباب التي بنى عليها ما زالت قائمة كما هي حتى ولو لم يكن قد أعلن الخصوم بهذا الأمر^(٢). وعلى ذلك فإنه إذا حركت الدعوى من جديد أمام المحكمة كان عليها أن تحكم بعدم جواز نظرها، وذلك متى تحققت وحدة في موضوع الدعوى أى أن الدعوى المرفوعة أمام المحكمة هي نفس الدعوى التي صدر بشأنها أمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى، أو كانت هناك وحدة في الخصوم،

(١) ٥، مأمون سلامة - المرجع السابق ص ٤٩٧.

(٢) نقض ١٩٨١/٤/٨ مجموعة أحكام لنقض س ٣٢ رقم ٦٢ ص ٣٤٦، ١٩٨١/١١/٢٦ رقم

١٧٢ ص ٩٨١، ١٩٨٤/١٢/٤ س ٣٥ رقم ١٩٢ ص ٩٦٣، ١٩٩٥/١٠/٨ الطعن رقم

٤٩١١٥ س ٥٩ ق.

بمعنى أن الدعوى أقيمت أمام المحكمة على نفس الخصوم الذين صدر في شأنهم أمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى عن الجريمة التي ارتكبوها، والسدفع بعدم قبول الدعوى لصدور أمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى من النظام العام فتحكم به المحكمة من تلقاء نفسها ويجوز التمسك به أمام محكمة النقض لأول مرة، بيد أن هذه الحجية حجية مؤقتة تزول وبالتالي يلغى الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى وتعاد الدعوى من جديد وذلك في الأحوال الآتية:

١ - إذا صدر قرار من النائب العام بإلغاء الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ صدوره حتى ولو كان ذلك لمجرد خلاف بينه وبين عضو النيابة الذي أصدره، أو بناء على تظلم المدعى المدني أو المجنى عليه، أو طلب عضو آخر من أعضاء النيابة، إلا إذا كان قد صد قرار من محكمة الجنايات أو محكمة الجناح المستأنفة في غرفة المشورة برفض الطعن الذي قدم في هذا الأمر (٢١١ إجراءات)، أو كان النائب العام هو الذي أصدر الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى، أو كانت الدعوى الجنائية قد سقطت بأسباب السقوط الخاصة بها، ففي هذه الحالات السابقة لا يجوز للنائب العام إلغاء الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى.

٢ - إذا ظهرت أدلة جديدة في الدعوى وذلك قبل انتهاء المدة المقررة لسقوط الدعوى الجنائية^(١)، وتحسب المدة المقررة للتقادم من تاريخ صدور الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى، ويلاحظ أنه إذا كانت الجريمة التي صدر فيها أمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى جنحة، وأن الأدلة الجديدة تجعلها جنائية، فإن مدة السقوط تكون هنا محسوبة بالنسبة للتقادم المقررة للجناية، وذلك متى كانت الأدلة الجديدة قد ظهرت في خلال المدة

(١) راجع نقض ١٩٨٤/١٢/٤ سابق الإشارة إليه.

المقررة لتقادم الجناية^(١) ويعد من الأدلة الجديدة شهادة الشهود والمحاضر والأوراق الأخرى التي لم تعرض في التحقيق أو غرفة الاتهام، ويكون من شأنها تقوية الأدلة التي وجدت غير كافية أو زيادة الإيضاح المؤدى إلى ظهور الحقيقة (١٩٧م إجراءات).

ويعد من الأدلة الجديدة وقوع جريمة جديدة مماثلة للجريمة السابقة وفي نفس الظروف التي وقعت فيها الجريمة الأولى التي صدر فيها أمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى.^(٢)

ويلزم أن تكون الأدلة الجديدة قد ظهرت قبل صدور أمر بإلغاء الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى.

ومتى ألغى الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى وإعادة التحقيق بناء على توافر الأدلة الجديدة، فإنه يجب أن يكون ذلك بناء على طلب النيابة العامة إذا لم تكن هي التي أصدرت الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى (١٩٧م فقرة أخيرة إجراءات).

وتقدير ما إذا كانت الأدلة الجديدة تقوى إثبات الجريمة والوصول إلى الحقيقة، متروك للسلطة التقديرية للمحقق تحت رقابة محكمة الموضوع وإشراف محكمة النقض.

العلاقة بين الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى والحكم بالبات.
إن الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى يتفق مع الحكم بالبات في أن كلاهما يحول دون العودة إلى الدعوى مرة ثانية متى توافر شرطي وحدة

(١) د. عمر السعيد - المرجع السابق ص ٣٥٠، د. مأمون سلامة - المرجع السابق ص ٤٩٩، ٥٠٠.

(٢) المرجع السابق نفسه.

الخصوم ووحدة الموضوع، أما فيما عدا ذلك فإنهما يختلفان من حيث^(١) :
 (أ) أن الحكم البات يحول دون العودة إلى الدعوى، أما الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى فإنه له حجية مؤقتة كما سبق أن أوضحنا.
 (ب) إن الحكم البات يعد من إجراءات المحاكمة، في حين أن الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى يعد من إجراءات التحقيق.
 (ج) إن الحكم البات يكون حجة أمام القضاء المدني فيما يتعلق بنقاط النزاع المشتركة بين كل من الدعوى المدنية والدعوى الجنائية من حيث وقوع الجريمة ونسبتها إلى مرتكبها، في حين أن الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى ليست له هذه الحجية أمام القضاء المدني حتى ولو أصبح نهائيا فهو لا يكون له حجية الشيء المقضى فيه كالحكم البات.

المطلب الثاني

الطعن في الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى

متى صدر من إحدى السلطات التي خولها القانون حق إصدار الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى، فإن هذا الأمر يجوز الطعن فيه وفقا لما يلي:

أولاً: إذا كان الأمر صادراً من النيابة العامة.

متى كان الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى صادراً من النيابة العامة فإنه يجوز للمدعى بالحق المدني^(٢)، الطعن في هذا الأمر بشرط ألا يكون المتهم بالجريمة موظفا عاما أو مستخدما عاما أو أحد رجال الضبط القضائي وكانت الجريمة واقعة منه أثناء تأديته لأعمال وظيفته أو بسببها إلا إذا كانت الجريمة واقعة منه طبقا للمادة ١٢٣ عقوبات فيجوز للمدعى

(١) د. مأمون سلامة - المرجع السابق ص ٥٠٣.

(٢) راجع نقض ١٩٦٩/٣/١٧ مجموعة أحكام النقض س ٢٠ رقم ٧٢ ص ٣٣١.

المدنى الطعن فى الأمر الصادر بشأنها بأن لا وجه لإقامتها (م ٢١٠/١ إجراءات).

ويجب أن يتم الطعن فى خلال عشرة أيام من تاريخ إعلان الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى إلى المدعى المدنى (م ٢١٠/٢ إجراءات) وأن يتم الطعن بتقرير فى قلم الكتاب، ويرفع الطعن إلى محكمة الجنايات منعقدة فى غرفة المشورة، متى كان الجريمة جنائية، ويرفع إلى محكمة الجناح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة متى كانت الجريمة جنحة أو مخالفة (م ٢١٠/٢ إجراءات).

ومتى قررت محكمة الجنايات منعقدة فى غرفة المشورة أو محكمة الجناح المستأنفة إلغاء الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى، فإن الدعوى تقام أمام المحكمة المختصة أما إذا رفض الاستئناف فإنه يجوز الحكم على المدعى المدنى بتعويض الأضرار التى تكون قد نشأت عن رفع الاستئناف إذا كان لذلك محل وتعطى هذه التعويضات للمتهم (م ١٦٩ إجراءات) وللنائب العام أن يلغى الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى فى خلال الثلاثة أشهر التالية لصدوره ما لم يكن قد صدر قرار من محكمة الجنايات أو من محكمة الجناح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة بحسب الأحوال برفض الطعن المرفوع فى هذا الأمر (م ٢١١ إجراءات).

ثانياً: إذا كان الأمر صادراً من قاضى التحقيق:

إذا كان الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى صادراً من قاضى التحقيق، إذا كان هو القائم بالتحقيق، فإنه يجوز للنيابة العامة استئنافه (م ١٦١ إجراءات) كما يجوز للمدعى بالحق المدنى استئنافه أيضاً إذا كان الأمر صادراً فى قمة موجهة إلى موظف عام أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها ما لم تكن من الجرائم المشار إليها فى المادة ١٢٣ عقوبات (م ١٦٢ إجراءات). ويكون استئناف الأوامر الصادرة من قاضى التحقيق إذا كانت

الجريمة جنحة أو مخالفة، أمام محكمة الجناح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة، أما إذا كانت الجريمة جنائية، فإن الاستئناف يكون أمام محكمة الجنايات منعقدة في غرفة المشورة (م ١٦٧ إجراءات).

ويحصل الاستئناف بتقرير في قلم الكتاب (م ١٦٥ إجراءات) ويكون في ميعاد عشرة أيام من تاريخ صدور الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى إذا حصل الاستئناف بمعرفة النيابة العامة، وتحسب العشرة أيام بالنسبة للمدعى المدني من تاريخ إعلانه بصدور الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى (م ٦٦ إجراءات).

ومتى انتهت محكمة الجنايات منعقدة في غرفة المشورة، أو محكمة الجناح المستأنفة إلى إلغاء الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى، فإن الدعوى تحال إلى محكمة الموضوع، أما إذا رفض الاستئناف وكان رافعه هو المدعى المدني فإنه يجوز الحكم عليه بالتعويضات الناشئة عن رفع الاستئناف إذا كان لذلك محل وتعطى هذه التعويضات للمتهم (م ١٦٩ إجراءات).

القسم الثالث

الحاكمية

مهيّد

إن المحاكمة هي المرحلة الأخيرة من المراحل التي تمر بها الدعوى الجنائية ولما كان الأمر كذلك، فإنها تعد من أكثر المراحل خطورة، لأن مصير المتهم متعلق بما تنتهي إليه المحكمة من قول في شأنه، ومن أجل ذلك فإن القوانين الجنائية المختلفة قد عيّنت عناية فائقة بتنظيم القواعد التي تحكم هذه المرحلة الأخيرة من مراحل الدعوى الجنائية على نحو يحقق التوفيق بين مصلحتين، أولاهما، مصلحة المجتمع في أن ينال المذنب جزاء ما اقترفت يده، وثانيهما، مصلحة المتهم في أن يحصل على البراءة إذا لم تثبت الجريمة عليه.

ومما لا شك فيه أن للمجتمع والمتهم مصلحة في أن تأتي كلمة القضاء العادلة سريعة وحاسمة، شريطة أن تأتي بعد أن تكون قد توافرت لهذه الكلمة الأسباب المؤدية إلى الاقتناع اليقيني بعد مناقشة متكافئة وإعطاء كل طرف الحق الذي كفله القانون له أثناء هذه المرحلة كي تتحقق الثقة الكاملة في القضاء والقضاة تلك الثقة التي سعى القانون إلى تحقيقها عن طريق تنظيمه لقواعد هذه المرحلة من مراحل الدعوى الجنائية.

ولهذا فإن دراستنا لهذه القواعد المنظمة لهذه المرحلة سوف توزع على باين نتناول في أولها: تنظيم القضاء الجنائي، أما الباب الثاني: فسنخصصه للحديث عن قواعد نظر الدعوى أمام القضاء.

الباب الأول

تنظيم القضاء الجنائي

إن المحاكم العادية نوعان: محاكم مدنية تختص بالفصل في الدعوى المدنية، ومحاكم جنائية تختص بالفصل في الدعاوى الجنائية، فكلما النوعين من المحاكم تتحد في أشخاص القضاة حيث لا يوجد قضاة متخصصون في المسائل الجنائية وقضاة متخصصون في المسائل المدنية، وإن جلوسهم للفصل في الدعاوى المدنية أو الجنائية لا يعنى التخصص وإنما هذا من قبيل توزيع العمل فحسب. (١)

وإذا كان هذا هو الأصل العام إلا أن قانون السلطة القضائية قد فتح الباب لتخصص القضاة، بيد أنه قد ترك ذلك لمحضر اختيار القاضى فى بعض الأحوال وجعله إجباريا فى بعض الأحوال الأخرى، فقد نصت المادة ١٢ من قانون السلطة القضائية على أنه يجوز تخصص القاضى بعد

(١) وهذا ما أكدته المادة ١٢/١ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩. "تختص المحاكم بالفصل فى جميع المنازعات فى المواد المدنية والتجارية وفى جميع الجرائم إلا ما استثنى بنص خاص".

ولكن مما يجدر ذكره أن بعض أنصار المدرسة الوضعية الإيطالية وبخاصة الفقيه انريكوفيرى قد طالب بضرورة تخصص القضاة فى المواد الجنائية والعلوم المتصلة بها كعلم الإجرام وعلم العقاب وعلم النفس الجنائى والإحصاء الجنائى وغيرها وذلك بغية التعمق فى الوصول لأسباب الإجرام والعمل على مكافحته وإصلاح المجرمين، ولا شك أن التخصص فى أى نوع من فروع القضاء سوف يترتب عليه الاتقان وبالتالى سوف يؤدى إلى نتائج طيبة، وهذا الاقتراح الذى قال به انريكوفيرى حالت دون تعميمه بعض الاعتبارات العملية ولذا فلم يؤخذ به بصورة مضطردة فى مصر أو غيرها من دول العالم حتى الآن. (د. رءوف عبيد - المرجع السابق ص ٥١٩).

مضى أربع سنوات على الأقل من تعيينه في وظيفته^(١) ويجب أن يتبع نظام التخصيص بالنسبة للمستشارين وبالنسبة لمن يكون من القضاة قد مضى على تعيينه ثمان سنوات.

ويصدر بالنظام الذى يتبع في التخصيص قرار من وزير العدل بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى على أن تراعى فيه القواعد الآتية:

أولاً: يكون تخصص القاضى فى فرع أو أكثر من الفروع الآتية:

جنايى - مدنى - تجارى - أحوال شخصية - مسائل اجتماعية (عمال) - ويجوز أن تزداد هذه الفروع بقرار من المجلس الأعلى للهيئات القضائية.

ثانياً: يقرر المجلس الأعلى للهيئات القضائية الفرع الذى يتخصص فيه القاضى بعد استطلاع رغبته، ويجوز عند الضرورة ندب القاضى المتخصص من فرع إلى آخر.

وجاءت المادة ١٣ من قانون السلطة القضائية مخولة لوزير العدل الحق فى أن ينشئ بقرار يصدر منه بعد أخذ موافقة الجمعية العامة للمحكمة الابتدائية، محاكم جزئية تختص بنوع معين من القضايا ويحدد مقرها ودائرة اختصاصها فى نفس القرار الصادر بإنشائها.

يبد أن نظام تخصص القضاة والوارد فى المواد السالف الإشارة إليها من قانون السلطة القضائية لم يوضع موضع التنفيذ لعدم صدور قرار من وزير العدل.

وسوف يكون حديثنا عن تنظيم القضاء الجنائى متناولاً أنواع المحاكم وطرق تشكيلها ثم نتكلم عن منع القضاة وردهم ومخاصمتهم.

(١) لقد أوصت الحلقة الثانية لمكافحة الجريمة والى عقدت بالقاهرة فى يناير ١٩٦٣ بأن يكون التخصيص فى المواد الجنائية بعد أربع سنوات من تاريخ تعيين القاضى فى منصبه.

وأخيراً نتحدث عن اختصاص المحاكم الجنائية، وذلك في فصول
ثلاثة على التوالي.

الفصل الأول

أنواع المحاكم الجنائية وتشكيلها

إن الحديث عن أنواع المحاكم الجنائية وتشكيلها يقتضي منا أن
نفرد له مبحثين نتناول في الأول أنواع المحاكم الجنائية، ثم نتناول في الثاني
تشكيل المحكمة الجنائية.

المبحث الأول

أنواع المحاكم الجنائية

إن المحاكم الجنائية نوعان، إما محاكم جنائية عادية وإما محاكم
جنائية استثنائية أو خاصة، فالمحاكم الجنائية العادية هي صاحبة الاختصاص
بنظر الدعاوى الجنائية الناشئة عن أفعال تعد جريمة وفقاً لقانون
العقوبات^(١)، في حين أن المحاكم الاستثنائية أو الخاصة تكون قاصرة على
نظر جرائم معينة أو محاكمة أشخاص تتوافر فيهم صفة معينة، ومن أمثلة
هذه المحاكم الاستثنائية محكمة أمن الدولة والمحاكم العسكرية ومحاكم أمن
الدولة ترجع في وجودها إلى قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨
وتختص بالنظر في الجرائم التي ترتكب بالمخالفة لما يصدر من رئيس
الجمهورية أو من يحل محله من أوامره وتختص أيضاً بالجرائم التي تقع
بالمخالفة لقانون العقوبات متى أحيلت إليها من رئيس الجمهورية أو من

(١) راجع نقض ١٩٧٩/٦/١٢ مجموعة أحكام النقض س ٣٠ رقم ١٥٣ ص

يحل محله.^(١)

كما تختص هذه المحاكم ببعض الجرائم التي وردت في المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ١ لسنة ١٩٨١، حيث نصت هذه المادة على أنه "تحيل النيابة العامة إلى محاكم أمن الدولة (طوارئ) المشكلة طبقاً لقانون الطوارئ الجرائم الآتية:^(٢)

أولاً: الجرائم المنصوص عليها في الأبواب الأول والثاني والثاني مكرر من الكتاب الثاني وفي المواد ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٩ من قانون العقوبات وهي تشمل جرائم أمن الدولة من جهة الداخل كالتحريض على قلب نظام الحكومة المقرر في القطر المصري أو على كراهيته أو الازدراء به، تجنيد أو ترويج المذاهب التي ترمى إلى تغيير مبادئ الدستور الأساسية أو النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة أو بالارهاب أو بأية وسيلة أخرى غير مشروعة، وكل من شجع بطريق المساعدة المادية أو المالية على ارتكاب جريمة من هذه الجرائم (م ١٧٤ع) وكل من حرض الجند بإحدى الطرق المتقدم ذكرها على الخروج عن الطاعة أو على التحول عن أداء واجباتهم العسكرية (م ١٧٥ع).
وكل من حرض على بغض طائفة أو طوائف من الناس أو على الازدراء بها إذا كان من شأن ذلك التحريض تكدير السلم العام (م ١٧٦ع) وكل من حرض غيره على عدم الانقياد للقوانين أو حسن أمراً من الأمور التي تعد جنائية أو جنحة بحسب القانون (م ١٧٧ع)، وكل

(١) راجع نقض ١٩٧٦/٤/١٢ مجموعة أحكام النقض س ٢٧ رقم ٩١ ص ٤٢٢، ١٩٧٦/٥/٢٤ س ٢٧ رقم ١١٩ ص ٥٣٨.

(٢) راجع الجريدة الرسمية العدد ٤٣ الصادر في ١٩٨١/١٠/٢٢، وراجع أمر رئيس الجمهورية رقم ٢ لسنة ٢٠٠٤ الصادر في ٢٠٠٤/١/١٩ والتعديلات على القرار رقم ١ لسنة ١٩٨١، الجريدة الرسمية الصادرة في ٢٠٠٤/١/١٩ العدد ٣ مكرر أ.

من أهان رئيس الجمهورية بواسطة إحدى الطرق الميينة في المادة ١٧٨ ع (م ١٧٩ ع).

ثانياً: الجرائم المنصوص عليها في القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر والقوانين المعدلة له.

ثالثاً: الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ بشأن التجمهر وفي القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٣ بشأن الاجتماعات العامة والمظاهرات.

ومحاكم أمن الدولة طوارئ إما أن تكون محاكم أمن دولة جزئية أو محاكم أمن دولة عليا. وتشكل محاكم أمن الدولة الجزئية بالمحكمة الابتدائية من أحد قضاة المحكمة الابتدائية ويقتصر اختصاصها على نظر الجرائم التي يحكم فيها بالحبس والغرامة أو أحدهما، أما محاكم أمن الدولة العليا فتشكل بمحكمة الاستئناف من ثلاثة من المستشارين وتختص بنظر الجرائم التي يعاقب عليها بعقوبة الجناية وكذا بالجرائم التي يعينها رئيس الجمهورية أو من يحل محله مهما كانت العقوبة المقررة لها.

ويقوم بمباشرة الدعوى الجنائية أمام محاكم أمن الدولة أحد أعضاء النيابة العامة، ولرئيس الجمهورية استثناء أن يأمر بتشكيل محكمة أمن الدولة الجزئية من قاض أو اثنين من ضباط القوات المسلحة من درجة نقيب على الأقل، ويشكل محكمة أمن الدولة العليا من ثلاثة مستشارين ومن ضباطين من الضباط القادة. ويكون تعيين رئيس الجمهورية لأعضاء محاكم أمن الدولة بعد أخذ رأي وزير العدل بالنسبة للقضاة والمستشارين، وبعد أخذ رأي وزير الحربية بالنسبة للضباط.

وتلتزم محاكم أمن الدولة أن تتبع الإجراءات الواردة بقانون الطوارئ وقرارات رئيس الجمهورية ولا تطبق الإجراءات بقانون الإجراءات الجنائية العام إلا إذا خلا قانون الطوارئ، أو أوامر رئيس الجمهورية من نص.

وقد أجاز قانون الطوارئ لرئيس الجمهورية بالنسبة لبعض المناطق التي تخضع لنظام قضائي خاص أو بالنسبة لقضايا معينة أن يأمر بتشكيل محاكم أمن الدولة من ثلاثة من الضباط القادة يقوم أحدهم بوظيفة النيابة العامة أو يقوم بهذه الوظيفة أحد أعضاء النيابة، وفي هذه الحالة تلتزم هذه المحاكم بالإجراءات التي نص عليها قرار رئيس الجمهورية في أمر التشكيل.

ومتى انتهت حالة الطوارئ فإن محاكم أمن الدولة تظل مختصة بنظر الدعاوى التي كانت مرفوعة أمامها وقت صدور قرار انتهاء حالة الطوارئ، أما إذا كان المتهمون لم يقدموا أمامها حتى تاريخ انتهاء حالة الطوارئ فإنهم يحالون إلى المحاكم العادية وتتخذ في مواجهتهم الإجراءات العادية المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية.

أما المحاكم العسكرية، فهي تختص بنظر الدعاوى الجنائية التي يرتكبها أشخاص عسكريون أو مدنيون يعملون بخدمة وزارة الحربية أو القوات المسلحة على أى وجه متى وقعت الجرائم بسبب تأدية الأعمال الخاصة بهم ما لم يكن هناك شريك من غير الخاضعين لأحكام القانون العسكرى فإذا وجد شريك غير خاضع لأحكام القانون العسكرى فإن الدعوى تقام أمام المحاكم الجنائية العادية.

كما ينعقد الاختصاص للمحاكم العادية متى كانت الجريمة ليست متصلة بتأدية العمل أو بسببه، وكانت غير واقعة في الأماكن العسكرية أو على الأدوات العسكرية، وذلك بشرط أن يكون له شريك من غير الخاضعين للقانون العسكرى.

كما يسرى قانون الحكام العسكرية على جميع الجرائم التي ترتكب في المعسكرات أو الثكنات أو المؤسسات أو المصانع أو السفن أو الطائرات أو المركبات أو الأماكن أو المحلات التي يشغلها العسكريون لصالح الأعمال التي تتعلق بالقوات المسلحة في أى مكان، وكذا الجرائم

التي تقع على أدوات ومهمات وأسلحة ووثائق وذخيرة القوات المسلحة. كما يطبق قانون الأحكام العسكرية على الجرائم الواردة في الباب الأول والثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات العام وذلك متى أحيلت إلى القضاء العسكري بقرار من رئيس الجمهورية. كما يطبق هذا القانون على كل من يخضع لأحكامه متى ارتكبوا أو كانوا شركاء في جرائم وقعت في الخارج حتى ولو كان قانون الدولة التي وقعت فيها لا يعاقب عليها، بشرط أن تكون هذه الجرائم وفقاً للقانون العسكري المصري جنائية أو جنحة، كما يطبق على من خرج من الخدمة متى كانت الجريمة وقعت في وقت كان خاضعاً فيه لأحكام القانون العسكري.

ومما تجدر ملاحظته أنه إذا لم يوجد نص في القانون العسكري يحكم الجريمة المرتكبة فإنه يرجع إلى النصوص الموجودة بقانون العقوبات والإجراءات التي وردت بالقوانين العامة حيث أنها هي الأصل الذي يرجع إليه في هذه الحالة.

بعد أن تحدثنا عن بعض المحاكم الاستثنائية أو الخاصة فإننا سوف نتحدث عن المحاكم الجنائية العادية وهي المحاكم الجزئية بما فيها محاكم الأحداث ومحاكم الجناح المستأنفة ومحاكم الجنايات ومحكمة النقض والمحكمة العليا.

(٩) المحاكم الجزئية

أولاً: المحاكم الجزئية.

وهذه المحاكم توجد بدائرة كل مركز أو قسم، ويتم إنشاؤها وتحديد مقارها ودوائر اختصاصها بقرار من وزير العدل (م ١/١١ من قانون السلطة القضائية) ويجوز عند الضرورة أن تعقد هذه المحاكم جلساتها في أي مكان داخل دائرة الاختصاص أو خارجه وذلك بقرار من وزير العدل بناء على طلب رئيس المحكمة الابتدائية التابعة لها، وهذه المحاكم تصدر أحكامها من قاض واحد (م ١٤ من قانون السلطة القضائية).

وتختص هذه المحاكم بنظر الدعاوى المعدودة من قبيل المخالفات والجنح، وذلك فيما عدا الجنح التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر على غير الأفراد (م ٢١٥ إجراءات)، فهذه الجنح تختص بها محكمة الجنايات (م ٣٠٥ إجراءات)، ومن ثم فإذا عرضت على المحكمة الجزئية كان عليها الحكم بعدم الاختصاص، ونفس الأمر لو كانت الجنح مرتبطة بجنايات ارتباطا لا يقبل التجزئة (م ٢/٣٢ ع) فعلى المحكمة الجزئية أن تحكم بعدم اختصاصها بنظرها، أما إذا كان الارتباط بين الجنحة والجناية ارتباطا بسيطا أى يقبل التجزئة فإنها تكون مختصة بالفصل في هذه الجنحة، أما الحالة الأولى فينעד الاختصاص لمحكمة الجنايات لأنها محكمة الوصف الأشد، كما ينעד الاختصاص للمحكمة الجزئية بالنظر في دعاوى التعويض الناجمة عن الأفعال التي تعد من قبيل الجرائم وذلك مهما كانت قيمة التعويض المطلوب (م ٢٢٠ إجراءات) ويكون حكمها انتهايا إذا كانت قيمة التعويض لا تتجاوز ألفي جنيه (م ٤٢ مرافعات).

محاكم الأحداث:

نص قانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ على أن تشكل في مقرر كل محافظة محكمة أو أكثر للأحداث، وأجاز لوزير العدل أن ينشئ بقرار منه محاكم أخرى في غير ذلك من الأماكن على أن يحدد اختصاصها في القرار الصادر بإنشائها (م ١٢٠ من قانون الطفل)، كما تضمن قانون الطفل أيضا (مادة ١٢١ منه) أن تشكل محكمة الطفل تكون من ثلاثة قضاة يعاونهم خبيران من الاختصاصيين أحدهما على الأقل من النساء وحضورهما إجراءات محاكمة الطفل وجوبى، وعلى الخبيرين تقديم تقريرهما إلى المحكمة بعد بحث ظروف الطفل من كافة الوجوه، ويكون ذلك قبل إصدار المحكمة حكمها، ويكون تعيين الخبيرين بقرار من وزير العدل بالاتفاق مع وزير الشؤون الاجتماعية، أما الشروط الواجب توافرها فيمن يعين خبيرا، فهي من اختصاص وزير الشؤون الاجتماعية، كما بينت

المادة ١٢٢ من قانون الطفل اختصاص محكمة الطفل، بأنها هي المختصة دون غيرها بالنظر في أمر الطفل عند اتهامه بارتكاب جريمة أو عند تعرضه للانحراف، وكذا بالفصل في كافة الجرائم الأخرى التي ينص عليها قانون الطفل، كما بينت أنه إذا ساهم في ارتكاب الجريمة مع الطفل شخص آخر ليس يحدث فإن محكمة الطفل تختص بمحاكمة الطفل فحسب أما المساهم معه الآخر فإنه يحاكم أمام المحكمة الجزئية أو محكمة الجنايات حسب نوع الجريمة المساهم فيها، ويكون اختصاص محكمة الجنايات أو محكمة أمن الدولة العليا حسب الأحوال إذا كانت جريمة الطفل جنائية وكان سنه أكثر من خمسة عشر عاما وكان له شريك غير طفل، والعبرة في تحديد سن الحدث هو بوقت ارتكاب الجريمة أو تعرضه للانحراف وليس وقت رفع الدعوى، ولذا فإنه يجب لمحاكمة الشخص أمام محكمة الأحداث ألا تكون سنه وقت ارتكاب الجريمة أو تعرضه للانحراف قد جاوزت الثماني عشرة سنة ميلادية (م ١ من قانون الأحداث).^(١)

ثانياً: محاكم الجنح والمخالفات المستأنفة.

وهي عبارة عن دوائر استئنافية، ويكون انعقادها في عاصمة كل محافظة من محافظات الجمهورية، ويجوز أن تعقد جلساتها في أى مكان داخل دائرة الاختصاص المعقودة لها أو خارجه متى دعت الضرورة إلى ذلك، ويكون ذلك بقرار من وزير العدل بناء على طلب رئيس المحكمة الابتدائية التابعة له (م ٩ من قانون السلطة القضائية)، وتشكل هذه المحكمة من ثلاثة من قضاة المحكمة الابتدائية، وتختص بنظر الاستئناف المرفوع عن الأحكام الصادرة من المحاكم الجزئية في الجنح والمخالفات وكذا الدعاوى المدنية التبعية، فإذا تبين للمحكمة أن الواقعة جنائية أو جنحة من الجنح

(١) راجع نفع ١٩٨٠/١٠/٢ مجموعة أحكام النقض س ٣١ رقم ١٥٧ ص ٨١٥،

١٩٨٧/٢/٢٦ الطعن رقم ٣٧٣٨ س ٥٦ ق.

التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر على غير الأفراد فإنها تصدر حكمها بعدم الاختصاص، وتحيل الدعوى إلى النيابة العامة لاتخاذ ما يلزم فيها (م ٤١٤ إجراءات). ويلاحظ أن محكمة الجنح والمخالفات المستأنفة تباشر أيضا بالإضافة إلى ما سبق نوعا من قضاء التحقيق ويطلق عليها عندئذ غرفة المشورة.

ثالثا: محاكم الجنايات.

وهي عبارة عن دائرة من دوائر محاكم الاستئناف الثمانية الموجودة بأنحاء الجمهورية في كل من القاهرة والاسكندرية وطنطا والمنصورة وبني سويف وأسيوط وأسوان والإسماعيلية، وتشكل محكمة الجنايات من ثلاث مستشارين من مستشاري محكمة الاستئناف (م ٣٦٦/١ إجراءات) ويرأس محكمة الجنايات رئيس المحكمة أو أحد نوابه أو أحد رؤساء الدوائر ويجوز عند الضرورة أن يرأسها أحد المستشارين بها (م ٢/٧ من قانون السلطة القضائية)، وتعقد هذه المحكمة جلساتها في أي مكان به محكمة ابتدائية ويشمل اختصاصها ما تشمله المحكمة الابتدائية، ويجوز لها أن تعقد جلساتها في أي مكان آخر داخل دائرة اختصاصها أو خارجه عند الضرورة، وذلك بقرار من وزير العدل بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف (م ٨ من قانون السلطة القضائية، م ٣٦٨ إجراءات).

وقد بينت المادة ٣٦٧ إجراءات أن الجمعية العامة لكل محكمة من محاكم الاستئناف تعين في كل سنة قضائية بناء على طلب رئيسها من يعهد إليه من مستشاريها قضاة بمحاكم الجنايات، فإذا حدث مانع لأحد المستشارين المعينين لدور من أدوار انعقاد محكمة الجنايات يستبدل به آخر من المستشارين يندبه رئيس محكمة الاستئناف، ويجوز عند الاستعجال أن يجلس مكانه رئيس المحكمة الابتدائية الكائن بالجهة التي تنعقد بها محكمة الجنايات أو وكيلها، ولا يجوز في هذه الحالة أن يشترك في الحكم أكثر من

واحد من غير المستشارين، وإلا ترتب على ذلك بطلان الحكم.^(١)

وتعقد محكمة الجنايات كل شهر، وذلك ما لم يصدر قرار من وزير العدل يخالف ذلك (م ٣٦٩ إجراءات)، ويحدد تاريخ افتتاح كل دور من أدوار الانعقاد قبله بشهر على الأقل، وذلك بقرار من وزير العدل بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف وينشر ذلك في الجريدة الرسمية (م ٣٧٠ إجراءات)^(٢)، ويعد في كل دور جدول للقضايا التي تنظر فيه وتوالت محكمة الجنايات جلساتها إلى أن تنتهي القضايا المقيمة بالجدول (م ٣٧١ إجراءات) ويتولى إعداد جدول القضايا رئيس محكمة الاستئناف عند وصول ملف القضية إليه، فهو المختص بتحديد جدول قضايا كل دور من أدوار الانعقاد، ويرسل صور ملفات القضايا إلى المستشارين المعيّنين بالدور، ثم يأمر بإعلان المتهم والشهود بيوم نظر القضية، وإذا حدثت أمور توجب تأجيل نظر القضية لزم تحديد اليوم الذي تؤجل إليه القضية وذلك سواء كان في نفس دور الانعقاد أم في دورة لاحقة (م ٣٧٨ إجراءات).

وتختص محكمة الجنايات بنظر الدعاوى المعدودة من قبيل الجنايات كما تختص أيضا بنظر الجنح التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر (عدا الجنح المضرة بأفراد الناس) وغيرها من الجرائم الأخرى التي ينص القانون على اختصاصها بها (م ٢١٦ إجراءات) كجرائم الجلسات وأيضا الجرائم المعدودة من قبيل الجنح متى كان هناك ارتباط بينها وبين

(١) راجع نقض ١٩٦٧/١٠/٢ مجموعة أحكام النقض س ١٨ رقم ١٨٣ ص ١١٥، نقض ١٩٧٢/٤/٣٠ س ٢٣ رقم ١٣٩ ص ٦٢٢، ١٩٧٥/٥/٢٦، س ٢٦ رقم ١٠٧ ص ٤٥٨.

(٢) مخالفة ذلك لا يترتب عليه بطلان لأنه من القواعد التنظيمية التي قصد بها حسن سير العمل. راجع نقض ١٩٥٨/٤/٢٨ مجموعة أحكام النقض س ٩ رقم ١١٣ ص ٤١٩.

الجناية المعروضة أمام محكمة الجنايات ارتباطا لا يقبل التجزئة. ويلاحظ أنه إذا أحيلت إلى محكمة الجنايات جريمة على أنها من قبيل الجنايات ثم تبين للمحكمة بعد تحقيقها بالجلسة أنها من قبيل الجنح، فليس لها أن تحيلها إلى محكمة الجنح، وإنما تلزم بضرورة الفصل فيها، أما إذا تبين لها أن الجريمة المعروضة عليها جنحة وكان ذلك التبين من أمر الإحالة وقبل أن تحققها بالجلسة، كان لها الحق في الحكم بعدم اختصاصها وأن تحيلها إلى محكمة الجنح (م ٣٨٢ إجراءات) ونفس الأمر بالنسبة إلى الجنح التي تحال إليها وتكون مرتبطة بجناية معروضة عليها، فإذا رأت محكمة الجنايات قبل تحقيقها أنه لا وجه لهذا الارتباط، فيكون لها حق فصل الجنحة وإحالتها إلى المحكمة الجزئية (م ٣٨٣ إجراءات) ^(١).

رابعاً: محكمة النقض.

إن محكمة النقض ليست درجة من درجات التقاضي وإنما هي محكمة قانون تختص أساساً بمراقبة محاكم الموضوع في صحة تطبيقها للقانون، بيد أنها قد تنقلب إلى محكمة موضوع، وذلك متى طعن أمامها للمرة الثانية في نفس الحكم، حينئذ تنقلب إلى محكمة موضوع وتنظر

(١) راجع نقض ١٩٦٧/١٠/٢ مجموعة أحكام النقض س ١٨ رقم ١٨٣ ص ٩١٥، ١٩٦٤/٤/٢٠ س ١٥ رقم ٦٥ ص ٣٢٩ وما تجدر الإشارة إليه أن القانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ كان قد استحدث نظام المستشار الفرد، وهو نوع خاص من محاكم الجنايات يشكل من مستشار واحد، وذلك للفصل في بعض الجرائم المحدودة من قبيل الجنايات على سبيل الجبر وهي جنابات العود (م ٥١ ع) وجنايات الضرب المفضي إلى عاهة مستديمة (م ٢٤٠ ع) وحيازة الأسلحة وإحرازها (القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأسلحة والذخائر) وذلك بقصد تبسيط الإجراءات وإصدار الأحكام بسرعة، ولكن هذا النظام عدل عنه بقانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ وذلك بغية توفير ضمانات أكثر للمتهمين في شأن محاكمة عادلة أمام ثلاث مستشارين لاسيما وأن أحكام محاكم الجنايات لا تقبل الاستئناف.

الدعوى برمتها (م ٤٣٨ إجراءات)، وسوف نوضح ذلك عند الحديث عن طرق الطعن في الأحكام.

ومحكمة النقض تتخذ من القاهرة مقراً لها، وتشكل من رئيس وعدد كاف من النواب والمستشارين وتضم دوائر للمواد الجنائية، ودوائر للمواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية والمواد الأخرى (قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢) ويرأس كل دائرة رئيس محكمة النقض أو أحد نوابه، وعند الضرورة يجوز أن يرأسها أقدم المستشارين، والأحكام تصدر من خمسة مستشارين (م ٣ من القانون السابق) والجمعية العمومية لمحكمة النقض تضم هيتين وتشكل كل واحدة منهما من أحد عشر مستشاراً ويرأسها رئيس المحكمة أو أحد نوابه، تختص الأولى بالمواد الجنائية وتختص الثانية بالمواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية والمواد الأخرى (م ١/٤ من القانون السابق).

ومتى رأت إحدى الدوائر العدول عن مبدأ قانوني قرره أحكام سابقة فإنها تحيل الدعوى إلى الهيئة المختصة للفصل فيه وتصدر حكمها بأغلبية سبعة مستشارين على الأقل، أما إذا رأت إحدى الدوائر العدول عن مبدأ قانوني قرره أحكام سابقة صادرة من دوائر أخرى، فإنها تحيل الدعوى إلى الهيئتين مجتمعتين لإصدار حكمها الذي يشترط أن يكون صادراً بأغلبية أربعة عشر عضواً على الأقل (م ٢/٤، ٣ من القانون السابق).

وتباشر وظيفة النيابة العامة أمام محكمة النقض نيابة النقض وهي تؤلف من مدير يختار من مستشاري النقض أو الاستئناف أو المحامين العاملين يعاونه عدد كاف من الأعضاء ممن هم في درجة محام عام أو رئيس نيابة (م ٢٤ من القانون السابق).

خامساً: المحكمة الدستورية العليا.

وقد أنشئت سنة ١٩٧٩ بمقتضى القانون رقم ٤٨^(١) وهى تختص بما يلى:

١ - الفصل فى دستورية القوانين وذلك متى طعن فى أى قانون بعدم دستوريته أمام إحدى المحاكم أثناء نظرها الدعوى، وهنا تحدد المحكمة التى دفع أمامها بعدم دستورية القانون الذى تستند إليه، أجلاً لصاحب المصلحة لرفع دعواه أمام المحكمة الدستورية العليا، وتوقف للفصل فى الدعوى، فإذا لم ترفع الدعوى فى الأجل المحدد، فإن المحكمة تستمر فى نظر الدعوى ويعتبر الدفع بعدم الدستورية كأن لم يكن.

٢ - تفسير النصوص القانونية، وذلك بغية المحافظة على وحدة التطبيق القضائى، وتباشر المحكمة هذه السلطة بناء على طلب من وزير العدل، وتفسير النص الصادر من هذه المحكمة له صفة الإلزام.^(٢)

٣ - تفصل فى طلبات وقف التنفيذ للأحكام الصادرة من هيئات التحكيم الخاصة بالفصل فى منازعات الحكومة والقطاع العام، متى كان تنفيذ الحكم من شأنه الإضرار بأهداف الخطة الاقتصادية للدولة أو عرقلة تأدية المرفق العام لخدماته، ويقدم طلب وقف التنفيذ من النائب العام إلى رئيس المحكمة الدستورية العليا، وذلك بناء على طلب الوزير المختص.

٤ - الفصل فى تنازع الاختصاص (م ٢/٢٥ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩) بين جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص

(١) حلت المحكمة الدستورية العليا محل المحكمة العليا التى كانت قد أنشئت سنة

١٩٦٩ بمقتضى القانون رقم ٨١.

(٢) راجع د. أحمد فتحى سرور. الوسيط فى قانون الإجراءات الجنائية سنة

١٩٨٠ حيث يرى قصر تفسير المحكمة على إعطاء التشريع معناه المطابق

للدستور دون مصادرة حق المحاكم فى تفسير نصوص التشريع فى ضوء أهدافه

والتغيرات الاجتماعية التى تواكب تطيقه. ص ٩١٨.

القضائي^(١)، وذلك متى رفعت الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين منها، ولم تتخل إحداهما عن نظرها أو تخلت كلتاها عن نظر الدعوى.

المبحث الثاني

تشكيل المحاكم الجنائية

يلزم لكى تكون الأحكام صحيحة ومنتجة لآثارها القانونية أو لسلامة الإجراءات أن تتكون المحكمة من عناصر ثلاثة، وهى القضاة، عضو النيابة العامة، وكاتب الجلسة، ومخالفة ذلك يربط بطلان من النظام العام.

١ - القضاة.

يلزم توافر العدد المقرر قانونا من القضاة حسب كل درجة من درجات التقاضى، ففي المحاكم الجزئية يلزم توافر قاض واحد، وهذا أيضا بالنسبة لمحاكم الأحداث، وبالنسبة لمحكمة الجناح والمخالفات المستأنفة يلزم توافر ثلاثة قضاة، وبالنسبة لمحكمة الجنايات يلزم توافر ثلاثة مستشارين إلا فى الأحوال التى ينص عليها القانون بجواز أن يجلس للحكم فى هذه المحكمة رئيس المحكمة الابتدائية أو وكيلها فى حالة الضرورة مع اثنين من المستشارين (م ٣٦٧ إجراءات).

ويعين القاضى ويرقى وينقل بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية (م ٣٨-٥٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢) ويؤدى اليمين القانونية قبل مزاولته لعمله (م ٧١ من القانون السابق) وتحسب أقدمية القضاة من تاريخ صدور القرار

(١) ويستوى أن يكون التنازع قد وقع بين القضاء العادى والقضاء الإدارى أو بين القضاء الجنائى العادى والاستثنائى، حيث يعد بدوره تنازعا بين جهتين من جهات القضاء.

الجمهورى ما لم يحددها هذا القرار بتاريخ موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية (م. ١/٥٠ من القانون السابق).

٢ - عضو النيابة العامة.

يلزم وجود عضو من أعضاء النيابة العامة ضمن تشكيل المحكمة الجنائية فى كافة جلسات المحاكمة وقد نصت على ذلك المادة ٢٦٩ إجراءات "يجب أن يحضر أحد أعضاء النيابة العامة جلسات المحاكم الجنائية وعلى المحكمة أن تسمع أقواله وتفصل فى طلباته" ولا يشترط درجة معينة من درجات النيابة العامة إلا أمام محكمة النقض حيث يلزم ألا تقل درجة عضو النيابة عن رئيس نيابة وذلك راجع إلى أن نيابة النقض لا تقل درجة أعضائها عن درجة رئيس نيابة.

ويلزم حضور عضو النيابة فى كافة مراحل المحاكمة، ولكن ليس بشرط أن يحضر جلسة النطق بالحكم، لأنها لا تعد من إجراءات التحقيق النهائية، ومن ثم فعدم حضور ممثل النيابة جلسة النطق بالحكم لا يترتب عليه بطلان الحكم، لأن النيابة ليست ضمن الهيئة المتممة للمحكمة بل هى خصم فى الدعوى.^(١)

٣ - كاتب الجلسة.

يلزم لصحة تشكيل المحكمة وجود كاتب يحرر ما يدور فى الجلسة فى محضر، فقد نصت المادة ٢٧٦ إجراءات على أنه "يجب أن يحرر محضر بما يجرى فى جلسة المحاكمة، ويوقع على كل صفحة منه رئيس المحكمة وكاتبها فى اليوم التالى على الأكثر..." وعلى ذلك فإنه يستفاد من هذه المادة ضرورة وجود كاتب لتحرير محضر بالجلسة وأن يوقع على كل

(١) د. أحمد فتحى سرور. المرجع السابق ص ٩٢٨، د. مأمون سلامة - المرجع

صفحة من صفحات المحضر بجانب توقيع رئيس المحكمة، ولذا فإن غياب كاتب الجلسة يترتب عليه بطلان للإجراءات التي تمت في غيبته، أما عدم توقيعه على كل صفحة من صفحات محضر الجلسة أو الحكم فإنه لا يترتب عليه بطلان ما دام أن رئيس الجلسة قد وقع عليها.^(١)

الفصل الثاني

منع القضاة وردهم ومخاصمتهم

لقد بين قانون الإجراءات الجنائية وقانون المرافعات المدنية وقانون السلطة القضائية، الأحوال التي يترتب عليها منع القضاة من نظر الدعوى، وردهم، ومخاصمتهم، على النحو التالي:

أولاً: منع القضاة من نظر الدعوى.

إن أحوال منع القضاة عن الحكم في الدعوى المنظورة أمامهم هي أمور قصد بها درء الشبهة عنهم وصيانة لقدسية القضاة واحترام هيبتهم أمام الناس، وهذه الأحوال ورد النص على بعضها في قانون الإجراءات الجنائية والبعض الآخر في قانون المرافعات، كما نص قانون السلطة القضائية على أحوال أخرى.

١ - حالات منع القضاة الواردة بقانون الإجراءات الجنائية.

نص قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٢٤٧ على أنه "ممتنع على القاضي أن يشترك في نظر الدعوى إذا كانت الجريمة قد وقعت عليه شخصياً، أو إذا كان قد قام في الدعوى بعمل مأمور الضبط القضائي أو بوظيفة النيابة العامة، أو المدافع عن أحد الخصوم، أو أدى فيها شهادة، أو باشر عملاً من أعمال أهل الخيرة.

(١) راجع نقض ١٩٧٥/٥/١١ مجموعة أحكام النقض س ٢٦ رقم ٩١ ص ٣٩٦.

ويمنع عليه كذلك أن يشترك في الحكم إذا كان قد قام في الدعوى بعمل من أعمال التحقيق أو الإحالة أو أن يشترك في الحكم في الطعن إذا كان الحكم المطعون فيه صادراً منه".

فمضى توافر أحد الأسباب الواردة بهذه المادة فإنه يمتنع على القاضي الاشتراك في نظر الدعوى، ولكن يلاحظ أنه بالنسبة للسبب الأخير وهو الخاص بمنع القاضي من الاشتراك في الحكم في الطعن متى كان الحكم المطعون صادراً منه فهذا يعني أنه إذا أصدر القاضي حكماً ابتدئياً في موضوع التزاع فليس له حق نظر الاستئناف عن هذا الحكم الصادر منه حتى ولو كان الحكم قد صدر غيابياً^(١) ولكن يصح للقاضي الجلوس لنظر الاستئناف إذا لم يكن هو مصدر الحكم المستأنف ولم يكن قد أبدى رأياً في الدعوى، فلو اقتصر دور القاضي على تأجيل نظر الدعوى إلى جلسة قادمة بناء على طلب الخصوم، فإن هذا التأجيل لا يعد إبداء لرأى من قبل القاضي، كما أن الفصل في دفع فرعى لا يعني أن القاضي قد كون رأياً في الدعوى. ويجوز للقاضي الذي أصدر الحكم الابتدائي الجلوس لنظر الطعن فيه في حالة واحدة وهي، حالة إذا كان الحكم قد صدر بحق المتهم غيابياً ثم طعن فيه بالمعارضة، ففي هذه الحالة يعاد نظر الدعوى أمام نفس المحكمة التي أصدر الحكم الغيابي وهذا ما أكدته المادة ١/٤٠١ إجراءات "يترتب على المعارضة إعادة نظر الدعوى بالنسبة إلى المعارض أمام المحكمة التي أصدرت الحكم الغيابي..." وذلك لأن الحكم في المعارضة لا يمنع من الطعن فيه بالطرق المقررة قانوناً للخصوم، هذا بالإضافة إلى أن صدور الحكم غيابياً كان بسبب تغيب المعارض، ولا يصح أن يكون غيابه من الأسباب التي يترتب عليها منع القاضي من نظر الدعوى، وهذا أيضاً

(١) نقض ١٩٤٧/١٢/٢٢ مجموعة عاصم كتاب ٢ رقم ١٧٠ صفحة ٢٧٩ أشار

إليه د. رعوف عبيد - المرجع السابق ص ٥٦٠.

يسرى بالنسبة للأحكام الصادرة غيابيا من محكمة الجنايات، فهذه الأحكام تسقط تلقائيا بمجرد القبض على المتهم أو تسليمه نفسه^(١) وتعاد محاكمته من جديد أمام نفس المحكمة.

٢ - حالات منع القضاة الواردة بقانون المرافعات.

بين قانون المرافعات أحوال منع القضاة عن الحكم وذلك بنصه في المادة ١٤٦ على أن، يكون القاضي غير صالح لنظر الدعوى ممنوعا من سماعها، ولو لم يرده أحد من الخصوم^(٢) في الأحوال الآتية:

- ١ - إذا كان قريباً أو صهراً لأحد الخصوم إلى الدرجة الرابعة.
- ٢ - إذا كان له أو لزوجته خصومة قائمة مع أحد الخصوم في الدعوى أو مع زوجته.
- ٣ - إذا كان وكيلاً لأحد الخصوم في أعماله الخصوصية أو وصياً عليه أو قيماً أو مظنوناً وراثته له، أو كانت له صلة قرابة أو مصاهرة من الدرجة الرابعة بوصى أحد الخصوم أو بالقيم عليه، أو بأحد أعضاء مجلس إدارة الشركة المختصة أو بأحد مديريها، وكان لهذا العضو أو المدير مصلحة شخصية في الدعوى.
- ٤ - إذا كان له أو لزوجته أو لأحد أقاربه أو اصهاره على عمود النسب أو لمن يكون هو وكيلاً عنه أو وصياً أو قيماً عليه مصلحة في الدعوى القائمة.

(١) د. رعوف عبيد - المرجع السابق ص ٥٦٢.

(٢) ويلاحظ أنه إذا كان مقدم طلب مخاصمة القاضي، الخصوم ثم حكمت المحكمة برفض المخاصمة فإنه يحكم على الطالب بغرامة لا تقل عن ٢٠٠ ولا تزيد عن ٢٠٠٠ جنيه ومصادرة الكفالة مع التعويضات إن كان لها وجه، وإذا حكمت بقبول المخاصمة يصبح القاضي غير صالح لنظر الدعوى ويقع باطلا كل إجراء اتخذته، ولا يجوز الطعن على الحكم الصادر في المخاصمة إلا بالنقض (م ٥٠٠ مرافعات) وراجع المواد ٤٩٥ إلى ٤٩٩ مرافعات.

٥ - إذا كان قد أفق أو ترفع عن أحد الخصوم في الدعوى، أو كتب فيها ولو كان ذلك قبل اشتغاله بالقضاء، أو كان قد سبق له نظرها قاضياً أو خبيراً أو محكماً أو كان قد أدى شهادة فيها.

٣ - حالات منع القضاة الواردة في قانون السلطة القضائية.

بين قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ أحوال منع القضاة من نظر الدعوى فنص في المادة ٧٥ منه على أنه "لا يجوز أن يجلس في دائرة واحدة قضاة بينهم قرابة أو مصاهرة حتى الدرجة الرابعة بدخول الغاية^(١) كما لا يجوز أن يكون ممثل النيابة أو ممثل أحد الخصوم أو المدافع عنه ممن تربطهم الصلة المذكورة بأحد القضاة الذين ينظرون الدعوى ولا يعتد بتوكيل المحامي الذي تربطه بالقاضي الصلة المذكورة إذا كانت الوكالة لاحقة لقيام القاضي بنظر الدعوى".

النتائج المترتبة على توافر إحدى حالات المنع السابقة.

متى توافرت أحد حالات المنع السالف بيانها سواء أكانت واردة في قانون الإجراءات الجنائية أو قانون المرافعات أو قانون السلطة القضائية، فإنه يجب على القاضي أن يتنحى عن نظر الدعوى حتى ولو لم يطلب الخصوم ذلك، وهذا راجع إلى أن هذه الموانع إنما تتعلق بالنظام العام، الأمر الذي يترتب عليه بطلان مطلق حتى ولو وافق الخصوم على استمرار القاضي في نظر الدعوى بالرغم من وجود هذه الموانع، وهذا ما أكدته المادة ١/١٤٧ مرافعات "يقع باطلاً عمل القاضي أو قضاؤه في الأحوال المتقدمة الذكر ولو تم باتفاق الخصوم، وإذا وقع هذا البطلان في حكم

(١) لذا قضى بأن مجرد كون رئيس الهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه أحداً

للنائب العام لا ينهض سبباً لعدم صلاحيته للاشتراك في نظر الدعوى مادام أن النائب العام لم يقوم بنفسه بتمثيل النيابة في الدعوى ذاتها. نقض

١٥/٥/١٩٦٧ مجموعة أحكام النقض س ١٨ رقم ١٢٨ ص ٦٥٥.

صادر من محكمة النقض جاز للخصم أن يطلب منها إلغاء الحكم وإعادة نظر الطعن أمام دائرة أخرى.

ثانياً: رد القضاة عن نظر الدعوى.

أعطت المادة ٢٤٨ إجراءات لخصوم الدعوى رد القضاة إذا شاءوا ذلك، واعتبرت أن المجنى عليه إنما يعد فيما يتعلق بطلب الرد خصماً في الدعوى، فحالات رد القضاة عن الحكم إنما هي جوازية للخصوم وللقاضى وليست وجوبية، كما هو الشأن بالنسبة لحالات منع القضاة السالف بيانها، وقد ينبت للمادة ١٤٨ مرافعات أسباب رد القضاة وهي^(١):

١ - إذا كان له أو لزوجته دعوى مماثلة للدعوى التى ينظرها أو إذا جدت لأحدهما خصومة مع أحد الخصوم أو لزوجته بعد قيام الدعوى

(١) راجع المواد ١٥٣، ١٥٤/١، ٢ من قانون المرافعات والمستبدلة بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٩٩ حيث يلزم لرد القاضى أن يقدم الطلب من الخصم نفسه أو وكيله الخاص وليس لمحامى الخصم أن ينوب عنه فى تقديم طلب الرد إلا بتوكيل خاص وذلك بعد سداد رسوم طلب الرد وقدرها مائة جنيه وكفالة قدرها ثلاثمائة جنيه.

وإذا رفض طلب الرد أو سقط الحق فيه أو عدم قبوله أو إثبات التنازل عنه، فإن طالب الرد يحكم عليه بغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد عن ألفى جنيه مع مصادرة الكفالة.

وإذا كان الرد مبنياً على أن القاضى بينه وبين الخصوم عداوة أو مودة يرجح معها عدم استطاعته الحكم بغير ميل، فيجوز إبلاغ الغرامة إلى ثلاثة آلاف جنيه (م ١/١٥٩ مرافعات) وتتعدد الغرامة بتعدد القضاة المطلوب ردهم، ويعفى طالب الرد من الغرامة إذا تنازل عن الطلب فى الجلسة الأولى أو كان التنازل بسبب تنحى القاضى المطلوب رده أو نقله أو إنهاء خدمته.

وإذا صدر الحكم بقبول طلب الرد، فيجوز الطعن فيه أمام محكمة النقض خلال ستين يوماً من تاريخ صدوره، أما صدر الحكم برفضه فلا يجوز الطعن عليه إلا مع الطعن على الحكم الصادر فى الدعوى الأصلية (م ١٥٧ فقرة أخيرة من قانون المرافعات).

المطروحة على القاضى ما لم تكن هذه الدعوى قد أقيمت بقصد رده عن نظر الدعوى المطروحة عليه.

٢ - إذا كان لمطلقة التى له منها ولد أو لأحد أقاربه أو أصهاره على عمود النسب خصومة قائمة أمام القضاء مع أحد الخصوم فى الدعوى أو مع زوجته ما لم تكن هذه الخصومة قد أقيمت بعد قيام الدعوى المطروحة على القاضى بقصد رده.

الفصل الثالث

اختصاص المحاكم الجنائية

إن الحديث عن اختصاص المحاكم الجنائية يتطلب منا بيان قواعد الاختصاص ثم الحديث عن أحوال امتداد الاختصاص وأخيراً بيان حكم تنازع الاختصاص، وسوف نتناولها في مباحث ثلاثة على التوالى.

المبحث الأول

قواعد الاختصاص

إن انعقاد الاختصاص للمحكمة الجنائية بنظر الدعوى يتحدد وفقاً لعدة معايير وهى تتعلق بشخص المتهم ويطلق عليها الاختصاص الشخصى، ونوع الفعل المرتكب ويسمى، بالاختصاص النوعى، ومكان ارتكاب الفعل الإجرامى ويطلق عليه الاختصاص المكانى. وسوف نتحدث عن كل منها على التالى.

١ - الاختصاص الشخصى.

القاعدة العامة فى المسائل الجنائية أنه لا غيرة بشخص المتهم أو صفته، بيد أن هذا الأصل العام قد خرج القضاء عليه وذلك بغية تحقيق العدالة الجنائية التى تتطلب ضرورة مراعاة الظروف الخاصة ببعض المتهمين وذلك لتطبيق الجزاء المناسب^(١) وبناء على ذلك فقد لجأ القانون إلى الاهتمام بالمعيار الشخصى فى تحديد المحكمة المختصة وذلك بالاعتماد على سن المتهم وقت ارتكاب الجريمة لا وقت رفع الدعوى عليه وذلك لتحديد

(١) د. أحمد فتحى سرور - المرجع السابق ص ٩٣٦، د. مأمون سلامة - المرجع

اختصاص محاكم الأحداث والذي يتحدد وفقاً لسن الحدث حيث يلزم أن يكون سنه أقل من الثامنة عشرة وقت ارتكابه للجريمة حتى تختص هذه المحاكم بمحاكمته. وأيضاً لجأ القانون إلى هذا المعيار الشخصي عند عقد الاختصاص للقضاء العسكري حيث يخضع له أفراد القوات المسلحة طبقاً للقانون ٢٥ لسنة ١٩٦٦.

وقواعد الاختصاص الشخصي متعلقة بالنظام العام وذلك لأنها متعلقة بالصالح العام وليس بمصلحة الخصوم، ومن ثم فإن مخالفتها يترتب عليه بطلان مطلق ويجوز التمسك به ولو لأول مرة أمام محكمة النقض، كما يجب على المحكمة أن تثبت من اختصاصها قبل بدء نظر الدعوى وأن تحكم بعدم اختصاصها متى تبين لها أن الدعوى لا تدخل في نطاق اختصاصها.

٢ - الاختصاص النوعي.

الاختصاص النوعي للقضاء الجنائي يتحدد على أساس نوع الجريمة المقررة ومدى جسامتها، ومن أجل ذلك ينعقد الاختصاص بنظر الجرائم المعدودة من قبيل المخالفات والجنح عدا ما يقع منها بواسطة الصحف أو غيرها من وسائل النشر على غير الأفراد (م ٢١٥ إجراءات) فإن هذه الجرائم ينعقد الاختصاص بها للمحكمة الجزئية (محكمة الجench والمخالفات) وتستأنف أحكامها أمام المحاكم الابتدائية التابعة لها (م ٤١٠ إجراءات)، أما الجرائم المعدودة من قبيل الجنايات والجنح التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من وسائل النشر على غير الأفراد، والجنح المرتبطة بجنايات، فينعقد الاختصاص بشأنها لمحاكم الجنايات وأحكامها لا تقبل الاستئناف وإنما يطعن فيها بالنقض خطأ في تطبيق القانون أو تأويله. وينعقد الاختصاص لمحكمة النقض بنظر الطعون في الأحكام الصادرة في الجنايات والجنح أما المخالفات فلا يجوز الطعن فيها بالنقض.

ويعد من قواعد الاختصاص النوعي للمحاكم الجنائية، الفصل في

الدعوى المدنية الناجمة عن الجريمة مهما كان قدرها، بيد أنه لو كان التعويض المطلوب لا يجاوز ألفى جنيه فإن حكمها يكون نهائياً، وقواعد الاختصاص النوعي تتحدد وفقاً للوصف القانوني للفعل الإجرامي الذى رفعت به الدعوى إلى المحكمة^(١) بيد أن ذلك يخضع لرقابة المحكمة لصحة هذا الوصف^(٢).

والاختصاص النوعي إنما هو من النظام العام لأنه يتعلق بالمصلحة العامة وليس بمصلحة الخصوم، ولذا فإن شأنه شأن الاختصاص الشخصى من حيث أن مخالفته يترتب عليها بطلان مطلق ويجوز لصاحب المصلحة التمسك به ولو لأول مرة أمام محكمة النقض وللمحكمة أن تحكم من تلقاء نفسها بعدم الاختصاص إذا تبين لها قبل البدء فى نظر الدعوى أنها غير مختصة.

٣ - الاختصاص المحلى (المكانى).

بينت المادة ٢١٧ إجراءات المعايير التى يستهدى بها فى شأن تحديد الاختصاص المكانى للمحاكم الجنائية حيث نصت على أنه "يتعين الاختصاص بالمكان الذى وقعت فيه الجريمة أو الذى يقيم فيه المتهم أو الذى يقبض عليه فيه" فهذه المادة بينت أن الاختصاص المكانى ينعقد إما بمكان وقوع الجريمة وإما بمكان إقامة المتهم وإما بمكان القبض عليه وهذه الأماكن الثلاثة لا تفاضل بينها^(٣).

ومكان وقوع الجريمة هو ما انتهكت فيه القواعد القانونية وهو الذى يسهل فيه جمع أدلة الإدانة وأيضاً إعلان الخصوم والشهود، ولا تثور

(١) نقض ١٩٦٦/١٢/١٩ مجموعة أحكام النقض س ١٧ رقم ٢٤٣ ص ١٢٦٧.

(٢) د. أحمد فتحي سرور - المرجع السابق ص ٩٣٥.

(٣) نقض ١٩٦٦/٥/٩ مجموعة أحكام النقض س ١٧ رقم ١٠٣ ص ٥٧٨،

١٩٧٢/٢/١٤ س ٢٣ رقم ٣٧ ص ١٤٢، ١٩٧٤/٣/١٠ س ٢٥ رقم ٥٥

صعوبة في تحديد مكان وقوع الجريمة بالنسبة للجريمة الوقتية وهي التي تبدأ وتنتهى في وقت واحد، أما الصعوبة فإنها تثور بالنسبة للجرائم المستمرة وجرائم الاعتياد والجرائم المتتابعة الأفعال، وذلك في شأن بيان مكانها وهذا أيضا يثور بالنسبة للشروع في الجريمة، وقد تكفل القانون بحل هذه الصعوبة وذلك بالنص في المادة ٢١٨ إجراءات على أنه "في حالة الشروع تعتبر الجريمة أنها وقعت في كل محل وقع فيه عمل من أعمال البدء في التنفيذ، وفي الجرائم المستمرة يعتبر مكانا للجريمة كل محل تقوم فيه حالة الاستمرار، وفي جرائم الاعتياد والجرائم المتتابعة يعتبر مكانا للجريمة كل محل يقع فيه أحد الأفعال الداخلة فيها، وبالنسبة للجرائم السلبية يتحدد مكان وقوعها بالمكان الذي كان يجب أن ينفذ فيه الالتزام الذي حدث الإخلال به." (١)

وأما الاختصاص بالنسبة لمكان إقامة المتهم فيقصد به مكان إقامته المعتاد وليس الموطن المختار، أى المكان الذي يقيم فيه وقت اتخاذ الإجراءات ضده وليس المكان الذي يقيم فيه وقت ارتكابه الفعل الإجرامى (٢).
وأما تحديد الاختصاص بمكان القبض على المتهم فيفيد في حالات ما إذا كانت الجريمة قد ارتكبت في الخارج وكان يسرى عليها أحكام القانون المصرى أو في الحالات التي لا يمكن فيها معرفة مكان ارتكاب الجريمة أو في الحالات التي لا يكون فيها للمتهم محل إقامة معروف.
ويلاحظ أنه إذا وقعت الجريمة خارج البلاد وكان يسرى عليها أحكام القانون المصرى ولم يكن لمرتكبها محل إقامة في مصر ولم يضبط

(١) د. أحمد فتحى سرور - المرجع السابق ص ٩٣٧.

(٢) راجع عكس ذلك د. رءوف عبيد - المرجع السابق ص ٥٣٩ حيث يذهب إلى القول بأن العبرة هي بمكان إقامة المتهم وقت ارتكاب الجريمة وليس وقت المحاكمة.

فها، ترفع عليه الدعوى الجنائية فى الجنائيات أمام محكمة جنائيات القاهرة وفى الجناح أمام محكمة عابدين الجزئية (٢١٩م إجراءات).

ويستثنى من قواعد الاختصاص المكاني ما أجازته قانون السلطة القضائية فى المادة ٩٥ منه حيث أجاز للجنة مؤلفة من خمسة أعضاء من أعضاء المجلس الأعلى للهيئات القضائية أن تعين بناء على طلب النائب العام المحكمة التى يكون لها أن تفصل فى الجناح أو الجنائيات التى قد تقع من القضاة ولو كانت غير متعلقة بوظيفتهم.

وترجع حكمة هذا الاستثناء إلى صيانة كرامة القاضى بمحاكمته بعيداً عن مقر عمله.^(١)

وإذا كانت قواعد الاختصاص الشخصى والنوعى من النظام العام وهذا محل اتفاق، إلا أن قواعد اختصاص المكاني محل خلاف بين الفقهاء فيما يتعلق بالأثر المترتب على مخالفتها، فقد ذهب البعض^(٢) إلى القول بأن مخالفة قواعد الاختصاص المكاني لا يترتب عليها إلا بطلان نسبي، فهى قواعد ليست متعلقة بالنظام العام ومن ثم فيجب لمن تتقرر لمصلحته أن يتمسك بالبطلان أمام محكمة الموضوع قبل إبداء أية طلبات موضوعية، ولا يجوز للمحكمة أن تقضى بالبطلان قبل إبداء أية طلبات موضوعية، ولا يجوز للمحكمة أن تقضى بالبطلان من تلقاء نفسها، كما يجوز للخصوم التنازل عن الدفع بالبطلان، ويضيف هذا الفريق قوله بأن القانون قد ذكر فقط قواعد الاختصاص الشخصى والنوعى فى المادة ٣٣٢ إجراءات ولم يرد فيها شيء عن الاختصاص المكاني ولذا فإنه يهدف إلى عدم اعتبار قواعد الاختصاص المكاني من النظام العام، وهذا ما

(١) د. رعوف عبيد - المرجع السابق ص ٥٣٩.

(٢) د. رعوف عبيد - المرجع السابق ص ٥٤٢، د. مأمون سلامة - ص ٥٥٧.

سارت عليه أحكام النقض قديماً.^(١)

وذهب البعض الآخر^(٢) إلى القول بأن قواعد الاختصاص المكاني إنما هي من النظام العام، ولذا فإنه يترتب على مخالفتها بطلان مطلق ويجوز التمسك بهذا البطلان ولو لأول مرة أمام محكمة النقض، بشرط ألا يترتب على الدفع تحقيقاً موضوعياً يخرج محكمة النقض عن وظيفتها، كما يكون للمحكمة أن تحكم بعدم الاختصاص من تلقاء نفسها متى خولفت هذه القواعد، وهذا ما استقر عليه قضاء النقض، حيث قرر صراحة أن قواعد الاختصاص في المسائل الجنائية كلها من النظام العام.^(٣) ونحن نرجح هذا الرأي وذلك لأن قواعد الاختصاص المكاني إنما وضعت لتحقيق حسن سير العدالة الجنائية الأمر الذي يترتب عليه أن مخالفتها يترتب عليه البطلان المطلق شأنها في ذلك شأن مخالفة قواعد الاختصاص الشخصي والاختصاص النوعي.

المبحث الثاني

إمتداد الاختصاص

بيننا في المبحث السابق أن اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى يتعقد لها بناء على توافر أحد المعايير الثلاثة وهي شخص المتهم ويطلق

(١) نقض ١٩٠٧/١٢/١٨، ١٨٦٩/٤/١٨، أشار إليهما د. رعوف عبيد - المرجع السابق ص ٥٤١ هامش ٢، ٣.

(٢) د. أحمد فتحي سرور - المرجع السابق ص ٩٣٣.

(٣) نقض ١٩٦٦/٥/٩ مجموعة أحكام النقض س ١٧ رقم ١٠٣ ص ٥٧٨ سابق

الإشارة إليه. وراجع أيضاً نقض ١٩٥٩/٣/١٧ س ١٠ رقم ٧٤ ص ٣٣٤،

١٩٧٥/٦/٢ س ٢٦ رقم ١١٢ ص ٤٨١، ١٩٧٦/٤/١٨ س ٢٧ رقم ٩٤

ص ٤٣٦.

عليه الاختصاص الشخصي، ونوع الفعل المرتكب ويطلق عليه الاختصاص النوعي، ومكان ارتكاب الفعل الإجرامي ويطلق عليه الاختصاص المكاني.

يبد أن المحكمة الجنائية قد يمتد اختصاصها في غير هذه الأحوال السالف بيانها وبذا تكون مختصة بنظر دعوى ليست داخلية بحسب الأصل في اختصاصها، ويتحقق ذلك في حالتين هما، حالة الارتباط بين الجرائم، والمسائل العارضة.

أولاً: الارتباط بين الجرائم.

لقد بين كلا من قانون العقوبات وقانون الإجراءات الارتباط بين الجرائم فنص قانون العقوبات في المادة ٣٢ منه على هذا الارتباط، كما نصت عليه المادة ٢٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية، وبين قانون العقوبات أن الأثر المترتب على توافر هذا الارتباط بين الجرائم، هو تطبيق العقوبة الأشد، بينما رتب قانون الإجراءات الجنائية على هذا الارتباط، إحالة الدعوى إلى محكمة واحدة هي المحكمة الأقدر على الفصل في التزاع^(١)، وهي محكمة الوصف الأشد.

والارتباط بين الجرائم إما أن يكون ارتباط لا يقبل التجزئة وإما أن يكون ارتباطاً بسيطاً.

١ - الارتباط الذي لا يقبل التجزئة.

يتحقق هذا النوع من الارتباط بين الجرائم إذا اقترفت عدة أفعال إجرامية وذلك تنفيذاً لغرض إجرامي واحد، أو توافرت عدة ظروف موضوعية أو شخصية وترتب من جراء هذه الظروف صعوبة الفصل بين الدعاوى الناشئة عن هذه الأفعال الإجرامية، ومثال هذا النوع، أن تحدث

(١) د. أحمد فتحي سرور - المرجع السابق ص ٩٤٢، وراجع نقض

١٩٦٣/٢/١١ مجموعة أحكام النقض س ١٤ رقم ٢٤ ص ١١٣.

جريمة قتل ثم جريمة إخفاء لجثة القتيل، أو يقع حريق بقصد إخفاء جريمة سرقة، أو يحدث تزوير بقصد إخفاء اختلاس، أو تزوير سند ثم استعماله فيما زور من أجله، ففي الصور السابقة وما على شاكلتها تعتبر الأفعال الإجرامية المرتكبة جريمة واحدة ويحكم بالعقوبة المقررة لأشد هذه الجرائم، وذلك متى جمع بينها وحدة الغرض الإجرامى (م ٣٢/٢ ع) وتقدير توافر الارتباط هو من الأمور المتروكة للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع بدون رقابة عليها من محكمة النقض إلا إذا حدث خطأ فى تكييف الارتباط^(١) فمتى توافر الارتباط الذى لا يقبل التجزئة يلزم إحالة الدعوى إلى محكمة واحدة، وذلك تحقيقاً لحسن سير العدالة الجنائية ومنعاً لما قد يحدث من تضارب فى الأحكام.

٢ - الارتباط البسيط.

إن الارتباط البسيط هو الذى لا يقبل التجزئة، وهو لا يدخل تحت حصر، ومن صوره على سبيل المثال، أن يقترب الجاني عدة جرائم فى وقت واحد أو أوقات متقاربة، أو ارتكاب عدة جرائم من أشخاص تربطهم صلات مشتركة ولو اختلفت الأزمنة أو الأمكنة التى وقعت فيها هذه الجرائم. ففي حالة توافر الارتباط البسيط يترك الأمر بالنسبة لها للقضاء، وقد جرى قضاء النقض على أن ضم الدعاوى فى هذه الحالة يكون جوازيًا لمحكمة الموضوع بيد أنه لو ضمت المحكمة هذه الدعاوى فإنها تلتزم بأن تفصل فى كل دعوى على حدة.^(٢)

(١) نقض ١٩٦٣/١٢/٧ مجموعة أحكام النقض من ١٤ رقم ١٧٢ ص ٩٤٠،

١٩٧٤/١١/١١ س ٢٥ رقم ١٥٨ ص ٧٣١، ١٩٧٧/٥/٨ س ٢٨ رقم

١١٦ ص ٥٤٧.

(٢) نقض ١٩٤٦/٢/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ رقم ٧٧ ص ٧٣.

ثانياً: المسائل العارضة.

أثناء نظر المحكمة الجنائية للدعوى قد تثار مسألة عارضة ويتوقف الفصل في الدعوى الأصلية على الفصل في هذه المسألة العارضة والقاعدة في تلك الحالة بينها المادة ٢٢١ إجراءات بقولها "تختص المحكمة الجنائية بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك" والعلّة في هذه القاعدة مرجعها إلى أن قاضى الدعوى إنما هو نفسه قاضى الدفع.^(١)

والمسائل العارضة، إما أن تكون مسألة أولية أو مسألة فرعية، فالمسألة الأولية يختص بالفصل فيها المحكمة الجنائية (م ٢٢١ إجراءات) أما المسألة الفرعية فهي التي ترفع بها دعوى مستقلة أمام جهة الاختصاص وياتزم القاضى الجنائى بإيقاف السير فى الدعوى الجنائية المنظورة أمامه حتى يفصل فى هذه الدعوى الفرعية والتي يتوقف عليها الفصل فى الدعوى الجنائية.

١ - المسائل الأولية.

وهذه المسائل تختص المحكمة الجنائية بحسب الأصل بالفصل فيها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك وتشتمل هذه المسائل، المسائل المدنية والتجارية والمسائل المتعلقة بقانون المرافعات، ومن المسائل المدنية إدعاء المتهم بملكيته للمنقول فى جرائم السرقة والنصب وخيانة الأمانة، ومن المسائل التجارية ادعاء المتهم فى جريمة إعطاء شيك بدون رصيد بأن الورقة المحررة إنما هى كميّالة وليست شيكاً، ومن المسائل المتعلقة بقانون المرافعات ادعاء المتهم فى جريمة تبديد الشئ المحجوز عليه بأن المحجز قد انتهى، ففى هذه المسائل تلتزم المحكمة الجنائية بأن تفصل فيها فإذا هى

(١) راجع نقض ١٩٧٥/١١/٢٣ مجموعة أحكام النقض س ٢٦ رقم ١٥٩ ص

أوقفت الفصل في الدعوى الجنائية انتظاراً لرفع أصحاب المصلحة هذه المسائل إلى المحكمة المدنية للفصل فيها ولم تفصل هي فيها بنفسها فإنها تكون قد خالفت القانون في ذلك، ويلاحظ أن المحكمة الجنائية عند فصلها في هذه المسائل أنها تتقيد بقواعد الإثبات في المواد غير الجنائية بما هو مقرر في القوانين الخاصة بها وهذا ما قرره القانون في المادة ٢٢٥ إجراءات "تتبع المحاكم الجنائية في المسائل غير الجنائية التي تفصل فيها تبعاً للدعوى الجنائية طرق الإثبات المقررة في القانون الخاص بتلك المسائل".

٢ - المسائل الفرعية.

وهذه المسائل متى أثبت أمام القضاء الجنائي، فإنه يوقف السير في الدعوى الجنائية المعروضة عليه وجوباً أو جوازا حتى يتم الفصل في المسائل الفرعية من جهة الاختصاص، شريطة أن يكون الدفع بطلب الإيقاف إلى حين الفصل في المسائل الفرعية جدياً غير مقصود به المماطلة والتسويف^(١) ومن هذه المسائل أن تكون المسألة الفرعية موضوع دعوى جنائية أخرى، أو تكون المسألة الفرعية تقتضي تأويل الأمر الإداري أو إيقاف تنفيذه، أو تكون من مسائل الأحوال الشخصية، فإذا كانت المسألة الفرعية موضوع دعوى جنائية أخرى يجب على القاضي أن يوقف السير في الدعوى الأصلية حتى يتم الفصل في الدعوى الفرعية وهذا ما أكدته المادة ٢٢٢ إجراءات بقولها "إذا كان الحكم في الدعوى الجنائية يتوقف على نتيجة الفصل في دعوى جنائية أخرى وجب وقف الأولى حتى يتم الفصل في الثانية"^(٢)، ومثال ذلك أن ترفع دعوى على زوجة بجرمة الخيانة الزوجية فتدفع بسبق ارتكاب الزوج لجرمة زنا وأن الدعوى

(١) راجع نقض ١٩٧٧/٢/٢٨ مجموعة أحكام النقض س ٢٨ رقم ٨٨ ص ٤٢١.

(٢) راجع نقض ١٩٨٤/١٠/٣١ مجموعة أحكام النقض س ٣٥ رقم ١٥٤ ص

مرفوعة عليه، ففي هذه الحالة تلتزم المحكمة بإيقاف السير في دعوى زنا الزوجة حتى يصدر الحكم في دعوى زنا الزوج، ولكن يشترط للإيقاف الوجوب في هذه الحالة أن تكون الدعوى على الزوج مقامة فعلا سواء أمام القضاء أو أمام إحدى سلطات التحقيق وعدم الإيقاف هنا يترتب عليه بطلان الحكم الصادر.^(١)

وإذا كانت المسألة الفرعية تأويل أمر إداري أو إيقاف تنفيذه فعلى المحكمة الجنائية أن توقف السير في إجراءات الدعوى حتى يتم الفصل من جهة القضاء الإداري وذلك لأن المحاكم غير الإدارية لا يجوز لها تأويل القرار الإداري أو إيقاف تنفيذه، وهذا ما يستفاد من المادة ١٧ من قانون السلطة القضائية، ولكن القضاء الفرنسي يذهب إلى التخفيف من حدة الحظر السابق وذلك بغرض تيسير سير العدالة وعدم تعليق مركز المتهمين، حيث أباح للمحكمة الجنائية أن تمتنع عن توقيع عقوبة واردة في أمر إداري متى كان غير مستكمل للشروط الشكلية.^(٢)

ففي الحالتين السابقتين تلتزم المحكمة بإيقاف الفصل في الدعوى الأصلية حتى يحكم في الدعوى أو المسألة الفرعية فإذا خالفت المحكمة هذا، كان الحكم الصادر منها باطلا بطلانا مطلقا لتعلق ذلك بالنظام العام.^(٣)

أما بالنسبة لمسائل الأحوال الشخصية، فقد جعل القانون إيقاف

(١) راجع نقض ١٩٦٩/١٠/٢٧ مجموعة أحكام النقض س ٢٠ رقم ٢٢٠ ص ١١٧٢، وذهب بعض الفقهاء إلى القول باشتراط أن تكون الدعوى أمام القضاء فلا يكفي أن تكون أمام سلطة التحقيق، د. أحمد فتحي سرور - المرجع السابق ص ٩٥٣.

(٢) نقض فرنسي ١٩٣٩/١/١٢ أشار إليه د. رعوف عبيد المرجع السابق ص ٥٥٢.

(٣) د. أحمد فتحي سرور - المرجع السابق ص ٩٥٤.

السير في الدعوى الجنائية إذا أثبت مسألة فرعية متعلقة بالأحوال الشخصية جوازيًا للمحكمة حيث نصت المادة ٢٢٣ إجراءات على أنه "إذا كان الحكم في الدعوى الجنائية يتوقف على الفصل في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية، جاز للمحكمة الجنائية أن توقف الدعوى وتحدد للمتهم أو للمدعى بالحقوق المدنية أو المجنى عليه حسب الأحوال أجلًا لرفع المسألة المذكورة إلى الجهة ذات الاختصاص، ولا يمنع وقف الدعوى من اتخاذ الإجراءات أو التحفظات الضرورية أو المستعجلة" ومثال هذه الحالة أن يدعى المتهم في جريمة السرقة أنه ابن للمجنى عليه أو أبوه، أو تدعى المرأة المتهمه بجريمة خيانة زوجية بأنه لا توجد علاقة زواج، أو بأنها طلقت قبل الفعل (الزنا) من الزوج، ففي هذه الحالة يكون الأمر بإيقاف السير في الدعوى الجنائية حتى تفصل جهة الاختصاص في مسألة الأحوال الشخصية جوازيًا للمحكمة، ومتى قررت الإيقاف فإنما تحدد أجلًا لصاحب المصلحة لرفع المسألة إلى جهة الاختصاص، فإذا انقضى الأجل ولم ترفع الدعوى لجهة الاختصاص جاز للمحكمة صرف النظر عن وقف الدعوى وتفصل هي فيها (م ١/٢٢٤ إجراءات) كما يجوز لها أن تحدد للخصم أجلًا آخر إذا رأت أن هناك أسبابًا مقبولة تبرر التأخير في رفع الدعوى لجهة الاختصاص (م ٢/٢٢٤ إجراءات).

وفي جميع الحالات يجب أن يكون الدفع بالمسائل الفرعية دفعا جديا ويتوقف على الفصل في الدعوى الجنائية الأصلية الفصل في المسألة الفرعية، وذلك حتى لا يتخذ هذا الطريق ذريعة لتأخير الفصل في المنازعات وعرقلة سير الدعوى الجنائية، ويلزم في جميع الحالات أن تثار المسألة الفرعية أمام محكمة الموضوع فلا يقبل إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض^(١).

(١) راجع تقض ١٩٤٠/١/٢٩ مجموعة القواعد ج ٥ رقم ٥٧ ص ٨٩،
١٩٤٦/٤/٨ ج ٧ رقم ١٣١ ص ١١٩.

ويثور التساؤل عن مدى حجية الحكم الصادر من المحاكم الجنائية في شأن المسائل العارضة، وهل هذا الحكم يمنع جهة الاختصاص الأصلي من العودة إلى نظر الموضوع؟

لقد اختلف الفقه في هذا الأمر، والراجح هو أن هذا الحكم له حجته أمام جهة الاختصاص الأصلي بالمسائل العارضة، وذلك راجع إلى أن القانون إذا منح القضاء الجنائي سلطة الفصل في المسائل غير الجنائية فإن ذلك إنما يدل على جعله مختصا بها كاختصاصه بالمسائل الجنائية الأمر الذي يترتب عليه أن الحكم الصادر يجوز حجية الأمر المقضى فيه أمام الجهات المختصة أصلا بنظره لاسيما وأن القاضي الجنائي مقيد في شأن إثبات هذه المسائل غير الجنائية بالقواعد المقررة لإثباتها في القوانين الخاصة بها.^(١)

المبحث الثالث

تنازع الاختصاص

إن تنازع الاختصاص إما أن يكون تنازع إيجابي بمعنى أن جهتين قضائيتين أو أكثر تقرر كلا منها أنها هي المختصة بنظر الدعوى، وإما أن يكون تنازع سلبي بمعنى أن جهتين قضائيتين أو أكثر تقرر كلا منها أنها غير مختصة بنظر الدعوى في حين أن أحدهما مختص بذلك فعلا.

فالتنازع في شقيه سواء أكان إيجابيا أو سلبيا يتحقق بين جهتين من جهات الحكم أو جهتين من جهات التحقيق أو جهتين أحدهما من جهات الحكم والأخرى من جهات التحقيق^(٢)، فتنازع الاختصاص

(١) د. مأمون سلامة - المرجع السابق ص ٥٦٧، د. إدوارد غالي - المرجع السابق ص ٤٨٠.

(٢) راجع نقض ٩/١٠/١٩٦٧ بمجموعة أحكام النقض س ١٨ رقم ١٨٧ ص ٩٣١.

يتحقق في صورته الإيجابية أو السلبية متى صدر أمران أو حكمان من جهتين قضائيتين بعدم الاختصاص بنظر الدعوى أو بالاختصاص بنظرها، في حين أن إحدى الجهتين مختصة أصلاً بنظر الدعوى، وبالإضافة لذلك يلزم أن يكون الأمران أو الحكمان الصادران أحكاماً أو أوامر نهائية لا يجوز إلغاؤها.

وقد بين قانون الإجراءات الجنائية كيفية حل هذا النزاع وذلك في المواد ٢٢٦، ٢٢٧، فنصت المادة ٢٢٦ إجراءات على أنه "إذا قدمت دعوى عن جريمة واحدة أو عدة جرائم مرتبطة إلى جهتين من جهات التحقيق أو الحكم تابعتين لمحكمة ابتدائية واحدة وقررت كل منهما نهائياً اختصاصها أو عدم اختصاصها وكان الاختصاص منحصراً فيهما يرفع طلب تعيين الجهة التي تفصل فيها إلى دائرة الجنب المستأنفة بالمحكمة الابتدائية" ونصت المادة ٢٢٧ إجراءات على أنه "إذا صدر حكمان بالاختصاص أو بعدم الاختصاص من جهتين تابعتين لمحكمتين ابتدائيتين أو من محكمتين ابتدائيتين أو من محاكم الجنايات أو من محكمة عادية ومحكمة استئنائية يرفع طلب تعيين المحكمة المختصة إلى محكمة النقض".^(١)

وقد بينت المادة ٢/٢٥ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ الخاص بإنشاء المحكمة الدستورية العليا أنه في حالة وقوع تنازع بين محكمة عادية ومحكمة استئنائية يرفع طلب الفصل فيه إلى المحكمة الدستورية العليا.^(٢) ويلاحظ أن الحالات السابقة هي تنازع بين جهات متماثلة أما

(١) كان هذا الحق لمحكمة النقض بمقتضى الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢٧ إجراءات.

(٢) راجع نقض ١٩٧٧/٦/١٢ مجموعة أحكام النقض س ٢٨ رقم ١٥٧ ص ٧٤٩.

التنازع بين جهات غير متماثلة فلم يتعرض له القانون، وقد ذهب البعض بحق إلى أنه يختص بنظره محكمة النقض باعتبارها صاحبة الولاية العامة في حل تنازع الاختصاص.^(١)

إجراءات تعيين المحكمة المختصة والفصل في الطلب.

بينت المادة ٢٢٨ إجراءات، أن لكل من الخصوم في الدعوى تقديم طلب تعيين المحكمة التي تفصل فيها بعريضة مشفوعة بالأوراق المؤيدة لهذا الطلب، وبينت المادة ٢٢٩ إجراءات أن المحكمة بعد اطلاعها على الطلب تأمر بإيداع الأوراق في قلم الكتاب ليطلع عليها كل الخصوم الباقين ويقدم مذكرة باقواله في مدة العشرة أيام التالية لإعلانه بالإيداع ويترتب على أمر الإيداع وقف السير في الدعوى المقدم بشأنها الطلب ما لم ترى المحكمة غير ذلك، كما تعين المحكمة الدستورية العليا^(٢) أو محكمة النقض أو المحكمة الابتدائية بعد الاطلاع على الأوراق ما هي المحكمة أو الجهة التي تتولى السير في الدعوى وتفصل أيضا في شأن الإجراءات والأحكام التي تكون قد صدرت من المحاكم الأخرى التي قضت بإلغاء اختصاصها (م ٢٣٠ إجراءات) وبينت المادة ٢٣١ إجراءات أنه في حالة رفض الطلب فإنه يجوز الحكم على الطالب إذا كان غير النيابة العامة أو من يقوم مقامها لدى جهات القضاء الاستثنائية بغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات.

(١) د. أحمد فتحي سرور - المرجع السابق ص ٩٦٤، د. إدورد غالى - المرجع

السابق ص ٤٨٤.

(٢) يمتضى قانون انشائها رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩.

الباب الثاني

قواعد نظر الدعوى أمام القضاء

إن المحكمة الجنائية في نظرها للدعوى المعروضة عليها تتقيد بمجموعة من القواعد العامة التي تلتزم باتباعها أيا كان نوع هذه المحكمة، كما أن ما يتبع من إجراءات الدعوى أمام كل نوع من أنواع المحاكم يختلف عما يتبع بالنسبة لغيرها، كما أن المحاكم إنما تتقيد أيضا بمراعاة كافة القواعد المقررة للإثبات، ومتى انتهت إجراءات نظر الدعوى أمام المحاكم فإنها تصدر حكمها، وقد يتم الفصل في بعض الحالات التي يقررها القانون في شأن بعض الجرائم بطريق إصدار الأوامر الجنائية، على أن المحاكم على اختلاف درجاتها لا بد وأن تسلك الطرق السليمة فيما تتخذه من إجراءات حتى يترتب على ذلك سلامة الحكم الصادر منها، وإلا كان الحكم باطلا، وذلك لأن القانون لا يعتد بالإجراءات الباطلة ولا يترتب عليها أى أثر قانوني، ولذلك فسوف نتناول هذه الأمور كلها بالبحث في فصول ستة على التوالى:

الفصل الأول : القواعد العامة للمحاكمة.

الفصل الثانى : حدود سلطة المحكمة في نظر الدعوى.

الفصل الثالث : الإثبات في المسائل الجنائية.

الفصل الرابع : الأحكام.

الفصل الخامس: الأوامر الجنائية.

الفصل السادس: بطلان الإجراءات.

الفصل الأول

القواعد العامة للمحاكمة

إن الحديث عن القواعد العامة للمحاكمة يقتضى منا بيان الإجراءات العامة لنظر الدعوى، ثم بيان إجراءات نظر الدعوى أمام المحاكم المختلفة، وذلك في مبحثين على التوالى:

المبحث الأول

الإجراءات العامة لنظر الدعوى

إن المحكمة فى شأن مباشرتها لسلطتها فى نظر الدعوى الجنائية يلزمها التقيد بعدة إجراءات وهى:

١ - مباشرة القاضى كافة إجراءات الدعوى.

٢ - علانية الجلسات.

٣ - شفوية المرافعات.

٤ - حضور الخصوم.

٥ - تدوين الإجراءات بمعرفة كاتب.

وسوف نتناول هذه الإجراءات تباعا.

أولاً: مباشرة القاضى كافة إجراءات الدعوى:

يلزم أن يباشر القاضى كافة إجراءات الدعوى حتى يكون الحكم الصادر منه صحيحا، وهذا ما قرره المادة ١٦٧ مرافعات "لا يجوز أن يشترك فى المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة وإلا كان الحكم باطلا" وليس فى قانون الإجراءات الجنائية نص مماثل، ولذا فمن المتفق عليه أن هذا النص الوارد فى قانون المرافعات إنما يعد حكما عاما يسرى أيضا

بالنسبة للإجراءات في المواد الجنائية^(١).

بيد أن البطلان قاصر فحسب على الحالات التي يكون القاضي قد باشر فيها الإجراءات المؤثرة على الحكم في الدعوى، أما إذا كان الإجراء ليس مؤثراً في الحكم فلا بطلان، كما لو كان قد اقتصر الإجراء الذي اتخذ في الدعوى في إحدى الجلسات التي لم يحضر القاضي فيها، على تأجيل الجلسة، فإن هذا التأجيل الذي اتخذ في حالة تغيبه لا يترتب عليه أن يكون غير صالح للحكم في هذه الدعوى.^(٢)

ويستثنى من قاعدة ضرورة حضور القاضي كافة الإجراءات في الدعوى، أنه إذا تعذر تحقيق دليل معين أمام المحكمة جاز لها أن تندب أحد أعضائها أو قاضيا آخر لتحقيقه (م ٢٩٤ إجراءات) ففي هذه الحالة ليس بلازم أن يباشر هذا الإجراء بمعرفة أحد أعضاء المحكمة بل إنه يصح حتى ولو كان من قام به قاضى آخر، ومثال ذلك ندب قاضى آخر أو أحد أعضاء هيئة المحكمة للانتقال إلى مكان شاهد مريض لأخذ أقواله، ولكن لا يجوز ندب أحد رجال سلطة التحقيق وإلا كان الإجراء باطلا بطلانا مطلقا لتعلق هذا الإجراء بقواعد التنظيم القضائي ولا يصحح هذا البطلان الذى يعد من النظام العام رضاء المتهم أو محاميه.^(٣)

وقاعدة مباشرة القاضي لكافة إجراءات الدعوى لا تنطبق على أعضاء النيابة العامة، وذلك لأنه تسرى عليهم قاعدة عدم التجزئة فكل عضو يكمل ما بدأه عضو آخر.

(١) نقض ١٦/٥/١٩٦١ مجموعة أحكام النقض س ١٢ رقم ١١٠ ص ٥٨١.

(٢) د. ادوارد غالى - المرجع السابق ص ٤٩٧.

(٣) نقض ١٦/٥/١٩٦١ سابق الإشارة إليه، ٢/١٠/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨

رقم ١٧٨ ص ٨٩١.

ثانياً: علانية الجلسات.

من الأمور المقررة أن جلسات المحكمة لا بد وأن تكون جلسات علنية بالنسبة للجمهور وهذا ما أكدته المادة ٢٦٨ إجراءات، وترجع المحكمة من ذلك إلى تدعيم ثقة الجمهور بعدالة المحكمة والثقة في قضائها، كما قد يكون حضور الجمهور لجلسات المحكمة محققاً الردع العام لهم.

ولا يخل بحق الجمهور في حضور الجلسات أن يحدد عدد الحاضرين، وذلك متى كانت قاعة الجلسة لا تتسع إلا لعدد قليل، كما أن للمحكمة أن تمنع فئات معينة من حضور الجلسة، وذلك متى كانت مراعاة النظام العام والمحافظة على الآداب تقتضى ذلك، دون أن تمنع عامة الناس من الحضور، فهذا لا يخل بكون الجلسات علنية.

بيد أن القانون قد أجاز للمحكمة أن تجعل جلسات نظر الدعوى كلها أو بعضها سرية عن الجمهور، فهذا قاصر على الجمهور فحسب أما الخصوم فلا سرية مطلقة بالنسبة لهم، وتكون السرية عن الجمهور متى كانت مراعاة الآداب العامة أو مراعاة النظام العام يقتضى ذلك (م ٢٦٨ إجراءات، م ١٨ من قانون السلطة القضائية)^(١)، ويصدر قرار جعل الجلسة أو الجلسات كلها سرية من المحكمة إذا كانت مشكلة من أكثر من قاض وليس من رئيس المحكمة، وتقدير السرية من الأمور المتروكة للسلطة التقديرية لها دون رقابة عليها من محكمة النقض^(٢)، بيد أنه متى صدر القرار بجعل الجلسة أو الجلسات سرية فلا بد من تسيبته، وإذا كان القانون قد أجاز للمحكمة جعل الجلسات سرية إلا أنه أوجب النطق بالحكم دائماً في جلسة علنية (م ٣٠٣ إجراءات، م ١٨ من قانون السلطة القضائية)،

(١) راجع نقض ١٩٧٣/١٠/٨ مجموعة أحكام النقض س ٢٤ رقم ١٧٠ ص

(٢) نقض ١٩٤٢/١٢/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ رقم ٣٠ ص ٤١.

ومثال الحالات التي جرى القضاء على جعل جلساتها سرية جرائم العرض، كما أوجب قانون الطفل في المادة ١٢٦ منه عدم جواز حضور محاكمة الأحداث إلا أقارب الحدث والشهود والمحامون والمراقبون الاجتماعيون ومن تجيز له المحكمة الحضور بإذن خاص.

ومتى كان الجلسات علنية فإنه يجب أن يشار إلى ذلك في الحكم وفي محضر الجلسة، وإغفال ذلك لا يترتب عليه البطلان إلا إذا أثبت الطاعن أن الجلسة كانت سرية في غير الأحوال المصرح بها قانوناً.^(١)

ثالثاً: شفوية المرافعات.

من الأمور المقررة أن كافة إجراءات التحقيق النهائي الذي تجريه المحكمة لا بد وأن تكون شفوية، فلا يصح للمحكمة أن تعتمد على محاضر جمع الاستدلال أو محاضر التحقيق الابتدائي وتصدر حكمها بناء على ذلك، بل يجب أن تسمع بنفسها أقوال الخصوم وشهادة الشهود وآراء الخبراء، وأن تطرح في الجلسة كافة الأدلة للمناقشة ولا يجوز لها أن تكون عقيدتها من أدلة لم تطرح بالجلسة للمناقشة، ومخالفة ذلك يترتب عليه بطلان إجراءات المحاكمة لإهداره حق الدفاع.

الاستثناءات على مبدأ شفوية المرافعة.

استثنى المشرع من قاعدة إلزام المحكمة بشفوية المرافعة بعض الحالات التي يجوز استناد المحكمة إليها والحكم بمقتضى ما ثبت في محاضر جمع الاستدلالات أو محاضر التحقيق الابتدائي. وهذه الحالات الاستثنائية هي:

١ - تلاوة الشهادة المثبتة بمحضر جمع الاستدلالات أو التحقيق الابتدائي في حالة عدم التمكن من سماع الشاهد، أو قبول المتهم والمدافع عنه تلاوة الشهادة.

(١) د. رعوف عبيد - المرجع السابق ص ٥٩٣.

وهذا ما قرره المادة ٢٨٩ إجراءات "للمحكمة أن تقرر تلاوة الشهادة التي أبديت في التحقيق الابتدائي أو في محضر جمع الاستدلالات أو أمام الخبير إذا تعذر سماع الشاهد لأي سبب من الأسباب أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك" ويعد من حالات تعذر سماع الشاهد أمام المحكمة وفاته عقب التحقيق الابتدائي الذي أبدى فيه شهادته، أو إذا حضر الشاهد أمام المحكمة وقرر نسيانه لواقعة من الوقائع، فحيث يتلى من شهادته التي أقرها في التحقيق أو أقواله في محضر جمع الاستدلالات الجزء الخاص بهذه الواقعة، وكذلك إذا تعارضت شهادة الشاهد التي أدلى بها في الجلسة مع شهادته أو أقواله السابقة (م ٢٩٠ إجراءات)، وأيضا يتحقق هذا الأمر إذا قبل المتهم أو مدافعه تلاوة أقوال الشاهد في الجلسة والتي أبدأها في التحقيق الابتدائي أو في محضر جمع الاستدلالات، ويلاحظ أن تلاوة الشهادة في الأحوال السابقة تكون جوازية للمحكمة فلها أن تلجأ إليها ولها أن تصدر حكمها دون أن تقرر التلاوة في الجلسة، إلا في حالة ما إذا طلب ذلك المتهم أو المدافع عنه، فإنها تكون ملزمة بإجابة هذا الطلب وتقرر تلاوة الشهادة بالجلسة.^(١)

٢ - تخلف المتهم عن الحضور.

نصت على هذه الحالة المادة ١/٢٣٨ إجراءات "إذا لم يحضر الخصم المكلف بالحضور حسب القانون في اليوم المبين بورقة التكليف بالحضور ولم يرسل وكيلا عنه في الأحوال التي يسوغ فيها ذلك يجوز الحكم في غيبته بعد الاطلاع على الأوراق"^(٢) ففي هذه الحالة يجوز

(١) د. مأمون سلامة - المرجع السابق ص ٥٨١.

(٢) راجع م ٤/٦٣ إجراءات معدلة بالقانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ والتي أجازت للمتهم عند رفع الدعوى عليه بطريق الادعاء المباشر في أي حالة كانت عليها الدعوى أن ينيب وكيلا عنه لتقديم دفاعه وذلك مع عدم الإخلال بحق المحكمة في أن تأمر بحضوره شخصيا.

للمحكمة أن تستند إلى أقوال المتهم في التحقيقات الأولية دون أن تسمعها في الجلسة وذلك لغيابه وتصدر حكمها بناء على ذلك، كما قررت المادة ٣٨٤ إجراءات بأنه في حالة غياب المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات بعد إعلانه قانونا بأمر الإحالة وورقة التكليف بالحضور، فإنه يكون للمحكمة أن تحكم في غيبته كما يجوز لها أن تؤجل نظر الدعوى وتأمر بإعادة تكليفه بالحضور.

ويلاحظ أن الحكم الغيابي الصادر على المتهم في الجناح والمخالفات، يعطى المحكوم عليه حق الطعن فيه بالمعارضة، أما الحكم الصادر في الجنايات فلا يطعن فيه بالمعارضة وإنما هذا الحكم يعد حكما تهديديا يسقط بمجرد القبض على المتهم أو تسليمه نفسه وعندئذ تعاد محاكمته، وسوف نتعرض لذلك تفصيلا في طرق الطعن في الأحكام.

٣ - اعتراف المتهم.

أجاز القانون للمحكمة أن تكتفى باعتراف المتهم وتحكم عليه بناء على هذا الاعتراف دون حاجة إلى سماع شهادة الشهود، وهذا ما قرره المادة ٢/٢٧١ إجراءات "يسأل المتهم عما إذا كان معترفا بارتكاب الفعل المسند إليه فإن اعترف جاز للمحكمة الاكتفاء باعترافه والحكم عليه بغير سماع شهود، وإلا فتسمع شهادة شهود الإثبات" وهذا يشترط أن يكون الاعتراف صادرا أمام المحكمة فلا يكفي أن يكون صادرا من المتهم في محضر جمع الاستدلالات أو محضر التحقيق، والواقع أن الاعتراف وحده لا يصح الاستناد إليه في الحكم بالإدانة لأنه قد يكون صادرا من شخص ليس مرتكبا للجريمة وإنما أراد به تخليص الجاني الحقيقي لعلاقة تربطه به كقراءة أو لكي يتخلص هو من بعض معضلات الحياة، ولذا فلا يجب على المحكمة الاستناد إليه في حكم الإدانة ما لم تعززه أدلة أخرى تؤكد صحته.

٤ - استثناء المحكمة الاستئنافية من قاعدة شفوية المرافعة.

الأصل العام أن المحكمة الاستئنافية غير ملزمة بإجراء تحقيق نهائي بالجلسة اللهم إلا إذا كان هذا التحقيق لازماً، فهذه المحكمة تحكم في الدعوى المعروضة أمامها بعد سماعها تقرير التلخيص لوقائع الدعوى وظروفها وأدلة الثبوت والنفي وجميع المسائل الفرعية التي وقعت والإجراءات التي تمت، ثم تسمع أقوال المستأنف ثم باقى الخصوم ويكون المتهم آخر من يتكلم ثم تصدر حكمها بعد اطلاعها على الأوراق (م ٤١١ إجراءات) فهذه المحكمة غير ملزمة بإجراء تحقيق نهائي إلا لاستيفاء النقض الذي وقع من محكمة أول درجة (م ٤١٣ إجراءات).

رابعاً: حضور الخصوم.

ألزم القانون المحكمة بضرورة إجراء التحقيق النهائي في حضور كافة خصوم الدعوى، النيابة العامة والمتهم والمدعى بالحق المدني والمستول عن الحق المدني.

أما عن حضور النيابة العامة، فإن حضورها ضرورى ولا يصح انعقاد المحكمة بغير حضور عضو من أعضاء النيابة العامة لأنها عنصر مكمل لصحة تشكيل المحكمة الجنائية، وترتبط على ضرورة حضور كافة خصوم الدعوى إجراءات التحقيق النهائي، أوجب القانون ضرورة إعلائهم بميعاد الجلسة حتى يتسنى لهم حضورها وعلى ذلك فلا يجوز للمحكمة أن تجعل الجلسة سرية عن خصوم الدعوى لأن السرية لا تتحقق في شأنه وإنما تكون بالنسبة للجمهور وفي الحالات التي قررها القانون كما سبق أن أوضحنا، وبناء على ذلك فإن الإجراءات التي تتخذ في غيبة المتهم دون علمه تكون باطلة إذا استندت إليها المحكمة في حكمها.

واستثناء من القاعدة العامة وهي وجوب حضور خصوم الدعوى

لكافة إجراءات التحقيق النهائي، أجاز القانون لرئيس المحكمة أن يبعد عن الجلسة من يخل بنظامها من الخصوم، وهذا بطبيعة الحال عدا النيابة العامة وإلا ترتب على ذلك بطلان تشكيل المحكمة.^(١)

وقد أوردت المادة ٢٧٠ إجراءات النص على إبعاد المتهم عن الجلسة متى وقع منه تشويش وتستمر المحكمة في السير في الإجراءات، وأن تطلعه بعد إعادته إلى الجلسة على كل ما تم في غيبته من الإجراءات، وإذا كان النص السابق قاصر على المتهم فقط إلا أن المادة ٢٤٣ إجراءات قد وضعت المبدأ العام في شأن الاعتراف بحق رئيس الجلسة في أن يخرج من الجلسة من يخل بنظامها وهذا يسرى بالنسبة لكافة الخصوم، وذلك لأن ضبط الجلسة منوط برئيسها.

خامساً: تدوين الإجراءات بمعرفة كاتب.

نصت المادة ٢٧٦ إجراءات على أنه "يجب أن يحرر محضر مما يجرى في جلسة المحاكمة ويوقع على كل صفحة منه رئيس المحكمة وكاتبها في اليوم التالي على الأكثر. ويشتمل هذا المحضر على تاريخ الجلسة ويبين به ما إذا كانت علنية أو سرية وأسماء القضاة والكاتب وعضو النيابة العامة الحاضر بالجلسة وأسماء الخصوم والمدافعين عنهم وشهادة الشهود وأقوال الخصوم ويشار فيه إلى الأوراق التي تليت وسائر الإجراءات التي تمت وتدون به الطلبات التي قدمت أثناء نظر الدعوى وما قضى به في المسائل الفرعية ومنطوق الأحكام الصادرة وغير ذلك مما يجرى في الجلسة، وعلى ذلك فإن إجراءات التحقيق النهائي لا بد وأن تدون بمعرفة كاتب مختص، ولذا فإن كل ما يشتهه الكاتب بالمحضر إنما يعد حجة على وقوع الإجراء المدون ولا يجوز الطعن فيه إلا بالتزوير.

(١) أما إذا وقع إحلال من عضو النيابة فلرئيس المحكمة رفع الجلسة والتقدم بمذكرة إلى رئيس النيابة أو النائب العام لاتخاذ ما يراه حيال عضو النيابة.

وقد ألزم القانون كلا من رئيس المحكمة وكاتبها التوقيع على كل صفحة من صفحات محضر الجلسة في اليوم التالي على الأكثر، بيد أن عدم التوقيع لا يترتب عليه بطلان وذلك لأن هذا إنما يعد من قبيل تنظيم الإجراءات^(١) وليست من قبيل الإجراءات الجوهرية، مادام أن المتهم لم يدعى أن ما دون بالمحضر مخالف للواقع.^(٢)

ويعد محضر الجلسة وما دون به من إجراءات مكملًا للحكم فكلاهما مكمل للآخر^(٣) وذلك قاصر على الإجراءات الشكلية المتطلبة في التحقيق النهائي أما الإجراءات المتعلقة بالأدلة واستخلاصها فيلزم أن يكون لها أصل ثابت بالأوراق فلا يصح استناد الحكم إلى شهادة شاهد سمع في جلسة المحاكمة ولم تثبت شهادته بالمحضر، أو أثبت خطأ وعلى خلاف الحقيقة نتيجة سهو من الكاتب، ولذا فإن فقدان محضر الجلسة قبل الحكم يجعل الحكم باطلا إذا استند إلى دليل حقق بالجلسة دون أن يكون له أصل ثابت بالأوراق^(٤)، ويستثنى من ذلك فقدان الأوراق أمام محكمة النقض طالما أن الحكم موجود فلا تعاد الإجراءات إلا إذا رأت المحكمة ذلك (م ٥٥٩ إجراءات).

-
- (١) نقض ١٩٥٤/١٠/٢٦ مجموعة أحكام النقض س ٦ رقم ٤٦ ص ١٣٢.
 (٢) نقض ١٩٦٢/٦/٢٦ مجموعة أحكام النقض س ١٣ رقم ١٤٥ ص ٥٧٦،
 ١٩٧٤/٢/٢٣ س ٢٥ رقم ٣٨ ص ١٧١، نقض ١٩٧٧/١/١٦ س ٢٨ رقم ٢٠ ص ٩٠، ١٩٧٩/١٠/٨ س ٣٠ رقم ١٥٩ ص ٧٥٥.
 (٣) نقض ١٩٧١/٣/٢٨ مجموعة أحكام النقض س ٢٢ رقم ٦٩ ص ٢٩٤.
 (٤) د. مأمون سلامة - المرجع السابق ص ٥٨٨.

المبحث الثاني

إجراءات نظر الدعوى أمام المحاكم المختلفة

سوف نتناول في هذا المبحث بيان الإجراءات التى تتخذ لنظر الدعوى أمام المحكمة الجزئية ومحاكم الأحداث وأمام المحكمة الاستئنافية ثم محكمة الجنايات وأخيراً أمام محكمة النقض.

أولاً: الإجراءات أمام المحاكم الجزئية ومحاكم الأحداث.

الإجراءات أمام المحاكم الجزئية.

بين قانون الإجراءات الجنائية ما يتبع أمام المحكمة من إجراءات، بأن التحقيق فى الجلسة يبدأ بالمناداة على الخصوم والشهود، ثم يسأل المتهم عن اسمه ولقبه وسنه وصناعته ومحل إقامته ومولده، ثم يلى ذلك تلاوة التهمة الموجهة إليه بأمر الإحالة أو بورقة التكليف بالحضور على حسب الأحوال، ويلى ذلك تقديم النيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية إن وجد طلبهما. (م ٢٧١/١ إجراءات) وبعد ذلك يسأل المتهم عما إذا كان معترفاً بارتكاب الفعل المسند إليه، فإن اعترف جاز للمحكمة الاكتفاء باعترافه والحكم عليه بغير سماع الشهود، وإلا فتسمع شهادة شهود الإثبات، ويكون توجيه الأسئلة لشهود الإثبات من النيابة العامة أولاً ثم من المجنى عليه، ثم المدعى بالحقوق المدنية، ثم المتهم، وأخيراً المسئول عن الحق المدنى (م ٢٧١/٢ إجراءات)، ويكون للنيابة العامة وللمجنى عليه وللمدعى بالحقوق المدنية أو يستجوبوا الشهود المذكورين مرة ثانية لإيضاح الوقائع التى أدوا الشهادة عنها فى أجوبتهم (م ٢٧١/٣ إجراءات).

وبعد سماع شهود الإثبات يسمع شهود النفى ويتم سؤا لهم بمعرفة المتهم أولاً ثم المسئول عن الحقوق المدنية ثم بمعرفة النيابة العامة ثم بمعرفة

المجنى عليه وأخيراً بمعرفة المدعى بالحقوق المدنية، وللمتهم والمسئول عن الحقوق المدنية أن يوجها للشهود المذكورين أسئلة مرة ثانية لإيضاح الوقائع التي أدوا الشهادة عنها في أجوبتهم عن الأسئلة التي وجهت إليهم (م ١/٢٧٢٢ إجراءات) ولكل من الخصوم أن يطلب إعادة سماع الشهود المذكورين لإيضاح أو تحقيق الوقائع التي أدوا شهادتهم عنها أو أن يطلب سماع شهود غيرهم لهذا الغرض (م ٢/٢٧٢٢ إجراءات).

كما أن للمحكمة في أية حالة كانت عليها الدعوى أن توجه للشهود أى سؤال ترى لزومه لظهور الحقيقة أو تأذن للخصوم بذلك (م ١/٢٧٢٣ إجراءات)، ويجب على المحكمة أن تمنع توجيه أسئلة للشاهد إذا كانت غير متعلقة بالدعوى أو غير جائزة القبول، ويجب عليها أن تمنع عن الشاهد كل كلام بالتصريح أو التلميح وكل إشارة مما يترتب عليها اضطراب أفكاره أو تخويفه (م ٢/٢٧٢٣ إجراءات). كما أن للمحكمة أن تمتنع عن سماع شهادة شهود عن وقائع ترى أنها واضحة وضوحاً كافية (م ٣/٢٧٢٣ إجراءات).

ولا يجوز استجواب المتهم إلا إذا قبل ذلك، وإذا ظهر أثناء المرافعة والمناقشة بعض وقائع يرى لزوم تقديم إيضاحات عنها من المتهم لظهور الحقيقة يلفته القاضي إليها ويرخص له بتقديم تلك الإيضاحات (م ١/٢٧٢٤ إجراءات).

وبعد الانتهاء من سماع شهود الإثبات وشهود النفي يجوز للنيابة العامة وللمتهم ولكل من باقى الخصوم في الدعوى أن يتكلم وفي جميع الحالات يكون المتهم آخر من يتكلم، كما أن من حق المحكمة أن تمنع المتهم أو محاميه من الاسترسال في المرافعة وذلك متى خرج عن موضوع الدعوى أو كرر أقواله، وبعد ذلك تصدر المحكمة قرارها بإقفال باب المرافعة ثم تصدر حكمها بعد المداولة (م ٢٧٥٥ إجراءات).

ومخالفة الترتيب السابق لا يترتب عليه أى بطلان لأنه من قبيل

تسهيل وتنظيم سير العمل^(١) وليس متعلقاً بمصالح الخصوم الجوهرية، بيد أنه يوجد إجراءات من الإجراءات السابقة يتعلقان بمصلحة المتهم ومخالفة أى منهما يترتب عليه البطلان، وهما استجواب المتهم حيث لا يجوز استجوابه إلا إذا قبل ذلك، والاستجواب يعنى مناقشة المتهم مناقشة تفصيلية فى الأدلة القائمة ضده فى الدعوى، ويستوى أن يكون الاستجواب من المتهم أو من أحد الخصوم، والإجراء الثانى هو منعه من الكلام بعد انتهاء الخصوم، فهذا الحق الذى كفله له القانون فى أن يكون آخر من يتكلم لا يجوز حرمانه منه وإلا كان الحكم باطلاً، فهذه الإجراءات إنما قررت لمصلحة المتهم وحقه فى الدفاع ومخالفتها تعنى إخلالاً بحق الدفاع.

أما إذا قبل المتهم الاستجواب كان الإجراء صحيحاً، وأيضاً إذا سكت عن الكلام بعد الخصوم فإن هذا السكوت قد يفسر على أنه ليس لديه ما يقوله^(٢) كما قد يفسر على أنه قد تنازل عن حقه فى أن يكون آخر من يتكلم^(٣)

الإجراءات أمام محاكم الأحداث.

بين القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ الخاص بالطفل أن محكمة الأحداث تتكون من ثلاثة قضاة ويعاونهم خبيران من الإخصائيين أحدهما على الأقل من النساء وحضورهما إجراءات المحاكمة وجوبى (م) ١٢١ الطفل)، وحكمة وجود الخبيران هو كفالة التحقق من شخصية الحدث

(١) راجع نقض ١٩٧٩/١٠/١٧ مجموعة أحكام النقض س ٣٠ رقم ١٦٠ ص ٧٦٢، ١٩٥٤/٣/١١ س ٥ رقم ١٤١ ص ٤٢٠.

(٢) نقض ١٩٤٨/٦/١ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٦١٥ ص ٥٨٠، ١٩٧٧/١٢/٥ مجموعة أحكام النقض س ٢٨ رقم ٢١٢ ص ١٠٤٣.

(٣) نقض ١٩٥١/١٢/٣١ مجموعة أحكام النقض س ٢ رقم ١٣٣ ص ٣٤٧، ١٩٧٧/١٢/٥ السابق الإشارة إليه.

ومعالجته وإصلاحه، واشتراط كون أحد الخيران من النساء قصد به إسباغ جو من الاطمئنان على نفسية الحدث وتجنبيه رهبة المحكمة.

والأصل العام فيما يتعلق بالإجراءات التي تتبعها هذه المحكمة هو أنها تتبع نفس ما تقوم به المحكمة الجزئية (محكمة الجنح والمخالفات) من إجراءات إلا إذا وجد نص يخالف ذلك (م ١٢٤ من قانون الطفل) وقد ألزم قانون الأحداث عدم حضور أحد من الجمهور في هذه المحكمة، إلا أقارب الحدث والشهود والمحامون والمراقبون الاجتماعيون ومن تصرح له المحكمة بالحضور بناء على إذن خاص (م ١٢٦ من قانون الطفل) وللمحكمة الحق في إخراج الحدث من الجلسة بعد سؤاله على أن تفهمه بما تم في غيبته ولا يجوز لها الحكم بالإدانة إلا بعد إفهامه بما تم في غيبته كما يكون لها الحق في إخراج من تشاء من الجلسة، ولكن لا يصح إخراج محامي الحدث أو المراقب الاجتماعي، ويجوز للمحكمة الاستغناء عن حضور الحدث الجلسة وذلك متى كانت المصلحة في ذلك، وعندئذ يكفي حضور وليه أو وصيه ويعد الحكم حضوريا في حقه (م ١٢٦ من قانون حماية الطفل)، وقد أوجب قانون حماية الطفل وجود محام عن الطفل في الجنايات فإذا لم يحدده ندبت المحكمة أو النيابة العامة محاميا له، وإذا كانت الجريمة جنحة وسن الطفل أكثر من خمسة عشرة سنة، جاز للمحكمة ندب محام له (م ١٢٥ من قانون حماية الطفل).

وفي مواد الجنايات والجنح وحالات التعرض للانحراف وقبل الفصل في أمر الطفل يجب سماع المحكمة لأقوال المراقب الاجتماعي وذلك بعد تقديمه تقريره الاجتماعي الذي يبين العوامل التي دفعت الطفل للانحراف ومقترحاته لإصلاح الطفل ويجوز للمحكمة الاستعانة بأهل الخبرة في ذلك (م ١٢٧ من قانون حماية الطفل) وللمحكمة أن تقرر وضع الطفل تحت الملاحظة في أحد الأماكن المناسبة المدة التي تلزم لذلك وتوقف السير في إجراءات الدعوى، وذلك متى رأت أن حالة الطفل

البدنية أو العقلية أو النفسية تستلزم فحصه قبل الفصل في الدعوى، ويستمر الإيقاف حتى يتم هذا الفحص (م ١٢٨ من قانون حماية الطفل).

ثانياً: الإجراءات أمام المحاكم الاستئنافية.

إن الإجراءات أمام محكمة الجناح المستأنفة تنحصر في إجراءين هما تقرير التلخيص، وتحقيق الدعوى.

١ - تقرير التلخيص.

أوجب قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٤١١ منه ضرورة أن يضع أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم في الاستئناف تقريراً موقعا عليه منه، ويشتمل هذا التقرير على ملخص وقائع الدعوى وظروفها وأدلة الثبوت والنفي وجميع المسائل الفرعية التي رفعت والإجراءات التي تمت، وهذا التقرير يتلى بالجلسة، وعدم وضع تقرير التلخيص وتلاوته بالجلسة يترتب عليه بطلان الحكم لأنه من الإجراءات الجوهرية، وعدم توقيع العضو الذي أوكل إليه عمل التقرير لا يترتب عليه بطلان مادام أن ما قصده القانون قد تم بعمل التقرير وتلاوته بالجلسة، ولا يشترط أن يقوم بتلاوته من وضعه ولكن إذا قررت المحكمة بعد تلاوة التقرير تأجيل الجلسة ثم تغيرت هيئة المحكمة فلا بد أن يعاد تلاوة التقرير أمامها وإغفال ذلك يعد إغفالا لبيان جوهرى يترتب عليه البطلان.^(١)

٢ - تحقيق الدعوى.

بعد تلاوة تقرير التلخيص تسمع المحكمة أقوال المستأنف والأوجه المستند إليها في استئنافه ثم يتكلم بعد ذلك باقى الخصوم ويكون المتهم آخر من يتكلم (م ٤١١ إجراءات)، وترتيب الإجراءات على النحو السابق هو من قبيل حسن سير العمل وتنظيمه، ولذا فإن مخالفته لا يترتب

(١) نقض ١٩٥٦/٢/٢١ مجموعة أحكام النقض س ٧ رقم ٧٤ ص ٢٢٧.

عليه البطلان^(١)، اللهم إلا إذا تمسك المتهم بحقه في أن يكون آخر من يتكلم فإن منعه المحكمة من هذا الحق كان الحكم باطلا وذلك لإخلال المحكمة بحق المتهم في الدفاع.

وبعد تمام الإجراءات السابقة تصدر المحكمة حكمها بعد الاطلاع على الأوراق (م ٤١١ إجراءات)، وذلك لأن المحكمة الاستئنافية بحسب الأصل لا تجرى تحقيقا ولا تسمع شهودا إلا إذا رأت ضرورة إجراء التحقيق أو سماع الشهود وأن ذلك لازم للفصل في الاستئناف، كما أن لها أن تجرى التحقيق لاستكمال كل نقص كان في تحقيقات محكمة أول درجة (م ٤١٣ إجراءات)^(٢)، ذلك باستثناء حالة واحدة تلزم المحكمة الاستئنافية فيها بضرورة إجراء التحقيق وهي حالة إذا طلب المتهم سماع شهود لم يسمعوها أمام محكمة أول درجة، فلا بد من إجابته لطلبه هذا وسماع هؤلاء الشهود في حضوره وإلا كان ذلك إخلالا بحقه في الدفاع عن نفسه مما يترتب من جرائه البطلان.^(٣)

ومتي قدرت المحكمة إجراء تحقيق فمائي كان لها الحق في أن تأمر بما ترى لزومه من استيفاء تحقيق أو سماع شهود، ولا يجوز تكليف أى شاهد بالحضور إلا إذا أمرت المحكمة بذلك (م ٤١٣ إجراءات).

ثالثا: الإجراءات أمام محكمة الجنايات.

نص قانون الإجراءات الجنائية في المادة ١/٣٨١ منه على أنه "تتبع أمام محاكم الجنايات جميع الإجراءات المقررة في الجناح والمخالفات ما لم ينص القانون على خلاف ذلك، فقد بينت هذه المادة أن كافة الإجراءات التي تتبعها المحكمة الجزئية هي التي تسرى بالنسبة لمحاكم الجنايات إلا إذا

(١) نقض ١٩٦٠/٢/٢٥ مجموعة أحكام النقض من ١١ رقم ٢٠ ص ١٠٦.

(٢) نقض ١٩٦٧/٢/١٣ مجموعة أحكام النقض من ١٨ رقم ٢٩ ص ١٩٧.

(٣) نقض ١٩٧٠/٥/٢٤ مجموعة أحكام النقض من ٢١ رقم ١٧٠ ص ٧٢١.

نص القانون على خلاف ذلك، ومن الأمور التي تختلف فيها الإجراءات أمام محكمة الجنايات عما هو أمام محكمة الجناح والمخالفات ما يلي:

مواعيد إعلان الخصوم والشهود، أخذ رأى المفتي قبل الحكم بالإعدام، ضرورة حضور محام عن المتهم، الأحكام الغيابية.

١ - مواعيد إعلان الخصوم والشهود.

ألزم القانون في المادة ٣٧٤ إجراءات أن يكون تكليف المتهم والشهود بالحضور أمام المحكمة قبل الجلسة بثمانية أيام كاملة على الأقل، وهذا بخلاف مواعيد المسافة، فإذا تم الإعلان لأقل من هذه الفترة فإنه لا يترتب على ذلك بطلان وإنما يكون من حق المتهم المطالبة بمنحه أجلاً لتحضير دفاعه وعلى المحكمة إجابته لطلبه^(١) وهذه المدة تقل عن ذلك بالنسبة للقضايا التي ألزم القانون أن يصدر الحكم فيها بسرعة فيكون الميعاد ثلاثة أيام خلاف ميعاد المسافة (م ٢٧٦ مكرر) ويتم إعلان الشهود بتكليف من النيابة العامة.

٢ - أخذ رأى المفتي قبل الحكم بالإعدام.

ألزم القانون في المادة ٢/٣٨١، ٣ إجراءات محكمة الجنايات بضرورة أخذ رأى المفتي قبل صدور الحكم بالإعدام، وهذا الحكم لا يصدر إلا بإجماع الآراء لأعضاء المحكمة، وبناء على ذلك فإنه يلزم أن ترسل أوراق القضية إلى المفتي فإذا لم يصلها الرد خلال العشرة أيام التالية لإرسال الأوراق إليه، أصدرت حكمها في الدعوى، وفي حالة خلو وظيفة المفتي أو غيابه أو قيام مانع لديه يندب وزير العدل بقرار منه من يقوم مقامه، ورأى المفتي ليس ملزماً للمحكمة^(٢)، وإنما قصد به معرفة المحكمة لحكم الشريعة الإسلامية في شأن الجريمة التي اقترفها المتهم ومدى جواز

(١) نقض ١٩٦٦/٢/٢١ مجموعة أحكام النقض س ١٧ رقم ٦٤ ص ٣٢٩.

(٢) نقض ١٩٥١/٥/٢١ مجموعة أحكام النقض س ٢ رقم ٤٠٨ ص ١١٢٠.

الحكم عليه بالإعدام.^(١)

وإغفال المحكمة لأخذ رأى المفتي يترتب عليه بطلان الحكم الصادر بالإعدام.

٣ - حضور محامى عن المتهم.

إن حضور محام عن المتهم هو من المضمانات الدستورية المخولة للمتهم بجناية (م ٢/٦٧ من الدستور)، ولذا فإنه من الضروري حضور هذا المحام مع المتهم أمام محكمة الجنايات متى كانت التهمة جناية أما بالنسبة للجنح فإن حضور محام عن المتهم هو أمر جوازى^(٢)

ولذا فإن المتهم بجناية إذا لم يعين المحامى المكلف من قبله بالدفاع عنه فإن على المحامى العام أن يندب له محاميا (م ٢/٢١٤ إجراءات) وتكون أتعاب هذا المحامى على الخزانة العامة إذا كان المتهم فقيرا، وتقدرها المحكمة فى حكمها فى الدعوى، ومتى زالت حالة الفقر جاز للخزانة العامة أن تستصدر عليه أمرا بأداء الأتعاب (م ٣٧٦ إجراءات) وفيما عدا حالة العذر أو المانع، يجب على المحامى سواء أكان منتدبا من قبل المحامى العام أم كان موكلا من قبل المتهم أن يدافع عن المتهم فى الجلسة أو يعين من يقوم مقامه وإلا حكم عليه من محكمة الجنايات بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مع عدم الإخلال بالمحاكمة التأديبية إذا اقتضتها الحال، وللمحكمة إعفاؤه من الغرامة إذا ثبت لها أنه كان من المستحيل عليه أن يحضر الجلسة بنفسه أو ينيب عنه غيره (م ٣٧٥ إجراءات) ويلزم حضور المحامى كافة إجراءات الدعوى بنفسه أو بمندوب

(١) د. أحمد فتحى سرور - المرجع السابق ص ١٠٢١.

(٢) نقض ١٩٧٨/٤/٩ مجموعة أحكام النقض س ٢٩ رقم ٧١ ص ٣٦٩،

١٩٧٢/١١/١٩ س ٢٣ رقم ٢٧٧ ص ١٢٤٠، ١٩٨١/٢/٤ س ٣٢ رقم

١٧٠ ص ١٢٤.

عنه، وإلا ترتب على ذلك بطلان الحكم^(١)، وليس هناك مانع من أن يكون المحامي مدافعا عن أكثر من خصم ما دامت أنه ليس هناك مصالح متعارضة.^(٢)

٤ - الأحكام الغيابية.

إذا غاب المتهم بارتكاب جريمة تنظرها محكمة الجنايات فإن هذه الجريمة إما أن تكون جنحة وإما أن تكون جناية على التفصيل الآتي:

(أ) غياب المتهم بجنحة.

بين قانون الإجراءات في المادة ٣٩٧ أنه إذا غاب المتهم بجنحة مقدمة إلى محكمة الجنايات تتبع في شأنه الإجراءات المعمول بها أمام محكمة الجench ويكون الحكم الصادر فيها قابلا للمعارضة. وإذا كانت قد أحيلت إليها على أنها جناية وبعد التحقيق فيها بمعرفتها اتضح أنها جنحة وليست جناية فهي هنا تلتزم بضرورة الفصل فيها (م ٢/٣٨١ إجراءات) أما الجench المرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة بجناية فإنها تأخذ نفس حكم الجناية لأنه يحكم فيها بعقوبة الجريمة الأشد (الجناية).

(ب) غياب المتهم بجناية.

إذا كانت الجريمة المتهم فيها الشخص هي جناية فإن غيابه عن الحضور أمام محكمة الجنايات يخضع للقواعد التالية:

إذا لم يحضر المتهم يوم الجلسة بعد إعلانه بأمر الإحالة وورقة التكليف بالحضور كان للمحكمة أن تحكم في غيبته ويجوز لها أن تؤجل

(١) نقض ١٩٦٤/٦/١ مجموعة أحكام النقض س ١٥ رقم ٨٨ ص ٤٠٣.

(٢) نقض ١٩٥٠/٤/١٧ مجموعة أحكام النقض س ١ رقم ١٦٧ ص ٥٠٩،

١٩٧٠/٣/١٦ س ٢١ رقم ٩٤ ص ٣٧٩، ١٩٧٠/٦/٢٢ س ٢١ رقم ٢١٧

ص ٩١٨، وراجع نقض ١٩٧٩/٤/١ س ٣٠ رقم ٨٦ ص ٤١١.

الدعوى وتأمر بإعادة تكليفه بالحضور (م ٣٨٤ إجراءات).

إذا كان المتهم مقيماً خارج مصر يعلن إليه أمر الإحالة وورقة التكليف بالحضور بمحل إقامته إن كان معلوماً وذلك قبل الجلسة المحددة لنظر الدعوى بشهر على الأقل غير مواعيد المسافة، فإذا لم يحضر بعد إعلانه يجوز الحكم في غيبته (م ٣٨٧ إجراءات).

ولا يجوز لأحد أن يحضر أمام المحكمة ليدافع أو ينوب عن المتهم الغائب ومع ذلك يجوز أن يحضر وكيله أو أحد أقاربه أو إصهاره ويبدى عذره في عدم الحضور فإذا رأت المحكمة أن العذر مقبول تعين ميعاداً لحضور المتهم أمامها (م ٣٨٨ إجراءات).

وتجرى المحاكمة بأن يتلى في الجلسة أمر الإحالة ثم الأوراق المثبتة لإعلان المتهم وتبدى النيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية إن وجد أقوالها وطلباتها وتسمع المحكمة الشهود إذا رأت ضرورة لذلك ثم تفصل في الدعوى (م ٣٨٦ إجراءات).

وإذا تعدد المتهمون فإن غياب أحدهم لا يؤثر على تأخير الحكم في الدعوى بالنسبة لغيره من المتهمين معه (م ٣٩٦ إجراءات).

ومتى صدر حكم غيابي من محكمة الجنايات في جنائية بإدانة المتهم فإنه يترتب على هذا الحكم حرمانه من التصرف في أمواله أو إدارتها أو رفع دعوى باسمه وكل تصرف أو التزام يتعهد به المحكوم عليه يكون باطلاً، وتعين المحكمة الابتدائية الواقع في دائرتها أموال المحكوم عليه حارساً لإدارتها بناء على طلب النيابة العامة أو كل ذي مصلحة في ذلك وللمحكمة أن تلزم الحارس الذي تنصبه بتقديم كفالة ويكون تابعا لها في جميع ما يتعلق بالحراسة وتقديم الحساب (م ٣٩٠ إجراءات).

وينفذ من الحكم الغيابي كل العقوبات التي يمكن تنفيذها (م ٣٩٢ إجراءات) ويجوز تنفيذ الحكم بالتضمنات من وقت صدوره (م ٣٩٣/١ إجراءات).

أثر الحكم الغيابي على التقادم.

متى صدر حكم غيابي في جناية بالبراءة فإن الحكم يكون حكماً نهائياً ولا تعاد محاكمة المتهم بعد حضوره.

أما إذا كان الحكم الغيابي صادراً بالإدانة فإن مدة التقادم تحسب في هذه الحالة على أساس مدة سقوط عقوبة وليس سقوط دعوى ويبدأ حساب مدة التقادم من اليوم التالي للحكم وهذا ما أكدته المادة ٣٩٤ إجراءات "ولا يسقط الحكم الصادر غيابياً من محكمة الجنايات في جناية بمضى المدة وإنما تسقط العقوبة المحكوم بها ويصبح الحكم باتاً بسقوطها". وعلى ذلك فمتى انتهت مدة سقوط العقوبة فإنه لا يعاد محاكمة المتهم من جديد متى قبض عليه أو حضر بنفسه لأن الحكم يصبح عندئذ حكماً باتاً، وهذا الوضع إنما هو وضع استثنائي قصد به عدم جعل المتهم الذي حكم عليه غيابياً في وضع أفضل من المتهم الذي حضر وصدر الحكم عليه ثم هرب من التنفيذ. ولذا فإن الحكم الغيابي يعد مثل الحكم الحضورى من حيث سريان مدة التقادم بالنسبة للعقوبة لا مدة تقادم الجريمة^(١)

أثر حضور المحكوم عليه غيابياً أو القبض عليه.

إن الحكم الغيابي على المتهم بجناية بالإدانة يسقط إذا حضر المتهم أو قبض عليه وذلك قبل سقوط العقوبة المحكوم بها غيابياً بمضى المدة، ويسرى ذلك أيضاً بالنسبة إلى التضمنات، ويعاد نظر الدعوى من جديد^(٢)، وإذا كان الحكم الغيابي بالتضمنات قد نفذ فإن المحكمة تأمر برد المبالغ المتحصلة كلها أو بعضها، وإذا توفي المحكوم عليه غيابياً يعاد الحكم في التضمنات في مواجهة الورثة (م ٣٩٥ إجراءات).

(١) د. مأمور سلامة - المرجع السابق ص ٦٠٥.

(٢) راجع نقض ١٩٨١/٣/١١ مجموعة أحكام النقض ص ٣٢ رقم ٤٠ ص ٢٤١.

فإذا هرب المتهم ثانية فإن المحكمة تقضى باعتبار الحكم الغيابي قائما^(١) حتى يعاد القبض عليه أو حضوره، وإذا حضر المحكوم عليهم غيابيا أو قبض عليهم وأعيدت المحاكمة ثم هرب بعضهم فإن الحكم الغيابي يظل قائما بالنسبة لمن هرب وتستمر محاكمة الحاضرين.^(٢)

ويلاحظ أن العبرة في شأن سقوط الأحكام الغيابية تكون بالوصف الذي أقيمت به الدعوى، أى الوصف الذى ورد فى أمر الإحالة إلى محكمة الجنايات فلو أحيلت الواقعة بوصفها جنائية ثم حكم فيها غيابيا بعقوبة جنحة فإن الحكم يسقط بحضور المتهم أو القبض عليه وتعاد المحاكمة من جديد ولا يجوز للمتهم أن يدعى بحقه فى الطعن بالمعارضة، وذلك لأن الواقعة أصلها فى قرار الإحالة جنائية والعبرة إنما هى بالوصف الذى أحيلت به إلى المحكمة وليس بالوصف الذى قضت به المحكمة^(٣)، وهذا ما أكدته محكمة النقض فى العديد من أحكامها.^(٤)

وفى جميع الحالات السابقة يشترط لكون الحكم غيابيا أن يكون صادرا من محكمة الجنايات فى جريمة من قبيل الجنايات، والعبرة كما بينا هى بالوصف المرفوع به الدعوى وأن يكون الحكم صادرا بالإدانة لا بالبراءة، لأن حكم البراءة يعد حكما نهائيا لا يسقط بالقبض على المتهم أو حضوره وإنما يجوز فقط للنياية العامة الطعن فيه بالنقض، وسقوط

(١) نقض ١٩٧٠/١/١٢ مجموعة أحكام النقض س ٢١ رقم ١٩ ص ٧٨ .

(٢) د. أحمد فتحى سرور - المرجع السابق ص ١٠٢٥ وراجع نقض ١٩٨١/٣/١١ سابق الإشارة إليه.

(٣) د. رعوف عبيد - المرجع السابق ص ٦٣١، د. أحمد فتحى سرور - المرجع السابق ص ١٠٢٦ وراجع عكس ذلك د. محمود مصطفى. شرح قانون الإجراءات طبعة رابعة ص ٣٧١.

(٤) راجع نقض ١٩٥٠/٥/٩ مجموعة أحكام النقض س ١ رقم ٢٠٦ ص ٦٢٩، ١٩٥٩/٥/١٢، س ١٠ رقم ١١٧ ص ٥٣١.

الحكم الغيابي في الجنايات بالقبض على المحكوم عليه أو تسليمه نفسه، من النظام العام بالنسبة للحكم الجنائي فلا يلزم تمسك المتهم به.

رابعاً: الإجراءات أمام محكمة النقض.

إن محكمة النقض بحسب الأصل هي محكمة قانون وليست محكمة موضوع أي أنها ليست درجة من درجات التقاضي وإنما تقتصر مهمتها على مراقبة صحة تطبيق محكمة الموضوع للقانون وسلامة الإجراءات. ولذا فإن الإجراءات التي تتبعها محكمة النقض تتفق إلى حد ما مع ما يتخذ من إجراءات أمام محكمة الجench المستأنفة من حيث تكليف أحد أعضائها بوضع تقرير تلخيص وتلاوته بالجلسة، وأنه يجوز لها سماع أقوال النيابة العامة والمدافعين عن الخصوم متى رأت أن ذلك لازماً للفصل في الطعن (م ٣٧ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ والمعدل بالقانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض) فهي غير مختصة بإجراء تحقيق نهائي، بيد أن القانون قد استثنى من ذلك حالتين أجاز لمحكمة النقض فيهما إجراء تحقيق نهائي في الموضوع، وهما:

١ - متى طعن أمامها للمرة الثانية بنفس الأسباب في حكم المحكمة المحال إليها الدعوى، ففي هذه الحالة متى قبلت الطعن تنقلب إلى محكمة موضوع وتنظر الدعوى برمتها (م ٥٤ من قانون الطعن أمام محكمة النقض).

٢ - إذا رأت محكمة النقض إجراء تحقيق وأن هذا التحقيق لازم للفصل في الطعن المعروض عليها، كأن يدعى الطاعن مخالفة محكمة الموضوع لإجراء جوهري ولم يتبين من محضر الجلسة أو الحكم ما يفيد أن محكمة الموضوع قد راعته (م ٣٠ من قانون الطعن أمام محكمة النقض) وعلى الطاعن إثبات ذلك بكافة الطرق، أو إذا طعن بالتزوير في محضر الجلسة.

الفصل الثاني

حدود سلطة المحكمة في نظر الدعوى

بينت المادة ٣٠٧ إجراءات حدود سلطة المحكمة الجنائية في نظر الدعوى بقولها لا تجوز معاقبة المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور كما لا يجوز الحكم على غير المتهم المقامة عليه الدعوى".

فقد أوضحت هذه المادة أن حدود سلطة المحكمة تنقيد بوقائع الدعوى كما وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور، وأيضا تتحدد بالأشخاص المقامة عليهم الدعوى (أشخاص المتهمين)^(١). وسوف نعالج كل قيد في مبحث مستقل.

المبحث الأول

قيد المحكمة بوقائع الدعوى

بينت المادة ٣٠٧ إجراءات أن المحكمة لا يجوز لها معاقبة المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور، فالمحكمة لا يجوز لها أن تغير في أساس الدعوى وتضيف إليه وقائع جديدة لم ترد في أمر الإحالة الذي رفعت به الدعوى بل إن هذا الحق قاصر على النيابة العامة^(٢)، ولذلك فإنه لا يجوز للمحكمة إذا قدم لها المتهم بتهمة

(١) يستثنى من حدود تقيد المحكمة في الحالات السابقة حق محكمتي الجنايات والنقض في أحوال التصدي، وحق المحاكم الجنائية والمدنية بالنسبة لجرائم الجلسات والادعاء المباشر.

(٢) راجع نقض ١٩٨١/٣/١٩ مجموعة أحكام النقض س ٣٢ رقم ٤٤ ص ٢٦٠.

ضرب أن تدينه بتهمة ضرب المتهم وسبه أيضا لأن واقعة السب لم ترفع بها الدعوى^(١)، أو أن ترفع الدعوى على المتهم بتهمة تزوير سند معين فتدينه المحكمة بتهمة تزوير سند آخر لم ترفع به الدعوى^(٢)، أو ترفع الدعوى على المتهم بتهمة ضرب المجنى عليه فتدينه المحكمة بأنه اعتدى على شخص آخر^(٣).

وإذا كانت المحكمة تتقيد بمحدود الدعوى كما رفعت لها، إلا أنه يجوز لها تقدير وقائع الدعوى ووصفها القانوني وظروفها المختلفة، ولذلك فللمحكمة أن تغير الوصف القانوني للتهمة، وأن تعدل التهمة بإضافة الظروف المشددة لها، وأن تصحح الأخطاء المادية وتدارك السهو في عبارات الاتهام، على النحو التالي:

أولاً: تغيير الوصف القانوني للتهمة.

من حق المحكمة أن تغير الوصف القانوني للتهمة المعروضة عليها وذلك باعطائها الوصف القانوني الصحيح الذي ينطبق عليها، وهذا ما أكدته القانون في المادة ١/٣٠٨ إجراءات "للمحكمة أن تغير في حكمها الوصف القانوني للفعل المسند للمتهم..." فمن وظيفة المحكمة، إسباغ الوصف القانوني السليم على الوقائع المعروضة عليها^(٤)، فلها إذا أحييت لها دعوى على أنها سرقة فلها الحق أن تغير وصفها إلى إخفاء أشياء مسروقة، إذا رأت أن التطبيق القانوني الصحيح يؤدي إلى ذلك^(٥) أو أن

(١) نقض ١٩٥١/١١/٢٠ مجموعة أحكام النقض س ٢ رقم ٦٥ ص ١٦٥.

(٢) نقض ١٩٣٥/٢/١١ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ٣٣٤ ص ٤٢٥.

(٣) نقض ١٩٣٧/٣/٢٢ مجموعة القواعد ج ٤ رقم ٦١ ص ٥٦.

(٤) نقض ١٩٧٧/٣/٢١ مجموعة أحكام النقض س ٢٨ رقم ٧٩ ص ٣٦٦،

١٩٨١/١٢/٢٠ س ٣٢ رقم ٢٠٧ ص ١١٥٨.

(٥) نقض ١٩٤٨/١٢/٦ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٧٠ ص ٦٦٥.

تقدم لها دعوى على أنها خيانة أمانة فيتضح أنها سرقة^(١)، أو أن يقدم المتهم على أنه مرتكب جريمة قتل عمد فتري المحكمة أن الوصف القانوني الصحيح إنما هو جريمة ضرب أفضى إلى موت^(٢)

ولكن يشترط ألا يتضمن الوصف الجديد الذي أسبغته المحكمة على الدعوى إضافة ظروف جديدة لم ترفع بها الدعوى، بيد أنه إذا ترتب على تغيير الوصف القانوني للتهمة أنه إذا كان التغيير إلى ما هو أشد فتلتزم المحكمة بتبنيه المتهم إلى ذلك وتمنحه أجلا لتحضير دفاعه متى طلب ذلك.

ثانياً: تعديل التهمة.

بينت هذا الحق المادة ١/٣٠٨ إجراءات ".... ولها تعديل التهمة بإضافة الظروف المشددة التي تثبت من التحقيق أو من المرافعة في الجلسة ولو كانت لم تذكر بأمر الإحالة أو بالتكليف بالحضور".

فتعديل التهمة يعني تحوير في كيانها وذلك بإضافة ظروف جديدة تتصل بالواقعة المرفوعة بها الدعوى ولكنها لا تنفصل عنها واتضحت من التحقيقات أو المرافعة وهو من حقوق محكمة الدرجة الأولى دون المحاكم الاستئنافية.^(٣)

ومن أمثلة تعديل التهمة بإضافة للظروف المشددة، أن تقدم الدعوى إلى المحكمة على أنها جريمة قتل بسيطة فيتضح للمحكمة توافر ظرف سبق الإصرار أو الترصد فتضيفه إلى القتل ما دام أن التحقيق قد شمله أو أبانه الدفاع بالجلسة^(٤) أو تقدم الدعوى على أنها إصابة خطأ

(١) نقض ١٩٤٩/١/١٠ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٧٨٢ ص ٧٤٨.

(٢) نقض ١٩٦٧/١٠/٣١ مجموعة أحكام النقض س ١٨ رقم ٢١٧ ص ١٠٥٩.

(٣) د. رعوف عبيد - المرجع السابق ص ٥٧٧.

(٤) نقض ١٩٥١/١٠/٢٣ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ٤١٣ ص ٥٨٢.

فيتضح أنها قتل خطأ^(١)، وإذا كانت المادة ٣٠٨ إجراءات لم تتحدث عن حق المحكمة في إضافة الظروف المخففة واقتصرت على حق المحكمة في إضافة الظروف المشددة، إلا أن هذا النص يشمل أيضا الظروف المخففة من باب أولى^(٢) فلها أن تعدل التهمة من جريمة قتل عمد إلى قتل خطأ^(٣) أو تعدل جنحة سرقة إلى جنحة خيانة أمانة^(٤) أو تعدل جناية شروع في قتل إلى ضرب أفضى إلى عاهة مستديمة^(٥).

ويلاحظ أن تعديل التهمة يقتضى غالبا تغيير الوصف القانوني للتهمة وذلك على عكس تغيير الوصف فإنه قد يكون بدون تعديل للتهمة.

وقد أوجب القانون في المادة ٣٠٨ إجراءات في فقرتها الأخيرة ضرورة تنبيه المتهم إلى هذا التعديل وإعطائه أجلا لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك، ولذا فإن عدم التنبيه إلى هذا التعديل يترتب عليه بطلان الحكم الصادر لأنه يعد عيبا جوهريا شاب الحكم، ولا يشترط شكل خاص لتنبيه المتهم فقد يتم في مواجهة الدفاع ويطلب منه الدفاع على أساس ذلك، وقد يكون على أساس تنبيه الدفاع إلى الدفاع في إمكان خضوع الفعل تحت الوصف الآخر من باب الاحتياط أو الخيرة، وللدفاع أن يترافع على أساس الوصف الجديد في نفس الجلسة أو يطلب أجلا لتحضير الدفاع ومتى طلب المتهم أجلا لتحضير دفاعه أو طلب محاميه ذلك وجب

(١) نقض ١٩٦١/١١/١٤ مجموعة أحكام النقض س ١٢ رقم ١٨٥ ص ٩١٢.
(٢) د. رعوف عبيد - المرجع السابق ص ٥٨٧، وراجع نقض ١٩٨١/٣/٢٩ س ٢٢ رقم ٥١ ص ٢٩٣.

(٣) نقض ١٩٦٣/٦/٤ مجموعة أحكام النقض س ١٤ رقم ٩٦ ص ٤٩٢.
(٤) نقض ١٩٦٧/٥/٢٣ مجموعة أحكام النقض س ١٨ رقم ١٣٨ ص ٧٠٥.
(٥) نقض ١٩٥٦/١/١٠ مجموعة أحكام النقض س ٧ رقم ٨ ص ١٩، نقض ١٩٧١/١٢/٢٦ س ٢٢ رقم ١٩٤ ص ٨٠٨.

على المحكمة إجابته إلى ذلك لتحضير دفاعه على أساس التعديل الجديد وإلا كان ذلك إخلالا بحق المتهم في الدفاع.

ثالثاً: إصلاح الأخطاء المادية وتدارك السهو في عبارات الاتهام.

بينت المادة ٢/٣٠٨ إجراءات حق المحكمة في هذا بقولها "... ولها أيضاً إصلاح كل خطأ مادي وتدارك كل سهو في عبارة الاتهام مما يكون في أمر الإحالة أو في طلب التكليف بالحضور.." ومن أمثلة هذه الأخطاء الخطأ في ذكر رقم المادة واجبة التطبيق^(١)، أو أن يذكر أن العاهة في اليد اليمنى في حين أنها باليد اليسرى^(٢).

وفي هذه الحالة لا تكون المحكمة ملزمة بتنبيه المتهم إلى ذلك الإصلاح الذي حدث لأخطاء مادية أو تدارك لما عساه يكون قد وقع في عبارات الاتهام من سهو.

المبحث الثاني

تقيد المحكمة بأشخاص الدعوى

تتقيد المحكمة بالأشخاص المقامة عليهم الدعوى كما وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور، وهذا ما قرره المادة ٣٠٧ إجراءات "... كما لا يجوز الحكم على غير المتهم المقامة عليه الدعوى". وبناء على ذلك فلا يجوز للمحكمة أن تدخل في الدعوى متهمين جدد غير من وردت أسماؤهم في أمر الإحالة أو في ورقة التكليف

(١) نقض ١٩٥٠/٥/٢٢ مجموعة أحكام النقض س ١ رقم ٢٢ ص ٦٧٦، نقض

١٩٧٣/١٢/٢٦ س ٢٤ رقم ٢٢٥ ص ١٠٩٨.

(٢) نقض ١٩٤٧/٥/١٢ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٢٦٤ ص ٣٤٤.

بالحضور حتى لو تبين لها وجود متهمين جدد واستبان ذلك لها من التحقيقات أو المرافعة، بل إن غاية ما يخوله لها القانون هو أن تلفت نظر النيابة العامة إلى ذلك لتتخذ ما تراه في هذا الصدد.

وإذا كانت القاعدة العامة هي عدم جواز إضافة متهمين جدد بوصفهم شركاء أو فاعلين أصليين في الدعوى غير من وردت أسماؤهم في أمر الإحالة أو ورقة التكليف بالحضور إلا أنه يستثنى من ذلك أن يكون للمحكمة إدخال متهمين جدد وذلك في حالة التصدي المقررة لمحكمة الجنائيات والنقض (م ١١، ١٢ إجراءات). فحق إدخال متهمين جدد في غير أحوال التصدي، يكون للنياية العامة، وأيضا يعطى هذا الحق للمضرور من الجريمة بمقتضى نظام الادعاء المباشر شريطة أن يكون إدخال متهمين جدد سواء بمعرفة النيابة العامة أو المضرور من الجريمة عن طريق الادعاء المباشر، أمام محكمة أول درجة، فلا يجوز ذلك أمام محكمة الاستئناف، وذلك حتى لا يضيع على المتهم درجة من درجات التقاضى.^(١)

الفصل الثالث

الإثبات في المسائل الجنائية

إن الحديث عن الإثبات في المسائل الجنائية يقتضى منا بيان الأسس العامة للإثبات الجنائي ثم بيان أدلة الإثبات الجنائي وسوف نفرّد لكل منهما مبحثاً على حدة.

المبحث الأول

الأسس العامة للإثبات الجنائي

إن الأسس العامة للإثبات في المسائل الجنائية تهدف كلها إلى الوصول إلى الحقيقة لتحقيق العدالة الجنائية، وهذه الأسس تتركز في بيان الدور الإيجابي للقاضي الجنائي، وعبء الإثبات في المسائل الجنائية، وحرية للقاضي الجنائي في تكوين عقيدته.

أولاً: الدور الإيجابي للقاضي الجنائي.

إن للقاضي الجنائي في صدد الدعوى المعروضة عليه دوراً إيجابياً وذلك للوصول إلى الهدف وهو البحث عن الحقيقة بغية تحقيق العدالة الجنائية، ولذا فإنه يباشر دوراً إيجابياً للوصول إلى هذه الحقيقة، هذا بعكس القاضي المدني حيث أن دوره بالنسبة للدعوى سلبياً قاصراً فحسب على الموازنة بين أدلة الخصوم، ويرجع السر في ذلك الاختلاف بين دور كل من القاضي الجنائي والقاضي المدني إلى المصلحة التي تقع الجريمة منتهكة لها، ففي الجريمة الجنائية نجد أن المصلحة التي وقعت الجريمة منتهكة لها هي المصلحة العامة في حين أن المصلحة المعتدى عليها في الجريمة المدنية إنما هي مصلحة خاصة، ولذا منح القانون القاضي الجنائي

مكنات واسعة في الإثبات للوصول إلى الحقيقة، ولذلك نص القانون في المادة ٢٩١ إجراءات على أن "للمحكمة أن تأمر ولو من تلقاء نفسها أثناء نظر الدعوى بتقلم أى دليل تراه لازماً لظهور الحقيقة"، ونص في المادة ٢٩٢ إجراءات "للمحكمة سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم أن تعين خبيراً واحداً أو أكثر في الدعوى" ونص في المادة ٢٩٣ إجراءات "للمحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم أن تأمر بإعلان الخبراء ليقدموا إيضاحات بالجلسة عن التقارير المقدمة منهم في التحقيق الابتدائي أو أمام المحكمة" وإذا كان للقاضي البحث عن الحقيقة بكافة السبل، فإنه يتقيد بضرورة أن يكون دليل الإدانة وليد إجراء مشروع، فلا يجوز أن يكون الدليل مستمداً من الالتجاء إلى التنويم المغناطيسي أو استخدام عقار الحقيقة أو تقليد للأصوات في محادثات تليفونية^(١) والقيد السابق قاصر فحسب على حالة الإدانة أما حالة البراءة فإنه يجوز الاستناد إلى الدليل ولو كان وليد إجراء غير مشروع، وترجع المحكمة في ذلك إلى أن الأصل في الإنسان البراءة، ولذا فإن المحكمة ليست في حاجة لإثبات هذا الأصل بل كل ما تحتاجه هو مجرد وجود ظلال من الشك في أدلة إدانة المتهم^(٢) ولذا فإن إثبات عكس الأصل العام وهو

(١) د. محمود مصطفى - المرجع السابق ص ٤٢٨، وراجع نقض ١٩٧٢/٦/١١ مجموعة أحكام النقض س ٢٣ رقم ٢٠٣ ص ٩٠٦، ١٩٥٠/٥/٢٩ س ١ رقم ٢٢٩ ص ٧٠٥.

(٢) د. أحمد فتحي سرور - الشرعية الإجرائية ص ١٣٠، الوسيط في قانون الإجراءات ص ٣٤٠، وراجع نقض ١٩٦٥/١/٢٥ مجموعة أحكام النقض س ١٦ رقم ٢١ ص ٨٧، ١٩٦٧/١/٣١ س ١٨ رقم ٢٤ ص ١٢٨، وراجع عكس ذلك د. رعوف عبيد - المرجع السابق ص ٦٧٧ - ٦٧٩، حيث عرض لنقد حكم ١٩٦٥/١/١٥ وانتهى لضرورة أن يكون الدليل مشروعاً سواء للحكم بالإدانة أو الحكم بالبراءة.

البراءة لابد وأن يكون عن طريق مشروع.

ثانياً: عبء الإثبات فى المسائل الجنائية:

إن الأصل العام أن عبء الإثبات فى المسائل الجنائية تقع على كاهل النيابة العامة، ولا تغفى من ذلك إلا فى الحالات الاستثنائية التى ينص عليها القانون كحالة وجود شخص فى منزل مسلم فى المحل المخصص للحریم (م ٢٧٦ع) وغير ذلك من الحالات الأخرى المنصوص عليها قانوناً.

وترجع علة تكليف النيابة العامة بالإثبات إلى أن الأصل فى الإنسان هو البراءة ولا يرتفع هذا الأصل إلا بإثبات عكسه بأدلة مستقاة من مصادر مشروعة يقرها القانون^(١)، وإذا لم ينتفى هذا الأصل كان على المحكمة ضرورة الحكم بالبراءة أى الإقرار باستمرار وجود الأصل العام وهو براءة الإنسان، ولذا فإن أصل البراءة إنما يعد من أهم الضمانات التى كفلها الدستور الدائم سنة ١٩٧١ لكافة المتهمين حيث نص فى المادة ١/٦٧ على أنه "المتهم برئ حتى تثبت إدانته فى محاكمة قانونية تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه". وهذا ما ورد أيضاً فى المادة ٣٠٤ إجراءات "إذا كانت الواقعة غير ثابتة أو كان القانون لا يعاقب عليها تحكم المحكمة ببراءة المتهم..".

ويترتب على هذا الأصل العام وهو البراءة أن أى شك يشور فى أدلة الإدانة لابد وأن يفسر لمصلحة المتهم، وذلك لأن الأحكام الجنائية لابد وأن تبنى على الجزم واليقين لا على الشك والاحتمال. وهذا ما

(١) راجع أحكام دستورية عليا فى ١٩٩٥/٧/٣ القضية رقم ٢٥ س ١٦ ق

دستورية، ١٩٩٨/١/٣ القضية ٢٩ س ١٨، ٢٠٠٠/٧/٨ القضية ٥٢ س ٢٠

ق دستورية.

أكدته عديد من الأحكام منها ما قررته محكمة النقض^(١) "يكفى في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة لكى يقضى له بالبراءة إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة" وما قضى به القضاء المغربي "يجب أن تبنى الأحكام على الجزم واليقين لا على الشك والتخمين ولهذا يتعرض للنقض الحكم الصادر بالإدانة في حين أن المحكمة صرحت بأنه لم يوضع بين يديها دليل مادي قاطع يثبت الجريمة، وأنه بمقتضى الفصل ٢٨٩ من قانون المسطرة الجنائية فإن القاضي لا يمكن أن يبنى ما قرره إلا على الحجج التى عرضت أثناء الإجراءات ونوقشت شفاهيا وحضوريا أمامه ولهذا يتعرض للنقض المقرر الذى بنى على علم رئيس الجلسة عندما قام بالتحقيق في قضية سابقة"^(٢) وأيضاً ما حكم به القضاء الكويتي "متى حاط شك حول اتهام المتهم بجريمة للسرقة تصبح التهمة غير ثابتة على وجه تقتنع به المحكمة وتطمئن إليه ويتعين عليها أن تقضى ببراءة المتهم"^(٣)، ولذا فإن القاضي لا يجوز له أن يحكم بالإدانة متى ساوره الشك في أدلة الإدانة التى أمامه حيث لا يجوز له أن يرحح

(١) نقض ١٩٥٤/١٢/٢ مجموعة أحكام النقض س ٦ رقم ٧٨ ص ٢٣١، وراجع أيضاً على سبيل المثال نقض ١٩٧٥/٣/٣٠ س ٢٦ رقم ٦٧ ص ٢٨٩، ١٩٧٧/١٠/٢ س ٢٨ رقم ١٦٧ ص ٧٩٩، ١٩٧٧/١٠/١٦ س ٢٨ رقم ١٧٨ ص ٨٦٠، نقض ١٩٨١/٣/١١ س ٣٢ رقم ٤٠ ص ٢٤١، ١٩٨١/٦/١٤ س ٣٢ رقم ١١٩ ص ٦٧٢.

(٢) المجلس الأعلى - حكم جنائي عدد ٤٩ جلسة ١٩٧٠/١١/١٩ الموسوعة المغربية في التشريع والقضاء - المجلد الأول - حسين الفكهاى - إصدار الدار العربية للموضوعات (القاعدة ٢١).

(٣) الموسوعة القضائية في أحكام المحاكم الكويتية - الكتاب السابع - أحمد سعيد عبد الخالق سنة ١٩٧٥ ص ٦٩ المبدأ ٢٠١.

ارتكاب المتهم للجريمة بناء على الأدلة المطروحة أمامه ولكنه يجوز له أن يبنى حكم الإدانة بناء على ترجيح فرض على فرض متى استحال لديه الفرض الذى رجحه إلى يقين^(١) ولذا حكمت محكمة النقض بأنه "إذا كانت تقارير الأطباء عن العاهة المتخلفة بالجنى عليه قد تضمنت أنه أصيب يوم الحادث بالضرب الذى نشأت عنه العاهة ومع هذا ورد بها أن ذلك هو على سبيل الترجيح لا على سبيل الجزم فلا تثريب على المحكمة إذا هى جزمت بصحة ما رجحه الأطباء على اعتبار أنه هو الذى يتفق مع وقائع الدعوى وأدلتها المطروحة عليها ولا يضح أن ينعى عليها أنها أقامت قضاءها على الاحتمالات والظن لا على اليقين والجزم".^(٢)

ثالثاً: حرية القاضي الجنائى فى تكوين عقيدته.

منح القانون القاضى الجنائى حرية كاملة فى شأن تقدير الأدلة وتقييمها وتكوين عقيدته فى الدعوى المطروحة عليه، حيث نص فى المادة ٣٠٢ إجراءات على أنه "يحكم القاضى فى الدعوى حسب العقيدة التى تكونت لديه بكامل حريته..." وعلى ذلك فإن القاضى الجنائى ليس ملزماً بالاعتماد على دليل معين أو أدلة معينة بل له الحرية فى الاعتماد على أى دليل ما دام أنه يودى فى النهاية إلى النتيجة التى انتهى إليها^(٣)،

(١) د. محمود مصطفى. شرح قانون الإجراءات سنة ١٩٧٦ ص ٤٢٧. د. رعوف عبيد، المرجع السابق ص ٦٧٧، د. ادوارد غالى - المرجع السابق ص ٥٢٨.

(٢) نقض ١٩٤٣/٥/٣١ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٢٠٤ ص ٢٧٦، وراجع أيضاً على سبيل المثال نقض ١٩٦٠/١٠/٤ مجموعة أحكام النقض س ١١ رقم ٢ ص ١١، ١٩٦٦/٣/١٥ س ١٧ رقم ٥٧١ ص ٣٠٨، ١٩٨١/٢/٢ س ٣٢ رقم ٣١ ص ١٩٦، ١٩٨١/١٠/٢٨ رقم ١٣٤ ص ٧٧٥.

(٣) راجع على سبيل المثال نقض ١٩٧٣/٣/٢٦ مجموعة أحكام النقض س ٢٤ رقم ٨٧ ص ٤١٦، ١٩٧٩/١/٨ س ٣٠ رقم ٧٥ ص ٣٦٦.

إلا إذا قيده القانون بأدلة معينة، ففي هذه الحالة يلتزم القاضي بهذه القيود التي فرضها القانون، وفيما عدا هذه القيود فإن القاضي يكون له كامل الحرية في تكوين عقيدته دون مصادرة على حقه في ذلك.

قيود ممارسة القاضي لحرية في الاقتناع (تكوين عقيدته).

قيد القانون القاضي في حريته في تكوين عقيدته بقيود ثلاثة هي:

- ١ - أن يكون الاقتناع من أدلة طرحت بالجلسة.
- ٢ - تقيده في المسائل غير الجنائية بطرق الإثبات الخاصة بها.
- ٣ - تقيده في إثبات جريمة الزنا على شريك الزوجة بأدلة معينة

(٢٧٦ع).

١ - تقييد القاضي في تكوين عقيدته بأدلة طرحت بالجلسة.

قيد القانون القاضي في حريته في تكوين عقيدته بأن تكون هذه العقيدة قد تكونت من خلال أدلة طرحت بالجلسة، وهذا ما أكدته القانون في المادة ٣٠٢ إجراءات "... ومع ذلك لا يجوز له أن يبنى حكمه على أى دليل لم يطرح أمامه في الجلسة ..." وبناء على ذلك فلا يصح للقاضي أن يكون عقيدته في الدعوى من أدلة لم تطرح بالجلسة ولم يكن لها أصل بالأوراق، ويرجع ذلك إلى أن القاعدة إنما تعني ضرورة أن يكون حكم القاضي مبنيًا على التحقيقات التي تتم وفقا للأصول القانونية ولذا فليس له أن يستند إلى معلوماته الشخصية التي عرفها خارج مجلس القضاء^(١)، أو أن يستند على شهادة شاهد ليس لها أصل بأوراق التحقيق. والواقع أن هذا القيد إنما يعد ضمانا للمتهم ضد خطأ القاضي أو تسرعه، ولذا فلا يصح للقاضي أن يستند في حكمه إلى دليل مستمد من مستندات قدمت إلى المحكمة في غيبة المتهم أو محاميه ولم تمكنه من الاطلاع عليه، ولكن للمحكمة أن تستند إلى أدلة وردت بالتحقيقات

(١) راجع نقض ١٩٩٨/٢/٥ مجموعة أحكام النقض س ٦٤ رقم ٢٣ ص ١٢٤.

الأولية وبوشرت في مواجهة المتهم أو اطلع عليها^(١)، ويلزم أن يكون اقتناع القاضي من الأدلة التي طرحت بالجلسة اقتناعاً يقينياً ومبنياً على أدلة مستساغة عقلاً، وذلك لأن الأصل في الإنسان إنما هو البراءة ولذا فإن الشك إنما يفسر لصالح المتهم ولا يتنفي هذا الأصل إلا بناء على أدلة يقينية.

٢ - تقييد القاضي الجنائي في المسائل غير الجنائية بطرق الإثبات الخاصة بها.

قيد القانون القاضي الجنائي في شأن فصله في المسائل غير الجنائية التي يفصل فيها، بما هو مقرر في شأن طرق الإثبات الخاصة بهذه المسائل، فنص في المادة ٢٢٥ إجراءات على أنه "تتبع المحاكم الجنائية في المسائل غير الجنائية التي تفصل فيها تبعاً للدعوى الجنائية طرق الإثبات المقررة في القانون الخاص بتلك المسائل".

ولذا فإذا أثر في الدعوى إحدى المسائل غير الجنائية وكانت لازمة للفصل في الدعوى الجنائية كالدفع بانتفاء علاقة الزوجية في جريمة الزنا أو الدفع بالملكية للشيء محل السرقة، ففي مثل هذه الحالات يفصل القاضي الجنائي في هذه الدفوع وذلك لأن الحكم في الدعوى الأصلية يتوقف على الفصل في هذه الدفوع، ولذا فإن القاضي في إثباته لهذه الأمور غير الجنائية يلتزم باتباع طرق الإثبات المقررة بالقوانين التابعة لها، فيلتزم في شأن إثبات توافر علاقة الزوجية بما قرره قانون الأحوال الشخصية في شأن إثباتها، ويلتزم بطرق الإثبات المقررة في القانون المدني

(١) د. مأمون سلامة - المرجع السابق ص ٦٣٤، وراجع من أحكام القضاء في حرية القاضي في تكوين عقيدته، نقض ١٩٨١/١/٢٦ مجموعة أحكام النقض ص ٣٢ رقم ١٢ ص ٧٩، ١٩٨١/١٠/١٣ رقم ١٢٣ ص ٦٩٢، ١٩٨١/١٢/٢٩ رقم ٢١٧ ص ١٢١٢.

في شأن إثبات الملكية وهكذا، بيد أنه يشترط لتقيد القاضى الجنائى فى شأن إثبات المسائل غير الجنائية بطرق الإثبات المقررة بها، ألا تكون الواقعة محل الإثبات هى بذاتها الواقعة محل التجريم أى ألا تكون هى المكونة للسلوك الإجرامى^(١) فجرمة خيانة الأمانة لو كان تصرف الأمين فى الأمانة يبيعها مثلاً فإن واقعة البيع هنا هى نفسها المكونة للسلوك الإجرامى ولذا فالقاضى الجنائى فى إثباته لتلك الواقعة لا يلتزم بالرجوع إلى القانون المدنى وإنما يلجأ إلى القانون الجنائى فى شأن بيان واقعة تسليم الشئ إلى الأمين بناء على عقد الأمانة، كما يلزم أن تكون المسألة المتعلقة بالقوانين غير الجنائية لازمة للفصل فى الدعوى الجنائية فمتى توافر الأمران السابقان كان على القاضى الجنائى فى إثباته لهذه المسائل غير الجنائية أن يتقيد بطرق الإثبات المقررة بالقوانين التابعة لها هذه المسائل، بيد أنه من الأمور التى تجدر ملاحظتها أن طرق الإثبات فى المسائل غير الجنائية ليست من النظام العام بمعنى أن مخالفتها لا يترتب عليه بطلان إلا إذا تمسك به أحد الخصوم أمام محكمة الموضوع، فإذا لم يتمسك بضرورة مراعاة طرق الإثبات المقررة فى هذه المسائل أمام محكمة الموضوع كان الحكم صحيحاً ولا يجوز الدفع بضرورة التقيد بتلك الطرق لأول مرة أمام محكمة النقض.

٣ - تقيد القاضى الجنائى فى إثبات جريمة الزنا على الشريك بالأدلة المقررة قانوناً.

قيد القانون القاضى فى شأن إثبات جريمة الزنا على الشريك بأدلة محددة لا يجوز للقاضى أن يكون اقتناعه بارتكاب الزنا إلا بإحدى الطرق التى بينها القانون فى المادة ٢٧٦ عقوبات، حيث بينت هذه المادة أن

(١) د. مأمون سلامة - المرجع السابق ص ٦٤٠.

(٤٠١)

أحوال ثبوت هذه الجريمة أربعة هي: ^(١)

(أ) القبض عليه حين تلبسه بالفعل.

(ب) اعترافه.

(ج) وجود مكاتيب أو أوراق أخرى مكتوبة منه.

(د) وجوده في منزل مسلم في المحل المخصص للحريم.

(أ) القبض عليه حين تلبسه بالزنا.

ولا يشترط هنا توافر حالة التلبس الحقيقي بالفعل وفقا للمادة ٣٠ إجراءات بل يكفي أن يتضح من الظروف التي وجد فيها الشريك بما لا يدع مجالاً للشك أن الزنا قد وقع فعلاً ^(٢) كوجود الشريك بدون ملابسه مع امرأة في نفس هذه الحالة وشوهدت الملابس فوق بعضها ^(٣)، ووجود الشريك محتفياً تحت السرير وخالعا حذاءه ولم يكن يستر المرأة سوى جلباب النوم ^(٤).

ولا يشترط أن يكون المشاهد أحد مأموري الضبط القضائي بل يكفي أن يشاهده أحد الشهود كالزوج مثلاً لأن هذه الجريمة ترتكب عادة في الخفاء مما لا يمكن معه لمأمور الضبط القضائي مشاهدتها في حالة تلبس، ولكن كل ما يشترط لصحة هذا التلبس هو أن يكون وليد إجراء

(١) ويلاحظ أن إثبات الجريمة في حق الزوجة يخضع للقواعد العامة ومن ثم فإذا اقتنع القاضي من أي دليل أو قرينة بارتكابها للجريمة فله التقرير بإدانتها وتوقيع العقاب عليها، راجع نقض ١٩٧٦/١٢/١٣ مجموعة أحكام النقض س ٢٧ رقم ٢١٢ ص ٩٣٤، ١٩٧٤/٣/١١ س ١٥ رقم ٥٨ ص ٢٥٨.

(٢) راجع نقض ١٩٧٥/٥/١٩ مجموعة أحكام النقض س ٢٦ رقم ١٠٤ ص ٤٤٧، ١٩٧٤/٦/١٠ س ٢٥ رقم ١٢٤ ص ٥٨٠.

(٣) نقض ١٩٣٢/٤/٢٥ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ٣٤٣ ص ٥٢٥، ١٩٤٠/٣/١٨ ج ٥ رقم ٨٠ ص ١٤٢.

(٤) نقض ١٩٣٥/١٢/٢ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ٤٠٩ ص ٥١٣.

مشروع أما إذا كان الإجراء غير مشروع كالتلصص من ثقب الأبواب، فإن التلبس يكون باطلاً، إلا إذا كان المتلصص هو الزوج وكان الزنا واقعاً في منزله، فهنا يكون من حقه رؤية ما يدور به لأنه لا يعد بذلك معتدياً على حرمة مسكنه بل هو حقه.^(١)

(ب) الاعتراف.

ويقصد به اعتراف الشريك على نفسه فلا يغني عنه اعتراف المرأة لأن اعترافها قد يكون بسبب اتفاق بين هذه المرأة وشريكها لكي تحصل على حكم طلاق من زوجها أو يكون باتفاق بينها وبين زوجها للحصول على تعويض من الشريك.^(٢)

وهذا الاعتراف لا يشترط أن يكون في مجلس القضاء بل يصح أمام مأمور الضبط القضائي أو في مرحلة التحقيق أو المحاكمة فهو صحيح متى صدر في أي مرحلة من مراحل الدعوى، وكل ما يشترط له هو ما يشترط لصحة الاعتراف كما سيأتي عند الحديث عن الاعتراف.

(ج) وجود مكاتيب أو أوراق مكتوبة منه.

فيجب أن تكون الأوراق صادرة من الشريك نفسه، ويستوى أن تكون صادرة إلى شريكته أو كانت صادرة إلى صديق يحكى له فيها علاقته غير المشروعة بهذه المرأة ولا يشترط أن تكون هذه الأوراق موقعة من الشريك^(٣)، بل يكفي أن تكون صورة فوتوغرافية للكتابة ما دام أن المحكمة قد تثبتت من مطابقتها للأصل أما الصور الفوتوغرافية للشريك مع المرأة في وضع شائن فإنه لا يعد من قبيل الأوراق المكتوبة من الشريك

(١) د. أحمد فتحي سرور - الوسيط - ص ٤٧٩.

(٢) د. رعوف عبيد - المرجع السابق ص ٦٨١.

(٣) راجع نقض ١٩٤٦/١٠/٢٨ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٢١٥ ص ١٩٥.

لأنها لا تعد من المحررات التي نص عليها القانون.^(١) ويلزم أن يكون الحصول على هذه الأوراق بطريق مشروعة اللهم إلا إذا كان الذي استحصل على هذه الأوراق بطرق غير مشروعة هو الزوج واستحصل عليها من فتحة لشنطة زوجته الموجودة في بيته وتحت بصره ليستشهد بها عليها لأن حق الزوج في الحياة الخاصة يتضمن ما يتعلق برابطة الزوجية.^(٢)

(د) وجود الشريك في منزل مسلم في المحل المخصص للحريم.

وهذا الدليل أضيف سنة ١٩٠٤ للتمشي مع الدين الإسلامي، ولذا يجب أن يكون المسكن لمسلم وأن يكون الشريك غير ذي رحم محرم للمرأة وأن يوجد في المكان المخصص للحريم، أما المرأة فلا يشترط أن تكون مسلمة بل يصح أن تكون كناية، وقد ذهبت محكمة النقض إلى القول بأن وجود أجنبي مع المرأة في المحل المخصص للحريم في مسكن خاص تقيم فيه لم يساكنها فيه الزوج في الفترة التي كانت فيها غضيبي من زوجها لا يعد دليلاً على الشريك^(٣) والواقع أن وجود الأجنبي في الحالة السابقة مما يتوافر به الدليل^(٤) وذلك لتوافر حكمة النص التي اقتضت وضعه، وإلا فلا قيمة من وجوده، ويلزم أن يكون ضبط الشريك نتيجة إجراء مشروع، وعلى كل فهذا الدليل إنما هو قرينة بسيطة يجوز إثبات عكسها بكافة الطرق.

(١) راجع نقض ١٩٦٢/٥/٢٩ مجموعة أحكام النقض س ١٣ رقم ١٣٠ ص ٥١.

(٢) د. أحمد فتحي سرور - المرجع السابق ٤٨٠.

(٣) نقض ١٩٣٧/٥/١٧ مجموعة القواعد ج ٤ رقم ٨٦ ص ٧٤.

(٤) د. أحمد فتحي سرور - ٤٨١.

المبحث الثاني

أهمية الإثبات الجنائي

إن الإثبات في المواد الجنائية الأصل العام فيه هو حرية هذا الإثبات بمعنى أن القاضى مهمته هى البحث عن الحقيقة بغرض تحقيق العدالة الجنائية، ولذا فإنه ليس مقيدا بأدلة إثبات محددة كما هو الشأن بالنسبة للقاضى المدنى الذى يتقيد فى الإثبات بالوسائل والطرق المحددة قانونا. وبالرغم من أن أدلة الإثبات غير واردة على سبيل الحصر إلا أن الفقه والقضاء قد ذهبا إلى القول بأن الأدلة التى يمكن للقاضى الاستناد إليها فى حكمه دون أن يحول ذلك من الاستعانة بغيرها، هى المعاينة، الاعتراف، شهادة الشهود، المحررات، الخبرة، والقرائن، وسوف نتحدث عن هذه الأدلة ولكن سوف نعرض قبلها للحديث عن استجواب المتهم. ولذا فسيكون حديثنا عن استجواب المتهم، المعاينة، الاعتراف، شهادة الشهود، المحررات، الخبرة، القرائن، فى مطالب سبعة على التوالى.

المطلب الأول

استجواب المتهم

إن الاستجواب يعنى مناقشة المتهم فى الأدلة القائمة قبله بتفنيدها. وهذا الاستجواب هو من الحقوق المخولة لسلطة التحقيق فى مرحلة التحقيق بغية تمكينها من جمع أدلة الاتهام التى قد تؤدى إلى اعتراف المتهم بما هو منسوب إليه، أما فى مرحلة المحاكمة فقد حظر القانون على المحكمة استجواب المتهم، فقد نص فى المادة ١/٢٧٤ إجراءات على أنه "لا يجوز استجواب المتهم إلا إذا قبل ذلك" وترجع العلة فى حظر استجواب المتهم فى مرحلة المحاكمة إلى أن الاستجواب وما يتضمنه من

مناقشة المتهم مناقشة تفصيلية في الأدلة القائمة في الدعوى وتنفيذها من شأنه أن يربك المتهم مما يؤدي به إلى الإدلاء بما ليس في صالحه^(١) وهذا يعد إخلالا بحقه في الدفاع كما لا يتفق مع حيدة المحكمة، ولذا فليس للمحكمة أن تواجه المتهم بأقوال الشهود أو بما قد ضبط في منزله من أشياء أو بما انتهى إليه الخبر من رأى ثم تطلب من المتهم تنفيذ كل ذلك، واستجواب المتهم بالمعنى السابق والمحظور على المحكمة اللجوء إليه يختلف عن سؤال المتهم، فسؤال المتهم لا يعنى أكثر من سؤاله بعد معرفة البيانات المتعلقة باسمه وسنه ومحل إقامته وتاريخ ميلاده وصناعته، عما إذا كان معترف بالتهمة المنسوبة إليه أم لا، فهذا من حقها وفقا للمادة ٢٧١ إجراءات، فإن اعترف بالتهمة جاز للمحكمة الاكتفاء بهذا الاعتراف والحكم عليه بغير سماع شهود، وأيضا يعد من قبيل السؤال للمتهم والجائز للمحكمة ولا يعد من قبيل الاستجواب مجرد توجيه أسئلة للمتهم من شأنها إيضاح بعض الأمور التي تساعد في الوصول إلى الحقيقة^(٢) مثل سؤاله عن سوابقه أو الضغائن بينه وبين أسرة المجنى عليه وهذا ما أكدته المادة ٢/٢٧٤ إجراءات بقولها "وإذا ظهر أثناء المرافعة بعض وقائع يرى لزوم تقديم إيضاحات عنها من المتهم لظهور الحقيقة يلفته القاضى إليها ويرخص له في تقديم تلك الإيضاحات" فإذا امتنع المتهم عن الإجابة في الحالة السابقة أو إذا كانت أقواله في الجلسة مخالفة لأقواله في محضر جمع الاستدلالات أو التحقيق جاز للمحكمة بأن تأمر بتلاوة أقواله الأولى (٣/٢٧٤م إجراءات) ومتى امتنع المتهم عن الإجابة على أسئلة المحكمة، فلا يجوز أن يتخذ هذا الامتناع قرينة ضده.

وإذا كان حظر الاستجواب للمتهم مقرر لصالحه باعتباره وسيلة

(١) نقض ١٩٧٣/٣/٢٦ مجموعة أحكام النقض من ٢٤ رقم ٨٩ ص ٤٢٧.

(٢) راجع نقض ١٩٨١/٥/٢٥ مجموعة أحكام النقض من ٣٢ رقم ٦٦ ص ٥٤٦.

للدفاع عن نفسه فإنه يجوز له أن يتنازل عن ذلك ويقبل الاستجواب شريطة أن يكون قبوله صريحاً في ذلك فلا يكفي القبول الضمني الذي يستفاد ضمناً من إجابته على ما وجه إليه من أسئلة من المحكمة ولذلك فيلزم للاعتداد بقبول المتهم للاستجواب أن يكون ذلك بعد رجوعه إلى محاميه، وهذا يستشف منه ضرورة أن يكون قبول الاستجواب صريحاً^(١) وذلك على عكس ما ذهب إليه بعض رجال الفقه وأحكام القضاء^(٢) من القول بالاكْتفاء بالقبول الضمني، بيد أن القضاء قد خفف من حدة القبول الضمني للاستجواب، حيث قضت بأن اعتراض المتهم على الاستجواب يكفي ولو رضى به موكله.^(٣)

والاستجواب المحظور يترتب عليه البطلان للأدلة المستقاة منه سواء قامت به محكمة أول درجة أم المحكمة الاستئنافية.

وإذا كان الاستجواب محظوراً على المحكمة لتعلقه بمصلحة المتهم فإن مخالفته لا يترتب عليه البطلان إلا إذا تمسك به المتهم أو محاميه، فهو ليس من النظام العام.

وإذا كانت المحكمة لا يجوز لها استجواب المتهم، إلا أن للمتهم

(١) د. أحمد فتحي سرور - المرجع السابق ص ٣٧٨، د. مأمون سلامة ص ٦٥٠.

(٢) فقد ذهب بعض قضاء النقض إلى أنه يستوى أن يكون قبول الاستجواب صريحاً أو ضمناً، نقض ١٩٥٧/٢/٢٦ مجموعة أحكام النقض س ٨ رقم ٥٥ ص ١٩٠، نقض ١٩٦٦/١٠/١١ س ١٧ رقم ١٧٤ ص ٩٣٩ نقض ١٩٧١/٦/٢٠ س ١٢ رقم ١١٩ ص ٤٨٧، ١٩٧٠/١٢/٢٠ س ٢١ رقم ٢٩٦ ص ١٢٢٤، وراجع د. رعوف عبيد - المرجع السابق ص ٦٤٤، د. ادوارد غالي - المرجع السابق ص ٥٤١.

(٣) نقض ١٩٤٣/٤/٥ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ١٥٥ ص ٢٢١، ١٩٧٣/٣/٢٦ مجموعة أحكام النقض س ٢٤ رقم ٨٩ ص ٤٢٧.

الحق في أن يطلب من المحكمة استجوابه ولا يجوز للمحكمة إغفال ذلك إذا لم يعترض المحامي عليه، وإلا كان معنى ذلك الإخلال بحق المتهم في الدفاع عن نفسه حيث أن ذلك يعد من الأمور المتممة لدفاعه عن نفسه، ومتى كان الاستجواب صحيحا فإن للمحكمة أن تستند إلى الأدلة المستخلصة منه لتكون عقيدتها في الدعوى.

المطلب الثاني

المعاينة

قد ترى المحكمة أن المعاينة التي أجريت في مرحلة جمع الاستدلالات أو في مرحلة التحقيق بمعرفة سلطات التحقيق غير كافية لاستخلاص الأدلة الكافية لتكوين عقيدتها أو إصدار حكمها، لذا فقد خول القانون لها سلطة الانتقال بنفسها لإجراء المعاينة أو تنسب أحد قضائها للقيام بذلك^(١)، بغية استخلاص هذا الدليل الذي تستند إليه في تكوين عقيدتها في الدعوى، كما يكون أيضا من حق الخصوم طلب إجراء المعاينة بمعرفة المحكمة ولا تعتمد على المعاينة الثابتة بأوراق التحقيق أو جمع الاستدلالات، فهذا من الحقوق المكفولة للخصم لتأكيد حقه في الدفاع، ومتى قررت المحكمة إجراء هذه المعاينة لمكان الحادث أو فحص الشيء أو الشخص (ومثال معاينة الأشياء معاينة السلاح أو الخطاب المتضمن عبارات القذف والسب، ومثال معاينة الشخص معاينة آثار الضرب أو الجرح في جرائم الأشخاص) فإن مكنه كون هذه المعاينة مجدية

(١) ولكن لا يجوز للمحكمة ندب عضو نيابة لإجراء هذه المعاينة لأن سلطة النيابة قد انتهت بدخول الدعوى حوزة القضاء. وعند انتقال المحكمة يلزم أن تكون بكامل تشكيلها أى بصحبة عضو النيابة وكاتب الجلسة مع القاضي أو القضاة.

أم لا يخضع لسلطانها التقديرية، فقد ترى الانتقال لمكان الجريمة مثلاً لمعرفة ما إذا كان من الممكن أن تمتد يد الغير للعبث بجسم الجريمة أم لا، إذا لم يتضح ذلك من معاينة سلطات التحقيق أو كانت المعاينة المدونة بالأوراق لم تطمئن إليها المحكمة.^(١)

ومتى قررت المحكمة إجراء المعاينة وجب عليها إخطار الخصوم بتاريخها لكي يتم بحضورهم، لأن المحكمة في هذه الحالة يسرى عليها ما يسرى على سلطات التحقيق في شأن إجراء المعاينة.

المطلب الثالث

الاعتراف

يعنى الاعتراف إقرار المتهم بصحة ما هو منسوب إليه من الأفعال الإجرامية كلها أو بعضها.

والاعتراف الذى يعول عليه لإثبات الدعوى هو الاعتراف القضائى الذى يكون صادراً أمام المحكمة، أما الاعتراف الذى يصدر أمام مأمور الضبط القضائى أو أمام سلطات التحقيق أو أمام سلطة الإحالة أو أمام أحد الأشخاص أو الذى يكون مدوناً فى ورقة رسمية أو عرفية فهو اعتراف غير قضائى ويتوقف على مدى الثقة فى الجهات التى صدر أمامها، أو شهادة من صدر أمامهم، أو قيمة الورقة المدون بها هذا الاعتراف.^(٢)

ولذا قررت محكمة النقض أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ باعتراف المتهم فى محضر الضبط أو فى محضر التحقيق متى تأكدت من سلامة الدليل

(١) د. مأمون سلامة - المرجع السابق ص ٦٦٠.

(٢) د. أحمد فتحى سرور - المرجع السابق ص ٣٩٨، ٣٩٩، د. سامى الملا -

اعتراف المتهم - رسالة دكتوراه سنة ١٩٧٥ ص ٣١٨.

المستخدم ومطابقته للواقع.^(١)

شروط صحة الاعتراف.

يشترط لصحة الاعتراف لكي يصدر القاضي حكمه استناداً إليه دون حاجة إلى سماع شهود (م ٢٧١ إجراءات)^(٢) عدة أمور ذلك لأنه كما يقال أن الاعتراف هو سيد الأدلة.

١ - يلزم أن يكون الاعتراف صادراً من المتهم على نفسه، فلا يصح أن يكون إقرار شخص على غيره اعترافاً وإنما يعد ذلك من قبيل الشهادة.

٢ - يجب أن يكون المتهم الصادر منه الاعتراف ذا إرادة حرة فلا يصح اعتراف الشخص غير المميز أو الذي شابت إرادته عيب من العيوب كالمجنون ومن يقع تحت إكراه للإدلاء باعتراف، يستوى في ذلك أن يكون الإكراه مادياً أو معنوياً^(٣)، بيد أن بيان قيمة الإكراه المعنوي في نفس المكره ترجع إلى السلطة التقديرية للمحكمة متى تبين لها انقطاع رابطة السببية بين الإكراه والاعتراف الصادر من المتهم^(٤)، وذلك لأن الإكراه يترتب عليه انعدام حرية الاختيار لدى المكره الأمر الذي يترتب عليه بطلان الاعتراف وهذا البطلان إما هو بطلان مطلق لتعلقه بالنظام

(١) نقض ١٩٧٤/٣/١٧ مجموعة أحكام النقض س ٢٥ رقم ٦٥ ص ٢٩٥.

(٢) نقض ١٩٨١/٤/١٩ مجموعة أحكام النقض س ٣٢ رقم ٦٦ ص ٣٦٦.

(٣) نقض ١٩٧٦/٥/١٥ مجموعة أحكام النقض س ١٨ رقم ١٢٧ ص ٦٥١

ومثال الإكراه المادى اللجوء إلى الضرب والتعذيب، ومثال الإكراه المعنوي ممارسة الضغط بطريق التهديد والوعيد مع مراعاة أنه يلزم الدفع ببطلان الاعتراف الصادر تحت تأثير الإكراه أمام محكمة الموضوع حيث لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض، راجع نقض ١٩٧٣/١/١ مجموعة أحكام النقض س ٢٤ رقم ١ ص ١.

(٤) د. سامي الملا - اعتراف المتهم ص ١٩١.

لذا نص القانون في المادة ٣٠٢ إجراءات على أن "... كل قول يثبت أنه صدر من المتهمين أو الشهود تحت وطأة الإكراه أو التهديد به يهدر ولا يعول عليه".

٣ - يلزم أن يكون الاعتراف صريحا لا لبس فيه ولا غموض، أى يكون نصا فى ارتكاب الأفعال المسندة إلى المتهم دون أن تحتل تأويلا ولذا لا يجوز للمحكمة أن تعتبر اعترافا صادرا من المتهم، مجرد مصالحه مع الجنى عليه نظير دفعه مبلغا على سبيل التعويض، أو هربه.^(٢)

كما لا يعد من قبيل الاعتراف إقرار المتهم بوجود عداوة بينه وبين الجنى عليه أو أسرته، أو أنه سبق أن اعتدى على الجنى عليه أو هده بالقتل، فهذه الأمور لا تعدو أن تكون دلائل لا بد وأن تعززها أدلة أخرى لإدانة المتهم.^(٣)

٤ - يلزم أن يصدر الاعتراف فى مجلس القضاء أى أن يصدر أمام المحكمة اما الاعتراف الصادر خارج مجلس القضاء، أمام أحد مأمورى الضبط القضائى أو أمام سلطات التحقيق أو الإحالة فهو اعتراف غير قضائى^(٤) تتوقف قوته فى إقتناع المحكمة على الثقة فى الجهة التى صدر أمامها أو شهادة من صدر أمامهم أو قيمة الورقة المدون بها، فإذا أصر المتهم على اعترافه فى الجلسة عد اعترافا قضائيا وجاز للمحكمة الاستناد إليه وحده للحكم بالإدانة دون سماع شهود (وفقا للمادة ٢٧١

(١) فالإكراه المادى يعد جريمة تستوجب العقاب (م ١٢٦ع) والإكراه الأدبى والمعنوى عمل غير مشروع يستوجب المسئولية الأدبية على الأقل.

(٢) د. رعوف عبيد - المرجع السابق ص ٦٣٩.

(٣) المرجع السابق نفسه.

(٤) د. أحمد فتحى سرور ص ٣٩٨، ٣٩٩، د. سامى صادق الملا - المرجع

السابق ص ٢٨٣.

إجراءات).

٥ - يلزم أن يكون الاعتراف الصادر من المتهم على نفسه وليد إجراءات صحيحة قانونا فإذا كان نتيجة استجواب من المحكمة بموافقة المتهم فإن للمحكمة أن تستند إليه في تكوين عقيدتها، أما إذا تم بالرغم منه، كان باطلا لأن الأصل هو أنه لا يجوز للمحكمة استجواب المتهم (م ١/٢٧٤ إجراءات).

متى توافرت الشروط السالف بياها كان للمحكمة أن تكفى بالاعتراف وتحكم على المتهم، وإلا كان عليها ضرورة الاستعانة بأدلة أخرى لإدانة المتهم خلاف الاعتراف الذي لم تتكامل شروط صحته.

تقدير الاعتراف.

يلزم على القاضي أن يتأكد من صحة الاعتراف الصادر من المتهم، لأنه وإن كان من المستبعد أن يعترف شخص على نفسه بارتكاب جريمة هو منها براء إلا أنه في بعض الحالات قد يكون الاعتراف غير صحيح، فقد يعترف شخص بجريمة لم يرتكبها لأحد الأسباب، كأن يريد التخلص من بعض معضلات الحياة أو لتخليص عزيز لديه كابن أو أب أو أخ من جريمة، لذا فإنه يلزم أن يتحرى القاضي مدى صحة هذا الاعتراف ومدى مطابقته لبقية ما يوجد في الدعوى من أدلة فإذا لم يقتنع وجدانه بصحته كان له الحق في عدم التعويل عليه.^(١)

(١) راجع نقض ١٩٥٦/٢/٢١ مجموعة أحكام النقض س ٧ رقم ٦٩ ص ٢١٩، ١٩٧٦/٤/١٩ س ٢٧ رقم ٧٦ ص ٤٩٣، ١٩٧٧/٦/٦ س ٢٨ رقم ١٥٠ ص ٧١٣، ١٩٧٧/١١/٢٧ س ٢٨ رقم ٢٠١ ص ٩٧٦، نقض ١٩٨١/٢/٥ س ٣٢ رقم ١٠ ص ١٣٨، ١٩٨١/١٠/٢٨ رقم ١٣٤ ص ٧٧٥.

تجزئة الاعتراف.

لما كان الاعتراف يرجع في النهاية إلى سلطة المحكمة في تقدير قيمته حيث يكون لها حق التعويل عليه في حكمها أو أن تطرحه جانبا إذا لم تطمئن إلى صحته فإن من حقها أن تجزئ هذا الاعتراف فتعول على ما يطمئن إليه وجدانها وتطرح ما عداه، وهذا حق لها ناتج عن حقها في حريتها في تكوين عقيدتها، والقاضي في هذا يختلف عن القاضي المدني الذي لا يجوز له تجزئة الاعتراف لأنه مقيد بالسير على القاعدة العامة التي تقضى بعدم جواز تجزئة الإقرار (م ١٠٤/٢ إثبات).

ولذا فإن للقاضي الجنائي أن يأخذ من اعتراف المتهم بما يطمئن إليه وجدانه وي طرح ما عداه، بيد أن ما يصح تجزئته من الاعتراف هو ما يتعلق بالاعتراف بارتكاب الجريمة وانحسار الإنكار على الوقائع الخاصة بظروف الجريمة أو بتقدير العقاب المقرر، ومثال ذلك أن يقر المتهم بارتكابه لجريمة القتل بدون توافر سبق الإصرار على ذلك^(١) أو أنه قد ساهم مع غيره في ارتكاب الجريمة^(٢)، ففي مثل هذه الحالة يقتصر أثر الإقرار عن الجريمة مجردة عن الظروف المحيطة بها، أما تقدير مدى ثبوت هذه الظروف فهو متروك للسلطة التقديرية للمحكمة.^(٣)

ولذا قررت محكمة النقض أن محكمة الموضوع غير ملزمة في المواد الجنائية بالأخذ باعتراف المتهم بنصه بل لها أن تجزئ هذا الاعتراف وتأخذ ما تراه مطابقا منه للحقيقة وتعرض عما سواه.^(٤)

أما إذا كان الاعتراف نافيا للخطأ أو نافيا للمسئولية فلا يصح

(١) نقض ١٩٦٣/٣/٢٥ مجموعة أحكام النقض س ١٤ رقم ٤٧ ص ٢٢٥.

(٢) د. أحمد فتحي سرور - المرجع السابق ص ٤٠٦، ٤٠٧.

(٣) المرجع السابق نفسه.

(٤) نقض ١٩٦٣/١٠/٢٢ مجموعة أحكام النقض س ١٤ رقم ١١٣ ص ٦٨٧.

تجزئة الاعتراف، كمن يدفع بارتكابه جريمة القتل دفاعاً عن النفس (دفاع شرعى)، أو يدعى أن السلاح الذى ضبط بمقره قد دس له للنيل منه^(١) ففي مثل هذه الحالة لا يجوز تجزئة الاعتراف وأن تعد المتهم مرتكباً للجريمة ولكن لها أن تعتد بكل أو بعض الوقائع التى اعترف بها وتبين ما اطمأنت إليه منها.^(٢)

المطلب الرابع

شهادة الشهود

تعنى الشهادة إفشاء الشاهد بما لديه من معلومات أدركها بحواسه عن الواقعة موضوع الدعوى^(٣) وقد عالج القانون أحكام الشهادة فى المواد ٢٧٧ إلى ٢٩٠ إجراءات.

ويقتضى الحديث عن الشهادة بيان إعلان الشهود بالحضور أمام المحكمة، ثم بيان كيفية أداء الشهادة، ثم الحديث عن تخلف الشهود وجزاء ذلك وأخيراً بيان سلطة المحكمة فى تقدير الشهادة.

إعلان الشهود بالحضور أمام المحكمة.

يكلف الشهود بالحضور بناء على طلب الخصوم بواسطة أحد المحضرين أو أحد رجال الضبط، ويكون ذلك قبل الموعد المحدد للجلسة بأربع وعشرين ساعة خلاف مواعيد المسافة، أما فى حالة التلبس بالجريمة فإنه يجوز تكليف الشهود بالحضور فى أى وقت ولو شفهيًا بواسطة أحد مأمورى الضبط القضائى أو أحد رجال الضبط وفى الحالات التى يكون فيها المتهم محبوساً احتياطياً فى إحدى الجنح يكون التكليف بالحضور بغير

(١) نقض ١٩٥٢/٦/١٠ مجموعة أحكام النقض س ٣ رقم ٤٠٣ ص ١٠٧٦.

(٢) د. أحمد فتحى سرور - المرجع السابق ص ٤٠٧.

(٣) راجع نقض ١٩٧٨/٢/٦ مجموعة أحكام النقض س ٢٩ رقم ٢٥ ص ١٣٦.

ميعاد^(١) كما يجوز أن يحضر الشاهد في الجلسة بغير إعلان بناء على طلب الخصوم، وللمحكمة أثناء نظر الدعوى أن تستدعى وتسمع أقوال أى شخص ولو بإصدار أمر بالضبط والإحضار إذا دعت الضرورة لذلك^(٢)، ولها أن تأمر بتكليفه بالحضور في جلسة أخرى، وللمحكمة أن تسمع شهادة أى إنسان يحضر من تلقاء نفسه لإبداء معلومات في الدعوى (م ٢٧٧ إجراءات).

كيفية أداء الشهادة.

ينادى على الشهود بأسمائهم، وبعد الإجابة منهم يحجزون في الغرفة المخصصة لهم، ولا يخرجون منها إلا بالتوالى لتأدية الشهادة أمام المحكمة، ومن تسمع شهادته منهم يبقى في قاعة الجلسة إلى حين إقفال باب المرافعة ما لم ترخص له المحكمة بالخروج، ويجوز عند الاقتضاء أن يبعد شاهد أثناء سماع شاهد آخر، وتسوغ مواجهة الشهود بعضهم ببعض (م ٢٧٨ إجراءات)^(٣).

ويجب تخليف الشهود الذين بلغت سنهم أربعة عشرة سنة لليمين القانونية بأن يشهدون بالحق ولا يقولون إلا الحق، أما من لم تبلغ سنهم أربع عشرة سنة فإنه يجوز سماع شهادتهم دون حلف يمين (م ٢٨٣ إجراءات)، كما يكون سماع شهادة المحكوم عليهم بعقوبة جنائية ولم يرد

(١) راجع م ٢٣٣ إجراءات والتي استبدلت الفقرة الثالثة منها بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ الجريدة الرسمية العدد ٥١ مكرر في ٢٠/١٢/١٩٩٨.

(٢) يلاحظ أنه لا يجوز إكراه من لا يخضعون للولاية القضائية للقضاء الوطنى على الحضور أمام المحكمة كرجال السلك الدبلوماسى الأجنبي وزوجاتهم وأقاربهم الاقربين القاطنين معهم في معيشة واحدة. راجع نقض ١٩٥٣/١٢/٢٨، مجموعة أحكام النقض س ٥ رقم ٥٦ ص ١٩٠.

(٣) لا يترتب على مخالفة ذلك بطلان لأنها من قبيل الإجراءات التنظيمية، نقض ١٩٥٥/١١/١٤، مجموعة أحكام النقض س ٦ رقم ٣٨٨ ص ١٣١٧.

لهم اعتبارهم بدون حلف يمين (م ٢٥٣/ع) وفي الحالتين الأخيرتين من يقل سنهم عن أربع عشرة سنة والمحكوم عليهم بعقوبة جنائية يكون سماع شهادتهم على سبيل الاستدلال ويحق للمحكمة أن تعتمد في القضاء بالإدانة على أقوال الشاهد الذي سمع على سبيل الاستدلال بدون حلف يمين^(١).

وللمحكمة إذا اعتذر الشاهد بأعذار مقبولة عن عدم إمكانه الحضور أن تنتقل إليه وتسمع شهادته بعد إخطار النيابة العامة وبساقى الخصوم "وللخصوم أن يحضروا بأنفسهم أو بواسطة وكلائهم وأن يوجهوا للشاهد الأسئلة التي يرون لزوم توجيهها إليه (م ٢٨١ إجراءات). وتؤدي الشهادة بحسب الأصل شفويا ولكن يجوز للشاهد الاستعانة بورقة مكتوبة متى أجازت له المحكمة ذلك طبقا لطبيعة الدعوى، فهذه من الأمور التقديرية المتروكة للمحكمة.^(٢)

والمدعى المدني يسمع كشاهد ويؤدي اليمين القانونية (م ٢٨٨ إجراءات)^(٣) كما أنه لا يجوز رد الشهود لأي سبب من الأسباب (م ٢٨٥ إجراءات)^(٤).

وقد أجاز القانون للشهود الامتناع عن الإدلاء بشهادتهم ضد المتهم متى كانوا من أصوله أو فروعه أو أقاربه أو أصهاره إلى الدرجة الثانية، وزوجته ولو بعد انقضاء رابطة الزوجية، وذلك ما لم تكن الجريمة

(١) راجع نقض ١٩٨١/٥/١٤ مجموعة أحكام النقض س ٣٢ رقم ٨٩ ص ٥٠٧، نقض ١٩٧٣/٤/١ س ٢٤ رقم ٩١ ص ٤٤٥، ١٩٧٣/٦/٢٤ رقم ١٦١ ص ٢٧٢.

(٢) نقض ١٩٥٤/٧/٥ مجموعة أحكام النقض س ٥ رقم ٣٨٣ ص ٨٨٨.

(٣) نقض ١٩٧٨/٢/٦ مجموعة أحكام النقض س ٢٩ رقم ٢٥ ص ١٣٦.

(٤) راجع نقض ١٩٣٧/٣/١ مجموعة القواعد ج ٤ رقم ٥٥ ص ٥٣.

قد وقعت على الشاهد^(١) أو أحد أقاربه أو أصهاره الأقربين، أو إذا كان هو المبلغ عنها، أو إذا لم تكن هناك أدلة إثبات أخرى (م ٢٨٦ إجراءات)، وفي هذه الحالة تسرى القواعد المقررة في قانون المرافعات لمنع الشاهد من أداء الشهادة أو الإعفاء من أدائها (م ٢٧٨ إجراءات) وإذا تعذر سماع الشاهد لأي سبب من الأسباب أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك فإن المحكمة تقرر تلاوة الشهادة التي أبدت في التحقيق الابتدائي أو في محضر جمع الاستدلالات أو أمام الخبير (م ٢٨٩ إجراءات) وإذا قرر الشاهد أنه لم يعد يذكر واقعة من الوقائع، فإنه يجوز أن يتلى من شهادته التي أقرها في التحقيق أو من أقواله في محضر جمع الاستدلالات الجزء الخاص بهذه الواقعة وكذلك الحال إذا تعارضت شهادة الشاهد التي أداها في الجلسة مع شهادته أو أقواله السابقة (م ٢٩٠ إجراءات).

ولا يجوز أن يكون أحد أعضاء المحكمة أو عضو النيابة الحاضر بالجلسة أو كاتب الجلسة أو المترجم، شهودا حتى لا يجمع أي منهم بين صفتي الشاهد والحكم في نفس الوقت.

والمحكمة ملزمة بسماع كافة الشهود الذين أعلنوا بالطريق القانوني وحضروا الجلسة سواء أكانوا شهود نفى أم شهود إثبات وعدم سماعهم يؤدي إلى الإخلال بحق الخصوم مما يعيب الحكم الصادر^(٢) ولكن لها أن تكتفي بسماع بعض الشهود إذا قرر الدفاع الاكتفاء بمن سمع منهم^(٣)، كما يجوز للمحكمة أن تمتنع عن سماع شهادة الشهود في وقائع رأت أنها

(١) نقض ١٩٧٨/٢/٦ سابق الإشارة إليه.

(٢) د. محمود مصطفى - المرجع السابق ص ٤٥٤، د. ادوارد غالي - المرجع السابق ص ٥٥٢.

(٣) نقض ١٩٥١/٢/٢٠ مجموعة أحكام النقض س ٢ رقم ٢٥٢ ص ٦٦٤، وراجع نقض ١٩٨١/١٠/٢٠ س ٣٢ رقم ١٢٩ ص ٧٣٢.

واضحة وضوحا كافيا (م ٢٧٣/٣ إجراءات).^(١)

وإذا تمسك المتهم أو المدافع عنه بضرورة سماع أحد شهود الواقعة حتى ولو لم يكن من الذين أعلنوا، فيلزم على المحكمة إجابته لطلبه وإلا كان معنى ذلك إخلالا بحق الدفاع، وذلك لأن المحكمة إنما هي الملاذ الأخير في إبداء ما يعن للمتهم والمدافع عنه من أوجه الدفاع وطلبات التحقيق المنتجة في الدعوى^(٢)، ولكن يشترط أن يكون طلب سماع الشاهد صريحا وجازما حتى ولو كان الدفاع في بداية الجلسة اكتفى بتلاوة أقوال الشاهد الغائب ثم عاد في نهاية مرافحته وطلب البراءة بصفة أصلية لموكله والتأجيل لسماع الشاهد بصفة احتياطية، ففي هذه الحالة يلزم على المحكمة إجابته لطلبه وذلك إذا رأت عدم الحكم بالبراءة.^(٣)

وإذا تبين للمحكمة كذب الشاهد في إدلائه بشهادته بعد حلف اليمين القانونية وبعد إقفال باب المرافعة، فإن الشاهد يعد مرتكباً لجريمة الشهادة الزور^(٤)، وهذا لا يتحقق إلا بعد إقفال باب المرافعة لأنه يجوز للشاهد العدول عن شهادته حتى ذلك الوقت، وشهادة الزور التي يرتكبها الشاهد هي من جرائم الجلسات فإذا كانت من قبيل الجنح فيحوز للمحكمة عندئذ أن توجه إليه الاتهام وتحكم عليه بعد سماع أقوال النيابة العامة، ودفاع المتهم (م ٢٤٤/١ إجراءات) وتكون شهادة الزور جنحة طبقا للمواد (٢٩٤، ٢٩٦ ع)^(٥)، أما إذا كانت شهادة الزور جنائية وفقا

(١) راجع نقض ١٩٥٤/٥/٢٥ مجموعة أحكام النقض س ٥ رقم ٢٣٧ ص ٧١٤.

(٢) نقض ١٩٧٠/٥/٢٥ مجموعة أحكام النقض س ٢١ رقم ١٧٢ ص ٧٢٩.

(٣) نقض ١٩٧٠/١/٢٦ مجموعة أحكام النقض س ٢١ رقم ٤٢ ص ١٧٦.

(٤) يلاحظ أن من تسمع شهادتهم على سبيل الاستدلالات لا يرتكبون جريمة الشهادة الزور لأنهم لم يحلفوا اليمين القانونية.

(٥) فالمادة ٢٩٤ ع تعاقب بالحبس كل من شهد زورا لمتهم أو عليه، والمادة ٢٩٦

للمادة ٢٩٥ ع والمادة ٢٩٨ ع^(١)، يصدر رئيس المحكمة أمرا بإحالة المتهم إلى النيابة العامة ويحرر محضرا بذلك ويأمر بالقبض على المتهم إذا اقتضى الحال ذلك (م ٢٤٤/٢، ٣ إجراءات).

تخلف الشهود عن الحضور وجزاؤه.

إذا تخلف الشاهد عن الحضور أمام المحكمة بعد تكليف به جاز الحكم عليه بعد سماع أقوال النيابة العامة بدفع غرامة لا تتجاوز عشرة جنيهاً في المخالفات وثلاثين جنيهاً في الجنايات، ويجوز للمحكمة إذا رأت أن شهادته ضرورية أن تؤجل الدعوى لإعادة تكليفه بالحضور ولها أن تأمر بالقبض عليه وإحضاره (م ٢٧٩ إجراءات).

وإذا حضر الشاهد بعد تكليفه بالحضور مرة ثانية، أو من تلقاء نفسه وأبدى أعذاراً مقبولة جاز إعفاؤه من الغرامة بعد سماع أقوال النيابة العامة (م ٢٨٠/١ إجراءات).

وإذا لم يحضر الشاهد للمرة الثانية جاز الحكم عليه بعد سماع أقوال النيابة العامة بغرامة لا تتجاوز ضعف الحد الأقصى المقرر في المادة

تعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستين كل من شهد زورا على متهم بجنحة أو مخالفة أو شهد له زورا.

(١) تعاقب المادة ٢٩٥ ع بالسجن المشدد والسجن كل من شهد زورا وترتب على الشهادة الحكم بإدانة المتهم، فإذا كانت العقوبة التي حكم بها على المتهم هي الإعدام ونفذت فيه، فإنه يحكم على الشاهد زورا بالإعدام، أما المادة ٢٩٨ ع فهي تعاقب من شهد زورا في دعوى جنائية أو مدنية إذا قبل عطية أو وعدا بشيء بالعقوبات المقررة للرشوة أو الشهادة الزور أيهما أشد، فإذا كان الشاهد طبييا أو جراحا أو صيدليا أو قابلة وطلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعدا أو عطية لأداء الشهادة زورا بشأن حمل أو مرض أو عاهة أو وفاة أو وقعت منه الشهادة بذلك نتيجة لرجاء أو توصية أو وساطة يعاقب بالعقوبات المقررة في باب الرشوة أو باب التزوير أيهما أشد، ويعاقب الراشي والوسيط بالعقوبة المقررة للمرتشي.

١/٢٧١ إجراءات ويجوز للمحكمة إذا رأت أن شهادته ضرورية أن تؤجل الدعوى لإعادة تكليفه بالحضور، ولها أن تأمر بالقبض عليه وإحضاره (م ٢٧٩ إجراءات).

والمحكمة أن تأمر بالقبض عليه وإحضاره في نفس الجلسة أو في جلسة أخرى تؤجل إليها الدعوى (م ٢/٢٨٠ إجراءات).

وإذا لم يحضر الشاهد أمام المحكمة حتى صدور الحكم في الدعوى جاز له الطعن في حكم الغرامة بالطرق المعتادة (م ٢٨٢ إجراءات)، وإذا امتنع الشاهد عن أداء اليمين أو عن الإجابة في غير الأحوال التي يجيز له فيها القانون ذلك حكم عليه في مواد المخالفات بغرامة لا تزيد عن عشرة جنيئات مصرية وفي مواد الجنح والجنايات بغرامة لا تزيد على مائتي جنيه، وإذا عدل الشاهد عن امتناعه قبل إقفال باب المرافعة يعفى من العقوبة المحكوم بها عليه كلها أو بعضها (م ٢٨٤ إجراءات).

تقدير الشهادة.

إن تقدير قيمة الأدلة المستفادة من شهادة الشهود هو من الأمور التقديرية المتروكة للمحكمة، فلها أن تأخذ بأقوال الشهود أو أن تطرحها إذا لم تقتنع بها، ولها أن تأخذ بشهادة بعض الشهود دون البعض الآخر^(١)، ولها الحق في أن تعتمد على شهادة الشاهد أمام سلطات التحقيق وترجحها على الأقوال التي أدلى بها في الجلسة وإدائته بمقتضاها بجرمة الشهادة الزور^(٢)، ولها أن تعتمد على أقوال المجنى عليه وهو يحضر

(١) نقض ١٩٥٠/١٠/٩ مجموعة أحكام النقض س ٢ رقم ٣ ص ٣،

١٩٥٤/٦/١٤ س ٥ رقم ٢٥١ ص ٧٦٦، نقض ١٩٨١/١/١١ س ٣٢ رقم

٥ ص ٤٩، ١٩٨١/٢/٥ رقم ٢٠ ص ١٣٨، ١٩٨١/١٠/٢٧ رقم ١٣٣

ص ٧٦٣، ١٩٨١/١٢/١٠ رقم ١٩٤ ص ١٠٨٤.

(٢) نقض ١٩٥٣/٧/٢ مجموعة أحكام النقض س ٤ رقم ٢٧٠ ص ١٠٦٤،

نقض ١٩٨١/١٠/٢٧ س ٣٢ رقم ١٣٣ ص ٧٦٣.

مادام أنها اطمأنت إلى صحتها^(١)، كما أن لها أن تعتمد على شهادة قريب لأحد الخصوم أو صاحب مصلحة في الدعوى كالمدعى المدنى أو المستول عن الحق المدنى متى اطمأنت المحكمة إلى أن صلة القرابة أو المصلحة لم تؤدى بالشاهد إلى الشهادة بغير الحقيقة^(٢)، ولها أن تعتمد على شهادة الشاهد ولو كان أصماً أبكماً ما دام بإمكانها فهم إشارات دون الاستعانة بمن يترجم لها هذه الإشارات^(٣)، ولها أيضاً أن تعول على الشهادة التي أدلى بها الشاهد ولو كان سماعها على سبيل الاستدلال كشهادة من تقل سنه عن أربع عشرة سنة أو المحكوم عليه بعقوبة جنائية، أو أقوال متهم على متهم^(٤) لأن مرجع ذلك في النهاية هو اقتناع المحكمة بها.

ومن حق المحكمة أن تجزئ الشهادة فتأخذ بها في شأن وقاعة ولا تأخذ بها في شأن واقعة أخرى^(٥)، مثال ذلك كأن تأخذ بأقوال المجنى عليه في شأن واقعة هتك العرض ولا تأخذ بها في شأن السرقة التي يدعى المجنى عليه وقوعها^(٦)، ولكن إذا كان للمحكمة تجزئة الشهادة إلا أن ذلك مشروط بإمكانية التجزئة وبألا تمسح المحكمة تلك الأقوال بما يحيلها عن معناها ويحرفها عن مواضعها، فمتى كانت الاعتبارات التي ساقها الحكم

(١) نقض ١٩٥٧/١١/٢٧ مجموعة أحكام النقض س ٧ رقم ٣٣٦ ص ١٢١٢.

(٢) نقض ١٩٥٠/١١/٢٧ مجموعة أحكام النقض س ٢ رقم ١٠٧ ص ٢٨٨،

نقض ١٩٨١/١١/١٢ س ٣٢ رقم ١٥٤ ص ٨٩٣.

(٣) نقض ١٩٦٠/١١/٢٨ مجموعة أحكام النقض س ١١ رقم ١٦٤ ص ٤٤٨،

١٩٦٦/٤/١٩ س ١٦٧ رقم ٤٥٥، نقض ١٩٨١/١١/١٢ سابق الإشارة

إليه.

(٤) نقض ١٩٥٠/٤/٢٤ مجموعة أحكام النقض س ٢ رقم ٧٣ ص ٥٣٢،

١٩٧٦/١/٥ س ٢٧ رقم ٣ ص ٢٦، نقض ١٩٨١/٥/١٤ سابق الإشارة

إليه.

(٥) نقض ١٩٧٨/٢/٦ سابق الإشارة إليه.

(٦) نقض ١٩٤٤/٤/٢٠ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٤٠٢ ص ٥٢٦.

في سبيل تهيئة بعض المتهمين تأسيساً على كذب الشهود تصدق بالنسبة لمن حكم بإدائته فإن أفراد هذا الأخير بوضع مستقل بغير مرجع يجعل الحكم مشوباً بالتناقض.^(١)

ولا يعد عيباً أن تعتمد المحكمة على الدليل القولي المستمد من أقوال الشاهد ولو كان غير متطابق مع الدليل الفني، بل يكفي ألا يكون هناك تناقض بينهما، ومثال ذلك الاختلاف في تقدير المسافات التي أطلقت منها الأعيرة النارية على المجنى عليه وذلك لأن تقدير الأشخاص بالنسبة للمسافات هو من الأمور التقريبية في حين أن تقديرها بالنسبة للخبير يعتمد على أصول فنية.^(٢)

وسلطة المحكمة في اقتناعها بالشهادة لا تخضع لرقابة محكمة النقض لأن هذا الاقتناع هو من الأمور التقديرية المتروكة لها ولذا فإن محكمة الموضوع ليست ملزمة ببيان سبب اقتناعها بيد أنها لو ذكرت الأسباب التي بنت عليها عدم أخذها بأقوال الشاهد، فإن هذا يخضع لرقابة محكمة النقض من حيث التأكد من أن الأسباب التي انتهت إليها محكمة الموضوع تؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها أم لا.^(٣)

(١) نقض ١٩٦٦/١٠/١٧ مجموعة أحكام النقض س ١٧ رقم ١٧١ ص ٩٦٣،

وراجع نقض ١٩٦٨/٢/٥ س ١٩ رقم ٢٥ ص ١٤٣.

(٢) نقض ١٩٦٨/٦/١٧ مجموعة أحكام النقض س ١٩ رقم ١٤٦، نقض

١٩٧٠/١٠/٤، س ٢١ رقم ٢٢٣ ص ٩٤٦، ١٩٧٠/١٠/٢٦، رقم ٢٣٩

ص ١٠٠١، نقض ١٩٨١/٣/٤ س ٣٢ رقم ٣٢ ص ٢٠٢، نقض

١٩٨١/٥/١٤ س ٣٢ رقم ٨٩ ص ٥٠٧.

(٣) نقض ١٩٧٧/٢/٦ مجموعة أحكام النقض س ٢٨ رقم ٤١ ص ١٨٨،

١٩٧٧/١٠/١٦ س ٢٨ رقم ١٧٧ ص ٨٥٧، نقض ١٩٨١/١/١١ س ٣٢

رقم ٥ ص ٤٩.

المطلب الخامس

المحررات

قد يكون المحرر مشتملا على جسم الجريمة كما هو الشأن في المحرر المزور أو المحرر المتضمن البلاغ الكاذب أو المتضمن التهديد أو السب والقذف، وقد يكون المحرر مشتملا على دليل على وقوع الجريمة ونسبتها إلى مرتكبها، كما هو الشأن في رسالة تتضمن اعترافا من المتهم، أو تتضمن إقرارا من شاهد في شأن واقعة معينة^(١)

وفي الواقع إن المحررات سواء أكانت محررات رسمية أو محررات عرفية لا يكون لها حجية خاصة في شأن إثبات الفعل الإجرامي بل إن هذه المحررات باعتبارها أدلة تخضع شأنها شأن باقي الأدلة للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع فلها مطلق الحرية في أن تستند إليها ولها الحق في طرحها وعدم التعويل عليها، وذلك إلا إذا نص القانون على خلاف ذلك، ولذا قرر القانون في المادة ٣٠٠ إجراءات "لا تنفيد المحكمة بما هو مدون في التحقيق الابتدائي أو في محاضر جمع الاستدلالات إلا إذا وجد في القانون نص على خلاف ذلك" وعلى ذلك فإن للمحكمة مطلق الحرية في الاعتماد على ما ورد في المحاضر والأوراق التي تجرى بمعرفة سلطات جمع الاستدلالات والتحقيق الابتدائي أو أن تلتفت عنه ولا تعول عليه، فلها مثلا أن تعتمد على أقوال شاهد أمام سلطة التحقيق دون أقواله في محضر جمع الاستدلالات أو العكس، ويرجع السبب في ذلك إلى أن هذه الأدلة إنما تعد بمثابة عناصر في الإثبات مرجعه في النهاية إلى تقدير محكمة الموضوع في شأن اقتناعها به من عدمه.

بيد أن هذه الحرية المطلقة للمحكمة في الأخذ بما ورد بهذه المحاضر

(١) د. رعوف عبيد - المرجع السابق ص ٦٦١.

والأوراق أو طرحها يرد عليه قيدان هما:

(أ) محاضر المخالفات.

منح القانون هذه المحاضر حجية بالنسبة لما هو مدون بها من وقائع وذلك حتى يثبت عكسها، وهذا ما قرره القانون في المادة ٣٠١ إجراءات "تعتبر المحاضر المحررة في مواد المخالفات حجة بالنسبة للوقائع التي يثبتها المأمورون المختصون إلى أن يثبت ما ينفيها" ويكون إثبات عكس ما ورد بهذه المحاضر بكافة طرق الإثبات كشهادة الشهود والقرائن، أو الطعن بالتزوير. بيد أنه يلاحظ أن حجية محاضر المخالفات يقتصر فحسب على ما ورد به من وقائع منسوبة إلى المتهم أو لغيره أما تقدير مدى حجية هذه الوقائع باعتبارها أداة للإثبات فهو من اختصاص المحكمة التي يكون لها حق الاعتماد عليها أو طرحها طبقا لحريتها في الاقتناع^(١) فإذا تضمن محضر المخالفة والصادر من الشخص بتحريره والمذيل بتوقيعه، على سبيل المثال، على دليل المخالفة كاعتراف المخالف بارتكاب المخالفة فهذا المحضر يعد حجة على صدور الاعتراف من المتهم ولكنه لا يعد حجة في شأن صحة هذا الاعتراف حيث يجوز لصاحب الشأن المناقشة في هذا الأمر ويكون للمحكمة مطلق الحرية في التعويل عليه أو طرحه طبقا لما تقتنع به.

(ب) محاضر الجلسات والأحكام.

إن ما يثبت في محاضر الجلسات لا يجوز إثبات عكسه إلا بطرق الطعن بالتزوير فحسب، لأن ما ورد بهذه المحاضر يعد حجة بالنسبة للوقائع المثبتة بها والإجراءات التي اتخذت، ويلاحظ أيضا أن الوقائع المثبتة بهذه المحاضر وكذا الإجراءات لا تعد ملزمة للمحكمة حيث يجوز لها أن تعول عليها ولها أن تطرحها إذا لم تقتنع بها، ولكن لا يجوز لها أن تنفي

(١) د. مأمون سلامة - المرجع السابق ص ٦٦٦.

وقوعها ما دامت أنها مدونة بمحضر الجلسة، فللمحكمة أن تطرح الاعتراف الصادر من المتهم في الجلسة والمدون بمحضرها إذا لم تقتنع به ولكن ليس لها أن تنفى حدوث هذا الاعتراف من المتهم، ويسرى ذلك أيضا بالنسبة للأحكام، فالوقائع التي أثبتتها القاضى الذى أصدر الحكم تعد حجة ولا يجوز الطعن فيها إلا بالتزوير.

وعلى ذلك فإن المحررات يجوز إثبات عكس ما ورد بها بكافة طرق الإثبات إلا إذا كانت محاضر جلسات أو أحكام فإنه لا يجوز الطعن فيهما إلا بالتزوير.

ويكون الطعن بالتزوير من قبل النيابة العامة وسائر الخصوم وهذا ما قرره القانون في المادة ٢٩٥ إجراءات "للمنيابة العامة ولسائر الخصوم في أية حالة كانت عليها الدعوى أن يطعنوا بالتزوير في أية ورقة من أوراق القضية ومقدمة فيها" ولذا فإن لخصوم الدعوى الجنائية أن يطعنوا بالتزوير في أى ورقة مقدمة في القضية ويكون لهم هذا الحق أمام محكمة أول درجة أو أمام المحكمة الاستئنافية أو أمام محكمة النقض وذلك متى كانت هيئة المحكمة بصدد تحقيق تجرية في أوجه الطعن المقدمة إليها، أى إذا كان الطعن أمامها يتعلق بأسباب موضوعية فهنا يجوز الطعن بالتزوير في الأوراق والمحررات التي ورد بالحكم المطعون فيه أمامها.^(١)

ويكون الطعن بالتزوير بطريق ما يسمى بدعوى التزوير الفرعية والتي يطبق بشأنها القواعد المنصوص عليها في المواد الجنائية وليس ما هو مقرر في قانون المرافعات المدنية، وذلك لأن الطعن بالتزوير المنصوص عليه في هذا القانون الأخير إنما يسرى فحسب في حالة الطعن بالتزوير في المحررات المقدمة في الدعاوى المطروحة على المحاكم المدنية. ويتم الطعن بتقرير في قلم كتاب المحكمة المنظورة أمامها الدعوى

(١) نقض ١٩٦٨/٢/٢٧ مجموعة أحكام النقض س ١٩ رقم ٥٣ ص ٢٨٨.

ويجب أن تعين فيه الورقة المطعون فيها بالتزوير والأدلة على تزويرها (م ٢٩٦ إجراءات).

فإذا رأت الجهة المنظورة أمامها الدعوى وجها للسير في تحقيق التزوير فإنها تحيل الأوراق إلى النيابة العامة، وللمحكمة أن توقف السير في الدعوى الأصلية حتى يحكم في دعوى التزوير الفرعية من الجهة المختصة وذلك متى كان الفصل في الدعوى الأصلية المنظورة أمامها يتوقف على الفصل في مدى صحة الورقة المطعون فيها بالتزوير (م ٢٩٧ إجراءات) ومعنى ذلك أن إيقاف السير في الدعوى الأصلية إنما هو أمر جوازي للمحكمة فلها أن توقف السير فيها ولها أن تستمر في نظرها متى رأت أن التزوير واضح أو أن المحرر المطعون فيه بالتزوير لا لزوم له للفصل في الدعوى أو إذا رأت أن الدفع بالتزوير دفع غير جدي^(١) ولكن رفضها الطلب يوجب عليها بيان أسباب الرفض، وذلك لأن إثبات صحة المحررات المقدمة في الدعوى والطعن فيها بطريق التزوير الفرعى يعد من وسائل الإثبات التى تخضع للسلطة التقديرية للمحكمة دون رقابة عليها من محكمة النقض فى شأن هذا الاقتناع^(٢).

وإذا صدر الحكم فى دعوى التزوير الفرعية بأن المحرر المطعون فيه بالتزوير ليس مزورا، فإنه يحكم على الطاعن بغرامة قدرها خمسة وعشرين جنيها وذلك إذا كانت المحكمة قد أوقفت الدعوى الأصلية لحين الفصل فى دعوى التزوير الفرعية (م ٢٩٨ إجراءات)، أما إذا لم تكن المحكمة قد

(١) نقض ١٩٦٠/٦/٢٧ مجموعة أحكام النقض س ١١ رقم ١١٥ ص ٦٠٠، وقد ذهب بعض الفقهاء إلى القول بأن الإيقاف يكون وجوبيا متى كان يتوقف على الفصل فى التزوير الفصل فى الدعوى الأصلية. د. مأمون سلامة - المرجع السابق ص ٦٧٠.

(٢) نقض ١٩٦١/٢/٢٠ مجموعة أحكام النقض س ١٢ رقم ٤٥ ص ٢٥٢، ١٩٧٠/١٠/٤ س ٢١ رقم ٢٢٢ ص ٩٤٢.

أوقفت السير في الدعوى الأصلية فلا يترتب على عدم صحة تزوير المحرر هذه الغرامة.

أما إذا حكم بأن الورقة الرسمية كلها أو بعضها مزور فإن المحكمة التي حكمت بالتزوير تأمر بإلغاء هذه الورقة أو تصحيحها حسب الأحوال، ويحرم بذلك محضرا يؤشر على الورقة بمقتضاه (م ٢٩٩ إجراءات)، ولذا فإن على المحكمة التي تنظر الدعوى الأصلية استبعاد هذه الورقة من الأدلة التي تستند إليها في حكمها.

المطلب السادس

الخبرة

منح القانون للمحكمة الحق في أن تنادب خبيرا أو أكثر في الدعوى وذلك إما من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم (م ٢٩٢ إجراءات) وتسرى في شأن استدعاء الخبراء القواعد التي قررها القانون بهذا الصدد أمام سلطات التحقيق وذلك لأن القواعد التي وضعها القانون بالنسبة لأعمال الخبرة أمام سلطات التحقيق إنما هي قواعد عامة تسرى أيضا في حالة استعانة المحكمة بالخبراء، ولذا فإنه تسرى أمام المحكمة القواعد المتعلقة بتحديد ميعاد الخبر لكي يقدم تقريره فيه وحق المحكمة في استبداله بغيره في حالة عدم تقديمه للتقرير في الميعاد (م ٨٧ إجراءات) وأيضا حق المتهم في الاستعانة بخبير استشاري (م ٨٨ إجراءات) وحق الخصوم في رد الخبراء (م ٨٩ إجراءات).

وقد منح القانون للمحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم أن تأمر بإعلان الخبراء ليقدموا إيضاحات بالجلسة عن التقارير المقدمة منهم في التحقيق الابتدائي أمام المحكمة (م ٢٩٣ إجراءات).

والمحكمة ليست ملزمة بإجابة الخصوم بطلب خبر، وذلك متى رأت عدم جدوى هذا الطلب لأن الواقعة موضوع طلب الخبرة واضحة

وضاهرة من خلال الأوراق والتحقيقات، ولذا قضى بأن للمحكمة أن ترفض ندب خبير لإبداء الرأي في حالة المتهم العقلية إذا رأت أنها في غير حاجة للاستعانة برأيه وكانت قد بينت حالة المتهم من عناصر الدعوى وما بوشر فيها.^(١)

يبد أن المحكمة تلتزم بضرورة ندب خبير إما من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم وذلك إذا كانت هناك مسألة من المسائل الفنية البحتة، لأن هذه المسائل مما لا يصح للمحكمة أن تحل فيها محل الخبير الفني^(٢).

ويلزم تحليف الخبير اليمين القانونية أمام المحكمة قبل مباشرتهم لأعمالهم إلا إذا كانوا من الخبراء الذين أدوا اليمين القانونية قبل ممارستهم لمهنتهم.

وللخبير المنتدب أن يستعين برأي خبير غيره في شأن تكوين رأيه دون أن يرجع للمحكمة في شأن استعانة بغيره من الخبراء. وللمحكمة الحق في استدعاء الخبير أمامها لمناقشته في التقرير المقدم منه لاستيضاح ما ورد به، كما يكون للخصوم الحق في مناقشة الخبير بشأن استيضاح ما ورد بالتقرير، وأقوال الخبراء في هذه الحالة لا تعد من قبيل الشهادة ولذا فلا يلزم تحليفهم اليمين القانونية طالما كانوا قد حلفوا هذه اليمين قبل ممارسته المهنة.

(١) نقض ١٩٦٢/٤/١٠ مجموعة أحكام النقض س ١٣ رقم ٨٣ ص ٣٥٢، وراجع أيضاً نقض ١٩٦٦/١٠/١٧ س ١٧ رقم ١٨٠ ص ٩٧١، ١٩٧٧/٥/٢٣ س ٢٨ رقم ١٣٥ ص ٦٤٢، ونقض ١٩٨١/١٢/١٧ س ٣٢ رقم ٢٠٣ ص ١١٣٦.

(٢) نقض ١٩٦٧/١١/١٤ مجموعة أحكام النقض س ١٨ رقم ٢٣١ ص ١١٠، ١٩٧٠/١٠/٢٥ س ٢١ رقم ٢٣٨ ص ٩٩٧، ١٩٧١/١/٣١ س ٢٢ رقم ٣٠ ص ١١٩، ١٩٧٦/٢/٢٣، س ٢٧ رقم ٥٤ ص ٢٦٣.

تقدير رأى الخبير.

رأى الخبير بالنسبة للمحكمة رأى استشارى لها أن تأخذ به ولها أن تطرحه ومرجع ذلك هو حريتها فى تكوين عقيدتها، ولذا فلها أن تأخذ برأى الخبير كله أو تطرحه كله^(١) ولها أن تأخذ بجزء منه وتطرح ما عداه، كما أن لها أن ترجح تقرير خبير على غيره، ولها أن تأخذ بتقرير خبير بنى على الترجيح، لأن الأمر فى النهاية موكول إلى اقتناعها^(٢) حيث أن من حقها أن تجزم بما لم يجزم به الخبير فى تقريره^(٣)، بيد أنها تتقيد فى شأن تعويلها على رأى الخبير بضرورة طرح ما ورد به فى الجلسة للمناقشة وإلا كان ذلك إخلالا بحق الدفاع يبطل الحكم وإن كانت غير ملزمة بتلاوته، ولكن لا يجوز تنفيذ رأى الخبير فى مسألة فنية بأقوال الشهود^(٤) وإنما يجوز تنفيذه برأى فنى آخر^(٥).

(١) نقض ١٩٥٦/٢/١٤ مجموعة أحكام النقض س ٧ رقم ٥٦ ص ١٨٧، ١٩٥٨/٦/٩ س ٩ رقم ١٦٠ ص ٦٢٧، ١٩٧١/١/٤ س ٢٢ رقم ٨ ص ٢٩٣

(٢) نقض ١٩٤٤/١١/٢٠ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٤٠٢ ص ٥٣٠، ١٩٥٦/١١/٥ مجموعة أحكام النقض س ٧ رقم ٣١٥ ص ١١٤٠، ١٩٨١/١٢/٢٠ س ٣٢ رقم ٢٠٧ ص ١١٥٨، ١٩٨١/٣/٢٩ رقم ٥١ ص ٢٩٣.

(٣) نقض ١٩٦٧/٢/١٢، مجموعة أحكام النقض س ١٨ رقم ٣٨ ص ١٨٩، ١٩٧٧/١١/١٣ س ٢٨ رقم ١٩٥ ص ٩٤٣، ١٩٨١/٣/٢ س ٣٢ رقم ٣١ ص ١٩٦، نقض ١٩٨١/١٠/١٨ رقم ١٣٤ ص ٧٧٥، ١٩٨١/٥/١٤ سابق الإشارة إليه.

(٤) نقض ١٩٥١/٤/٢ مجموعة أحكام النقض س ٢ رقم ٣٣٣ ص ٩٠٢.

(٥) نقض ١٩٦٥/١١/٢ مجموعة أحكام النقض س ١٦ رقم ١٥٣ ص ٨٠٨، ١٩٧٥/١١/١٧ س ٢٦ رقم ١٥٧ ص ٧١٢.

المطلب السابع

القرائن

القرينة هي استنتاج يستخلصه القانون أو القاضى من واقعة معلومة ليتوصل به لحكم واقعة مجهولة. والقرينة إنما هي طريق غير مباشر للإثبات، ولذا فإنها تختلف عن شهادة الشهود من هذه الزاوية، حيث أن شهادة الشهود إنما تعد من الطرق المباشرة للإثبات لأنها تنصب مباشرة على الواقعة محل الإثبات. كما تختلف القرائن عن الدلائل وإن كان كلاهما طريق غير مباشر للإثبات، وذلك من حيث أن القرينة تستخلص من واقعة أو وقائع تؤدي إلى النتيجة المطلوبة بحكم اللزوم العقلى الأمر الذى يترتب عليه صحة استناد القاضى إلى القرائن وحدها متى اقتنع بها^(١) متى كان استنتاج القاضى مؤديا إلى النتيجة منطقيا وعقلا وغير متعارض مع قواعد القانون وإلا كان لمحكمة النقض التدخل لمراقبة صحة تطبيق القانون وتصحيح الخطأ الذى وقعت فيه محكمة الموضوع^(٢)، وقد قضت محكمة النقض بأنه على المحكمة أن تدلل على توافر المساعدة سواء أكانت سابقة أو معاصرة على ارتكاب الجريمة ولو لجأت لاستنتاجها من القرائن ما دامت تؤدي لها عقلا وقانونا وإلا كان لمحكمة النقض تصحيحه لما لها من رقابة على صحة

(١) نقض ١٩٥٤/١٢/٦ مجموعة أحكام النقض س ٦ رقم ٩٠ ص ٢٦٣.
 (٢) راجع في شأن استخلاص واقعة التحريض على الجريمة أو الاتفاق عليها نقض ١٩٦٠/٥/١٧ مجموعة أحكام النقض س ١١ رقم ٩٠ ص ٤٦٧،
 ١٩٦٠/٢/١ رقم ٢٢ ص ١١٢.

أما الدلائل فإن استنتاجها لا يكون بحكم اللزوم العقلي ومن ثم فإنها لا تصلح وحدها لكي يستند إليها القاضى فى حكمه بالإدانة لأنها تقبل أكثر من احتمال وإنما يصح أن تعزز أدلة أخرى، ومن قبيل الدلائل استعراف الكلب البوليسى^(٢) ولذا قضت محكمة النقض بأنه "لا مانع من أن يستعان فى التحقيق بالكلاب البوليسية كوسيلة من وسائل الاستدلال والكشف عن المجرمين ولا مانع من أن يعزز بها القاضى ما بين يديه من الأدلة"^(٣). والقرائن إما أن تكون قانونية أو قضائية.

القرائن القانونية.

وهى التى تكون من استنتاج القانون وورد النص عليها فى القانون صراحة فهى الاستنتاج الذى يستخلصه القانون من واقعة معلومة ليتوصل به لحكم واقعة مجهولة.

والقرائن القانونية منها ما هو قاطع ومنها ما هو غير قاطع.

والقرائن القانونية القاطعة، هى التى لا تقبل إثبات عكسها ولا يجوز للقاضى مخالفتها فى حكمه، وقد نص قانون العقوبات على بعضها مثل قرينة انعدام التمييز فى الجنون والصغير دون سن السابعة مما يترتب عليه عدم مساءلتهم، وقرينة العلم بالقانون بعد نشره بالجريدة الرسمية حيث لا يعذر بجهله، وقرينة الانفعال لدى الزوج متى توافر عنصر

(١) نقض ١٩٦٧/١٠/٣٠ مجموعة أحكام النقض س ١٨ رقم ٢١٥ ص ١١٥.

(٢) الدلائل تكفى لاتخاذ إجراءات الاستدلال والتحقيق الابتدائى كالقبض والتفتيش والحبس الاحتياطى. د. محمود مصطفى - الإثبات فى المواد الجنائية ص ٥٣، د. رءوف عبيد - المرجع السابق ص ٦٦٨.

(٣) نقض ١٩٣٩/١٠/٢٣ مجموعة القواعد ج ٤ رقم ٤١٥ ص ٥٨٣، ونقض ١٩٧٧/١١/١٤ مجموعة أحكام النقض س ٢٨ رقم ١٩٦ ص ٩٥١.

الاستفزاز وفقا للمادة ٢٣٧ ع، ونص قانون الإجراءات على بعضها، منها اعتبار الحكم البات عنوان للحقيقة لا يجوز إثبات عكسه (م ٤٥٥ إجراءات) ومباشرة الإجراء الباطل في حضور المحامي عن المتهم دون اعتراض منه كقرينة على الرضاء به الأمر الذي يترتب عليه تصحيح هذا البطلان، وغياب المدعى المدني عن الجلسة بعد إعلانه لشخصه أو عدم إرساله وكيلا عنه أو عدم إيدائه طلبات بالجلسة كقرينة على تركه الدعوى المدنية.

أما القرائن القانونية غير القاطعة فهي التي تقبل إثبات عكسها، ومنها ما تضمنته المادة ٢٧٩ إجراءات التي تميز الحكم بالغرامة بعد سماع أقوال النيابة العامة على الشاهد الذي يتخلف عن الحضور أمام المحكمة بعد تكليفه بالحضور، فإن هذه قرينة على توافر الخطأ في حق الشاهد، ولكن إذا حضر بعد تكليفه الحضور مرة ثانية أو حضوره من تلقاء نفسه وأبدى أعذارا مقبولة فإنه يجوز إعفاؤه من غرامة التخلف كلها أو بعضها (م ٢٨٠ إجراءات) ومنها أيضا وجود أجنبي في منزل مسلم في المكان المخصص للحريم (م ٢٧٦ ع) كقرينة على الزنا، فهذه قرينة على ارتكاب الزنا ولكنها قرينة بسيطة يجوز إثبات عكسها حيث يجوز للأجنبي أن يثبت أن وجوده لم يكن لارتكاب جريمة الزنا وإنما كان لسبب آخر، وايضا ما تضمنته المادة الثانية من قانون قمع الغش والتدليس رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ حيث اعتبرت واقعة الغش قرينة على العلم به متى كان مرتكب الغش ممن يشتغل بالتجارة أو البائعين الجائلين ولكن يجوز له إثبات عدم علمه وذكر مصدر موضوع الجريمة.^(١)

والقرائن بنوعها واردة على سبيل الحصر في القانون.

(١) د. محمود مصطفى - الإثبات ص ١٠٤.

القرائن القضائية.

وهي الاستنتاج الذي يستخلصه القاضي من واقعة معلومة ليتوصل به إلى حكم واقعة مجهولة، وهي لا تقع تحت حصر، ومنها حمل شخص لشيء مسروق ودخوله به إلى منزل لإخفائه كقرينة على مساهمته في جريمة السرقة^(١) ووجود بقع دموية على ملابس الجاني كقرينة على ارتكابه للجريمة^(٢)، وطريقة استعمال السلاح المستخدم في جريمة القتل بتصويبه في مكان قاتل باعتبار ذلك قرينة على توافر نية القتل لدى الجاني.^(٣)

والقرائن القضائية قابلة لإثبات عكسها بكل طرق الإثبات. ولا شك أن للقرائن القضائية دور كبير في تكوين عقيدة القاضي، ويثور الخلاف في مدى جواز استناد القاضي للقرائن القضائية (للدلائل) للإثبات دون أن يكون معها أدلة أخرى تعززها، فذهب البعض^(٤) إلى القول بأنه لا يجوز للقاضي أن يعتمد في حكمه بالإدانة على القرائن القضائية وحدها بل له أن يستند إليها فقط لتعزيز ما لديه من أدلة إثبات أخرى، أما اعتماده على الدلائل فقط فإنه يجعل الحكم معيباً. بينما ذهب البعض^(٥) إلى القول بأنه لا يجوز اعتماد القاضي على قرينة واحدة في حكمه حيث أن القرينة الواحدة مهما كانت دلالتها قوية فهي ناقصة لكونها طريق غير مباشر للإثبات وأنها تعتمد على المقدرة البشرية في الاستنتاج، والمقدرة البشرية لا زالت عاجزة عن الجزم

(١) د. محمود مصطفى - شرح الإجراءات ص ٤٧٦، الإثبات ص ١٠٥.

(٢) د/ مأمون سلامة - المرجع السابق ص ٦٨٣.

(٣) د. رعوف عبيد - المرجع السابق ص ٦٦٨.

(٤) د. محمود مصطفى - الإثبات ص ٥٣، ٥٤ وشرح الإجراءات ص ٤١٧،

٤١٨.

(٥) د. مأمون سلامة - المرجع السابق ص ٦٨٤، ٦٨٥.

والتأكيد لافتراض وجود الخطأ مهما كان قليلا وهذا الافتراض لا يسوغ للمحكمة الاستناد عليها لإصدار حكمها، أما تعدد القرائن فيصح الاستناد إليه في الحكم متى كان الاستنتاج متفقا مع العقل والمنطق، بمعنى أن يكون هناك توافق في النتائج المؤدية إليها هذه القرائن وألا تكون القرائن مستمدة من سلوك إجرامي للمتهم أثناء التحقيق معه أو محاكمته أمام المحكمة لأنه يلزم كفالة حرية الدفاع كاملة له فلا يصح التعويل على هروبه أثناء التحقيق أو عدم حضوره الجلسة بعد تكليفه بالحضور كقرينة على ارتكابه الجريمة المنسوبة إليه.

أما اتجاه النقض فهو على عكس ذلك حيث أجاز للقاضي الاعتماد في إصدار حكمه بالإدانة على القرائن وحدها دون حاجة لاستلزام أدلة أخرى ما دام أن هذه القرائن تتفق مع العقل والمنطق.^(١) والواقع أنه بالنسبة للقرائن القضائية، فإن القاضي له الاستناد إليها لتعزيز ما لديه من أدلة أخرى للحكم بالإدانة وذلك متى كانت هناك قرينة واحدة وذلك لأن احتمال الخطأ وارد بالنسبة للاستنتاجات والاستخلاصات وهذا الخطأ يرجع لقصور العقل البشري عن الجزم والتأكيد وللاحتياط من ناحية أخرى، لذا نرى أنه لا يجوز للقاضي الاستناد في حكمه إلى قرينة واحدة للحكم بالإدانة وإنما يلزم أن يعززها بأدلة أخرى، أو أن توجد عدة قرائن متساندة حتى يكون له حق الاستناد إليها مجتمعة في حكمه في التزاع المطروحة أمامه.

(١) راجع نقض ١٩٤٤/١٢/٤ مجموعة القواعد ج ١ رقم ٥٣٩ ص ٨٤، ونقض ١٩٥٢/٦/٣ مجموعة أحكام النقض س ٣ رقم ٥٤٣ س ٨٤، ٨٥، وأيضا ١٩٥٣/٤/٢٧ ص ٨٥، ١٩٥٩/١١/١٧ س ١٠ رقم ١٤ ص ٢٧، ١٩٦٨/٣/٤ س ١٩ رقم ٥٨ ص ٣١١، ١٩٧٣/٦/٤ س ٢٤ رقم ١٤٦ ص ٧٠٦.

الفصل الرابع الأحكام

تمهيد

الحكم هو القرار الصادر من المحكمة بالفصل في النزاع المطروح عليها، والحديث عن الحكم يقتضى منا بيان أنواع الأحكام الجنائية ثم بيان شروط صحة الحكم الجنائي، وسوف نتناول هذين الموضوعين في مبحثين على التوالى.

المبحث الأول

أنواع الأحكام الجنائية

إن الحديث عن أنواع الأحكام الجنائية يقتضى منا ضرورة الحديث عن الأحكام الحضورية والأحكام الغيابية والأحكام الحضورية اعتباراً، ثم بعد ذلك نتحدث عن الأحكام الابتدائية والأحكام النهائية والأحكام الباتة، وأخيراً نتحدث عن الأحكام الفاصلة في الموضوع والسابقة على الفصل في الموضوع.

أولاً: الأحكام الحضورية والغيابية والحضورية الاعتبارية.

يرجع هذا النوع من التقسيم للأحكام، إلى ما إذا كان الحكم قد صدر في مواجهة المحكوم عليه أم أنه قد صدر في غيبته وما يترتب على ذلك من آثار.

١ - الحكم الحضورى.

يعد الحكم حضورياً في حق المحكوم عليه متى حضر كافة جلسات المرافعة ويمكن من إبداء دفاعه حتى ولو تغيب يوم جلسة النطق بالحكم إذا

لم تجرى فيها مرافعة.^(١)

وقد استلزم القانون أن يحضر المتهم بنفسه في جلسات المرافعة بالنسبة للجرائم المعدودة من قبيل الجنايات (م ٣٨٨ إجراءات) وفي الجرائم المعدودة من قبيل الجنح متى كان معاقبا عليها بالحبس (م ٢٣٧ إجراءات)، أما إذا كانت الجنحة معاقبا عليها بالغرامة وأيضا إذا كانت الجريمة مخالفة فإنه يجوز للمتهم أن ينيب وكيلا عنه لتقديم دفاعه، إلا إذا أمرته المحكمة بضرورة حضوره بنفسه فحينئذ لا يجوز له توكيل من ينوب عنه وإنما يلتزم بالامتنال لأمر المحكمة (م ٣/٢٣٧ إجراءات).

وعلى ذلك فإن حضور وكيل عن المتهم في غير الحالات المقررة قانونا أو في حالة أمر المحكمة للمتهم بضرورة المثول أمامها، فإن الحكم لا يعد حضوريا في حق المتهم بل غيابي لأن إبداء الوكيل لمرافعته تكون مخالفة للقانون، وإنما تقتصر مهمة الوكيل على إبداء العذر في تخلف المتهم عن الحضور بنفسه.^(٢)

واشترط حضور المتهم جميع جلسات المرافعة لاعتبار الحكم الصادر في حقه حكما حضوريا، يختلف فيه قانون الإجراءات الجنائية عن قانون المرافعات المدنية التي تعد الحكم حضوريا بحضور الخصم لإحدى جلسات المرافعة، ويلاحظ أن قواعد الأحكام الحضورية في قانون الإجراءات الجنائية تسرى أيضا على الدعاوى المدنية المرفوعة أمام المحاكم

(١) نقض ١٩٥٨/٦/٢٣، مجموعة أحكام النقض س ٩ رقم ١٧٨ ص ٧١٦، ١٩٧٠/٥/١٠ س ٢١ رقم ١٦٠ ص ٦٧٧، ويقصد بجلوسات المرافعة الجلوسات التي تم فيها إجراءات التحقيق النهائي كسماع مرافعة الخصوم، والاطلاع على بعض الأوراق، وإجراء معاناة.

(٢) د. أحمد فتحي سرور - المرجع السابق ص ١٠٤١ وراجع نقض ١٩٧٢/٥/٧ مجموعة أحكام النقض س ٢٣ رقم ١٤٤ ص ٦٤١ وراجع نقض ١٩٨٤/١/٢٢ س ٣٤ رقم ١٧ ص ٨٥.

الجنائية بالتبعية للدعوى الجنائية، وذلك لأنه يتبع في شأنها كافة الإجراءات المقررة بقانون الإجراءات الجنائية.^(١)

ويجدر بالذكر أن الأحكام تكون حضورية دائما بالنسبة للنيابة العامة وذلك لأن وجودها عنصر مكمل لتشكيل المحكمة وغيابها يترتب عليه بطلان التشكيل ومن ثم بطلان ما عساه أن يكون قد صدر من أحكام في غيابها بطلانا مطلقا.

٢ - الحكم الغيابي.

يعد الحكم غيابيا في حق المحكوم عليه إذا تغيب عن كافة جلسات المرافعة حتى ولو حضر جلسة النطق بالحكم ما دام أنه لم يجرى بها مرافعة، فإذا كانت جلسات المرافعة متعددة وحضر المتهم بعضها وتخلف عن البعض الآخر، فإن الحكم الصادر عليه يعد حكما غيابيا إذا تقدم وكيله عنه بأعذار تقبلها المحكمة في شأن غيابه^(٢)، أما إذا كان قد غاب في بعض جلسات المرافعة ثم حضر بعد ذلك البعض الأخير منها وأعدت المحكمة في حضوره ما كان قد حدث في غيابه فإن الحكم الصادر يكون حضوريا وليس غيابيا.

وفي جميع الأحوال يلزم للحكم الغيابي على المتهم، أن يكون قد كلف بالحضور حسب القانون في اليوم المبين بورقة التكليف بالحضور، فإذا لم يحضر ولم يرسل وكيله عنه في الأحوال التي أجاز القانون فيها الاستعانة بوكيل عنه للحضور نيابة عنه، كان الحكم الصادر من المحكمة غيابيا في حقه وتصد المحكمة حكمها بعد الاطلاع على الأوراق (م ٢٣٨/١ إجراءات) دون الالتزام بإجراء تحقيق كما هو الشأن في الأحكام الحضورية والحضورية اعتبارا.

(١) د. مأمون سلامة - المرجع السابق ص ٦٨٨.

(٢) أما إذا لم يقدم هذا العذر عد الحكم حضوريا اعتباريا كما سيأتي.

ويلاحظ أنه بالنسبة للدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية أمام القضاء الجنائي أنه يسرى عليها ما يسرى على الحكم في الدعوى الجنائية فلو اعتبر الحكم الجنائي غيابيا بالنسبة للمتهم اعتبر غيابيا بالنسبة إلى الحكم الصادر في الدعوى المدنية بالتبعية لأن هذه الدعوى الأخيرة يسرى عليها الإجراءات المقررة بقانون الإجراءات الجنائية وليس المرافعات المدنية (م ٢٦٦ إجراءات).

وإذا حضر الخصم قبل انتهاء الجلسة التي صدر فيها الحكم عليه في غيبته وجب إعادة النظر في الدعوى من جديد في حضوره (م ٢٤٢ إجراءات) ولذا فإنه يجب على المحكمة إعادة المحاكمة من جديد في نفس الجلسة، أو في جلسة جديدة، لأن حضور المحكوم عليه يترتب عليه سقوط الحكم الغيابي.

٣ - الحكم الحضورى الاعتبارى.

يعد الحكم حضوريا اعتبارا إذا صدر في غيبة المتهم، ولكنه يعتبر وكأنه صادر في حضوره، ويتحقق هذا الأمر في الجنح والمخالفات دون الجنايات، ويكون ذلك إما بقوة القانون وإما بقرار من المحكمة وفقا لسلطتها التقديرية. ويلاحظ أن الأحكام الحضورية الاعتبارية تلتزم المحكمة أن تحقق الدعوى أمامها كما لو كان الخصم حاضرا (م ٢٤١ إجراءات).

(أ) الأحكام الحضورية الاعتبارية بقوة القانون.

بينت المادة ٢٣٩ إجراءات هذه الحالة بقولها "يعتبر الحكم حضوريا بالنسبة إلى كل من يحضر من الخصوم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل إليها الدعوى بدون أن يقدم عذرا مقبولا" فقد أوضحت هذه المادة أن الحكم الصادر من المحكمة يعد حضوريا في حق المحكوم عليه إذا حضر عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك، أو إذا حضر بعض

الجلسات المتتالية وتختلف عن بعضها الآخر الذي أجلت إليه الدعوى، ولم يقدم أعتذارا تقبلها المحكمة قبل الحكم عليه، فإذا لم تقبل المحكمة العذر كان الحكم حضوريا اعتباريا في حقه، ويلاحظ أنه إذا كان يوم التأجيل قد صادف عطلة رسمية فإن المتهم يعفى من تقديم العذر وتؤجل الجلسة ويكلف المتهم بالحضور ليوم الجلسة المحدد ويعلن بذلك، فإذا لم يعلن بهذا الموعد ولم يحضر عد الحكم غايبا في حقه.^(١)

(ب) الأحكام الحضورية الاعتبارية الجوازية.

إجاز القانون للمحكمة وفقا لسلطتها التقديرية أن تعتبر الحكم حضوريا اعتبارا في حق المحكوم عليه في حالتين:

الأولى: إذا تغيب المتهم عن الحضور بعد تسليم ورقة التكليف بالحضور له شخصا ولم يقدم أعتذارا تبرر هذا الغياب.

ففي هذه الحالة يكون للمحكمة الحق في إصدار الحكم عليه وتعتبر هذا الحكم حضوريا اعتباريا في حقه وذلك شريطة أن تبين المحكمة الأسباب التي استندت إليها في هذا الحكم (م ٢/٢٣٨م إجراءات).

الثانية: إذا رفعت الدعوى على عدة أشخاص عن واقعة واحدة وحضر بعضهم وتختلف البعض الآخر رغم تكليفهم بالحضور حسب القانون، فإنه يجوز للمحكمة أن تؤجل الدعوى لجلسة مقبلة وتأمّر بإعادة إعلان من تختلف عن الحضور إليها مع تنبيههم إلى أنهم إذا تخلفوا عن الحضور في هذه الجلسة فيجوز اعتبار الحكم الذي يصدر حضوريا إذا لم يحضروا بعد ذلك وتبين للمحكمة ألا مبرر لعدم حضورهم، فلها أن تقرر اعتبار الحكم حضوريا بالنسبة إليهم وعليها في هذه الحالة أن تبين الأسباب التي استندت إليها في ذلك (م ٢٤٠م إجراءات).

(١) نقض ١٩٦٠/١١/١٥ مجموعة أحكام النقض س ١١ رقم ١٥٢ ص ٧٩٢.

الأهمية المترتبة على التمييز بين الأحكام الحضورية والغيبية والحضورية الاعتبارية.

تتضح أهمية التمييز بين أنواع الأحكام السابقة من حيث الطعن بالمعارضة فالأحكام الغيبية يجوز الطعن فيه بالمعارضة أما الأحكام الحضورية فلا يجوز الطعن فيها بهذا الطريق، وأما الأحكام الحضورية الاعتبارية فهي لا تقبل الطعن فيها بالمعارضة إلا إذا توافرت شروط ثلاثة هي، توافر العذر الذى منع الخصم من الحضور أمامها، وعدم استطاعته تقديم هذا العذر قبل صدور الحكم، وكون الحكم الصادر غير قابل للاستئناف (م ٢/٢٤١ إجراءات)، أما إذا كان الحكم الحضورى الاعتبارى قابلاً للاستئناف فلا يجوز الطعن فيه بالمعارضة وإنما يلزم أن يلجأ المحكوم عليه إلى الطعن بطريق الاستئناف. وعلى ذلك نجد أن الحكم الحضورى الاعتبارى يتفق مع الحكم الغيبى من حيث قابليته للطعن فيه بالمعارضة متى توافرت الشروط السالف بيانها، وسقوطهما بحضور الخصم قبل انتهاء الجلسة التى صدر فيها الحكم الغيبى، كما يتفق مع الأحكام الحضورية من حيث استلزام إجراء المحكمة لتحقيق أمامها حيث لا يجوز لها أن تحكم بناء على الاطلاع على الأوراق كما هو الشأن فى الحكم الغيبى.

ثانياً: الأحكام الابتدائية والأحكام النهائية والأحكام الباتة.

يعد الحكم حكماً ابتدائياً متى كان قابلاً للطعن فيه بطريق الاستئناف، وبناء على ذلك فإن الأحكام التى تصدر من المحكمة الجزئية تعد من قبيل الأحكام الابتدائية، وذلك متى كانت قابلة للاستئناف وكان ميعاد الاستئناف ما زال سارياً.

أما الحكم النهائى فهو الحكم الذى لا يقبل الاستئناف أو أن ميعاد الاستئناف قد انتهى، ولذا فإن حكم المحكمة الجزئية الذى يقبل الاستئناف إذا انتهى ميعاد الاستئناف أصبح حكماً نهائياً، وأيضاً الأحكام الصادرة من المحكمة الاستئنافية تعد أحكاماً نهائية لعدم قابليتها

للاستئناف، وكذا الحكم الصادر من محكمة الجنايات فهو لا يقبل الاستئناف ولهذا فهو حكم نهائي، ويعد من قبيل الأحكام النهائية الأحكام التي تقبل المعارضة أي التي تصدر في غيبة المتهم.^(١)

أما الحكم البات فهو الحكم الذي لا يقبل الطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن سوى التماس إعادة النظر.

أهمية التمييز بين الأحكام الابتدائية والنهائية والباتية.

تتضح أهمية التمييز فيما يلي:

(أ) لا يجوز أن تنفذ الأحكام إلا إذا صارت نهائية ما لم ينص القانون على غير ذلك (م ٤٦٠ إجراءات) أما إذا كان الحكم صادراً بالإعدام فلا يجوز أن ينفذ إلا إذا أصبح باتاً.

(ب) متى أصبح الحكم نهائياً فإنه لا يجوز إعادة الدعوى مرة ثانية حتى ولو ظهرت أدلة جديدة أو استحدثت ظروف جديدة أو تغير الوصف القانوني للدعوى (م ٤٥٥ إجراءات)، ولكن إذا كان الحكم ابتدائياً وجائز الاستئناف وطعن فيه بهذا الطريق فإنه يجوز الاستناد أمام محكمة الاستئناف إلى ما يستجد من أدلة أو ظروف أو تغير الوصف القانوني.^(٢)

(ج) أن الأحكام الباتة هي وحدها التي تحوز حجة الأمر المقضى فيه دون غيرها من الأحكام، ولذا فإن الأحكام الباتة تعد سابقة في العود، وتؤدي إلى إنهاء الخصومة الجنائية، وتكون لها حجة لدى القضاء المدني

(١) د. أحمد فتحي سرور - المرجع السابق ص ١٠٤٦ ، د. إدوارد غالي - المرجع السابق ص ٥٧٧، وراجع عكس ذلك د. مأمون سلامة - المرجع السابق ص ٦٩٤ حيث يرى أن الأحكام القابلة للطعن بالمعارضة لا تعد أحكاماً نهائية كما لا تعد أحكاماً ابتدائية وإنما تعد أحكاماً شبه نهائية إذا انتهى موعد الطعن بالمعارضة دون الطعن فيه.

(٢) د. أحمد فتحي سرور - المرجع السابق ص ١٠٤٧.

بشأن الدعاوى المعروضة على هذه الأخيرة والتي لم تكن قد تم الفصل فيها، وذلك من حيث تقيدها بالحكم الجنائي بإثبات ارتكاب الفعل ووصفه القانوني ونسبته لمرتكبه.

ثالثاً: الأحكام الفاصلة في الموضوع أو السابقة على الفصل في الموضوع.

إن الأحكام الفاصلة في الموضوع هي تلك الأحكام التي تتعرض لموضوع النزاع المعروض على المحكمة والتي تقضى فيه إما بالإدانة أو بالبراءة، فهي أحكام تتعلق بحق الدولة في العقاب إيجاب أو سلباً، ومن ثم فهي تنهى الخصومة الجنائية أمام المحكمة.^(١) وقد تصدر من المحكمة أحكام قبل الفصل في الموضوع كالأحكام الوقائية والتحضيرية والتمهيدية والقطعية.

الأحكام الوقائية.

وهي المتعلقة باتخاذ إجراءات ذات طبيعة وقائية دون التعرض لموضوع الدعوى الجنائية، مثل الأحكام التي تصدر بحبس المتهم احتياطياً أو بالإفراج عنه أو تحديد حبسه أو رفض التجديد أو رفض الإفراج. الأحكام التحضيرية.

وهي تتعلق بإجراءات ترى المحكمة لزومها لتحضير الدعوى وجمع أدلة فيها ومثالها الحكم في طلب إجراء معاناة أو طلب سماع شهود، أو ندب خبير خلاف الأصلي الذي تقاعس عن تقديم تقريره في الميعاد المحدد، أو تعيين خبير مرجح عندما تتعارض تقارير الخبراء عند

(١) ويعتبر الحكم فاصلاً في موضوع الدعوى الجنائية سواء تعلق بحق الدولة كالعفو الشامل والحكم البات أو بحق الدعوى الجنائية كالتقادم والتنازل عن الشكوى أو الطلب.

تعدد^(١)، أو ضم ملف قضية أخرى^(٢).

الأحكام التمهيدية.

وهي الأحكام التي تتعلق بممارسة إجراء يتوقف عليه النظر في موضوع الدعوى، فهي أحكام يتضح منها اتجاه المحكمة في الفصل في موضوع النزاع المطروح عليها^(٣)، مثل التصريح للمتهم بإثبات أنه كان في حالة ضرورة وقت اقترافه السلوك الإجرامي بما يتضح معه أن المحكمة تتجه نحو الحكم في المسائل غير الجنائية التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية^(٤)، وأيضاً التصريح للمتهم بالزنا، بإثبات عدم وجود علاقة زوجية (مع من ادعت أنها زوجته وحركت دعوى الخيانة الزوجية).

والحكم التمهيدى مقيد للمحكمة فلا يحق لها العدول عن تنفيذه، فلا يكون للمحكمة الحق في نظر الدعوى الأصلية متغاضية له لأنه حق مكتسب للخصوم الصادر لمصلحتهم هذا الحكم، وإن كانت نتيجة الحكم التمهيدى بعد إجابته لا تقيد المحكمة عند نظرها في الدعوى^(٥). ويلاحظ أن الفرق بين الحكم التمهيدى والتحضيرى يتعلق بالغاية من كلاهما فإذا كان الغرض هو التحضير لنظر الدعوى كان الحكم تحضيرياً أما إذا كان الغرض هو تكوين لرأيها في الدعوى والحكم على مقتضاه كان الحكم تمهيدياً^(٦).

(١) راجع نقض ١٩٧٣/٣/٥، مجموعة أحكام النقض س ٢٤ رقم ٦٦ ص ٣٠٢.

(٢) نقض ١٩٦٠/٦/١٣ مجموعة أحكام النقض س ١١ رقم ١٠٦ ص ٥٥٧.

(٣) د. مأمون سلامة - المرجع السابق ص ٦٩٥، ٧٩٦.

(٤) المرجع السابق نفسه.

(٥) د. ادوارد غالى - المرجع السابق ص ٥٨٠.

(٦) د. مأمون سلامة - المرجع السابق ص ٦٩٦، د. ادوارد غالى المرجع السابق

الأحكام القطعية الصادرة قبل الفصل في الموضوع.

وهي تعنى الأحكام المتعلقة بدفع أو مسائل فرعية لا يجوز للمحكمة الرجوع فيها بعد إصدارها، ومثالها الدفع بعدم الاختصاص أو بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة، فهي تعد أحكاما قطعية لا يجوز الرجوع فيها من قبل المحكمة، وهناك أحكام قطعية لا تمنع المحكمة من السير في الدعوى وذلك إذا رفعت أمامها مرة ثانية أو أمام غيرها مثل إصدارها حكما برفض الدعوى لعدم الاختصاص أو رفض الدفع بعدم القبول، أو إلغاء وقف الدعوى الجنائية في حالة الإيقاف للفصل في دعوى أحوال شخصية لازمة للفصل في الدعوى الجنائية أمام المحكمة المختصة وفات الميعاد والمحدد لرفعها وليس هناك عذر للخصم المقرر هذا لمصلحته.

أهمية التمييز بين الأحكام الفاصلة في الموضوع والأحكام السابقة على الفصل في الموضوع.

تتضح أهمية التمييز بين هذه الأحكام فيما يتعلق بطرق الطعن في الأحكام حيث أن الطعن لا يجوز بحسب الأصل إلا بالنسبة للأحكام الفاصلة في الموضوع أما الأحكام السابقة على الفصل في الموضوع فإنه لا يجوز الطعن فيها إلا على سبيل الاستثناء الذي يتعلق ببعض الأحكام القطعية الصادرة قبل الفصل في الموضوع كالحكم بعدم الاختصاص والأحكام المنهية للخصومة.^(١)

(١) د. أحمد فتحي سرور - المرجع السابق ص ١٠٥٠، د. مأمون سلامة - المرجع السابق ص ٦٩٦.

المبحث الثاني

شروط صحة الحكم الجنائي

يلزم لصحة الحكم الجنائي توافر مجموعة من الشروط (وهذا بالإضافة إلى اشتراط أن تكون الإجراءات صحيحة) وهذه الشروط هي:

- ١ - أن يصدر الحكم بعد مداولة قانونية.
 - ٢ - أن يتم النطق بالحكم في جلسة علنية.
 - ٣ - أن يحضر محضر بالحكم ويتم التوقيع عليه في الميعاد.
 - ٤ - أن يشتمل الحكم على البيانات المطلوبة.
- وسوف نتحدث عن هذه الشروط تباعاً.

أولاً: صدور الحكم بعد مداولة قانونية.

تبدأ المداولة بعد إقفال باب المرافعة في الدعوى، وتتم هذه المداولة بين القضاة الذين حضروا جميع إجراءات الدعوى وذلك بغرفة المداولة أو بالجلسة ليتناولوا وقائع الدعوى إثباتاً ونفيًا، ويتدارسون الأمر من حيث تطبيق القانون على هذه الوقائع، وذلك لإصدار حكمهم في الدعوى، وهذا إذا كانت المحكمة مشكلة من أكثر من قاض، أما إذا كانت المحكمة مشكلة من قاض واحد فإنه يدرس وحده القضية ثم يصدر حكمه دون أن يتداول مع أحد لإصدار الحكم.

ويلزم لصحة المداولة بين القضاة حال تعددهم توافر عدة شروط لا تكون المداولة صحيحة بدونها ويترتب على مخالفتها بطلان من النظام العام للمداولة التي تمت فضلاً عن بطلان الحكم الصادر المترتب عليها، وذلك لأنها من القواعد المنظمة لسلطة الحكم في الدعوى^(١)، ولذا فإنه

(١) د. مأمون سلامة - المرجع السابق ص ٧٠٠

يلزم أن يشار في مدونات الحكم إلى ما يفيد حصول المداولة^(١)، ولذا فلا يكون لأصحاب المصلحة إثبات عدم حصول المداولة إلا بالطعن بالتزوير (م ٣٠ من قانون النقض) ولذا فإن شروط صحة المداولة هي:

(أ) لا يجوز أن يشترك في المداولة إلا القضاة الذين حضروا إجراءات الدعوى وسمعوا المرافعة فيها. وعلى ذلك فلا يجوز أن يكون من بين من يشترك في المداولة من لم يحضر إجراءات الدعوى أو من حضر بعضها وتخلف عن البعض اللهم إلا إذا كانت بعض الجلسات التي تخلف عنها لم يتم فيها مرافعة، كما لو كانت الجلسة التي تغيب عنها قد تم فيها تأجيل نظر الدعوى إلى جلسة أخرى، أو أن ما اتخذ من إجراء في هذه الجلسة لا يؤثر على تكوين عقيدة المحكمة، مثل السماح للخصوم بتقديم مذكرات، وذلك متى كان تحقيق هذا الدليل فيما بعد بحضور جميع القضاة الذين حضروا المداولة، ويلاحظ أن السر في ذلك يرجع إلى أن الأصل في صدور الأحكام أن القاضي الذي يشترك فيه لا بد وأن يكون قد حضر جميع إجراءات الدعوى، ولذا فإن تغيير أحد القضاة يترتب عليه إعادة فتح باب المرافعة من جديد ومباشرة جميع الإجراءات، وفي هذا يختلف القضاء الجالس عن النيابة العامة التي تقوم على قاعدة عدم التجزئة والتي بمقتضاها يعد كافة الأعضاء كل لا يتجزأ فيصح أن يبدأ عضو إجراء من إجراءات التحقيق ويأتي غيره فيكملة (كما سبق أو أوضحنا عند الحديث عن سلطات التحقيق الابتدائي).

(ب) يلزم أن تتم المداولة بين القضاة سرا سواء أكانت للمداولة قد تمت في غرفة المداولة أو في قاعة الجلسة شريطة أن لا يسمعها أحد من الحضور. ومخالفة سرية المداولة يترتب عليه بطلان من النظام العام، كما أن إفشاء سرية المداولة قبل النطق بالحكم يترتب عليه بطلان من النظام

العام، أما إفشاء سرية المداولة بعد النطق بالحكم فإنه لا يترتب عليه بطلان وإنما يتعرض من أفشاها من القضاة للمساءلة الجنائية والتأديبية (م ٣١٠ع).

(ج) بعد بدأ المداولة فإنه لا يجوز قبول أوراق أو مذكرات دون تمكين الخصوم من الإطلاع عليها وإلا ترتب على ذلك البطلان. كما يلزم أن تكون كافة الأوراق تحت بصرها أثناء المداولة ولا يحول دون توافر صحة المداولة إذا كانت بعض الأوراق التي ليست تحت بصرها قد علمت بمضمونها، شريطة أن تكون كافة الأوراق قد مكن الخصوم من الإطلاع عليها.

(د) يلزم أن يصدر الحكم بعد المداولة بأغلبية الآراء، فإذا تشعبت الآراء إلى أكثر من رأيين فيجب أن ينضم الرأي الذي به أحدث القضاة أو الأقل عدداً إلى أحد الرأيين الآخرين الأكثر عدداً وذلك بعد أخذ الآراء مرة ثانية (م ١٦٩ مرافعات).

وإذا كانت القاعدة هي اشتراط أغلبية في إصدار الأحكام إلا أن القانون قد خرج على هذه القاعدة فاشترط إجماع آراء المحكمة في حالتين هما:

١ - أن المحاكم الاستئنافية لا يجوز لها أن تصدر حكمها في الاستئناف المرفوع لها من النيابة العامة بتشديد العقوبة أو إلغاء حكم البراءة الصادر من محكمة أول درجة إلا بإجماع الآراء (م ٤١٧/٢ إجراءات) وذلك تحقيقاً لصالح المتهم من ناحية، ومن ناحية أخرى أن رأى قاضى أول درجة يجب أن يكون محل اعتبار عند الحكم استئنافياً فى الدعوى، ولذا فإذا كان رأى أحد قضاة المحكمة الاستئنافية متفقاً مع رأى القاضى الجزئى فلا يصح إلغاء حكم البراءة ولا تشديد حكم الإدانة لأنه لو كان هناك مجال للترجيح، فإنه يجب أن يرجح الرأى الذى اشترك فيه القاضى الذى حقق الدعوى وسمع بنفسه الشهود وهو قاض أول درجة،

ولذا وجب الإجماع للحكم بالتشديد في العقاب أو لإلغاء حكم البراءة.
 ٢ - استلزم القانون إجماع آراء القضاة أيضا بالنسبة للحكم الصادر بالإعدام من محكمة الجنايات، على أنه يجب على المحكمة قبل إصدار الحكم أخذ رأى المفتي، ولذا يلزم إرسال أوراق القضية إليه فإذا لم يصل رأيه خلال عشرة أيام تالية لإرسال الأوراق إليه حكمت المحكمة في الدعوى (م ٢/٣٨١ إجراءات).

ولابد في الحالتين السابقتين المتطلب فيهما الإجماع أن يشار في منطوق الحكم إلى الإجماع في الآراء ولا يغنى عن إثباته في منطوق الحكم أن يشار إليه في تسبيب الحكم.^(١)

ثانياً: النطق بالحكم فى جلسة علنية.

استلزم القانون ضرورة النطق بالحكم فى جلسة علنية حتى ولو كانت الدعوى قد نظرت فى جلسة سرية، ويجب أن يثبت ذلك فى محضر الجلسة ويوقع عليه رئيس المحكمة والكاتب (م ١/٣٠٣ إجراءات)، ومخالفة ذلك من الأمور التى يترتب عليها البطلان للحكم.^(٢)

ولا يشترط فى النطق بالحكم حضور المتهم، كما لا يشترط أن يكون القضاة الذين حضروا المداولة حاضرين جلسة النطق بالحكم، فيصح أن ينطق بالحكم فى الجلسة مع غياب أحدهم ما دام أنه قد ثبت أنه حضر المداولة واشترك فى إصدار الحكم ووقع على المسودة شريطة ألا يكون تغيبه للعزل أو الاستقالة أو الوفاة أو النقل إلى عمل آخر لأنه فى هذه الحالات تكون صفته قد زالت وقت النطق بالحكم مما يوجب ضرورة إعادة فتح باب المرافعة من جديد فى الدعوى كما يصح أن ينطق

(١) راجع نقض ١٩٧٦/١٠/٢١ مجموعة أحكام النقض س ٢٧ رقم ١٨٣ ص ٨٠٠، وراجع نقض ١٩٦٨/٣/٢٥، س ١٩ رقم ٧٠ ص ٣٦٨.

(٢) نقض ١٩٦٢/٢/٢٧ مجموعة أحكام النقض س ١٣ رقم ٥١ ص ١٩٥.

بالحكم إذا كان صادراً من محكمة جزئية، قاض غير من نظر الدعوى ما دام أن القاضى الأول قد حرر الحكم وكتب أسبابه بخط يده. ومتى نطق بالحكم فى جلسة علنية فإن ولاية المحكمة بالنسبة للدعوى تكون قد انتهت وأصبح الحكم حقاً للخصوم، ولذا فلا يجوز للمحكمة العودة من جديد إلى هذه الدعوى إلا لتصحيح ما عساه يكون قد وقع من أخطاء مادية (م ٣٣٧ إجراءات) أو تفسير لمنطوق الحكم، أو للمعارضة إذا كان الحكم غيايياً، أما إذا كان الحكم غيايياً بالإدانة من محكمة الجنايات فإنه يسقط بحضور المتهم أو القبض عليه حيث تعاد محاكمته.

ثانياً: تحرير محضر بالحكم والتوقيع عليه فى الميعاد.
استلزم القانون ضرورة تحرير محضر بالحكم فضلاً عن ضرورة التوقيع عليه فى الميعاد المحدد قانوناً على النحو التالى:

(أ) تحرير محضر بالحكم.
تطلب القانون ضرورة تحرير محضر بالحكم مشتملاً على أسبابه كاملة فى خلال ثمانية أيام من تاريخ صدوره بقدر الإمكان (م ١/٣١٢ إجراءات)، ولا يترتب على مخالفة هذا الموعد بطلان إلا إذا مضت ثلاثون يوماً تالية لصدور الحكم^(١) ولا يستثنى من هذا البطلان إلا الأحكام التى تصدر بالبراءة^(٢) فإن عدم التوقيع عليه بعد الثلاثين يوماً التالية لصدوره لا يترتب عليه بطلان، ويلاحظ أنه لا يكفى إثبات الحكم فى محضر جلسة

(١) إن موعد الثمانية أيام ورد على سبيل الإرشاد والتوجيه لذا لا يترتب على مخالفته بطلان أما الموعد الثانى وهو ثلاثين يوماً فهو إجراء شكلى جوهرى يترتب على مخالفته البطلان راجع نقض ١٩٨١/٥/٢٥ مجموعة أحكام النقض

س ٣٢ رقم ٩٧ ص ٥٥٥.

(٢) وذلك حتى لا يضار المحكوم عليه بما لا يد له فيه راجع نقض ١٩٨١/٥/٢٥ سابق الإشارة إليه.

النطق بالحكم بل لابد من تحرير النسخة الأصلية من الحكم في خلال
الثلثين يوما التالية لصدور الحكم وأن يوقع عليها رئيس المحكمة فضلا
عن الكاتب الذى حررها^(١)، أما مسودة الحكم فهي لا تغنى عن النسخة
الأصلية لأن المسودة يجوز التعديل فيها النسبة للوقائع والأسباب حتى
لحظة تحرير الحكم والتوقيع عليه^(٢)، لأن القانون لم يوجب تحرير مسودة
الحكم بخط القاضى إلا بالنسبة للقاضى الجزئى متى وجد لديه مانع من
التوقيع على الحكم بعد إصداره فهنا يكون التوقيع على النسخة الأصلية
من رئيس المحكمة الابتدائية التابع لها هذا القاضى، إما بنفسه أو يندب
قاضيا آخر للتوقيع، ولذا فإن عدم كتابة القاضى الجزئى للأسباب بخط
يده فى هذه الحالة يطل الحكم لخلوه من الأسباب (م ١/٣١٢
إجراءات).^(٣)

ويعد فى حكم عدم تحرير محضر بالحكم حالة ما إذا فقدت
النسخة الأصلية للحكم قبل إنتهاء مواعيد الطعن المقررة قانونا فى الحكم
الصادر، الأمر الذى يترتب عليه ضرورة إعادة المحاكمة، ولا يستثنى من
ذلك إلا حالة ما إذا كانت الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية فإن على هذه
المحكمة أن تحكم بالبطلان وتحكم هى فى الدعوى ولا تحيلها إلى محكمة
أول درجة (م ١/٤١٩ إجراءات).

(ب) التوقيع على محضر الحكم.

استلزم القانون ضرورة التوقيع على محضر الحكم فى الميعاد المقرر
قانونا خلال الثمانية أيام التالية لصدوره بقدر الإمكان ولا يجوز تأخير
التوقيع عن الثلاثين يوما التالية لصدور الحكم وإلا ترتب على ذلك بطلان

(١) نقض ١٩٨١/١٢/١٦ مجموعة أحكام النقض س ٣٢ رقم ١٩٨ ص ١١١١.

(٢) نقض ١٩٦٥/٥/١٧ مجموعة أحكام النقض س ١٦ رقم ٩٧ ص ٤٧٩.

(٣) نقض ١٩٧١/١/٣١ مجموعة أحكام النقض س ٢٢ رقم ٣١ ص ١٢٢.

الحكم^(١). إلا إذا كان صادراً بالبراءة (م ٢/٣١٢ إجراءات)^(٢)، ويتم التوقيع من القاضي وكاتب الجلسة فإذا كانت المحكمة مشكلة من عدة قضاة فإنه يتم التوقيع من رئيس الجلسة وكاتبها ولا يشترط أن يوقع جميع القضاة الذين اشتركوا في الحكم^(٣)، على أنه يلاحظ أن التوقيع من رئيس الجلسة هو الضروري لصحة الحكم^(٤) أما توقيع الكاتب فلا يترتب عليه بطلان الحكم^(٥) وإذا حدث مانع لرئيس الجلسة من التوقيع فإنه يوقعه أحد القضاة الذين اشتركوا معه في إصدار الحكم (م ١/٣١٢ إجراءات) وذلك لأن التوقيع كما تقول محكمة النقض هو من قبيل تنظيم العمل وتوحيده^(٦) على أنه يشترط بالنسبة لمن يوقع على محضر الحكم أن تكون له الصفة القضائية أى أن تكون ولايته قائمة وقت التوقيع فإذا زالت كان التوقيع من غير ذى صفة مما يترتب عليه بطلان الحكم.

وعلى ذلك فإن عدم التوقيع يترتب عليه متى انتهت الثلاثون يوماً بطلان الحكم الصادر ويثبت عدم التوقيع بمقتضى شهادة من قلم الكتاب تفيد أن الحكم لم يتم التوقيع عليه في الميعاد^(٧)، على أنه يراعى أن حصول

(١) نقض ١٩٧٣/٢/١٨ مجموعة أحكام النقض س ٢٤ رقم ٤٥ ص ٢١٦، ١٩٧٠/٣/١ س ٢١ رقم ٧٨ ص ٣١٦.

(٢) نقض ١٩٧٧/٦/٥ مجموعة أحكام النقض س ٢٨ رقم ١٤٧ ص ٧٠٢، ١٩٧٣/١٢/١٦ س ٢٤ رقم ٢٥٣ ص ١٢٤٦.

(٣) راجع نقض ١٩٥٩/١٢/٢٩ مجموعة أحكام النقض س ١٠ رقم ٢٢٠ ص ١٠٧٢، ١٩٨١/٥/٢٥ سابق الإشارة إليه.

(٤) نقض ١٩٦٨/٦/٣ مجموعة أحكام النقض س ١٩ رقم ١٣١ ص ٦٥٢.

(٥) نقض ١٩٥٠/١٢/٥ مجموعة أحكام النقض س ٢ رقم ١٢٠ ص ٣٢٠، ١٩٦٥/٦/٢١ س ١٦ رقم ١٢٠ ص ٦١١.

(٦) نقض ١٩٧٣/١/١ مجموعة أحكام النقض س ٢٤ رقم ٥ ص ١٩.

(٧) نقض ١٩٥٢/٢/٢٥ مجموعة أحكام النقض س ٣ رقم ١٨٩ ص ٥٠٢، نقض ١٩٧٨/٤/٢٤ س ٢٩ رقم ٨٦ ص ٤٥١، ١٩٧٧/٥/٩ س ٢٨ رقم

أحد الخصوم على هذه الشهادة في اليوم الثلاثين لا يحتج بها لبطلان الحكم لعدم التوقيع عليه حتى ولو كان استخراجها في نهاية ساعات العمل المقررة في اليوم الثلاثين^(١) لأنه ليس هناك ما يمنع من أن يمارس قلم الكتاب عمله في غير المواعيد الرسمية للعمل.^(٢)

رابعاً: شمول الحكم للبيانات المطلوبة.

يقوم الحكم على عناصر ثلاثة أساسية ألا وهي الديباجة، والأسباب، والمنطوق، وسوف نتكلم عن كل عنصر منها وما يتضمنه من بيانات على التوالي:

١ - ديباجة الحكم.

إن ديباجة الحكم هي المقدمة التي تسبق ذكر أسباب الحكم. وتشتمل هذه الديباجة على صدور الحكم باسم الشعب، واسم المحكمة التي أصدرت الحكم، وتاريخ إصدار الحكم، وأسماء القضاة الذين اشتركوا في الحكم وكذا عضو النيابة الحاضر بالجلسة وأسماء المتهمين وباقي الخصوم.

اسم الشعب:

لقد تطلب الدستور الدائم سنة ١٩٧١م في المادة ٧٢ كما تطلبت المادة ٢٠ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ضرورة صدور الأحكام باسم الشعب ولذا جرى قضاء النقض على أن يخلو الحكم من الإشارة إلى ذلك يجعله باطلاً بطلانا مطلقاً^(٣)، بيد أن قضاء

نقض ١٩٧٨/٤/٢٤ س ٢٩ رقم ٨٦ ص ٤٥١، ١٩٧٧/٥/٩ س ٢٨ رقم ١٢١ ص ٥٧٨.

(١) د. مأمون سلامة - المرجع السابق ص ٧٤٦.

(٢) راجع نقض ١٩٧٣/٣/١٩ مجموعة أحكام النقض س ٢٤ رقم ٧٧ ص ٣٦٢.

(٣) نقض ١٩٦٢/١٢/٢٤ مجموعة أحكام النقض س ١٣ رقم ٢١١ ص ٨٧٣،

النقض قد عدل عن هذا واعتبر أن إغفال الإشارة إلى صدوره باسم الشعب لا يترتب عليه بطلان لأن إصداره باسم الشعب هو من الأمور المفترضة التي لا تحتاج إلى بيان، وهذا ما قررت الهيئتان الجنائية والمدنية والتجارية مجتمعتان.^(١)

اسم المحكمة وتاريخ إصدار الحكم.

فيلزم ذكر اسم المحكمة التي أصدرت الحكم وإغفال ذلك يعنى إغفال بيان جوهرى يترتب عليه البطلان، لأن ذلك يؤدي إلى الجهالة ويجعله كأن لا وجود له.^(٢)

كما يلزم ذكر تاريخ الحكم وإغفال ذلك يترتب عليه البطلان لأن الحكم يعد ورقة رسمية والتاريخ هو عنصر من مقومات وجودها قانونا.^(٣)

ذكر اسم القضاة وعضو النيابة وكاتب الجلسة.

يلزم ذكر أسماء القضاة الذين اشتركوا في الحكم^(٤) وكذا عضو النيابة الحاضر وكذا اسم كاتب الجلسة، ولا يترتب على الخطأ في الاسم

١٦/١٢/١٩٦٨ س ١٩ رقم ٢٢١ ص ١٠٨٠، وراجع نقض ١٩٥٦/٥/٢٦

س ٧ رقم ٢٥٧ ص ٩٤٢، ١٤/٢/١٩٧٢ س ٢٣ رقم ٤٤ ص ١٨٣.

(١) نقض ١٩٧٤/١/٢١ مجموعة أحكام النقض س ٢٣ رقم ١ ص ١،

٢٤/٤/١٩٧٨ س ٢٩ رقم ٨٦ ص ٤٥١، ٩/٥/١٩٧٧ س ٢٨ رقم ١٢١

ص ٥٧٨.

(٢) نقض ١٩٥٧/١١/٥ مجموعة أحكام النقض س ٨ رقم ٢٣٦ ص ٧٨٠،

٢٨/٣/١٩٧١ س ٢٢ رقم ٦٩ ص ٤٩٢، ٢٥/٣/١٩٧٣ س ٢٤ رقم ٨٣

ص ٣٩٣.

(٣) نقض ١٩٦٢/١٢/٣١ مجموعة أحكام النقض س ١٣ رقم ٢١٥ ص ٨٨٨،

١٥/٤/١٩٦٨ س ١٩ رقم ٨٩ ص ٤٦٠، ٢٦/١٠/١٩٦١ س ١٢ رقم

١٥٨ ص ٨٢٠، ونقض ٤/٥/١٩٨١ س ٣٢ رقم ٧٩ ص ٤٤٨، نقض

٥/٦/١٩٧٨ س ٢٩ رقم ١٠٨ ص ٥٧٠.

(٤) نقض ١٩٨١/١٢/٢ مجموعة أحكام النقض س ٣٢ رقم ١٨٠ ص ١٠٢٧.

أى بطلان لأنه من قبيل الأخطاء المادية^(١)، ويلاحظ أن إغفال ذكر اسم عضو النيابة الذى حضر فى الدعوى لا يترتب عليه بطلان ما لم يدعى المتهم أن النيابة لم تكن ممثلة فى الدعوى.^(٢)

ذكر أسماء المتهمين والخصوم.

ويلزم أيضا ذكر أسماء المتهمين وباقي الخصوم كالمدعى المدنى والمستول عن الحق المدنى وكل منهم وحضورهم وأسماء وكلائهم متى وجدوا وما قدموه من دفع وطلبات والأدلة التى استندوا إليها، ولا يترتب على إغفال سن المتهم أو صناعته أو محل إقامته أو الخطأ فى ذكر اسمه ما دام أن الأسباب تكشف عن حقيقته^(٣) كل ذلك لا يؤثر على صحة الحكم ما دام أن المتهم لا يدعى أنه كان دون السن التى تؤثر فى المسئولية أو العقاب.^(٤)

٢ - أسباب الحكم.

تعنى أسباب الحكم ما يتركز عليه منطوق الحكم من أسانيد موضوعية وقانونية، ويعد تسبيب الحكم ضمانا أساسية للخصوم تتيح لهم اللجوء إلى طرق الطعن المقررة قانونا متى لم يقتنوا بالأسباب التى اعتمد عليها القاضى فى إصدار حكمه فى الدعوى.

وقد استلزم القانون ضرورة تسبيب الحكم بالمادة ٣١٠ إجراءات، كما تطلب القانون ضرورة أن تفصل المحكمة فى كافة الدفع والطلبات التى تقدم من الخصوم وتبين الأسباب التى تستند إليها (م ٣١١ إجراءات) ولذا فإنه يلزم لصحة أسباب الحكم كما بينت المادتان ٣١٠، ٣١١

(١) نقض ١٩٨١/١/٨ مجموعة أحكام النقض س ٣٢ رقم ٣٠ ص ٤٠.

(٢) نقض ١٩٥٤/٦/٣٠ مجموعة أحكام النقض س ٥ رقم ٢٦٩ ص ٨٣٧، ١٩٦٢/٢/٢٠، س ١٣ رقم ٤٨ ص ١٧٤.

(٣) نقض ١٩٤٩/٥/١٧ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٣٣٠ ص ٣٥٢.

(٤) نقض ١٩٦٧/١٢/١٨ مجموعة أحكام النقض س ١٨ رقم ٢٧٣ ص ١٢٨٠.

إجراءات بيان الأدلة الموضوعية والقانونية والظروف التي حدثت فيها الواقعة، وبيان نص القانون الواجب التطبيق، وأخيرا الرد على الدفع والطلبات التي أبدتها الخصوم. وسوف نتحدث عن كل منها فيما يلي:

أولا: بيان الأدلة الموضوعية والقانونية والظروف التي حدثت فيها الواقعة.

ويعنى ذلك ضرورة بيان كافة العناصر القانونية للفعل الصادر عن المتهم والظروف المحيطة به سواء أكانت ظروفًا مشددة أو ظروفًا مخففة^(١)، ولذا فإن على المحكمة أن تبين في ذكرها لأسباب الحكم بالإدانة تطابق النشاط الإجرامي الذي اقترفه المتهم مع النموذج القانوني للجريمة كما رسمها القانون وأن توضح توافر علاقة السببية بين هذا النشاط الإجرامي والنتيجة التي أسفر عنها وتوافر القصد الجنائي سواء في صورته العمدية أو غير العمدية حسب نوع الجريمة المرتكبة، فالمحكمة ملزمة ببيان توافر كافة العناصر القانونية التي تطلبها القانون في الجريمة، كما أنها تلتزم ببيان الظروف التي يكون من شأنها تشديد العقاب على المتهم كسبق الإصرار أو الترصد في القتل والضرب والجرح، أو الاقتران بجناية أو الارتباط بجنحة في جرائم القتل، وأيضا بيان الأعذار المخففة متى وجدت.

وليس بلام في بيان هذه الأمور السالف بيانها أن تسرد في الحكم صراحة بل يكفي أن تستفاد ضمنا شريطة ألا يشوب ذلك غموض أو إهمام.^(٢)

ولكن عدم ذكر الباعث على ارتكاب الجريمة لا يطل الحكم وذلك إذا لم يكن له دخل في تكوين عقيدة المحكمة، وبالتالي لم يكن له

(١) نقض ١٩٨١/١/٢٥ مجموعة أحكام النقض س ٣٢ رقم ١١ ص ٧٦.

(٢) د. رءوف عبيد - المرجع السابق ص ٧٠١، وراجع نقض ١٩٨١/١٢/٣

مجموعة أحكام النقض س ٣٢ رقم ١٨٣ ص ١٠٤٥.

أثر في العقاب^(١)، كذلك فإن عدم ذكر مكان الجريمة^(٢) لا يعيب الحكم ما لم يكن ذلك ركناً في الجريمة أو من الظروف التي تقتضى تشديد العقاب، وكذا لا يعيب الحكم الخطأ في آلة القتل أو عدم ذكرها لأنها ليست من عناصر جريمة القتل^(٣).

ولكن بالنسبة للحكم بالبراءة فإنه يكفي أن تبين المحكم في أسباب حكمها بالبراءة العناصر التي أدت بها لذلك، كأن تذكر انتفاء أحد أركان الجريمة فلا يلزم بيان باقى أركان الجريمة أو ظروفها، أو تبين توافر سبب للإباحة فهو يغنى عن التعرض لباقى أركان الجريمة وظروفها^(٤)، ويرجع السر في عدم اشتراط التسبب في حكم البراءة، كما هو الشأن في حكم الإدانة إلى أن الأصل في الإنسان هو البراءة ولذا فإن تشكك المحكمة في أدلة الدعوى يؤدي إلى أن الأصل وهو البراءة ما زال قائماً، ولكن هذا مشروط بضرورة أن يشتمل الحكم بالبراءة على ما يفيد أن المحكمة قد فحصت الدعوى وأحاطت بظروفها عن بصر وبصيرة ووازنت بين أدلة الإثبات وأدلة النفي فداخلها الشك في صحة الإثبات أو رجحت دفاع المتهم^(٥) فالمحكمة تلتزم بأن تبين في حكمها تشككها في أدلة الإثبات،

(١) د. مأمون سلامة - المرجع السابق ص ٧١٣ وراجع نقض ١٩٧٣/٣/٢٦ مجموعة أحكام النقض س ٢٤ رقم ٨٩ ص ٤٢٧، ١٩٧٥/٣/٣٠ س ٢٦ رقم ٦٨ ص ٢٩٢.

(٢) نقض ١٩٥٧/٦/٢ مجموعة أحكام النقض س ٨ رقم ١٨٩ ص ٦٩٧.

(٣) نقض ١٩٧١/١/٣ مجموعة أحكام النقض س ٢٢ رقم ١ ص ١٠ ويلاحظ أن الوسيلة لها اعتبارها في القتل بالسّم حيث يلزم أن تكون المادة سامّة فهي عنصر في القتل بالسّم الذي يترتب عليه تشديد العقاب، وراجع نقض ١٩٧٣/٣/٢٥ سابق الإشارة إليه.

(٤) د. مأمون سلامة - المرجع السابق ص ٧١٤.

(٥) راجع على سبيل المثال نقض ١٩٧٤/٥/١٣ مجموعة أحكام النقض س ٢٥ رقم ٩٨ ص ٤٦١، ١٩٧٧/١/١٧ س ٢٧ رقم ٧ ص ٧٩١، نقض

ولكن إذا بينت المحكمة الأسباب التي من أجلها حكمت بالبراءة فإن لمحكمة النقض أن تراقب محكمة الموضوع من حيث ما إذا كانت الأسباب تؤدي إلى النتيجة أم لا^(١) أما إذا لم تذكر الأسباب فلا رقابة لمحكمة النقض على محكمة الموضوع في شأن حكمها بالبراءة.

ثانياً: بيان النص القانوني.

يلزم أن تشير المحكمة إلى نص القانون الذي حوكم المتهم على أساسه (م ٣١٠ إجراءات)، وعليه فإن عدم ذكر رقم المادة أو المواد المحكوم بمقتضاها على المتهم بالإدانة يجعل الحكم باطلاً^(٢) (أما إذا كان الحكم صادراً بالبراءة فإن عدم الإشارة إلى نص المادة القانوني فلا يترتب عليه أى بطلان^(٣)) أما الخطأ في ذكر رقم المادة المطبقة فلا يترتب عليه بطلان ما دام الحكم قد وصف الفعل وبين الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كافيا وأصدر حكمه بالعقوبة المقررة والتي لا تخرج عن حدود المادة الواجبة التطبيق^(٤).

ثالثاً: الرد على الدفوع والطلبات.

بالإضافة إلى ما سبق تطلب القانون في المادة ٣١١ إجراءات ضرورة أن ترد المحكمة على كافة الدفوع والطلبات التي يبيدها الخصوم

١٤/٦/١٩٨١ س ٣٢ رقم ١١٩ ص ٦٧٢.

(١) نقض ١٩٧٤/١٢/٢٩ مجموعة أحكام النقض س ٢٥ رقم ١٩١ ص ٨٨١.

(٢) نقض ١٩٥٦/١٠/٢٣ مجموعة أحكام النقض س ٧ رقم ٢٩١ ص ١٠٦١،

١٩٦١/٤/٢ س ١٣ رقم ٧٤ ص ٢٩٣، نقض ١٩٧٨/١٠/٢٦ س ٢٩ رقم

١٤٧ ص ٧٣٥.

(٣) راجع نقض ١٩٨١/١١/١٥ مجموعة أحكام النقض س ٣٢ رقم ١٥٦ ص

٩٠٧، نقض ١٩٧١/١٢/٦ س ٢٢ رقم ١٧٢ ص ٧٠٧.

(٤) نقض ١٩٦٢/٥/٧ مجموعة أحكام النقض س ١٣ رقم ١١٢ ص ٤٤٣،

١٩٧٤/٣/٣١ س ٢٥ رقم ٧٦ ص ٣٤٨.

وأن تبين الأسباب التي تستند إليها، ويترتب على مخالفة ذلك بطلان الحكم الصادر لأنه يعد من قبيل القصور في الحكم.

ويقصد بالدفع أو وجه الدفاع القانونية المختلفة التي يترتب على الأخذ بها عدم الحكم على المتهم، وهي تشمل الدفع الموضوعية المتعلقة بوقوع الفعل الإجرامي ونسبته إلى المتهم، مثل الدفع بوقوع المتهم تحت الإكراه عندما اعترف بما هو منسوب إليه، وقد تكون دفع قانونية خاصة بقانون العقوبات مثل توافر مانع عقاب أو مانع مسئولية أو سبب إباحة، وقد تكون دفع قانونية خاصة بقانون الإجراءات من شأنها عدم السير في الدعوى مثل الدفع بعدم الاختصاص أو انقضاء الدعوى بأحد أسباب الانقضاء أو السقوط.

ويقصد بالطلبات كل ما يتقدم به الخصوم ويكون من جرائه التأثير في النتيجة التي تنتهي إليها هذه الطلبات كطلب سماع شهود نفى أو إجراء معاينة لمكان الحادث أو تعيين خبير.^(١)

ولكي تكون المحكمة ملزمة بالرد على الطلبات والدفع يجب توافر عدة شروط وهي:

١ - يجب أن يكون الدفع أو الطلب جوهرياً، ولا يكون الدفع أو الطلب جوهرياً إلا إذا كان من شأنه أن يؤثر في النتيجة التي تنتهي إليها المحكمة ويحقق مصلحة أحد الخصوم مثل طلب سماع شهود نفى أو تعيين خبير، أو إذا كان من شأن الدفع نفى المسئولية عن المتهم أو تخفيفها عليه، أما إذا كان الدفع أو الطلب غير جوهري فإن المحكمة لا تكون ملزمة بالرد عليه وتفنيده^(٢)، ومن أمثلة الدفع غير الجوهرية الدفع بتلفيق التهمة

(١) د. مأمون سلامة - المرجع السابق ص ٧٢٤.

(٢) نقض ١٩٦٢/٣/١٣ مجموعة أحكام النقض س ١٣ رقم ٦٠ ص ٢٣١،

١٩٦٥/١١/٢ س ١٦ رقم ١٥٢ ص ٨٠١.

لأنه يكفي للرد عليه الاعتماد على أدلة الإثبات للتهمة^(١)، أو إذا كان الدفع متعلقا بالباعث على الجريمة لأن الباعث ليس عنصرا في الجريمة.^(٢)

٢ - يلزم أن يكون الدفع أو الطلب صريحا وجازما، ولذلك فلا تلتزم المحكمة بالرد على دفع وطلبات تستفاد ضمنا من أقوال المتهم أو المدافع عنه، وإنما يلزم أن يكون المتهم متمسكا بها ومصرا عليها.^(٣) ويستوى أن يبدى الدفع أو الطلب شفاهة أو كتابة، ويعد من قبيل الطلبات والدفع غير الصريحة والجازمة أن يفوض المتهم أو محاميه المحكمة في الأمر أو ترك التقدير لها إذا شاءت.^(٤)

٣ - أن يكون الدفع أو الطلب قد أبدى أمام المحكمة قبل قفل باب المرافعة فإذا لم يبدى قبل قفل باب المرافعة فلا تلتزم المحكمة بالرد عليه، ولذا فإذا قررت المحكمة قفل باب المرافعة وسمحت للخصوم بتقديم مذكرات فإنها لا تكون ملزمة بالرد على ما تتضمنه هذه المذكرات من طلبات ودفع.

فمضى تقدم المتهم بطلباته أو دفعه سواء بنفسه أو عن طريق الدفاع عنه فإن المحكمة تلتزم بالرد عليه ما دام قد أبدى قبل قفل باب المرافعة، ويجوز للمتهم التنازل عن الدفع والطلبات التي كان قد أبدىها قبل قفل باب المرافعة، ومتى تنازل عنها فإن هذا التنازل لا يمنعه من العودة

(١) نقض ١٩٧٠/١/١٩ مجموعة أحكام النقض س ٢١ رقم ٣٢ ص ١٢٧.

(٢) نقض ١٩٦٨/٤/١ مجموعة أحكام النقض س ١٩ رقم ٧٣ ص ٣٨٣، نقض ١٩٧٣/٣/٢٦ س ٢٤ رقم ٨٩ ص ٤٢٧، ١٩٥٤/٦/٢٢ س ٥ رقم ٢٦٤ ص ٨١٧.

(٣) نقض ١٩٦٤/١٢/٢١ مجموعة أحكام النقض س ١٥ رقم ١٦٥ ص ٨٤٠،

١٩٧٦/١٢/٢٦ س ٢٧ رقم ٢٢١ ص ٩٨٢.

(٤) نقض ١٩٥٠/٢/١٣ مجموعة أحكام النقض س ١ رقم ١١١ ص ٣٣٦.

إلى التمسك بها ما دام أن باب المرافعة لم يقفل.^(١)
ويلزم في جميع الحالات لكي تكون أسباب الحكم صحيحة
ومنتجة لآثارها ألا يشوبها خطأ في الإسناد أو فساد في الاستدلال أو
قصور في التسبيب، وذلك على النحو التالي:

١ - الخطأ في الإسناد.

يلزم أن يكون الحكم غير مشوب بعيب الخطأ في الإسناد، ويكون
الحكم كذلك إذا بنى على أدلة ليس لها أصل في أوراق الدعوى، كما لو
استند الحكم على أقوال الشاهد لم تصدر عنه أو إلى اعتراف من المتهم لم
يصدر عنه، أو اعتراف أمام سلطة التحقيق رغم إنكاره أمام المحكمة
للتهمة الموجهة إليه.^(٢)

٢ - الفساد في الاستدلال.

ويكون الحكم مشوباً بهذا العيب متى كانت الأدلة التي استند إليها
وليدة إجراءات غير مشروعة أو غير صحيحة قانوناً، كما لو كان الدليل
وليد قبض باطل أو تفتيش باطل أو معلومات توصل إليها الشاهد عن
طريق مخالف للآداب العامة^(٣)، وكذا يعد الحكم مشوباً بالفساد في
الاستدلال متى كانت الأسباب التي اعتمدت عليها المحكمة في شأن
استنادها إلى الأدلة لا تؤدي عقلاً ومنطقاً إلى ما انتهت إليه من نتيجة، فلا
يصح استنتاج أمر خاطئ حتى ولو كان من خلال دليل صحيح، كما لو
ذكرت المحكمة أقوال الشهود كما أدلوا بها ثم استخلصت منها عناصر
للإدانة وليس لها محل.

(١) نقض ١٩٥٩/١٢/١ مجموعة أحكام النقض س ١٠ رقم ١٩٨ ص ٩٦٨،

١٩٦٧/١١/٧، س ١٨ رقم ٢٢٦ ص ١٠٩٢.

(٢) نقض ١٩٦٩/٤/٢٨ مجموعة أحكام النقض س ٢٠ رقم ١٢٣ ص ٦٠٢،

١٩٧٥/٢/٢٤ س ٢٦ رقم ٤٢ ص ١٨٨.

(٣) د. رعوف عبيد - المرجع السابق ص ٧١٧.

٣ - القصور فى التسبب.

يعد الحكم مشوباً بعيب القصور فى التسبب، وذلك إذا لم يذكر مؤدى الدليل الذى استند إليه، أو اكتفى بالإشارة العابرة له أو أورده بصورة موجزة أخلت به، لأنه يلزم سرد الدليل بطريقة وافية يتضح منها مدى تأييده للوقائع كما اقتنعت المحكمة بها ومدى اتفاقه مع باقى الأدلة، كما يعد قصوراً فى التسبب التناقض الذى يقع فى الأسباب بين بعضها والبعض الآخر أو بين الأسباب والمنطوق^(١)، كأن تستند إلى دليلين متناقضين دون بيان هذا التناقض^(٢) أو تشير فى الثبوت بالنسبة للواقعة فى حق المتهم فى صدر التسبب ثم تنفيها فى النهاية أو تورد ما يفيد نفيها^(٣)

تساند الأدلة فى المسائل الجنائية.

إن الأساس العام فى المسائل الجنائية أن الأدلة متساندة يكمل بعضها بعضاً وتعتمد المحكمة عليها مجتمعة فى تكوين عقيدتها فى الدعوى المعروضة عليها ولذا فإذا سقطت أحد الأدلة أو استبعدت تعذر معرفة مدى ما كان لها فى تكوين عقيدة المحكمة من أثر لوجود هذا الدليل الباطل لو كانت محكمة الموضوع قد فطنت إليه.^(٤)

لذا قررت محكمة النقض أن إبطالها لأحد الأدلة الجوهرية يترتب عليه بطلان للحكم ومن ثم إلغائه برمته حتى ولو كان فى الدعوى أدلة صحيحة أخرى عولت عليها محكمة الموضوع فى حكمها المطعون فيه أمام

(١) راجع نقض ١٩٧٨/٥/٨ مجموعة أحكام النقض س ٢٩ رقم ١٢٣ ص ٦٤٩،

نقض ١٩٧٣/٥/٢٧ س ٢٤ رقم ١٣٣ ص ٦٤٩.

(٢) نقض ١٩٥١/١٠/٢٢ مجموعة أحكام النقض س ٣ رقم ٣١ ص ٧٥،

١٩٧٠/٦/١٥ س ٢١ رقم ٢٠٨ ص ٨٨٠.

(٣) د. رءوف عبيد - المرجع السابق ص ٧٢٠.

(٤) راجع على سبيل المثال نقض ١٩٨١/٣/٤ مجموعة أحكام النقض س ٣٢ رقم

٣٢ ص ٢٠٢، ١٩٨١/١٠/١٣ رقم ١٢٣ ص ٦٩٢.

محكمة النقض سواء كان هذا الدليل كان قد شابه خطأ في الإسناد أو فساد في الاستدلال لأنه لا يودى إلى النتيجة التى رتبها عقلاً^(١) أو كان لغير ذلك من أسباب البطلان.

أما إذا رأت محكمة النقض أن الدليل غير جوهري أى أنه لم يكن له تأثير على عقيدة المحكمة وكان ذلك واضحاً من الملابسات فإن بطلان هذا الدليل لا يؤثر على الأدلة الأخرى الصحيحة الى عولت عليها محكمة الموضوع ولا يؤثر فى تساندها وهذا أمر استثنائي إذ الأصل هو تساند الأدلة.^(٢)

٣ - منطوق الحكم.

المنطوق هو ما يأتى بعد الانتهاء من أسباب الحكم وهو يتضمن رأى المحكمة فى موضوع النزاع المعروض عليها. ويلزم أن يكون المنطوق الذى أعلنته المحكمة فى الجلسة شفويًا مطابقاً للمنطوق الموجود بالنسخة الأصلية للحكم، ويرتب على الاختلاف بينهما بطلان الحكم^(٣)، أما الأخطاء المادية فلا تعيب الحكم حيث يمكن تصحيحها، كما يلزم أن يكون المنطوق مشتملاً على الفصل فى الطلبات والدفع سواء ما كان خاصاً بالدعوى الجنائية أم بالدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية لها، بيد أن المحكمة إذا رأت أن الفصل فى الدفع والطلبات بالنسبة للدعوى المدنية التبعية تستلزم تحقيقاً فإنها تحيلها إلى المحكمة المدنية للفصل فيها وذلك متى كان من شأن الفصل فيها تأخير الفصل فى الدعوى الجنائية، وعند إحالة الدعوى المدنية التبعية للقضاء

(١) نقض ١٩٥١/١٢/٤ مجموعة أحكام النقض س ٢ رقم ٦٩ ص ٢٣٦،

١٩٧٢/٢/١٤، ١٩٧٢/٤/٢٣ س ٢٣ رقم ٣٨، ١٣٣ ص ١٥٣، ٥٩٦.

(٢) د. رعوف عبيد - المرجع السابق ٧١٢.

(٣) د. أحمد فتحى سرور - المرجع السابق ص ١٠٩٩، وراجع نقض

١٩٧٧/٢/٥ مجموعة أحكام النقض س ٢٨ رقم ١١٤ ص ٥٣٨.

المدنى فإنها تحال بلا مصاريف.

وإذا لم تفصل المحكمة فى المنطوق فى بعض الطلبات المتعلقة بالدعوى الجنائية فإن هذا لا يترتب عليه بطلان الحكم وإنما يكون الحكم صحيحاً، وحينئذ يكون على النيابة العامة الرجوع إلى المحكمة التى أصدرت الحكم وتكلف الخصوم بالحضور أمامها لنظر الطلب والحكم فيه ولا يجوز اللجوء إلى المحكمة الاستئنافية لأن هذه الأخيرة تنظر الاستئناف فى الحدود التى سبق لمحكمة أول درجة الفصل فيه أما الطلبات التى لم تتعرض لها محكمة أول درجة فإن ولايتها بنظرها ما زالت قائمة فيرجع لها للفصل فيها.^(١)

ويلاحظ أن أسباب الحكم والمنطوق يكمل بعضها بعضاً، كما لو ذكر رفض الدعوى المدنية فى أسباب الحكم وأغفل ذكر ذلك فى المنطوق فهذا لا يترتب عليه بطلان لأن أسباب الحكم والمنطوق مكملة لبعضها البعض.

ومنطوق الحكم يتعلق به حق الخصوم ولذا فله حجية الشئ المقضى به بالنسبة لما قضى فيه.

الفصل الخامس

الأمر الجنائى

يقصد بالأمر الجنائى القرار القضائى الصادر بعد الاطلاع على الأوراق بدون تحقيق أو مرافعة فى موضوع الدعوى الجنائية. وقد أخذ القانون المصرى فى قانون الإجراءات الجنائية بنظام الأوامر الجنائية فى المواد ٣٢٣ إلى ٣٣٠، ويتسم نظام الأوامر الجنائية

(١) د. مامون سلامة - المرجع السابق ص ٧٣١.

بالسرعة في الفصل في الدعاوى القليلة الأهمية، وذلك بغرض تخفيف العبء عن كاهل المحاكم وعدم تضيق وقتها في هذه الجرائم التافهة حتى تتفرغ لنظر الدعاوى الهامة.^(١)

وسوف نتحدث عن إصدار هذا الأمر بمعرفة القاضي الجزئى ثم بمعرفة وكيل النائب العام، ثم نبين الآثار المترتبة على صدور الأمر الجنائى، وأخيرا الإشكال في تنفيذه.

أولا: إصدار الأمر الجنائى بمعرفة القاضي الجزئى:

بينت المادة ٣٢٣ إجراءات أن الأمر الجنائى يصدر من القاضي الجزئى بالمحكمة التى من اختصاصها نظر الدعوى بناء على طلب النيابة العامة وذلك بعد الاطلاع على محاضر جمع الاستدلالات أو أدلة الإثبات الأخرى بدون إجراء تحقيق أو سماع مرافعة، وهذا بالنسبة للجرائم المعدودة من قبيل المخالفات وأيضا الجرح متى كان القانون لا يوجب فيها عقوبة الحبس أو الغرامة التى يزيد حدها الأدنى عن ألف جنيه، ورأت النيابة العامة أن ظروف الجريمة يكفى فيها عقوبة الغرامة حتى ألف جنيه غير العقوبات التكميلية والتضمنيات وما يجب رده والمصاريف.

وعلى ذلك فإن الأمر الجنائى الذى يصدر من القاضي الجنئى يجب أن يكون بالغرامة التى لا تتجاوز ألف جنيه خلاف العقوبات التكميلية والتضمنيات وما يجب رده والمصاريف، ويجوز أن يقضى فيه بالبراءة أو برفض الدعوى المدنية أو بوقف تنفيذ العقوبة (م ٤٣٢ إجراءات) ولذا فلا يجوز للقاضى الجزئى أن يصدر أمرا جنائيا إذا كانت الجريمة من قبيل الجنايات، أو كانت من الجرح التى يوجب القانون فيها الحبس أو الغرامة التى يزيد حدها الأدنى على ألف جنيه.

(١) د. رعوف عبيد - المرجع السابق ص ٧٣٢، د. أحمد فتحى سرور - المرجع السابق ص ١١٠٢، د. مأمون سلامة - المرجع السابق ص ٧٢٤.

ولا يقضى فى الأمر الجنائى بغير الغرامة والعقوبات التكميلية والتضمينات وما يجب رده والمصاريف ولا يجوز فى مواد الجرح أن تتجاوز الغرامة ألف جنيه (م ٣٣٤ إجراءات).

وكما بينا أن الأمر الجنائى يقدم إلى القاضى الجزئى من النيابة العامة وحدها دون بقية الخصوم، ويحق الادعاء مدنيا من قبل المدعى المدنى وذلك فى مرحلة جمع الاستدلالات فإذا تقدم المدعى المدنى بطلبه بالادعاء المدنى فى هذه المرحلة فإن هذا الطلب تعرضه النيابة العامة مع طلب إصدار الأمر الجنائى على القاضى الجزئى ولكن لا يجوز الادعاء مدنيا أمام القاضى الجزئى بعد تقديم طلب إصدار الأمر من قبل النيابة العامة ومتى تم الادعاء فى مرحلة جمع الاستدلالات وأحالة النيابة العامة مع طلب إصدار الأمر الجنائى فإن للقاضى أن يفصل فيه ولا يتقيد بمبلغ معين بل له أن يقرر التعويض الذى يراه سواء أكان أقل من المبلغ المطلوب أو هو المبلغ المطلوب، كما يحق له أن يصدر الأمر الجنائى ويرفض إصدار قراره بالنسبة للدعوى المدنية التبعية.^(١)

ويلاحظ أن النيابة العامة ليست ملزمة بتقديم طلب إصدار الأمر الجنائى من القاضى الجزئى فى وقت معين فليس هناك وقت تلتزم به كما أنها ليست ملزمة بإعلان الخصوم لأن القانون لم يتطلب إعلانهم ولذا فلا يلزم حضورهم ولا حضور الشهود أمام القاضى، لأن القاضى يصدر أمره بعد الاطلاع على محاضر جمع الاستدلالات وأدلة الإثبات الأخرى دون سماع مرافعة أو إجراء تحقيق.

رفض إصدار الأمر الجنائى:

منح القانون القاضى سلطة رفض إصدار الأمر الجنائى وذلك فى حالتين بينهما المادة ٣٢٥ إجراءات وهما:

(١) د. أحمد فتحى سرور - المرجع السابق ص ١١٠٥.

١ - إذا رأى القاضى أن الدعوى لا يمكن الفصل فيها بحالتها التى هى عليها أو بدون تحقيق أو مرافعة.

٢ - إذا رأى أن الواقعة نظرا لسوابق المتهم أو لآى سبب آخر نستوجب توقيع عقوبة أشد من الغرامة التى يجوز صدور الأمر بها. ويصدر القاضى قراره بالرفض بتأشيرة على الطلب الكتابى المقدم له ولا يجوز الطعن فى هذا القرار.

ويترتب على قرار الرفض وجوب السير فى الدعوى بالطرق العادية.

وإذا أصدر القاضى الأمر الجنائى فإنه يعين فيه فضلا عما قضى به اسم المتهم والواقعة التى عوقب من أجلها ومادة القانون التى طبقت، ويعلن الأمر إلى المتهم والمدعى بالحقوق المدنية على النموذج الذى يقرره وزير العدل ويجوز أن يكون الإعلان بواسطة أحد رجال السلطة العامة (م ٣٢٦ إجراءات).

ثانياً: إصدار الأمر الجنائى بمعرفة النيابة العامة:

منح القانون لرئيس النيابة أو وكيل النائب العام الحق فى إصدار الأمر الجنائى فى المخالفات وفى الجناح التى لا يوجب القانون فيها الحكم بالحبس أو الغرامة التى يزيد حدها الأدنى عن خمسمائة جنيه فضلاً عن العقوبات التكميلية والتضمنيات وما يجب رده والمصاريف ويكون إصدار الأمر الجنائى وجوبياً فى المخالفات التى لا يرى حفظها، ولا يجوز أن يؤمر بغير الغرامة التى لا تزيد على خمسمائة جنيه والعقوبات التكميلية والتضمنيات وما يجب رده والمصاريف (م ١/٣٢٥ مكرر إجراءات).

كما منح القانون فى المادة ٢/٣٢٥ مكرر إجراءات للمحامى العام ورئيس النيابة، حسب الأحوال، أن يلغى الأمر لخطأ فى تطبيق القانون فى ظرف عشرة أيام من تاريخ صدوره، ويترتب على ذلك اعتبار الأمر كان

لم يكن ووجوب السير في الدعوى بالطرق العادية^(١)، ويصح الإلغاء من باب أولى بمعرفة النائب العام.

ثالثاً: الآثار المترتبة على صدور الأمر الجنائي.

متى صدر الأمر الجنائي من القاضي الجزئي فإنه يجب إعلانه إلى الخصوم وهم المتهم والمدعى المدنى والمستول عن الحق المدنى إذا كان قد تدخل في الدعوى ونفس الأمر لو كان الأمر صادراً من النيابة العامة. ومتى تم الإعلان للخصوم فإن لهم الحق في قبوله أو الاعتراض عليه، فإذا قبلوه كان واجب النفاذ أما في حالة الرفض فإنه يترتب على ذلك السير في الدعوى وفقاً للطرق العادية.

فإذا كان الأمر صادراً من القاضي الجزئي فللنيابة العامة وللباقى الخصوم أن يعلنوا عدم قبولهم للأمر الجنائي وذلك بتقرير في قلم كتاب المحكمة في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ صدور الأمر ومن تاريخ إعلانه بالنسبة لباقي الخصوم، أما إذا كان الأمر صادراً من النيابة العامة، فيكون الخصوم تقرير عدم قبولهم للأمر الجنائي وذلك بتقرير في قلم كتاب المحكمة في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ إعلانهم به (م ٣٢٧/١ إجراءات) ويترتب على التقرير سواء أكان من جهة النيابة العامة أو من جهة الخصوم سقوط الأمر واعتباره كأن لم يكن (م ٣٢٧ إجراءات) ويحدد الكاتب اليوم الذى تنظر فيه الدعوى أمام المحكمة مع مراعاة المواعيد

(١) ومثال الخطأ في تطبيق القانون أن يصدر الأمر من وكيل نيابة بعقوبة الغرامة التى تتجاوز خمسمائة جنيه أو يصدر بعقوبة تكميلية فقط دون الحكم بالغرامة حيث يلزم أن يصدر الأمر بالعقوبة الأصلية (الغرامة) ويجوز أن يكون الحكم مشتملاً على عقوبة تكميلية أيضاً ولكن لا يجوز أن يكون الحكم صادراً بالعقوبة التكميلية وحدها دون الحكم بالعقوبة الأصلية (الغرامة)، أو يقضى بالرد أو بالتعويض أو في الأحوال التى لا يجوز فيها صدور الأمر الجنائي كما لو كان في جريمة لا يصح فيها الأمر الجنائي.

المقررة في المادة ٢٣٣ إجراءات وهي يوم في المخالفات وثلاثة أيام بالنسبة للجنح خلاف مواعيد المسافة، وينبه على المقرر بالحضور في هذا الميعاد ويكلف باقى الخصوم والشهود بالحضور في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٠٠ إجراءات (م ٣٢٧/٢، ٣ إجراءات).

أما إذا لم يحصل اعتراض على الأمر بالطريقة المتقدمة يصبح نهائيا واجب التنفيذ (م ٣٢٧/٢، ٣ إجراءات).

والاعتراض على الأمر لا يعد طعنا بالمعارضة وإنما يعبر عن رغبة في أن تسلك الدعوى الطريق العادى أمام المحكمة.^(١)

فإذا حضر الخصم الذى لم يقبل الأمر الجنائى في الجلسة المحددة، تنظر الدعوى في مواجهته وفقا للإجراءات العادية، وللمحكمة أن تحكم في حدود العقوبة المقررة بعقوبة أشد من الغرامة التى قضى بها الأمر الجنائى، أما إذا لم يحضر الخصم في الجلسة، فإن الأمر تعود له قوته ويصبح نهائيا واجب التنفيذ (م ٣٢٨ إجراءات) ومتى أصبح الأمر نهائيا بعد التخلف عن الجلسة فلا يجوز الطعن فيه بالمعارضة ولا بالاستئناف^(٢) لأن هذا الموقف منه يعد تنازلا عن عدم القبول للأمر الصادر.

أما إذا تعدد المتهمون وصدر ضدهم أمر جنائى وقرروا عدم قبوله وحضر بعضهم في اليوم المحدد لنظر الدعوى ولم يحضر البعض الآخر فإن الدعوى تنظر بالطرق المعتادة بالنسبة لمن حضر ويصبح الأمر نهائيا بالنسبة لمن لم يحضر (م ٣٢٩ إجراءات).

ويجدر بالذكر أن الأمر الجنائى ذا طبيعة قضائية لأنه قرار صادر

(١) د. أحمد فتحي سرور - المرجع السابق ص ١١٠٨، د. ادوارد غالى - المرجع السابق ص ٦١٩.

(٢) نقض ١٩٧١/١١/٨ مجموعة أحكام النقض س ٢٢ رقم ١٤٩ ص ٦٢٢، ١٩٧٥/٥/٤، س ٢٦ رقم ٣٨٩، نقض ١٩٧٢/٢/١٠ س ٢٣ رقم ٢٥ ص ١٠٨، ١٩٦٧/١/٣٠ س ١٨ رقم ٢٣ ص ١٢٥.

من هيئة قضائية فاصلا في موضوع التراجع، بيد أنه لا يرقى إلى مرتبة الأحكام القضائية ولذا فإنه لا يجوز الحجة أمام القضاء المدني، بل أن كل ما يكون له هو عدم إعادة المحاكمة أمام القضاء الجنائي حتى ولو ظهرت أدلة جديدة أو وقائع جديدة لأنه يترتب عليه انقضاء الدعوى الجنائية فحسب.^(١)

وهذا ما أكدته الفقرة الأخيرة من المادة ٣٢٧ إجراءات بقولها "ولا يكون لما قضى به في الأمر الجنائي في موضوع الدعوى الجنائية حجة أمام المحاكم المدنية".

رابعًا: الإشكال في تنفيذ الأمر الجنائي:

لقد منح القانون للمتهم أن يستشكل في تنفيذ الأمر الجنائي الصادر ضده وذلك في أحوال بينهاها المادة ٣٣٠ إجراءات وهي، إذا ما ادعى المتهم عند التنفيذ عليه أن حقه في عدم قبول الأمر لا يزال قائما لعدم إعلانه بالأمر أو لغير ذلك من الأسباب، أو أن مانعا قهريا منعه من الحضور في الجلسة المحددة لنظر الدعوى، أو إذا حصل إشكال آخر في التنفيذ، كأن يدعى أنه ليس هو الصادر عليه الأمر أو لغير ذلك من الأسباب، ويقدم الإشكال في التنفيذ إلى القاضي الذي أصدر الأمر ليفصل فيه بغير مرافعة؛ إلا إذا رأى عدم إمكان الفصل فيه بحالته أو بدون تحقيق أو مرافعة، فإنه يحدد يوما لينظر فيه هذا الإشكال وفقا للإجراءات العادية ويكلف المتهم وباقي الخصوم بالحضور في اليوم المذكور، فإذا قبل الإشكال تجرى المحاكمة وفقا للمادة ٣٢٨ إجراءات أى تنظر الدعوى وفقا للإجراءات العادية، ويكون للمحكمة أن تحكم في حدود العقوبة المقررة بعقوبة أشد من الغرامة التي قضى بها الأمر الجنائي المستشكل فيه،

(١) الفقرة الأخيرة من المادة ٣٢٧ إجراءات مضافة بالقانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ الجريدة الرسمية العدد ٥١ مكرر في ١٩٩٨/١٢/٢٠.

وإذا لم يحضر المستشكل في الجلسة المحددة تعود للأمر الجنائي قوته ويصبح نهائيا واجب التنفيذ.

ويجدر بالذكر أن القانون قد بين في المادة ٢٣٠ إجراءات، الإجراءات التي تتبع في نظر الاستشكال في الأمر الصادر من القاضي الجزئي، ولم يبين ما يتبع بشأن الاستشكال في الأمر الجنائي الصادر من وكيل النيابة، ولذا فإننا نرى أن ما يسرى على الاستشكالات في تنفيذ الأمر الجنائي الصادر من القاضي الجزئي هي التي تسرى في حالة الإشكال في الأمر الصادر من وكيل النائب العام، ولذا فإن القاضي الجزئي هو المختص بالفصل في الإشكال في الأوامر الصادرة من وكيل النيابة وذلك على أساس أن القاضي الجزئي هو المختص بالفصل في إشكالات التنفيذ بالنسبة للأحكام والأوامر الصادرة من المحكمة الجزئية بصفة عامة^(١)، ويلاحظ أنه إذا تعدد المتهمون واستشكل البعض في التنفيذ دون البعض فإن ما سبق بيانه بشأن الاستشكال يسرى بالنسبة لمن استشكلوا فحسب دون غيرهم.

(١) د. رعوف عبيد - المرجع السابق ص ٧٣٦، د. ادوارد غالي - المرجع السابق ص ٦٢٢.

الفصل السادس

بطلان الإجراءات

إن الحديث عن بطلان الإجراءات يقتضى، بيان المقصود بالبطلان ومذاهبه المختلفة ثم بيان أحوال البطلان وأخيرا الآثار المترتبة على البطلان.

أولاً: تعريف البطلان ومذاهبه المختلفة.

البطلان هو الجزاء المترتب على مخالفة أحكام القانون بشأن الإجراءات الجوهرية (٣٣١ إجراءات).

وعلى ذلك فإن مخالفة أحكام القانون بشأن الإجراءات الجوهرية يترتب عليها البطلان سواء أكانت تلك الأحكام واردة بقانون الإجراءات الجنائية أم بقانون العقوبات، ويستوى أن تكون المخالفة قد وقعت في مضمون وجوهر الإجراء أم في الشكل الذى صيغ فيه^(١)، ويعد الإجراء جوهرياً كلما كان الهدف منه المحافظة على مصلحة عامة أو مصلحة المتهم أو مصلحة الخصوم، أما إذا كان الهدف من الإجراء لا يعدو الإرشاد والتوجيه فإنه لا يعد إجراءً جوهرياً، وإنما يعد إجراءً غير جوهري ومن ثم فإنه لا يترتب على مخالفته البطلان.^(٢)

تميز البطلان عما يشته به من الجزاءات الأخرى.

هناك بعض الجزاءات الأخرى غير البطلان وهى الانعدام والسقوط وعدم القبول، ولذا سوف تبين مدى اختلافها عن البطلان

(١) د. أحمد فتحى سرور - نظرية البطلان فى قانون الإجراءات الجنائية - رسالة الدكتوراه سنة ١٩٥٩ ص ١١١، د. مأمون سلامة - المرجع السابق ص ٧٥٣.

(٢) نقض ١٩٥٢/٦/١٤ مجموعة أحكام النقض س ٣ رقم ٤١٣ ص ١١٠٣.

إجمالاً.

(أ) البطلان والانعدام.

البطلان هو الجزاء المترتب على مخالفة الإجراءات الجوهرية، أما الانعدام فيعني عدم وجود المحل القانوني، ولذا فإن جوهر الانعدام هو عدم الوجود للعمل القانوني، في حين أن جوهر البطلان هو ما يشوب الفعل القانوني من عيوب، وإن كان البطلان والانعدام يتفقان في إهدار الآثار المترتبة على كل منهما، فيترتب على مخالفة الإجراءات الجوهرية البطلان، ويطرأ على عدم الوجود للعمل القانوني الانعدام فالبطلان متعلق بشروط الصحة أما الانعدام فمتعلق بعدم الوجود.^(١)

ومن أمثلة الانعدام، أن يصدر حكم على متهم دون أن تكون الدعوى الجنائية قد رفعت عليه ممن يملك إقامتها قانوناً^(٢)، أو صدور حكم ممن ليست له ولاية القضاء كما لو صدر حكم من قاضي عزل أو استقال أو أحيل إلى المعاش أو من وكيل نيابة، أو كان الحكم صادراً ضد متهم متوفى أو ضد أحد ممن لا يخضعون لولاية القضاء الوطني كرجال السلك الدبلوماسي، أو كان الحكم خالياً من منطوقه ولم يمكن استخلاص هذا المنطوق.^(٣)

ويبدو التمييز بين البطلان والانعدام من حيث أن البطلان لا يتقرر إلا بحكم قضائي في حين أن الانعدام يتقرر بقوة القانون، هذا بالإضافة إلى أن الانعدام لا يقبل التصحيح أما البطلان فإن مقتضيات الاستقرار القانوني قد تسمح بافتراض صحته.^(٤)

(١) د. أحمد فتحى سرور - المرجع السابق الوسيط ص ٥١٩ ، ٥٢٠.

(٢) نقض ١٩٦٥/٣/١ مجموعة أحكام النقض س ١٦ رقم ٣٩ ص ١٧٩،

١٩٧٧/٢/٦ ص ٢٨ رقم ٤٠ ص ١٨٤.

(٣) د. مأمون سلامة - المرجع السابق ص ٧٧٣ ، ٧٧٤.

(٤) د. أحمد فتحى سرور - المرجع السابق ص ٥٢٠.

(ب) البطلان والسقوط.

السقوط هو جزء إجرائي مترتب على عدم مباشرة إجراء معين في الفترة المحددة له قانونا، وتحدد هذه الفترة بوقت معين أو واقعة معينة، ومثال تحديد الإجراء بوقت معين، عدم قيام النيابة العامة بتنفيذ أمر الضبط والإحضار أو الحبس الاحتياطي في خلال ستة شهور من تاريخ صدوره (م ١٣٩ إجراءات) وانتهاء الفترة المحددة للطعن في الأحكام، وفوات الثلاثة أشهر على صدور الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى من النيابة العامة دون إلغائه من النائب العام (م ٢١١ إجراءات) ففوات هذه المواعيد يترتب عليها سقوط الحق في مباشرة العمل الإجرائي.

وأما عن تحديد واقعة معينة، فإن هذه الواقعة، قد تكون إيجابية، وقد تكون سلبية، وتكون إيجابية متى استلزم القانون بقاءها للاحتفاظ بحق مباشرة الإجراء مثل حق الدفع بالبطلان المتعلق بمصلحة الخصوم في الجنايات والجنح متى كان للمتهم محام وحصل الإجراء الباطل بحضوره، فهذا حق أوجب القانون مباشرته باعتراض المتهم أو محاميه (م ٣٣٣ إجراءات) وحق الطعن بالاستئناف فهو معلق على التقدم للتنفيذ قبل الجلسة (٤١٢ إجراءات) ونفس الأمر بالنسبة للطعن بالنقض (م ٤١ من قانون النقض) وتكون الواقعة سلبية متى لم يشترط القانون توافرها للاحتفاظ بحق مباشرة الإجراء، مثل حق المدعى المدني في اللجوء إلى الطريق الجنائي ورفع دعواه المدنية بالتبعية للدعوى الجنائية، فهذا الحق معلق على شرط عدم التقدم ابتداء بدعواه المدنية أمام القضاء المدني فإن كان قد أقامها أمام القضاء المدني فلا يجوز له تركها واللجوء إلى القضاء الجنائي.

وبذا تتضح التفرقة بين البطلان والسقوط، من حيث، أن السقوط إنما ينصب على الحق في مباشرة الإجراء، في حين أن البطلان ينصب على الإجراء نفسه، علاوة على أن السقوط يتم بقوة القانون أما البطلان

فيتقرر بحكم قضائي، وأن السقوط لا يجوز تجديد الإجراء الذي سقط لانقضاء الحق في مباشرة الإجراء في حين أنه يجوز تجديد الإجراء الباطل.

(ج) البطلان وعدم القبول.

عدم القبول يعني عدم توافر الشروط المتطلبية قانوناً لفصل المحكمة في الدعوى وعلى ذلك فعدم القبول يعني جزاء إجرائي يرد على الدعوى الجنائية ما لم تتوافر الشروط اللازمة لتحريكها، ومثال ذلك إذا كانت الدعوى مما يتطلب لتحريكها صدور إذن أو طلب أو شكوى، ولم تقدم هذه الشكوى أو الطلب أو الإذن، فإنه لا يجوز للنيابة العامة تحريك الدعوى أمام المحكمة، فإذا حركتها دون الحصول على الإذن أو الطلب أو تقديم الشكوى، فإن الدعوى تكون غير مقبولة^(١) أو حالة رفع وكيل النيابة للدعوى الجنائية ضد موظف عام عن جريمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها (م ٦٣/٣ إجراءات) فهذه الدعوى لا تقبل لرفعها من غير مختص لأن المختص بتحريكها هو النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة، ويلاحظ أن عدم القبول يختلف عن عدم الاختصاص، من حيث أن الأول يتعلق بتحريك الدعوى الجنائية، أما عدم الاختصاص فيتعلق بولاية المحكمة بنظر الدعوى، ولذا فإن عدم الاختصاص يعني فقط شرط من شروط انعقاد الولاية للمحكمة للفصل في الدعوى، أما عدم القبول فيعني أن المحكمة يتوافر لها ولاية الفصل في موضوع الدعوى، ولكن فقد شرط من شروط صحة تحريك الدعوى.^(٢)

(١) نقض ١٩٦٣/١/١٨ مجموعة أحكام النقض من ١٤، رقم ٨ ص ٣٦،

١٩٦٥/٢/٢٣ ص ١٦ رقم ٣٤ ص ١٥١.

(٢) د. أحمد فتحي سرور - المرجع السابق ص ٥٥٣، د. مأمون سلامة -

المرجع السابق ص ٧٨٠.

المذاهب المختلفة للبطلان.

يسود القوانين المختلفة بشأن البطلان مذهبان هما مذهب البطلان القانوني ومذهب البطلان الذاتي.

مذهب البطلان القانوني.

وفحوى هذا المذهب أن القانون يحدد سلفاً أحوال البطلان بحيث تقتصر مهمة القاضي على الحكم به متى توافرت إحدى الحالات المقررة للبطلان في النصوص القانونية، ولذا يطلق على هذا المذهب "لا بطلان بغير نص" ويتسم هذا المذهب بالوضوح وعدم ترك الأمر لتحكم القضاء والتضارب في الأحكام، بيد أنه بالرغم من ذلك إلا أنه يؤخذ عليه، تضيقه في أحوال البطلان حيث لا يستطيع القانون أن يحصر سلفاً كافة الأحوال التي يلزم الحكم فيها بالبطلان، ومن القوانين التي تسير على هذا المذهب القانون الإيطالي (١/١٨٤م) إجراءات إيطالي).

مذهب البطلان الذاتي.

وفحوى هذا المذهب أن القانون لا يحدد سلفاً أحوال البطلان كما هو الشأن بالنسبة لمذهب البطلان القانوني، وإنما يترك الأمر للقاضي لكي يقدر مدى جسامة المخالفة التي من شأنها الحكم بالبطلان ويضع القاضي المعيار الذي على ضوئه يستهدي به في شأن تقرير البطلان، ويقوم هذا المعيار على أساس التفرقة في الغالب بين ما يعد إجراء جوهرياً وما يعد إجراء غير جوهري، ومن ثم يرتب البطلان على مخالفة الإجراء الجوهري دون مخالفة الإجراء غير الجوهري.^(١)

وقد أخذ القانون المصري في قانون الإجراءات الجنائية بهذا المذهب، حيث فرق بين الإجراء الجوهري والإجراء غير الجوهري (الإرشادي) ورتب على مخالفة الإجراءات الجوهرية البطلان، وعلى

(١) د. أحمد فتحي سرور - نظرية البطلان ص ١٧٧، الوسيط ص ٥١٧.

مخالفة الإجراءات غير الجوهرية عدم البطلان (م ٣٣١ إجراءات) ونظم أنواع البطلان والآثار المترتبة عليه وتصحيح الأخطاء في المواد ٣٣٣ إلى ٣٣٧ إجراءات.

ثانياً: أحوال البطلان.

طبقاً للمادة ٣٣١ إجراءات، فإن البطلان يترتب على مخالفة أحكام القانون الجوهرية، وهذا يعني أن الإجراء إذا لم يكن جوهرياً فإن مخالفته لا يترتب عليها البطلان، ويعد الإجراء جوهرياً إذا كان الهدف منه تحقيق مصلحة عامة أو مصلحة المتهم أو مصلحة أحد الخصوم ويكون الإجراء غير جوهرى (إرشادى) إذا كان مقصوداً منه مجرد إرشاد القضاء أو أطراف الدعوى إلى الأسلوب الأفضل أو الأسلوب الملائم لسير الإجراءات دون مساسه بمصلحة عامة أو بمصلحة المتهم أو بمصلحة الخصوم، ومن أمثلة مخالفة الإجراءات الإرشادية أو غير الجوهرية والتي لا يترتب عليها البطلان، عدم التوقيع على الحكم فى خلال ثمانية أيام (م ١/٣١٢ إجراءات)^(١) والخطأ فى ذكر مادة القانون فى الحكم بالإدانة^(٢)، أو خلو الحكم من نص القانون الذى حكم على مقتضاه^(٣)، وعدم وضع الأشياء المضبوطة فى حرز مغلق (م ٥٦ إجراءات)^(٤).

أنواع البطلان.

إن القانون ميز بين نوعين من البطلان هما البطلان المطلق والبطلان

(١) نقض ١٩٥٢/٥/٢١، مجموعة أحكام النقض س ٣ رقم ٣٧٠ ص ٩٩٦، ١٩٧٤/٤/١ س ٢٥ رقم ٧٨ ص ٣٦١.

(٢) نقض ١٩٥٤/١٢/١٣ مجموعة أحكام النقض س ٦ رقم ٩٤ ص ٢٧٧.

(٣) نقض ١٩٦٢/١٢/٢١، مجموعة أحكام النقض س ١٤ رقم ١٥٤ ص ٨٥٩، ١٩٦٧/١٠/١٦ س ١٨ رقم ٢٠١ ص ٩٩٢.

(٤) نقض ١٩٥٤/١٢/١٥، مجموعة أحكام النقض س ٦ رقم ١٠٤ ص ٣١٥، ١٩٧٦/١٠/١٧ س ٢٧ رقم ١٦٨ ص ٣٦١.

النسبي.

البطلان المطلق.

وهذا النوع من البطلان هو الذى يترتب على مخالفة القواعد الإجرائية المتعلقة بالنظام العام، وقد بينت المادة ٣٣٢ إجراءات الأحوال التى يترتب عليها البطلان المطلق أى المتعلق بالنظام العام، وهى عدم مراعاة أحكام القانون المتعلقة بتشكيل المحكمة أو بولايتها بالحكم فى الدعوى أو باختصاصها من حيث نوع الجريمة المعروضة عليها أو بغير ذلك مما هو متعلق بالنظام العام، وهذا يعنى أن الحالات التى بينتها المادة ٣٣٢ إجراءات ليست واردة على سبيل الحصر بل هى واردة على سبيل المثال، ولذا فإن القانون قد ترك الأحوال الأخرى لاجتهاد الفقه والقضاء مستعينا فى ذلك بمعيار المصلحة التى هى المناط فى شأن التفرقة بين الإجراءات الجوهرية وغيرها ولذا فكلما كان الإجراء ماسا بالمصلحة العامة، أو بمصلحة المتهم أو مصلحة الخصوم، كان الجزاء على مخالفته متعلقا بالنظام العام ومن ثم كان البطلان المطلق هو الذى يترتب على مخالفته، ويعد من هذا القبيل مخالفته القواعد المتعلقة بتسيب الأحكام وطرق الطعن فيها، وعلنية الجلسات وسرية التحقيق الابتدائى ووجوب الاستجواب للمتهم قبل حبسه احتياطيا، وتعيين محام للمتهم بجناية.

أحكام البطلان المطلق.

يتسم البطلان المطلق بأنه يجوز التمسك به فى أى حالة كانت عليها الدعوى وأن المحكمة تقضى به من تلقاء نفسها ولو بغير طلب (م ٣٣٢ إجراءات)، ولذا فإنه يجوز التمسك به ولو لأول مرة أمام محكمة النقض شريطة ألا يترتب على التمسك بالبطلان إجراء تحقيق موضوعى وهو ما لا شأن لمحكمة النقض به. كما أن الدفع بالبطلان يصح من أى

خصم حتى ولو لم يكن له مصلحة في البطلان^(١)، ولكن لا يجوز الدفع بالبطلان إذا كان السبب في هذا البطلان نتيجة خطأ من الخصم أو كان قد ساهم فيه، كما لو كان المتهم قد دفع بعدم استجوابه قبل الحبس الاحتياطي إذا كان هو الذي امتنع عن الإجابة على الأسئلة التي وجهها إليه المحقق في الاستجواب^(٢)، ولا يجوز التنازل عن التمسك بالبطلان المطلق فإذا تنازل عنه فلا يحول ذلك دون العودة للتمسك به.^(٣)

البطلان النسبي.

يترتب البطلان النسبي في حالة مخالفة الإجراءات المتعلقة بمصلحة الخصوم^(٤)، وهذا النوع من البطلان يلزم أن يتمسك به الخصم الذي يتقرر لمصلحته بشرط ألا يكون هو المتسبب في البطلان^(٥)، كما لو حلف اليمين قبل الاستجواب دون أن يطلب منه فلا يطلب البطلان لحلفه اليمين، ولذا فلا يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ولا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض^(٦)، وهذا البطلان هو ما قرره المادة ٣٣٣ إجراءات حيث بينت أنه في غير أحوال البطلان المطلق المقرر في المادة ٣٣٢ إجراءات يسقط الحق في الدفع ببطلان الإجراءات الخاصة بجمع الاستدلالات أو التحقيق الابتدائي أو التحقيق بالجلسة في الجرح

(١) د. مأمون سلامة - المرجع السابق ص ٧٦٢.

(٢) المرجع السابق نفسه.

(٣) د. أحمد فتحى سرور - المرجع السابق ص ٥٢٨، ٥٣٩، د. ادوارد غالى -

المرجع السابق ص ٦٣١

(٤) ومن أمثلة البطلان النسبي، بطلان الأحكام الخاصة بالتفتيش والقبض والحبس الاحتياطي والضبط والاستجواب والاختصاص من حيث المكان.

(٥) راجع نقض ١٩٧٨/٤/٩ مجموعة أحكام النقض س ٢٩ رقم ٧١ ص ٣٦٩،

١٩٧٢/١٢/١١ س ٢٣ رقم ٣٣٨ ص ١٣٦٧.

(٦) نقض ١٩٨١/٢/٥ مجموعة أحكام النقض س ٣٢ رقم ١٨ ص ١٢٧.

والجنايات إذا كان للمتهم محام وحصل الإجراء بحضوره بدون اعتراض منه^(١) أما في مواد المخالفات فيعتبر الإجراء صحيحا إذا لم يعترض عليهم المتهم ولو لم يحضر معه محام في الجلسة، وكذلك يسقط حق الدفع بالبطلان بالنسبة للنياية العامة إذا لم تتمسك به في حينه.

كما يسقط الحق في التمسك بالبطلان النسبي وذلك إذا حقق الإجراء الباطل الغرض منه، هذا ما بينته المادة ٣٣٤ إجراءات بقولها "إذا حضر المتهم في الجلسة بنفسه أو بواسطة وكيل عنه فليس له أن يتمسك ببطلان التكليف بالحضور إنما له أن يطلب تصحيح التكليف أو استيفاء أى نقص فيه وإعطائه ميعادا لتحضير دفاعه قبل البدء في سماع الدعوى وعلى المحكمة إجابته إلى طلبه.^(٢)

ويلاحظ أن تحقيق الغرض من الإجراء الباطل يعد طريقا لتصحيح هذا الإجراء الباطل أيا كان نوع هذا البطلان مطلق أو نسبي، وما نص القانون على بطلان ورقة التكليف بالحضور إلا تطبيقا لهذا المبدأ^(٣)، وهو ما قرره المادة ٢/٢ مرافعات "لا يحكم بالبطلان رغم النص عليه إذا ثبت تحقيق الغاية من الإجراء".

ويلاحظ أن القانون قد منح القاضى سلطة إصلاح كل إجراء يتبين له بطلانه ولو من تلقاء نفسه (م ٣٣٥ إجراءات) ويستوى في ذلك أن يكون البطلان بطلانا مطلقا أو بطلانا نسبيا، وذلك متى كان تصحيح البطلان ممكنا والظروف التى تم فيها الإجراء لا زالت قائمة بحيث يمكن

(١) راجع نقض ١٩٧٣/١٢/١٣ مجموعة أحكام النقض س ٢٤ رقم ٢٦٧ ص ١٣٠٩.

(٢) راجع نقض ١٩٧٥/٦/٢٢ مجموعة أحكام النقض ص ٢٦ رقم ١٢٤ ص ٥٥٤، ١٩٦٨/٢/١٢ س ١٩ رقم ٣٥ ص ٢٠٢.

(٣) د. مأمون سلامة - المرجع السابق ص ٧٦٤، د. ادوارد غالى - المرجع السابق ص ٦٣٣، ٦٣٤.

إعادته وتصحيحه، أما إذا استحال ذلك فلا مناص من الحكم بالبطلان، إذا كان الإجراء متعلقا بالنظام العام وذلك من تلقاء نفسها أو كان متعلقا بمصلحة الخصوم وتمسكوا بالبطلان، فلو أن المحكمة قد قامت بإجراء معاناة لمكان الجريمة دون دعوة الخصوم للحضور فإن لها أن تعيد هذا الإجراء مرة ثانية بعد دعوة الخصوم للحضور إلا إذا كانت معالم المكان زالت، فهنا لا مفر من الحكم ببطلان المعاناة، أو إذا كان الشاهد قد سمع بدون حلف يمين، فإنه يصح بإعادة سماع شهادته بعد حلف اليمين إلا إذا كان قد توفى ففي هذه الحالة لا مفر من استبعاد الدليل المستمد من شهادة الشاهد التي أدلى بها دون حلف اليمين.

ثالثا: الآثار المترتبة على البطلان.

بين القانون في المادة ٢٣٦ إجراءات الآثار المترتبة على بطلان أى إجراء فنص على أنه "إذا تقرر بطلان أى إجراء فإنه يتناول جميع الآثار التي تترتب عليه مباشرة ويلزم إعادته متى أمكن ذلك".

ويلزم التقرير بالبطلان صدور حكم من المحكمة بذلك أو صدور قرار منها، وبغير ذلك لا يكون للبطلان أثر، يستوى في ذلك أن يكون البطلان مطلقا أم نسبيا والتقرير بالبطلان يكون بقرار من المحكمة وذلك إذا لم يكن هذا القرار منهي للخصومة أما إذا كان التقرير بالبطلان من شأنه إنهاء مرحلة من مراحل الدعوى، فإن هذا يكون بحكم كما هو الشأن بالنسبة للتقرير ببطلان الحكم الابتدائي من قبل المحكمة الاستئنافية، أو ببطلان الحكم النهائي أو الاستئناف من قبل محكمة النقض^(١).

والتقرير بالبطلان يترتب عليه اعتبار الإجراء كأن لم يكن، فمثلا لو تقرر بطلان اعتراف المتهم، فإنه يترتب عليه بطلان كل أثر له، ومن ثم فلا يجوز للمحكمة أن تعتمد عليه في إدانة المتهم؛ وبطلان شهادة الشاهد

يترتب عليها عدم التعويل عليها في الحكم بالإدانة وهكذا.^(١)

ومتى تقرر بطلان إجراء فإن هذا لا يترتب عليه بطلان الإجراءات السابقة عليه، ومن ثم فإنها تظل صحيحة، ولذا قضى بأنه إذا تقرر بطلان الحكم الابتدائي لعدم توقيعه من خلال الثلاثين يوما التالية ثم نظرت المحكمة الاستئنافية للدعوى فإنها لا تكون ملزمة بأن تسمع الشهود الذين سمعتهم محكمة أول درجة من جديد لأن بطلان الحكم ينسحب عليه وحده ولا يتعداه إلى إجراءات المحاكمة التي تمت طبقا للقانون.^(٢)

وأما بالنسبة للإجراءات اللاحقة على الإجراء الباطل، فإن هذه الإجراءات تبطل هي الأخرى وذلك متى كانت مترتبة على الإجراء الباطل، بمعنى توافر علاقة السببية بينهما وأنه لولا الإجراء الباطل ما تم هذا الإجراء اللاحق له كما لو كان التفتيش للشخص أو منزله باطلا وصدر الاعتراف منه أثر هذا التفتيش الباطل، فإن الاعتراف يبطل هو الآخر ولا يعول عليه، وتقدير مدى توافر هذه العلاقة بين الإجراء الباطل والإجراء اللاحق عليه ومدى ترتبه عليه من السلطات التقديرية المتروكة لمحكمة الموضوع فإذا كان الإجراء التالي غير مترتب على الإجراء الباطل فإنه يظل صحيحا ومنتجا لأثره ويقتصر البطلان على الإجراء الذي تعلق به البطلان فقط.

وقد استثنى القانون من هذه القاعدة حالة الحكم بعدم الاختصاص بإجراء التحقيق حيث نصت المادة ١٦٣ إجراءات على أنه "... ولا يترتب على القضاء بعدم الاختصاص بطلان إجراءات التحقيق" وهذا

(١) راجع نقض ١٩٧٣/٤/٩ مجموعة أحكام النقض س ٢٤ رقم ١٠٥ ص ٥٠٦، ١٩٧٣/٤/٢٩ رقم ١١٦ ص ٥٦٧، ١٩٥٦/٣/١٥ س ٦ رقم ١٠٧ ص ٣٦١.

(٢) نقض ١٩٥١/١٢/٣١ مجموعة أحكام النقض س ٣ رقم ٤٢١ ص ٣٤٤، ١٩٥٦/٤/١٧ س ٧ رقم ١٧١ ص ٦١٤.

الاستثناء قاصر فحسب على حالة الحكم بعدم اختصاص المحقق بإجراء التحقيق، ولذا فإنه لا يسرى على إجراءات جمع الاستدلالات أو الاقحام أو الإحالة أو المحاكمة، وهذا الاستثناء قاصر على حالة عدم اختصاص المحقق بالتحقيق كلية^(١) أما إذا كان التحقيق داخلا في اختصاصه ولكنه خرج عن حدود الاختصاص بسبب مخالفته لإحدى قواعد الاختصاص المكانى أو النوعى؛ فإن الإجراء الذى بوشر خارج نطاق الاختصاص هو الذى يبطل، ويبطل ما يترتب عليه من آثار.^(٢)

ومتى تقرر بطلان الإجراء وما ترتب عليه من آثار، فإنه يلزم إعادة هذا الإجراء كلما أمكن ذلك، فلو كان الإجراء الباطل هو مثلاً عدم تخليف الشاهد اليمين، فإن المحكمة تعيد سماع الشهادة بعد تخليف الشاهد اليمين ما دام أن ذلك ممكناً، أما إذا كان الشاهد قد توفى فهنا لا مناص من بطلان الدليل المستمد من الشهادة وعدم التعويل عليه، وكذلك الأمر لو كانت المعاينة قد تمت بدون إعلان الخصوم بالحضور، فتعاد هذه المعاينة من جديد بعد إعلانهم إلا إذا كانت معالم المكان قد تغيرت، فهنا لا يعول على الآثار الناتجة عن المعاينة وهكذا، وبالإضافة إلى إمكانية إعادة الإجراء الباطل يلزم أن تكون إعادة هذا الإجراء ضرورية فإذا لم تكن ضرورية، كما لو كانت الآثار التى ترتبت على الإجراء الباطل تحققت من إجراء آخر صحيح فلا ضرورة لإعادة هذا الإجراء الباطل.

تحويل الإجراء الباطل إلى إجراء صحيح.

قد يتضمن الإجراء الباطل فى ثناياه عناصر إجراء آخر صحيح

(١) ومثال عدم اختصاص المحقق بالتحقيق كلية أن يباشر وكيل نيابة الأحداث التحقيق مع متهم على أنه حدث ثم يتضح أنه تجاوز سن الحدث، أو أمر من وكيل النيابة بتفتيش منزل غير المتهم دون الحصول على إذن القاضى الجزئى.

(٢) د. أحمد فتحي سرور - المرجع السابق ص ٥٤٢، د. مأمون سلامة - المرجع السابق ص ٧٦٩.

مكتملا لكافة الشروط المتطلبة قانونا وعندئذ يتحول هذا الإجراء الباطل إلى إجراء صحيح.

وعلى ذلك فإنه يشترط لكي يتحول الإجراء الباطل إلى إجراء صحيح أن يكون الإجراء الأصلي باطلا، وفضلا عن ذلك أن يحتوى هذا الإجراء الباطل على عناصر إجراء آخر صحيح قانونا ومستكملا لكافة الشروط المتطلبة لصحته، والواقع أن تحول العمل الباطل إلى عمل صحيح عرفها القانون المدنى فيما يسمى بنظرية تحول العقد التى نص عليها القانون المدنى فى المادة ١٤٤ وتضمنتها المادة ١/٢٤ مرافعات بقولها "إذا كان الإجراء باطلا وتوافرت فيه عناصر إجراء آخر فإنه يكون صحيحا باعتباره الإجراء الذى توافرت عناصره" وإذا كانت هذه النظرية قد عرفها القانون المدنى إلا أنها لا تعدو أن تكون تطبيقا للنظرية العامة فى تحول العمل القانونى، وهى نظرية عامة تسرى على كافة الأعمال القانونية ومنها الأعمال الإجرائية.^(١)

ومن أمثلة تحول الإجراء الباطل إلى إجراء صحيح، أن يقوم وكيل النيابة بتحرير محضر التحقيق الابتدائى بنفسه دون الاستعانة بكاتب، فهذا المحضر يبطل باعتباره محضر تحقيق ولكنه يتحول إلى محضر جمع استدالات لأنه يتضمن كافة الشروط المتطلبة قانونا لاعتباره كذلك^(٢)، وتحول شهادة الشاهد بدون حلف اليمين إلى كونها مجرد إجراء من إجراءات جمع الاستدالات.

(١) د. أحمد فتحى سرور - المرجع السابق ص ٥٤٦.

(٢) نقض ١٩٦١/٢/٢٠ مجموعة أحكام النقض س ١٢ رقم ٤٠ ص ٢٣٣.

القسم الرابع
طرق الطعن في الأحكام

مقدمة

منح القانون لخصوم الدعوى الحق في الطعن في الأحكام الصادرة من القضاء وذلك بغية الوصول إلى الحقيقة قدر الإمكان، لأن القاضي مهما بلغت ثقافته ورجاحة عقله فهو غير معصوم من الخطأ شأنه شأن غيره من بقية البشر، فهو يخطئ ويصيب.

وطرق الطعن التي قررها القانون المصري، تتمثل في نوعين من الطرق، هما الطرق العادية، والطرق غير العادية.

فالطرق العادية تتمثل في المعارضة والاستئناف، وتتميز هذه الطرق بأنها بحسب الأصل جائزة لخصوم الدعوى سواء أكانت مرتكبة على أسباب قانونية أم على أسباب موضوعية، فضلاً عن أن اللجوء إليها يترتب من جرائه إيقاف تنفيذ الحكم المطعون فيه إلا إذا نص القانون على غير ذلك، ويترتب على اللجوء إلى الطرق العادية للطعن في الحكم، إعادة نظر الموضوع أمام نفس المحكمة (في حالة المعارضة) أو أمام محكمة أعلى (في حالة الاستئناف).

أما الطرق غير العادية: فتتمثل في النقض وطلب إعادة النظر، وتتميز هذه الطرق بأنها ليست جائزة إلا للخصم الذي يمنحه القانون هذا الحق وفي الحالات المحددة وبناء على أسباب مقرررة (أسباب قانونية بالنسبة للطعن بالنقض وأسباب موضوعية بالنسبة لطلب إعادة النظر)، ولا يترتب على اللجوء إليها إيقاف تنفيذ الحكم (إلا إذا كان الحكم صادراً بالإعدام فإنه يوقف تنفيذه)، هذا بالإضافة إلى أنه لا يجوز اللجوء إلى الطعن بطلب إعادة النظر إلا إذا أصبح الحكم باتاً.

وطرق الطعن التي أوردها القانون، ما كان منها عادى وما كان منها غير عادى إنما هي واردة على سبيل الحصر وليس المثال.

بيد أن هذه الطرق جميعها تتسم بمجموعة من الخصائص تلتقى

فيها وتمثل في:

١ - أنه لا يقبل الطعن إلا إذا كان مستوفيا لشروطه الشكلية، والتي تتمثل في: (أ) ضرورة الطعن في الميعاد المحدد، ويختلف هذا الميعاد حسب كل طريق من طرق الطعن، (ب) ضرورة اتباع الإجراءات التي قررها القانون عند التقرير بالطعن، وتختلف هذه الإجراءات وفقا لطريق الطعن الذي لجأ إليه الطاعن.

٢ - يلزم أن تتوافر الشروط الموضوعية للطعن والتي تتمثل في: (أ) ضرورة أن يكون الطاعن خصما في الدعوى التي صدر فيها الحكم محل الطعن (توافر صفة في الطاعن)، وعلى ذلك فلا يصح للمدعى بالحق المدني أن يطعن في الحكم الجنائي، لأنه ليس خصما في الدعوى الجنائية^(١)، ولا يقبل الطعن من وارث المتهم في الحكم الصادر في الدعوى الجنائية إذا لم يكن طرفا فيها^(٢)، (ب) يلزم أن يكون للطاعن مصلحة في طعنه، أي أن يقصد الطاعن من طعنه إلغاء أو تعديل حكم الإدانة الذي صدر ضده^(٣) ولذلك قضى بأنه لا تقبل المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية، لأنه لا مصلحة له من وراء ما يثيره من منازعة في وصف الحكم بالحضورية أو الغيابية، لأن وصف الحكم بأي من الوصفين لا ينشئ له حقا ولا يهدره^(٤)، (ج) كما يجب أن يكون الطعن في حكم، لأنه لا يجوز الطعن إلا في الأحكام التي تصدرها المحاكم فاصلة فيها في موضوع

(١) د. أحمد فتحي سرور - الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية - المجلد الأول

ج ١، ٢ طبعة رابعة سنة ١٩٧١ الناشر دار النهضة العربية ص ١٢٠٩.

(٢) د. محمود نجيب حسني - شرح قانون الإجراءات الجنائية - سنة ١٩٧٢

مطبعة جامعة القاهرة - ص ٩٩٠.

(٣) د. ريعوف عبيد - مبادئ الإجراءات الجنائية في القانون المصري - الطبعة

السادسة عشرة سنة ١٩٨٥ دار الجيل للطباعة ص ٨٦٢.

(٤) نقض ١٩٦٦/٢/٢٨ مجموعة أحكام النقض س ١٧ رقم ٢٩ ص ٢١١.

التراع، وعلى ذلك لا يجوز الطعن في القرارات والأوامر الإدارية التي تصدرها المحاكم، مثل قرارها بإخراج شخص من الجلسة لإخلاله بنظامها، أو قرارها بتأجيل نظر الدعوى أو التحدى عن نظرها أو التصريح بتقديم مذكرات أو مستندات، ويلاحظ أن القانون قد أجاز على سبيل الاستثناء الطعن في بعض الأوامر والقرارات التي تصدرها سلطات التحقيق الابتدائي، وذلك بالاستئناف أو النقض. (د) يجب أيضاً أن يكون الحكم صادراً من محاكم جنائية عادية، أما إذا كان الحكم صادراً من محاكم استثنائية (محاكم غير عادية) فتخضع أحكامها لقواعد خاصة بها.^(١)

٣ - ان الطعن ذا أثر نسبي، بمعنى أنه لا يستفيد من أثر الطعن إلا من قرر به، ومن ثم فلا يستفيد غيره ممن لم يقرر به، ويتحقق ذلك إذا ما تعدد الخصوم وقرر بالطعن في الحكم الصادر بعضهم دون البعض الآخر، فإن الحكم الصادر في الطعن لا يستفيد منه إلا من كان قد قرر بالطعن دون غيره حيث لا يستفيد منه، وإنما ينفذ عليه الحكم دون تعديل، وهذه قاعدة عامة بيد أنه يرد عليها بعض الاستثناءات والتي تتمثل في حق بعض الخصوم في الاستفادة من الطعن إذا كان مقدمه هو النيابة العامة، وحالة الطعن بالنقض متى طعن بعض الخصوم بهذا الطريق دون البعض الآخر (م ٤٢ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض)، متى كانت الأوجه التي بنى عليه الطعن تتصل بغير من قدموا الطعن من بقية

(١) فقد يقرر القانون بالنسبة لأحكام المحاكم الاستثنائية نظاماً بديلاً للطعن، كأن يشترط التصديق على هذه الأحكام حتى تكون نهائية وصالحة للتنفيذ، ويكون للخصوم الحق في التظلم إلى السلطة المختصة بالتصديق على هذه الأحكام، التي يكون لها حق إلغاء الحكم أو تعديله أو الأمر بإعادة المحاكمة، راجع قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ في مواده من ١٢ إلى ٩١. وراجع أيضاً قانون الأحكام العسكرية في خصوص كيفية الطعن في الأحكام التي تصدرها المحاكم العسكرية، وراجع نقض ٢٨/١٠/١٩٨١ س ٣٢ رقم ٥١ ص ٢٨٦.

الخصوم (عدم التجزئة)، ويراعى أن الطعن إذا اقتصر على جزء من الحكم فإن المحكمة تلتزم بنظر هذا الجزء فقط، وذلك لأن سلطة المحكمة تنقيد بما يطلب منها فحسب "القضاء لا يقضى إلا فيما يطلب منه" وهذا أصل مستقر عليه، فلا سلطة لمحكمة الطعن إزاء خصم لم يطلب تعديل الحكم ولا سلطة لها إزاء جزء من الحكم لم يطلب الطاعن تعديله^(١). وهذا مبدأ مقرر في قانون المرافعات في المادة ٢١٨ "فيما عدا الأحكام الخاصة بالطعون التي ترفع من النيابة العامة، لا يفيد من الطعن إلا من رفعه ولا يحتج به إلا على من رفع عليه" وقرر ذلك قانون الإجراءات الجنائية بخصوص المعارضة في المادة ٤٠١ "يترتب على المعارضة إعادة نظر الدعوى بالنسبة إلى المعارض" ونصت عليه أيضا المادة ٤٢ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض "إذا لم يكن الطعن مقدما من النيابة العامة فلا ينقض الحكم إلا بالنسبة لمن قدم الطعن، ما لم تكن الأوجه التي بنى عليها النقض تتصل بغيره من المتهمين معه في الدعوى، وفي هذه الحالة يحكم بنقض الحكم بالنسبة إليهم أيضا ولو لم يقدموا طعنا".

بعد هذه المقدمة سوف نتحدث عن طرق الطعن العادية وغير

العادية في أبواب أربعة على التوالي:

الباب الأول : المعارضة.

الباب الثاني : الاستئناف.

الباب الثالث : النقض.

الباب الرابع : إعادة النظر.

الباب الأول

المعارضة

إن المعارضة هي طريق طعن عادى فى الحكم الصادر غيابيا على المحكوم عليه فى الجنح والمخالفات، ويترتب من جرائه إعادة طرح الدعوى من جديد أمام نفس المحكمة التى أصدرت الحكم، سواء أكانت هى محكمة أول درجة أو المحكمة الاستئنافية، أو محكمة الجنايات عندما تكون مختصة بالفصل فى جنحة وذلك فى الأحوال التى يخولها القانون ذلك على سبيل الاستثناء (م ٣٩٧ إجراءات) وترجع المحكمة التى من أجلها منح القانون المحكوم عليه غيابيا الحق فى الطعن فى الحكم الصادر عليه غيابيا بالمعارضة، إلى أن المحكوم عليه لم يبدى أمام المحكمة أقواله ودفاعه.

وعلى ذلك فإن الطعن بالمعارضة فى الحكم الغيابي لا يتحقق إلا بالنسبة للجنح والمخالفات، أما الجنايات، فإن الحكم الصادر فيها غيابيا بالإدانة^(١)، لا يجوز الطعن فيه بالمعارضة، لأنه حكم تهديدي يسقط بالقبض على المتهم أو تسليمه نفسه، وإن الهدف منه هو إطالة مدة السقوط، فبدلاً من أن تسقط الجريمة فى حق الجاني بمدد سقوط الدعوى يصدر عليه حكم غيابي كى تحسب مدد سقوط للعقوبة.^(٢)

ولما كان الطعن بالمعارضة كثيراً ما يساء استعماله مما يترتب من جراء ذلك تعطيل سير العدالة وتأخير الفصل فى القضايا، وذلك بتعمد

(١) أما الحكم الغيابي الذى يصدر فى جنابة بالبراءة فإنه يعد حكماً نهائياً ولا يسقط بالقبض على المتهم أو تسليمه نفسه.

(٢) فمدد سقوط الدعوى فى الجنايات عشر سنوات ومدد سقوط العقوبة فى الجنايات عشرين سنة إلا إذا كان الحكم صادراً بالإعدام فإن مدد سقوط العقوبة هو ثلاثون عاماً.

التغيب دون مقتضى ولذلك فقد قيد القانون المصرى حق الطعن بالمعارضة بعدة قيود، أهمها أنه لا يجوز الطعن بالمعارضة فى الحكم الصادر غيابيا إلا مرة واحدة، ولذا فإن المعارض إذا تغيب عن حضور جلسة المعارضة دون عذر مقبول، فإن المعارضة يحكم باعتبارها كأن لم تكن (م ٤٠١ إجراءات) وقرر القانون أيضا فى بعض الحالات أن الحكم يعد حضوريا اعتبارا بالرغم من غياب المحكوم عليه، وهذا يترتب من جرائه أنه لا يكون له حق فى الطعن بالمعارضة.

وقد نص القانون المصرى على هذا الطريق من طرق الطعن فى المادة ٣٩٨ إجراءات بقوله "تقبل المعارضة فى الأحكام الغيابية الصادرة فى المخالفات والجناح من المتهم أو المسئول عن الحقوق المدنية فى ظرف العشرة الأيام التالية لإعلانه بالحكم الغيابى خلاف ميعاد المسافة القانونية ويجوز أن يكون هذا الإعلان بملخص على النموذج الذى يقرره وزير العدل. ومع ذلك إذا كان إعلان الحكم لم يحصل لشخص المتهم فإن ميعاد المعارضة بالنسبة إليه فيما يختص بالعقوبة المحكوم بها يبدأ من يوم علمه بحصول الإعلان، وإلا كانت المعارضة جائزة حتى تسقط الدعوى بمضى المدة. ويجوز أن يكون إعلان الأحكام الغيابية والأحكام المعتبرة حضوريا طبقا للمواد ٢٣٨ إلى ٢٤١ بواسطة أحد رجال السلطة العامة وذلك فى الحالات المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤".

وسوف نتحدث عن الطعن بالمعارضة فى فصول ثلاثة، نخصص أولها للأحكام التى تقبل الطعن فيها بالمعارضة ومن له هذا الحق، ونفرد الثانى لميعاد الطعن بالمعارضة وإجراءاته، ونتناول فى الثالث الآثار المترتبة على المعارضة.

الفصل الأول

الأحكام التي تقبل المعارضة ومن له هذا

الحق

وسوف نقسم هذا الفصل إلى مبحثين نتناول في المبحث الأول الأحكام التي تقبل المعارضة، ونخصص الثاني لبيان من له حق الطعن بالمعارضة.

المبحث الأول

الأحكام التي تقبل المعارضة

إن الأحكام الغيابية التي يجوز الطعن فيها بالمعارضة (وفقا للمادة ٣٩٨ إجراءات)^(١) تتمثل في الأحكام الصادرة غيابيا في الجنح والمخالفات، سواء أكانت صادرة من محكمة أول درجة (المحكمة الجزئية) أم المحكمة الاستئنافية، أم محكمة الجنايات في الجنح المختصة بها على سبيل الاستثناء (م ٣٩٧ إجراءات)، كما يجوز الطعن بالمعارضة في الأحكام الحضورية الاعتبارية في الجنح والمخالفات وذلك إذا كان للمحكوم عليه عذر مقبول ولم يتمكن من تقديمه قبل الحكم، وكان الحكم الصادر غير جائز الاستئناف (م ٢٤١ إجراءات).

الأحكام التي لا يجوز الطعن فيها بالمعارضة: لا يجوز الطعن بالمعارضة في الأحكام الحضورية في الجنح والمخالفات، كما لا يجوز الطعن بالمعارضة في الأحكام الغيابية الصادرة في الجنايات، لأنها إذا كانت

(١) راجع نقض ١٩٨١/٣/١ مجموعة أحكام النقض س ٣٢ رقم ٣٠ ص ١٩٠.

صادرة بالإدانة فإنها تسقط بالقبض على المحكوم عليه أو تسليمه نفسه متى كان ذلك قبل انتهاء مدة سقوط العقوبة بمضى المدة).

ولا يجوز الطعن بالمعارضة في الأحكام الغيابية الصادرة من محكمة النقض. كما لا يجوز الطعن بالمعارضة في الأحكام الحضورية الاعتبارية، وذلك إذا لم يكن للمحكوم عليه عذر مقبول وكان الحكم الصادر جائز بالاستئناف^(١) (م ٢٤١ إجراءات)، وأيضاً لا يجوز الطعن بالمعارضة في الأحكام الغيابية في الجنح والمخالفات، وذلك إذا كان القانون يحظر على المحكوم عليه الطعن كما هو الشأن في الجرائم التي تقع المخالفة للقانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالمحال الصناعية والتجارية، حيث نصت المادة ٢١ منه على أنه لا يجوز الطعن في الأحكام الصادرة في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له بطريق المعارضة^(٢)، كما لا يجوز الطعن بالمعارضة في الحكم الصادر في غيبة المعارض حيث لا تجوز المعارضة إلا مرة واحدة (م ٣/٤٠١ إجراءات). كما لا يجوز الطعن بالمعارضة في الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة طوارئ وفقاً للقانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ حيث لا يجوز الطعن في الأحكام الصادرة وفقاً لهذا القانون بأي طريق^(٣).

(١) يعد من الأعذار التي تقبل من المحكوم عليه غيابياً وتبخر له الطعن بالمعارضة، المرض الذي يمنعه من الانتقال إلى المحكمة، والسفر إلى الخارج والقوة القاهرة، أو اعتقاله.

ويلاحظ أن الحكم الحضورى الاعتبارى الصادر من المحكمة الاستئنافية يجوز الطعن فيه بالمعارضة وذلك لأن هذا الحكم بحسب طبيعته غير قابل للاستئناف. راجع نقض ١٩٥٩/٢/٢ مجموعة أحكام النقض س ١٠ رقم ٢٨ ص ١٤٢، نقض ١٩٨٣/٤/٢١ س ٣٤ رقم ١١٤ ص ٥٨٠.

(٢) راجع نقض ١٩٨٤/٢/٢٢ مجموعة أحكام النقض س ٣٥ رقم ٣٩ ص ١٩٤.

(٣) راجع نقض ١٩٨٣/٤/٢١ مجموعة أحكام النقض س ٣٤ رقم ١١٤ ص ٥٨٠.

على أنه مما يجدر بيانه أن وصف الحكم بأنه حكم غيابي إنما يكون بما يقرره القانون وليس بما يقرره القاضي، ولذلك فلو وصفت المحكمة حكمها بأنه حضوري ولكنه كان طبقا لقواعد القانون غيابيا، فإنه تجوز المعارضة فيه^(١) والعكس صحيح.

ويعد الحكم غيابيا في حق المحكوم عليه إذا تغيب عن كافة جلسات المرافعة حتى ولو حضر جلسة النطق بالحكم مادام أنه لم يجري فيها مرافعة، فإذا كانت جلسات المرافعة متعددة وحضر المتهم بعضها وتخلف عن البعض الآخر، فإن الحكم الصادر عليه يعد حكما غيابيا اللهم إلا إذا تقدم وكيلا عنه بأعذار تقبلها المحكمة في شأن غيابه في الأحوال التي يجوز فيها القانون ذلك (م ١/٢٣٨ إجراءات)^(٢)، أما إذا كان قد غاب في بعض جلسات المرافعة ثم حضر بعد ذلك البعض الأخير منها وأعادت المحكمة في حضوره ما كان قد تم في غيابه فإن الحكم الصادر يكون حضوريا وليس غيابيا، فالحكم لا يكون حضوريا إلا لمن منح فرصة دفاعه عن نفسه دفاعا كاملا^(٣) وفي جميع الحالات يلزم لكى يعد الحكم غيابيا في حق المحكوم عليه أن يكون قد كلف بالحضور حسب القانون في اليوم المبين بورقة التكليف بالحضور، فإذا لم يحضر ولم يرسل عنه وكيلا في الأحوال التي أجاز له القانون الاستعانة بوكيل للحضور بدلا عنه كان الحكم الصادر من المحكمة غيابيا، وتصدر المحكمة حكمها

(١) د. محمد مصطفى القللى - أصول قانون تحقيق الجنايات طبعة ثانية سنة ١٩٤٠ - ١٩٤١ ص ٤٥٤، د. محمود نجيب حسنى - المرجع السابق ص ٩٩٦ وراجع نقض ١٩٧١/١/٣١ مجموعة أحكام النقض س ٢٢ رقم ٣١ ص ١٢٢، ١٩٦٨/٥/٦ س ١٩ رقم ١٠٢ ص ٥٢٦، ١٩٥٧/٦/٢٥ س ٨ رقم ١٩٢ ص ٧٠٩.

(٢) أما إذا لم يقدم هذا العذر فإن الحكم يكون حضوريا اعتبارا.

(٣) نقض ١٩٧٤/٦/٢٤ مجموعة أحكام النقض س ٢٥ رقم ١٣٧ ص ٦٣٥.

بعد الإطلاع على الأوراق (م ٢٣٨/١ إجراءات) دون الالتزام بإجراء تحقيق كما هو الشأن في الأحكام الحضورية والحضورية الاعتبارية. ويلاحظ أنه بالنسبة للدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية أمام القضاء الجنائي، أنه يسرى عليها ما يسرى على الدعوى الجنائية، فلو اعتبر الحكم في الدعوى الجنائية غاييا اعتبر كذلك بالنسبة للدعوى المدنية، لأن الدعوى الأخيرة يسرى عليه الإجراءات المقررة بقانون الإجراءات الجنائية وليس الإجراءات المقررة بقانون المرافعات (م ٢٦٦ إجراءات) وإذا حضر الخصم قبل انتهاء الجلسة التي صدر فيها الحكم عليه في غيبته وجب إعادة النظر في الدعوى من جديد في حضوره (م ٢٤٢ إجراءات) ولذا فإنه يجب على المحكمة إعادة المحاكمة من جديد في نفس الجلسة أو في جلسة جديدة، لأن حضور المحكوم عليه يترتب عليه سقوط الحكم الغيابي.^(١)

المبحث الثاني

من له حق الطعن بالمعارضة

قصر القانون الحق في الطعن بالمعارضة في الحكم الغيابي الصادر في الجنح والمخالفات على المتهم والمسئول عن الحق المدني (م ٣٩٨/١ إجراءات)^(٢) وعلى ذلك فإنه ليس من حق المدعى المدني أن يطعن بالمعارضة^(٣)، وذلك إعمالا لنص المادة ٣٩٩ إجراءات التي نصت صراحة

(١) راجع ما سبق بيانه بخصوص متى يعتبر الحكم غاييا ومتى يعد حضوريا اعتبارا، عند الحديث عن أنواع الأحكام الجنائية.

(٢) نقض ١٩٧٦/٦/١٤ مجموعة أحكام النقض س ٢٧ رقم ١٤٥ ص ٦٥٠.

(٣) راجع نقض ١٩٦٦/٢/٢٨ مجموعة أحكام النقض س ١٧ رقم ٣٩ ص ٢١١،

نقض ١٩٥١/٢/١٣ س ٢ رقم ٢٤٠ ص ٦٢٧.

على حرمانه من الطعن بهذا الطريق وذلك بقولها "لا تقبل المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية" ويرجع السبب في حرمان المدعى المدني من الطعن بالمعارضة بالإضافة إلى صريح نص المادة ٣٩٩ إجراءات، إلى أن قبول الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي إنما هي وضع استثنائي، وهذا الوضع الاستثنائي لا يجوز أن يتخذ ذريعة لتأخير الفصل في الدعوى الجنائية وذلك بتغيب المدعى المدني، لأنه يملك أن يوكل نيابة عنه محاميا للحضور، وذلك بخلاف المتهم الذي يجب عليه الحضور ولا يجوز له أن ينيب عنه وكيفا إلا في الأحوال التي يجيز له القانون فيها ذلك.^(١)

وأما بالنسبة للنيابة العامة فقد منع القانون أن تلجأ إلى الطعن بالمعارضة وذلك لأنه طبقا للقواعد العامة فإن الحكم الصادر يكون حضوريا دائما ولا يمكن أن يكون غيابيا في حقها وذلك لأنها عضو متمم لتشكيل المحكمة ولا يصح أن تعقد المحكمة جلساتها بدون حضورها، وأما عن المسئول عن الحق المدني فقد منحه القانون الحق في الطعن بالمعارضة في الحكم الغيابي، وذلك لأنه إما أن يكون قد أدخل في الدعوى رغما عنه للحكم عليه بالتعويضات أو أنه اضطر إلى التدخل وذلك ليتفادى صدور حكم بإدانة المتهم مما يترتب من جرائه أن يكون هذا الحكم حجة في وقوع الفعل الإجرامي ونسبته إلى مرتكبه الأمر الذي يترتب عليه أنه إذا رفع المدعى المدني دعواه المدنية أمام القضاء المدني فإنه لن يكون ثمة مفر من الحكم له بالتعويض لأن الحكم الجنائي حجة فيما فصل فيه أمام القضاء المدني بخصوص نقاط التزاع المشتركة بينهما (وقوع الفعل ونسبته إلى مرتكبه).

(١) د. محمود مصطفى، شرح قانون الإجراءات الجنائية - طبعة خامسة سنة

١٩٥٧ مطبعة جامعة القاهرة ص ٤٠٩، د. أحمد فتحي سرور - المرجع

السابق ص ١٢١٥.

وفي جميع الحالات يلزم أن يكون الطاعن بالمعارضة طرفا في الدعوى وله مصلحة شخصية في طعنه، وعلى ذلك فإذا لم يكن طرفا في الدعوى ولم تكن هناك مصلحة له فلا يقبل منه الطعن، ولذا فلو كان الحكم الصادر غاييا على المتهم بالبراءة فليس من حقه الطعن بالمعارضة لانتفاء المصلحة التي ستعود عليه. كذلك ليس من حق المسئول عن الحق المدني أن يطعن بالمعارضة إذا كان الحكم الغيابي قد صدر برفض الدعوى المدنية أو كانت الدعوى المدنية قد حكم فيها باعتبار المدعى المدني تاركا لها.

وعلى ذلك فإن الطعن بالمعارضة في الحكم الغيابي في الجرح والمخالفات لا يتقرر إلا بالنسبة للمتهم والمسئول عن الحق المدني فقط دون غيرهما، وذلك على النحو التالي:

معارضة المتهم: من حق المتهم أن يطعن بالمعارضة في الحكم الصادر عليه غاييا في الجرح والمخالفات، وذلك سواء أكان الطعن في الدعوى الجنائية أو الدعوى المدنية أو الاثنين معا (م ٣٩٨/١ إجراءات)، ولذا فلو عارض في الحكم الجنائي فقط فإن المحكمة لا تنظر سوى الشق الجنائي فقط دون المدني، ولذا فلا يكون من حق المدعى المدني حضور جلسة المعارضة، والعكس صحيح، أما إذا عارض المتهم في الشق الجنائي والشق المدني، فإن المحكمة تنظرهما معا، ولذا يكون من حق المدعى المدني الحضور. ويلزم أن يعلن بموعد الجلسة باعتباره خصما فيها.

ويجب أن يراعى أنه إذا كان المتهم قد طعن بالمعارضة في الشق المدني وكان المسئول عن الحق المدني قد حضر (أي كان الحكم حضوريا بالنسبة له) فإنه وفقا للراجع فقها، فلو أن الحكم في المعارضة صدر بإسقاط حق المدعى المدني في التعويض، فإنه يسقط أيضا عن المسئول عن الحق المدني، لأنه من غير المقبول أن يسقط الحق المدني عن المتهم ويبقى في حق المسئول عن الحق المدني، ولذا فإنه يلزم أن يعلن للحضور في جلسة

المعارضة لإبداء أوجه دفاعه، وذلك لأن أساس المسؤولية عن الشق المدني في حق المسئول عن الحق المدني هو مسؤولية المتهم نفسه، لأنه هو الأصل في المسؤولية، وأن المسئول عن الحق المدني ما هو إلا ضامن متضامن معه، ولذا فلو سقط الحق عن المتهم (وهو الأصل) فلا يكون هناك ثمة مبرر لكي يبقى في حق المسئول عن الحق المدني (الوكيل)، والقول بغير ذلك سوف يترتب من جرائه تضارب في الأحكام، وقد يصعب إزالة هذا التضارب لاسيما إذا كان الحكم الصادر غير جائز الاستئناف، أو أن يكون ميعاد الاستئناف قد انتهى لأن المسئول عن الحق المدني اكتفى بمعارضة المتهم في الحكم الغيابي.^(١)

معارضة المسئول عن الحق المدني: إذا كان الحكم قد صدر غيابيا في الشق المدني في حق المسئول عن الحق المدني، فإنه يكون له أن يطعن بالمعارضة فيه وحده، لأنه ليس له الحق في الطعن في الشق الجنائي، وعلى ذلك فلو أن الحكم كان قد صدر غيابيا بالإدانة في الشق الجنائي ورفض التعويض في الشق المدني، فإنه لا يكون من حق المسئول عن الحق المدني أن يطعن بالمعارضة في الشق المدني حيث أن المصلحة منتفية في هذه الحالة، وذلك أيا كانت طريقة تدخله بناء على طلب المدعى المدني، أو كانت النيابة العامة هي التي أدخلته للحكم عليه بالمصاريف المستحقة للحكومة حتى ولو لم يكن هناك مدع بحقوق مدنية (م ٢٥٣/٢، ٣ إجراءات).

(١) د. رعوف عبيد - المرجع السابق ص ٨٧٨، د. محمود نجيب حسني - المرجع السابق ص ١٠٠٢، وقد أخذت محكمة النقض بهذا الاتجاه بشأن الاستئناف، وذلك إذا استأنف المتهم وحده الشق المدني من الحكم الصادر عليه بالإدانة والتعويض ولم يستأنف المسئول عن الحق المدني، الشق المدني. راجع نقض ١٩٧٤/١٢/٢ مجموعة أحكام النقض س ٢٥ رقم ١٧١ ص ٧٩٢. وهذا يسرى من باب أولى على المعارضة لاتحاد العلة.

الفصل الثاني

ميعاد المعارضة وإجراءاته

وسوف نتحدث عن ميعاد المعارضة في مبحث أول ونردفه بمبحث ثان عن إجراءات المعارضة.

المبحث الأول

ميعاد المعارضة

بينت المادة ١/٣٩٨ إجراءات، أن ميعاد الطعن بالمعارضة يكون في ظرف العشرة أيام التالية لإعلان المتهم والمسئول عن الحق المدني بالحكم الغيابي بخلاف مواعيد المسافة القانونية، ويجوز أن يكون هذا الإعلان بملخص على النموذج الذي يقرره وزير العدل. ويبدأ حساب العشرة أيام التي يتم خلالها الطعن بالمعارضة من تاريخ إعلان الحكم الغيابي وليس من تاريخ صدوره، حتى ولو ثبت أن المحكوم عليه قد علم بهذا الحكم، لأن القانون قد افترض جهله بالحكم الغيابي، ولذا فإن هذا الافتراض يظل كما هو حتى يعلن بالحكم الغيابي، وإذا كان المحكوم عليه غيباً قد علم بهذا الحكم قبل أن يعلن به بأية طريقة كانت فإن له الحق في الطعن بالمعارضة دون انتظار لإعلانه بالحكم.^(١)

ويراعى أن المدة يبدأ حسابها من اليوم التالي لإعلان الحكم الغيابي

(١) د. مصطفى القللى - المرجع السابق ص ٤٥٦، د. محمود مصطفى - المرجع

السابق ص ٤١٠، د. رعوف عبيد - المرجع السابق ص ٨٨١، ٨٨٢، د.

محمود نجيب حسنى - المرجع السابق ص ١٠٠٤.

للمحكوم عليه (م ١٥ مرافعات) وإذا كان آخر يوم قد صادف عطلة رسمية فإن الميعاد يمتد إلى أول يوم عمل بعده (م ١٨ مرافعات). ويجوز إعلان الحكم الغيابي والحكم المعتبر حضوريا طبقا للمواد ٢٣٨ إلى ٢٤١ إجراءات بواسطة أحد رجال السلطة العامة وذلك في الحالات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤^(١) (م ٣/٣٩٨ إجراءات).

على أنه يجب أن يراعى أن ميعاد المعارضة لا يبدأ إلا من يوم العلم الفعلي بحصول الإعلان إلى شخص المعلن إليه. وإذا تم الإعلان للحكم بمعرفة النيابة العامة فإن ميعاد المعارضة يبدأ بالنسبة للدعويين المدنيين والجنائيين، ونفس الأمر لو أن الإعلان تم بمعرفة المدعى المدني إلى المحكوم عليه، لأن حكمة الإعلان تكون قد تحققت وهى إخطار المحكوم عليه بما أدين فيه وما ألزم به^(٢)، على أن الإعلان في محل إقامة المحكوم عليه يعد قرينة على علمه بالحكم الغيابي^(٣) ولكنها قرينة تقبل إثبات عكسها وهذا بالنسبة للشق الجنائي، أما بالنسبة للشق المدني فإن الإعلان في محل الإقامة يخضع لقواعد قانون المرافعات (م ١٠ - ١٣) ويعد الإعلان صحيحا

(١) فقد نصت المادة ٢٣٤ إجراءات على أنه "تعلن ورقة التكليف بالحضور لشخص المعلن إليه، أو في محل إقامته بالطرق المقررة في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية، وإذا لم يؤد البحث إلى معرفة محل إقامة المتهم، يسلم الإعلان للسلطة الإدارية التابع لها آخر محل إقامة كان يقيم فيه في مصر. ويعتبر المكان الذى وقعت فيه الجريمة آخر محل إقامة للمتهم ما لم يثبت خلاف ذلك" ويجوز في مواد المخالفات إعلان ورقة التكليف بالحضور بواسطة أحد رجال السلطة العامة، كما يجوز ذلك في مواد الجناح التى يعينها وزير العدل بقرار منه بعد موافقة وزير الداخلية..

(٢) د. محمد مصطفى القللى - المرجع السابق ص ٤٥٧.

(٣) راجع نقض ١٩٨١/١١/١١ مجموعة أحكام النقض س ٣٢ رقم ١٥٣ ص

وذلك متى كان قد وجه إلى المتهم أو إلى المسئول عن الحق المدني (٢/٣٩٨ إجراءات).

وإذا كان المدعون بالحق المدني أكثر من شخص وقام أحدهم بإعلان الحكم فإنه يعد وكأنه قد أعلن منهم جميعا، وإذا كان الأصل أن الحكم يعلن كاملا بمنطوقه وأسبابه، إلا أن القانون أجاز أن يتم الإعلان على النموذج الذى يعده وزير العدل، وإذا تعدد المتهمون والمسئولون عن الحق المدني فإن إعلان أحدهم بالحكم الغيابي كاف لسريان ميعاد المعارضة بالنسبة للجميع.

وإذا كان القانون قد حدد للمحكوم عليه مدة عشرة أيام تالية لإعلانه بالحكم الغيابي لكي يقرر الطعن فيه بالمعارضة، إلا أنه لم يحدد موعدا يلزم أن يتم خلاله إعلان المحكوم عليه غيابيا بالحكم الصادر ضده، وهذا يعنى أن عدم إعلان الحكم الغيابي للمحكوم عليه لا يترتب من جرائه سقوطه، ولذا فإنه يجب أن يعلن هذا الحكم إلى المحكوم عليه قبل أن تسقط الدعوى الجنائية بالتقادم، فإعلان الحكم الغيابي له أهميته بالنسبة لبدء سريان مدة الطعن بالمعارضة بالإضافة إلى أن الحكم الغيابي لا يجوز تنفيذه إلا بعد انتهاء مدة المعارضة، وهذه المدة لا تبدأ طالما كان الحكم لم يعلن، كما لا يعد الحكم الغيابي سابقة في العود، كما لا يعد بداية لتقادم العقوبة، فطالما لم يعلن فإنه لا يعدو أن يكون إجراء من إجراءات الدعوى^(١)، فمتى أعلن الحكم سرى ميعاد المعارضة فإذا لم يتم الطعن فيه كانت له قوة التنفيذ، أما إذا طعن فإنه يوقف تنفيذه حتى يفصل في الطعن (م ٤٦٧/١ إجراءات).

امتداد مواعيد الطعن بالمعارضة.

إن ميعاد التقرير بالطعن بالمعارضة وهو العشرة أيام التالية لإعلان

(١) د. محمود نجيب حسنى - المرجع السابق ص ١٠٠٦.

المحكوم عليه بالحكم الغيابي الصادر عليه، يمتد في حالة قيام عذر قهري منع المحكوم عليه من التقرير بالمعارضة في موعدها المقرر قانونا، وذلك حتى يزول هذا العذر القهري، ومن الأعذار القهرية المرض الذي يلزم بالمحكوم عليه، وليس مرض المدافع عنه، والذي يخشى الإهمال فيه ويتطلب عدم مغادرة المريض لمكانه، ويستوى أن يكون المرض بدنيا أو عقليا ويثبت المرض بشهادة طبية في العادة، والمحكمة ملزمة ببحث هذه الشهادة المرضية وتقدير قيمتها كدليل على مرض المحكوم عليه ومدى جسامته وتاريخه، ثم تتعرض بعد ذلك لعذره في التأخير على أساس ما يستبين لها قبولاً أو رفضاً متى بنى ذلك على أسباب سائغة وإلا كان حكمها معيباً بما يستوجب نقضه^(١)، ولذا قضى بأنه إذا كان المحكوم عليه مريضاً بالمستشفى وكان المقرر عدم التصريح للمرضى بمغادرة المستشفى قبل تمام الشفاء خشية انتشار الأمراض فإن هذا يعد من الموانع القهرية ولا يبتدىئ ميعاد المعارضة إلا من يوم خروج المتهم من المستشفى^(٢)، ومن الأعذار القهرية أيضاً الاعتقال والسفر إلى خارج الوطن متى تعذر العودة في الميعاد المحدد، والوجود في مكان محاصر، وعدم تمكين السلطات العامة للطاعن من التقرير بالطعن في موعده، أو امتناع الموظف المختص عن قبول التقرير بالطعن دون مبرر صحيح^(٣)، ولكن لا يعد مانعاً قهرياً تعطيل وسائل

(١) نقض ١٩٧٠/٥/٢٥ مجموعة أحكام النقض س ٢١ رقم ١٧٦ ص ٧٥٠.

(٢) حكم محكمة باب الشعرية في ١٩٠٦/١/٩ المجموعة الرسمية س ٧ رقم ٥٦ ص ١١٧ أشار إليه د. مصطفى القللى - المرجع السابق ص ٤٥٩.

(٣) ولا يعد كون المحكوم عليه بالسجن من الموانع التي يمتد من أجلها ميعاد الطعن بالمعارضة وذلك لأن من حق السجين أن يقرر بالطعن إلى كاتب السجن المختص بتحرير تقارير الطعن في الأحكام وإرسالها فوراً إلى قلم كتاب المحكمة. راجع نقض ١٩٦٨/١/٨ مجموعة أحكام النقض س ١٩ رقم ٣ ص ٨.

المواصلات حيث بإمكان المحكوم عليه الوصول إلى مقر المحكمة بأية وسيلة من الوسائل.^(١)

المبحث الثاني

إجراءات المعارضة

بينت المادة ٤٠٠ إجراءات، إجراءات المعارضة وذلك بقولها "تحصل المعارضة بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم يثبت فيه تاريخ الجلسة التي حددها لنظرها ويعتبر ذلك إعلاناً لها ولو كان التقرير من وكيل، ويجب على النيابة العامة تكليف باقي الخصوم في الدعوى بالحضور وإعلان الشهود للجلسة المذكورة".

وعلى ذلك فإن المعارضة تتم بالتقرير بها في خلال العشرة أيام التالية لإعلان الحكم خلاف مواعيد المسافة في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم الغيابي وذلك لأن هذه المحكمة هي المختصة بنظر الطعن (م ٤٠١ إجراءات) لأنها لم تستنفذ ولايتها القانونية، لأنها أصدرت حكمها الغيابي في الدعوى بناء على أقوال طرف واحد، ولا يوجد ثمة ما يمنع من أن تعدل عن حكمها الأول متى اقتنعت بدفاع المحكوم عليه (المعارض).^(٢)

ويتم التقرير بالطعن بواسطة المعارض نفسه أو بواسطة وكيل عنه سواء أكانت الوكالة خاصة بالطعن بالمعارضة في القضية ذاتها أم كانت

(١) د. رعوف عبيد - المرجع السابق ص ٨٨٥.

(٢) ولا يوجد مانع من أن ينظر المعارضة نفس القاضي الذي أصدر الحكم الغيابي - راجع نقض ١٩٥٥/١/١٠ مجموعة أحكام النقض س ٦ رقم ١٢٤ ص

وكالة عامة بالطعن بالمعارضة في كافة الأحكام الغيابية^(١) وليس بذات أهمية أن يكون الوكيل محاميا^(٢)، ويصح أن تكون المعارضة بواسطة من يمثل المحكوم عليه قانونا كالوصي والولي، بيد أنه بالنسبة للوصي فيكون تقريره بالمعارضة في الحكم الغيابي قاصرا على الدعوى المدنية فحسب دون الدعوى الجنائية لأن وصايته قاصرة على المال، وذلك على عكس الولي الذي يكون له حق التقرير بالمعارضة في الحكم الغيابي بالنسبة للدعوى المدنية والدعوى الجنائية على حد سواء، وذلك لأن ولايته تشمل النفس والمال معا.

ومتى تم التقرير بالمعارضة في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم الغيابي، فإن قلم الكتاب يحدد الجلسة التي تنظر فيها المعارضة على أن تكون أقرب جلسة يمكن نظر المعارضة فيها، ويعلن المعارض بالموعد الذي حدد لنظر المعارضة إلا إذا كان هو الذي قرر بالطعن بالمعارضة وحدد له موعد الجلسة، ففي هذه الحالة يكفي ذلك لعلمه بها ولا يلزم إعلانه على يد محضر بهذا الموعد، ولذا قضى بأنه متى كان الطاعن قد قرر بالمعارضة في الحكم الغيابي وحددت له الجلسة التي تنظر فيها الدعوى فإن هذا التحديد يعتبر إعلانا صحيحا بيوم الجلسة، ولا ضرورة بعد ذلك لإعلانه على يد محضر^(٣)، وتوقيع المعارض على تقرير المعارضة المحرر به

(١) فالتوكيل يتخصص بطريق الطعن وليس بالحكم المطعون فيه، راجع نقض ١٩٤٢/١١/٢ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ١٠ ص ٧.

(٢) ويلاحظ أنه إذا كان الوكيل محاميا فإنه يصح له أن يوكل عنه أحد زملائه للتقرير بالمعارضة في الحكم الغيابي، وذلك متى كان له أن يوكل عنه أحد زملائه في إجراء العمل محل التوكيل، راجع نقض ١٩٤٧/١/٦ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٢٧٩ ص ٢٧٠.

(٣) نقض ١٩٤٨/٣/١ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٥٥٩ ص ٥٢٠، وراجع نقض ١٩٧٦/١/١٩ مجموعة أحكام النقض س ٢٧ رقم ١٥ ص ٧٦.

تاريخ الجلسة يغني عن إعلانه^(١)، وإذا لم يحضر المعارض المحكوم عليه غايبا بالحبس في جلسة المعارضة وحضر محاميه وطلب التأجيل لمرضه فأجابته المحكمة لذلك وأجلت القضية لجلسة أخرى، وجب إعلان المعارض إعلانا قانونيا بالجلسة المذكورة.^(٢)

أما إذا كان موعد الجلسة قد تأجل (كما لو كان التأجيل للدعوى إداريا)^(٣)، فإنه يلزم إعلان المعارض بهذا الموعد الجديد لشخصه أو في محل إقامته وفقا لما يقرره قانون المرافعات في المواد ١٠، ١١، وعلى ذلك فمتى تم إعلانه في محل إقامته وفقا لهاتين المادتين، فلا يكون من حقه أن يدعى ببطالان الإجراءات والإخلال بحقه في الدفاع عن نفسه^(٤)، وإذا ادعى المعارض أن معارضته قد تم نظرها في موعد غير الموعد المحدد له (أى ادعى تعديل تاريخ جلسة المعارضة) فلا يكون أمامه سوى الطعن بالتزوير في تقرير المعارضة حتى يتمكن من الوصول إلى القضاء بإبطال الحكم الصادر في المعارضة^(٥).

وتعلن النيابة العامة باقى خصوم الدعوى بالموعد المحدد لجلسة المعارضة كما تعلن الشهود.

(١) نقض ١٩٧٩/١٢/٢٦ مجموعة أحكام النقض س ٣٠ رقم ٢١١ ص ٩٨٠.

(٢) نقض ١٩٧٩/٦/٢٠ مجموعة أحكام النقض س ٢٧ رقم ٦٤٩ ص ٦٦٥.

(٣) د. رعوف عبيد - المرجع السابق ٨٨٧.

(٤) نقض ١٩٧٢/١١/٥ مجموعة أحكام النقض س ٢٣ رقم ٢٦٤ ص ١١٦٣،

وراجع نقض ١٩٧٦/٢/٢٢ س ٢٧ رقم ٥١ ص ٢٥٢.

(٥) نقض ١٩٧٩/١/١٤ مجموعة أحكام النقض س ٣٠ رقم ١٤ ص ٩٢.

الفصل الثالث

الآثار المترتبة على المعارضة

متى تم التقرير بالمعارضة على النحو السالف بيانه فإنه يترتب على ذلك إيقاف تنفيذ الحكم المعارض فيه، وإعادة نظر الدعوى أمام المحكمة التي أصدرت الحكم الغيابي، وسوف نتناول بيان ذلك في مبحثين على التوالي، نخصص أولهما لإيقاف تنفيذ الحكم، ونتناول في ثانيهما بيان إعادة نظر الدعوى، ثم نفرد مبحثاً ثالثاً للحديث عن الحكم في المعارضة.

المبحث الأول

إيقاف تنفيذ الحكم المعارض فيه

إن الحكم الغيابي الصادر على المحكوم عليه قد يكون صادراً بالعقوبة الجنائية، وقد يكون صادراً بالإضافة إلى الحكم بالعقوبة الجنائية بالتعويض المدني وذلك بالنسبة للدعوى المدنية التبعية.

فإذا كان الحكم صادراً بالعقوبة في الدعوى الجنائية، فإنه يوقف تنفيذ هذه العقوبة الجنائية وذلك متى كان ميعاد التقرير بالمعارضة لم ينتهى بعد، أو كان المحكوم عليه قد عارض في الحكم ولم يفصل في الطعن، فقد نص القانون في المادة ١/٤٦٧ إجراءات على أنه "يجوز تنفيذ الحكم الغيابي بالعقوبة إذا لم يعارض فيه المحكوم عليه في الميعاد المبين بالفقرة الأولى من المادة ٣٩٨" وعلى ذلك فإنه بمفهوم المخالفة لهذا النص، فإنه لا يجوز تنفيذ الحكم الغيابي الصادر بالعقوبة الجنائية ما دام أن ميعاد المعارضة وهو العشرة أيام التالية لإعلان الحكم إلى المحكوم عليه خلاف مواعيد المسافة، أو خلال هذه الفترة المقررة للطعن وأيضا إذا كان المحكوم عليه

قد قرر بالطعن بالمعارضة في الميعاد، وذلك حتى تفصل المحكمة في الطعن. وإذا كانت القاعدة العامة تقضى بإيقاف تنفيذ الحكم الغيابي في شقه الجنائي في الأحوال السابقة بمفهوم المخالفة للمادة ٤٦٧/١ إجراءات، إلا أن القانون قد خرج عليها، وقرر تنفيذ الحكم الغيابي الصادر بالعقوبة على المحكوم عليه رغم أن ميعاد المعارضة لم يبدأ بعد أو بدأ ولم ينتهى أو تم الطعن بالمعارضة ولم تفصل المحكمة بعد في الطعن، وذلك في إحدى حالتين نصت عليهما المادة ٤٦٨ إجراءات وذلك بقولها "للمحكمة عند الحكم غيابيا بالحبس مدة شهر فأكثر، إذا لم يكن للمتهم محل إقامة معين بمصر، أو إذا كان صادراً ضده أمر بالحبس الاحتياطي، أن تأمر بنسأء على طلب النيابة العامة بالقبض عليه وحبسه، ويحبس المتهم عند القبض عليه تنفيذا لهذا المرحى حتى يحكم في المعارضة التى يرفعها، أو ينقضى الميعاد المقرر لها، ولا يجوز بأية حال أن يبقى فى الحبس مدة تزيد على المدة المحكوم بها، وذلك كلهما لم ترى المحكمة المرفوعة إليها المعارضة الإفراج عنه قبل الفصل فيها، وعلى ذلك فإن هذه المادة أجازت تنفيذ الحكم الغيابي قد صدر بحبس المتهم شه فأكثر وطلبت النيابة العامة من المحكمة القبض على المتهم وحبسه، فيجوز للمحكمة أن تأمر بالقبض على المتهم وحبسه وذلك فى الحالتين اللتين ينتهما المادة ٤٦٨ إجراءات وهما:

- ١ - إذا لم يكن للمحكوم عليه محل إقامة معين بمصر.
- ٢ - إذا كان صادراً ضده أمر بالحبس الاحتياطي ولذا فمضى أمرت المحكمة بالقبض على المتهم وحبسه بناء على طلب النيابة العامة، فإنه يتم القبض والحبس تنفيذاً لهذا الأمر حتى ينتهى ميعاد الطعن بالمعارضة أو يحكم فى المعارضة ولا يجوز بأية حال أن يبقى أو يظل محبوساً مدة تزيد على المدة المحكوم بها، وهذا ما لم ترى المحكمة التى تنظر المعارضة الإفراج عنه قبل الفصل فى المعارضة (م ٤٦٨/٢ إجراءات) وترجع العلة فى الاستثناء الذى أورده المادة ٤٦٨ إجراءات كما جاء

بالأعمال التحضيرية لقانون الإجراءات الجنائية إلى ما "لوحظ أنه كثيرا ما يؤمر بحبس المتهمين احتياطيا على أن تنفذ هذه الأوامر عند ضبطهم، ولما كان تنفيذ مثل هذه الأوامر عند ضبط المتهمين بعد صدور الأحكام الغيابية عليهم غير جائز قانونا، وكان في هذا ضرر محقق، إذ يؤدي إلى إفلات المجرمين بعد ضبطهم رؤى وضع حكم صريح يتفق والمصلحة العامة، فنص على تحويل القاضى عند إصدار الحكم الغيابى أن يأمر فى الحكم بحبس المتهم بناء على طلب النيابة وذلك فى الحالتين المشار إليهما فى النص، على أنه اشترط فى الحالتين أن تكون العقوبة المقررة بها على شىء من الجسامة حتى يجوز اتخاذ هذا الإجراء، بأن تكون مدة الحبس شهرا على الأقل".

أما بالنسبة للشق المدنى والصادر بالتعويض المدنى على المتهم أو المستول عن الحق المدنى غاييا، فإنه يوقف تنفيذه هو الآخر مثله مثل الحكم بالعقوبة الجنائية، ما دام أن ميعاد المعارضة لم يبدأ، أو بدأ ولكنه لم ينتهى، أو كان قد تم الطعن بالمعارضة ولم تنتهى المحكمة بعد من الفصل فى المعارضة، ولكن القانون فى المادة ٢/٤٦٧ إجراءات أجاز للمحكمة أن تأمر بالتنفيذ المؤقت مع تقديم كفالة ولو مع حصول المعارضة أو الاستئناف وذلك بالنسبة للمبلغ المحكوم به كله أو بعضه، كما أن للمحكمة أن تعفى المحكوم له من تقديم الكفالة، وذلك بقوله "وللمحكمة عند الحكم بالتضمنات للمدعى بالحقوق المدنية أن تأمر بالتنفيذ المؤقت مع تقديم كفالة ولو مع حصول المعارضة أو الاستئناف بالنسبة لكل المبلغ المحكوم به أو بعضه، ولها أن تعفى المحكوم له من الكفالة" وترجع العلة فى هذا كما بينته الأعمال التحضيرية لقانون الإجراءات الجنائية بقولها "استحدث المشرع إجازة شمول الحكم الغيابى الذى يقضى بالتعويضات للمدعى المدنى بالنفاذ بالنسبة لكل المبلغ المحكوم به أو بعضه وذلك بالرغم من المعارضة أو الاستئناف، وذلك لكيلا يضار المبنى عليه من جراء تعمد

المبحث الثانى

إعادة نظر الدعوى

نص القانون فى المادة ١/٤٠١ إجراءات على أنه "يترتب على المعارضة إعادة نظر الدعوى بالنسبة إلى المعارض أمام المحكمة التى أصدرت الحكم الغيابى، ولا يجوز بأية حال أن يضار المعارض بناء على المعارضة المرفوعة منه".

فقد بينت هذه المادة أن المحكمة التى أصدرت الحكم الغيابى هى دائماً التى تصدر حكمها فى المعارضة^(١)، وليس معنى ذلك أن الطعن بالمعارضة يترتب عليه سقوط الحكم المطعون فيه أو إلغائه، لأنه لا يلغى هذا الحكم إلا بالحكم الذى يصدر فى المعارضة لأنه هو الذى يحل محل الحكم المعارض فيه.^(٢)

ويلاحظ أن المعارضة لا يترتب من جرائها إلغاء إجراءات التحقيق التى أجرتها المحكمة قبل إصدارها للحكم الغيابى، وإنما تظل هذه الإجراءات صحيحة فلو كانت قد سمعت شهوداً فإنها لا تكون ملزمة بإعادة سماعهم إذا كانت لا ترى مبرراً لذلك، ولكنها تلتزم بأن تمكن المعارض من إبداء أوجه دفاعه، الأمر الذى قد يترتب عليه إجراء التحقيقات التى تكون لازمة للفصل فى الدعوى، فإن تغاضت عنه كان حكمها معيباً، ولذا قضى بأنه إذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد أصدرت حكمها غيابياً فى المعارضة المرفوعة من المتهم بتأييد الحكم

(١) وليس هناك ما يمنع من أن يجلس للحكم فى المعارضة نفس القاضى الذى أصدر الحكم الغيابى.

(٢) د. محمود نجيب حسنى - المرجع السابق ص ١٠١٦.

المعارضه فيه دور أن نسمع شهودا ولا مراعاة ولا دفاعا، ودون أن يعلن المعارض إعلانا صحيحا حقيقيا، فإن حكمها يكون باطلا، ويظل معه الحكم الاستثنائي الذي أيده لابتنائه على حرمان المتهم من إحدى درجات التقاضي.^(١)

ويجب على المحكمة عند نظرها للطعن أن تتقيد بقيدين وهما.

١ - إن سلطتها في نظر المعارضة تقف عند حد ما قرره المعارض في معارضته من طلبات، فإذا كان المعارض هو المحكوم عليه (المتهم) فإن معارضته قد تنصرف إلى الحكم الصادر في الدعوى الجنائية (العقوبة) وقد تنصرف إلى الحكم الصادر في الدعوى المدنية (التعويض) وقد تنصرف إلى الاثنين معا، فله حق المعارضة في الشق الجنائي وحده أو الشق المدني وحده، أو فيهما معا، على أنه إذا لم يحدد فإن هذا يعني أنه قد أراد الطعن في الاثنين معا، اللهم إلا إذا كان الحكم الصادر في أحدهما لصالحه، فهنا يكون طعنه منصرفا إلى الشق الذي صدر عليه الحكم فيه بالإدانة، فلو كان قد صدر عليه حكم بعقوبة جنائية ورفض الدعوى المدنية فإن طعنه ينصرف إلى الشق الجنائي فحسب، أما إذا كان الطاعن هو المسئول عن الحق المدني، فإن طعنه ينصرف إلى الشق المدني متى كانت الدعوى المدنية مقامة عليه، كما أن له الحق في أن يتدخل في الدعوى الجنائية باعتباره خصما منضمًا للمتهم وذلك من تلقاء نفسه في أية حالة كانت عليها الدعوى (م ٢٥٤ إجراءات) ويجوز لكل من أصابه ضرر من جراء الجريمة أن يدعى بالحق المدني (طلب التعويض) وذلك أمام المحكمة، حتى ولو كان ذلك لأول مرة عند نظر المعارضة.^(٢)

(١) نقض ١٧/٤/١٩٩٤ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٦٧٦ ص ٨٣٩.

(٢) د. رءوف عبید - المرجع السابق ص ٨٩٠.

٢ - أنه لا يجوز أن يضار المعارض من معارضته (م ١/٤٠١ إجراءات) وترتبطا على ذلك فلا يجوز إذا كان المتهم قد عارض في الشق الجنائي أن يشدد العقاب عليه، وإذا كان قد عارض في الشق المدني، أن ترفع قيمة التعويض المحكوم به عليه^(١)، كما لا تملك المحكمة إذا كان المعارض هو المسئول عن الحق المدني أن تزيد قيمة التعويض المحكوم به، كما لا يجوز للمحكمة عند نظر المعارضة إذا اتضح لها أن الجريمة جنائية وليست جنحة أن تحكم بعدم الاختصاص لأن في ذلك تشديد على المتهم، ولكن قصارى ما تملكه في هذه الحالة أن تؤيد الحكم الغيابي^(٢) ومرجع ذلك لأنه لا يجوز أن تنقلب معارضة المعارض وبالا عليه، فضلا عن أن المحكمة مقيدة بما طلبه، وليس التشديد ضمن طلباته، ومن ثم فإن التشديد عليه يخرج المحكمة عن حدود سلطتها، فضلا أن هذا التشديد سوف يترتب من جرائه الإحجام عن اللجوء إلى هذا الطريق من طرق الطعن خوفا من أن يسوء مركز المحكوم عليه، الأمر الذي قد يكون من جرائه إهدار الحكمة التي من أجلها قرر القانون هذا الطريق من طرق الطعن في الأحكام، علاوة عن أن ذلك التشديد سوف يجعل من لم يعارض في وضع أفضل ممن استخدم حقه في المعارضة وفقا لما قرره القانون.^(٣)

وتجدر الإشارة إلى أن الحق في الطعن بالمعارضة في الدعوى الجنائية من النظام العام، ولذا فلو تنازل المحكوم عليه عن استخدامه لهذا الحق بداءة، فإن هذا لا يمنع من التقرير به ما دام أن الميعاد لم ينتهى، وذلك

(١) نقض ١٩٧٠/٤/١٢ مجموعة أحكام النقض س ٢١ رقم ١٣٧ ص ٥٧٣.

(٢) راجع نقض ١٩٦٧/١٠/٢٣ مجموعة أحكام النقض س ١٨ رقم ٢٠٥ ص

١٠٠٨، ١٩٧٢/٤/٢٤ س ٢٣ رقم ١٣٥ ص ٦٠٣.

(٣) د. محمود نجيب حسنى - المرجع السابق ص ١٠١٨.

لأن طرق الطعن من النظام العام، أى أنها مقررة لمصلحة المجتمع وليس للمصلحة الشخصية وذلك على عكس التقرير بالطعن فى الدعوى المدنية فهو ليس من النظام العام وإنما هو يحقق مصلحة شخصية لمن تقرر لصالحه ولذا فمن حقه أن يتنازل مقدما عن حقه فى التقرير به.

المبحث الثالث

الحكم فى المعارضة

يترتب على المعارضة طرح الدعوى على المحكمة من جديد، ومن ثم فيكون لها السلطة فى نظرها كما لو كانت تعرض عليها لأول مرة، وذلك لأنها بالحكم الغيابى الذى أصدرته لم تكن قد استنفذت بعد ولايتها بشأنها، لأنها لم تسمع أحد أطراف الخصومة، ولذا فيكون لها أن تجرى التحقيقات اللازمة ويكون للخصوم الحق فى إبداء دفاعهم، على أنه يجب على المحكمة قبل أن تدخل فى موضوع الدعوى أن تتحقق من استيفاء الشكل المطلوب للطعن وذلك متى حضر المعارض جلسة المعارضة، فإذا وجدت أن الشكل غير مستوف فإنها تحكم بعدم قبول المعارضة شكلاً ومن ثم لا تعرض للموضوع، ويكون الطعن غير مستوفى الشكل المطلوب وذلك كأن يكون من قرر بالطعن ليست له الصفة المطلوبة أو لم يكن له مصلحة فى الطعن، أو أن ميعاد الطعن قد انتهى.

ومتى تحققت المحكمة من استيفاء الشكل فإنها تنطرق للموضوع على النحو الذى بيناه وتنفيد بالقيود السالف الحديث عنها.

أما إذا تخلف المعارض عن جلسة المعارضة مع كون المعارضة مستوفية الشكل المطلوب، فإن المحكمة تقضى باعتبار المعارضة كأن لم

تكن^(١)، وهذا ما أكدته المادة ٤٠١/٢، ٣ إجراءات بقولها "ومع ذلك إذا لم يحضر المعارض في الجلسة المحددة لنظر الدعوى، تعتبر المعارضة كأن لم تكن". ويجوز للمحكمة في هذه الحالة أن تحكم عليه بغرامة إجرائية لا تجاوز مائة جنيه في مواد الجنب ولا تجاوز عشرة جنيهات في مواد المخالفات، ولها أن تأمر بالنفاذ المؤقت ولو مع حصول الاستئناف بالنسبة للتعويضات المحكوم بها، وذلك حسب ما هو مقرر بالمادة ٤٦٧ من هذا القانون، ولا يقبل من المعارض بأى حال المعارضة في الحكم الصادر في غيبته، وللمحكمة في هذه الحالة أن تحكم عليه بغرامة إجرائية لا تقل عن خمسين جنيهًا ولا تجاوز مائتي جنيه في مواد الجنب ولا تقل عن عشرة جنيهات ولا تجاوز عشرين جنيهًا في مواد المخالفات، وتحكم المحكمة باعتبار المعارضة كأن لم تكن من تلقاء نفسها دون انتظار أن يطلب منها ذلك من الخصم المعارض ضده^(٢) (سواء أكان هذا الخصم هو النيابة العامة في الحكم في الدعوى الجنائية أم المدعى المدني بالنسبة للمعارضة من المتهم أو المسئول عن الحق المدني في الدعوى المدنية).

ولكن يلزم لكي تصدر المحكمة حكمها في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن توافر عدة شروط تتمثل فيما يلي:

١ - تخلف المعارض عن حضور جلسة المعارضة، وعلى ذلك فإذا حضر المعارض جلسة المعارضة ثم تخلف عن الحضور في جلسات تالية أجلت لها فإن الحكم الذى يصدر من المحكمة في الطعن يعد حكماً

(١) راجع نقض ١٩٨١/٤/٢٢ مجموعة أحكام النقض س ٣٢ رقم ٦٥٠ ص ٣٦٣.

(٢) د. رعوف عبيد - المرجع السابق ص ٨٩٣، ويلاحظ أن المحكمة في اعتبار المعارضة كأن لم تكن ترجع إلى أن المعارض الذى يطعن في الحكم الغيابي الصادر ضده ثم لم يحضر دون عذر هو شخص لم يبالي بمعارضته ولم يتقدم لإبداء أوجه دفاعه، لذا كان هذا الحكم بمثابة جزاء له.

حضوريا في حقه.^(١)

وفي جميع الحالات يلزم أن يحضر المعارض بنفسه أو بواسطة وكيل في الحالات التي يجيز له فيها القانون أن ينيب وكيلا عنه، (وهذا إذا كان المعارض هو المتهم، أما إذا كان المعارض هو المسئول عن الحق المدني فإن القانون قد أجاز له في جميع الحالات أن يحضر وكيل عنه)^(٢).

ويستلزم هذا الشرط ضرورة أن يكون المعارض قد أعلن بالجلسة المحددة لنظر المعارضة وذلك لشخصه أو في محل إقامته، وذلك ما لم يكن هو الذي قرر بالمعارضة وحدد له موعد الجلسة، ولا يغني عن إعلانته، إعلان جهة الإدارة ولا تأشيرة وكيله على تقرير المعارضة بعلمه بالجلسة، وتعهده بإخطار موكله، لأن هذا لا يؤدي حتما إلى علم المعارض بموعد الجلسة.^(٣)

٢ - ألا يكون تخلف المعارض نتيجة عذر مقبول، وذلك لأن توافر العذر القهري يترتب من جرائه استحالة الحضور، كأن يكون المعارض قد تواجد في مكان محاصر، أو كان مريضا بمرض يمنعه من الانتقال وقرر الأطباء أنه يخشى على حياته من الحركة أو الإهمال^(٤)، أو

(١) راجع نقض ١٩٧٦/١/٩ مجموعة أحكام النقض س ١٨ رقم ٨ ص ٦٠، ١٩٧٩/٢/٥ س ٣٠ رقم ٤٣ ص ٢١٩.

(٢) فقد نصت المادة ٢٣٧ إجراءات على أنه "يجب على المتهم في جنحة معاقب عليها بالحبس الذي يوجب القانون تنفيذه فور صدور الحكم به أن يحضر بنفسه، أما في الجنح الأخرى وفي المخالفات فيجوز له أن ينيب عنه وكيلا لتقديم دفاعه، وهذا مع عدم الإخلال بما للمحكمة من الحق في أن تأمر بحضوره شخصيا" ولا شك أن هذا النص ترتب من جرائه توفير وقت المتهمين لاسيما في الدعاوى الواهية والجنح المباشرة الكيدية ويقلل من حالات الطعن بالمعارضة.

(٣) نقض ١٩٥٦/١٠/٢٨ مجموعة أحكام النقض س ٨ رقم ٢٣٤ ص ٨٢٩.

(٤) نقض ١٩٧٢/١١/٣٠ مجموعة أحكام النقض س ٢٣ رقم ١٨٢ ص ١٢٥٨.

كان في مكان به وباء^(١) أو كان في السجن^(٢)، أو كانت له جلسة أمام محكمة في مكان آخر^(٣)، وأيضا إذا كان يقوم بتشيع جنازة أحد أقاربه، أو وجوده خارج البلاد للعمل^(٤) أو حضوره الجلسة ولكن تمت المناداة عليه باسم غير اسمه، أى حدث خطأ في الاسم مما جعله يعتقد أنه لم يأتى دوره، ولذا لم يرد^(٥) أما تأخر المواصلات فليست من قبيل الأعذار المقبولة^(٦) وأيضا لا يعد من هذه الأعذار وجود المعارض في التجنيد بالقوات المسلحة إلا إذا قدم ما يفيد أنه كان بالوحدة في ذات تاريخ الجلسة^(٧).

وعلى ذلك فإذا حكمت المحكمة باعتبار أن المعارضة كأن لم تكن رغم توافر العذر المقبول (العذر القهرى) فإن حكمها يكون حكما باطلا يجوز استئناف إذا كان صادرا من محكمة جزئية، والطعن فيه بالنقض إذا كان صادرا من محكمة استئنافية^(٨).

ومن حق المعارض أن يبلغ عذره عن أى طريق يتيسر له، سواء أكان ذلك عن طريق محاميه أو أى شخص آخر أو عن طريق رسالة أو برقية تلغرافية.

وإذا تخلف المعارض عن جلسة المعارضة وأجلت المحكمة نظر المعارضة إلى جلسة تالية ولم تصدر حكمها باعتبار المعارضة كأن لم

(١) نقض ١٩٧٤/١٢/٢٨ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٤٤٨ ص ٤١٦.

(٢) نقض ١٩٥٤/١٠/٢٤ مجموعة أحكام النقض س ٦ رقم ٣٦٧ ص ١٢٥٣.

(٣) نقض ١٩٣٢/١١/١٨ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ٣٥ ص ٤٣.

(٤) نقض ١٩٧٧/٦/٢٤ مجموعة أحكام النقض س ٢٥ رقم ١٣٤ ص ٦٢٥.

(٥) نقض ١٩٨٠/٥/١٨ مجموعة أحكام النقض س ٣١ رقم ١٢٢ ص ٦٣١.

(٦) نقض ١٩٥١/١٠/٨ مجموعة أحكام النقض س ٣ رقم ١٣ ص ١٦.

(٧) نقض ١٩٧٩/١٢/٢٦ مجموعة أحكام النقض س ٣٠ رقم ٢١١ ص ٩٨٠.

(٨) د. رءوف عبيد - المرجع السابق ص ٨٩٦.

تكن، فإنه يلزم إعلانه بالموعد الجديد الذى أجل إليه نظر المعارضة، فإذا لم يعلن وحضر محاميه فى هذه الجلسة أيا كانت وسيلة علمه بها وطلب التأجيل لمرض موكله، فأجلت المحكمة الجلسة، فإنه يلزم إعلان المعارضة بهذا الموعد الجديد، فإذا لم يعلن وصدر حكم فى الجلسة الجديدة باعتبار المعارضة كأن لم تكن، فإن هذا الحكم يكون باطلا لبطلان الإجراءات، ويستوجب النقض.^(١)

وإذا صدر حكم من المحكمة فى المعارضة باعتبارها كأن لم تكن وكان هذا الحكم خاطئا فإنه يجوز لأصحاب المصلحة استئنافه، متى كان صادرا من محكمة جزئية، فإن إلغته المحكمة الاستئنافية فإنها تعيد الدعوى إلى المحكمة الجزئية لكى تنظر موضوع الدعوى من جديد^(٢) لأنها لم تستنفذ بعد ولايتها القضائية بشأنها، وإذا كان الخطأ قد وقعت فيه المحكمة الاستئنافية فإنه يطعن فيه بالنقض، وذلك وفقا للقواعد العامة فى الطعن، ويبدأ الميعاد من تاريخ صدور الحكم (م ٤٠٦ إجراءات، م ٣٤ من قانون حالات الطعن بالنقض) إلا إذا ثبت عدم علمه بالحكم فإن الميعاد يبدأ للطعن من تاريخ الإعلان الرسمى أى الإعلان الصحيح قانونا.

ويلاحظ أن الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن هو حكم غيابي لا يجوز التمسك به إلا بعد انتهاء الجلسة التى صدر فيها هذا الحكم وفقا للمادة ٢٤٢ إجراءات، لأن هذه المادة أوجبت إعادة نظر الدعوى إذا حضر الخصم قبل انتهاء الجلسة التى صدر فيها الحكم عليه فى غيبته، وذلك فى حضوره.

ومتى صدر الحكم فى المعارضة فى غيبة المعارضة فإنه لا يجوز له أن يعارض فيه حيث لا تقبل المعارضة إلا مرة واحدة وذلك وفقا لما قرره

(١) نقض ١٩٨٠/١/١٧ مجموعة أحكام النقض س ٣١ رقم ١٩ ص ١٠٢.

(٢) د. رعوف عبيد المرجع السابق ص ٨٩٨.

القانون في المادة ٤٠١/٣ إجراءات بقوله "ولا يقبل من المعارض بأية حال المعارضة في الحكم الصادر في غيبته".

الباب الثاني

الاستئناف

إن الاستئناف هو طريق من طرق الطعن العادية في الأحكام الصادرة في الجرح والمخالفات من المحكمة الجزئية، وذلك بطرح الدعوى أمام محكمة أعلى منها درجة، بهدف الوصول إلى إلغاء الحكم الصادر منها أو تعديله.^(١)

ويعد الاستئناف تطبيقاً لمبدأ التقاضي على درجتين، وهو أحد المبادئ التي يقوم عليها نظام الإجراءات الجنائية في العصر الحديث. وقد تعرض نظام الاستئناف (أو التقاضي على درجتين) للنقد، حيث ذهب البعض إلى القول بأن اللجوء إلى هذا النظام يترتب من جرائه إطالة أمد التقاضي وتأخير صدور الحكم البات ويفتح الباب على مصراعيه^(٢) لمماطلة المحكوم عليهم، الأمر الذي يترتب عليه إضعاف تأثير الأحكام من حيث الردع^(٣)، علاوة على أن الحكم الصادر في الاستئناف لا يصدر نتيجة تحقيق وإنما يصدر بعد الإطلاع على الأوراق، لأن هذه المحكمة ليست ملزمة بإجراء تحقيق، بل إن ذلك أمر جوازي لها، وقد تصدر هذه المحكمة حكمها بأغلبية آراء الأعضاء، وبذا يكون أحد قضاها مؤيد لرأي قاضي أول درجة، وبذا يكون هناك تساوى في عدد الأعضاء،

(١) د. محمد مصطفى القللى - المرجع السابق ص ٤٦٧، د. محمود مصطفى -

المرجع السابق ص ٤٢٠، د. رعوف عبيد - المرجع السابق ص ٨٩٩.

(٢) د. محمود نجيب حسنى - المرجع السابق ص ١٠٢٥.

(٣) د. محمد مصطفى القللى - المرجع السابق ص ٤٦٧.

والأولى أن يغلب الجانب الذى ينضم إليه قاضى أول درجة لأنه هو الذى لم بكافة عناصر الدعوى وأجرى التحقيق فيها.^(١)

فى حين ذهب أنصار التقاضى على درجتين (أى أنصار الإبقاء على الاستئناف) إلى القول بأن الاستئناف يترتب من جرائه إصلاح الأخطاء التى يقع فيها القاضى وذلك عن طريق اللجوء إلى درجة أعلى يتوافر لأعضائها الخبرة التى عن طريقها يتم إصلاح هذه الأخطاء، هذا فضلا عن أن كون الحكم الصادر من محكمة أول درجة يقبل الاستئناف ويترتب عليه أن يكون قضاة أول درجة أكثر حرصا وأشد حذرا واهتماما عند إصدارهم للأحكام.^(٢)

وقد أخذ القانون المصرى بنظام الاستئناف (التقاضى على درجتين).

حيث أعطى للخصوم الحق فى اللجوء إلى استئناف الأحكام الصادرة فى الجنح والمخالفات من المحاكم الجزئية أمام المحكمة الاستئنافية. وعلى ذلك فإنه لا يجوز استئناف الأحكام الصادرة من محكمة الجنايات فى جنحة اختصت بالفصل فيها على سبيل الاستثناء "مثل جنح النشر"^(٣)

(١) د. محمود مصطفى - المرجع السابق ص ٤٢٠، د. أحمد فتحى سرور - المرجع السابق ص ١٢٣٥.

(٢) د. مصطفى القللى - المرجع السابق ص ٤٦٧، د. محمود مصطفى - المرجع السابق ص ٤٢٠.

(٣) فجميع الأحكام الصادرة من محاكم الجنايات فى جنايات أو جنح تختص بها هذه المحاكم على سبيل الاستثناء لا تقبل الطعن فيها بالاستئناف وإنما يطعن فيها بالنقض متى توافرت شروط الطعن بهذا الطريق، أما الأحكام الصادرة فى جنايات من محكمة الأحداث فقد أجاز القانون استئنافها ومرجع ذلك إلى أن محاكم الأحداث هى محاكم جزئية. (فالعبارة هى بنوع المحكمة وليس بنوع الجريمة).

ومرجع ذلك هو أن هناك من الضمانات التي تقرر للخصوم أمام هذه المحاكم ما يكفل عدم وقوع أخطاء قضائية، وقد كان القانون المصرى موافقا في إتاحة هذا الطريق من طرق الطعن العادية للخصوم، وذلك لأنه يترتب من جراء ذلك أن يترث القاضى الجزئى عند إصدار حكمه فلا يصدره إلا بعد تحرى وجه الحقيقة وتطبيق القانون عن بصر وبصيرة، مما يترتب عليه تحقيق أكبر قدر من الضمان للخصوم، هذا فضلا عن أن إجازة هذا الطريق للخصوم سوف يتيح إصلاح الأخطاء التي قد تقع فيها محكمة أول درجة "المحكمة الجزئية" وإذا كان القانون المصرى قد أقر الطعن بالاستئناف إلا أنه قد قيده بعدة قيود وذلك كى لا يساء استخدامه، وحتى لا يكون وسيلة للماطلة وعرقلة تنفيذ الأحكام.

وسوف يكون حديثنا عن الاستئناف فى القانون المصرى مقسما على فصول ثلاثة نتناول فى أولها الأحكام التي تقبل الطعن فيها بالاستئناف ومن له هذا الحق، ونخصص الثانى للحديث عن ميعاد الاستئناف وإجراءاته، ونفرد الثالث لبيان الآثار المترتبة على الطعن بالاستئناف.

الفصل الأول

الأحكام التي تقبل الطعن فيها بالاستئناف ومن له هذا الحق

وسوف نقسم هذا الفصل إلى مبحثين، نتحدث في المبحث الأول عن الأحكام التي تقبل الطعن فيها بالاستئناف، ونتحدث في المبحث الثاني عن من له حق الطعن بالاستئناف.

المبحث الأول

الأحكام التي تقبل الطعن فيها بالاستئناف

إن الأحكام التي تصدرها المحكمة الجزئية في الجنح والمخالفات سواء أكانت الأحكام صادرة في الدعوى الجنائية أم في الدعوى المدنية، تقبل الاستئناف وذلك على النحو التالي:

أولاً: استئناف الحكم الصادر في الدعوى الجنائية.
١ - الأحكام التي يجوز استئنافها.

إن الحكم الصادر من المحكمة الجزئية في الدعوى الجنائية في الجنح يقبل الطعن فيه بالاستئناف وذلك متى كان هذا الحكم فاصلاً في موضوع الدعوى، وذلك بصرف النظر عما إذا كان الحكم الصادر حضورياً أم غيابياً^(١)، صادراً بالإدانة أم بالبراءة، ويكون ذلك من حق كل من النيابة العامة والمتهم، وهذا ما قرره القانون في المادة ١/٤٠٢ إجراءات بقولها:

(١) والعبرة في كون الحكم الصادر على المتهم حضورياً أو غيابياً هو بما قرره القانون وليس بما وصفه خطأ الحكم الصادر من المحكمة.

"لكل من المتهم والنيابة العامة أن يستأنف الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية في مواد الجرح، ومع ذلك إذا كان الحكم صادرا في إحدى الجرح المعاقب عليها بغرامة لا تجاوز ثلاثمائة جنيه فضلا عن الرد والمصاريف، فلا يجوز استئنافه إلا لمخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله أو لوقوع بطلان في الحكم أو في الإجراءات أثر في الحكم"

أما إذا كان الحكم صادرا في المخالفات فإنه يجوز استئناف، بمعرفة كل من المتهم والنيابة العامة وفقا لما قرره المادة ٤٠٢/٢، ٣ إجراءات وذلك بقولها "أما الأحكام الصادرة منها في مواد المخالفات فيجوز استئنافها ١ - من المتهم إذا حكم عليه بغير الغرامة والمصاريف. ٢ - من النيابة العامة إذا طلبت الحكم بغير الغرامة والمصاريف وحكم ببراءة المتهم أو لم يحكم بما طلبته. وفيما عدا هاتين الحالتين لا يجوز رفع الاستئناف من المتهم أو النيابة العامة إلا لخطأ في تطبيق القانون أو تأويله ولوقوع بطلان في الحكم أو في الإجراءات أثر في الحكم". وعلى ذلك فإن الأحكام الصادرة في مواد الجرح من المحاكم الجزئية تقبل الاستئناف مطلقا من النيابة العامة أو المتهم، أما الأحكام الصادرة منها في مواد المخالفات فإنها لا تقبل استئناف من المتهم إلا إذا كانت صادرة بغير الغرامة والمصاريف، كأن تكون صادرة بالمصادرة أو الهدم أو إعادة الشيء إلى ما كان عليه في مسائل التنظيم أو الغلق أو ردم الحفر، وأيضا إذا كان هناك خطأ في تطبيق القانون أو تأويله، أما إذا كان الحكم صادرا بالغرامة والمصاريف فقط فلا يكون للمتهم حق استئنافه.

وأما بالنسبة للنيابة العامة فإن من حقها استئناف الأحكام الصادرة في المخالفات وذلك إذا طلبت الحكم على المتهم بغير الغرامة والمصاريف وحكمت المحكمة ببراءة المتهم أو لم يحكم للنيابة العامة بما طلبته، وعلى ذلك فلو كانت النيابة العامة قد طلبت المصادرة أو المراقبة

أو الحكم بالإغلاق أو الإزالة، ولم يصدر الحكم بذلك فإن لها الحق في استئناف الحكم الصادر، أما كانت قد طلبت الحكم على المتهم في المخالفة بالغرامة والمصاريف فقط، إلا إذا كان هناك خطأ في تطبيق القانون أو تأويله أو لوقوع بطلان في الحكم أو في الإجراءات أثر في الحكم^(١) والمقصود بما تطلبه النيابة العامة هو ما أوردته في ورقة التكليف بالحضور أو أبدته شفويًا بالجلسة، على أنه يلزم إذا كان طلب النيابة العامة قد أبدى في الجلسة أن يكون في حضور المتهم، أو أن يكون قد أعلن بالجلسة وفقًا للقانون، وترجع المحكمة في ذلك إلى أن طلبات النيابة يجب أن يعلم بها المتهم حقيقة أو حكمًا حتى يتسنى له أن يحضر دفاعه على هذا الأساس، ويلاحظ أنه إذا لم تكن النيابة العامة قد طلبت صراحة الحكم على المتهم بعقوبة معينة وإنما اكتفت بطلبها تطبيق النص القانوني الخاص بالمخالفة المرتكبة، فإن النص لو كان يقرر عقوبة أخرى غير الغرامة والمصاريف وجوبًا، ولم تحكم بها المحكمة فإنه يجوز للنياية العامة استئناف الحكم، أما لو كان النص يقرر العقوبة الأخرى غير الغرامة والمصاريف على سبيل الجواز، أى يجيز للقاضي الحكم بها أو عدم الحكم، فإنه لا يكون للنياية العامة استئناف الحكم الصادر إلا إذا كانت قد طلبت

(١) ويلاحظ أن الخطأ في تطبيق القانون أو تأويله إنما ينصرف إلى الخطأ في تطبيق القانون الموضوعي، ولكن محكمة النقض وسعت فيه وجعلته شاملاً للخطأ في التأويل في تطبيق القانون الإجرائي حيث جعلته شاملاً لحالتي وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم، ولذا يجوز للمتهم الذى حكم عليه في مخالفة بالغرامة والمصاريف فقط أن يستأنف الحكم لأنه لم يوقع عليه في خلال ثلاثين يومًا (نقض ١٩٥٥/٤/٢٦ مجموعة أحكام النقض س ٦ رقم ٢٦٤ ص ٨٨٣) أو لإغفال الحكم لنص القانون الذى طبق (نقض ١٩٥٦/١٠/٢٣ مجموعة أحكام النقض س ٧ رقم ٢٩١ ص ١٠٦١) أو لأن إجراءات المحاكمة انحلت بحقه في الدفاع.

صراحة الحكم بهذه العقوبة الأخرى على المتهم، أما إذا لم تطلب الحكم بها صراحة وصدر الحكم بالغرامة والمصاريف فقط فلا يكون لها حق استئناف هذا الحكم لأن المحكمة تكون قد حكمت بما طلبته النيابة العامة. ويجوز للنياية العامة والمتهم استئناف الحكم الصادر في الجرائم المرتبطة بعضها ببعض ارتباطاً لا يقبل التجزئة وفقاً للمادة ٣٢ ع حتى ولو لم يكن الاستئناف جائزاً إلا بالنسبة لبعض هذه الجرائم المرتبطة، وهذا ما أكدته القانون في المادة ٤٠٤ إجراءات بقوله "يجوز استئناف الحكم الصادر في الجرائم المرتبطة بعضها ببعض ارتباطاً لا يقبل التجزئة في حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات، ولو لم يكن الاستئناف جائزاً للمستأنف إلا بالنسبة لبعض هذه الجرائم فقط"، وذلك لأن الجرائم المرتبطة ارتباطاً لا يقبل التجزئة تطبق بشأنها عقوبة الجريمة الأشد. ولذا فإن للمتهم أو للنياية العامة الحق في استئناف الحكم الصادر في هذه الجرائم المرتبطة ارتباطاً لا يقبل التجزئة^(١)، وحتى ولو كان القانون لا يجيز الاستئناف إلا بالنسبة لإحداها فقط، ومثال ذلك أن يقترب المتهم مخالفة من مخالفات المرور وترتب من جراء ذلك قتل إنسان خطأ، فإن الحكم الصادر يجوز استئنافه، ويترتب من جراء الاستئناف أن يعاد طرح النظر فيهما معاً (الجريمتين) أمام المحكمة الاستئنافية، ولو كان الحكم في المخالفة غير جائز الاستئناف وحده^(٢)، وفقاً للقواعد التي بينها في شأن استئناف المخالفات.

كما يجوز استئناف الأحكام الصادرة من محاكم الأحداث سواء

(١) أما إذا كان الارتباط بسيطاً ويقبل التجزئة فإنه يحكم بعقوبة لكل جريمة ويكون كل حكم منها خاضعاً في شأن قابليته للاستئناف من عدمه، لتوافر شروط الاستئناف فيه.

(٢) د. محمود مصطفى - المرجع السابق ص ٤٢٦.

أكانت الأحكام صادرة في جناية أو جنحة أو توافر حالة من حالات التعرض للانحراف بشرط ألا يكون الحكم صادرا بالتوبيخ للحدث أو تسليمه لوالديه أو لمن له عليه ولاية، فلا يجوز استئنافهما إلا لخطأ في تطبيق القانون أو بطلان في الحكم أو في الإجراءات، وترجع علة إجازة استئناف أحكام محاكم الأحداث حتى ولو كانت الجريمة جناية، إلى أن هذه المحاكم هي محاكم جزئية وتتبع نفس الإجراءات التي تتبع أمام المحاكم الجزئية ولذا تخضع أحكامها للاستئناف إلا إذا كان حكمها بالتوبيخ أو التسليم فلا يجوز استئنافها إلا إذا كان هناك خطأ في تطبيق القانون أو تأويله أو بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم^(١)، ومرجع عدم جواز استئناف تدبيرى التوبيخ والتسليم، إلى قلة خطورتهما الأمر الذى منع القانون استئنافهما لتقليل حالات استئناف أحكام هذه المحاكم.^(٢)

ويجوز أيضا استئناف الأحكام السابقة على الفصل في الموضوع والخاصة بعدم الاختصاص أو بالاختصاص إذا لم يكن للمحكمة ولاية الحكم في الدعوى وهذا ما أكدته القانون في المادة ٣/٤٠٥ إجراءات بقوله "ومع ذلك فجميع الأحكام الصادرة بعدم الاختصاص يجوز استئنافها كما يجوز استئناف الأحكام الصادرة بالاختصاص إذا لم يكن للمحكمة ولاية الحكم في الدعوى" فهذه المادة قد بينت أن الحكم بعدم الاختصاص والحكم بالاختصاص على الرغم من عدم اختصاص المحكمة

(١) فجميع الأحكام التي تصدر على الحدث أيا كان نوعها فيما عدا التوبيخ والتسليم يجوز استئنافها، أما الحكم بتدبير التوبيخ أو التسليم فلا يجوز استئنافه إلا إذا كان هناك خطأ في تطبيق القانون أو بطلان في الحكم أو في الإجراءات أثر في الحكم ويرفع الاستئناف إلى دائرة تخصص لهذا الغرض في المحكمة الابتدائية (م ١٣٢ من القانون ١٢ لسنة ١٩٩٦ الخاص بالطفل).

(٢) د. محمود نجيب حسنى - المرجع السابق ص ١٠٣٤.

بنظر الدعوى، يجوز استئنافها وذلك استثناء من القاعدة العامة والتي مقتضاها أن الأحكام السابقة على الفصل في الموضوع غير جائزة الاستئناف (م ١/٤٠٥ إجراءات) إلا مع استئناف الحكم الصادر في الموضوع (م ٢/٤٠٥ إجراءات)، وترجع حكمة هذا الاستثناء إلى أن الحكم بعدم الاختصاص يترتب عليه انتهاء الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت هذا الحكم، وبالنسبة للحكم بالاختصاص على غير ما يقرره القانون لها يترتب من جرائه استمرار هذه المحكمة في نظر الدعوى رغم انعدام ولايتها بنظرها. ^(١)

٢ - الأحكام التي لا يجوز استئنافها.

إن الأحكام الصادرة من المحكمة الجزئية في الجناح والمخالفات والتي لا يجوز استئنافها تتمثل في الأحكام التي تصدر في المخالفات على المتهم بالغرامة والمصاريف فقط كما لا يجوز للنيابة العامة استئناف الأحكام الصادرة في المخالفات إذا لم تطلب الحكم على المتهم إلا بالغرامة أو المصاريف أو طلبت غيرهما وحكم لها بما طلبت، كما لا يجوز استئناف الأحكام السابقة على الفصل في الموضوع كالأحكام الوقتية والأحكام التحضيرية والأحكام التمهيدية ^(٢) كما لا يجوز استئناف الأحكام التي نص القانون صراحة على عدم جواز استئنافها، كالأحكام الصادرة بإنذار المتشرد أو المشتبه فيه بأن يسلك سلوكا مستقيما (م ١/٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم) وأيضا الأحكام الصادرة بتوبيخ الحدث أو تسليمه لوالديه أو لمن له ولاية عليه،

(١) د. محمود مصطفى - المرجع السابق ص ٤٢٧.

(٢) وذلك باستثناء الأحكام الخاصة بعدم الاختصاص أو بالاختصاص إذا لم يكن للمحكمة ولاية الحكم في الدعوى فيجوز استئنافها استثناء، رغم أنها أحكام سابقة على الفصل في الموضوع (م ٣/٤٠٥ إجراءات).

فلا يجوز استئنافهما (م ١٣٢ من قانون الطفل) كما لا يجوز استئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية (كما سيأتى) وذلك متى كانت قيمة التعويض المطلوب لا تزيد عن النصاب النهائى المقررة للقاضى الجزئى (ألفى جنيه)^(١)، كما لا يجوز للنياية العامة استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية التبعية المقامة من المدعى بالحق المدنى وذلك مهما كانت قيمة التعويضات المطلوبة^(٢)، كما لا يجوز استئناف الأحكام الصادرة في جرائم الجلسات من المحاكم الاستئنافية أو محاكم الجنايات.^(٣)

ثانياً: استئناف الحكم الصادر فى الدعوى المدنية التبعية.

تكلم القانون عن استئناف الحكم الصادر فى الدعوى المدنية التبعية فى المادة ٤٠٣ إجراءات بقوله "يجوز استئناف الأحكام الصادرة فى الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية فى المخالفات والجناح من المدعى بالحقوق المدنية ومن المسئول عنها أو المتهم فيما يختص بالحقوق المدنية وحدها إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائياً".

(١) ويلاحظ تعديل بعض مواد قانون المرافعات وقانون الإثبات رقم ١٨ لسنة ١٩٩٩ فقد قرر فى المادة الأولى منه زيادة النصاب الانتهاى للقاضى الجزئى إلى ألفى جنيه وعلى ذلك فلا يجوز الاستئناف إذا كان قيمة المطلوب لا يتجاوز ألفى جنيه.

(٢) أما إذا كانت النياية العامة قد أقامت الدعوى المدنية على المتهمين أو المسئولين عن الحق المدنى وذلك للحكم عليه بالمصاريف المستحقة للحكومة فيكون لها حق استئناف هذا الحكم بشرط أن تكون طلباتها أكثر من النصاب النهائى للقاضى الجزئى (م ٢/٢٥٣ إجراءات).

(٣) كما لا يجوز استئناف الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف ولا محاكم الجنايات سواء فى جنابة أو فى جنحة مختصة بها على سبيل الاستثناء.

وعلى ذلك فإن من حق كل من المتهم والمدعى بالحق المدني والمسئول عن الحق المدني استئناف الحكم الصادر من المحكمة الجزئية في الجرح والمخالفات بالتعويض وذلك شريطة أن يكون المبلغ المطلوب أكثر من النصاب النهائي القاضى الجزئى وهو ألفى جنيه (وفقا للمادة ٤٢ مرافعات) ومتى كان المبلغ المطلوب أكثر من ألفى فمن حقهم استئنافه حتى ولو قضت المحكمة بأقل من هذا المبلغ، فالعبرة بقيمة المبلغ المطلوب وليس بما حكمت به المحكمة^(١) على أنه يجب أن يلاحظ أن شرط النصاب هو شرط مقيد لكل من المدعى بالحق المدني والمسئول عن الحق المدني، أما بالنسبة للمتهم فإنه لا يتقيد به إلا إذا كان يريد استئناف الدعوى المدنية فحسب دون الدعوى الجنائية، أما إذا أراد استئناف الدعوى الجنائية والمدنية معا فإن استئنافه لا يتقيد بالنصاب النهائي القاضى الجزئى، وهذا هو ما يفهم من التفرقة التى أوضحها القانون فى المادة ٤٠٣ إجراءات التى تكلمت عن استئناف الحكم فيما يختص بالدعوى المدنية وحدها إذا كان التعويض المطلوب يزيد عن النصاب النهائي القاضى الجزئى.

ويلاحظ أن الحكم إذا كان متعلقا بتعويض عن أضرار ناشئة من مخالفة وكان المطلوب أقل من النصاب النهائي للقاضى الجزئى فلا يحق للمدعى بالحق المدني ولا المسئول عن الحق المدني استئنافه، ولو كان الحكم قد انطوى على خطأ فى تطبيق القانون أو تأويله، لأن هذا الحق فى الاستئناف لخطأ فى تطبيق القانون أو تأويله مخول فحسب للمتهم وللنيابة العامة^(٢).

(١) نقض ١٩٦٧/٤/١٧ مجموعة أحكام النقض س ١٨ رقم ١٠١ ص ٥٢٧.

(٢) راجع نقض ١٩٥٧/٦/١٩ مجموعة أحكام النقض س ٨ رقم ١٨٣ ص ٦٧٦،

١٩٧٩/٢/١٨ س ٣٠ رقم ٥٥ ص ٢٧٥.

وإذا كان المدعى المدنى قد طالب بتعويض وصفه بأنه تعويض مؤقت وكانت قيمته لا تتجاوز ألفى جنيه فإن الحكم الصادر الذى يصدر لا يجوز استئنافه، وذلك لأن العبرة هى بمقدار التعويض المطلوب^(١) ولا يكون هناك مجال للاحتجاج بالمادة ٤٠ مرافعات^(٢) لأن التعويض المؤقت ليس جزءاً من حق متنازع عليه، وإنما يحتمل أن يكون المدعى المدنى قد اعتبره كاف لتعويض الضرر الذى لحق به.^(٣)

وإذا تعدد المدعون بالحق المدنى أو تعدد المدعى عليهم فتقدر قيمة الدعوى بقيمة مجموع الحق المدعى به كله شريطة أن ترفع الدعوى بمقتضى سبب قانونى واحد^(٤) "م ٣٩ مرافعات" وليس بقيمة كل ما يطلبه كل منهم، ولذا فمتى كان ما يطلبونه أكثر من النصاب الانتهاى للقاضى الجزئى فإن الحكم الصادر يكون جائز الاستئناف والعكس صحيح، وتحقق وحدة السبب القانونى متى كانت التعويضات المطلوبة ناشئة عن جريمة واحدة أو عدة جرائم مرتبطة ارتباطاً لا يقبل التجزئة^(٥)، أما إذا كانت الجرائم المطلوب التعويض عنها متعددة وليس بينها ارتباط لا يقبل التجزئة فالعبرة بجواز استئناف الأحكام الصادرة فيها أو عدمه، يتوقف

(١) نقض ١٩٤٨/٦/٨ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٦٢٥ ص ٥٩٢، وراجع نقض ١٩٧٩/١/٤ مجموعة أحكام النقض س ٣٠ رقم ٢ ص ١٥، ١٩٧٩/١/٢١ س ٣٠ رقم ٢٤ ص ١٣٦.

(٢) نصت المادة ٤٠ مرافعات على أنه "إذا كان المطلوب جزء من حق قدرت الدعوى بقيمة هذا الجزء، إلا إذا كان الحق متنازعا فيه ولم يكن الجزء المطلوب باقياً منه، فيكون التقدير باعتبار قيمة الحق بأكمله".

(٣) د. محمود نجيب حسنى - المرجع السابق ص ١٠٤٠.

(٤) نقض ١٩٥٦/١/١٦ مجموعة أحكام النقض س ٧ رقم ٢٢ ص ٥٧.

(٥) مثل الادعاء بتعويض ضرر ناجم من جريمة تزوير محرر وتعويض عن ضرر نجم من استعمال هذا المحرر راجع نقض ١٩٥٢/٢/٢٧ أحكام النقض س ٣ رقم ٢٧٩ ص ٧٤٤.

على قيمة المبلغ المطلوب في كل واحدة منها وكونه أكبر من النصاب النهائي للقاضي الجزئي.^(١)

المبحث الثاني

من له حق الطعن بالاستئناف

إن حق الطعن بالاستئناف في الأحكام الصادرة في الجرح والمخالفات من المحكمة الجزئية في الأحكام التي يجوز استئنافها على النحو السالف بيانه، مقرر لكل من النيابة العامة والمتهم والمدعى بالحق المدني والمسئول عن الحق المدني وذلك متى توافر شرطين، وهما، صفة المستأنف والمصلحة التي تتحقق للمستأنف من وراء استئنافه، وذلك على النحو التالي.

صفة المستأنف.

لا يقبل الاستئناف إلا إذا كان المستأنف خصما في الدعوى التي نظرتها المحكمة الجزئية وانتهت إلى حكم فيها. وعلى ذلك فلا يصح أن يقرر بالاستئناف زوج أو أخ أو أب المحكوم عليه^(٢)، ولا يصح أن يقرر بالاستئناف وكيل عن المحكوم عليه كانت وكالته قد انتهت سواء بعزله

(١) راجع نقض ١٩٤٦/٥/٢١ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ١٥٦ ص ١٤٤.

(٢) نقض ١٩٥٦/١٠/٢٣ مجموعة أحكام النقض س ٧ رقم ٢٩٤ ص ١٠٧١،

وراجع نقض ١٩٧٣/٢/١١ مجموعة أحكام النقض س ٢٤ رقم ٣٦ ص

١٦٧، ولكن يلاحظ أن القانون قد أعطى للمسئول عن الحق المدني أن

يتدخل من تلقاء نفسه في الدعوى الجنائية المقامة على المتهم في أى مرحلة

كانت عليها الدعوى وفقا للمادة ٢٥٤ إجراءات، غير أن هذا التدخل لا يعد

استئناف للحكم وإنما هو مجرد تدخل انضمامي لا يسبغ عليه صفة الخصم،

راجع نقض ١٩٧٦/١١/١ مجموعة أحكام النقض س ٢٧ رقم ١٨٩ ص

منها أو لوفاة الموكل، كما لا يقبل الاستئناف من شخص أضر من الجريمة ما دام أنه لم يكن مدعياً بالحق المدني أمام المحكمة الجزئية^(١)، وذلك لأن القاعدة العامة تقضى بعدم جواز الادعاء المدني لأول مرة أمام المحكمة الاستئنافية (م ١/٢٥١ إجراءات) وترجع حكمة ذلك إلى أن قبول الإدعاء المدني لأول مرة أمام المحكمة الاستئنافية سوف يضيع على المتهم أو المسئول عن الحق المدني إحدى درجتي التقاضي، كما لا يجوز للمسئول عن الحق المدني أن يستأنف الحكم الصادر من المحكمة الجزئية إلا إذا كان قد أدخل أو تدخل من تلقاء نفسه في الدعوى أمام المحكمة الجزئية حيث يصبح بذلك خصماً في الدعوى.

المصلحة التي تتحقق للمستأنف: يلزم لكى يقرر الخصم بالاستئناف أن تكون له مصلحة يبتغيها من وراء استئنافه، ويتحقق ذلك إذا كان حكم المحكمة الجزئية قد أضر به أو لم يحكم له بكافة طلباته، أما إذا لم توجد هذه المصلحة فلا يكون ثمة مبرر يميز له أن يطعن بالاستئناف^(٢)، مثال ذلك أن يصدر حكم في الدعوى الجنائية على المتهم بالبراءة، فهنا لا يجوز له أن يقرر بالاستئناف أياً كان السبب الذى استند إليه حكم البراءة، كما لو كانت البراءة مؤسسة على توافر مانع العقاب فى حقه، وكان هو يرى وجوب استناده إلى عدم توافر أحد أركان الجريمة أو توافر سبب إباحة، كما لا يقبل استئناف المدعى المدني إذا قضى له بكل طلباته حتى ولو كان سنده أن المحكمة غير مختصة، ولا يقبل استئناف المسئول عن الحق المدني وذلك إذا رفضت المحكمة الجزئية الدعوى المدنية حتى ولو كان قد أدان المتهم^(٣).

(١) نقض ١٩٨١/١٢/٣١ مجموعة أحكام النقض س ٣٢ رقم ٢٢٤ ص ١٢٤٣.

(٢) نقض ١٩٤٢/٢/١٦ مجموعة القواعد ج ٥ رقم ٣٥٧ ص ٦١٨.

(٣) د. محمود نجيب حسنى - المرجع السابق ص ١٠٤٢.

على أنه يجب أن يراعى أن شرط المصلحة بالنسبة للنيابة العامة له مدلول خاص عما هو بالنسبة لباقي الخصوم، حيث أن شرط المصلحة لها لا يتمثل في طلبها تشديد العقاب وإنما يتمثل في أن تأتي كلمة القضاء متفقة مع النصوص القانونية التي تهدف إلى وضع الحق في نصابه وإدانة المسئى وبراءة البرئ، ولذا فقد تستأنف الحكم لصالح المتهم المحكوم بإدانته مطالبة ببراءته أو تطبيق ظروف مخففة عليه.^(١)

والتقرير بالاستئناف في الدعوى الجنائية هو من النظام العام، لأن الدعوى الجنائية تتعلق في كافة مراحلها بالنظام العام، ومعنى ذلك أنه لا يجوز التنازل عنه من قبل المتهم قبل أن يقرر به، فإذا تنازل عنه فإن هذا لا يحول دون عدوله وتقريره بالاستئناف، ويقبل منه ذلك ما دام أن ميعاد الاستئناف ما زال ممتدا، وإذا قرر بالاستئناف فله الحق في التنازل عنه بعد ذلك، وهذا يعنى أنه قابل للحكم الصادر من المحكمة الجزئية، شريطة أن يبدى تنازله ذلك صراحة أمام المحكمة ويثبت في محضر الجلسة، فإذا كان التنازل أمام النيابة العامة فإن عليها ضرورة رفعه إلى المحكمة للتصديق عليه ويجب على النيابة العامة في هذه الحالة أن تكلف المتهم بالحضور أمام المحكمة لكي تسمع ممسكه بهذا التنازل.^(٢)

أما بالنسبة للدعوى المدنية فإنها لا تتعلق بالمصلحة العامة وإنما تتعلق بمصلحة خاصة، ولذا فإنها لا تتعلق بالنظام العام، ولذا فيجوز لصاحب المصلحة أن يتنازل عن استئنافها مقدما ومن ثم فإنه لا يجوز له أن يعدل عن هذا التنازل حتى ولو كان ميعاد الاستئناف ما زال ممتدا، كما يجوز له أن يتنازل عن حقه في الاستئناف بعد التقرير به في ميعاده (وفقا لما يقرره قانون المرافعات في المواد ٢١١، ٢٣٨ حيث أنها تكون

(١) تقض ١٩٨١/١٠/٢٧ مجموعة أحكام النقض س ٣٢ رقم ١٣٢ ص ٧٥٧.

(٢) د. محمود نجيب حسنى - المرجع السابق ص ١٠٤٤.

هى الواجبة التطبيق).

وإذا ما توافر شرطى الصفة والمصلحة فإن حق كل خصم فى الاستئناف تتحدد على النحو التالى بالنسبة لكلا الدعويين الجنائية والمدنية.

١ - استئناف النيابة العامة : أن استئناف النيابة العامة للحكم الصادر من المحكمة الجزئية قاصر فحسب على الدعوى الجنائية لأنها خصم فى هذه الدعوى، ويكون لها حق الاستئناف ولو قضى لها بكل ما طلبته، كما أن لها أن تستأنف الحكم ولو كان استئنافها لمصلحة المتهم.^(١)

٢ - استئناف المتهم: إن من حق المتهم أن يستأنف الحكم الصادر ضده بالإدانة من المحكمة الجزئية وذلك فى الدعوى الجنائية الصادرة بالعقوبة أو الدعوى المدنية الصادرة بالتعويض، فله أن يستأنف الدعوى الجنائية فقط شريطة أن تكون صادرة بالإدانة، أما إذا كان الحكم صادرا بالبراءة، فليس له حق استئنافه لانتفاء شرط المصلحة، كما أن له أن يستأنف الدعوى المدنية فقط دون الدعوى الجنائية، شريطة أن يكون مبلغ التعويض المطلوب مما يتجاوز النصاب النهائى للقاضى الجزئى (ألفى جنيه)^(٢)، وله الحق فى أن يستأنف كلا الدعويين وفى هذه الحالة متى كان استئنافه شاملا للدعويين فلا يتقيد بضرورة أن يكون التعويض المطلوب

(١) نقض ١٩٦٧/١٠/٩ مجموعة أحكام النقض س ١٨ رقم ١٨٩ ص ٩٤٠، نقض ١٩٨١/١٠/٢٧ سابق الإشارة إليه.

ويلاحظ أنه يجوز للنياية العامة استئناف الحكم الصادر فى الدعوى المدنية وذلك إذا كانت هى التى أقامت الدعوى المدنية على المتهمين أو المسئولين عن الحق المدنى وذلك للحكم عليهم بالمصاريف المستحقة للحكومة وكانت طلباتهم أكثر من النصاب النهائى للقاضى الجزئى (م ٢/٢٥٣ إجراءات).

(٢) نقض ١٩٥٣/١٢/١٥ مجموعة أحكام النقض س ٥ رقم ٥٥ ص ١٦٤، ١٩٧٢/١/١٠ س ٢٣ رقم ١٥ ص ٥٢.

في الدعوى المدنية مما يتجاوز النصاب النهائي للقاضي الجزئي، فحتى لو كان المبلغ أقل من ذلك فإن الاستئناف جائز للارتباط بين الدعويين.^(١)

٣ - استئناف المدعى بالحق المدني: إن حق المدعى المدني ينصرف

إلى استئناف الدعوى المدنية فحسب لأنه خصم فيها وبشرط توافر الصفة والمصلحة أما الدعوى الجنائية فليس له حق استئنافها لأنه ليس خصما فيها حتى ولو كان هو الذي حركها عن طريق الادعاء المباشر، لأن سلطته تقف عند حد تحريكها فحسب، ويلزم لاستئناف المدعى المدني الدعوى المدنية أن تكون مبالغ التعويض أكبر من النصاب النهائي للقاضي الجزئي (ألفى جنيه) شريطة أن يكون قد قبل أمام المحكمة الجزئية باعتباره مدعيا مدنيا، حيث لا يجوز له أن يدعى مدنيا لأول مرة أمام المحكمة الاستئنافية كما سبق أن أوضحنا، أما إذا كان المبلغ المطلوب أقل من النصاب النهائي للقاضي الجزئي، فلا يجوز له استئنافه حتى ولو شاب الحكم خطأ في تطبيق القانون أو تأويله^(٢) وحتى ولو كان المبلغ المطلوب قد وصف بأنه تعويض مؤقت ما دام أنه أقل من النصاب النهائي للقاضي الجزئي^(٣)

٤ - استئناف المسئول عن الحق المدني: من حق المسئول عن

الحق المدني متى كان قد أدخل في الدعوى أو تدخل فيها من تلقاء نفسه أمام المحكمة الجزئية، أن يستأنف الحكم الصادر في الدعوى المدنية

(١) نقض ١٩٦٣/٦/٢١ مجموعة أحكام النقض س ١٤ رقم ١٠١ ص ٥٢١،

١٩٥٨/٢/١٠ س ٩ رقم ٤٥ ص ١٥٧.

(٢) نقض ١٩٧٦/١/١٩ مجموعة أحكام النقض س ٢٧ رقم ١٦ ص ٨٠،

١٩٧٤/٦/١٠ س ٢٥ رقم ٢٥ ص ٥٨٩.

(٣) نقض ١٩٧٢/٥/٧ مجموعة أحكام النقض س ٢٣ ص ٦٤٦، ١٩٧٣/١٢/٩

س ٢١ رقم ٢٣٦ ص ١١٥٧، ١٩٧٩/٢/١٨ س ٣٠ رقم ٥٦ ص ٢٧٥،

١٩٧٩/١/٤ رقم ٢ ص ١٥.

فحسب، وذلك متى توافر شرطى الصفة والمصلحة وكان المبلغ المطلوب يتجاوز النصاب النهائى للقاضى الجزئى، فإذا كانت المبالغ أقل من هذا النصاب فلا يجوز له استئناف الحكم الصادر بالتعويض حتى ولو شاب الحكم خطأ فى تطبيق القانون أو تأويله^(١). وله حق الاستئناف بخصوص الدعوى المدنية على النحو السالف حتى ولو كان المتهم قد قبل هذا الحكم ولم يقرر بالاستئناف فى موعده.

الفصل الثانى

ميعاد الاستئناف وإجراءاته

سوف نقسم هذا الفصل إلى مبحثين نتناول فى المبحث الأول ميعاد الاستئناف ونخصص المبحث الثانى لبيان إجراءات الطعن بالاستئناف.

المبحث الأول

ميعاد الاستئناف

بين القانون فى المادة ٤٠٦ إجراءات ميعاد الاستئناف بقوله "يحصل الاستئناف بتقرير فى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم فى ظرف عشرة أيام من تاريخ النطق بالحكم الحضورى أو إعلان الحكم الغيابى، أو من تاريخ الحكم الصادر فى المعارضة فى الحالات التى يجوز فيها ذلك وللنائب العام أن يستأنف فى ميعاد ثلاثين يوماً من وقت صدور الحكم، وله أن يقرر بالاستئناف فى قلم كتاب المحكمة المختصة بنظر الاستئناف"

(١) نقض ١٩٧٢/٢/١٨، ١٩٧٩/١/٤، سابق الإشارة إليهما، نقض

١٩٦٦/٣/٢٨ مجموعة أحكام النقض س ١٧ رقم ٧٠ ص ٣٥٤.

ثم جاء القانون في المادة ٤٠٧ إجراءات وبين ميعاد استئناف الأحكام التي تعد حضورية وفقا للمواد ٢٣٨ إلى ٢٤١ إجراءات، بقوله "الأحكام الصادرة في غيبة المتهم والمعتبرة حضورية طبقا للمواد ٢٣٨ إلى ٢٤١ يبدأ ميعاد استئنافها بالنسبة للمتهم من تاريخ إعلانه بها".

وعلى ذلك فإن ميعاد استئناف الأحكام الصادرة من المحكمة الجزئية في الجرح والمخالفات هو عشرة أيام، وذلك سواء أكان الحكم حضوريا أو كان غاييا أو حضوري اعتباري، وسواء أكان الاستئناف للحكم الصادر في الدعوى الجنائية أم للحكم الصادر في الدعوى المدنية التبعية أم للثنتين، وأيا كان الخصم الذي له حق الاستئناف، وذلك فيما عدا استئناف النائب العام حيث منحه القانون الحق في الاستئناف، خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدور الحكم، وهذا الحق يعد من السلطات الاستثنائية التي خلوها له القانون، ويكون له حق مباشرها بنفسه أو عن طريق أحد أعوانه بتفويض خاص، وميعاد العشرة أيام المقررة للاستئناف هي من النظام العام، لأن ميعاد الاستئناف شأنه شأن كافة مواعيد الطعن في الأحكام من النظام العام، ومن ثم يجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى، حتى ولو كان لأول مرة أمام محكمة النقض شريطة ألا يترتب على الطعن بالنقض أن يحتاج الأمر إلى تحقيق في الموضوع^(١) ولذا فإن التقرير بالاستئناف بعد الميعاد يترتب عليه عدم قبوله شكلا^(٢) ولا يقبل من المستأنف أن يعتذر بجهله لميعاد الاستئناف، لأن الجهل بالميعاد لا يصلح أن يكون عذرا^(٣) ومتى تم التقرير بالاستئناف في مواعده فإن ورقة

(١) نقض ١٩٧٩/١/٢٨ مجموعة أحكام النقض س ٣٠ رقم ٣٣ ص ١٧١،

وراجع نقض ١٩٧٦/١٠/١٠ س ٢٧ رقم ١٦٣ ص ٧١٥، ١٩٧٢/١٠/٣٠،

س ٢٣ رقم ٢٤٦ ص ١٠٩٤، ١٩٦٤/٥/١٢ س ١٥ رقم ٧٣ ص ٣٠٧٦.

(٢) نقض ١٩٧٨/١٢/٧ مجموعة أحكام النقض س ٢٩ رقم ١٨٣ ص ٨٨٢.

(٣) نقض ١٩٥٦/٤/٢ مجموعة أحكام النقض س ٧ رقم ١٣٢ ص ٤٠٧، وراجع

التقرير بالاستئناف تعد حجة بما ورد فيها في صدد إثبات بياناته ومن بينها تاريخ حصول التقرير به^(١)، ويمتد ميعاد الاستئناف متى توافر عذر قهري حال دون التقرير به في ميعاده مثال ذلك المرض^(٢) على أنه يجب أن يراعى أنه يلزم أن يتقدم الخصم باستئنافه فور زوال هذا المانع^(٣)، ومتى قدم عذره للمحكمة فإن على المحكمة أن تقول كلمتها في شأن قبول عذر المرض من عدمه وذلك لأن الشهادة المرضية لا تعدو أن تكون دليلاً من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة ولذا فلو أن المحكمة لم تعول على الشهادة المرضية الصادرة من طبيب موظف بالحكومة لكونها غير جدية في نظرها، فلا يقبل من المستأنف الطعن على الحكم لعدم أخذ المحكمة بالشهادة المرضية التي قدمها^(٤).

ولكن إذا لم تلتفت المحكمة للشهادة المرضية المقدمة من المستأنف تبريراً لتجاوزه للميعاد وقضت بعدم قبول الاستئناف شكلاً لتقديمه بعد الميعاد، وتأييد الحكم المستأنف، فهذا مما يعيب هذا الحكم ويستوجب نقضه، لأنه أخل بحق الدفاع^(٥)، كما يعد من الأعذار وجود الخصم بالخارج^(٦) وعموماً فإن تقدير كفاية العذر لتجاوز ميعاد الاستئناف من

نقض ١٩٥٣/٤/١٤ س ٤ رقم ٢٦٤ ص ٧٢٨، ١٩٧٩/١/٢٨ سابق الإشارة إليه.

- (١) نقض ١٩٦٨/٥/٦ مجموعة أحكام النقض س ١٩ رقم ١٠٤ ص ٥٢٣.
- (٢) راجع نقض ١٩٧٣/٢/١١ مجموعة أحكام النقض س ٢٤، رقم ٣٥ ص ١٦٤، ١٩٧٩/١/٢٥ س ٣٠ رقم ٣١ ص ١٦٤.
- (٣) نقض ١٩٧٢/٥/٢٩ مجموعة أحكام النقض س ٢٣ رقم ١٨٦ ص ٨٢١.
- (٤) نقض ١٩٥٤/٥/١٨ مجموعة أحكام النقض س ٥ رقم ٢٢٣ ص ٦٦٦، ١٩٥٠/١٠/٩ س ٢ رقم ١ ص ١.
- (٥) راجع نقض ١٩٧٢/٦/١٢ مجموعة أحكام النقض س ٢٣ رقم ٢٠٨ ص ٩٣٩.
- (٦) نقض ١٩٥١/٢/٥ مجموعة أحكام النقض س ٢ رقم ٢١٤ ص ٥٦٧.

سلطات قاضى الموضوع ولا رقابة عليه من محكمة النقض إلا إذا كانت علة رفض العذر غير سائغة^(١)، ولا يعد من الأعذار السجن^(٢) ولا تأخير المواصلات.

وإذا كان ميعاد التقرير بالاستئناف واحدا وهو عشرة أيام بالنسبة لكافة الأحكام سواء أكانت حضورية أم غيابية أم حضورية اعتبارا وفقا للمواد ٢٣٨ إلى ٢٤١ إجراءات، إلا أن مبدأ سريان هذا الموعد يختلف حسب كل حالة على حدة على النحو التالى:

١ - بدء سريان ميعاد الاستئناف للأحكام الحضورية.

إذا كان الحكم الصادر من المحكمة الجزئية حضوريا فإن ميعاد استئناف هذا الحكم وهو العشرة أيام، يحسب من تاريخ النطق بالحكم، شريطة أن يكون المحكوم عليه عالما بهذا التاريخ، فإذا انتهى علمه فإن الميعاد لا يحسب إلا من تاريخ إعلانه بالحكم، على أنه يجب أن يراعى أن اليوم الصادر فيه الحكم لا يحسب ضمن العشرة أيام^(٣).

ولكن يحسب اليوم الأخير منها، فإذا تصادف يوم عطلة رسمية فإنه يمتد إلى أول يوم بعدها "م ١٨ مرافعات"^(٤) أما إذا كانت العطلة خلال

(١) نقض ١٩٧٣/١١/١٩ مجموعة أحكام النقض س ٢٤ رقم ٢١٢ ص ١٠١٩، وراجع نقض ١٩٦٢/٤/٢٣ س ١٣ رقم ٩٨ ص ٣٩٢، ١٩٥٢/٣/١٣ س ٣ رقم ٢١٩ ص ٥٩٢.

(٢) لأن السجن لا يحول دون التقرير بالاستئناف في الميعاد القانونى لأن نظام السجون يمكنه من التقرير لدى الموظف المختص في السجن والذي يكون له دفاتر معدة لهذا الغرض، راجع نقض ١٩٦٧/١١/٢٠ مجموعة أحكام النقض س ١٨ رقم ٢٣٨ ص ١١٣٢، ١٩٣٧/٢/٨ مجموعة القواعد ج ٤ رقم ٤٥ ص ٤٢.

(٣) ١٩٦٩/١٢/١ مجموعة أحكام النقض س ٢٠ رقم ٢٧٥ ص ٣٥٤، ١٩٧٧/١١/١٤ س ٢٨ رقم ١٩٩ ص ٩٦٧.

(٤) نقض ١٩٤٨/١٠/١١ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٦٥١ ص ٦٢٤.

الميعاد فلا يمتد، ولا تضاف لميعاد العشرة أيام مواعيد مسافة، لأن الفرض أن المتهم عالم بالحكم الصادر في مواجهته^(١)، ويعد الحكم حضوريا في حق المحكوم عليه متى كان قد أعلن بموعد الجلسة وحضرها حتى ولو كان قد صدر قرار من المحكمة بتأجيلها ما دام أن هذا القرار قد اتخذ في حضوره، لأنه يجب عليه بدون حاجة لإعلانه أن يتتبع سيرها من جلسة إلى أخرى ما دامت الجلسات متلاحقة^(٢) وذلك لأن العبرة هي بإبداء المحكوم عليه لأوجه دفاعه وليس بشرط ضرورة حضوره جلسة النطق بالحكم، ولذا تقول محكمة النقض أن الحكم لا يعد حضوريا إلا لمن تهيأت له الفرصة لإبداء دفاعه كاملا^(٣).

أما إذا كانت الدعوى قد أجلت إداريا دون أن يعلم المحكوم عليه بهذا التأجيل ولم يعلن رسميا بذلك، فإن الميعاد المقرر للاستئناف يحسب من يوم علمه علما فعليا عن طريق إعلانه بالحكم أو بأي طريق آخر^(٤).

١٩٧٩/١١/٢٣ مجموعة أحكام النقض س ٣٠ رقم ١٧٧ ص ٨٢٦.

(١) ويراعى أن ميعاد الاستئناف بالنسبة للنياية العامة يحسب من تاريخ النطق بالحكم لأن حضور النياية العامة شرط ضرورى لصحة تشكيل المحكمة، ولذا فإنها تحضر كافة جلسات المحاكمة بما فيها جلسة النطق بالحكم. ويلاحظ أنه إذا كان الحكم غاييا فلا يبدأ حساب موعد الاستئناف إلا بعد انتهاء مواعيد المعارضة وهى مواعيد يضاف لها مواعيد مسافة وإذا كان المحكوم عليه غائبا واعتبر الحكم في حقه حضوريا اعتبارا فإن هذا الحكم لا تجوز فيه المعارضة بحسب الأصل، ولذا فإنه يضاف لموعد استئنافه ميعاد مسافة وأيضا إذا وصف الحكم خطأ بأنه حضوري أو لم يعلن المحكوم عليه بالجلسة بسبب خطأ في الإجراءات، ففي هاتين الحالتين يضاف مواعيد مسافة.

(٢) نقض ١٩٧٢/٢/٢٨ مجموعة أحكام النقض س ٢٣ رقم ٥٩ ص ٢٤٦، وراجع نقض ١٩٤٥/٣/٥ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٥١٦ ص ٦٥٥.

(٣) نقض ١٩٧٤/٦/٢٤ مجموعة أحكام النقض س ٢٥ رقم ١٣٧ ص ٦٣٥.

(٤) نقض ١٩٤٦/٥/٢١ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ١٦٥ ص ١٥٨،

٢ - بدء سريان ميعاد الاستئناف للأحكام الغيابية.

إن بدء سريان ميعاد الاستئناف للأحكام الغيابية يتوقف على بيان أمرين، أولهما، إذا كان الحكم الغيابي قابلا للمعارضة ولم يعارض المحكوم عليه، وثانيهما إذا كان الحكم الغيابي قابلا للمعارضة وعارض فيه المحكوم عليه.

أولاً: إذا كان الحكم الغيابي قابلا للمعارضة ولم يطعن فيه بالمعارضة.

في هذه الحالة إذا لم يستخدم المحكوم عليه حقه في الطعن بالمعارضة في ميعادها (عشرة أيام من تاريخ إعلانه بالحكم الغيابي خلاف مواعيد المسافة) فإن ميعاد استئناف للحكم يبدأ من اليوم التالي لانتهاء ميعاد المعارضة مضاف إليه ميعاد المسافة كما يكون من حق المحكوم عليه عدم الطعن بالمعارضة ويقرر بالاستئناف مباشرة حتى ولو كانت مواعيد الطعن بالمعارضة ما زالت سارية لم تنتهي بعد، ولكن يترتب على ذلك أنه لا يجوز له بعد ذلك أن يقرر الطعن بالمعارضة حتى ولو كانت مواعيدها ما زالت ممتدة، لأن تقريره بالاستئناف مباشرة يعني أنه تجاوز عن استعمال حقه في المعارضة اكفتاء بالاستئناف^(١) على أنه يجب أن يلاحظ أن النيابة العامة إذا استأنفت الحكم الغيابي^(٢) وكان ميعاد المعارضة ما زال ممتدا فإن المحكمة تلتزم بإيقاف الفصل في الاستئناف أو أن تؤجل النظر فيه لأنه لا يجوز أن يكون استئنافها سببا في حرمان

١٩٦٢/٢/١٣ مجموعة أحكام النقض س ١٢ رقم ٥٢ ص ١٥٥.

(١) نقض ١٩٦٥/٦/١٤ مجموعة أحكام النقض س ١٦ رقم ١١٣ ص ٥٧٠،

وراجع ١٩٧٩/٥/٢ س ٣٠ رقم ١١١ ص ٥٢١.

(٢) بطبيعة الحال كما سبق أن أوضحنا أن النيابة العامة ليس لها الحق في الطعن بالمعارضة لأن الأحكام تصدر بالنسبة لها حضورية دائما لأنها عضو متمم لصحة تشكيل أي محكمة جنائية.

المحكوم عليه من استخدام حقه في الطعن بالمعارضة في الحكم الصادر عليه غيبا. وعلى ذلك فإذا استخدم المحكوم عليه حقه في الطعن بالمعارضة ثم حكم بتأييد الحكم الصادر غيبا فإنه يترتب على ذلك أن يندمج الحكم الصادر في المعارضة مع الحكم المعارض فيه (الغياي) ويصبحان حكما واحدا، وعلى ذلك فإذا كانت النيابة قد قررت باستئناف الحكم الغياي في موعده (عشرة أيام من تاريخ النطق به) فإن استئنافها يظل كما هو (الذي كانت قد قررت به من قبل أن يقرر المحكوم عليه بالمعارضة في خلال المدة) بل إن استئنافها ينصرف أيضا إلى الحكم الصادر في المعارضة^(١)، أما إذا كان ميعاد استئناف النيابة قد انقضى لأنها لم تستأنف في الميعاد، ثم عارض المتهم فإن الحكم لو صدر بتأييد الحكم الغياي فلا يكون من حق النيابة استئناف هذا الحكم، أما إذا كان الحكم الصادر في المعارضة قد عدل في الحكم أو ألغاه، فإن هذا التعديل يترتب من جرائه فتح الباب للنيابة العامة لاستئنافه في خلال عشرة أيام من تاريخ النطق به، لأنه أصبح حكما جديدا ومتميزا عن الحكم الغياي^(٢) وإذا كانت قد استأنفت الحكم قبل أن يطعن المحكوم عليه بالمعارضة ثم طعن بها في الميعاد وعدل الحكم أو ألغى، فإن استئنافها يسقط، ويلزم إذا كانت ترغب في استخدام حقه في الاستئناف أن تستأنف الحكم الصادر في المعارضة في خلال عشرة أيام من تاريخ النطق به، لأن استئنافها الأول قد زال (أو سقط) بزوال الموضوع الذي كان منصبا عليه وهو الحكم الغياي.

ثانياً: إذا كان الحكم الغياي قابلاً للمعارضة وطعن فيه بهذا الطريق.

في هذه الحالة فإن ميعاد استئناف الحكم الصادر في المعارضة يبدأ

(١) نقض ١٩٦٧/١٢/٢٥ مجموعة أحكام النقض س ١٨ رقم ٢٧٨ ص ١٣٠٠.

(٢) نقض ١٩٧١/٣/٢٢ مجموعة أحكام النقض س ٢٢ رقم ٦٦ ص ٢٧٨.

من تاريخ النطق به، سواء كان الحكم الصادر فيها كان بتأييد الحكم الغيابي أو تعديله أو بعدم قبوله شكلا، أو كان صادرا باعتبار المعارضة كأن لم تكن على النحو التالي:

(أ) إذا كان الحكم الصادر بالمعارضة قد أيد الحكم المطعون فيه، فإن ميعاد الاستئناف يبدأ من تاريخ النطق بهذا الحكم^(١) ويعد الحكم الغيابي والحكم الصادر في المعارضة وكأنهما حكم واحد لاندماجهما معا.

(ب) أما إذا كان الحكم الصادر في المعارضة قد ألغى الحكم المعارض فيه أو عدله فإنه يترتب على ذلك أن الحكم الغيابي يكون قد سقط، وبذا فلا يحدث اندماج بين الحكمين (الغيابي والصادر في المعارضة) بل يعد الحكم الصادر في المعارضة هو الحكم الصادر في الدعوى ومن ثم يكون قابلا للطعن فيه بالاستئناف ويكون للمسئول عن الحق المدني إذا كان قد استأنف الحكم الغيابي الصادر بالتعويض في ميعاده، ثم طعن المتهم بالمعارضة وتعذر الحكم أو ألغى^(٢) فيكون عليه أن يستأنف من جديد لأن الحكم هنا يكون قد تغير موضوعه عن الحكم الأول (الغيابي) ونفس الأمر بالنسبة للنيابة العامة كما سبق أن أوضحناه.

(ج) إذا كان الحكم الصادر في المعارضة قد قضى بعدم قبولها شكلا فإن ميعاد استئناف هذا الحكم يبدأ أيضا من تاريخ النطق به سواء أكان حضوريا أم غيابيا، ويكون الاستئناف متعلقا بهذه الجزئية (عدم القبول شكلا) فإذا قضت المحكمة الاستئنافية بإلغاء هذا الحكم وجواز المعارضة وقبولها شكلا، تعاد الدعوى إلى المحكمة الجزئية للفصل في

(١) نقض ١٩٥١/٤/٢٨ مجموعة أحكام النقض س ٢ رقم ٤٢٥ ص ١١٦١.

(٢) ويعد الحكم الصادر في المعارضة إذا كان بإيقاف التنفيذ للعقوبة الصادرة غاييا تعديل في الحكم بالتخفيف للحكم الغيابي.

(د) إذا كان الحكم صادراً في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن، فإن ميعاد استئناف الحكم يبدأ من تاريخ النطق بهذا الحكم (٢)، ولكن إذا ثبت لدى المحكمة الاستئنافية أن المعارض لم يكن قد أعلن بالجلسة المحددة لنظر طعنه بالمعارضة أو كان لديه عذر قهري منعه من الحضور كالمرض أو كان خارج الوطن، فإن ميعاد الاستئناف للحكم الصادر باعتبار معارضته كأن لم تكن لا تبدأ إلا من تاريخ إعلانه بهذا الحكم إعلاناً رسمياً أو من يوم علمه بهذا الحكم (٣)، ولذا قضى بأنه إذا ثبت أن المتهم كان محبوساً في اليوم الذي كان محدداً لنظر المعارضة فلا يسرى ميعاد الاستئناف في حقه إلا من يوم علمه رسمياً بصدور الحكم لا من يوم النطق به (٤)، ويراعى أنه كلما كان المعارض قد أعلن بجلسة المعارضة فليس من الضروري إعلانه بصدور الحكم في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن، أما إذا لم يعلن بهذه الجلسة أو أعلن بها ولكن لم يحضر لعذر قهري، وجب إعلانه بالحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن، وذلك لكي يبدأ ميعاد استئناف هذا الحكم من تاريخ الإعلان.

ويلاحظ أنه عند تعدد المتهمون وصدور حكم عليهم وكان ذلك بحضور البعض وغياب البعض الآخر، اعتبر الحكم حضورياً في حق من حضر ومن ثم يكون له حق الاستئناف في خلال عشرة أيام من تاريخ

(١) د. رعوف عبيد - المرجع السابق ص ٩١٥.

(٢) نقض ١٩٦٧/١٠/٢٣ مجموعة أحكام النقض س ١٨ رقم ٢٠٧ ص ٢٠١٥، نقض ١٩٧٢/٥/٢٩ س ٢٣ رقم ١٨٦ ص ٨٢١، ١٩٥٢/٤/١٤ س ٣ رقم ٣١٣ ص ٨٣٥.

(٣) نقض ١٩٤٢/٦/١ مجموعة القواعد ج ٥ رقم ٤١٧ ص ٦٧٢.

(٤) نقض ١٩٦٣/١١/٩ مجموعة أحكام النقض س ١٤ رقم ٢٥ ص ٧٥ وراجع نقض ١٩٦٦/٣/٧ س ١٧ رقم ٥٢ ص ٢٦٣.

النطق بالحكم، ويكون للغائب حق الطعن بالمعارضة في خلال عشرة أيام من تاريخ إعلانه خلاف مواعيد المسافة، علاوة على حقه في الاستئناف.

٣ - بدء ميعاد الاستئناف بالنسبة للأحكام الحضرية اعتباراً وفقاً للمواد ٢٣٨ إلى ٢٤١ إجراءات.

إن ميعاد الاستئناف بالنسبة لهذا النوع من الأحكام يبدأ من تاريخ إعلان الحكم للمحكوم عليه (م ٤٠٧ إجراءات)، ولا يغني عن إعلانه بالحكم حتى يبدأ ميعاد الاستئناف، أن يكون قد علم هو به من أى طريق آخر^(١) فالواجب ضرورة إعلانه بالحكم الصادر عليه، وذلك لأن الحكم الحضورى الاعتبارى هو في حقيقته حكم غيابي لأنه صادر في غيبة المتهم، بيد أن القانون اعتبره وكأنه صادر في حضور المحكوم عليه، ومن ثم لم يجعل له الحق في الطعن فيه بالمعارضة كما هو الشأن في الأحكام الغيابية^(٢) لذا وجب إعلانه به لاحتمال جهله بصدور هذا الحكم في حقه، وما دام أن الحكم هو في حقيقته غيابي فإن ميعاد الاستئناف وهو العشرة أيام التالية لتاريخ إعلانه، فيرى البعض أنه يجب أن يضاف لها ميعاد مسافة.^(٣)

(١) راجع نقض ١٩٥٤/٧/٥ مجموعة أحكام النقض س ٥ رقم ٢٨٣ ص ٨٨٨، ١٩٦٧/١٠/٢٣ س ١٨ رقم ٢٠٣ ص ١٠٠٢، نقض ١٩٦٤/٥/١٢ س ١٥ رقم ٧٢ ص ٣٧٦، نقض ١٩٧٣/١/١ س ٢٤ رقم ٦ ص ٢٣، نقض ١٩٧٠/١١/٢٣ س ٢١ رقم ٢٧٦ ص ١١٤٣.

(٢) وقد سبق أن أوضحنا الأحوال التي يعتبر الحكم فيها حضورياً اعتباراً، عند الحديث عن طريق الطعن بالمعارضة.

(٣) د. محمود نجيب حسنى - المرجع السابق ص ١٠٥٥ ويجب أن يراعى أن مدة الاستئناف بالنسبة للنيابة في هذه الأحكام تبدأ من تاريخ النطق بالحكم لأنه حضوري في حقها شأنه شأن باقى الأحكام لأن النيابة العامة عضو مكمل لتشكيل المحكمة الجنائية، راجع نقض ١٩٧٣/١/١ مجموعة أحكام النقض س ٢٤ رقم ٦ ص ٢٣.

ميعاد الاستئناف بالنسبة للنائب العام.

منح القانون للنائب العام ميعاد استئناف هو ثلاثون يوما من تاريخ النطق بالحكم (وفقا للمادة ٤٠٦/٢ إجراءات) ويعد هذا الموعد الممتد من الاختصاصات الاستثنائية المخولة للنائب العام يباشره بنفسه أو بواسطة أحد أعوانه بتفويض خاص، وترجع حكمة هذا الاستثناء إلى منح النائب العام نوعا من الإشراف والرقابة على كافة معاونيه من أعضاء النيابة، بغية تحقيق المصلحة العامة، وذلك متى قصر عضو النيابة المختص أو أهمل في تقديم الاستئناف في الموعد المحدد (وهو عشرة أيام من تاريخ صدور الحكم)، هذا فضلا عن أنه بالنظر إلى أن اختصاص النائب العام شاملا لكافة أنحاء الجمهورية، فمن العدالة منحه فترة أطول لاستئناف الأحكام تحقيقا للمصالح العام لأنه قد لا يعلم بالحكم الذي صدر من أحد المحاكم الجزئية والذي يلزم استئنافه، إلا بعد مرور فترة قد تطول نسبيا، لذا رؤى أن تكون المدة المقررة له لاستخدام حقه في استئناف هذا الحكم وما على شاكلته في فترة أطول مما هو مقرر لباقي أعضاء النيابة، وهذا الحق يباشره من يقوم بأعباء وظيفته النائب العام عند خلو منصبه لأي سبب^(١)، كما يملك هذا الاختصاص الاستثنائي المحام العام الأول والمحام العام لدى المحكمة الاستئنافية، لأن لكل منهما اختصاصا النائب العام الأصلية والاستثنائية^(٢) (فيما عدا الطعن بالتماس إعادة النظر، فهو قاصر على النائب العام وحده).

الاستئناف الفرعي: نص القانون في المادة ٤٠٩ إجراءات على أنه:
"إذا استأنف أحد الخصوم في مدة العشرة أيام المقررة، يمتد ميعاد

(١) نقض ١٩٢١/٢/٢٨ المجموعة الرسمية س ٢٢ ص ٢٠.

(٢) راجع نقض ١٩٥١/١٢/٢٥ مجموعة أحكام النقض س ٣ رقم ١٢٤ ص

الاستئناف لمن له حق الاستئناف من باقى الخصوم خمسة أيام من تاريخ انتهاء العشرة الأيام المذكورة" فقد بينت هذه المادة أنه إذا قرر بالاستئناف أحد الخصوم فى خلال ميعاد الاستئناف وهو العشرة أيام التالية للنطق بالحكم، فإن هذا الموعد يمتد بالنسبة لباقى الخصوم مدة خمسة أيام أخرى تبدأ من اليوم التالى لانتهاء العشرة أيام المحددة للاستئناف، وترجع العلة فى منح باقى الخصوم هذه المدة الجديدة "الخمسـة أيام" إلى أن بعض الخصوم قد يلجأ إلى استعمال حقه فى الاستئناف فى اليوم الأخير، وبذا فإنه يفاجئ غيره من بقية الخصوم فى مسلكه هذا، وقد يكون عدم لجوء هؤلاء الخصوم إلى الاستئناف مرجعه إلى أنهم قرروا عدم اللجوء إلى هذا الطريق من طرق الطعن، لأن الخصوم الآخرين قد سكتوا عن استخدامه، الأمر الذى يترتب عليه أن العدالة تقتضى أن يمنحوا أجلا لكى يقرروا هم الآخرين بالاستئناف لحماية حقوقهم^(١)، ويسمى هذا بالاستئناف الفرعى، على أنه مما يجدر الإشارة إليه أنه يلزم لصحة الاستئناف الفرعى أن يكون الاستئناف الأصيل قد لجأ إليه بعض الخصوم فى الميعاد المقرر وهو العشرة أيام التالية للنطق بالحكم سواء أكان استئنافهم فى بداية المدة أو أثناءها أو فى نهايتها.^(٢)

(١) د. محمود مصطفى - المرجع السابق ص ٤٣٤، د. رعوف عبيد - المرجع السابق ص ٩٢٠.

(٢) نقض ١٩٦٥/٤/١٩ مجموعة أحكام النقض س ١٦ رقم ٧٧ ص ٣٧٧، ولذا فإذا استأنفت النيابة العامة امتد الموعد المحدد للاستئناف بالنسبة للمتهم خمسة أيام بالنسبة للحكم الصادر فى الدعوى الجنائية فقط، وإذا استأنف المتهم الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية امتد الموعد خمسة أيام بالنسبة للنيابة العامة، وإذا استأنف المتهم الحكم الصادر فى الدعوى المدنية امتد الموعد بالنسبة للمدعى بالحق المدنى والمسئول عن الحق المدنى دون النيابة العامة، وإذا استأنف المدعى بالحق المدنى فإن الموعد يمتد بالنسبة للمتهم والمسئول عن الحق المدنى

ويلاحظ أن الحق في الاستئناف الفرعى يسرى بالنسبة لكافة الخصوم تجاه غيرهم إلا إذا كان الاستئناف مرفوعاً من النائب العام أو من يقوم مقامه بعد انتهاء العشرة أيام التالية للنطق بالحكم، وكان خلال المدة وهى الثلاثون يوماً المقررة فإن هذا لا يترتب عليه منح باقى الخصوم الحق فى استئناف فرعى.

المبحث الثانى

إجراءات الطعن بالاستئناف

قرر القانون فى المادة ٤٠٦ إجراءات، أن الاستئناف يحصل بتقرير فى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم، وإذا كان المستأنف هو النائب العام فإن له الحق فى أن يقرر بالاستئناف فى قلم كتاب المحكمة المختصة بنظر الاستئناف وعلى ذلك فإذا كان الخصم المستأنف غير النائب العام فإنه يلزم أن يقرر باستئنافه فى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم محل الاستئناف، ولذا فإذا لجأ إلى أى طريق آخر كان استئنافه غير مقبول، كأن يقرر باستئنافه بواسطة برقية يرسلها إلى قلم كتاب المحكمة أو يرسلها إلى النيابة العامة، أو خطاب يرسله إلى النائب العام أو أحد وكلائها إلى قلم كتاب المحكمة، أو تأشيرة وكيل نيابة على ملف القضية بكلمة "يستأنف" ولا يكفى أيضاً أن يقوم المحكوم عليه بدفع الكفالة المقررة لكى يوقف تنفيذ الحكم، فهذا كله لا يكفى لكى يعد ذلك استئنافاً للحكم.^(١)

وهكذا. راجع نقض ١٩٧٩/١/١٥ مجموعة أحكام النقض س ٣٠ رقم ١٦ ص ٩٧.

(١) نقض ١٩٣٠/١/٩ مجموعة القواعد ج ١ رقم ٣٧٩ ص ٤٣٢، ١٩٣٤/١٠/١٥ ج ٣ رقم ٢٧٣، ٣٦٩.

ومتى تم التقرير بالاستئناف في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم (أو تم التقرير بالاستئناف من النائب العام في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم أو في قلم كتاب المحكمة المختصة بنظر الاستئناف)، فإن الاستئناف يعد صحيحا ويترتب عليه دخول الدعوى في حوزة المحكمة الاستئنافية، ويتم هذا التقرير أمام الكاتب المختص شفويا من الخصم المستأنف أو وكيله سواء أكانت الوكالة خاصة بالاستئناف أو وكالة عامة منصوص فيها على الحق في الطعن^(١)، أو من الولى أو الوصى^(٢) أو القيم على المحكوم عليه، ولا يشترط أن يكون وكيل الخصم المستأنف محاميا، وذلك لأن ما ورد في قانون المحاماة (في المواد ٨٢، ٨٣ منه) في شأن قصر الحضور أمام المحاكم على المحامين والأقارب، لأن هذا إنما يسرى على الحضور للمرافعة وإبداء الطلبات بالجلسة. كما لا تسرى القواعد التي نصت عليها المادة ٢/٨٧ من قانون المحاماة والتي استلزمت لتقدم صحيفة الاستئناف أن يكون موقعا عليها من محام، لأن هذه المادة مقصورة على استئناف الأحكام الخاصة بالدعاوى المدنية والتجارية، وهذا هو ما يتضح من كلمة صحيفة الاستئناف^(٣)، فهي التي يشترط فيها بيان أسباب الاستئناف وهي لا يحسن بيانها إلا بواسطة محام، في حين أن التقرير بالاستئناف في الدعوى الجنائية ليس بلام أن يكون مشتملا على أسباب.

ومتى قرر الخصم بنفسه أو بواسطة وكيل كما سبق أن أوضحنا في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم أمام الموظف المختص وأثبت

(١) نقض ١٩٤٣/٣/١ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ١٢٥ ص ١٨٥.

(٢) وبلا حظ أن استئناف الولى جائز بالنسبة للحكم الصادر في الدعوى الجنائية والدعوى المدنية، أما استئناف الوصى فقاصر على الحكم الصادر في الدعوى المدنية فحسب.

(٣) راجع نقض مدنى ١٩٤٩/٤/٢١ المحاماة س ٢٩ رقم ٥٣٦ ص ١١٧٠.

الموظف ذلك في النموذج المعد لهذا الغرض، اتصلت الدعوى بالمحكمة الاستئنافية أى دخلت حوزتها، وما يهم هو مجرد التقرير في ذاته أما تحرير رغبة المستأنف في الاستئناف على النموذج المعد لهذا الغرض فلا يعدو أن يكون وسيلة لإثبات حصول هذه الرغبة في الاستئناف، ولذا فلو فقد هذا النموذج واقتنعت المحكمة بأن المستأنف قد قرر باستئنافه في موعده وذلك من خلال وسيلة تثبت ذلك فإنها تعتد بحصول الاستئناف ويكون مقبولا^(١)، ولا يشترط أن يوقع المستأنف على النموذج الذي حرره الكاتب المختص ما دام أن الكاتب قد وقع هو عليه.

ومتى قرر الخصم بالاستئناف، فإن قلم كتاب المحكمة يحدد تاريخ الجلسة التي ينظر فيها الاستئناف شريطة ألا يكون هذا التاريخ قبل ثلاثة أيام كاملة، وتكلف النيابة العامة الخصوم الآخرين بالحضور بالجلسة التي حددت، وهذا ما قرره القانون في المادة ٤٠٨ إجراءات بقوله "يحدد قلم الكتاب للمستأنف في تقرير الاستئناف تاريخ الجلسة التي حددت لنظره ويعتبر ذلك إعلانا لها ولو كان التقرير من وكيل، ولا يكون هذا التاريخ قبل مضي ثلاثة أيام كاملة، وتكلف النيابة العامة الخصوم الآخرين بالحضور". ولذا فإنه طبقا لهذه المادة لا يتم إعلان الخصم المستأنف بموعد جلسة الاستئناف إذا كان الذي قرر بالاستئناف وكيل عنه، وينتقد البعض بحق^(٢) هذا المسلك من القانون وذلك لأن الوكيل قد يهمل في إبلاغ الأصيل بموعد جلسة الاستئناف أو أن تكون الوكالة قد انتهت لأي سبب ولم يتم إعلان الموكل بالموعد، وفي ذلك ضرر على الموكل

(١) د. محمود نجيب حسني - المرجع السابق ص ١٠٦٠ ويعد دليلا على حصول الاستئناف الشهادة المستخرجة من واقع جدول النيابة والتي تفيد حصول الاستئناف، نقض ١٩٥٨/١٢/٩ مجموعة أحكام النقض س ٩ رقم ٢٥٦ ص ١٠١٠.

(٢) د. رعوف عبيد - المرجع السابق ص ٩٢٤.

فضلا عن أنه تتضح خطورة هذا الأمر بشكل واضح في الأحكام الحضورية الاعتبارية وفقا للمواد ٢٣٨ إلى ٢٤١ إجراءات والتي لا يجوز فيها المعارضة وإنما يجوز الاستئناف فحسب، فلو قرر الوكيل بالاستئناف ولم يخطر الموكل بالموعد، فسيترتب من جراء ذلك دون شك إضرار بالموكل، ولذا فإنه يلزم تعديل هذا النص بحيث يتطلب الأمر ضرورة إعلان الخصم بموعد جلسة الاستئناف متى كان التقرير بالاستئناف بواسطة وكيل عنه.^(١)

ومتى تم التقرير بالاستئناف على النحو السالف بيانه فإن الاستئناف يرفع إلى المحكمة الابتدائية التي بدورها المحكمة الجزئية التي أصدرت الحكم محل الاستئناف، ويقدم في خلال الثلاثين يوما على الأكثر إلى الدائرة المختصة بنظر الاستئناف في الجرح والمخالفات، وإذا كان المتهم محبوسا وجب على النيابة العامة نقله في الوقت المناسب إلى السجن بالجهة الموجودة بها المحكمة الابتدائية، وينظر الاستئناف على وجه السرعة. (م ٤١٠ إجراءات) على أنه يلاحظ أن مخالفة المواعيد السابقة لا يترتب من جرائه بطلان لأنه من قبيل تنظيم العمل^(٢).

ويلزم لكي يقبل استئناف بالإضافة إلى التقرير به على النحو السابق بيانه، إذا كان المستأنف محكوم عليه في الحكم الابتدائي بعقوبة مقيدة للحرية واجبة النفاذ، أن يتقدم التنفيذ قبل الجلسة (م ٤١٢)

(١) وهذا ما كان القضاء قد استقر عليه قبل تعديل المادة ٤٠٨ إجراءات بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١. وراجع في ذلك نقض ١٩٧٦/١١/٢٩ مجموعة أحكام النقض س ٢٧ رقم ٢١٠ ص ٩٢٦، ١٩٦٨/١/١٥ س ١٩ رقم ١١ ص ٦٥، ١٩٥٦/٥/١ س ٦ رقم ١٩٤ ص ٩٦٣، فقد أكدت هذه الأحكام أن علم الوكيل بالجلسة الاستئنافية لا يفيد حتماً علم الأصيل بها والذي لم يكن حاضراً وقت التقرير بالاستئناف

(٢) نقض ١٩٧٠/١١/٢٢ مجموعة أحكام النقض س ٢١ رقم ٢٧١ ص ١١١٨.

إجراءات^(١) ولذا قضى بأن المادة ٤١٢ إجراءات جعلت قبول الاستئناف منوطا بتقدم المحكوم عليه للتنفيذ قبل الجلسة ولم توجب أن يكون ذلك قبل يوم الجلسة، فأفادت بذلك إلا يسقط الاستئناف متى كان قد تقدم للتنفيذ حتى وقت النداء على قضيته من يوم الجلسة ما دام أن التنفيذ عليه قد أصبح أمرا واقعا قبل نظر الاستئناف^(٢)، وترجع المحكمة في ذلك إلى ضرورة احترام الأحكام واجبة النفاذ وعدم إساءة استعمال حق الاستئناف وحتى لا يفصل في موضوع استئناف المتهم غاييا رغم هروبه من عقوبة مقيدة للحرية واجبة النفاذ، ويترتب على عدم قبول الاستئناف أن الحكم الصادر من المحكمة الجزئية يصبح نهائيا.^(٣)

فمتى تقدم للتنفيذ قبل الجلسة جاز للمحكمة عند نظر الاستئناف أن تأمر بوقف تنفيذ العقوبة مؤقتا أو الإفراج عن المحكوم عليه بكفالة أو غيرها، وذلك إلى حين الفصل في الاستئناف (م ٢/٤١٢ إجراءات).

(١) راجع نقض ١٩٨١/٤/١٩ مجموعة أحكام النقض س ٣٢ رقم ٦٦ ص ٣٦٦
 (٢) نقض ١٩٥٤/١/١٩ مجموعة أحكام النقض س ٥ رقم ٩٠ ص ٢٧٢، وراجع
 نقض ١٩٧٨/١٠/١٥ س ٢٩ رقم ١٣٦ ص ٦٩٢، ١٩٦٠/٢/٢ س ١١ رقم
 ٢٨ ص ١٣٩.

(٣) د. رءوف عبيد - المرجع السابق ص ٩٢٣.

الفصل الثالث

الآثار المترتبة على الاستئناف

إن الآثار المترتبة على الاستئناف تتمثل في وقف تنفيذ الحكم الابتدائي، وإعادة طرح النزاع أمام المحكمة الاستئنافية، وسوف نفرد للحديث عن كل أثر منهما مبحثا مستقلا، ثم نخصص مبحثا ثالثا للحديث عن الحكم في الاستئناف.

المبحث الأول

وقف تنفيذ الحكم الابتدائي

وضع القانون قاعدة عامة في شأن الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية وذلك في المادة ٤٦٠ إجراءات بقوله "لا تنفذ الأحكام الصادرة من المحاكم الجنائية إلا متى صارت نهائية، ما لم يكن في القانون نص على خلاف ذلك".

فهذه المادة قد أوضحت أن الأحكام الجنائية يوقف تنفيذها حتى تصبح أحكاما نهائية ما لم يرد نص في القانون يقتضى التنفيذ، وعلى ذلك فإن الحكم الابتدائي يوقف تنفيذه خلال الميعاد المقرر للاستئناف وأيضا متى طعن بالاستئناف حتى يتم الفصل في هذا الاستئناف، وترجع الحكمة التي من أجلها قرر القانون إيقاف تنفيذ الحكم الجنائي في هذه الفترة إلى أن الحكم الابتدائي قد يعدل أو يلغى الأمر الذي يترتب عليه أنه لو كان الحكم الابتدائي قد نفذ على المحكوم عليه، لإصابة ضرر محقق من جراء هذا التنفيذ المعجل يصعب إصلاحه.^(١)

(١) د. محمود مصطفى - المرجع السابق ص ٤٣٧.

وإذا كانت القاعدة العامة هي وقف تنفيذ الحكم الابتدائي أثناء الفترة المحددة للطعن بالاستئناف وأثناء فترة نظر الدعوى المستأنفة حتى يصدر الحكم في الاستئناف من المحكمة الاستئنافية، إلا أن القانون راعى أن المصلحة قد تتطلب في بعض الحالات تنفيذ الحكم الابتدائي رغم أن ميعاد الطعن بالاستئناف ما زال ممتدا ورغم الطعن بالاستئناف، وهذا يكون على سبيل الاستثناء من القاعدة العامة، ولذا فقد قرر القانون في بعض الحالات ضرورة التنفيذ المعجل، للحكم الابتدائي، وأجاز في بعض الحالات هذا التنفيذ المعجل وعلق في بعض الحالات إيقاف التنفيذ للحكم الابتدائي على تقديم كفالة، كما نص على تنفيذ العقوبات التبعية، ونص أيضا على تنفيذ الأحكام الابتدائية الصادرة في الدعوى المدنية للتبعية. وذلك على النحو التالي:

أولاً: الأحكام الواجبة النفاذ.

نص القانون على ضرورة التنفيذ الفوري المعجل لبعض الأحكام حتى ولو حصل استئنافها وهذه الأحكام أوردتها المادة ٤٦٣ إجراءات والمادة ١٣٢ من قانون الطفل ١٢ لسنة ١٩٩٦، وبعض النصوص المقررة في قوانين خاصة وهي:

- ١ - الأحكام الصادرة بالغرامة والمصاريف (م ٤٦٣ إجراءات).
- ٢ - الأحكام الصادرة بالحبس في سرقة (م ٤٦٣ إجراءات).
- ٣ - الأحكام الصادرة بالحبس على متهم عائدة (م ٤٦٣ إجراءات، ٤٩ عقوبات).
- ٤ - الأحكام الصادرة بالحبس على متهم ليس له محل إقامة ثابت بمصر (م ٤٦٣ إجراءات).
- ٥ - الأحكام الصادرة على الحدث بالتدابير (م ١٣٢ من قانون

(١). (الطفل)

٦ - الأحكام الصادرة بالحبس بمقتضى المادة ٢/٤٦ من القرار
بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الخاص بمكافحة المخدرات.

٧ - الأحكام الصادرة بمقتضى المادة ٨ من قانون التشرد
والاشتياك رقم ٩٨ سنة ١٩٤٥.

٨ - جميع الأحكام الصادرة بالبراءة واجبة النفاذ فوراً حتى ولو
استأنفت النيابة العامة هذا الحكم، ولذا فإذا كان المتهم محبوساً احتياطياً
فيلزم الإفراج عنه فوراً، أو كان الحكم صادراً بعقوبة لا تقتضى الحبس،
أو إذا صدر الحكم مع إيقاف التنفيذ أو كان المتهم قد قضى في الحبس
الاحتياطى مدة مساوية لمدة العقوبة المحكوم بها عليه (م ٤٦٥ إجراءات).

وذلك مع ملاحظة أن المشرع قد أجاز للمحكمة في الفقرة الثانية
من المادة ٤١٢ إجراءات بالنسبة للاستئناف المرفوع من المحكوم عليه

(١) ويلاحظ أن التدابير التي تطبق على الحدث وفقاً للمادة ١٠١ من قانون الطفل
وهي سبعة تدابير منها ما يقبل الاستئناف ولكن الاستئناف لا يوقف تنفيذها
بل تنفذ رغم الطعن فيها بالاستئناف، وبعضها لا يقبل الطعن فيه بالاستئناف،
والتدابير التي يطعن فيها بالاستئناف هي الإلحاق بالتدريب المهني والإلزام
بواجبات معينة، والاختبار القضائي، والإيداع في إحدى مؤسسات الرعاية
الاجتماعية والإيداع في إحدى المستشفيات المتخصصة، أما التدابير التي لا
تقبل الاستئناف فهي التوبيخ والتسليم إلى أحد الوالدين أو الأقارب أو من له
ولاية أو وصاية عليه أو إلى شخص يؤمن عليه، ويلاحظ أن الحكم على
الحدث الذي تزيد سنه عن ١٥ سنة بالحبس أو السجن في الأحوال التي يبتها
المادتين ١١١، ١١٢ من قانون الطفل، فإنه يوقف تنفيذها في ميعاد الاستئناف
وإذا ما طعن فيها بالاستئناف حتى يصدر الحكم في الاستئناف، وهذا ما يفهم
من المادة ١٣٠ من قانون الطفل بمفهوم المخالفة لأنها نصت على أن الحكم
الذي يصدر على الحدث بالتدبير هو الواجب النفاذ ولو كان قابلاً
للاستئناف، ومعنى ذلك أنه لو صدر بغير التدبير فيخضع للقواعد العامة.

بعقوبة مقيدة للحرية واجبة النفاذ، أن تأمر أثناء نظر الاستئناف بوقف تنفيذ العقوبة مؤقتاً أو الإفراج عن المحكوم عليه بكفالة أو غيرها، وذلك إلى حين الفصل في الاستئناف.

ثانياً: الأحكام جائزة التنفيذ:

أجاز القانون في المادة ٢/٤٦٣ إجراءات للمحكمة أن تأمر بتنفيذ الحكم تنفيذاً مؤقتاً متى كان المتهم محبوساً حبساً احتياطياً، وذلك بقوله "وإذا كان المتهم محبوساً حبساً احتياطياً، يجوز للمحكمة أن تأمر بتنفيذ الحكم تنفيذاً مؤقتاً" ويكون للمحكمة أن تقرر الإفراج عنه بكفالة أو بدون كفالة.

ثالثاً: الأحكام التي يوقف تنفيذها إذا دفع المحكوم عليه كفالة.

بين القانون في هذه الحالة في المادة ١/٤٦٣ إجراءات بعد أن بين الأحوال التي يجب فيها تنفيذ الحكم الابتدائي تنفيذاً عاجلاً، وذلك بقوله "... وكذلك الحال في الأحوال الأخرى إذا كان الحكم صادراً بالحبس إلا إذا قدم المتهم كفالة بأنه إذا لم يستأنف الحكم لا يفر من تنفيذه عند انقضاء مواعيد الاستئناف وأنه إذا استأنفه يحضر في الجلسة ولا يفر من تنفيذ الحكم الذي يصدر، وكل حكم صادر بعقوبة الحبس في هذه الأحوال يعين فيه المبلغ الذي يجب تقديم الكفالة به".

وليس بذات أهمية أن يكون من قدم الكفالة هو المحكوم عليه، فيصح أن تقدم من الغير.

وهذه الصورة تفترض أن المحكوم عليه بالحبس طليق ولم يكون محبوساً حبساً احتياطياً كما هو الشأن في الأحكام جائزة التنفيذ، ومن ثم فيجب على المحكمة أن تقدر الكفالة التي تراها كافية بحيث تحول دون هرب المحكوم عليه أو تفكيره في الهرب، ومن ثم فلا يجوز لها أن تحرمه من

حق تقدير الكفالة وإلا جاز له أن يطلب من المحكمة الاستئنافية أن تقدر الكفالة للإفراج عنه إلى حين صدور الحكم في الاستئناف، وإذا استأنف المحكوم عليه الحكم الصادر بإدانته ثم تأيد الحكم استئنافيا، أو لم يستأنف في الميعاد فيلزم بضرورة تقديم نفسه للتنفيذ الفوري وإلا سقط حقه في استرداد الكفالة، كما يسقط حقه في استردادها إذا تخلف عن الحضور في جلسات الاستئناف بدون عذر مقبول، حتى ولو صدر الحكم الاستئنافي ببراءته.^(١)

رابعاً: بالنسبة للعقوبات التبعية.

وهذه العقوبات تشمل الوضع تحت مراقبة البوليس، والحرمان من مزاولة بعض المهن، وسحب الترخيص، وغيرها من العقوبات التي تقيد حرية المحكوم عليه من ناحية ما، هذه العقوبات التبعية تنفذ متى كان تنفيذ عقوبة الحبس التي صدرت على المحكوم عليه واجبا (م ٤٦٤ إجراءات) ويستوى في هذا أن تكون عقوبة الحبس قد نفذت على المحكوم عليه فوراً أى كانت واجبة النفاذ تنفيذاً معجلاً من أول الأمر أم أنها واجبة التنفيذ على المحكوم عليه لأنه لم يتقدم بدفع الكفالة المطلوبة منه لإيقاف تنفيذ العقوبة.

خامساً: تنفيذ الأحكام الصادرة بالتعويض في الدعوى المدنية التبعية.

قرر القانون في المادة ٤٦٣/٣ إجراءات أن للمحكمة عند الحكم بالتعويضات للمدعى بالحق المدني أن تأمر بالتنفيذ المؤقت ولو مع حصول الاستئناف حسب المقرر في المادة ٤٦٧ إجراءات، ويتضح من ذلك أن القانون قد أحال إلى ما يتخذ بشأن الأحكام الغيابية الصادرة بالتعويض والتي بيّنها المادة ٤٦٧/٢ إجراءات والتي نصت على أنه "وللمحكمة عند

(١) د. رعوف عبيد - المرجع السابق ص ٩٢٦.

الحكم بالتضمنينات للمدعى بالحقوق المدنية أن تأمر بالتنفيذ الموقت مع تقديم كفالة ولو مع حصول المعارضة أو الاستئناف بالنسبة لكل المبلغ المحكوم به أو بعضه، ولها أن تعفى المحكوم له من الكفالة" وترجع المحكمة من إلى عدم الإضرار بالمدعى بالحقوق المدنية.

المبحث الثاني

إعادة طرح النزاع أمام المحكمة الاستئنافية

يترتب على التقرير بالاستئناف اتصال المحكمة الاستئنافية بالدعوى المستأنفة ويعاد طرح الدعوى أمامها للحكم فيها، بيد أن هذه المحكمة تتقيد في شأن نظرها الدعوى المستأنفة بضرورة مراعاة إجراءات معينة لنظر الدعوى، كما تتقيد في نظرها الدعوى بحدود معينة، وسوف نبين ذلك في مطلبين على التوالي، نفرّد الأول للحديث عن إجراءات نظر الدعوى المستأنفة، ونخصص ثانيهما لبيان حدود نظر الدعوى المستأنفة.

المطلب الأول

إجراءات نظر الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية

بين القانون هذه الإجراءات في المادتين ٤١١، ٤١٣ إجراءات، فقد نص في المادة ٤١١ إجراءات على أنه "يضع أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم في الاستئناف تقريراً موقعا عليه منه، ويجب أن يشمل هذا التقرير ملخص وقائع الدعوى وظروفها وأدلة الثبوت والنفي وجميع المسائل الفرعية التي رفعت والإجراءات التي تمت، وبعد تلاوة هذا التقرير، قبل إبداء رأى في الدعوى من واضع التقرير أو بقية الأعضاء، تسمع أقوال المستأنف والأوجه المستند إليها في استئنافه، ثم يتكلم بعد ذلك باقى الخصوم ويكون المتهم آخر من يتكلم، ثم تصدر المحكمة حكمها بعد

إطلاعها على الأوراق". فقد بينت هذه المادة ضرورة إعداد تقرير ملخص للدعوى المستأنفة يتضمن كافة وقائعها وظروفها وأدلة الثبوت والنفي وكافة المسائل الفرعية التي رفعت والإجراءات التي تمت، ثم بينت بالإضافة لذلك ترتيب الإجراءات التي تتبع أمام المحكمة الاستئنافية، وجاءت المادة ٤١٣ إجراءات وأعطت للمحكمة الاستئنافية الحق في إجراء تحقيق تكميلي متى رأت ضرورة لذلك، وذلك بقوله "تسمع المحكمة الاستئنافية بنفسها، أو بواسطة أحد القضاة تندبه لذلك، الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة، وتستوفي كل نقص آخر في إجراءات التحقيق، ويسوغ لها في كل الأحوال أن تأمر بما ترى لزومه من استيفاء تحقيق أو سماع شهود ولا يجوز تكليف أى شاهد بالحضور إلا إذا أمرت المحكمة بذلك" وعلى ذلك فإن المادتين ٤١١، ٤١٣ إجراءات قد حصرتا إجراءات نظر الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية في التقرير الملخص، وترتيب الإجراءات أمام المحكمة الاستئنافية، والتحقيق التكميلي متى رأت ضرورة له. وسوف نبين كلا من هذه الإجراءات فيما يلي، على أنه يجدر الإشارة إلى أن الأصل العام في مباشرة الإجراءات أمام المحكمة الاستئنافية يتسم بالكتابة وذلك على التقيض من الإجراءات أمام محكمة أول درجة حيث يلزم أن تتم الإجراءات شفوية وفي مواجهة كافة الخصوم، ومرجع تمام الإجراءات أمام المحكمة الاستئنافية بالكتابة، هو أن هذه المحكمة بحسب الأصل لا تعيد تحقيق الدعوى من جديد وإنما تكفى بالتحقيقات التي أجريت أمام محكمة الدرجة الأولى، ولا تجرى تحقيقا إلا إذا رأت أن هناك ثمة نقص شاب الإجراءات أمام هذه المحكمة ويلزم للحكم في الاستئناف أن تستكمله، ومن ثم فهي بحسب الأصل تصدر حكمها بعد الاطلاع على الأوراق وذلك بغية توفير الوقت.

١- التقرير الملخص: وهذا التقرير يضعه أحد أعضاء المحكمة الاستئنافية ويوقع عليه، ويشتمل هذا التقرير على ملخص الدعوى

المستأنفة وكافة وقائعها والظروف المحيطة بها وأدلة الثبوت والنفي وكافة الدفوع الفرعية، والإجراءات التي تمت أمام محكمة أول درجة، وذلك لكي يتلى هذا التقرير في بداية الجلسة باعتباره أول إجراء يتم لنظر الدعوى في جلسة الاستئناف، وترجع المحكمة من إعداد هذا التقرير إلى ضرورة أن يلم كافة أعضاء المحكمة بالدعوى المعروضة عليهم والظروف المختلفة التي أحاطت بها وما تم فيها من إجراءات أمام محكمة أول درجة وذلك بغية أن يكونوا مستعدين لفهم ما يدلى به الخصوم فيها من أقوال ويسهل عليهم مراجعة أصل أوراق الدعوى قبل إصدار حكمهم^(١).

ولذا فإنه يلزم أن يكون التلخيص مكتوباً وأن يكون جدياً وموقعاً عليه ممن أعده، ولذا فلا يصح الاكتفاء بقراءة صيغة التهمة ونص الحكم الابتدائي المشتين بظاهر غلاف أوراق الدعوى^(٢) فيعد إجراء التلخيص من الإجراءات الجوهرية اللازمة لصحة الحكم^(٣) ومتى أعد أحد القضاة التقرير الملخص فليس بذات أهمية أن يكون قد حرره بخط يده أو على ورقة معينة بل يكفي أن يوقع عليه، ولذا فليس هناك من بأس إذا حرر هذا التقرير على غلاف الدعوى^(٤).

وإذا كانت المادة ٤١١ إجراءات قد تطلبت توقيع واضح للتقرير

(١) د. محمود مصطفى - المرجع السابق ص ٤٤٢، وراجع نقض ١٩٧٥/٣/٩ مجموعة أحكام النقض س ٢٦ رقم ٤٨ ص ٢١٧.

(٢) د. محمد مصطفى القللى - المرجع السابق ص ٥٠٤، وراجع نقض ١٩٧٨/٦/١٢ مجموعة أحكام النقض س ٢٩ رقم ١٧ ص ٦٠٧.

(٣) نقض ١٩٧٥/٣/٩ سابق الإشارة إليه، نقض ١٩٣٠/١٢/٢٥ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ١٣٧ ص ١٧٤.

(٤) نقض ١٩٤٢/٢/٢ مجموعة القواعد ج ٥ رقم ٣٤٢ ص ٦٠٨، ١٩٥٥/١٠/١٠ مجموعة أحكام النقض س ٦ رقم ٣٥٦ ص ١٢١٧ وراجع

نقض ١٩٤٢/١/٢٦ مجموعة القواعد ج ٥ رقم ٣٤٢ ص ٦٠٨.

الملخص إلا أنها لم تجعل التقرير باطلا إذا لم يتم التوقيع^(١)، ما دام أن الحكم قد أشار إلى أنه قد تلى في الجلسة^(٢) وليس بلازم أن يكون القاضي حرر تقرير التلخيص بنفسه بل أنه لو وجد في أوراق القضية بعد مراجعتها تقريراً ملخصاً للدعوى كان قد وضعه زميل له، فلا حرج عليه إن اتخذه لنفسه ووقع عليه^(٣)، وذلك لأن كل المطلوب هو أن يكون القاضي قد اطلع على كافة أوراق الدعوى وألم بكافة وقائعها وبما تم اتخاذه بشأنها ثم يقدم تقريره الملخص لها.

ويلزم أن يتلى تقرير الملخص، وليس بشرط أن من يتلوه هو واضعه فيصح أن يتلوه غيره، وذلك لأن هذا إجراء جوهري متعلق بالنظام العام يترتب على إغفاله بطلان للإجراءات ومن ثم بطلان للحكم الصادر في الاستئناف.^(٤)

وإذا تلى التقرير الملخص ثم قررت المحكمة تأجيل الدعوى لأي سبب من الأسباب، ثم تغيرت هيئة المحكمة، فإنه يلزم أن يعاد أمامها تلاوة التقرير الملخص من جديد لكي يلموا بعناصر الدعوى وإلا كانت الإجراءات باطلة.^(٥)

ويكفي أن يذكر بالحكم الصادر في الاستئناف أن التقرير الملخص للدعوى قد تلى بالجلسة حتى ولو لم يكن في محضر الجلسة ما يفيد ذلك،

(١) نقض ١٩٦٨/٣/٣ مجموعة أحكام النقض ص ١٩ رقم ١٣٠ ص ٦٤٥.

(٢) نقض ١٩٧٨/٢/١٣ مجموعة أحكام النقض ص ٢٩ رقم ٢٨ ص ١٦٢.

(٣) نقض ١٩٤١/٢/٢٤ مجموعة القواعد ج ٥ رقم ٢١٨ ص ٤٠٩،

١٩٥١/١١/٥ مجموعة أحكام النقض ص ٣ رقم ٥١ ص ١٣٥.

(٤) نقض ١٩٧٧/٥/٩ مجموعة أحكام النقض ص ٢٨ رقم ١٢٢ ص ٥٨١.

(٥) نقض ١٩٤٣/١٢/٢٠ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٢٧٩ ص ٣٦٧،

١٩٥٦/٢/٢١ مجموعة أحكام النقض ص ٧ رقم ٧٤ ص ٢٤٧،

١٩٧٨/٢/١٣ ص ٢٩ رقم ٢٨ ص ١٦٢.

لأن الحكم ومحضر الجلسة يكمل كل منهما الآخر^(١)، ومن ثم فلا يجوز إثبات عكس ذلك إلا بطريق الطعن بالتزوير.^(٢)

٢ - ترتيب الإجراءات أمام المحكمة الاستئنافية: لقد بينت هذه

الإجراءات المادة ٢/٤١١ إجراءات حيث أوضحت أنه بعد تلاوة التقرير الملخص تسمع أقوال المستأنف والأوجه التي يستند إليها في استئنافه، ثم يتكلم بعد ذلك باقى الخصوم ويكون المتهم آخر من يتكلم حتى تتاح له فرصة الرد على كل ما يدعى به عليه، ثم تصدر المحكمة حكمها بعد الاطلاع على الأوراق، ويلاحظ أن هذا الترتيب الذى بينه القانون لا يترتب على مخالفته أى بطلان لأنه ترتيب إرشادى قصد به حسن تنظيم العمل.^(٣)

٣ - إجراء تحقيق تكميلى: القاعدة العامة هى أن المحكمة

الاستئنافية تصدر حكمها بعد الاطلاع على الأوراق، ودون أن تجرى أى تحقيق فى الدعوى اكتفاءً بالتحقيقات التى أجرتها محكمة أول درجة، ومن ثم فإن عدم إجراء المحكمة الاستئنافية لأى تحقيق والحكم فى الاستئناف بعد الاطلاع على الأوراق يكون حكماً سليماً.^(٤) لأن القانون لم يلزمها بإجراء أى تحقيق، وإذا كان الأصل العام عدم إلزام المحكمة الاستئنافية

(١) نقض ١٩٦٠/٥/١ مجموعة أحكام النقض س ١١ رقم ١٤٤ ص ٧٥١،
١٩٧١/١/٢١ س ٢٢ رقم ٣١ ص ١٢٢، ١٩٧٣/٢/٢٥ س ٢٤ رقم ٨٣
ص ٢٩٣.

(٢) نقض ١٩٦٤/٣/٢ مجموعة أحكام النقض س ١٥ رقم ٢٣ ص ١٥٩،
١٩٧٦/١/٥ س ٢٧ رقم ٨ ص ٤٩.

(٣) د. محمود نجيب حسنى - المرجع السابق ص ١١٠٢.

(٤) نقض ١٩٦٥/٥/١٧ مجموعة أحكام النقض س ١٦ رقم ٩٤ ص ٤٦٧،
١٩٧٢/٤/١٧ س ٢٣ رقم ١٢٩ ص ٥٨٣، ١٩٧٧/٢/٢٨ س ٢٨ رقم ٦٦
ص ٣١٠، ١٩٧٩/٦/١١ س ٣٠ رقم ١٤٤ ص ٦٧٦.

بإجراء تحقيق، إلا أن القانون قد أجاز لها أن تجرى تحقيقا تكميليا متى رأت أن ذلك ضروري للحكم في الدعوى^(١)، وهذا متروك لمحض سلطتها التقديرية، فلها أن تجرى هذا التحقيق التكميلي أو لا تجريه متى رأت أن عناصر الدعوى واضحة أمامها، كما لها إذا بدأت التحقيق التكميلي أن تعدل عنه، وإذا طلب المتهم من المحكمة إجراء هذا التحقيق التكميلي فرفضت المحكمة طلبه فلا بطلان لحكمها الصادر في الاستئناف^(٢) ولا تلتزم بإبداء أسباب رفضها إجابة المتهم لطلبه، وإذا كانت المحكمة لها سلطة تقديرية في إجراء تحقيق تكميلي أو عدم إجرائه، إلا أن القانون قيد هذه السلطة التقديرية حيث ألزم المحكمة الاستئنافية أن تجرى التحقيق التكميلي وذلك متى اتضح لها أن ثمة تقصير أو نقص في التحقيق قد وقعت فيه محكمة أول درجة ومن ثم فإذا اتضح لها ذلك ولم تجرى التحقيق التكميلي لاستيفاء هذا النقص أو سد هذا التقصير كان حكمها مشوبا بالبطلان^(٣)، ولذا فإذا كان القانون قد ألزم محكمة أول درجة بسماع شهود معينين ولم تسمعهم، فإن على المحكمة الاستئنافية أن تسمعهم، وهذا ما أكدته القانون في المادة ١٣/٤ إجراءات بقوله "تسمع المحكمة الاستئنافية بنفسها أو بواسطة أحد القضاة تندبه لذلك الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة وتستوفي كل نقص آخر في إجراءات التحقيق"، وإذا كانت محكمة أول درجة قد سمعت بعض الشهود دون أداء اليمين فإن المحكمة الاستئنافية تعيد سماع شهادتهم بعد

(١) مثل عمل معانة أو مضاهاة أو انتداب خبير أو سماع شهود، وراجع نقض

١٩٧٨/٤/٢ مجموعة أحكام النقض س ٢٩ رقم ٦٢ ص ٣٣٣.

(٢) نقض ١٩٥١/١٠/٣٠ مجموعة أحكام النقض س ٢ رقم ٤٣ ص ١٠٨،

وراجع نقض ١٩٥١/١/١ س ٢ رقم ١٦٣ ص ٤٣٣ ونقض ١٩٥١/٤/٢٣

س ٢ رقم ٣٧٣ ص ١٠٧٢.

(٣) راجع نقض ١٩٧٥/٢/١١ مجموعة أحكام النقض س ٨ رقم ٤٢ ص ١٤٠.

أداء اليمين، وإذا كانت محكمة أول درجة قد أخلت بحق المتهم في الدفاع عن نفسه، فإن على المحكمة الاستئنافية أن تعيد الإجراءات التي انطوت على الإخلال بحق المتهم في الدفاع عن نفسه.^(١)

وإذا طلب المتهم من محكمة أول درجة سماع شاهد فلم تلتفت لطلبه واستندت في إدانته إلى ما قاله هذا الشاهد في محضر التحقيق الابتدائي، ثم استأنف الحكم وطلب من المحكمة الاستئنافية أن تسمع هذا الشاهد فلم تستجيب لطلبه وأيدت الحكم الابتدائي بالإدانة، كان هذا مما يجعل الحكم معيباً، لأنه لم يصحح الإجراءات الباطلة التي انطوى عليها قضاء محكمة أول درجة من إخلال بحق الدفاع^(٢)، أما إذا لم يطلب المتهم من محكمة أول درجة سماع شاهد ثم جاء أمام المحكمة الاستئنافية وطلب سماعه فإن هذه المحكمة لا تلتزم بسماع الشاهد الذي طلبه لأنه ما دام أنه لم يتمسك بسماعه أمام محكمة أول درجة فيعد متنازلاً عن حقه.^(٣)

ويجرى التحقيق التكميلي كما بين القانون في المادة ١٣٤/١ إجراءات بمعرفة المحكمة أو بمعرفة أحد قضاها الذي تندبه للقيام بإجراءاته، وبعد الانتهاء منه يقدم عنه ملخصاً يلحق بالتقرير الملخص ويتلى في

(١) وذلك وفقاً لما قرره المادة ١٤٩/١ إجراءات "إذا حكمت محكمة أول درجة في الموضوع ورأت المحكمة الاستئنافية أن هناك بطلان في الإجراءات أو في الحكم، تصحح البطلان وتحكم في الدعوى"، وراجع نقض ١٩٧٧/١/٣ مجموعة أحكام النقض س ٢٨ رقم ٤ ص ٢٥، ١٩٧٣/٣/٤ س ٢٤ رقم ٦٠ ص ٢٧٢، ١٩٧٣/٤/١٦ س ٢٤ رقم ١٠٩ ص ٥٢٥.

(٢) د. محمود نجيب حسني - المرجع السابق ص ١١٠١، وراجع نقض ١٩٧٥/٥/٤ مجموعة أحكام النقض س ٢٦ رقم ٨٦ ص ٣٧٥، ١٩٧٦/١٠/٣ س ٢٧ رقم ١٥٥ ص ٦٩١.

(٣) نقض ١٩٧٤/٥/٢٧ مجموعة أحكام النقض س ٢٥ رقم ١١١ ص ٥١٩، وراجع د. محمد مصطفى القللي - المرجع السابق ص ٥٠٦.

المطلب الثاني

حدود نظر الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية

إن المحكمة الاستئنافية عند نظرها للدعوى المستأنفة تتقيد بعدة قيود تتمثل في تقيدها بالوقائع التي طرحت على محكمة أول درجة، وتقيدها بالجزء المستأنف، وتقيدها أخيراً بصفة الخصم المستأنف ومصلحته، وذلك على النحو التالى.

أولاً: تقيد المحكمة الاستئنافية بالوقائع التى طرحت على محكمة أول درجة.

إن المحكمة الاستئنافية تتقيد بالوقائع التى طرحت أمام محكمة أول درجة (ومحكمة أول درجة تتقيد بالوقائع التى وردت بأمر الإحالة أو ورقة التكليف بالحضور)، وذلك سواء بالنسبة للدعوى الجنائية أم بالنسبة للدعوى المدنية، وعلى ذلك فلا يكون للمحكمة الاستئنافية أن تصدر حكماً على شخص لم تكن قد حركت فى مواجهته دعوى أمام محكمة أول درجة^(١)، لأن فى ذلك حرمان له من إحدى درجات التقاضى فضلاً عن الإخلال بحقه فى الدفاع، ومن ثم فلا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تحاكم هذا الشخص حتى ولو رضى بذلك^(٢)، لأن قاعدة التقاضى على درجتين هى من النظام العام.

(١) وعلى ذلك فلا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تطلب من النيابة العامة القيام بهذا التحقيق التكميلى.

(٢) كأن تحاكمه على أساس أنه شريك مع الفاعل الأسمى الذى حوكم أمام محكمة أول درجة.

(٣) نقض ١٩٤٢/٣/٣٠ مجموعة القواعد ج ٥ رقم ٣٧٤ ص ٦٣٤.

وإذا كان المتهم قد حوكم أمام محكمة أول درجة عن جريمة معينة فلا يجوز للمحكمة الاستئنافية عند نظر الاستئناف، أن تدينه أيضاً على أساس أنه مرتكب جريمة أخرى، ولذا قضى بأنه متى كانت الدعوى قد رفعت على المتهم عن سرقة أوراق معينة، وقضت محكمة أول درجة ببراءته منها، فإنه لا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تدينه عن واقعة سرقة أوراق أخرى لم تكن الدعوى قد رفعت بها.^(١)

وفيما عدا ذلك فإن للمحكمة الاستئنافية أن تنظر الدعوى غير مقيدة بأى قيد سوى قيود الاستئناف وذلك بكامل حريتها ومن ثم فيكون لها أن تغير الوصف القانوني للتهمة، كأن تعدلها من وصف جريمة نصب والذي صدر حكم محكمة أول درجة بناءً عليه إلى جريمة خيانة أمانة^(٢)، أو من سرقة إلى خفاء أشياء مسروقة^(٣)، وذلك متى كان هذا هو الوصف القانوني السليم للجريمة المرتكبة، كما أن للمحكمة الاستئنافية أن تعدل التهمة وذلك بإضافة الظروف المشددة، مثل أن تضيف إلى الضرب العمد ظرف سبق الإصرار أو تضيف ظرف العود، أو تعتبر أن الجريمة هي قتل خطأ وليس إصابة خطأ وذلك إذا مات الجاني عليه بعد صدور الحكم الابتدائي، ويشترط ألا تشدد المحكمة الاستئنافية العقاب على المتهم إذا كان هو الذي قرر بالاستئناف وحده^(٤)، وذلك إعمالاً لمبدأ أنه لا يجوز أن يضار المستأنف من استئنافه.

(١) نقض ١٩٤١/١٢/١٥ مجموعة القواعد ج ٥ رقم ٣٢٧ ص ٦٠٠.

١٩٥٩/٣/٢ مجموعة أحكام النقض س ١٠ رقم ٦١ ص ٢٧٩.

(٢) نقض ١٩٥٩/٦/٢٩ مجموعة أحكام النقض س ١٠ رقم ١٥٧ ص ٧١١.

(٣) نقض ١٩٧١/٦/٦ مجموعة أحكام النقض س ٢٢ رقم ١٠٧ ص ٤٣٥.

١٩٧٨/١١/٢٣ س ٢٩ رقم ١٦٩ ص ٨٢٦.

(٤) نقض ١٩٥٩/٤/٢٠ مجموعة أحكام النقض س ١٠ رقم ٩٩ ص ٤٥١.

١٩٦٢/٥/١٤ س ١٦ رقم ١٠٣ ص ٥١١.

وليس في تغيير وصف التهمة أو تعديلها بإضافة الظروف المشددة تفويت لإحدى درجتي التقاضى على المتهم لأن الواقعة المطروحة على المحكمة الاستئنافية هي بذاتها التي رفعت بها الدعوى أمام محكمة أول درجة مما لا يعد إخلالاً بحق المتهم في الدفاع، وكل ما يلزم هو أن تنبه المحكمة الاستئنافية المتهم إلى هذا التعديل لكي يحضر دفاعه على هذا الأساس.

كما أن للمحكمة الاستئنافية إصلاح كل خطأ مادي وأن تتدارك السهو في عبارات الإتهام على أن تنبه المتهم لذلك.

ويكون للمحكمة الاستئنافية أن تنظر في الدفوع التي تقدم لأول مرة (أى لم تكن قد أبديت أمام محكمة أول درجة) متى كانت هذه الدفوع تتعلق بالنظام العام أو تتعلق بمصلحة جوهرية للخصم الذي يدفع به^(١) كالدفع بعدم الاختصاص والدفع بسقوط الدعوى لأى سبب من الأسباب التي تسقط بها، فيجوز إثارتها ولو لأول مرة أمام المحكمة الاستئنافية، ولكن إذا كان الدفع مما كان يلزم إبدائه أمام محكمة أول درجة فلا يجوز إثارته لأول مرة أمام المحكمة الاستئنافية، مثل الدفع ببطلان ورقة التكليف بالحضور (م ٣٣٤ إجراءات).

ثانياً: تقيد المحكمة الاستئنافية بالجزء المستأنف.

إن المحكمة الاستئنافية تقيد بالجزء المستأنف من الحكم الصادر من محكمة أول درجة، والأصل أن يكون تقرير الاستئناف شاملاً للدعوى ككل في شقها الجنائي والمدني، إلا أنه يجوز أن يقتصر الاستئناف على أحدهما أو على أجزاء منهما.

فللنيابة العامة أن تستأنف الحكم الصادر في الدعوى الجنائية وذلك ككل أو في قسمة دون قسمة أخرى أو ضد بعض المتهمين دون

(١) نقض ١٩٥٠/١/٣٠ مجموعة أحكام النقض س ١ رقم ٩١ ص ٢٧٩.

سواهم. (١)

وللمتهم أن يستأنف الحكم الصادر في الدعوى الجنائية والدعوى المدنية متى كان صادراً بإدانته، كما أن له أن يقصر استئنافه على إحدى الدعويين ويقبل الحكم الصادر في الأخرى متى كان صادراً بالإدانة، أما إذا كان الحكم صادراً بالبراءة فإنه لا يجوز له استئنافه مهما كانت الأسباب. (٢)

ويكون للمدعى المدني الحق في استئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية فحسب، وذلك لكل أو لبعض المتهمين أو بالنسبة للمتهم فقط، أو بالنسبة للمسئول عن الحق المدني فقط، وفي هذه الحالة تكون سلطة المحكمة الاستئنافية قاصرة على تعديل الحكم بالنسبة للمستأنف ضده فقط. (٣)

التنازل عن الاستئناف: كقاعدة عامة لا يجوز للنيابة العامة أن تنازل عن حقها في التقرير بالاستئناف، لأن حق الاستئناف هو من

(١) كما يكون للنيابة أن تستأنف الحكم الصادر بالبراءة استناداً إلى أن الواقعة ثابتة في حق المتهم، أو لأن المحكمة قد أخطأت في تطبيق القانون أو تأويله، وتستأنف حكم الإدانة لتشديد العقوبة على المتهم، أو لعدم ورود صحيفة سوابق المتهم.

(٢) ويكون للمتهم الحق في أن يستأنف الحكم لعدم ثبوت الواقعة في حقه أو للخطأ في تطبيق القانون أو تأويله، أو لطلب إيقاف التنفيذ، أو التخفيف، أو لتقدم تنازل من المجنى عليه بالنسبة للجرائم التي يلزم لتحريكها شكوى أو طلب، أو لصدور قانون أصلح له.

(٣) ويلاحظ أن تقييد المحكمة بمحدود الاستئناف بالنسبة للبعض دون البعض الآخر قد يترتب من جرائه تناقض مع الحكم الصادر من محكمة أول درجة والذي لم يتم استئنافه بالنسبة للبعض الآخر مما يعنى أنه قد أصبح نهائياً، وأصبح معطلاً بالنسبة لمن تم الاستئناف في مواجعتهم، إلا أن القانون قد قبل هذا التناقض لأنه تطبيق لقاعدة تقييد المحكمة بالجزء المستأنف.

النظام العام، ولذا فلو تنازلت عن التقرير به فهذا لا يمنعها من التقرير به ما دام أن الميعاد ممتدا لم ينتهى، وإذا قررت الاستئناف فلا يجوز لها التنازل عنه، كما لا يجوز للمتهم أن يتنازل عن حقه مقدما في التقرير بالاستئناف للدعوى الجنائية لتعلقه أيضا بالنظام العام، أما إذا قرر باستخدام حقه في الاستئناف ثم تنازل عنه بعد ذلك فإن هذا لا يحول دون أن يقرر به من جديد ما دام أن الموعد المحدد للاستئناف لم ينتهى بعد أما بالنسبة لتقريره بالاستئناف في الدعوى المدنية فهذا حق خاص يجوز أن يتنازل عن أصل الحق في الاستئناف، كما يجوز التنازل عن الاستئناف بعد التقرير به. وهذا أيضا يسرى بالنسبة للمدعى المدنى والمستول عن الحق المدنى (بالنسبة للدعوى المدنية)، ولكن لا يجوز الرجوع فيه والتقرير بالاستئناف حتى ولو كان الميعاد ما زال ممتدا لم ينتهى.

ويلزم لصحة التنازل عن الاستئناف أن يكون صريحا صادرا من صاحب المصلحة فيه أو من وكيله، ويستوى أن يكون قد قرر بهذا التنازل في محضر الجلسة، أو بخطاب مصدق على التوقيع المدون به، أو بتقرير في قلم كتاب المحكمة، ومتى أثبت التنازل رسميا فإنه يترتب عليه سقوط الاستئناف وإلغاء كافة إجراءاته.^(١)

وإذا كان للعصوم الحق في التنازل عن الاستئناف على النحو السالف بيانه، فإن لهم الحق في التنازل عن جزء من الاستئناف، وهنا تظل للمحكمة سلطة الفصل في الجزء من الحكم المستأنف والسنى لم يتم التنازل عنه.^(٢)

(١) د. رعوف عبيد - المرجع السابق ص ٩٤٠.

(٢) د. محمود نجيب حسن - المرجع السابق ص ١٠٧٩.

ثالثاً: تقيد المحكمة الاستئنافية بصفة الخصم المستأنف ومصلحته.

تتقيد المحكمة الاستئنافية كقاعدة عامة عند نظر الاستئناف المرفوع لها بصفة الخصم، ومعنى ذلك أنه لا يجوز أن يقرر بالاستئناف إلا من كان خصماً أمام محكمة أول درجة في الدعوى التي يقرر الاستئناف فيها، وعلى ذلك فإن من لم يكن خصماً في الدعوى المراد استئناف الحكم الصادر فيها ابتدائياً أمام محكمة الاستئناف لا يجوز له أن يقرر بالاستئناف لأنه ليس له صفة في التقرير به، ولذا فإن النيابة العامة باعتبارها خصماً في الدعوى الجنائية لا يكون من حقها أن تقرر بالاستئناف إلا بالنسبة للدعوى الجنائية فحسب، أما بالنسبة للدعوى المدنية فإنها لم تكن خصماً فيها ومن ثم فلا يكون لها حق استئنافها إلا إذا كانت هي التي أقامتها على المتهم أو المسئول عن الحق المدني أو هما معاً وذلك للحكم بالمصاريف المستحقة للحكومة (م ٢٥٣/٢ إجراءات).

أما إذا كان المتهم هو الذي تقرر بالاستئناف فإن استئنافه يجوز أن يجعله شاملاً للدعويين المدنية والجنائية أو أحدهما ما دام أن الحكم صادر بإدائته في كليهما، أما بالنسبة للمدعى المدني والمسئول عن الحق المدني فإن استئنافهما يكون قاصراً على الدعوى المدنية فحسب دون الدعوى الجنائية لأفهما ليسا من خصومها، ومن ثم لا تكون لأفهما صفة فيها.

كما تقيد المحكمة الاستئنافية أيضاً بمصلحة الخصم المستأنف، ومن ثم فلا يكون لها أن تحكم فيما هو في غير صالحه، لأنها تكون بذلك قد خالفت المبدأ العام في ضرورة تقيدها بطلبات المستأنف، وهو لم يطلب إلا تعديل الحكم الصادر عليه من أول درجة أو إلغائه، ولذا فإما أن تؤيد الحكم الابتدائي أو أن تعدله أو تلغيه بما يحقق مصلحة المستأنف، وإلا كان حكمها باطلاً، لأنها حكمت بما لم يطلب منها، فضلاً عن مخالفتها للمبدأ العام والذي يقضى ألا يضار الطاعن من طعنه مهما كانت

الأسباب حتى ولو كان الحكم الابتدائي قد خالف القانون ما دام أن النيابة العامة لم تستأنفه في ميعاده، ولذا فلو استأنفه أحد الخصوم الآخرين خلاف النيابة العامة فلا يكون للمحكمة الاستئنافية إلا أن تؤيد الحكم الابتدائي كما هو ما دام أن من شأن تعديله إضرار بالمستأنف، ويستثنى من تقيد المحكمة بمصلحة الخصم المستأنف، النيابة العامة، وذلك لأن صالحها يتمثل في تطبيق القانون على وجهه الصحيح، وبراءة البرئ وإدانة المنيء، فمصلحتها تتمثل في أن تأتي كلمة القضاء عادلة سواء أكانت لمصلحة المتهم أو ضد مصلحته، ولذا فمضى استأنفت النيابة العامة فإن المحكمة الاستئنافية لا تتقيد بطلباتها وإنما يترتب على هذا الاستئناف إعادة نظر الدعوى من كافة نواحيها والحكم فيها طبقا للقانون^(١) اللهم إلا إذا كان الحكم مشتملا على أكثر من قة، فإذا اقتصر استئناف النيابة العامة على بعضها دون البعض الآخر فلا يكون للمحكمة الاستئنافية الحكم إلا في التهمة أو التهم محل الاستئناف فقط.^(٢)

وسوف نين أثر استئناف كل من النيابة العامة والمدعى بالحق المدني والمسئول عن الحق المدني فيما يلي:

١ - استئناف النيابة العامة: إن استئناف النيابة العامة للحكم

الصادر من محكمة أول درجة يقتصر على الدعوى الجنائية فحسب^(٣) دون الدعوى المدنية لأنها لم تكن خصما فيها، اللهم إلا إذا كانت قد أقامت الدعوى المدنية على المتهم أو على المسئول عن الحق المدني أو عليهما معا متضامين للحكم بالمصاريف المستحقة للحكومة (وفقا للمادة

(١) نقض ١٩٤٢/٥/٤ مجموعة القواعد ج ٥ رقم ٤٠١ ص ٦٥٨،

١٩٥٢/٤/٢٩ مجموعة أحكام النقض س ٢ رقم ٣٢٨ ص ٨٧٩.

(٢) نقض ١٩٧٢/٣/٦ مجموعة أحكام النقض س ٢٣ رقم ٧٣ ص ٣١٦.

(٣) نقض ١٩٧٨/٤/٢ مجموعة أحكام النقض س ٢٩ رقم ٦١ ص ٣٢٩.

٢/٢٥٣ إجراءات) وذلك شريطة أن تكون طلباتها تزيد على النصاب النهائي للقاضي الجزئي، إلا إذا كان استئنافها شاملا لكلا الدعويين المدنية والجنائية، فإن الاستئناف عن الدعوى المدنية التي كانت قد أقامتها للحكم بالمصاريف تقبل أمام المحكمة الاستئنافية أيا كانت القيمة المطلوبة (حتى ولو كانت أقل من النصاب النهائي للقاضي الجزئي) وذلك على أساس أنها تابعة للدعوى الجنائية.

والمحكمة الاستئنافية لا يقيدتها شيء في شأن حكمها في الاستئناف المرفوع من النيابة العامة، فيكون لها إعادة نظر الدعوى من كافة جوانبها والحكم فيها طبقا للقانون^(١)، ومن ثم يكون لها أن تؤيد الحكم الابتدائي أو أن تلغيه أو تعدله سواء أكان ذلك في مصلحة المتهم أو ضد مصلحته^(٢) (م ١/٤١٧ إجراءات) وذلك لأن مصلحة النيابة العامة باعتبارها ممثلة للمجتمع، تتحقق بأن تأتي كلمة القضاء عادلة بإدانة المنيء وبراءة البرئ^(٣) إلا أنه إذا كان الحكم المستأنف قد انتهى إلى تشديد العقوبة على المتهم أو إلغاء حكم البراءة إذا كان حكم أول درجة قد صدر بها، فإنه يلزم أن يكون هذا الحكم بالتشديد أو بإلغاء البراءة صادرا

(١) إلا إذا كان الحكم مشتملا على أكثر من قمة واستأنفت النيابة العامة بعضها دون البعض فلا يكون للمحكمة الاستئنافية سوى الحكم في التهم محل الاستئناف فقط، راجع نقض ١٩٨٤/٣/٥ مجموعة أحكام النقض س ٣٥ رقم ٥٠ ص ٢٤٣.

(٢) نقض ١٩٥٢/٣/٢٤ مجموعة أحكام النقض س ٣ رقم ٢٣٤ ص ٦٣٠.

(٣) ويلاحظ أن استئناف النيابة العامة لن يترتب عليه تحقيق مصلحة للمدعى المدني لأنها لا تستأنف إلا الدعوى الجنائية وهو ليس خصما فيها، ولا حتى في حالة استئنافها للدعوى المدنية التي كانت قد أقامتها على المتهم أو المسئول عن الحق المدني أو كليهما للحكم بالمصاريف المستحقة للحكومة، وراجع د. محمد مصطفى القللى - المرجع السابق ص ٤٩٥.

بإجماع آراء أعضاء المحكمة، وهذا ما قرره القانون في المادة ١٧/٣ إجراءات بقوله "ولا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا إلغاء الحكم الصادر بالبراءة أو بإجماع آراء قضاة المحكمة" ويجب أن يشار في الحكم إلى هذا الإجماع وإلا كان هذا مما يبطل الحكم لفقد شرط من شروط صحته^(١) وعلى ذلك فلا يصح أن يصدر الحكم بالأغلبية، وذلك لأنه سوف يكون رأى أحد قضاة هذه المحكمة مطابقاً لرأى القاضى الذى أصدر الحكم الابتدائى (أول درجة) ومن ثم فتساوى الآراء، وإذا كان هناك ثمة محل للترجيح فإنه يجب أن ترجح كفة الرأى الذى فيه القاضى الذى أصدر الحكم الابتدائى (أول درجة) لأنه هو الذى قام بإجراء تحقيق فى الدعوى والم بكافة عناصرها عن بصر وبصيرة، علاوة على أن هذا الرأى يحقق مصلحة المتهم^(٢)

٢ - استئناف المتهم: إن من حق المتهم أن يستأنف الحكم الصادر عليه بالإدانة سواء أكان فى الدعوى الجنائية أم فى الدعوى المدنية، أما إذا كان الحكم الصادر عليه فى الدعوى الجنائية بالبراءة فلا يكون له حق استئنافه مهما كانت الأسباب حتى ولو كان يريد أن يؤسس سبب البراءة على غير ما قرره الحكم كأن يطلب أن يؤسس على توافر سبب

(١) نقض ١٩٥٢/٦/٢٤ مجموعة أحكام النقض س ٣ رقم ٤١٤ ص ١١٠٨،
١٩٥٣/١٢/١٥ س ٥ رقم ٥٤ ص ١٦١ ويراعى أن لزوم الإجماع قاصر على
الخلاف بين محكمة ثلث درجة ومحكمة أول درجة فى شأن تقدير الوقائع
والأدلة والعقوبة، ولا ينصرف إلى حالة الخطأ فى تطبيق القانون، حيث لا
يتصور أن يكون الإجماع ذريعة إلى تجاوز حدود القانون - راجع نقض
١٩٧٥/٥/١٥ مجموعة أحكام النقض س ٢٨ رقم ١٢٤ ص ٥٨٦،
١٩٧٠/٥/١٠ س ٢١ رقم ١٦٠ ص ٦٧٧.

(٢) د. محمود مصطفى - المرجع السابق ص ٤٥٨ وراجع نقض ١٩٤٧/٢/٢٩
مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٣٠٦ ص ٢٩٩.

للإباحة أو مانع للمسئولية، وذلك لانتفاء المصلحة التي هي شرط التقرير بالاستئناف، وأيضا إذا كان الحكم صادراً في الدعوى المدنية برفض الدعوى فلا يجوز له أن يستأنفه لانتفاء المصلحة أيضاً، وعلى ذلك فلا يكون له أن يستأنف إلا الحكم الصادر عليه بالإدانة، فإذا كان الحكم صادراً عليه كذلك في كلا الدعويين المدنية والجنائية، فإن له الحق في أن يستأنفها أو يستأنف أحدهما وفقاً لما يريد، ولذا فإن كان قد استأنف الحكم الصادر في الدعوى الجنائية فحسب فإن المحكمة الاستئنافية لا يجوز لها إلا أن تؤيد الحكم الصادر من أول درجة أو أن تعدله بما هو في صالح المتهم أو أن تلغيه، وذلك متى كان هو الذي استأنف الحكم وحده، أى إذا لم تستأنف النيابة هذا الحكم هي الأخرى وهذا ما أكدته القانون في المادة ١٧/٣ إجراءات بقوله "أما إذا كان الاستئناف مرفوعاً من غير النيابة العامة فليس للمحكمة إلا أن تؤيد الحكم أو تعدله لمصلحة رافع الاستئناف..." وحكمة ذلك ما سبق أن أوضحنا ترجع إلى أنه لا يجوز أن يضار الطاعن بطعنه، فضلاً عن أن المحكمة الاستئنافية إنما تتقيد في حكمها بطلبات المستأنف، وهو كقاعدة عامة لا يطلب إلا تخفيف الحكم أو إلغائه لأنه يراه أنه قد صدر على خلاف ما تقتضيه العدالة.^(١)

على أنه يلزم مراعاة أن المقصود بعدم التشديد على المستأنف هو عدم التشديد في المنطوق الصادر به الحكم، أما أن تعدل في أسباب الحكم أو تزيد فيها أو تستخرج أدلة إدانة جديدة، فهذا كله لا تثريب على المحكمة الاستئنافية بشأنه مادام أنه لم يؤدي في النهاية إلى تشديد العقوبة^(٢)، وعلى ذلك فلو كان المستأنف هو المتهم وحده ولم تستأنف

(١) راجع نقض ١٩٨١/٥/٤ مجموعة أحكام النقض س ٣٢ رقم ٧٩ ص ٤٤٨،

١٩٨١/١٠/١٠ رقم ١٢١ ص ٦٨٣، ١٩٨١/٦/١٠ رقم ١١٤ ص ٦٤٨.

(٢) نقض ١٩٦١/٣/٧ مجموعة أحكام النقض س ١٢ رقم ٦١ ص ٦٢٠.

النيابة العامة، ثم اتضح للمحكمة الاستئنافية أن ثمة خطأ في القانون قد وقعت فيه محكمة أول درجة، فعليها أن تصحح هذا الخطأ كما لها أن تصحح الخطأ في تكييف الواقعة أو تعديل التهمة^(١)، ولكن الذي يمتنع عليها هو أن تشدد العقاب، مادام أن النيابة العامة لم تكن قد استأنفت هذا الحكم^(٢)، كما لا يجوز لها أن تضيف عقوبة تكميلية لم تنص عليها محكمة أول درجة في حكمها^(٣) ولا أن تلغى إيقاف التنفيذ للعقوبة^(٤)، كما لا يجوز لها أن تحكم بعدم الاختصاص لأن الواقعة جنائية، مادام محكمة أول درجة حكمت فيها باعتبارها جنحة ولم تستأنف النيابة العامة هذا الحكم^(٥)، ولكن لها أن تحكم بعدم اختصاصها متى كان ذلك لا يترتب عليه الإضرار بالمستأنف، كأن تحكم بعدم اختصاصها بجنحة من الجنح التي تقع بواسطة الصحافة أو غيرها من وسائل النشر، لأن الدعوى من اختصاص محكمة الجنايات.

وإذا كان قد حكم غيابيا على المتهم ثم عارض في هذا الحكم وانتهى حكم المعارضة إلى تخفيف العقاب عليه، ولم تكن النيابة العامة قد استأنفت هذا الحكم فوفقا للقواعد العامة فإن الحكم الغيابي يعتبر أنه قد

(١) نقض ١٩٤٤/٥/١٥ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٣٥٣ ص ٤٨٧،

١٩٧٨/١١/٢٣ مجموعة أحكام النقض س ٢٩ رقم ١٦٩ ص ٨٢٦.

(٢) د/ محمد مصطفى القللى المرجع السابق ص ٤٩٤، د/ رعوف عبيد - المرجع السابق ص ٩٣٠.

(٣) نقض ١٩٦٦/١١/١٣ مجموعة أحكام النقض س ١٧ رقم ٢٤٠ ص ١٢٥٣،

١٩٧٢/١١/٥ س ٢٣ رقم ٢٥٩ ص ١١٤٢.

(٤) نقض ١٩٥٠/٥/٢٣ مجموعة أحكام النقض س ١ رقم ٢٢٥ ص ٦٩١.

(٥) راجع نقض ١٩٤٦/١/٢٨ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٧١ ص ٦٨،

١٩٦٦/١٢/١٣ مجموعة أحكام النقض س ١٧ رقم ٢٤٠ ص ١٢٥٣،

١٩٧٤/١٢/٩ س ٢٥ رقم ١٨٢ ص ٨٤٦، ١٩٧٥/١٠/١٣ س ٢٦ رقم

١٣٢ ص ٥٩٠.

انمحي أثره، ويكون الحكم الصادر في المعارضة هو الحكم المعتبر وحده، بيد أن محكمة النقض قد استقر قضاؤها على أنه إذا كانت النيابة العامة لم تستأنف الحكم الصادر غيابيا على المتهم ثم عارض المتهم وصدر حكم في المعارضة بتعديل الحكم الغيابي إلى الأخف، ثم استأنفت النيابة العامة هذا الحكم المعدل (الأخف) فإن المحكمة الاستئنافية لا يجوز لها أن تحكم بأكثر مما كان محكوما به في الحكم الغيابي (الحكم الأول)^(١)، ولذا فلا تملك المحكمة الاستئنافية أن تسعى إليه بأكثر من ذلك، وذلك إعمالا لمبدأ عدم جواز أن يضار الطاعن بطعنه، حيث كان بإمكانه أن يقبل الحكم الغيابي ولا يعارض فيه^(٢) ولذا قضى بأنه إذا لم تستأنف النيابة العامة الحكم الصادر غيابيا على المتهم بالعقوبة، ثم عارض المتهم في الحكم فقضى في المعارضة بإيقاف تنفيذ العقوبة، ثم استأنفت النيابة العامة هذا الحكم الأخير، فلا يكون في سلطة المحكمة الاستئنافية إلا أن تؤيد الحكم أو أن تلغى إيقاف التنفيذ.^(٣)

وإذا كان استئناف المتهم للحكم الصادر عليه في الدعوى المدنية بالتعويض، فإنه لا يكون من حق المحكمة الاستئنافية إذا لم يطعن في هذا الحكم المدعى المدني إلا أن تؤيد الحكم الابتدائي أو أن تخففه أو تلغيه، ولكن لا يجوز لها أن تزيد مقدار التعويض عما حكم به في أول درجة، لأن ذلك يعد إضرارا به فضلا عن تجاوز المحكمة لطلبات المستأنف، فإذا ألغته وكان قد نفذ بها تنفيذا مؤقتا فإن هذه التعويضات ترد بناء على هذا الحكم (م ٤١٦ إجراءات).

(١) نقض ١٩٤٨/٤/١٩ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٥٧٩ ص ٥٤١.

(٢) د. محمد مصطفى القللى - المرجع السابق ص ٤٩٦، د. محمود مصطفى -

المرجع السابق ص ٤٦١، د. رعوف عبيد - المرجع السابق ص ٩٣٢.

(٣) نقض ١٩٤٥/٢/٥ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٤٩٠ ص ٦٣٠،

١٩٦٧/١٠/٩ مجموعة أحكام النقض س ١٨ رقم ١٨٩ ص ٩٤٠.

٣ - استئناف المدعى بالحق المدني: إن استئناف المدعى بالحق

المدنى ينصرف فحسب إلى الدعوى المدنية والتي كان خصما فيها أمام محكمة أول درجة^(١) ومن ثم فلا يجوز له أن يدعى مدنيا أمام المحكمة الاستئنافية لأول مرة لأن في ذلك حرمان للمتهم أو للمشتول عن الحق المدني من إحدى درجتي التقاضى ويكون من حق المدعى المدني استئناف الدعوى المدنية حتى ولو كان هو الذى حرك الدعوى الجنائية عن طريق لجوئه إلى الادعاء المباشر، ولذا فاستئنافه فى هذه الحالة قاصر أيضا على الدعوى المدنية، لأن تحريكه للدعوى الجنائية عن طريق الادعاء المباشر، لا يعطيه الحق فى استئناف الدعوى الجنائية لأن دوره قد انتهى عند تحريكها، أما حق الطعن فى الحكم الصادر فيها بالاستئناف فهو حق للنياية العامة والمتهم، على النحو السالف بيانه^(٢)، ومتى قرر المدعى المدني باستئناف الدعوى المدنية فإن المحكمة الاستئنافية لا تملك سوى أن تحكم بتأييد الحكم الابتدائى أو أن تزيده (أى تزيد قيمة التعويض) ولكن إذا كان الحكم الابتدائى قد رفض دعوى التعويض على أساس عدم ثبوت الواقعة فلا يكون للمحكمة الاستئنافية أن تصدر حكمها بالتعويض إلا بإجماع آراء هيئة المحكمة وذلك أسوة بما هو متبع بالنسبة لإلغاء حكم البراءة فى الدعوى الجنائية كما سبق أن بينا^(٣)، كما لا يجوز للمحكمة أن تلغى الحكم الابتدائى الصادر بالتعويض إلا بإجماع آراء أعضائها^(٤) وليس لها

(١) راجع نقض ١٩٩٧/١٠/١٩ الطعن رقم ٢٨٥٥ س ٦٣ ق.

(٢) نقض ١٩٥٩/٢/١٦ مجموعة أحكام النقض س ١٠ رقم ٤٥ ص ٢٠٤.

(٣) نقض ١٩٦١/١/١٧ مجموعة أحكام النقض س ١٢ رقم ١٩ ص ١١٣،

١٩٥٤/١٢/٦ س ٦ رقم ٨٣ ص ٢٤٥.

(٤) وذلك بالنظر إلى تبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية من جهة ولارتباط

الحكم بالتعويض بثبوت الواقعة الجنائية من جهة أخرى، راجع نقض

١٩٧٩/٢/٥ مجموعة أحكام النقض س ٣٠ رقم ٤١ ص ٢١٠،

أن تنقصه لأن في ذلك إضرار بالمدعى المدني وتجاوز لحدود طلباته، ما دام أنه هو المستأنف الوحيد.

وإذا دفع المدعى المدني أمام المحكمة الاستئنافية بعدم اختصاص محكمة أول درجة لأن الواقعة جنائية، واتضح للمحكمة صحة ذلك الدفع فإنها لا تحيل الدعوى المدنية هذه إلى محكمة الجنايات وإنما تحيلها إلى المحكمة المدنية المختصة.^(١)

ويلاحظ أنه قد يترتب من جراء استئناف المدعى المدني وحده تناقض في الحكم بين الدعوى الجنائية والدعوى المدنية، ويتحقق ذلك، إذا حكمت محكمة أول درجة ببراءة المتهم في الدعوى الجنائية لعدم حدوث الواقعة أو عدم ثبوتها وفي الدعوى المدنية برفضها لهذه الأسباب، ثم تقبل النيابة العامة الحكم الصادر بالبراءة في الدعوى الجنائية ولا تستأنفه فيصبح نهائياً ويستأنف المدعى المدني الدعوى المدنية، وتصدر المحكمة الاستئنافية حكماً بإلغاء الحكم الابتدائي وتحكم بقيمة التعويض المطلوب على أساس أن الواقعة التي نشأ من جرائمها ضرر بالمدعى المدني ثابتة في حق المتهم، وهذا التعارض لا حيلة لدفعه ولا مفر من قبوله حيث تفرضه القواعد العامة، ولذا فإن الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة لا يقيد في شيء المحكمة الاستئنافية^(٢)، وبذا فإنه لا يكون ملزماً لها عند فصلها في الدعوى المدنية، لأن الدعويين وإن كان منشأهما واحداً أي متحدين في السبب إلا أنهما مختلفان في الموضوع الأمر الذي يترتب عليه

١٩٧٣/١٠/٢١ س ٢٤ رقم ١٧٨ ص ٨٥٩، ١٩٧٦/١٠/٣١ س ٢٧ رقم ١٨٣ ص ٨٠٠.

(١) د. محمود نجيب حسني - المرجع السابق ص ١٠٨٨.

(٢) نقض ١٩٥١/١٠/٢٢ مجموعة أحكام النقض س ٢ رقم ٤ ص ٩٧،

١٩٥٧/٢/١١ س ٨ رقم ٤١ ص ١٣٧.

عدم جواز التمسك بحجية الحكم الجنائي.^(١)

٤ - استئناف المسئول عن الحق المدني: إن استئناف المسئول عن

الحق المدني يقتصر فحسب على الدعوى المدنية لأنه خصم فيها، ومتى قرر بالاستئناف في موعده ولم يستأنف المدعى المدني، فلا يكون أمام المحكمة الاستئنافية إلا أن تلغى الحكم الذى أصدرته المحكمة الابتدائية بإلزامه بالتعويض أو أن تخففه أو تؤيده ولكن ليس لها أن تزيد عنه، وإلا كان ذلك مجاوزا لطلباته وهو ما لا تملكه المحكمة، كما أنه يسئ إليه والقاعدة ألا يضار الطاعن من طعنه^(٢)، وإذا ألغى الحكم الصادر بالتعويضات وكان قد نفذ بها تنفيذا مؤقتا فإنها ترد بناء على هذا الحكم (م ٤١٦ إجراءات)، على أنه يجب أن يراعى أنه قد يحدث تناقض بين الحكم الابتدائي الصادر في الدعوى الجنائية والحكم الصادر في الدعوى المدنية من المحكمة الاستئنافية ويتحقق ذلك عندما لا تلجأ النيابة العامة أو المتهم لاستخدام أحدهما في استئناف الحكم الجنائي الأمر الذى يترتب عليه أن يصبح نهائيا، ويستأنف المسئول عن الحق المدني الدعوى المدنية وتحكم المحكمة بإلغاء الحكم الابتدائي الصادر فيها على أساس عدم وقوع الفعل أو عدم ثبوته^(٣) في حين أن الحكم الابتدائي الذى لم يستأنف قد صدر بالإدانة، وهذا التناقض لا مفر من قبوله على أساس أنه تطبيق للقواعد العامة.

(١) راجع نقض ١٩٤٨/٣٤/٦ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٥٦٩ ص ٥٣٣، نقض

١٩٧٨/٥/٢٨ مجموعة أحكام النقض س ٢٩ رقم ١٠٠ ص ٥٣٣،

١٩٦٨/١١/١٨ س ١٩ رقم ١٩٩ ص ٩٨٤.

(٢) نقض ١٩٥٥/١١/١٤ مجموعة أحكام النقض س ٦ رقم ٣٨٥ ص ١٣١٠،

١٩٦٧/٣/٢٧ س ١٨ رقم ٨٣ ص ٤٣٩، ١٩٥٣/١٢/٢١ س ٥ رقم ٦٠

ص ١٧٨.

(٣) نقض ١٩٥٢/١/١٥ مجموعة أحكام النقض س ٣ رقم ١٥٨ ص ٤١٦.

ومما يجدر ذكره أن قاعدة عدم جواز أن يضار الطاعن من طعنه (فيما عدا النيابة) متى كان قد قرر بالاستئناف وحده على النحو السالف بيانه، لا يسرى وذلك إذا تعدد الخصوم المستأنفون، فإذا استأنف المتهم الحكم الصادر في الدعوى الجنائية واستأنفت أيضا النيابة العامة هذا الحكم، فإن المحكمة الاستئنافية تنظر الدعوى دون تقييد بهذه القاعدة وتصدر حكمها وفقا لما يقرره القانون سواء أكان ذلك في صالح المستأنف أم كان ضد مصلحته، ونفس الأمر بالنسبة لاستئناف الدعوى المدنية إذا استأنفها المدعى المدني وأيا كان المسئول عن الحق المدني أو المتهم، فالمحكمة الاستئنافية لا يقيدتها في نظرها للدعوى قاعدة عدم جواز أن يضار الطاعن بطعنه، فهو لا يسرى إلا إذا كان المستأنف خصم واحد، ولذا فيكون للمحكمة أن تلغى الحكم الابتدائي أن تعدله أو تشدده أو تحكم بالبراءة وذلك شريطة أن يكون الحكم بإلغاء البراءة أو الحكم بالتشديد للعقاب أو زيادة التعويض بإجماع آراء أعضاء المحكمة عدا حالة كون الحكم الابتدائي مخالفا للقانون فلا يلزم الإجماع عند إلغائه من المحكمة الاستئنافية حيث لا يجوز أن يكون الإجماع مدعاة إلى مخالفة القانون.^(١)

(١) راجع نقض ١٩٧٠/٥/١٠ مجموعة أحكام النقض س ٢١ رقم ١٦٠ ص

الفصل الرابع

الحكم في الاستئناف

متى قرر الخصم بالاستئناف فإن على المحكمة الاستئنافية أن تبحث أولا في مدى استيفاء الاستئناف من حيث الشكل، والذي يتمثل في التقرير به في الميعاد وتوفر شرطى الصفة والمصلحة على النحو السابق بيانه، أما إذا لم يستوفى الشكل فإنها تحكم بعدم قبول الاستئناف شكلا وتحكم به من تلقاء نفسها لأن استيفاء الشكل متعلق بالنظام العام، وإذا قضت بقبول الاستئناف شكلا ثم أجلت الجلسة لسماع شهود الدعوى ثم قضت في جلسة تالية بعدم قبول الاستئناف شكلا كان حكمها باطلا لأنها استنفذت سلطتها بالنسبة للشكل. (١)

ومتى كان الاستئناف مقبولا شكلا فإن على المحكمة أن تبحث بعد ذلك في مدى اختصاصها بنظر الدعوى، وذلك لأنها كقاعدة عامة لا تختص المحكمة الاستئنافية إلا بما كانت المحكمة الابتدائية (محكمة أول درجة) مختصة بنظره ولذا فإذا كان الحكم المستأنف متعلق بجريمة اتضح للمحكمة الاستئنافية أنه من قبيل الجناح التى تقع بواسطة الصحف أو غيرها من وسائل النشر والذي يقع على غير الأفراد فإنها تحكم بعدم الاختصاص لأن هذه الجرائم من اختصاص محكمة الجنايات، ومن باب أولى إذا كانت الجريمة قد اتضح لها أنها كانت جنائية فإنها تحكم أيضا بعدم الاختصاص، وذلك لأن محكمة أول درجة ليست مختصة بنظر هذه الجرائم وذلك شريطة أن يكون الاستئناف من النيابة العامة، أما إذا كان المستأنف هو المتهم وحده ولم تستأنف النيابة العامة فلا يجوز للمحكمة

(١) نقض ١٩٥٣/٥/١١ مجموعة أحكام النقض س ٥ رقم ٢٨٦ ص ٧٨٧.

الاستثنائية أن تقضى بعدم الاختصاص وإنما عليها أن تصدر حكمها في الاستئناف وذلك لعدم الإضرار بالمتهم لأنه لا يجوز أن يضار من استئنافه، والحكم بعدم الاختصاص سوف يترتب عليه ذلك الإضرار لأنه سوف يسوء مركزه، اللهم إلا إذا استأنفت النيابة العامة هي الأخرى الحكم كما استأنفه المتهم، فإن المحكمة تكون لها كامل سلطتها في الحكم وبذا يكون لها أن تحكم بعدم الاختصاص، ومتى قررت الحكم بعدم الاختصاص فإنها تحيل الدعوى إلى النيابة العامة لاتخاذ ما يلزم فيها، وهذا ما أكدته القانون في المادة ٤١٤ إجراءات بقوله: "إذا تبين للمحكمة الاستثنائية أن الواقعة جنائية أو أنها جنحة من الجرح التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر على غير الأفراد، تحكم بعدم الاختصاص وتحيل الدعوى إلى النيابة العامة لاتخاذها ما يلزم فيها".

ومتى فرغت من بحث الاختصاص وكانت محكمة أول درجة مختصة فإنها تكون هي الأخرى مختصة بنظرها، ومن ثم تنتقل إلى نظر موضوع الاستئناف مقيدة بمصلحة الخصم المستأنف، إلا إذا تعدد الخصوم واستخدم كل حقه سواء في الدعوى المدنية أم الجنائية، فإن المحكمة الاستثنائية تنظر الدعوى غير مقيدة بقاعدة عدم جواز أن يضار المستأنف من استئنافه، ومن ثم فيكون لها أن تحكم بإلغاء حكم أول درجة أو تعديله أو تشديده، شريطة أنه إذا شددت العقوبة أو ألغت حكم البراءة الذي أصدرته محكمة أول درجة أو زادت قيمة التعويض أن يكون ذلك كله بإجماع آراء هيئة المحكمة، وذلك للعلة السابق بيانها من قبل. وإذا قضت المحكمة بسقوط الاستئناف أو بعدم قبوله أو بعدم جوازه أو رفضه يجوز لها أن تحكم على رافعه بغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات وقد نص القانون على ذلك في المادة ٤١٧ إجراءات بقوله "إذا كانت الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة، فللمحكمة أن تؤيد الحكم أو تلغيه أو تعدله سواء ضد المتهم أو لمصلحته ولا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا إلغاء الحكم

الصادر بالبراءة إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة. أما إذا كان الاستئناف مرفوعاً من غير النيابة العامة فليس للمحكمة أن تؤيد الحكم أو تعدله لمصلحة رافع الاستئناف ويجوز لها إذا قضت بسقوط الاستئناف أو بعدم قبوله أو بعدم جوازها أو برفضه أن تحكم على رافعه بغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات".

وإذا كان المتهم قد صدر عليه حكم غيابي بالإدانة ولم تستأنفه النيابة العامة ولكن عارض فيه المتهم ثم صدر الحكم في المعارضة بتخفيفه أو بإيقاف تنفيذه، ثم استأنفت النيابة العامة هذا الحكم فلا يكون للمحكمة الاستئنافية إلا أن تؤيده أو أن تحكم بالحكم السابق الحكم به عليه غايياً ولا يجوز لها أن تزيد عنه، حتى لا يضار المتهم بمعارضته، حيث كان بمكنته أن يتقبل الحكم الغيابي ولا يعارض فيه. ويكون للمحكمة الاستئنافية الحق متى كان الاستئناف مستوفياً شكله وتوافر شرطى الصفة والمصلحة والاختصاص، أن تصحح كل بطلان في الإجراءات أو في الحكم وتحكم في الدعوى، وقد نص على ذلك القانون في المادة ٤١٩/١ إجراءات بقوله "إذا حكمت محكمة أول درجة في الموضوع، ورأت المحكمة الاستئنافية أن هناك بطلان في الإجراءات أو في الحكم تصحح البطلان، وتحكم في الدعوى"، وهذه الحالة هي ما يطلق عليها حق التصدي، وعلى ذلك فإن المحكمة الاستئنافية إذا اتضح لها أثناء نظر الاستئناف أن هناك بطلان في الإجراءات أو في الحكم الصادر من محكمة أول درجة أن تصحح هذا البطلان وتحكم في الدعوى، ولا تعيدها إلى محكمة أول درجة، ولا يعد ذلك إخلالاً بحق التقاضى على درجتين، وذلك لأن البطلان في الحكم أو في الإجراءات لا يعنى أن محكمة الدرجة الأولى لم تنظر موضوع الدعوى وتفصل فيه، بل أنها قد نظرت موضوع الدعوى وفصلت فيه، ولكن وقعت في بعض العيوب التي أثرت في الإجراءات أو في الحكم، ولذا فإن المحكمة الاستئنافية عندما تنظر في

الموضوع وتصحح هذا البطالان فإنها تكون قد فصلت في الموضوع للمرة الثانية وبذا يتحقق مبدأ التقاضى على درجتين^(١) ومن أمثلة الإجراءات الباطلة التي تعيب الحكم الابتدائي، لو كانت محكمة أول درجة قد اعتمدت على شهادة أدت بدون حلف يمين أو استجوبت المتهم دون موافقته، أو لم تمكنه من حقه في أن يكون آخر من يتكلم أو لم يختم الحكم في الميعاد المحدد^(٢)، أو كان الحكم غير مشتمل على بيان الواقعة أو لم توضح به الأسباب أو تناقضت الأسباب، ويلزم لصحة تصدى المحكمة الاستئنافية لتصحيح هذه العيوب أن تكون محكمة أول درجة مختصة بنظر الدعوى والفصل في موضوعها، أما إذا لم تكن مختصة فلا يجوز للمحكمة الاستئنافية حق التصدى على النحو السابق.

أما إذا كانت محكمة أول درجة قد حكمت في الدعوى بعدم الاختصاص أو قبول دفع فرعى سابق على الفصل في الموضوع وقررت عدم السير في الدعوى أو بعدم قبول الدعوى لأي سبب كأن يكون السبب هو سبق صدور أمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى أو لرفضها من غير ذى صفة أو لرفعها دون اللجوء إلى الطريق الذى رسمه القانون، أو حكمها باعتبار المعارضة في الحكم الغيابي كأن لم يكن أو لعدم قبول المعارضة شكلاً، ثم استأنفت هذه الأحكام ورأت المحكمة الاستئنافية عدم صحة هذه الأحكام، بأن رأت قبول الدفع، لأحقية المستأنف فيه وألغت

(١) د. محمود مصطفى - المرجع السابق ص ٤٥١، د. محمود نجيب حسنى - المرجع السابق ص ١١١٢ وراجع عكس ذلك د. أحمد فتحى سرور - المرجع السابق ص ١٢٨٦ وراجع نقض ١٢/١٢/١٩٧٣ مجموعة أحكام النقض س ٢٤ رقم ٢٠٧ ص ٩٩٦، نقض ١٩٨٧/٣/٤ س ٢٤ رقم ٦١ ص ٢٧٩.

(٢) راجع نقض ١١/١٠/١٩٤٨ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٦٤٧ ص ١١٧، ١٩٥١/١٢/٣١ مجموعة أحكام النقض س ٣ رقم ١٣١ ص ٣٤٤.

حكم محكمة أول درجة بخصوصه فإن عليها أن تعيد الدعوى إلى محكمة أول درجة للنظر في موضوع الدعوى، وأيضا إذا رأت أن المحكمة مختصة بنظر الدعوى^(١) أو أن سبب عدم قبولها الدعوى كان غير سليم^(٢)، أو أن رافع الدعوى له صفة^(٣)، أو أن الدعوى رفعت بالطريق القانوني^(٤).

وهكذا فإن على المحكمة الاستئنافية في كافة الحالات السابقة أن تعيد الدعوى إلى محكمة أول درجة لكي تحكم في موضوعها، ولا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تتصدى لها وتحكم فيها، ذلك لأن محكمة أول درجة لم تكن قد قالت كلمتها بعد في موضوع الدعوى، أى لم تكن قد استنفذت ولايتها بعد في الدعوى، ومن ثم فتصدى محكمة الاستئناف لهذه الحالات والحكم فيها يترتب عليه إخلال بمبدأ التقاضى على درجتين^(٥)، وهذا ما أكدته القانون في المادة ٢/٤١٩ إجراءات بقوله "أما إذا حكمت بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعى يترتب عليه منع السير في الدعوى، وحكمت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم وباختصاص المحكمة أو برفض الدفع الفرعى وينظر الدعوى، يجب عليها أن تعيد القضية لمحكمة أول درجة للحكم في موضوعها".

ويلزم لصحة الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية أن تتوافر كافة شروط الصحة التي يتطلبها القانون في كافة الأحكام، من حصوله بعد مداولة قانونية والنطق به في جلسة علنية وأن تذكر أسباب الحكم ويوقع

(١) نقض ١٩٧٦/٤/١١ مجموعة أحكام النقض س ٢٧ رقم ٨٨ ص ٤٠٧،

١٩٧٩/١/١١ س ٣٠ رقم ١١ ص ٧١.

(٢) نقض ١٩٧٦/٢/٢ مجموعة أحكام النقض س ٢٧ رقم ٣٠ ص ١٥٢.

(٣) نقض ١٩٧٠/٤/٥ مجموعة أحكام النقض س ٢٠ رقم ١٢٣ ص ٥١٠،

١٩٧٢/١٢/١٧ س ٢٣ رقم ٣٠٩ ص ١٣٧٤.

(٤) نقض ١٩٧٦/٢/٢ مجموعة أحكام النقض س ٢٧ رقم ٣٠ ص ١٥٢.

(٥) نقض ١٩٣٧/٣/١ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ٥٦ ص ٥٥.

عليه في خلال ثلاثين يوما، وأن تكون دياجة الحكم مشتملة على البيانات التي استلزم القانون ضرورة توافرها، ولذا فإذا خلا الحكم الاستثنائي من الأسباب أو كانت الأسباب متناقضة أو قاصرة فإن هذا يطل الحكم.

وذلك لأن تسبب الحكم إنما يكشف عن إلمام المحكمة بعناصر الدعوى وأنها اقتنعت بالأسباب التي بنت عليها حكمها، وأن هذا الالتزام بالتسبب يظل قائما حتى ولو أحالت المحكمة إلى أسباب الحكم الابتدائي متى كان ذلك كاشفا عن إحاطتها بهذه الأسباب وتبينها لها^(١) حيث تعد هذه الأسباب وكأنها صادرة منها^(٢)، إلا إذا كانت الإحالة على الأسباب التي استندت إليها محكمة أول درجة وكان هذا الحكم معينا من حيث التسبب، فإن الحكم الاستثنائي يكون هو الآخر معينا، كأن تكون الأسباب متناقضة مع بعضها أو مع منطوق الحكم أو مع ما هو ثابت في محضر الجلسة وهكذا^(٣)، كما يطل الحكم الاستثنائي إذا صرح بتبينه أسباب الحكم الابتدائي ثم أضاف إلى هذه الأسباب أسبابا أخرى تتناقض معها^(٤) أما إذا صدر الحكم الاستثنائي خاليا من الإحالة على أسباب

(١) د. محمود نجيب حسني - المرجع السابق ص ١١١٤، وراجع نقض

١٩٥٠/٥/١ مجموعة أحكام النقض س ١ رقم ١٧٩ ص ٥٤٩،

١٩٥٦/٣/٢٠ س ٧ رقم ١٢٣ ص ٤٢٦.

(٢) نقض ١٩٧٠/١/٤ مجموعة أحكام النقض س ٢١ رقم ١ ص ٧،

١٩٧٩/١٢/٣٠ س ٣٠ رقم ٢١٣ ص ٩٨٩.

(٣) د. محمود مصطفى - المرجع السابق ص ٤٦٢، وراجع نقض ١٩٦١/٢/٣٠

مجموعة أحكام النقض س ١٢ رقم ٤٤ ص ٢٤٩، ١٩٧٧/٥/٩ س ٢٨ رقم

١٢١ ص ٥٧٨.

(٤) راجع نقض ١٩٦٦/١٠/١٨ مجموعة أحكام النقض س ١٧ رقم ١٨٤ ص

الحكم الابتدائي (حكم أول درجة) وبدون أسباب جديدة فإنه يكون معيبا لخلوه من الأسباب، وإذا كان الحكم الاستثنائي صادرا بإلغاء الحكم الابتدائي فيجب أن ترد المحكمة الاستئنافية على الأسباب التي استندت إليها المحكمة الابتدائية^(١) ولكنها ليست ملزمة بأن ترد على الأسباب سببا سببا وإنما يكفي ردها عنها كلها إجمالا.^(٢)

وإذا حكمت المحكمة الاستئنافية بالبراءة خلافا لحكم محكمة أول درجة فإنه يكفي أن تبين في قضائها أنها لم تقتنع بالأسباب التي اعتمدت عليها محكمة أول درجة في الإدانة، ولا تكون ملزمة بالرد على كل جزئية من جزئيات الحكم الابتدائي.^(٣)

وإذا كان حكم المحكمة الاستئنافية صادرا بتعديل العقوبة فلا يلزم على المحكمة أن تسبب هذا التعديل ولو قضت بتشديد العقوبة المحكوم بها ابتدائيا وذلك لأن تقدير العقوبة في حدود النص القانوني الواجب التطبيق هو من الأمور المتروكة للسلطة التقديرية لقاضي الموضوع دون رقابة عليه من محكمة النقض.^(٤)

وإذا خلا حكم المحكمة الاستئنافية من بعض البيانات الجوهرية، وكانت هذه البيانات واضحة في الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم الاستثنائي فيعد الحكم صحيحا لأنه يكون قد تبني هذه البيانات ومن ثم

(١) نقض ١٩٦٨/١١/١٨ مجموعة أحكام النقض س ١٩ رقم ١٩٥ ص ٩٦٩.

(٢) د. محمد مصطفى القللى - المرجع السابق ص ٥٠٨.

(٣) د. أحمد فتحي سرور - المرجع السابق ص ١٢٩٤، وراجع نقض ١٩٣٧/١٢/١٢ مجموعة القواعد ج ٤ رقم ١٢٢ ص ١٠٩، ١٩٥٠/٥/١ مجموعة أحكام النقض س ١ رقم ١٧٨ ص ٥٤٧.

(٤) د. محمود مصطفى - المرجع السابق ص ٤٦٣، وراجع نقض ١٩٥٠/٥/١٧ مجموعة أحكام النقض س ١ رقم ٢١٨ ص ٦٦٥، أما إذا عدلت التهمة فيلزم أن تسبب الحكم. راجع د. محمد مصطفى القللى - المرجع السابق ص ٥٠٩.

يعد وكأنه قد تضمنها، بل يصح أن يكون متبنيا لهذه البيانات حتى ولو كانت موجودة فقط في محضر جلسة المحكمة الابتدائية ولم يوجد في الحكم الصادر منها، وذلك على أساس أن محضر الجلسة والحكم يكمل كلا منهما الآخر، وما دام أن حكم المحكمة الاستئنافية قد أحال إليه فتكون الإحالة صحيحة ولا يترتب عليها بطلان للحكم.^(١)

(١) د. محمود نجيب حسنى - المرجع السابق ص ١١١٦، وراجع نقض
١٩٦٠/٦/٢٨ مجموعة أحكام النقض س ١١ رقم ١١٩ ص ٦٣١.

الباب الثالث

الطعن بالنقض

إن الطعن بالنقض هو طريق غير عادي (استثنائي) للطعن في الأحكام النهائية الصادرة من المحاكم الجنائية العادية في الجنايات والجنح بغية مراقبة صحة تطبيق القانون وتفسيره ومراجعة صحة تطبيق الإجراءات التي اتبعتها هذه المحاكم في نظرها للدعوى والحكم فيها، وعلى ذلك فإن محكمة النقض هي بحسب الأصل محكمة قانون وليست محكمة موضوع^(١)، ولذا فإنها ليست درجة من درجات التقاضي، لأنها لا تتعرض للموضوع الذي سبق وأن تعرضت له محكمة الموضوع من أجل ذلك فلا يجوز اللجوء إلى هذا الطريق من طرق الطعن إلا إذا كانت طرق الطعن العادية قد استنفذت متى كان الحكم قابلاً لها، كما هو الشأن في الأحكام الصادرة في الجنح من المحاكم الجزئية. وعلى ذلك فإنه يمكن القول بأن الدعاوى الجنائية يتم نظرها من حيث الوقائع على درجتين بالنسبة للجرائم المعدودة من قبيل الجنح ودرجة واحدة بالنسبة للجنايات، أما نظرها من حيث القانون فيكون على ثلاث درجات في الجرائم المعدودة من قبيل الجنح ودرجتين بالنسبة للجرائم المعدودة من قبيل الجنايات، أي أن النقض يعد درجة ثالثة للنظر في الدعوى من حيث القانون بالنسبة للجنح ودرجة ثانية من حيث القانون بالنسبة للجنايات.^(٢) وإذا كان الطعن بالنقض قاصر على الأحكام النهائية الصادرة في الجنايات والجنح من محاكم عادية^(٣) دون الأحكام الصادرة

(١) ولكن محكمة النقض يمكن أن تقلب إلى محكمة موضوع وتظر في موضوع الدعوى إذا طعن أمامها للمرة الثانية عن نفس الأسباب كما سيأتي فيما بعد.

(٢) أما الخلافات فلها نظر على درجتين من حيث الوقائع ومن حيث القانون وذلك متى كان جائزاً استئنافاً أما إذا لم يكن جائزاً استئنافاً فلها نظر على درجة واحدة من حيث الوقائع ومن حيث القانون، ولا يجوز الطعن فيهما بالنقض.

(٣) ويجوز الطعن بالنقض في الأحكام التي تصدر من محاكم الأحداث، لأن هذه

من المحاكم الاستثنائية، كالمحاكم العسكرية فهي أحكام لا تقبل الطعن فيها بالنقض، وذلك بناء على نصوص قانونية صريحة في هذا الشأن، الأمر الذي يترتب عليه أن الدعاوى التي تنظرها هذه المحاكم يتم على درجة واحدة من حيث القانون والموضوع. ولا يجوز الطعن في أية أحكام صادرة من جهة قضائية استثنائية كما لا يجوز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة في قضايا أمن الدولة الخاضعة لقانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ والتي تحال إلى محاكم أمن الدولة "طوارئ"^(١)، حيث لا يجوز الطعن بأى طريق من طرق الطعن في الأحكام الصادرة وفقا لهذا القانون.^(٢)

ولكى يحد القانون من كثرة اللجوء إلى الطعن بالنقض قدر الاستطاعة، وذلك صونا لاحترام الناس للأحكام وثقتهم في عدالتها ومنعاً لعرقلة تنفيذ العقوبات المحكوم بها مما يترتب من جرائه فقدانها لأثرها الفوري في الدرع العام للجمهور؛ قرر القانون بنصوص صريحة النص على تنفيذ الأحكام الصادرة رغم الطعن فيها بالنقض إلا إذا كان الحكم صادرا بالإعدام فيوقف تنفيذه، وحدد حالات معينة للطعن بالنقض واردة على سبيل الحصر، واستلزم أن يبين الطاعن الأسباب التي يستند إليها في طعنه بالنقض وأن تودع هذه الأسباب بقلم كتاب المحكمة في خلال ميعاد التقرير بالطعن، وإيداعه مبلغا من المال على سبيل الكفالة، وأجاز للمحكمة في بعض الحالات الحكم بالغرامة على الطاعن متى رفض طعنه أو لم يقبل. ولذا فإن حديثنا عن الطعن بالنقض يستلزم بيان ماهية الأحكام التي يجوز الطعن فيها بالنقض ومن له هذا الحق، ثم بيان ميعاد الطعن بالنقض وإجراءاته وأحواله، ثم أخيرا بيان الآثار المترتبة على الطعن بالنقض. وسوف نتناول كلا منها في فصل مستقل.

المحاكم قضاء جنائي عادي ذا اختصاص شخصي ومحدد، ولما كانت الأحكام الصادرة من محاكم الأحداث فيما عدا تدبيرى التوبيخ والتسليم تقبل الاستئناف (م ١٣٢ من قانون الطفل)، فإن الأحكام التي تصدر من المحكمة الاستئنافية يجوز الطعن فيها بالنقض.

(١) وهذه المحاكم قد حدد اختصاصها قرار رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١.

(٢) راجع نقض ١٩٨٣/٤/٢١ سابق الإشارة إليه.

الفصل الأول

الأحكام التي تجوز فيها الطعن بالنقض

ومن له حق الطعن

حدت المادتان ١/٣٠، ٣١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ والمعدل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ الخاص بحالات وإجراءات الطعن بالنقض والأحكام التي يجوز فيها الطعن بالنقض ومن له هذا الحق، فنصت المادة ١/٣٠ على أن "لكل من النيابة العامة والمحكوم عليه والمستول عن الحقوق المدنية والمدعى بما الطعن أمام محكمة النقض في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجنح....".

كما نصت المادة ٣١ على أن "لا يجوز الطعن بطريق السنقض في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع إلا إذا انبنى عليها منع السير في الدعوى، فهاتان المادتان قد بيّنا الأحكام التي يجوز الطعن فيها بالنقض بأنها الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في الجرائم المحدودة من قبيل الجنايات والجنح، وأن تكون الأحكام فاصلة في الموضوع إلا إذا انبنى عليه منع السير في الدعوى، فهذه الشروط يلزم توافرها سواء أكان الحكم صادرا في الدعوى المدنية أم الجنائية، وإلا كان الطعن غير مقبول، وأن من له هذا الحق في الطعن هم النيابة العامة والمحكوم عليه والمدعى بالحق المدني والمستول من الحق المدني.

ولذا فسوف نتحدث عن الأحكام الجائز الطعن فيها بالنقض في مبحث أول ثم تتبعه بمبحث ثان للحديث عن من لهم حق الطعن بالنقض.

المبحث الأول

الأحكام الجائز الطعن فيها بالنقض

وفقا لما بينته المادتان ١/٣٠، ٣١ من قانون النقض فإن الأحكام الجائز الطعن فيها بالنقض يلزم أن تتوافر فيها عدة شروط تتمثل فيما يلي:

- ١ - أن يكون الحكم نهائيا.
 - ٢ - أن يكون صادرا في جنابة أو جنحة.
 - ٣ - أن يكون صادرا من آخر درجة.
 - ٤ - أن يكون فاصلا في موضوع الدعوى.
- وسوف نفصل المقصود بكل شرط من هذه الشروط فيما يلي:

أولاً: أن يكون الحكم نهائيا.

يلزم للطعن بالنقض أن يرد هذا الطعن على حكم، لأن الطعن بالنقض لا يرد إلا على الأحكام، ومن ثم فلا يصح الطعن بالنقض في الأوامر والقرارات التي تصدرها النيابة العامة ولا قاضى التحقيق كالأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى، ولا الأوامر الصادرة من محكمة الجنايات منعقدة في غرفة المشورة ولا الأوامر الصادرة من محكمة الجنايات منعقدة في غرفة المشورة. برفض الطعن المرفوع من المدعى المدنى في الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الصادر من النيابة العامة أو من قاضى التحقيق^(١)، كما لا يجوز الطعن بالنقض في القرارات الصادرة من المحكمة بإبعاد المتهم عن الجلسة لقيامه بالتشويش عليها، ولا يجوز أيضا الطعن بالنقض في القرارات الصادرة بالتنحي عن نظر الدعوى أو تأجيل نظر

(١) راجع نقض ١٩٩٧/١١/٢٥ الطعن رقم ٤٣٩ س ٦٠ ق.

والمقصود بالحكم هو منطوقه ومن ثم فإنه لا يجوز الطعن في الأسباب استقلا عن المنطوق، ولذا فإذا كان المنطوق صحيحا وتبرره أسباب أخرى صحيحة وقائمة بذاتها بحيث يمكن أن يسند المنطوق إليها، فلا يجوز الطعن استنادا إلى الأسباب الأخرى والتي لم يستند إليها منطوق الحكم. وعلى ذلك فإذا صدر حكم على المتهم بالبراءة ولكن أسباب الحكم كانت تحمل عبارات لوم جارحة، فإنه لا يجوز الطعن بالنقض في هذه الأسباب وحدها^(٢)، ولكن يصح الاعتماد على الأسباب وحدها في الطعن بالنقض وذلك إذا كان الحكم صادرا دون بيان الأسباب أو لتضارب الأسباب التي اعتمد عليها منطوق الحكم وذلك متى كان الطعن في الحكم جائزا. (٣)

وعلاوة على ما تقدم فإنه يلزم أن يكون الحكم نهائيا، أى أن يكون صادرا من الدرجة الثانية (المحكمة الاستئنافية) أو من محكمة أول درجة إذا كان غير جائز الاستئناف لأن الأحكام التي تقبل الطعن بالنقض هي الأحكام الصادرة من آخر درجة. (٤)

وإذا كان الحكم قابلا للمعارضة فإنه لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض (م ٣٢ من قانون النقض)^(٥) فإذا كان الحكم قد صدر على المتهم

(١) د. محمد مصطفى القللى .. المرجع السابق ص ٥١٤، د. أحمد فتحى سرور - الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية ج ٣ النقض الجنائى وإعادة النظر سنة ١٩٨٠ ص ٤٢.

(٢) نقض ١٩٥٧/٦/٤ مجموعة أحكام النقض س ٨ رقم ١٦٦ ص ٦٠٦.

(٣) د. محمد مصطفى القللى - المرجع السابق ص ٥١٤.

(٤) راجع نقض ١٩٩٧/١٢/٢٠ الطعن رقم ١٣٣٣١ س ٦٣ ق.

(٥) وعلة ذلك راجعة إلى أنه متى كان الحكم قابلا للمعارضة فإنه يحتمل إلغاء الحكم الصادر في الموضوع أو تعديله، من أجل ذلك وجب انتظار استنفاد

غيايا من المحكمة الاستئنافية (محكمة الجناح المستأنفة) ولم يعلن هذا الحكم إلى المتهم، فلا يجوز الطعن فيه بالنقض، وذلك لأن عدم إعلانه للمتهم يعني أن ميعاد المعارضة في هذا الحكم بالنسبة للمتهم لم تبدأ بعد^(١)، ولا يجوز الطعن بالنقض في الحكم الغياي ولو وصف خطأ بأنه حضوري، لأن العبرة دائما هي بحقيقة وصف الحكم وفقا لما يقرره القانون^(٢) وإذا طعن المتهم المحكوم عليه غيايا بالإدانة أمام المحكمة الاستئنافية، فلا يجوز له أن يقرر الطعن بالنقض إلا بعد انتهاء الفصل في المعارضة بعد رفعها، أما إذا كان الحكم الصادر عليه غيايا من المحكمة الاستئنافية بالبراءة فلا يجوز له الطعن في هذا الحكم بالنقض لانتفاء المصلحة.

وللنيابة العامة والمدعى بالحق المدني والمسئول عن الحق المدني كل فيما يخصه الطعن بالنقض في الحكم الصادر غيايا من محكمة الجنايات على المتهم بجناية، شريطة ألا يكون قد سلم نفسه أو قبض عليه^(٣)، وعلة ذلك مرجعها إلى أن الحكم الغياي الصادر من محكمة الجنايات في جناية غير قابل للمعارضة فهو حكم تهديدي يسقط بالقبض على المتهم أو تسليمه نفسه^(٤)، ولذا فليس هناك من مبرر لتأجيل حق بقية الخصوم في

هذه الوسيلة من وسائل الطعن قبل اللجوء إلى النقض.

(١) نقض ١٩٥٧/٢/٥ مجموعة أحكام النقض س ٨ رقم ٣٦ ص ١١٨.

(٢) راجع نقض ١٩٤٣/١٢/٢٠ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٢٧٧ ص ٣٦٣.

(٣) نقض ١٩٦٧/٦/٢٦ مجموعة أحكام النقض س ١٨ رقم ١٧٤ ص ٨٦٦.

(٤) ومن أجل ذلك فليس للمتهم في هذه الحالة أن يطعن بالنقض لأن الحكم الصادر عليه بالإدانة غيايا في جناية هو حكم تهديدي يسقط بالقبض عليه أو تسليمه نفسه، أما إذا كان الحكم صادرا فيها في جنحة فيكون للمتهم حق المعارضة فيه أو تفويت موعدها أو التقرير بها والتنازل عنه، فمقتضى ميعادها أو حدث تنازله عنه بعد التقرير بها أو صدر حكم في المعارضة فيجوز له أن يطعن بالنقض.

الطعن بالنقض متى كان الحكم صادرا حضوريا في حقهم إلى أجل غير مسمى ويعلق على امر قد يتحقق أو لا يتحقق (تسليمي المتهم نفسه أو القبض عليه)، ومتى قبض على المتهم أو سلم نفسه سقط الحكم الصادر عليه غاييا في الجناية، ويسقط أيضا الطعن بالنقض الذي تقدم به بقية الخصوم^(١)، وذلك على العكس مما لو كان الحكم الصادر غاييا على المتهم في جناية بالبراءة فإن هذا الحكم يكون نهائيا ومن ثم يجوز فقط للنيابة العامة والمدعى المدني كل فيما يخصه (النيابة العامة بالنسبة للدعوى الجنائية والمدعى المدني بالنسبة للدعوى المدنية) أن يطعن بالنقض.^(٢)

ثانياً: أن يكون الحكم صادراً في جناية أو جنحة.

إن الحكم الذي يقبل الطعن فيه بطريق النقض هو الحكم الصادر في الدعاوى المعدودة من قبيل الجنايات أو الجنح (م ٣٠ من قانون النقض) وعلى ذلك فلا يجوز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة في الدعاوى المعدودة من قبيل المخالفات إلا ما كان منها مرتباً بما^(٣) كما لا يجوز الطعن بالنقض إذا كان الحكم صادراً بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو كان صادراً بالحبس مع إيقاف التنفيذ، كما يجوز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة بالتدابير على الأحداث (عدا تدبيرى التوبيخ والتسليم) وذلك لأن محاكم الأحداث إنما هي محاكم جنائية عادية ذات اختصاص شخصى ومحدود.

وقد أجازت المادة ١٣٢ من قانون حماية الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ استئناف الأحكام الصادرة من هذه المحاكم عدا الأحكام الصادرة بالتوبيخ والتسليم إلا إذا كان هناك خطأ في تطبيق القانون أو كان هناك

(١) نقض ١٩٦٧/٥/١٦ مجموعة أحكام النقض س ١٨ رقم ١٤٣ ص ٦٨٧.

(٢) د. رعوف عبيد - المرجع السابق ص ٩٥٢.

(٣) نقض ١٩٨٤/٢/٢٨ مجموعة أحكام النقض س ٣٥ رقم ٤٣ ص ٢١١.

بطلان في الحكم أو في الإجراءات أثر فيه، أما فيما عدا ذلك فلا يجوز استئناف الأحكام الصادرة بالتوبيخ والتسليم، وهذا يعنى أنه يجوز استئناف بقية الأحكام الصادرة بالتدابير الأخرى أمام دائرة تخصص لذلك في المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها محكمة الأحداث، وعلى ذلك ما دام أن أحكام هذه المحكمة تخضع للاستئناف، فإن الأحكام التي تصدرها المحاكم الاستئنافية بشأن هذه التدابير يجوز الطعن فيها بالنقض وهذا ما كانت محكمة النقض قد سارت عليه قبل صدور قانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦، فقد قضت بأن الحكم الصادر بموجب المادة ٦١ ع يجوز الطعن فيه بطريق النقض من الصغير الذي عومل بمقتضى هذه المادة، وليس من الصواب القول بأن ما رتبته هذه المادة من الجزاءات لا يعتبر عقوبة بالمعنى الحقيقي، فلا يجوز الطعن فيها بطريق النقض، إذ أن هذه الجزاءات هي في الواقع عقوبات حقيقية نص عليها قانون العقوبات لصنف خاص من الجناة، هم الأحداث.^(١)

على أنه يراعى أن وصف الدعوى بكونها في جنائية أم في جنحة هو بما أحيلت به الدعوى أو ما ورد في ورقة التكليف بالحضور، وعلى ذلك فلو أن الدعوى كانت قد أحيلت إلى المحكمة على أنها جنحة فاتضح للمحكمة أنها مخالفة، فالعبرة تكون بما ورد في ورقة التكليف بالحضور من أنها جنحة وليس بما انتهت إليه المحكمة^(٢) ومن ثم يجوز الطعن فيها

(١) نقض ١٩٣٣/١/١٦ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ٧٥ ص ١٠٨، ١٩٣٠/٤/١٧ ج ٢ رقم ٢٤ ص ١٦، ١٩٣٧/١٢/٢٠ ج ٤ رقم ١٣٥ ص ١٢٠.

(٢) نقض ١٩٥٣/١٢/٢ مجموعة أحكام النقض س ٥ رقم ٤٨ ص ١٤٥، ١٩٦١/١٢/٢٦ س ١٢ رقم ٢١٤ ص ١٠١٤، وراجع نقض ١٩٦٩/٥/٢٢ س ٢٠ رقم ١٣٦ ص ٦٧٠، ١٩٧٩/٥/١٧ س ٣٠ رقم ١٢٣ ص ٥٧٨.

بالنقض بعد استنفاد طرق الطعن العادية، ولذا قضى بأنه إذا كانت الدعوى قد أقيمت على المتهم على أساس أنها جنحة عرض لبن للبيع مخالف للمواصفات القانونية مع العلم بذلك، فحكمت المحكمة الاستئنافية بالحكم المطعون فيه باعتبارها مخالفة على أثر ما تبينته من حسن نية المتهم فإن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض يكون جائزاً.^(١)

وإذا كانت المخالفة مرتبطة بجنحة ارتباطاً لا يقبل التجزئة، فإن الحكم سوف يكون للجريمة الأشد أى الجنحة ومن ثم يجوز أن يكون الحكم الصادر قابلاً للطعن بالنقض متى استنفذ طرق الطعن العادية.

ولا يشترط للطعن بالنقض أن يكون الحكم صادراً في جنحة من محكمة جنائية، بل يصح الطعن بالنقض في جنحة صدر حكم بها من محكمة مدنية أو تجارية كما هو الشأن في جرائم الجلسات.^(٢)

وتجدر الإشارة إلى أن القانون قد استثنى بعض الأحكام التي لا يجوز الطعن فيها بالنقض ومثالها ما نص عليه القانون في المرسوم بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم فقد منعت المادة ١/١ منه الطعن بالنقض في الحكم الذي يصدر على المتهم بإنذاره بأن يسلك سلوكاً مستقيماً.

ولا يجوز الطعن بالنقض في الأحكام التي تصدر في الدعاوى المدنية بمعرفة المدعى بالحق المدني وذلك متى كان مبلغ التعويض لا يتجاوز النصاب النهائي للقاضي الجزئي حتى ولو وصف التعويض بأنه مؤقت^(٣)، لأنه وفقاً للقاعدة العامة في شأن الطعن، أنه إذا كان طريق الطعن في

(١) نقض ١٩٦٦/١٢/١٩ مجموعة أحكام النقض س ١٧ رقم ٢٤٣ ص ١٦٧.

(٢) د. محمد مصطفى القللى - المرجع السابق ص ٥١٥.

(٣) يراعى أنه في حالة رفع طعن بالنقض المدني فيلزم أن تكون قيمة الدعوى أكثر من ألفى جنيه، راجع المادة الأولى من قانون المرافعات رقم ١٨ لسنة ١٩٩٩، وراجع نقض ١٩٧٢/١/١٠ سابق الإشارة إليه.

الحكم بالاستئناف موصدا فإنه يكون موصداً من باب أولى بالنسبة للنقض^(١)، ولذا قضى بأنه لا يقبل أن يكون في الوقت الذى أوصد فيه باب الطعن بالاستئناف في هذه الأحكام الصادرة من محكمة الجench لقلّة النصاب أن يترك الباب مفتوحاً للطعن فيها بالنقض، وسوى في ذلك بين الأحكام الصادرة من محكمة الجench ومحكمة الجنائيات، إذ القول بغير ذلك يؤدى إلى المغايرة في الحكم في ذات المسألة الواحدة بغير مبرر وهو ما يتنزه عنه القانون ويخرج عن مقصده، فلا يتصور أن يكون الحكم في الدعوى المدنية الصادر من محكمة الجench غير جائز الطعن فيه بالنقض لقلّة النصاب ويكون في الوقت ذاته قابلاً لهذا الطعن لمجرد صدوره من محكمة الجنائيات.^(٢)

ثالثاً: أن يكون الحكم صادراً من آخر درجة.

إن الأحكام التى يجوز فيها الطعن بطريق النقض يلزم فيها أن تكون أحكاماً نهائية صادرة من آخر درجة (١/٣٠) من قانون الطعن بالنقض) وعلى ذلك فإن الأحكام التى ينطبق عليها هذا الوضع هى الأحكام الصادرة من المحاكم الاستئنافية أو محاكم الجنائيات، وعلى ذلك فإنه لا يجوز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الجزئية ما دام أنها جائزة الاستئناف، ولذا فلو أن الخصم كان قد فوت على نفسه ميعاد الطعن بالاستئناف وهو طريق عادى للطعن في الحكم الصادر من أول درجة فإنه لا يجوز له أن يطعن بالنقض وهو طريق طعن غير عادى لا يلجأ إليه إلا بعد استنفاد طرق الطعن العادية لأنه كان بوسعه أن يصحح الخطأ الذى ينعاه على حكم محكمة أول درجة أمام المحكمة الاستئنافية

(١) نقض ١٩٥٦/١٢/١٨ مجموعة أحكام النقض س ٧ رقم ٣٥١ ص ١٢٧٣، وراجع نقض ١٩٩٧/١٢/٢٠ سابق الإشارة إليه.

(٢) نقض ١٩٧٢/١/١٠ مجموعة أحكام النقض س ٢٣ رقم ١٥ ص ٥٢.

وما دام لم يلجأ إليه أو فوت الميعاد فإنه لا يلومن إلا نفسه^(١)، وقد أكدت محكمة النقض في العديد من أحكامها هذه الحكمة بقولها "أن النقض ليس طريقاً عادياً للطعن على الأحكام وإنما هو طريق استثنائي لم يجزه الشارع إلى بشروط مخصوصة لتدارك خطأ الأحكام النهائية في القانون، فإذا كان الخصم قد أوصد على نفسه باب الاستئناف - وهو طريق عادي - حيث كان يسعه استدراك ما شاب الحكم من خطأ في الواقع أو القانون لم يجز له من بعد أن يلج سبيل الطعن بالنقض^(٢) ولكن إذا فوت الخصم على نفسه ميعاد الطعن بالمعارضة في الحكم الغيابي الصادر من محكمة ثاني درجة (المحكمة الاستئنافية)، فإن هذا لا يحول دون استخدامه لحقه في الطعن بالنقض، وذلك لأن المعارضة لا تعد درجة من درجات التقاضي وإنما يترتب على الطعن في الحكم بهذا الطريق العادي إعادة الدعوى إلى نفس المحكمة التي أصدرت الحكم الغيابي^(٣).

وإذا كان الحكم الصادر من المحكمة الجزئية غير جائز الاستئناف فإنه يكون من باب أولى غير جائز الطعن فيه بطريق النقض، لأن القاعدة التي استقرت عليها أحكام النقض أن ما لا يجوز استئناف (وهو طريق طعن عادي) لا يجوز الطعن فيه بالنقض (وهو طريق طعن غير عادي)^(٤)،

(١) د. محمد مصطفى القللي - المرجع السابق ص ٥١٦، وراجع نقض ١٩٦٣/٤/٢٣ مجموعة أحكام النقض س ١٤ رقم ٧١ ص ٣٥٤.

(٢) نقض ١٩٦٦/٣/١٥ مجموعة أحكام النقض س ١٧ رقم ٥٩ ص ٢٩٨، وراجع نقض ١٩٧٥/١١/٢ س ٢٦ رقم ١٤٣ ص ٦٥٢، ١٩٧٦/١١/١ س ٢٧ رقم ١٨٩ ص ٨٣٠.

(٣) د. محمد مصطفى القللي - المرجع السابق ص ٥١٦، د. رعوف عبيد - المرجع السابق ص ٩٥٣.

(٤) راجع نقض ١٩٥٦/٤/٣ مجموعة أحكام النقض س ٧ رقم ١٤٢ ص ٤٨٥، ١٩٦٣/٤/٢٣ س ١٤ رقم ٧١ ص ٣٥٤.

وعلى ذلك فإن القانون إذا حظر استئناف حكم سواء أكان ذلك الحكم قاضيا بعقوبة أو بتدبير من التدابير غير الجائز استئنافها فلا يجوز الطعن فيه بطريق النقض^(١)، كما لا يجوز الطعن بالنقض في الحكم الصادر في الدعوى المدنية التبعية والتي لا تتجاوز النصاب الانتهائي للقاضي الجزئي وذلك لأن الحكم الصادر فيها غير جائز الاستئناف^(٢)، ومنع الطعن بالنقض في هذه الحال يسرى على كل من المدعى بالحق المدني والمسئول عن الحق المدني، كما يسرى أيضا على المتهم وذلك إذا لم يكن قد استأنف الحكم الصادر عليه بالعقوبة، ولذا تقول محكمة النقض في هذا الصدد (أنه لا يعقل أن يكون الشارع قد أقفل باب الاستئناف في مثل هذه الدعوى لتفاهة قيمتها، وفي الوقت ذاته يسمح بالطعن فيها بطريق النقض)^(٣)

وقاعدة عدم جواز الطعن بالنقض في الحكم الصادر من المحكمة الجزئية في شأن الدعوى المدنية التبعية متى كان المطلوب لا يتجاوز النصاب الانتهائي للقاضي الجزئي يسرى أيضا حتى ولو كان الحكم بالتعويض صادرا من محكمة الجنايات، فلا يجوز الطعن فيه بالنقض متى كان التعويض المطلوب لا يتجاوز النصاب الانتهائي للقاضي الجزئي، وهذا ما أكدته محكمة النقض في أحد أحكامها بقولها أنه "لا يتصور أن يكون الحكم في الدعوى المدنية - الصادر من محكمة الجنايات - غير جائز الطعن فيه لقلة النصاب، ويكون في الوقت ذاته قابلا لهذا الطعن، لمجرد صدوره من محكمة الجنايات، رغم أن ضمان العدالة فيها أكثر توافرا"^(٤)، ولكن

(١) نقض ١٩٥٦/١٢/١٨ مجموعة أحكام النقض س ٧ رقم ٣٥١ ص ١٢٧٢.

(٢) نقض ١٩٥٦/٤/٣ سابق الإشارة إليه، ١٩٧٦/١/١٩ مجموعة أحكام النقض

س ٢٧ رقم ١٦ ص ٨٠، ١٩٧٩/١٢/١٨ س ٣٠ رقم ٥٦ ص ٢٧٥.

(٣) نقض ١٩٥٦/٣/٣ سابق الإشارة إليه.

(٤) نقض ١٩٧١/١/١٨ مجموعة أحكام النقض س ٢٢ رقم ١٥ ص ٦١،

محكمة النقض عدلت عن هذه القاعدة وأجازت الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية التبعية التي تصدر من محكمة الجنايات حتى ولو كان المبلغ المطلوب أقل من النصاب الانتهايي للقاضي الجزئي^(١) وقد انتقد البعض هذا القضاء على أساس أنه يفتقر إلى السند القانوني السليم^(٢)، ويبرر البعض^(٣) هذا الاتجاه من محكمة النقض، بأنه من الناحية العملية يترتب عليه الحد من الطعون التي تقدم إليها، ومن الناحية النظرية فإن نطاق الطعن بالنقض لا يتسع ليشمل كافة الأحكام وإنما يستبعد بعضها من مجال الطعن بالنقض، وأن هذا الاستبعاد كما يكون بنص في القانون، يكون أيضا استنادا إلى تفسير النص القانوني، وقد اعتمدت محكمة النقض في شأن استبعادها لبعض الأحكام من نطاق الطعن بالنقض على قلة أهمية الدعوى الأمر الذي جعل القانون يحظر استئناف الحكم الصادر فيها، ومن ثم استخلصت ضرورة عدم جواز الطعن في هذه الأحكام من الطعن بالنقض من باب أولى، وقد قارنت محكمة النقض بين الأمرين، الاستئناف وهو طريق عادي، والنقض وهو طريق غير عادي، ومنطق الأمور يقتضي أن يكون الاستئناف أوسع مجالا من النقض، ومن ثم فلا يكون منطقيا أن يكون الطعن بالنقض في حالة معينة (أى بالنسبة لنوع معين من الأحكام) أوسع من مجال الاستئناف، وقد يسر حكم النقض السابق بأن تفسير الاشتراط أن يكون الحكم صادرا من آخر درجة، على أساس أنه يقصد به أن يكون الحكم صادرا من محكمة لا يجوز استئناف أحكامها (أى عن المحكمة الاستئنافية أو محكمة الجنايات)

١٠/١/١٩٧٢ س ٢٣ رقم ١٥ ص ٥٢.

(١) نقض ١٩٧٣/٤/٢٢ مجموعة أحكام النقض س ٢٤ رقم ١٠ ص ٥٣١.

(٢) د. محمود مصطفى - المرجع السابق ص ٤٧٠.

(٣) د. محمود نجيب حسني - المرجع السابق ص ١١٤٥، ١١٤٦.

وترتبط على ذلك تستبعد الأحكام الصادرة من المحاكم التي يجوز استئناف أحكامها كقاعدة عامة، ولكن حظر القانون استئناف بعضها على سبيل الاستثناء حيث يكون الطعن بطريق النقض غير جائز بالنسبة للأحكام المستثناة من مبدأ جواز الاستئناف.^(١)

رابعاً: أن يكون الحكم صادراً في موضوع الدعوى.

يلزم لصحة الطعن بالنقض أن يكون الحكم المطعون فيه قد صدر في موضوع الدعوى، وذلك سواء أكان قاضياً بالإدانة أم بالبراءة وسواء أكانت الإدانة بعقوبة أم بتدبير، كما يلزم الطعن بالنقض في الحكم الصادر في الدعوى المدنية التبعية أن تكون المحكمة قد فصلت في الموضوع سواء أكان حكمها برفض التعويض أو بحكمها بمبلغ التعويض وذلك مع ضرورة توافر باقي الشروط المطلوبة قانوناً لصحة الطعن بالنقض.

ولكن إذا كان الحكم من قبيل الأحكام السابقة على الفصل في الموضوع كالأحكام التمهيدية والأحكام الصادرة برفض دفع فرععية، فإنها لا تقبل الطعن بالنقض وذلك لأنها أحكام لا تنهى الخصومة، ولذا فلا يطعن فيها بالنقض على حدة وإنما تكون محلاً للطعن بهذا الطريق عندما يطعن في الحكم الصادر في الموضوع^(٢) كما أنها أحكام لا يترتب عليها منع السير في الدعوى، وهذا ما أكدته القانون في المادة ٣١ من قانون الطعن بالنقض بقوله (لا يجوز الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع إلا إذا انبنى عليها منع السير في الدعوى) وعلى ذلك فإن الأحكام السابقة على الفصل في الموضوع والتي لا يترتب عليها منع سير الدعوى لا يجوز الطعن فيها بالنقض استقلالاً، ومن أمثلة ذلك الأحكام الصادرة في طلبات رد القضاة، فهي أحكام صادرة في

(١) د. محمود نجيب حسني - المرجع السابق ص ١١٤٥، ١١٤٦.

(٢) د. محمد مصطفى القللي - المرجع السابق ص ٥١٧.

مسائل فرعية خاصة بصحة تشكيل المحكمة ومن ثم فلا يجوز الطعن فيها بالنقض استقلالاً عن الأحكام الصادرة في موضوع الدعوى^(١)، كما لا يجوز الطعن بالنقض في الأحكام الخاصة برفض دفع بعدم قبول الدعوى لانقضائها بالتقادم أو لسبق صدور حكم بات فاصل في موضوعها أو لرفعها من غير ذي صفة، وذلك لأنه يترتب على ذلك أن تنظر المحكمة موضوع الدعوى^(٢).

كما لا يجوز الطعن بالنقض في الحكم الاستثنائي الذي أيد الحكم الابتدائي الذي قضى بعدم قبول المعارضة شكلاً، إذا كان لا يزال مفتوحاً باب استئناف الحكم الصادر في الموضوع^(٣)، ولا يجوز الطعن بالنقض في حكم قضى بنذب خبير^(٤) كما لا يجوز الطعن بالنقض في حكم صادر من محكمة الجناح المستأنفة بإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في المعارضة (وذلك إذا ألغت الحكم الصادر من محكمة أول درجة والقاضي بعدم قبول المعارضة شكلاً لرفعها من غير ذي صفة) ذلك لأن هذا الحكم لا يعد منهيًا للخصومة أو مانعاً من السير في الدعوى، وكذلك لا يجوز الطعن بالنقض في الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية بإلغاء حكم محكمة أول درجة والذي قضى بعدم قبول الدعوى لسبق صدور أمر بحفظها بعد التحقيق الذي أجرته النيابة العامة، لأنه حكم لا ينهي الخصومة، ويكون على المحكمة الاستئنافية طبقاً للمادة ٢/٤١٩ إجراءات

(١) نقض ١٩٥٧/٣/٥ مجموعة أحكام النقض س ٨ رقم ٥٨ ص ٢٠٢،

١٩٦٦/٥/٩ س ١٧ رقم ١٠٢، ١٠٣ ص ٥٧٢، ٥٧٣.

(٢) راجع نقض ١٩٤٧/٢/١٠ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٢٩٩ ص ٢٩١،

١٩٧٣/١/٧ مجموعة أحكام النقض س ٢٤ رقم ٩ ص ٣٦.

(٣) نقض ١٩٥٦/٥/١ مجموعة أحكام النقض س ٧ رقم ١٩٦ ص ٦٩٩.

(٤) نقض ١٩٣١/٥/٧ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ٢٥٢ ص ٢٠٣.

إعادة القضية إلى محكمة أول درجة للحكم في موضوعها^(١)، فالأحكام السابقة بياها كلها لا يجوز الطعن فيها بالنقض لأنها أحكام صادرة قبل الفصل في موضوع الدعوى ولا يترتب عليها منع سير الدعوى، ولذا فالطعن فيها بالنقض يكون تبعا للطعن بهذا الطريق في الأحكام الصادرة في موضوع الدعوى، أما إذا انبنى على هذه الأحكام السابقة على الفصل في الموضوع منع سير الدعوى، فإنه يجوز الطعن فيها بالنقض، ومثال الأحكام السابقة على الفصل في الموضوع والتي يجوز فيها الطعن بطريق النقض، الحكم الصادر في المعارضة في الحكم الاستثنائي بعدم جوازها أو بعدم قبولها شكلا أو باعتبارها كأن لم تكن^(٢)، والحكم الصادر في الاستئناف بعدم جوازه أو بعدم قبوله شكلا، أو بعدم الاختصاص بنظر الدعوى المدنية لأنه يترتب على ذلك منع سير هذه الدعوى أمام القضاء الجنائي^(٣).

ومن الأحكام السابقة على الفصل في الموضوع التي يجوز الطعن فيها بالنقض الأحكام الصادرة من محاكم الجنايات بعدم الاختصاص، لأنه يترتب عليها منع سير الدعوى، ويعد الطعن في هذه الحالة أشبه بطلب مقدم لمحكمة النقض لتحديد المحكمة المختصة^(٤)، وأيضا الحكم الصادر من محاكم الجنايات بعدم قبول الدعوى بحالتها التي قدمت بها لها^(٥). أما إذا كان الحكم بعدم الاختصاص صادرا من محكمة الجنح المستأنفة، وكان

(١) نقض ١٩٧٠/١/١٩ مجموعة أحكام النقض س ٢١ رقم ٣٣ ص ١٤١، ١٩٧٣/١/٧ س ٢٤ رقم ٩ ص ٣٦.

(٢) نقض ١٩٣٨/٥/٤ مجموعة القواعد ج ٤ رقم ١٩٢ ص ١٥٤.

(٣) راجع د. رعوف عبيد - المرجع السابق ص ٩٥٨.

(٤) راجع نقض ١٩٦٩/٤/٢١ مجموعة أحكام النقض س ٢٠ رقم ١١٢ ص ٥٣٩، ١٩٧١/٦/٢٠ س ٢٢ رقم ١١٧ ص ٤٧٨.

(٥) نقض ١٩٦٨/١/٨ مجموعة أحكام النقض س ١٩ رقم ١ ص ٤.

سبب ذلك الحكم هو أن الدعوى من قبيل الجنايات، فلا يجوز الطعن في هذا الحكم بالنقض، وذلك لأن هذا الحكم سترتب عليه إحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات للحكم فيها، أما إذا كان حكم محكمة الجنايات المستأنفة بعدم الاختصاص مبنيًا على أن الجريمة تحمل شبه الجناية، وكان الظاهر يوحى بصحة هذا الاعتقاد، فلا يجوز الطعن في هذا الحكم بالنقض ما دام أن الباب مفتوحًا لنظر الدعوى أمام محكمة الجنايات على أساس وجود شبهة الجناية الظاهر، أما إذا كانت محكمة الجنايات المستأنفة قد قضت بعدم الاختصاص لأن الجريمة المعروضة عليها تحمل شبه الجناية، وكان الحكم يدل بذاته على أن المحكمة قد أخطأت في هذا وأن الواقعة لا تحمل شبه الجناية، فإنه يجوز الطعن بالنقض في هذا الحكم، ويعد الطعن بالنقض بمثابة طلب إلى المحكمة لتحديد المحكمة المختصة بنظر الدعوى^(١) وأيضًا يجوز الطعن بالنقض إذا حكمت محكمة الجنايات المستأنفة خطأ بعدم اختصاصها لأن المتهم عائد عودًا متكررًا ويجوز الحكم عليه بعقوبة الجناية، كأن تكون الجريمة المحركة للدعوى بها كانت قد وقعت قبل أن يصدر الحكم في الجريمة السابقة، الأمر الذي يترتب عليه أن المحكمة قد أخطأت في تحديد شروط العود، ولذا فلا تختص به محكمة الجنايات وإذا رفع أمامها فستحكم قطعًا بعدم الاختصاص، مما يترتب عليه منع السير في الدعوى.^(٢)

كما يجوز الطعن بالنقض في الحكم الصادر من محكمة الجنايات بعدم الاختصاص لأن المتهم المقدم لها لا زال حدثًا رغم تجاوزه هذه

(١) نقض ١٩٤٦/٢/١٨ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٨٦ ص ٧٦، ١٩٤٦/٤/١٥ ج ٧ رقم ١٤٥ ص ١٣٢، وراجع أيضًا نقض ١٩٤١/١/٦ ج ٥ رقم ١٨٢ ص ٣٤٦، ١٩٧٨/١٢/١٠ مجموعة أحكام النقض س ٢٩ رقم ٨٥ ص ٨٩٢، ١٩٨٠/٤/٢١ س ٣١ رقم ١٠٤ ص ٥٤٩.

(٢) نقض ١٩٦٩/١١/٣ مجموعة أحكام النقض س ٢٠ رقم ٢٣٨ ص ١١٩٨.

السن، ثم تحرك الدعوى في مواجهته أمام محكمة الأحداث، لأن محكمة الأحداث سوف تحكم بعدم الاختصاص لأن المتهم قد جاوز السن التي يعد بناء عليها حدثا وفقا لقانون الأحداث (١٨ سنة) وهذا سوف يترتب من جرائه منع سير الدعوى، لذا فيجوز الطعن في هذا الحكم الصادر من محكمة الجنايات بالنقض.^(١)

المبحث الثاني

من له حق الطعن بالنقض

منح القانون في المادة ٣٠ من قانون الطعن بالنقض كلا من النيابة العامة والمتهم والمدعى بالحق المدني والمسئول عن الحق المدني، التقرير بالطعن بالنقض وذلك شريطة أن تتوافر في الطاعن الصفة (بأن يكون خصما في الدعوى التي صدر فيها الحكم محل الطعن) والمصلحة (أى أن يكون للطاعن مصلحة من وراء طعنه في الحكم محل الطعن) وذلك على النحو التالى:

١ - النيابة العامة.

إن طعن النيابة العامة بالنقض ينصرف إلى الشق الجنائي من الحكم لأنها خصم في الدعوى الجنائية، ولا ينصرف إلى الشق المدني لأنها لا تعد خصما في الدعوى المدنية اللهم إلا إذا كانت هي التي أقامت الدعوى المدنية التبعية على المتهم أو على المسئول عن الحق المدني للحكم عليهما بالمصاريف المستحقة للحكومة.

ويكون من حق النيابة العامة الطعن بالنقض في الشق الجنائي سواء

(١) راجع نقض ١٩٧٩/٥/٢١ مجموعة أحكام النقض س ٣٠ رقم ١٢٦ ص

أكان الحكم صادرا على المتهم بالإدانة أم بالبراءة، وذلك لأنه كقاعدة عامة ليست مصلحة النيابة متمثلة دائما في إدانة المتهم بل إن مصلحتها تتمثل في أن تأتى كلمة القضاء عادلة أى موافقة لصحيح النصوص القانونية^(١)، وحق النيابة العامة في الطعن بالنقض من الأمور التى تتعلق بالنظام العام (المصلحة العامة للمجتمع) ولذا فإنه لا يجوز لها أن تتنازل مقدما عن تقريرها بالطعن بالنقض، كما لا يجوز لها أن تتنازل عنه بعد التقرير به.

وطعن النيابة العامة في الحكم بالنقض يصدر من أى عضو من أعضائها دون التقيد بدرجة معينة في الترتيب الوظيفى للنيابة العامة، إلا أنه يجب أن يوقع على أسباب الطعن رئيس نيابة على الأقل^(٢)، وهذا ما قرره القانون في المادة ٣/٣٤ من قانون النقض بقوله "وإذا كان الطعن مرفوعا من النيابة العامة فيجب أن يوقع أسبابه رئيس نيابة على الأقل"^(٣) ويمثل النيابة العامة أمام محكمة النقض عضو من أعضاء النيابة العامة للنقض وفقا للمادة ٢٤ من قانون السلطة القضائية، وإذا قلن يكون هذا العضو أقل من رئيس نيابة.^(٤)

ويراعى أن القانون قد ألزم النيابة العامة أن تعرض على محكمة

(١) راجع نقض ١٩٦٥/٣/٢٣ مجموعة أحكام النقض س ١٦ رقم ٦٣ ص ٢٩٣.

(٢) راجع نقض ١٩٨٤/٣/٧ مجموعة أحكام النقض س ٣٥ رقم ٥٣ ص ٢٥٤.

(٣) أما إذا كان الطعن بالنقض مرفوعا من غير النيابة العامة فإنه يلزم أن يوقع على أسبابه محام مقبول أمام محكمة النقض (م ٤/٣٤ من قانون النقض) وراجع نقض ١٩٩٥/١٠/٥ الطعن رقم ٢٣٦٦١ س ٦٣ ق.

(٤) لأن نيابة النقض وفقا للمادة ٢٤ من قانون السلطة القضائية تتكون من مدير يختار من بين مستشارى النقض أو الاستئناف أو المحامين العامين ويعاونه عدد كاف من الأعضاء من درجة محام عام أو رئيس نيابة.

النقض الحكم الحضوري الصادر من محكمة الجنايات على المتهم بعقوبة الإعدام (م ٤٦ من قانون النقض) خلال ستين يوما من تاريخ صدوره (م ٣٤ من قانون النقض) مشفوعا بمذكرة برأيها في الحكم، ولذا فإذا لم تعرض النيابة العامة الحكم على محكمة النقض في خلال هذه المدة أو قدمته في الميعاد ولكن دون مذكرة برأيها، فإنه لا يترتب على ذلك بطلان، لأن هذا الإلزام إنما هو من قبيل الواجب الإجرائي الذي يقع على عاتق النيابة العامة خلال ميعاد تنظيمي حدده القانون.^(١)

٢ - المتهم.

إن من حق المتهم أن يقرر بالطعن بالنقض في الحكم الصادر عليه سواء في الشق الجنائي أو في الشق المدني من الحكم أو فيهما معا، ولكن إذا كان الحكم في الشق الجنائي (الدعوى الجنائية) صادرا عليه بالبراءة فلا يجوز له أن يطعن بالنقض وذلك لانتفاء المصلحة مهما كانت مبرراته في ذلك. وهذا الحق حق شخصي لمن صدر الحكم ضده يمارسه أو لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته وليس لغيره أن ينوب عنه في مباشرته إلا إذا كان موكلا منه توكيلا يخوله هذا الحق^(٢)، ويجوز لورثة المحكوم عليه أن يقرر بالطعن بالنقض في الحكم الصادر على مورثهم في شقه المدني فحسب (الدعوى المدنية).^(٣)

ولا يقبل من المتهم أن يتنازل مقدما عن حقه في الطعن بالنقض، ولذا فلو تنازل ثم عاد وقرر بالطعن بالنقض وكان الميعاد ما زال ممتدا فإن الطعن يقبل منه، ولكن له الحق بعد أن يقرر بالطعن أن يتنازل عنه، لأنه كان بإمكانه ألا يقرر بالطعن وذلك بتفويته على نفسه ميعاد الطعن، فمن

(١) نقض ١٩٦٠/٤/٢٦ مجموعة أحكام النقض س ١١ رقم ٧٤ ص ٣٦٥.

(٢) راجع نقض ١٩٩٨/٥/١٧ الطعن رقم ١٢٨٤٨ س ٦٠ ق.

(٣) د. رءوف عبيد - المرجع السابق ص ٩٦٣.

باب أولى يكون له الحق في التنازل عنه بعد التقرير به.^(١)

٣ - المدعى بالحق المدني.

إن طعن المدعى بالحق المدني ينصرف إلى الحكم الصادر في الدعوى المدنية فحسب (م ٣٠، ٣٣ من قانون الطعن بالنقض) فلا يجوز له الطعن بالنقض في الحكم الصادر في الدعوى الجنائية لأنه ليس خصما (طرفا) فيها وليس له مصلحة فيها حتى ولو كان هو الذي حرك الدعوى الجنائية (بطريق الادعاء المباشر)^(٢)، ولكن له الحق في الاستناد إلى أوجه متعلقة بالدعوى الجنائية متى كان لها تأثير على دعواه المدنية، ولذا فإذا قضت محكمة الموضوع بعدم قبولها الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها لرفعها ممن ليست له صفة فيها، وعدم قبولها الدعوى المدنية أيضا لكونها تابعة للدعوى الجنائية، فيكون من حق المدعى المدني أن يستند في طعنه في الحكم الصادر بعدم قبول دعواه المدنية على أن الدعوى الجنائية مقبولة ومرفوعة ممن له صفة في رفعها^(٣) على أنه يلزم مراعاة أن المدعى بالحق المدني لكي يقبل طعنه بالنقض في الحكم الصادر في الدعوى المدنية أن تكون طلباته أكثر من النصاب الانتهائي للقاضي الجزئي^(٤) وأن يكون قد استنفذ طريق الطعن بالاستئناف، ويجوز للمدعى المدني أن يقرر بالتنازل مقدما عن استخدام حقه في الطعن بالنقض، ويقبل ذلك منه، وهذا مرجعه إلى أن الدعوى المدنية دعوى خاصة على عكس الدعوى الجنائية والتي تعد دعوى عامة ومن ثم فلا يجوز التنازل عن التقرير بالطعن في

(١) د. محمود نجيب - المرجع السابق ص ١١٥٢.

(٢) نقض ١٩٧٦/٢/١ مجموعة أحكام النقض س ٢٧ رقم ٢٧ ص ١٣٩، ١٩٧٨/١٠/١٩ س ٢٩ رقم ١٥١ ص ٧٤٩، وراجع نقض ١٩٩٤/١١/١٥ الطعن ٢٥٦٤٤ س ٥٩ ق.

(٣) د. محمود نجيب حسني - المرجع السابق ص ١١٥٣.

(٤) راجع نقض ١٩٧٦/٢/١ مجموعة أحكام النقض س ٢٧ رقم ٢٧ ص ١٣٩.

الحكم الصادر فيها مقدما كما سبق أن أوضحنا، ويجوز من باب أولى أن يتنازل المدعى المدني عن طعنه بعد تقريره به في الميعاد، وإذا توفى المدعى بالحق المدني فإنه يكون من حق ورثته التقرير بالطعن ما دام أن ميعاده ما زال ممتداً.

٤ - المسئول عن الحق المدني.

إن حق المسئول عن الحق المدني في الطعن بالنقض قاصر على الدعوى المدنية فحسب (م. ٣٠، ٣٣ من قانون الطعن بالنقض) والتي كان طرفاً فيها أمام المحكمة التي أصدرت الحكم محل الطعن، دون الدعوى الجنائية لأنه ليس طرفاً في هذه الدعوى الأخيرة، حتى لو كان قد انضم إلى المتهم في الدعوى الجنائية وفقاً للمادة ٢٥٤ إجراءات، لأن انضمامه لا يضيف عليه صفة أنه خصم فيها^(١)، وبشرط أن يكون التعويض المطلوب مما يتجاوز النصاب الإتهائي للقاضي الجزئي، وأن يستنفذ طريق الطعن بالاستئناف. وللمسئول عن الحق المدني أن يستند في طعنه بالنقض في الحكم الصادر في الدعوى المدنية على أوجه متعلقة بالدعوى الجنائية متى كان لها أثر على الدعوى المدنية، ولذا فلو أن الحكم المطعون فيه كان قد قضى بعدم قبول الدعوى الجنائية وألزم المسئول عن الحق المدني بالتعويض، فإنه يكون من حقه أن يطعن في الحكم الصادر بإلزامه بالتعويض استناداً إلى أن الدعوى الجنائية قضى بعدم قبولها وأن ذلك كان يستتبع عدم قبول الدعوى المدنية هي الأخرى^(٢)، وللمسئول عن الحق المدني أن يتنازل مقدماً عن التقرير بالطعن بالنقض في الدعوى المدنية،

(١) د. رعوف عبيد - المرجع السابق ص ٩٦٤، وراجع نقض ١٩٧٦/١١/١

بمجموعة أحكام النقض س ٢٧ رقم ١٨٩ ص ٨٣٠، ١٩٦٠/٣/٢١ س ١١

رقم ٥٤ ص ٢٧٣.

(٢) نقض ١٩٦٠/٣/٢١ سابق الإشارة إليه.

شأنه في ذلك شأن المدعى بالحق المدني، لأن الدعوى المدنية دعوى خاصة، ويجوز له أن يتنازل عن الطعن بعد رفعه، وإذا توفي فإن لورثته التقرير بالطعن ما دام أن الميعاد ما زال ممتدًا، ولهم حق السير في الطعن إذا كان مورثهم كان قد قرر به في ميعاده ثم توفي.

الفصل الثاني

ميعاد الطعن بالنقض وإجراءاته وأحواله

وسوف نقسم هذا الفصل إلى مباحث ثلاثة، نتناول في أولها ميعاد الطعن بالنقض، ونخصص الثاني للحديث عن إجراءات الطعن بالنقض، أما الثالث فسنناول فيه بيان أحوال الطعن بالنقض.

المبحث الأول

ميعاد الطعن بالنقض

حدد القانون ميعاد الطعن بالنقض في المادة ٣٤ من قانون الطعن بالنقض بقوله "يحصل الطعن بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم في ظرف ستين يوما من تاريخ الحكم الحضورى، أو من تاريخ انقضاء ميعاد المعارضة أو من تاريخ الحكم الصادر في المعارضة. ويجب إيداع الأسباب التي بنى عليها الطعن في هذا الميعاد". وعلى ذلك فإن ميعاد الطعن بالنقض هي ستين يوما من تاريخ صدور الحكم الحضورى أو من تاريخ انقضاء ميعاد المعارضة إذا كان الحكم غيابيا أو من تاريخ الحكم الصادر في المعارضة إذا كان الخصم قد لجأ إلى الطعن في الحكم الغيابي بطريق المعارضة، ويجب أن تودع في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم محل الطعن الأسباب التي بنى عليها الطعن في خلال هذه

المدة (الستين يوما)، ويستوى في هذا الميعاد كافة خصوم الدعوى الجنائية أو المدنية، فمدة الطعن واحدة في كلا الدعويين ولكافة الخصوم، ومواعيد الطعن بالنقض لا يضاف لها مواعيد المسافة^(١)، وميعاد الستين يوما يبدأ حسابه من اليوم التالى لصدور الحكم إذا كان حضوريا ومن اليوم التالى لانقضاء ميعاد الطعن بالمعارضة، ومن اليوم التالى لتاريخ الحكم الصادر فى المعارضة، وبحسب اليوم الأخير، وإذا تصادف أن كان يوم عطلة رسمية فإنه يمتد إلى اليوم التالى له أما إذا كانت العطلة فى خلال المدة فلا يمتد الميعاد.^(٢)

وترجع الحكمة التى من أجلها تقرر حساب مدة الستين يوما بالنسبة للحكم الحضورى من تاريخ صدوره إلى افتراض علم الخصم صاحب الصفة والمصلحة فى التقرير بالطعن بالحكم الصادر، بيد أن هذا الافتراض بالعلم، إنما هو قرينة بسيطة يجوز إثبات عكسها بانتفاء علم الطاعن بالحكم الصادر لسبب لا يرجع إلى خطئه ومن ثم فإن الميعاد لا يبدأ حسابه إلا من تاريخ إعلانه رسميا بصدور الحكم أو تقدمه للتنفيذ وفى ذلك تقول محكمة النقض "إن علة احتساب مدة ميعاد الطعن فى الحكم الحضورى بيوم صدوره هى افتراض علم الطاعن به فى اليوم الذى صدر فيه، فإذا ما انتفت هذه العلة لمانع قهرى فلا يبدأ الميعاد إلا من يوم العلم رسميا بصدور الحكم المراد الطعن عليه".^(٣)

ويمتد ميعاد التقرير بالطعن بالنقض متى وجدت أسباب قهرية حالت دون أن يتقدم الطاعن بطعنه فى الميعاد، ومتى زال المانع ولم يتقدم

(١) راجع نقض ١٩٧٣/٤/١٦ مجموعة أحكام النقض س ٢٤ رقم ٨ ص ٥٢٢،

١٩٧٩/٤/٥ س ٣٠ رقم ٩١ ص ٤٣٠.

(٢) د. محمود نجيب حسنى - المرجع السابق ص ١١٨١.

(٣) نقض ١٩٧٥/٢/٢٣ مجموعة أحكام النقض س ٢٦ رقم ٤٠ ص ١٧٩.

بالطعن بدون مرور مقبول فإنه يسقط حقه في التقرير به، ومتى قرر به فإنه يتوقف قبوله على قبول محكمة النقض للعذر ومدى جديته، وإلا كان لها أن تقرر بعدم قبول الطعن^(١)، إلا أنه ليس بذات أهمية أن يقدم الطاعن عند تقريره للطعن بالنقض الأسباب التي بنى عليها طعنه، بل أن له أن يطلب مهلة لتحضير هذه الأسباب، فإذا كان تأخره في الطعن مرجعه للعذر القهري ثم زال هذا العذر وقدم الطعن فإن من حقه أن يحصل على مهلة لتقدم أسباب الطعن شريطة ألا تزيد المهلة عن عشرة أيام محسوبة من تاريخ زوال العذر القهري.^(٢)

ويعد من قبيل الأعذار القهرية والتي يترتب عليها امتداد مواعيد التقرير بالطعن بالنقض، مرض الطاعن وأيضاً وجوده خارج القطر أو تجنيده^(٣)، أما مرض محاميه فلا يعد من الأعذار القهرية التي يترتب عليها امتداد الميعاد^(٤) كما لا يعد عذراً وجود الطاعن بالسجن حيث كان بإمكانه أن يقرر بالطعن لدى الموظف المختص بالسجن في السجل المعد لهذا الغرض خلال الميعاد، ولا يعد عذراً كذلك سفر الطاعن اختياراً لخارج القطر بعد علمه بالحكم^(٥) كما لا يعد عذراً قهرياً عدم إيداع الحكم الصادر بالإدانة بعد التوقيع عليه في قلم الكتاب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره، ولذا فلا يمتد الميعاد لأن بوسع الطاعن أن يتمسك بذلك لإبطال الحكم بشرط أن يطعن بذلك في ميعاد الستون يوماً.^(٦)

كما يبدأ حساب مدة الطعن بالنقض في الحكم الغيابي الصادر من

(١) نقض ١٩٧٩/٥/١٤ مجموعة أحكام النقض س ٣٠ رقم ١٢٢ ص ٥٧٥.

(٢) نقض ١٩٦٩/١٠/٢٧ مجموعة أحكام النقض س ٢٠ رقم ٢٣٣ ص ١١٧٩.

(٣) نقض ١٩٧٧/٢/١٤ مجموعة أحكام النقض س ٢٨ رقم ٥٦ ص ٢٥٧.

(٤) نقض ١٩٨٠/٣/١٩ مجموعة أحكام النقض س ٣١ رقم ٧٩ ص ٤٣٤.

(٥) د. محمود نجيب حسني - المرجع السابق ص ١١٨٣.

(٦) د. رعوف عبيد - المرجع السابق ص ٩٦٩.

المحكمة الاستئنافية من تاريخ انتهاء المعارضة، كما يكون هذا الموعد (انتهاء ميعاد الطعن بالمعارضة) هو الوقت الذى يبدأ منه حساب المدة التى يكون للنياية العامة الحق بالطعن بالنقض فى هذا الحكم (لأنه ليس لها حق الطعن بالمعارضة لأن الحكم فى جميع الحالات حصرى فى حقها لأن وجودها شرط لصحة تشكيل المحكمة كما سبق أن أوضحنا فى مناسبات سابقة).

وإذا كان الحكم الغيابى صادرا من محكمة الجناح المستأنفة بتأييد الحكم بالبراءة الصادر من محكمة أول درجة، فإن هذا الحكم لا يجوز الطعن فيه بالمعارضة وإنما يجوز الطعن فيه بالنقض وتبدأ مدة الطعن بالنقض من تاريخ صدور الحكم.^(١)

وإذا كان الحكم قد صدر فى المعارضة من المحكمة الاستئنافية فإن ميعاد الطعن بالنقض يبدأ حسابه من تاريخ صدور هذا الحكم، سواء أكان الحكم صادرا بعدم قبول الدعوى شكلا أو باعتبارها كأن لم تكن أو يكون حكما فى موضوع الدعوى، وهذا مرجعه لافتراض علم الطاعن بالحكم الصادر على أساس أنه هو الذى طعن بالمعارضة، فإذا انتفى علمه بالحكم الصادر لعدم إعلانه بالجلسة الخاصة لنظر المعارضة أو كان إعلانه بها باطلا أو توافر فى حقه عذر قهرى فإن ميعاد الطعن بالنقض لا يبدأ إلا من تاريخ علمه بالحكم بإعلانه به رسميا أو تقدمه للتنفيذ.^(٢)

ويراعى أنه إذا كان الحكم الاستئنافى الغيابى غير قابل للمعارضة فإن ميعاد الطعن فيه بالنقض يبدأ من تاريخ صدوره.

أما الأحكام الصادرة من محكمة الجنايات فى جناية فى غيبة المتهم

(١) نقض ١٩٧٠/١١/٢٢ مجموعة أحكام النقض س ٢١ رقم ٢٧٦ ص ١١٤٣.

(٢) راجع د. محمود نجيب حسنى - المرجع السابق ص ١١٨٣، وراجع نقض

١٩٨٥/١/٢١ مجموعة أحكام النقض س ٩ رقم ٢١ ص ٨٢.

بالبراءة فإنه يعد حكماً نهائياً ولا يجوز الطعن فيه إلا من النيابة العامة وحدها خلال ستين يوماً من تاريخ صدوره^(١)، أما إذا كان حكماً بالإدانة فإنه يكون حكم تهديدي يسقط بالقبض على المتهم أو تسليمه نفسه وتعاد محاكمته، أما إذا كان الحكم صادراً منها في جنحة غيايباً ثم عارض فيه المتهم وصدر الحكم في المعارضة فإن هذا الحكم يكون قابلاً للطعن فيه بالنقض متى توافرت فيه شروط الطعن بالنقض وتبدأ المدة من تاريخ صدور الحكم.

المبحث الثاني

إجراءات الطعن بالنقض

إن إجراءات الطعن بالنقض تتمثل في ضرورة التقرير بالطعن، وإيداع أسباب الطعن، وأخيراً دفع الكفالة، وسوف نبين كل إجراء من هذه الإجراءات في مطلب مستقل، ثم نتبعهم بمطلب عن إجراءات نظر محكمة النقض في الطعن.

المطلب الأول

التقرير بالطعن بالنقض

إن الطعن بالنقض يتم بالتقرير به في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم وهذا ما أوضحه القانون في المادة ١/٣٤ من قانون الطعن بالنقض بقوله "يحصل الطعن بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم .." وعلى ذلك فيلزم أن يقرر الطاعن بالطعن في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم محل الطعن، وهذا التقرير إنما هو إجراء

(١) نقض ١٩٨٠/١٢/٨ مجموعة أحكام النقض س ٣١ رقم ٢٠٨ ص ١٠٨٥.

جوهري يترتب على عدم مراعاته عدم قبول الطعن شكلا ولذا فلا يغني عن التقرير بالطعن في قلم الكتاب إرسال برقية أو رسالة إلى قلم كتاب المحكمة تفيد رغبته في التقرير بالطعن بالنقض، ولا مكاملة تليفونية، كما لا يغني عن التقرير بالطعن في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم بمجرد التدخل في الطعن المرفوع من متهم آخر في نفس الدعوى مهما قيل عن وحدة الواقعة محل الطعن أو وحدة المصلحة المشتركة.^(١)

ومتى تم التقرير بالطعن في قلم الكتاب كان ذلك كاف بذاته لدخول الطعن في حوزة محكمة النقض ويثبت الموظف المختص بقلم الكتاب تقرير الطاعن بالنقض في السجل المعد لذلك ويوقع عليه، لأن توقيع الطاعن على تقريره بالطعن ليست ضرورة ما دام أن الموظف المختص قد وقع بما يفيد أن الطاعن قد قرر الطعن بالنقض، وإذا كان الطاعن موجودا بالسجن فإن من حقه أن يقرر الطعن بالنقض أمام موظف السجن والذي يقوم بإثبات ذلك في السجل المعد لهذا الغرض^(٢)، وعلى إدارة السجن أن تقوم بإبلاغ هذا التقرير إلى قلم كتاب محكمة النقض، فإذا لم تقم بالإبلاغ فلا يترتب على ذلك إضرار بالطاعن ما دام أنه قرر بالطعن في ميغاده وثبت ذلك من السجل المعد لهذا الغرض بالسجن.^(٣)

ولكن إذا توافر مانع قهري حال بين الطاعن وبين التقرير بالطعن بالنقض وفقا لما رسمه القانون فإنه يغني عن التقرير به في قلم الكتاب بمجرد إبداء الرغبة في الطعن بوسيلة أخرى^(٤)، ولذا قضى بأنه إذا كانت إدارة

(١) نقض ١٩٥٠/٣/٦ مجموعة أحكام النقض س ١ رقم ١٣٢ ص ٣٩٢.

(٢) نقض ١٩٤٢/٢/٢٦ مجموعة القواعد ج ٥ رقم ٤٤٨ ص ٦١٦.

(٣) نقض ١٩٣٥/٤/٢٢ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ٣٦٣ ص ٤٦٨.

(٤) نقض ١٩٦٧/٤/٣ مجموعة أحكام النقض س ١٨ رقم ٨٩ ص ٤٧٢.

الجيش لم ترسل السجين الطاعن إلى قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم ليقرر بالطعن بالنقض أمام الموظف المختص أو تطلب من ذلك الموظف الانتقال إلى مقر الوحدة المسجون بها الطاعن لتلقى رغبته في ذلك، فإن الطاعن كان في حالة عذر قهري حال بينه وبين التقرير بالنقض بالطريق المرسوم بالقانون، ويكون الطعن بالصورة التي قدم بها مقبولا شكلا.^(١)

وكما يجوز تقديم التقرير بالطعن بالنقض في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم فإنه يجوز أن يتم التقرير بالطعن في قلم كتاب محكمة النقض.^(٢)

ويقدم التقرير بالطعن الطاعن نفسه لأنه حق شخصي مخول له قانونا فله حق استعماله أو عدم استعماله، ويجوز له أن ينيب غيره في التقرير به بموجب توكيل وليس من الضروري أن يكون الوكيل محاميا لأن القانون لم يتطلب المحامي إلا للتوقيع على أسباب الطعن بالنقض، ويلزم أن يكون في التوكيل منصوصا فيه على حق الوكيل في الطعن بالنقض وإلا كان الطعن غير مقبول شكلا لرفعه من غير ذي صفة، حتى ولو كان الوكيل محاميا ما دام أنه لم ينص في التوكيل على حقه في الطعن في الحكم بالنقض^(٣)، ويلزم أن يكون التوكيل سابقا على التقرير بالنقض ومن ثم فلا يصح التوكيل اللاحق على التقرير^(٤)، وليس بشرط أن يكون

(١) نقض ١٩٦٦/١٠/٣١ مجموعة أحكام النقض س ١٧ رقم ١٩٦ ص ١٠٤٤.

(٢) د. محمود نجيب حسني - المرجع السابق ص ١١٨٦.

(٣) راجع نقض ١٩٧٠/٣/٣٠ مجموعة أحكام النقض س ٢١ رقم ١٢٠ ص

٥٠١، ١٩٧٨/١٢/١٨ س ٢٩ رقم ١٩٧ ص ٩٥٣ وراجع نقض

١٩٩٨/٥/١٧ الطعن ١٢٨٤٨ س ٦٠.

(٤) نقض ١٩٥١/٥/٢٢ مجموعة أحكام النقض س ٢ رقم ٤١٤ ص ١١٣٦،

١٩٧٨/٥/١٤ س ٢٨ رقم ٩٢ ص ٥٠٤.

التوكيل خاصا بالطعن بالنقض في حكم معين بالذات بل يصح أن يكون التوكيل شاملا لكل حكم يصدر في حق الموكل. ويلزم أن يودع التوكيل في ملف الدعوى حتى تتمكن محكمة النقض من التحقق من صحة الوكالة عن صاحب المصلحة وإلا كان الطعن غير مقبول شكلا^(١)، وإذا كان الوكيل محاميا فلا يجوز له أن ينب عنه في التقرير بالطعن إلا من تتوافر فيه أهلية الطعن بالنقض، ولذا فلا يجوز له أن ينب عنه وكيل محام، لأنه بذلك يسبغ عليه ولاية في أمر قضائي بحث هو الطعن في الحكم وهذا ما لا يملكه المحامي.^(٢)

وإذا كان المحكوم عليه حدثا، فإن التقرير بالطعن بالنقض يكون من وليه أو وصيه أو لمن له سلطة عليه أو من يتم توكيله من قبلهم لهذا الغرض.^(٣) وإذا كان الطعن بالنقض من قبل النيابة العامة فإنه يجوز أن يقرر بالطعن أى عضو من أعضاء النيابة بصرف النظر عن درجته، إلا أنه بالنسبة للأسباب التى يبنى عليها الطعن فيلزم أن يوقع عليها رئيس نيابة على الأقل.

المطلب الثانى

إيداع أسباب الطعن بالنقض

يلزم أن يودع الطاعن أسباب طعنه بالنقض فى خلال المدة المحددة للطعن بالنقض وهى ستون يوما من تاريخ الحكم الحضورى أو من تاريخ

(١) نقض ١٩٥٤/٥/٣ مجموعة أحكام النقض س ٥ رقم ١٨٩ ص ٥٥٨،

١٩٧٩/١/٤ س ٣٠ رقم ٢ ص ١٥.

(٢) د. رعوف عبيد - المرجع السابق ص ٩٧٢، وراجع نقض ١٩٦١/٣/٢٨

مجموعة أحكام النقض س ١٢ رقم ٧٢ ص ٣٨٠.

(٣) نقض ١٩٧٩/١١/٢٦ مجموعة أحكام النقض س ٣٠ رقم ١٨١ ص ٨٤٣.

انقضاء ميعاد المعارضة أو من تاريخ الحكم الصادر في المعارضة (م ٣٤ من قانون النقض) فإيداع أسباب الطعن إجراء جوهري لا غنى عنه لقبول الطعن بالنقض شكلاً، ومن ثم فإيداع الأسباب يكمل التقرير بالطعن لقبول الطعن شكلاً ومن ثم فلا يغني أحدهما عن الآخر^(١)، ولذا تقول محكمة النقض بشأنهما أن التقرير بالطعن بالنقض هو مناط اتصال المحكمة به، أما تقدم الأسباب فهو شرط قبوله^(٢)، ويلزم أن تكون الأسباب واضحة ومحددة^(٣) وليست مبهمة ومجهلة بحيث يستحيل معها معرفة مأخذ الطاعن على الحكم محل الطعن^(٤) وتقدم الأسباب إلى قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم محل الطعن، كما يجوز أن تقدم إلى قلم كتاب محكمة النقض^(٥) ولذا فإنه لا يغني عن ذلك أن تقدم الأسباب إلى مكتب النائب العام فإنه لا ينتج أثره^(٦) كما لا يصح تقدم الأسباب إلى مأمور السجن لأنه هو الآخر ليس جهة مختصة بذلك، ولذا فلو أرسله مأمور السجن إلى قلم كتاب محكمة النقض فوصل بعد الميعاد فإنه لا ينتج أثره ومن ثم يكون الطعن غير مقبول شكلاً لعدم إيداع الأسباب في قلم

(١) راجع نقض ١٩٧٧/٦/٦ مجموعة أحكام النقض س ٢٨ رقم ١٥٣ س

٧٣٤، ١٩٧٨/١٠/٥ س ٢٩ رقم ١٣١ ص ٦٧٤.

(٢) نقض ١٩٥٩/١٠/٢٦ مجموعة أحكام النقض س ١٠ رقم ١٧٦ ص ٨٢٠،

١٩٧٤/٦/٣ س ٢٥ رقم ١١٦ ص ٥٣٨، ١٩٧٥/١٠/٢٠ س ٢٦ رقم

١٣٦ ص ٦٠٨.

(٣) نقض ١٩٦٢/٤/٢٣ مجموعة أحكام النقض س ١٣ رقم ١٠٣ ص ٤١٣،

١٩٦٦/١١/٢١ س ١٧ رقم ٢٠٩ ص ١١٥.

(٤) نقض ١٩٦٢/٤/٢٣ سابق الإشارة إليه.

(٥) نقض ١٩٥٧/٣/٥ مجموعة أحكام النقض س ١٨ رقم ٥٧ ص ١٩٨،

١٩٦٦/٥/٢٣ س ١٧ رقم ١٢٢ ص ٦٧١.

(٦) نقض ١٩٦٠/١٠/١٠ مجموعة أحكام النقض س ١١ رقم ١٢٥ ص ٦٦٥.

الكتاب في الميعاد المحدد للطعن.^(١)

وقد استلزم القانون أن تكون أسباب الطعن بالنقض موقعة من محام مقبول للمرافعة أمام محكمة النقض وذلك ضمانا لجدية الطعن (م ٤/٣٤ من قانون النقض)^(٢)، أما إذا كان الطعن مقدما من النيابة العامة فإن الأسباب يلزم أن تكون موقعة من رئيس نيابة على الأقل (م ٣/٣٤ من قانون النقض) ويجوز أن يوقع المحام المقبول للمرافعة أمام محكمة النقض على أسباب الطعن بالنقض لأكثر من متهم حتى ولو كانت مصالحهم متعارضة، فهذا لا يحول دون صحة الأسباب لأن دور المحامي قاصر في هذه الحالة على أداء دوره كوكيل وليس بصفته مدافعا^(٣)، ويجوز أن ترسل أسباب الطعن بطريق البريد أو أى طريق آخر ما دام أنها وصلت إلى قلم الكتاب في الموعد المحدد وهو الستين يوما، وتسلم تقارير أسباب الطعن إلى قلم كتاب محكمة النقض بموجب سجل خاص معد لهذا الغرض وترصد في أرقام متتالية ويؤشر على هامش الأسباب المقدمة بتاريخ الإيداع والرقم، ويسلم لمقدم الأسباب إيصالا يفيد إيداع الأسباب وذلك من واقع السجل.^(٤)

وإذا حال عذر قهرى دون تقديم الأسباب في خلال الستين يوما، فإن الموعد يمتد حتى زوال المانع، ومثال ذلك امتناع قلم الكتاب بالمحكمة التي أصدرت الحكم عن قبل الأسباب مما دعا إلى إرساله إلى قلم كتاب محكمة النقض فوصلها بعد فوات الميعاد بسبب تأخره في البريد مما يعنى

(١) نقض ١٩٦٩/١/٢٠ مجموعة أحكام النقض س ٢٠ رقم ٣٤ ص ١٦١.

(٢) وراجع نقض ١٩٧٦/٥/٢ مجموعة أحكام النقض س ٢٧ رقم ١٠١ ص ٤٦٤.

(٣) وإن كان ذلك يعد مخالفة مهنية من المحامي ولكنها لا تؤثر على صحته. راجع نقض ١٩٦٢/١١/٢٠ مجموعة أحكام النقض س ١٣ رقم ١٨٥ ص ٧٥٣.

(٤) د. وعوف عبيد - المرجع السابق ص ٩٧٦.

أنه لم يكن له يد في هذا التأخير.^(١)

ومتى زال المانع فإنه ليس بشرط ضرورة تقديم الأسباب فور زوال المانع كما هو الشأن بالنسبة للتقرير بالطعن، بل إن الميعاد يمتد عشرة أيام تالية لزواله وذلك لأن إعداد الأسباب يتطلب فسحة من الوقت للإطلاع على الحكم المطعون فيه، وذلك من باب القياس على الحالة التي نص عليها القانون في المادة ٢/٣٤ من قانون النقض بشأن الحكم الصادر بالبراءة والذي لم يوقع عليه في خلال ثلاثين يوما^(٢) فقد قرر القانون أنه إذا كان الحكم المطعون فيه صادرا بالبراءة وحصل الطاعن على شهادة بعدم إيداع الحكم في قلم كتاب المحكمة خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره فإن الطعن يقبل منه وكذا أسبابه خلال عشرة أيام من تاريخ إعلانه بإيداع الحكم قلم الكتاب، وعلى الطاعن في هذه الحالة أن يعين في طلبه المقدم للحصول على الشهادة المذكورة محلا مختارا في البلدة الكائن بها مركز المحكمة ليعلن فيه بإيداع الحكم وإلا صح إعلانه في قلم الكتاب. ولا يجوز إيداع أسباب أخرى أمام المحكمة غير الأسباب التي سبق بيانها في الميعاد المقرر (م ١/٣٥ من قانون النقض).

(١) نقض ١٩٤٥/٦/٤ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٥٨٧ ص ٧٢٥.

(٢) د. أحمد فتحي سرور - المرجع السابق ص ٩١، ويلاحظ أنه إذا كان الحكم صادرا بالإدانة ولم يودع في قلم الكتاب خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره فلا يعد بعد ذلك عنرا يمتد من أجله الميعاد المقرر للطعن وإيداع الأسباب لأنه كان بوسع المحكوم عليه الطعن في الحكم في الميعاد لإبطال الحكم، راجع نقض ١٩٧٠/١/١٢ أحكام النقض س ٢١ رقم ٢٣ ص ٩١.

المطلب الثالث

إيداع الكفالة

تطلب القانون ضرورة إيداع كفالة عند التقرير بالظعن بالنقض وذلك فى المادة ٣٦ من قانون النقض التى جاء نصها "إذا لم يكن الظعن مرفوعا من النيابة العامة أو من المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية يجب لقبوله أن يودع رافعه خزانة المحكمة التى أصدرت الحكم مبلغ مائتان وخمسون جنيها على سبيل الكفالة ما لم يكن قد أعفى من إيداع هذا المبلغ بقرار من لجنة المساعدة القضائية ولا يقبل قلم الكتاب التقرير بالظعن إذا لم يصحب بما يدل على ذلك الإيداع وتعفى الدولة من هذا الإيداع، وكذلك من يعفون من الرسوم القضائية، وتحكم المحكمة بمصادرة المبلغ المذكور إذا لم يقبل الظعن أو قضى برفضه أو بعدم جوازه أو بسقوطه، ويجوز لها فى الجنب الحكم بغرامة لا تزيد على مائتان وخمسون جنيها على المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية إذا لم يقبل ظعنه أو قضى برفضه أو بعدم جوازه أو بسقوطه".

وعلى ذلك فإنه إيداع مبلغ الكفالة شرط جوهري لقبول الظعن، ولقبول التقرير به فى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم المظعون فيه أو فى قلم كتاب محكمة النقض، وذلك ضمنا لجدية الظعن وتقليل حالاته، وإذا أخطأ قلم الكتاب وقبل التقرير بالظعن دون أن يودع الطاعن مبلغ الكفالة المقرر (خمسة وعشرون جنيها) فإن المحكمة تحكم بعدم قبول الظعن شكلا^(١)، ويعد هذا حكما نهائيا لا يجوز الرجعة فيه

(١) نقض ١٩٦٢/١٠/٢ مجموعة أحكام النقض س ١٣ رقم ١٤٨ ص ٥٩٠،

وراجع عكس ذلك نقض ١٩٨١/١١/٢١ س ٣١ رقم ١٦٥ ص ٩٥٤

حيث ورد بالحكم أن إيداع الكفالة غير لازم لقبول الظعن.

ولو أودع الطاعن الكفالة بعد ذلك، ويجوز قبول الكفالة إذا تم إيداعها قبل الجلسة المحددة لنظر الطعن.^(١)

وإذا كان الحكم محل الطعن حكما واحدا ولكن تعدد الطاعنون وكانت مصالحتهم واحدة فإنهم جميعا يلزمون بدفع كفالة واحدة (خمسة وعشرون جنيها)^(٢)، وأيضا إذا تعددت الأحكام الصادرة والتي يطعن فيها طاعن واحد وكانت هذه الأحكام صادرة في دعوى واحدة فإن مبلغ الكفالة يكون واحدا (أى خمسة وعشرون جنيها)^(٣).

ولكن يعفى من دفع الكفالة، النيابة العامة، والمحكوم عليه بعقوبة سالبة للحرية أو مقيدة لها وأيضا من تقرر لجنة المساعدة القضائية إعفائه منها.

وتحكم المحكمة بمصادرة مبلغ الكفالة إذا لم يقبل الطعن أو قضى برفضه أو بعدم جوازه أو بسقوطه، وتكون المصادرة وجوبية وبحكم من المحكمة، وقد أجاز القانون للمحكمة في مواد الجناح أن تحكم بغرامة لا تتجاوز مائتان وخمسون جنيها على المحكوم عليه بعقوبة سالبة أو مقيدة للحرية إذا لم يقبل طعنه أو قضى برفضه أو بعدم جوازه أو بسقوطه (م ٢/٣٦ من قانون النقض).

ويلاحظ أن القانون لم يتطلب أن يحضر مع المتهم في جناية والذي استخدم حقه في الطعن بالنقض محام، كما هو الشأن بالنسبة لمحاكم الجنايات حيث تطلب القانون ضرورة وجود محام مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات، وأمام سكوت القانون عن ذلك فإنه ليس بلازم أن

(١) نقض ١٩٥٨/٤/٨ مجموعة أحكام النقض س ٩ رقم ٩٩ ص ٣٥٨، ١٩٦٩/٢/١٠ س ٢٠ رقم ٤٧ ص ٢٢٥.

(٢) نقض ١٩٦١/١١/٦ مجموعة أحكام النقض س ١٢ رقم ١٧٥ ص ٨٨٠، وراجع د. رعوف عبيد - المرجع السابق ص ٩٧٩.

(٣) د. محمود نجيب حسنى - المرجع السابق ص ١٢٠٢.

يحضر محام مع المتهم بجناية مطعونة فيها أمام محكمة النقض، لأن كل ما تطلبه القانون لصحة الطعن أن يوقع أسبابه محام مقبول للمرافعة أمام محكمة النقض (م ٣٤/٤ من قانون النقض) ولذا فإن حضور محام ليس ضرورياً لأن المادة ٣٧ من قانون النقض أجازت لمحكمة النقض أن تسمع أقوال المحامين عن الخصوم إذا رأت لزوماً لذلك^(١).

المطلب الرابع

إجراءات نظر محكمة النقض في الطعن

إن الحديث عن إجراءات نظر محكمة النقض في الطعن يثير بحث أمرين هما ضرورة الالتزام بأن يتقدم المحكوم عليه للتنفيذ قبل يوم الجلسة، وإجراءات النظر في الطعن، وذلك على النحو التالي:

١ - التزام المحكوم عليه بالتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة.

وقد بين القانون في المادة ٤١ من حالات الطعن بالنقض هذا الالتزام بقوله "يسقط الطعن المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة ويجوز للمحكمة إخلاء سبيله بالكفالة" وعلى ذلك فإن هذا الالتزام مقرر في حق المحكوم عليه فقط دون ما عداه من أطراف الدعوى، شريطة أن يكون الحكم النهائي المطعون فيه صادراً عليه بعقوبة سالبة للحرية.

وترجع المحكمة التي من أجلها قرر القانون هذا الالتزام، إلا أن

(١) د. رعوف عبيد - المرجع السابق هامش (١) حيث انتقد سيادته بحق هذا المسلك اعتماداً على "أن القضية التي قد ترى المحكمة أنها لا تستلزم الاستماع إلى مرافعة الطاعن فيها ربما تكون أحوج القضايا إلى تلك المرافعة التي قد تحول المحكمة عن اقتناعها، ربما يكون مبتسراً أو مبنيًا على أسس غير سليمة، ومن ثم قد يلزم لها من يعاونها على استظهار الأمور فيها على وجهها الصحيح، وقد يغير اتجاهها المستقر في شأنها".

الطعن بطريق النقض لا يوقف تنفيذ العقوبة (فيما عدا حالة الحكم بالإعدام) ولهذا وجب أن يخضع للتنفيذ رغم تقديمه للطعن، هذا بالإضافة إلى الالتزام بالتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة يعد ضمانا لجدية الطعن وحث الطاعن على الإذعان لحكم القانون، فضلا عن كون هذا الالتزام وسيلة للحد من الطعون التي تنظرها محكمة النقض.^(١)

وعلى ذلك فإن مخالفة هذا الالتزام يترتب عليه سقوط حق المحكوم عليه في الطعن بالنقض^(٢)، وهذا الالتزام يفترض أن الحكم الصادر على المحكوم عليه بالعقوبة السالبة للحرية، واجب النفاذ، أما إذا كان الحكم صادرا مع إيقاف التنفيذ أو كانت النيابة العامة (وهي السلطة المختصة بالتنفيذ) قد أرجأت التنفيذ لتوافر إحدى الحالات المقررة في المواد ٤٨٥ - ٤٨٨ إجراءات، أو كان المحكوم عليه قد استشكل في تنفيذ الحكم فقضت المحكمة التي تنظر الإشكال بوقف التنفيذ حتى يفصل في النزاع، وقررت النيابة العامة وقفه مؤقتا (وفقا للمادة ٥٢٥ إجراءات) فإنه لا يكون ثمة محل لهذا الالتزام.

ولا يسقط الحق في الطعن إلا إذا كان المحكوم عليه لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة، وهذا يقتضى أن يكون المحكوم عليه عالما بيوم الجلسة، وألا يكون قد منعه من التقدم للتنفيذ عنز قهري، ويصح أن يقدم المحكوم عليه نفسه للتنفيذ يوم الجلسة شريطة أن يكون ذلك قبل انعقادها، وسقوط الحق في الطعن بالنقض لمخالفة الالتزام السالف بيانه جزاء إجرائي ذو طابع شكلي تقضى به محكمة النقض متى تيقنت من

(١) د. محمود نجيب حسني - المرجع السابق ص ١٢١٢.

(٢) راجع نقض ١٩٦٨/٣/٢٦ مجموعة أحكام النقض س ٢٩ رقم ٧٢ ص ٣٧٧، ١٩٧٢/١/١٩ س ٢٣ رقم ٨٧ ص ٣٩٤، نقض ١٩٨١/٤/١٩ س

٣٢ رقم ٦٦ ص ٣٦٦.

عدم وجود عذر قهري حال دون التقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة، وهو جزء إلزامي متى توافرت شروطه.^(١)

٢ - إجراءات النظر في الطعن.

لقد بين القانون في المادة ٣٧ من حالات الطعن بالنقض هذه الإجراءات بقوله "تحكم المحكمة في الطعن بعد تلاوة التقرير الذي يضعه أحد أعضائها ويجوز لها سماع أقوال النيابة العامة والمحامين عن الخصوم إذا رأت لزما لذلك". وإجراءات نظر الطعن بالنقض يخضع للقواعد العامة في إجراءات المحاكمة، فيلزم أن يكون تشكيل المحكمة تشكيلا سليما، من حيث عدد القضاة، وحضور ممثل النيابة العامة، وحضور كاتب، وعلنية الجلسة، ولكن القانون استبعد من إجراءات نظر الطعن بالنقض مبدأ الشفوية، فالمحكمة تحكم في الطعن بعد تلاوة التقرير الذي وضعه أحد أعضائها ويجوز للمحكمة أن تسمع أقوال النيابة العامة والمحامين عن الخصوم متى رأت لزوما لذلك، وهذا يعني أنها ليست ملزمة بذلك، كما لا تسمع المحكمة أقوال الخصوم، وذلك مرجعه إلى أن المحكمة إنما تبحث في أمور قانونية صرفة لا يحسن الخصوم الحديث فيها، ويوضع التقرير بمعرفة أحد أعضاء المحكمة كتابة ويتلوه علنا في الجلسة، وعدم تلاوة التقرير قبل الفصل في الطعن إجراء جوهري، وترجع علة هذا الإجراء إلى إحاطة جميع هيئة المحكمة بأوجه الطعن وأسبابه والحكم المطعون فيه قبل الفصل في الطعن، ولا تلتزم محكمة النقض بإجراء تحقيق تكميلي في الجلسة لأنها لا تنظر في وقائع ولكنها إذا قررت إجراء هذا التحقيق التكميلي فلها ذلك ولا يترتب عليه أي بطلان لإجراءاتها.

ومتى كانت الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه جنائية،

(١) د. محمود نجيب حسني - المرجع السابق ١٢١٣، وراجع نقض

١٩٧٥/٣/٢٤ مجموعة أحكام النقض س ٢٦ رقم ٥٩ ص ٢٥٥.

وجب أن يكون هناك مدافع عن المتهم، وإذا شاب إجراءات نظر الطعن بالنقض ما يترتب عليه بطلانها وفصلت المحكمة في الطعن على أساس هذه الإجراءات فإنه لا يكون هناك ثمة سبيل أمام صاحب المصلحة إلا العودة أمام المحكمة ذاتها، وذلك لأنه لا يجوز الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة النقض وإنما يجوز الرجوع لها للعدول عن حكمها وإعادة الفصل في الطعن.^(١)

المبحث الثالث

حالات الطعن بالنقض

حصر القانون في المادة ٣٠ من قانون النقض أحوال النقض فيما

يلي:

أولاً: إذا كان الحكم المطعون فيه مبنيًا على مخالفة القانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله.

ثانيًا: إذا وقع بطلان في الحكم.

ثالثًا: إذا وقع في الإجراءات بطلان أثر في الحكم.

فهذه الحالات أوردها القانون على سبيل الحصر وليس المثال، وذلك بهدف حصر نطاق الطعن بالنقض في نطاق محدود لأنه طريق غير عادي للطعن في الحكم فضلًا عن أن وظيفة محكمة النقض بحسب الأصل قاصرة على مراقبة صحة تطبيق القانون دون التعرض للموضوع.

ويجمع حالات النقض الثلاثة أنها تفترض أن محكمة الموضوع قد وقعت في خطأ في تطبيق القانون، سواء أكان الخطأ في تطبيق القانون الموضوعي، أي قانون العقوبات والقوانين الموضوعية الأخرى التي يطبقها

القاضي الجنائي في شأن المسائل الأولية أو الفرعية^(١)، أو كان الخطأ في تطبيق القانون الإجرائي (الشكلي) أي القواعد المتعلقة بتطبيق قانون الإجراءات الجنائية أو بتطبيق قواعد قانون المرافعات والتي يطبقها القاضي الجنائي في حالة ما إذا أحال القانون عليها أو خلا قانون الإجراءات من نص.

وتعد الحالة الأولى من أحوال الطعن بالنقض من قبيل الخطأ في تطبيق القانون الموضوعي، في حين أن الحالتين الثانية والثالثة من قبيل أحوال الخطأ في تطبيق القانون الإجرائي، وتتضح أهمية هذه التفرقة في أن الخطأ إذا كان متعلقاً بقواعد موضوعية (خطأ في تطبيق قواعد قانون العقوبات أو القوانين الموضوعية الأخرى) فإن محكمة النقض تصحح الخطأ بنفسها وتحكم بمقتضى القانون، وهذا ما أكدته القانون في المادة ١/٣٩ من قانون النقض بقوله "... وإذا كان الطعن مقبولا وكان مبنيا على الحالة الأولى المبينة بالمادة ٣٠ تصحح المحكمة الخطأ وتحكم بمقتضى القانون" أما إذا كان الخطأ متعلقاً بقواعد إجرائية كما هو الشأن في الحالة الثانية والحالة الثالثة من حالات الطعن بالنقض، فإن محكمة النقض متى نقضت الحكم فإنما تعيده إلى المحكمة التي أصدرت الحكم محل الطعن لتحكم فيه من جديد ولكن يلزم أن تكون مشكلة من قضية آخرين غير من أصدروا الحكم الأول ويجوز أن تحال الدعوى عند الاقتضاء إلى محكمة أخرى، وهذا ما أكدته القانون في المادة ٢/٣٩، ٣ من قانون النقض بقوله "وإذا كان مبنيا على الحالة الثانية في المادة المذكورة (م ٣٠) تنقض المحكمة الحكم وتعيد الدعوى إلى المحكمة التي أصدرته لتحكم فيه من جديد

(١) مثل قواعد القانون المدني والتجاري والأحوال الشخصية والضرائب والجنسية، وقد ترد قواعد موضوعية في قانون الإجراءات أو تعد في حكم القواعد الموضوعية مثل القواعد الخاصة بتقادم الدعوى، وتقادم العقوبة

مشكلة من قضاة آخرين، ومع ذلك يجوز عند الاقتضاء إحالتها إلى محكمة أخرى"، وذلك على التفصيل الآتي:

أولاً: الحالة الأولى:

إن الحالة الأولى من حالات الطعن بالنقض وفقاً للمادة ٣٠ من قانون الطعن بالنقض تتمثل في مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو في تأويله، ويعني مخالفة القانون، مخالفة القواعد الموضوعية المقررة في قانون العقوبات أو غيره من القوانين الأخرى التي قد يستعين بها القاضى الجنائى كالقانون المدنى والتجارى والأحوال الشخصية والضرائب والجنسية، ويعنى الخطأ في تطبيق القانونى الخطأ في تطبيقه على وجه سليم، وذلك بتطبيق قاعدة على واقعة لا تنطبق عليها، ويعنى الخطأ في فهم النص القانونى تأويل القانون على غير وجهه السليم، وأياً ما كان الأمر فإن هذه الصور الثلاثة إنما هى أوجه متعددة لخطأ واحد، هو الخطأ فى القانون^(١).

ويشتمل الخطأ فى القانون على الخطأ فى أركان الجريمة وظروفها المشددة أو المخففة وعقوباتها وأسباب الإباحة وموانع المسؤولية وموانع العقاب، وكذا الخطأ فى القوانين المكملة لقانون العقوبات والقوانين الأخرى التى يحتاجها القاضى الجنائى عندما يدفع أمامه بمسألة أولية أو فرعية كقواعد القانون المدنى والتجارى والأحوال الشخصية والضرائب وغيرها.

وعلى ذلك فإنه يمكن اعتبار وقوع محكمة الموضوع فى أحد الأخطاء الآتية من قبيل الخطأ فى القانون وفقاً للحالة الأولى من حالات الطعن بالنقض، وذلك على سبيل المثال.

(١) د. رعوف عبيد المرجع السابق ص ٩٩٣، وراجع نقض ١٩٧٠/٧/٥ مجموعة أحكام النقض س ٢١ رقم ١٢٣ ص ٥١٠، ١٩٧٤/٣/١٧ س ٢٥ رقم ٦٣ ص ٢٨٦، ١٩٨٩/٥/١١ س ٤٠ رقم ٩٥ ص ٥٧٤.

أن تحكم محكمة الموضوع بالعقوبة عن فعل لا يعد جريمة (لأنه وفقا لمبدأ الشرعية لا عقوبة ولا جريمة إلا بنص) وذلك مهما كان هناك من أوجه شبه بين الفعل المرتكب وأفعال أخرى مجرمة (حيث لا يجوز القياس على نصوص التجريم) أو أن يكون الفعل خاضعا للتجريم ولكن توافر في حق الجاني سبب إباحة أو مانع مسئولية أو مانع عقاب، أو أن تخطئ محكمة الموضوع في وصف التهمة، كأن تعتبر الجريمة المرتكبة سرقة في حين أنها خيانة أمانة أو العكس، أو أن تخطئ في فهم المراد بالقصد الجنائي فتعتبر الجريمة قتل خطأ في حين أنها ضرب أفضى إلى موت أو العكس، أو تصف الجريمة بوصفها السليم ولكن تخطئ في تطبيق العقوبة، كأن تنزل بالعقوبة عن الحد الأدنى أو ترتفع بها عن الحد الأقصى أو تقضى بعقوبة غير موجودة في القانون أو توقع على المتهم عقوبتين عن جريمتين مرتبطتين ارتباطا لا يقبل التجزئة مخالفة بذلك نص المادة ٣٢ ع، أو أن تحكم بعقوبة تكميلية بدون الاستناد في ذلك إلى نص من القانون أو أن تغفل النص على العقوبة التكميلية على الرغم من نص القانون على ضرورة تطبيقها بالإضافة للحكم بالعقوبة الأصلية.

ثانياً: الحالة الثانية:

وهذه الحالة هي وقوع بطلان في الحكم، وهذه الحالة تتعلق بمخالفة قواعد إجرائية، كمخالفة القواعد الإجرائية المتعلقة بالمداولة في الأحكام، فلو صدر الحكم دون أن تسبقه مداولة أو كان قد سبق الحكم لمداولة ولكن لم يستوفى شروط صحتها كما لو كانت مداولة علنية، أو كان الحكم صادرا رغم أنه ليس بأغلبية الأعضاء أو ليس بالإجماع في الحالات التي يتطلب القانون فيها ضرورة صدور الحكم بالإجماع^(١)، أو

(١) نقض ١٩٦٨/٣/٢٥ مجموعة أحكام النقض س ١٩ رقم ٥١ ص ١٩٥.

اشترك في المداولة قضاة لم يسمعوها المرافعة^(١)، أو أن الحكم لم ينطق به في جلسة علنية، أو أن الحكم لم يتم التوقيع عليه في خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره (لنطق به) ويثبت عدم التوقيع بمقتضى شهادة من قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم تفيد أن الحكم لم يودع في خلال هذه الفترة في قلم الكتاب^(٢) أو أن الحكم قاصر من حيث عدم تضمينه لأجزائه، وهي الديباجة والأسباب والمنطوق، فضلا عن تاريخ صدوره^(٣) والقضاة الذين اشتركوا فيه وأطراف الدعوى والفعل المرتكب والظروف التي أحاطت به والنص القانوني الواجب التطبيق (م ٣١٠ إجراءات)^(٤) أو خلوه من توقيع القاضى الذى أصدره^(٥)، أو خلوه من الأسباب (م ٣١٠، ٣١١ إجراءات) أو كانت الأسباب مجهولة أو متناقضة فيما بينها أو متناقضة مع المنطوق^(٦).

ثالثاً: الحالة الثالثة:

وهي الخاصة بوقوع خطأ في الإجراءات أثر في الحكم وهذا يعنى أنه قد خولفت قاعدة من القواعد الإجرائية وأنه كان لهذه المخالفة أثر في الحكم، وهذا ينصرف بطبيعة الحال إلى مخالفة قواعد إجرائية جوهرية أما مخالفة القواعد الإرشادية فلا يترتب عليه جواز الطعن بالنقض، ومثال القواعد الإرشادية ما نصت عليه المواد ٢٧١، ٢٧٢ إجراءات والخاصة بترتيب الإجراءات في الجلسة، وأيضاً ما نصت عليه المادة ٢٨٧ إجراءات

(١) نقض ١٩٧٤/٥/١٩ مجموعة أحكام النقض س ٢٥ رقم ١٠٢ ص ٤٧٨.

(٢) نقض ١٩٧٧/١/١٦ مجموعة أحكام النقض س ٢٨ رقم ١٧ ص ٨٠،

١٩٧٨/٢/٢٧ س ٢٩ رقم ٣٥ ص ١٩٦.

(٣) راجع نقض ١٩٧٧/١/٩ مجموعة أحكام النقض س ٢٨ رقم ٨ ص ٤١.

(٤) نقض ١٩٧٨/١٠/٢٦ مجموعة أحكام النقض س ١٩ رقم ١٤٧ ص ٧٣٥.

(٥) نقض ١٩٧٨/١٠/٢٩ مجموعة أحكام النقض س ٢٩ رقم ١٤٩ ص ٧٤٤.

(٦) نقض ١٩٥٦/٤/١٧ مجموعة أحكام النقض س ٧ رقم ١٦٨ ص ٥٨٥.

الخاصة بحجز الشهود بعد النداء عليهم في غرفة خاصة لهم ويخرجون منها بالتوالى لأداء الشهادة أمام المحكمة، فهذه الإجراءات الإرشادية لا يترتب على مخالفتها أى بطلان لأنها إجراءات تنظيمية قصد بها حسن سير العمل وتنظيمه.

والخطأ الجوهرى الذى يقع فى الإجراءات ويؤثر فى الحكم مما يترتب عليه جعل الحكم باطلا، قد يكون من الإجراءات التى يترتب على مخالفتها بطلان مطلق أو بطلان نسبي، فإذا كان البطلان مطلقا جاز لصاحب المصلحة التمسك به ولو لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام العام مثل عدم مراعاة أحكام القانون الخاصة بتشكيل المحكمة أو بولايتها فى الدعوى أو باختصاصها أو غير ذلك مما يتعلق بالنظام العام (م ٣٣٢ إجراءات) وذلك بشرط أن يكون واضحا هذا البطلان من مدونات الحكم محل الطعن، وألا يكون مما يقتضى إيضاحه تحقيقا فى الموضوع يخرج محكمة النقض عن اختصاصها باعتبارها محكمة قانون (أى مراقبة صحة تطبيق القانون على وجهه السليم)، أما إذا كان البطلان الذى شاب الإجراء بطلانا نسبيا فإنه لا يجوز التمسك به أمام محكمة النقض لأول مرة وإنما يجب التمسك به أمام محكمة الموضوع، ولذا فقد قرر القانون فى المادة ٣٣٣ إجراءات أن الحق فى الدفع ببطلان الإجراء فى الجنايات والجناح يسقط إذا كان للمتهم محام وحصل الإجراء بحضوره دون اعتراض منه، وفى مواد المخالفات يعتبر الإجراء صحيحا إذا لم يعترض عليه المتهم ولو لم يحضر معه محام فى الجلسة ويسقط حق الدفع بالبطلان بالنسبة للنيابة العامة إذا لم تتمسك به فى حينه.

ولذا فإنه يعد من حالات بطلان الإجراءات والذى يؤثر فى الحكم ومن ثم يكون مبرا للطعن بالنقض ما يلى.^(١)

(١) راجع ذلك تفصيلا د. محمود نجيب حسنى - المرجع السابق ص ١٧٧ -

أن يكون مأمور الضبط القضائي غير مختص، أو كانت حالة التلبس التي استند إليها في ممارسة حقوقه المترتبة على توافر هذه الحالة، كانت غير صحيحة، أو مخالفته لقواعد النذب من قبل سلطات التحقيق أو قام بتفتيش منزل المتهم دون الحصول على إذن من النيابة العامة، أو قيام بتفتيش منزل غير المتهم دون حصول على إذن من القاضي الجزئي، أو قيامه بنفسه بتفتيش أنثى دون نذب أنثى للقيام بهذا العمل، حتى ولو كانت قد رضيت بأن يفتشها، أو لجأ إلى الحصول على اعتراف المتهم عن طريق التعذيب أو غيره من وسائل الإكراه، أو إغفال سلطة التحقيق الابتدائي دعوة محامي المتهم بجنائية لحضور استجوابه، أو أن يكون الإجراء قد خولف بمعرفة محكمة الموضوع نفسها، مثل مخالفة قواعد التشكيل الصحيح للمحكمة، بأن كانت أقل من العدد المطلوب أو أكثر أو كان أحد قضاها فاقدا لشرط الصلاحية، أو انعقادها بدون تمثيل النيابة العامة فيها، أو كون المحكمة غير مختصة، أو كانت الدعوى الجنائية قد انقضت بوفاة المتهم أو بالعفو الشامل أو التقادم أو سبق صدور حكم باتا فيها، أو انعقاد المحكمة دون علانية في غير الحالات المصرح بها قانونا، أو استجواب المتهم دون قبوله بالجلسة، أو نظر الدعوى المعدودة من قبيل الجنائيات دون وجود محام عن المتهم أو قيام محام بالدفاع عن أكثر من متهم في قضية واحدة وكانت مصالحهم متعارضة^(١) أو عدم طرح الدليل الذي استندت إليه في الإدانة في الجلسة للمناقشة، أو عقدت المحكمة الجلسة وأصدرت حكمها في موعد غير الموعد الذي أعلن به المتهم ولذا فلم يحضرها، ولذا قررت محكمة النقض في أحد أحكامها أنه "إذا كان

الحكم قد قضى بجلسة ... التي لم يعلن بها الطاعن وتخلف عن الحضور، برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف على الرغم من أن هذه الجلسة غير تلك التي كانت محددة في تقرير الاستئناف لنظر استئنافه فإن الحكم يكون قد انبنى على إجراءات باطلة أثرت فيه فيتعين نقضه مع الإعادة^(١).

ويلزم في كافة الحالات السابقة أن يكون الإجراء الباطل قد أثر في الحكم الصادر في محكمة الموضوع، أما إذا لم يكن له تأثير في الحكم فلا يكون ذلك مما يخول الطعن بالنقض، كأن تكون محكمة أول درجة قد اعتمدت على الإجراء الباطل وأصدرت حكمها بالإدانة ثم استأنف الحكم وقامت المحكمة الاستئنافية بتصحيح الخطأ فهنا لا يكون الإجراء الباطل الذي اعتمدت عليه محكمة أول درجة مبررا للطعن بالنقض، أما إذا رفضت محكمة ثاني درجة (المحكمة الاستئنافية) تصحيح الإجراء الباطل أو استبعاد هذا الإجراء من الأدلة التي تعتمد عليها في حكمها، فإن هذا يكون مبررا للطعن بالنقض، لأن الإجراء الباطل يكون قد أثر في الحكم الصادر منها، وعموما فإنه يلزم أن يكون الإجراء الباطل الذي أثر في الحكم قد وقعت فيه محكمة الدرجة الثانية، متى كان الحكم قابلا للطعن فيه أمامها، أو أن يكون الإجراء الباطل قد أثر في الحكم الصادر من محكمة الجنايات، ولذا فلو أن محكمة أول درجة اعتمدت على شهادة الشهود باعتبارها الدليل في الحكم بالإدانة وذلك دون أن تحلف الشهود اليمين القانونية ثم طعن بالاستئناف في هذا الحكم فلم تستدعي المحكمة الاستئنافية الشهود لسماع شهادتهم بعد أداء اليمين القانونية واعتمدت في حكمها على الشهادة الأولى التي أدت أمام محكمة أول درجة دون يمين

(١) راجع نقض ١٩٧٥/٣/١٤ مجموعة أحكام النقض س ٢٦ رقم ٦٥ ص

كان ذلك مبررا للطعن فيه بالنقض، أما إذا كانت قد استدعتهم وأدوا الشهادة أمامها يمين واعتمدت عليها في حكمها كان حكمها صحيحا ولا يجوز الطعن فيه بالنقض تأسيسا على الإجراء الباطل الذي وقعت فيه محكمة أول درجة لأنها قامت بتصحيحه، كما لا يكون هناك وجه للطعن بالنقض إذا اعتمدت محكمة ثاني درجة على أدلة أخرى غير الدليل الباطل الذي وقعت فيه محكمة أول درجة.^(١)

وما تجدر الإشارة إليه أن القانون في الفقرة الأخيرة من المادة ٣٠ من قانون النقض قد اعتبر أن الأصل العام هو أن الإجراءات قد روعيت أثناء نظر الدعوى أى أنها قد تمت على وجهها الصحيح كما يتطلبه القانون ولكنه اعتبر أن ذلك إنما هو قرينة قابلة لإثبات عكسها أى لإثبات عدم صحة تمام الإجراءات على الوجه الصحيح قانونا، ويكون إثباتها بأن يلجأ صاحب المصلحة في ذلك إلى كافة الطرق لإثبات أن هذه الإجراءات قد أهملت أو خولفت وذلك متى كانت هذه الإجراءات غير واردة في محضر الجلسة ولا في الحكم، أما إذا كانت الإجراءات قد وردت في محضر الجلسة أو في الحكم ما يفيد أنها تمت، فإنه لا يجوز أن يثبت أنها خولفت أو أهملت إلا بطريق الطعن بالتزوير في محضر الجلسة أو في الحكم.

وإذا فقدت النسخة الأصلية للحكم وكانت القضية منظورة أمام محكمة النقض وتعدر الحصول على صورة رسمية منها وكانت إجراءات الطعن قد استوفيت فإنه يترتب على ذلك إعادة المحاكمة (٥٥٧ إجراءات).

وإذا فقدت أوراق محضر جمع الاستدلالات أو أوراق محضر التحقيق الابتدائي كلها أو بعضها ولكن كان الحكم موجودا والقضية

منظورة أمام محكمة النقض، فإنه لا تعاد الإجراءات إلا إذا رأت المحكمة وجهها لذلك (م ٥٥٩ إجراءات).

غرفة المشورة لفحص الطعون فى الأحكام الصادرة من محاكم الجنايات ومحاكم الجنج المستأنف.
نص القانون فى المادة ٣٦ مكرراً من قانون الطعن بالنقض على

أنه:

"١ - يجوز للطاعن فى حكم صادر من محكمة الجنايات بعقوبة مقيدة، أو سالبة للحرية، أن يطلب فى مذكرة أسباب الطعن وقف تنفيذ الحكم الصادر ضده مؤقتاً لحين الفصل فى الطعن، ويحدد رئيس المحكمة على وجه السرعة جلسة لنظر هذا الطلب تعلن بها النيابة.

وعلى المحكمة إذا أمرت بوقف تنفيذ العقوبة أن تحدد جلسة لنظر الطعن أمامها فى ميعاد لا يجاوز ستة شهور، وتحيل ملف الطعن إلى النيابة لتودع مذكرة برأيها خلال الأجل الذى تحدده لها.

٢ - تخصص دائرة أو أكثر منعقدة فى غرفة مشورة لفحص الطعون فى أحكام محكمة الجنج المستأنفة تفصل بقرار مسبب فيما يفصح من هذه الطعون عن عدم قبوله شكلاً أو موضوعاً، ولتقرير إحالة الطعون الأخرى لنظرها بالجلسة على وجه السرعة، ولها فى هذه الحالة أن تأمر بوقف تنفيذ العقوبة السالبة للحرية إلى حين الفصل فى الطعن.

٣ - ويجوز للمحكمة فى جميع الأحوال إذا أمرت بوقف التنفيذ، أن تأمر بتقلم كفالة، أو بما تراه من إجراءات تكفل عدم هروب الطاعن".

الفصل الثالث

آثار الطعن بالنقض

إن الحديث عن آثار الطعن بالنقض يقتضى منا أن نبين هذا الأثر من حيث تنفيذ الحكم المطعون فيه، ثم بيان أثره من حيث حدود الدعوى أمام محكمة النقض. وسوف نتناول بيان كل منهما في مبحث ثم نفرد مبحثاً ثالثاً للحديث عن الحكم في الطعن.

المبحث الأول

أثر الطعن بالنقض على تنفيذ الحكم

المطعون فيه

بينت المادة ٤٦٩ إجراءات هذا الأثر بقولها "لا يترتب على الطعن بطريق النقض إيقاف التنفيذ إلا إذا كان الحكم صادراً بالإعدام"، وعلى ذلك فإن الطعن بالنقض لا يوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه إلا إذا كان الحكم صادراً بالإعدام، وترجع علة استثناء الأحكام الصادرة بالإعدام، إلى أن تنفيذها على المحكوم عليه، يترتب عليه استحالة الرجوع فيه إذا انتهت المحكمة إلى إلغاء الحكم المطعون فيه.

على أنه مما يجب توجيه النظر إليه أنه طبقاً للمادة ٤٦ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض، فإن الحكم الحضوري الصادر بالإعدام يجب أن يعرض على محكمة النقض بمعرفة النيابة العامة^(١)

(١) وذلك بصرف النظر عن لجوء المحكوم عليه بالإعدام إلى الطعن بالنقض أو عدم لجوئه للطعن بهذا الطريق.

مشفوعا بمذكرة منها برأيها في الحكم وذلك في خلال أربعين يوما من تاريخ الحكم^(١) (م ٣٤ من حالات الطعن بالنقض) وللمحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه مبني على مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه أو في تأويله أو أن المحكمة التي أصدرته لم تكن مشكلة وفقا للقانون ولا ولاية لها بالفصل في الدعوى، أو إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى (م ٢/٣٥ من حالات الطعن بالنقض).

وفيما عدا حالة الحكم بالإعدام الصادر حضوريا على المحكوم عليه، فإنه لا يترتب على الطعن بالنقض إيقاف تنفيذ الحكم المطعون فيه، إلا ما قرره المادة ٣٦ مكرر من حالات الطعن بالنقض والتي منحت غرفة المشورة بمحكمة النقض عند فحص الطعون المقدمة في الأحكام الصادرة من محكمة الجناح المستأنفة، أن تأمر بوقف تنفيذ العقوبة المقيدة للحرية إلى حين الفصل في الموضوع وأجازت أيضا للطاعن في حالة صدور حكم من محكمة الجنايات بعقوبة مقيدة للحرية أو سالبة للحرية أن يطلب في مذكرة أسباب الطعن وقف تنفيذ الحكم الصادر ضده مؤقتا لحين الفصل في الطعن ويحدد رئيس المحكمة على وجه السرعة جلسة لنظر هذا الطلب تعلن بها النيابة العامة، وعلى المحكمة إذا أمرت بوقف التنفيذ أن تحدد جلسة لنظر الطعن أمامها في ميعاد لا يتجاوز ستة شهور وتحيل ملف الطعن إلى النيابة العامة لتودع مذكرة برأيها خلال الأجل الذي تحدده لها، ويجوز للمحكمة في جميع الحالات إذا أمرت بوقف التنفيذ أن

(١) ولا يترتب على تجاوز هذا الموعد اتصال محكمة النقض بالدعوى، فسواء أكان عرض النيابة الحكم على محكمة النقض في ميعاده أو بعد فواته فإنه يترتب عليه اتصالها بالدعوى، راجع نقض ١٩٧٨/١/٢٩ مجموعة أحكام النقض س ٢٩ رقم ٢٠ ص ١١٣، ١٩٧٨/١٠/١٠ رقم ١٢٦ س ٦٤٩، ١٩٧٧/٥/٢٢ س ٢٨ رقم ١٣٥ ص ٦٤٢.

تأمر بتقديم كفالة أو بما تراه من إجراءات تكفل عدم هروب الطاعن. وترجع العلة في أن الطعن بالنقض لا يوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه (عدا حالة الحكم بالإعدام) إلى أن هذا سوف يؤدي إلى حسن سير العدالة واستقرار الأوضاع النهائية التي انتهت إليها كلمة القضاء وحتى لا يجد المحكوم عليه سبيلا إلى الطعن لتأخير تنفيذ الأحكام النهائية، وفي هذا تقول محكمة النقض في أحد أحكامها "لا يسوغ في القانون تأخير تنفيذ الأحكام النهائية إلى غير مدى بدعوى أن يجد المحكوم عليه سبيلا للطعن بالبطلان مما يتحتم معه القول بأن الشارع قد قصد بغير شك أن يجعل لطرق الطعن الممنوحة للمتهم والمذكورة في القانون على سبيل الحصر حدا يجب أن تقف عنده الأحكام ضمانا لحسن سير العدالة واستقرار الأوضاع النهائية التي انتهت إليها كلمة القضاء".^(١)

ويراعى أن قاعدة عدم إيقاف تنفيذ الأحكام التي يطعن فيها بالنقض (عدا حالة الحكم بالإعدام) تسرى أيضا على الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية، وذلك لخضوعها للقواعد المقررة في قانون الإجراءات الجنائية، وليس المقررة في قانون المرافعات المدنية.^(٢)

المبحث الثاني

حدود الدعوى أمام محكمة النقض

إن الأصل العام أن حدود الدعوى أمام محكمة النقض تستعين بشخص الطاعن، وبالجزم المطعون فيه من الحكم، وبالأسباب التي وردت

(١) نقض ١٩٦٠/٤/٢٦ مجموعة أحكام النقض من ١١ رقم ٧٧ ص ٣٨٠.

(٢) نقض ١٩٥٠/٥/٨ مجموعة أحكام النقض من ١ رقم ٢٠٢ ص ٦١٤.

بالطعن، وذلك على التفصيل التالي:

١ - تقييد المحكمة بأشخاص الطاعنين. إن محكمة النقض تتقيد في نظرها للطعن المرفوع أمامها بأشخاص الطاعنين، وهذا ما قرره المادة ٤٢ من حالات الطعن بالنقض بقوله "... وإذا لم يكن الطعن مقدما من النيابة العامة فلا ينقض الحكم إلا بالنسبة إلى من قدم الطعن..." وعلى ذلك فإن الطعن من أحد المحكوم عليهم لا يتعدى أثره إلى غيره من المحكوم عليهم، وإذا كان الطاعن هو النيابة العامة فمن حقها الطعن في الحكم النهائي الصادر ضد بعض المحكوم عليهم دون البعض الآخر.^(١)

ومتى قدم الطعن فلا يجوز أن يضار الطاعن بطعنه سواء كان طعنه في الدعوى الجنائية أم في الدعوى المدنية أم في كليهما، وذلك متى كان هو وحده الذى قدم الطعن^(٢) وهذا ما قرره القانون في المادة ٤٣ من حالات الطعن بالنقض "إذا كان نقض الحكم حاصلًا بناء على طلب أحد من الخصوم غير النيابة العامة فلا يضار بطعنه" وعلى ذلك فلا يجوز أن تشدد عليه العقوبة بأكثر مما كان محكوما عليه به^(٣)، وذلك لأنه كان بإمكانه أن يقبل الحكم الصادر ضده ولا يلجأ إلى الطعن فيه^(٤)، ويستثنى من قاعدة عدم جواز أن يضار الطاعن بطعنه، النيابة العامة^(٥) ومرجع ذلك هو أن النيابة العامة باعتبارها ممثلة للمجتمع من مصلحتها أن تأتي

(١) د. محمود نجيب حسنى - المرجع السابق ص ١٢٠٧.

(٢) راجع نقض ١٩٨١/١٠/١ مجموعة أحكام النقض س ٣١ رقم ١٢١ ص ٦٨٣.

(٣) راجع نقض ١٩٧٨/١/٢٩ مجموعة أحكام النقض س ٢٩ رقم ١٦ ص ٩٤، ١٩٧٩/١/١٨ س ٣٠ رقم ٢١ ص ١١٨.

(٤) راجع نقض ١٩٧٢/١/١٠ مجموعة أحكام النقض س ٢٣ رقم ١٠ ص ٣٥.

(٥) وطعنها ينصرف إلى الدعوى الجنائية فقط لأنها خصم فيها، ومن ثم فلا يجوز لها أن تطعن في الحكم الصادر في الدعوى المدنية.

سلمة القضاء عادلة فليس من مصلحتها إدانة المتهم، ومن ثم فقد يكون طعنهما محققا صالح المتهم.^(١)

٢ - تقيد المحكمة بالجزء المطعون فيه. فالأصل أن محكمة النقض في نظرها للطعن المقدم أمامها أن تتقيد بالجزء المطعون فيه دون غيره، ولذا فمن حق المحكوم عليه أن يطعن في بعض ما حكم به عليه، أو أن يطعن في الحكم كله، كما أن للنياية العامة أن تطعن في الحكم الصادر في بعض التهم دون بعضها الآخر، أو أن تطعن في الحكم الصادر فيها كلها، وللمدعى المدني أو المسعول عنه أن يطعن في الحكم الصادر في الدعوى المدنية كله أو بعضه كالرد دون التعويض، أو الرد دون المصاريف^(٢)، وهذا ما قرره القانون في المادة ٤٢ من حالات الطعن بالنقض بقوله "لا ينقض من الحكم إلا ما كان متعلقا بالأوجه التي بني عليها النقض..".

٣ - تقيد المحكمة بأسباب الطعن. الأصل أيضا أن تقيد محكمة النقض بالأسباب التي وردت في التقرير بالطعن وفي المواعيد المحددة في المادة ٣٤ من حالات الطعن بالنقض (م ٣٥ من حالات الطعن بالنقض)، وعلى ذلك فإن الحكم المطعون فيه لا ينقض إلا للأسباب التي وردت في التقرير بالنقض.^(٣)

استثناء:

إذا كان الأصل العام تقيد محكمة النقض بأشخاص الطاعنين (هذا طعن النيابة) وبالجزء المطعون فيه، وبالأسباب التي وردت في التقرير بالطعن، إلا أن القانون قد أورد استثناء عليها، فبالنسبة لأشخاص

(١) راجع نقض ١٩٧٣/١/١ مجموعة أحكام النقض س ٢٤ رقم ٦ ص ٢٣ ،

١٩٧٣/١/٢٩ رقم ٢٦ ص ١٠٨ .

(٢) راجع د. رعوف عبيد - المرجع السابق ص ٩٨٦ .

(٣) راجع نقض ١٩٧٧/١/١٠ مجموعة أحكام النقض س ٢٨ رقم ١١ ص ٥٢ ،

١٩٧٦/١٠/١٠ س ٢٧ رقم ١٦٣ ص ٧١٨ .

الطاعنين والجزء الذى تم الطعن فيه من الحكم، فقد تمتد إلى أشخاص آخرين أو إلى وقائع أخرى، وقد نصت على ذلك المادة ٤٢ من حالات الطعن بالنقض بقولها "... ما لم تكن التجزئة غير ممكنة ... ما لم تكن الأوجه التى بنى عليها النقض تتصل بغيره من المتهمين معه وفى هذه الحالة يحكم بنقض الحكم بالنسبة إليهم أيضا حتى ولو لم يقدموا طعنا" وعلى ذلك فإنه لو كانت هناك وقائع متصلة بالواقعة محل الطعن التى يسأل عنها المتهمون وكان الاتصال بينها لا يقبل التجزئة فإن نقض الحكم بالنسبة لبعض المتهمين فى شأن واقعة منها يسرى على بقية التهم الأخرى المرتبطة ومن ثم فإن استفادة الطاعن من طعنه تسرى على غيره، ممن لم يطعن، وأيضا إذا طعن بعض المحكوم عليهم دون البعض فى واقعة واحدة فنقض هذا الحكم فإنه يسرى فى حق من لم يقدم طعنا فى الحكم، ولذا فإذا طعن بعض المحكوم عليهم ونقضت المحكمة الحكم استنادا لعدم حدوث الفعل أو لانتفاء الصفة غير المشروعة له، استفاد من ذلك بقية المساهمين معه من فاعلين وشركاء حتى ولو لم يكونوا قد تقدموا بالطعن^(١) وذلك بشرط أن يكون طرفا فى الدعوى التى صدر فيها الحكم محل الطعن (الحكم النهائى)، فإذا كان الحكم قابلا للاستئناف ولم يستأنفه فلا يحق له الطعن فى الحكم الاستئنافى بالنقض لأنه لم يكن طرفا فيه، وعلى ذلك فسيتمكن القول بأن من ليس له حق الطعن بالنقض لا يمتد إليه أثر الطعن بالنقض من غيره^(٢)، ولكن يجب على المحكمة (محكمة النقض) فى هذه الحالات أن

(١) راجع نقض ١٩٧٥/١/٥ مجموعة أحكام النقض س ٢٦ رقم ١ ص ١، ١٩٧٣/١/١٤ س ٢٤ رقم ١٧٢ ص ٨٢٩، ١٩٧٢/٤/٢٤ س ٢٣ رقم ١٣٦ ص ٦٠٦، ١٩٦٨/١١/٢٥ س ١٩ رقم ٢٠٩ ص ١٠٣١.

(٢) د. محمود نجيب حسنى - المرجع السابق ص ١٢١١، وراجع نقض ١٩٧٨/٢/٢٦ مجموعة أحكام النقض س ٢٩ رقم ٣٠ ص ٢٧٥، ١٩٧٢/٤/١٧ س ٢٣ رقم ١٣٠ ص ٥٨٧، ١٩٧٠/١٢/٦ س ٢١ رقم

تسين في حكمها من الذين يتعدى إليهم أثر النقض، لأنها هي وحدها التي يجب أن يترك لها تقدير مدى ما تعرضت له من الحكم المطعون فيه، فإذا حلى الحكم الصادر منها من النص على امتداد أثر النقض إلى غير الطاعن فهذا يعني اقتصار نظر الدعوى على الطاعن وحده. ^(١)

وترجع العلة في امتداد أثر النقض إلى وقائع أخرى أو أشخاص آخرين في الأحوال السابق بيانها، إلى الرغبة في تحقيق العدالة والمساواة بين كافة المتهمين لأنه إذا تبين أن الحكم المطعون فيه ظلماً، فإنه يتعين رفع هذا الظلم عن من قرر بالطعن وعن من لم يقرر به. ^(٢)

وكما قرر القانون استثناء من الأصل العام بالنسبة لأشخاص الطاعنين، والجزء المطعون فيه على النحو السالف بيانه، قرر أيضاً استثناء بالنسبة لتقيد محكمة النقض بالأسباب التي وردت في التقرير بالطعن في الميعاد وذلك في المادة ٢/٣٥ من حالات الطعن بالنقض والتي أجازت لمحكمة النقض أن تنقض الحكم لصالح المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه مبني على مخالفة القانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله أو أن المحكمة التي أصدرته لم تكن مشكلة وفقاً للقانون ولا ولاية لها بالفصل في الدعوى، أو إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى. ^(٣)

٢٨٦ ص ١١٨٠، ١٩٦٨/١٠/٧ س ١٩ رقم ١٥٦ ص ٧٩٩،

١٩٦٦/١٢/١٢ س ١٧ رقم ٢٣٨ ص ١٢٤٦.

(١) راجع نقض ١٩٧٢/٤/١٦ مجموعة أحكام النقض من ٢٣ رقم ١٢٤ ص ٥٦٨.

(٢) د. رعوف عيّد - المرجع السابق ص ٩٨٧، د. محمود نجيب حسني - المرجع السابق ص ١٢٠٨.

(٣) راجع نقض ١٩٦٥/١٢/٢٨ مجموعة أحكام النقض من ١٦ رقم ١٨٧ ص ٩٨٦، ١٩٧٧/١٠/٣١ س ٢٨ رقم ١٨٦ ص ٨٩٧، ١٩٧٧/٣/٢٨ س

التنازل عن الطعن بالنقض:

لمن قدم الطعن بالنقض أن يتنازل عن هذا الحق في أى حالة كانت عليها الدعوى، سواء أكان ذلك قبل الجلسة أو أمام المحكمة، لأن التقرير بالطعن حق شخصي، وذلك فيما عدا النيابة العامة فليس لها حق في التنازل عن الطعن بعد رفعه ولا عن أى إجراء من إجراءات الطعن الذى قررت به لأن صاحب الحق فى ذلك هو المجتمع^(١)، وإذا حصل التنازل من الطاعن انتهت الدعوى بالنسبة له وأصبح الحكم باتاً فى حقه، اللهم إلا إذا كانت مدة التقرير بالطعن بالنقض ما زالت ممتدة فى حقه، فإن له بعد التنازل أن يعود ويقرر بالطعن بالنقض ثانية.^(٢)

ويتم التنازل بتقرير فى قلم كتاب المحكمة أو بإعلان للنياية العامة، أو أمام المحكمة، ومتى تم التنازل فلا تملك المحكمة سوى إثباته والحكم على الطاعن بالمصاريف.

المبحث الثالث**الحكم فى الطعن بالنقض**

إن الأحكام التى تصدرها محكمة النقض فى الطعون التى تنظرها لها صور مختلفة تتمثل فيما يلى:

أولاً: الحكم بسقوط الطعن بالنقض:

الحكم بالسقوط هو جزاء إجرائي يرد على الحق فى الطعن بالنقض، ومن أمثلة الحالات التى يترتب عليها إصدار محكمة النقض

٢٨ رقم ٨٥ ص ٤٠٦، ١٠/١/١٩٧٧ س ٢٨ رقم ١١ ص ٥٢،

٢٠/٢/١٩٧٢ س ٢٣ رقم ٤٨ ص ١٩٧.

(١) د. محمد مصطفى القللى - المرجع السابق ص ٥٥٣.

(٢) المرجع السابق نفسه.

حكما بسقوط الحق في الطعن بالنقض، أن يكون الطاعن هو المتهم الذي صدر عليه حكم نهائي بعقوبة سالبة للحرية، ولم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة (م ٤١ من حالات الطعن بالنقض) وإذا حكمت المحكمة بسقوط الحق في الطعن بالنقض، فإنها تحكم بمصادرة مبلغ الكفالة الذي أودعه الطاعن عند تقريره بالطعن.^(١) ويجوز للمحكمة أن تحكم بغرامة لا تتجاوز مائتان وخمسون جنيها على المحكوم عليه في الجنب بعقوبة سالبة للحرية (م ٢/٣٦ من حالات الطعن بالنقض)، فضلا عن أنه لا يجوز للطاعن أن يرفع طعنا آخر عن ذات الحكم.

ثانياً: الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً:

تحكم محكمة النقض بعدم قبول الطعن شكلاً، وذلك إذا لم يستوفى الشكل المطلوب، ويتحقق ذلك إذا انتفت صفة الطاعن بأن لم يكن طرفاً في الحكم محل الطعن، أو لم تكن له مصلحة في الطعن أو أن الطعن قد تم التقرير به بعد فوات مياعده أو لم تودع الأسباب المبني عليها الطعن أو أودعت ولكن بعد الميعاد المحدد قانوناً (م ٣٤ من حالات الطعن بالنقض) أو عدم إيداع الكفالة المقررة قانوناً (م ٣٦ من حالات الطعن بالنقض)، أو أن يكون الحكم المطعون فيه غير قابل للطعن فيه بالنقض كما لو كان صادراً في مخالفة، أو كان صادراً من محكمة جنائية في دعوى مدنية، وكان الحكم غير جائز الاستئناف، ويعد من أحوال عدم قبول الطعن شكلاً، حالات كون الطعن غير ذي موضوع، كأن تكون الدعوى محل الطعن قد سقطت بالتقادم أو بوفاة المحكوم عليه أو بتنازل

(١) وقد حددت المادة ١/٣٦ من حالات الطعن بالنقض أن هذا المبلغ هو خمسة وعشرون جنيهاً إذا كان مقدم الطعن غير النيابة العامة، إلا إذا أعفى الطاعن من هذه الكفالة بمقتضى قرار من لجنة المساعدات القضائية، ولا يقبل قلم الكتاب التقرير بالطعن ما لم يكن مصحوباً بإيداع الكفالة، وتعفى الدولة من هذا الإيداع وكذلك من يعفون من الرسوم القضائية.

الزوج المجنى عليه في جريمة الخيانة الزوجية.^(١)

ويترتب على الحكم الصادر من محكمة النقض بعدم قبول الطعن شكلاً، الحكم بمصادرة مبلغ الكفالة التي أودعها الطاعن عند تقريره بالطعن، وجواز الحكم بغرامة لا تتجاوز مائتان وخمسون جنيهاً على المحكوم عليه (الطاعن) في جنحة بعقوبة سالبة للحرية (م ٢/٣٦ من حالات الطعن بالنقض)، وإذا رفض الطعن شكلاً، فإن قضاء النقض قد استقر على جواز أن يطلب الطاعن من المحكمة إعادة النظر في حكمها بعدم القبول شكلاً، وذلك إذا اتضح مثلاً أن الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً قد استند على أن الطاعن لم يقدم أسباب طعنه أو قدمها بعد الميعاد، أو أن التقرير بالطعن كان بعد انتهاء ميعاده، وكانت الأسباب قد قدمت في الميعاد، وأن التقرير بالطعن كان في الميعاد المحدد قانوناً^(٢)، فهنا تعود محكمة النقض لنظر الطعن من جديد بعد تصحيح الخطأ المادي الذي شاب حكمها برفض الطعن شكلاً، وهذا الرجوع منها إنما هو أمر تمليه عليها طبيعتها بوصفها هي المحكمة المهيمنة على صحة تطبيق القانون.

كما أن من حق الطاعن إذا رفض طعنه شكلاً أن يعود إلى رفع طعن ثان في ذات الحكم متى كان موعد الطعن لم ينتهي بعد، وذلك لأن حكم المادة ٣٨ من حالات الطعن بالنقض، والتي تمنع من رفع طعن ثان عن ذات الحكم لأي سبب متى رفض الطعن الأول، إنما تتعلق بالرفض الموضوعي أي الرفض المتعلق بالموضوع فحسب^(٣) لأن نصها هو "إذا رفض الطعن موضوعاً فلا يجوز بأية حال لمن رفعه أن يرفع طعناً آخر عن

(١) د. محمود نجيب حسني - المرجع السابق ص ١٢١٦.

(٢) راجع نقض ١٩٦٤/١٢/٤ مجموعة القواعد التي أقرتها محكمة النقض في ٢٥

عاماً رقم ٦٤٢ ص ١١٧٣.

(٣) د. محمود نجيب حسني - المرجع السابق ص ١٢١٦.

الحكم ذاته لأي سبب ما".

ثالثاً: الحكم بعدم قبول الطعن موضوعاً:

تحكم محكمة النقض بعدم قبول الطعن المقدم إليها من حيث الموضوع، وذلك متى كان الطعن مقبولا من حيث الشكل ولم يسقط، ولكن الأسباب التي بني عليها الطعن بالنقض يتطلب لمعرفة مدى صحتها إجراء تحقيق موضوعي، وهذا يخرجها عن اختصاصها الأصلي في أنها محكمة قانون وليست محكمة موضوع، أو أن يكون السبب الذي يستند إليه الطاعن كان من الواجب أن يتمسك به أولاً أمام محكمة الموضوع، أما إذا لم يكن قد تمسك به فإنه لا يجوز له أن يبدئه لأول مرة أمام محكمة النقض أو أن تكون الأسباب التي استند إليها الطاعن غير صحيحة في ذاتها ولا تقنع محكمة النقض بما لا يجعلها تلجأ إلى نقض الحكم، كأن يدعى الطاعن أن تشكيل المحكمة التي أصدرت الحكم محل الطعن لم تكن مشكلة تشكيلا سليما، ويتضح لمحكمة النقض من الاطلاع على ديباجة الحكم محل الطعن أن تشكيل المحكمة كان تشكيلا سليما، أو أن يدعى أن العقوبة الصادر بها الحكم عليه ليست مما نص القانون عليها، فيتضح لمحكمة النقض أنها هي ما نص القانون عليها، أو أن يدعى أن الحكم غير مسبب تسييبا كافيا، فيتضح لمحكمة النقض أن الأسباب التي بني الحكم عليها أسبابا كافية.^(١)

ومتى صدر الحكم من محكمة النقض برفض الطعن موضوعاً (أو من حيث الموضوع) فإنه يترتب على ذلك الحكم بمصادرة مبلغ الكفالة التي أودعها الطاعن عند التقرير بالطعن، كما يجوز للمحكمة أن تحكم أيضا بالغرامة التي لا تتجاوز مائتان وخمسون جنيها على المحكوم عليه في الجنح بعقوبة سالبة للحرية (م ٢/٣٦ من حالات الطعن بالنقض)

(١) المرجع السابق نفسه.

بالإضافة إلى أنه لا يجوز له أن يرفع طعنا آخر عن ذات الحكم مهما كانت الأسباب، وهذا ما قرره المادة ٣٨ من حالات الطعن بالنقض بقولها "إذا رفض الطعن موضوعا فلا يجوز بأية حال لمن رفعه أن يرفع طعنا آخر عن الحكم ذاته لأي سبب كان"، وعلى ذلك فيصبح الحكم باتا وحائزا لحجية الشيء المقضي فيه وواجب التنفيذ.^(١)

رابعاً: الحكم بقبول الطعن ونقض الحكم:

متى كان الطعن بالنقض لم يسقط وكان مقبولا شكلا وموضوعا، فإن محكمة النقض تحكم بنقض الحكم المطعون فيه (أي إبطاله) وذلك لكي يحل مكانه حكم جديد، ويتحقق ذلك عن أحد طريقتين. أولهما: تصحيح الحكم محل الطعن بنفسها، وثانيهما: إحالة الدعوى إلى المحكمة التي أصدرت الحكم لتعيد الحكم فيه من جديد.^(٢) وتحقق الحالة الأولى متى استند الطعن إلى الحالة الأولى من المادة ٣٠ من حالات الطعن بالنقض وهي متى كان الحكم محل الطعن مبني على مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله، وتحقق الحالة الثانية متى استند الطعن إلى إحدى الحالتين الثانية أو الثالثة من المادة ٣٠ من حالات الطعن بالنقض وهي على التوالي، إذا كان الحكم مبني على بطلان وقع في الحكم، أو كان مبني على بطلان وقع في الإجراءات أثر في الحكم. وسوف نتحدث عن تصحيح محكمة النقض للحكم محل الطعن في

(١) حتى ولو كان الحكم صادرا بالإعدام، وذلك دون إخلال بحق الطاعن في اللجوء إلى الطعن بإعادة النظر متى توافرت إحدى الحالات المقررة قانونا للطعن بهذا الطريق، فيوقف تنفيذ عقوبة الإعدام فحسب دون غيرها من بقية العقوبات.

(٢) وهنا تحكم المحكمة في الدعوى ولكن بتشكيل جديد من قضاة آخرين غير من أصدروا الحكم الأول، ويجوز عند الاقتضاء أن تحال الدعوى إلى محكمة أخرى (٣٩م من حالات الطعن بالنقض).

مطلب ثم نتبعه بمطلب ثان نتحدث فيه عن نقض الحكم وإحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع.

المطلب الأول

تصحيح محكمة النقض للحكم محل الطعن

بين القانون حق محكمة النقض في تصحيح الحكم محل الطعن في المادة ١/٣٩ من حالات الطعن بالنقض بقوله ".... وإذا كان الطعن مقبولا وكان مبنيا على الحالة الأولى المبينة في المادة ٣٠ تصحح المحكمة الخطأ وتحكم بمقتضى القانون" وقد بينت المادة ٣٠ من حالات الطعن بالنقض أن الحالة الأولى من أحوال الطعن بالنقض، بأنها حالة ما إذا كان الحكم المطعون فيه مبنيا على مخالفة للقانون أو على خطأ في تطبيقه أو على خطأ في تأويله، وعلى ذلك فإنه متى اتضح لمحكمة النقض أن هناك مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيق القانون أو في تأويله، فإنها تحكم بنقض الحكم وتصحح الخطأ الذى وقع، وسواء أكان ذلك الخطأ قد تمثل في نص من نصوص قانون العقوبات، أو نصوص القوانين المكملة لقانون العقوبات أو القوانين غير العقابية^(١)، وبعبارة أخرى الأخطاء التى تقع في تطبيق القانون الموضوعى كالخطأ في أركان الجريمة وعناصر كل ركن منها والعقوبات المقررة للجرائم والأسباب التى يترتب عليها زوال الصفة التجريمية للفعل (أسباب الإباحة) أو موانع المسؤولية أو موانع العقاب أو أسباب تشديد العقاب أو تخفيفه، ففى الحالات السابقة تصحح محكمة

(١) وهى القوانين التى يحيل إليها القانون في تحديد أركان بعض الجرائم، مثل قواعد قانون الأحوال الشخصية في شأن تحديد الزواج في خصوص جريمة الزنا، وقواعد القانون المدنى في شأن تحديد الملكية في جريمة السرقة، أو التى تحدد عقوبة خيانة الأمانة في شأن جريمة خيانة الأمانة.

النقض الحكم المطعون فيه، دون أن تحيله إلى محكمة الموضوع التي أصدرته، ولكن يشترط لكي تصحح محكمة النقض الأخطاء القانونية بنفسها، ان تكون محكمة الموضوع التي أصدرت الحكم محل الطعن، قد تعرضت للواقعة الجنائية ذاتها من حيث ثبوت الفعل أو عدم ثبوته، فإذا لم تكن محكمة الموضوع قد تعرضت لذلك^(١)، فلا يكون أمام محكمة النقض عند قبولها الطعن بالنقض إلا أن تحيل الدعوى إلى محكمة الموضوع للفصل في الموضوع أولاً^(٢) أما إذا كانت محكمة الموضوع قد فصلت في موضوع الدعوى فإنها بذلك تكون قد استنفذت ولايتها القضائية بشأن الدعوى ويكون لمحكمة النقض أن تصحح الأخطاء القانونية بنفسها.^(٣)

ومتي قامت محكمة النقض بتصحيح الأخطاء القانونية بنفسها، فقد يترتب على ذلك تعديل في العقوبة المقررة بها من محكمة الموضوع، بحيث تحل محل تلك العقوبة، العقوبة التي تتفق مع صحيح تطبيق القانون وهذا يتطلب منها أن تعيد وزن عناصر تقدير العقوبة، وقد يؤدي بها إلى أن تطبيق المادة ١٧ ع أو أن توقف تنفيذ العقوبة، متى اتضح لها أن المتهم لن يعود لمخالفة القانون مستقبلاً استناداً إلى أن ماضيه يبعث على ذلك الاعتقاد^(٤)، وأن تحكم بالبراءة إذا تبين أن الواقعة لا تخضع للعقاب^(٥) وذلك شريطة أن لا تتعرض لتقرير ما إذا كان الفعل قد ارتكب أم لا، لأن هذا بحث موضوعي لا تختص به محكمة النقض بما يخرجها عن

(١) كأن يكون قد صدر حكم خاطئ من محكمة الموضوع يمنع من السير في الدعوى.

(٢) نقض ١٩٦٠/١١/٢٨ مجموعة أحكام النقض س ١١ رقم ١٦٢ ص ٨٤١.

(٣) د. رعوف عبيد - المرجع السابق ص ١٠١٠.

(٤) نقض ١٩٧٢/١/١٠ مجموعة أحكام النقض س ٢٣ رقم ١٠ ص ٣٥.

(٥) نقض ١٩٥٧/١/٢٨ مجموعة أحكام النقض س ٨ رقم ١٨ ص ٦٥.

اختصاصها الأصل في ألأ محكملة قانون.^(١)

وإذا كان الحكم النهائي صادرا بالبراءة، وطعنت فيه النيابة العامة بالنقض، ثم تبين لها أن الفعل المرتكب يستحق العقاب، فإن لها أن تحكم بالعقوبة المقررة قانونا ولا تحيل الدعوى إلى محكمة الموضوع^(٢)، وذلك شريطة أن يكون حكم محكمة الموضوع قد تعرض لإثبات ارتكاب المتهم للفعل الإجرامي واقتناع محكمة النقض بالأسباب التي بني عليها هذا الثبوت، أما إذا لم تكن محكمة الموضوع قد دلت على ثبوت ارتكاب المتهم للفعل، فلا يحق لمحكمة النقض أن تبحث في ثبوت ارتكاب المتهم للموضوع، وذلك لأنه سوف يقحمها فيما لا اختصاص لها به وهو التعرض للموضوع، ويكون أيضا لمحكمة النقض أن تصحح الأخطاء القانونية التي وقعت فيها محكمة الموضوع في شأن العقوبة، وذلك كأن تكون محكمة الموضوع قد ارتفعت بما لأكثر من الحد الأقصى المقرر قانونا للجريمة المرتكبة أو هبطت بما لأكثر من الحد الأدنى المقرر قانونا، كما يكون لمحكمة النقض أيضا تصحيح الأخطاء القانونية التي وقعت فيها محكمة الموضوع متى أغفلت الأخيرة النطق بعقوبة وجوبية أو بتدبير احترازي حيث يكون لمحكمة النقض إجراء التصحيح بإضافة العقوبة أو التدبير الاحترازي^(٣)، أو تصدر محكمة الموضوع حكما بالإدانة دون تحديد العقوبة أو مقدارها، فيكون لمحكمة النقض أيضا عند قبولها للطعن في هذا الحكم أن تصححه بتحديد العقوبة المقررة قانونا أو تحديد مدتها كما هو

(١) د. محمود نجيب حسني - المرجع السابق ص ١٢٢١.

(٢) راجع د. محمود نجيب حسني - المرجع السابق ص ١٢٢٢، وراجع أحكام النقض ١٩٧٥/١٢/١٨ مجموعة أحكام النقض س ٢٦ رقم ١٩٢ ص ٨٧٤، ١٩٧٤/١٠/١٣ س ٢٥ رقم ١٤٤ ص ٦٧٠، ١٩٧٣/١/١ س ٢٤ رقم ٤ ص ١٦.

(٣) نقض ١٩٧٢/٣/٢٠ مجموعة أحكام النقض س ١٣ رقم ٩٧ ص ٤٤٥.

مبين بالقانون. ^(١)

قيود:

إذا كان القانون قد منح محكمة النقض سلطة تصحيح الأخطاء القانونية بنفسها عندما يطعن أمامها في الأحكام النهائية الصادرة من محكمة الموضوع، على النحو السابق بيانه، إلا أن القانون قد وضع قيوداً على هذا الحق وذلك في المادة ٤٠ من حالات الطعن بالنقض، حيث نصت هذه المادة على أنه، "إذا اشتملت أسباب الحكم على خطأ في القانون أو إذا وقع خطأ في ذكر نصوصه فلا يجوز نقض الحكم متى كانت العقوبة المحكوم بها مقرررة قانوناً للجريمة وتصحح المحكمة الخطأ الذى وقع". فقد وضع القانون في النص السابق قيوداً بمقتضاه لا يجوز نقض الحكم إذا كانت العقوبة المحكوم بها من محكمة الموضوع مقرررة قانوناً للجريمة المرتكبة، وإنما يقتصر الأمر على أن تصحح محكمة النقض هذا الخطأ المادى الذى وقع دون أن يكون لها حق نقض الحكم (إبطاله)، ومعنى ذلك أن محكمة النقض لا يكون لها حق نقض منطوق الحكم فيما قضى فيه من عقوبة فلا يستطيع تبديل هذه العقوبة طالما أنها مبررة، أى أن القانون يقررها فيما لو كان الحكم لم يلحقه العيب الذى استند إليه الطعن وعلى ذلك فلا يكون أمام محكمة النقض إلا أن تصحح أسباب الحكم محل الطعن فتورد ما لحقه من خطأ قانونى وتحدد تطبيق القانون على النحو الصحيح.

ويعد نص المادة ٤٠ من حالات الطعن بالنقض تطبيقاً لنظرية العقوبة المبررة، والتي ترتد أصولها إلى قضاء محكمة النقض الفرنسية ^(٢)، ^(١)

(١) نقض ١٦/٣/١٩٧٠ مجموعة أحكام النقض س ٢١ رقم ٩٩ ص ٤٠٣.

(٢) راجع نظرية العقوبة المبررة في القضاء الفرنسى وتطبيقاتها في أحكام النقض الفرنسى وعبوب هذه النظرية د. محمود نجيب حسنى - المرجع السابق ص

صور طبق فيها القضاء المصرى نظرية العقوبة المبررة.

وقد طبق القضاء المصرى نظرية العقوبة المبررة فى العديد من أحكامه منها على سبيل المثال، ما قضى به من أنه لما كانت العقوبة الموقعة على الطاعنين هى الأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة تدخل فى الحدود المقررة لجناية القتل العمد مجردة عن أى ظروف مشددة فإنه لا يكون لهما مصلحة فيما أثاراه من قصور الحكم فى استظهار ظرف التربص^(٢)، وما قضى به من أنه لا مصلحة للطاعن فى النعى على الحكم الذى أدانته بجريمة العاهة المستديمة يعود المحكمة عن مناقشة الطبيب الشرعى فى التحقق من الإصابة التى تخلف عنها عاهة ما دامت العقوبة المقضى بها تدخل فى حدود عقوبة جنحة الضرب البسيط الذى لم يتخلف عنه عاهة^(٣)، وما قضى به من أنه لا مصلحة فى النعى بتخلف ظرفى سبق

١٢٢٦ - ١٢٣٠، د. أحمد فتحى سرور - المرجع السابق ص ٣١٤ - ٣٢٦.

(١) وقد ورد فى الأعمال التحضيرية لنص المادة ٤٠ من حالات الطعن بالنقض أنه "أقر ما جرى عليه قضاء محكمة النقض من عدم قبول الطعن كلما كانت الواقعة الجنائية التى أثبت الحكم وقوعها تبرر العقوبة المحكوم بها مهما كان هناك من الخطأ القانونى فى وصفها، وهذه القاعدة تبررها مصلحة العمل، وهى مقررة فى التشريعات الأجنبية كالتشريع الفرنسى والتشريع البلجيكى، وفى هذه الحالة لا تقتصر محكمة النقض على رفض الطعن، وإنما تصحح الخطأ الذى وقع فى الحكم المطعون فيه وتبين الوصف الصحيح فى منطوق حكمها لكى تعمل النيابة على تنفيذه فى صحيفة سوابق المحكوم عليه وغيرها من الأوراق الرسمية".

(٢) نقض ١٩٧٣/٣/٢٥ مجموعة أحكام النقض س ٢٤ رقم ٨٠ ص ٣٧٣، ويلاحظ أن عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة قد عسلت إلى السجن المؤبد أو المشدد وذلك بالقانون رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٣.

(٣) نقض ١٩٧٣/٣/٢٥ مجموعة أحكام النقض س ٢٤ رقم ٨٤ ص ٤٠٢

الإصرار والترصد في جريمة إحداث العاهة المستديمة طالما أن العقوبة الموقعة مع استعمال المادة ١٧ ع تدخل في الحدود المقررة لجريمة العاهة المجردة عن أى ظروف مشددة^(١)، وما قضى به من أنه لا مصلحة للطاعن في التمسك بخطأ الحكم في إغفال وصف الواقعة التي قارفها باعتباره شريكا ما دام أن العقوبة المحكوم بها وهى الأشغال الشاقة المؤقتة تدخل في نطاق عقوبة الشريك.^(٢)

وما قضى به من أنه لا مصلحة للنعى في الحكم خطؤه في وصف جريمة خيانة الأمانة بأنها نصب ما دام أنه قد عاقب المتهم بعقوبة تدخل في نطاق خيانة الأمانة.^(٣)

صور لم يطبق فيها القضاء المصرى نظرية العقوبة المبررة.

وإذا كان القضاء المصرى قد طبق في العديد من أحكامه نظرية العقوبة المبررة إلا أنه لم يطبقها في بعض صور أخرى ومنها على سبيل المثال، ما قضى به من أنه لا محل - في خصوصية الدعوى - لتطبيق

وراجع نقض ١٩٨١/٣/٢ س ٣١ رقم ٣١ ص ١٩٦.

(١) نقض ١٩٧٢/٣/١ مجموعة أحكام النقض س ٢٣ رقم ٢١٦ ص ٩٧٢

وراجع نقض ١٩٨١/٤/٢ س ٣١ رقم ٥٥ ص ٣١٥.

(٢) نقض ١٩٦٩/١٢/٢٢ مجموعة أحكام النقض س ٢٠ رقم ٣٠١ ص ١٤٥١.

(٣) نقض ١٩٦٩/١٢/١ مجموعة أحكام النقض س ٢٠ رقم ٢٧٧ ص ٢٣٦٤،

وراجع أحكام أخرى في شأن العقوبة المبررة وأخذ القضاء المصرى بها، نقض

١٩٧٣/٢/١٨ مجموعة أحكام النقض س ٢٤ رقم ٤٦ ص ٢١٣،

١٩٧١/١/٤ س ٢٢ رقم ١٠ ص ٣٨، ١٩٦٩/١٢/٨ س ٢٠ رقم ٢٨٦

ص ١٣٩٦، ١٩٦٩/١٠/٢٧ رقم ٢٣٤ ص ١٢٨١، ١٩٦٧/٢/٦ س ١٨

رقم ٣١ ص ١٦٣، ١٩٥٤/١٠/١١ س ٦ رقم ٦ ص ٤٣، ١٩٥٤/٦/٧ س

٥ رقم ٢٤٤ ص ٧٣٧، ١٩٥٠/١١/٢٨ س ٢ رقم ٩٩ ص ٢٦٦،

١٩٥٠/١٠/٣٠ س ٢ رقم ٤٢ ص ١٠٥.

نسرية العقوبة المبررة والقول بعدم الجدوى من الطعن على اعتبار أن العقوبة المقررة المقضى بها وهى السجن ثلاث سنوات تدخل فى العقوبة المقررة لجناية إحداث الجرح الذى نشأت عنه العاهة المستديمة، ذلك لأن الواضح من الحكم أن المحكمة مع استعمال الرأفة عملاً بالمادة ١٧ ع قد التزمت الحد الأدنى لجناية الشروع فى القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد، وهو ما يشعر بأنها إنما وقفت عند حد التخفيف الذى وقفت عنده ولم تستطع التزول إلى أدنى مما نزلت مقيدة بهذا الحد الأمر الذى يحتمل معه أنها كانت تترل بالعقوبة عما حكمت به لولا هذا القيد القانونى^(١)، وما قضى به من أنه إذا كانت العقوبة المقررة المقضى بها على المتهم هى الحبس لمدة ثلاثة أشهر فى جناية إحداث عاهة ثم ثبت لدى محكمة النقض أن الحكم واجب نقضه من جهة ثبوت العاهة، فلا يصح فى هذه الحالة رفض الطعن لإنعدام المصلحة على أساس أن العقوبة المقررة المقضى بها تدخل فى العقوبة المقررة لجنحة الضرب، وذلك لأنه ما دام الظاهر أن المحكمة مع استعمال الرأفة بالمادة ١٧ ع حكمت على المتهم بالحد الأدنى للعقوبة المقررة لجناية العاهة، فهذه حال تشعر بأنها إنما وقفت عند هذا الحد من التخفيف لأن القانون لا يجيز لها أن تترل دونه فهى - مع صحة هذا الاعتبار - لا تكون قد قدرت العقاب الواجب للجريمة بحسب ما يستحقه المتهم فى نظرها بل كانت مقيدة بالحد الأدنى الوارد به النص الخاص باستعمال الرأفة فى مواد الجنائيات، مما يحتمل معه أنها كانت تترل بالعقوبة عما حكمت به ولو لم تكن مقيدة بوصف الواقعة بأنها جنائية، أما لو كانت قد حكمت بأربعة أشهر مثلاً إذن لصح القول بأنها قدرت العقوبة التى

(١) نقض ١٩٧٦/١٠/٤ مجموعة أحكام النقض س ٢٧ رقم ١٥٨ ص ٧٠١،

وراجع نقض ١٩٧٣/٣/١١ س ٢٤ رقم ٦٨ ص ٣١٥، ١٩٦٩/٣/٢ س

٢٠ رقم ٦٦ ص ٣٠٨.

رأى أنها مناسبة للواقعة بغض النظر عن وصفها القانوني ولجاز القول بانعدام مصلحة الطاعن من طعنه.^(١)

المطلب الثاني

نقض الحكم وإحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع

نص القانون على حق محكمة النقض عند قبول الطعن أن تحكم بنقض الحكم وإحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع، وذلك في المادة ٣٩/٢، ٣، ٤ من حالات الطعن بالنقض وذلك بقوله "وإذا كان مبنيًا على الحالة الثانية من المادة المذكورة (المادة ٣٠ من حالات الطعن بالنقض) تنقض المحكمة الحكم وتعيد الدعوى إلى المحكمة التي أصدرته لتحكم فيها من جديد مشكلة من قضاة آخرين، ومع ذلك يجوز عند الاقتضاء إحالتها إلى محكمة أخرى، وإذا كان الحكم المنقوض صادرًا من محكمة استئنافية أو محكمة جنائيات في جنحة وقعت في جلستها، تعاد الدعوى إلى المحكمة المختصة أصلاً بنظر الدعوى لتنظرها حسب الأصول المعتادة".

وتفصيل ذلك يقتضى أن نبين حالات نقض الحكم وإحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع، وبيان المحكمة التي تحال إليها الدعوى، وحدود الدعوى الجنائية أمام محكمة الإحالة، ثم الطعن بالنقض للمرة الثانية في الحكم، وهذا ما سنبينه فيما يلي:

(١) نقض ١٩٤٨/٣/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ رقم ٥٦٠ ص ٥٢٠ وراجع أحكام نقض أخرى لم يأخذ فيها القضاء المصرى بنظرية العقوبة المبررة منها، نقض ١٩٧٢/٣/٢٧ مجموعة أحكام النقض س ٢٣ رقم ١٠٨ ص ٤٨٧، ١٩٦٨/١١/١٨ س ١٩ رقم ١٩٤ ص ٩٦٥.

أولاً: حالات نقض الحكم وإحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع:

إن الحالات التي تحكم فيها محكمة النقض بنقص الحكم محل الطعن وإحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع حددها المادة ٣٠ من حالات الطعن بالنقض وهما الحالتين الثانية والثالثة منها، وهما حالة إذا وقع بطلان في الحكم، أو وقع بطلان في الإجراءات أثر في الحكم، فمضى تبين لمحكمة النقض توافر أحد هاتين الحالتين فإنها لا تملك سوى أن تنقض الحكم (أى تبطله) وتحيل الدعوى إلى محكمة الموضوع للحكم فيه من جديد ولكن بتشكيل جديد من قضاة غير من أصدروا الحكم الأول محل الطعن بالنقض، وترجع المحكمة في ضرورة الإحالة إلى محكمة الموضوع، إلى أن بطلان الحكم أو بطلان الإجراءات التي أثرت في الحكم من شأنه إعادة الإجراءات الباطلة أو الحكم الباطل من جديد في الموضوع، وهذا يخرج محكمة النقض عن حدود اختصاصها باعتبارها محكمة قانون، ومن الأمثلة على ذلك أن تكون محكمة الموضوع قد فصلت في مسألة قانونية بنت عليها حكمها دون أن تتعرض لموضوع الدعوى، فإذا طعن بالنقض في هذا الحكم ورأت محكمة النقض رأياً مخالفاً لمحكمة الموضوع، فإنها لا تملك إلا إحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع لإعادة فحص وقائع الدعوى والحكم فيها من جديد^(١) وذلك كأن يكون الحكم محل الطعن قد صدر ببراءة المتهم مستنداً لأن الواقعة لا تخضع للعقاب، ويطعن في هذا الحكم بالنقض وترى محكمة النقض غير ما رآته محكمة الموضوع، أى ترى أن الواقعة تخضع للعقاب، ولما كان الحكم بالعقوبة يقتضى ضرورة الثبوت من الوقائع وصحة إسنادهم للمتهم وتقدير المحكمة للعقوبة، وهذا يستلزم تعرضاً للموضوع بما يخرج محكمة النقض عن اختصاصها، لذا فإنها تلتزم

(١) د. محمود نجيب حسنى - المرجع السابق ص ١٢٣٦.

بإصدار حكمها بنقض الحكم وإحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع للحكم فيه من جديد^(١)، ومن هذا القبيل أيضا أن يقتصر حكم محكمة الموضوع والمطعون فيها بالنقض على الحكم بعدم الاختصاص دون التعرض للواقعة الجنائية من حيث ثبوتها أو انتفائها، فإن هذا الحكم متى طعن فيه بالنقض فلا تملك محكمة النقض إلا نقض الحكم وإحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع للحكم فيه من جديد^(٢).

ومن هذا القبيل أيضا خطأ محكمة الموضوع في الحكم وترتب على هذا الخطأ عدم تعرض محكمة الموضوع لموضوع الدعوى، الأمر الذي يترتب عليه أن الطعن في هذا الحكم بالنقض لإصلاح هذا الخطأ يتطلب منها التعرض لموضوع الدعوى بما يخرجها عن اختصاصها، فلا تملك المحكمة إلا الحكم بالنقض (البطلان) وإحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع للحكم فيها من جديد، ويستوى في هذا أن يكون هذا الخطأ الذي وقعت فيه محكمة الموضوع قد حجبتها كلياً عن نظر موضوع الدعوى أو حجبتها حجبا جزئيا عن نظر الموضوع، ومثال الحجب الكلي عن نظر محكمة الموضوع لموضوع الدعوى، أن تحكم المحكمة الاستئنافية بإعادة الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى على الرغم من استنفاد هذه المحكمة لسلطتها في

(١) راجع على سبيل المثال نقض ١٩٧٥/١١/٢ مجموعة أحكام النقض س ١٦ رقم ١٤٦ ص ٦٧٢، ١٩٧٣/١/١ س ٢٤ رقم ٨ ص ٣٣.

(٢) راجع نقض ١٩٦٠/١١/٢٨ مجموعة أحكام النقض س ١١ رقم ١٦٢ ص ٧٤١، ومن أمثلة الحكم بعدم الاختصاص دون التعرض للواقعة الجنائية من حيث ثبوتها أو انتفائها، أن تحكم المحكمة الاستئنافية - بناء على استئناف التهم - بعدم اختصاصها لأن الواقعة جنائية، فإذا طعن بالنقض في حكمها فإن محكمة النقض متى قبلت الطعن، لا تملك سوى الحكم بالنقض والإحالة إلى المحكمة الاستئنافية لإعادة نظر الدعوى من جديد لأنها لم تنظر في موضوع الدعوى.

نظر الدعوى، فإذا طعن في حكم المحكمة الاستئنافية بالنقض، فلا يكون أمام محكمة النقض إلا الحكم بالنقض والإحالة، لأن المحكمة الاستئنافية لم تنظر موضوع الدعوى^(١).

ومثال الحجب الجزئى عن نظر محكمة الموضوع لموضوع الدعوى، أن تكون المحكمة قد بنت حكمها على دليل معين ولم تبحث بقية الأدلة الأخرى في الدعوى، فإن طعن بالنقض في هذا الحكم ورأت محكمة النقض بطلان الدليل الذى استندت إليه محكمة الموضوع، لزم أن يكون حكم النقض مع الإحالة إلى محكمة الموضوع لإعادة بحثها للأدلة الأخرى، ومثال ذلك أن تكون محكمة الموضوع قد عدلت الوصف القانونى للتهمة دون أن تنبه المتهم لهذا التعديل، الأمر الذى ترتب عليه أن الدفاع لم يترافع على أساس هذا الوصف المعدل وإنما على أساس الوصف الذى حركت به الدعوى أمام المحكمة من النيابة العامة، فإن الحكم الصادر من محكمة الموضوع متى طعن فيه بالنقض، فلا يكون للمحكمة إذا ما قبلت الطعن إلا الحكم بنقضه والإحالة إلى محكمة الموضوع^(٢).

ومن هذا القبيل أيضا أن يطعن بالنقض في حكم وعند نظرها الطعن لا يمكنها أن تعرف ما إذا كان الحكم سليما أو غير سليم، فهنا عليها متى قبلت الطعن فلا تملك إلا الحكم بالنقض والإحالة، ومثال ذلك فقد النسخة الأصلية لحكم محكمة الموضوع أو فقد ورقة منه، ففي هذه الحالة متى طعن بالنقض في الحكم فلا تملك محكمة النقض إلا الحكم بالنقض وإحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع لإعادة المحاكمة^(٣) وهذا ما

(١) راجع نقض ١٩٧٧/١٠/٣٠ مجموعة أحكام النقض س ٢٨ رقم ١٨٥ ص ٨٩٤.

(٢) راجع نقض ١٩٧٤/٣/١٨ مجموعة أحكام النقض س ٢٥ رقم ٦٧ ص ٣٠٧، ١٩٧٨/١١/٢٣ س ٢٩ رقم ١٦٩ ص ٨٢٦.

(٣) د. محمود نجيب حسنى - المرجع السابق ص ١٢٣٨، وراجع د. أحمد فتحى

قرره قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٥٥٧ "إذا كانت القضية منظورة أمام محكمة النقض ولم يتيسر الحصول على صورة من الحكم، تقضى المحكمة بإعادة المحاكمة متى كانت جميع الإجراءات المقررة للطعن قد استوفيت".

وتجدر الإشارة إلى أنه إذا كان الطعن بالنقض في حكم محكمة الموضوع مبنياً على حالة مخالفة القانون وكان أيضاً مبنياً على الخطأ في الحكم أو الخطأ في الإجراءات مما أثر في الحكم، ففي هذه الحالة تلتزم محكمة النقض بالحكم بنقض الحكم وإحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع للحكم في موضوع الدعوى من جديد، ولا تملك أن تصحح الخطأ القانوني بنفسها رغم أنه من حقها، وذلك لأن إعادة الدعوى إلى محكمة الموضوع سوف يمكنها من تصحيح الأخطاء القانونية التي سبق وإن وقعت فيها، ومن أمثلة هذه الحالة أن تصدر محكمة الموضوع حكمها بالإدانة مع إيقاف التنفيذ مع أن القانون قد منع استخدام المحكمة لحقها في إيقاف التنفيذ في مثل الجريمة محل المحاكمة (مخالفة قانون موضوعي) وفي نفس الوقت كان الحكم خالياً من التسبيب أو كانت الأسباب مشوبة بعيب القصور في التسبيب (مخالفة قانون إجرائي) ففي هذه الحالة لا تملك محكمة النقض متى قبل الطعن إلا الحكم بالنقض والإحالة إلى محكمة الموضوع.^(١)

ثانياً: المحكمة التي تحال إليها الدعوى:

إن المحكمة التي تحال إليها الدعوى هي المحكمة التي أصدرت الحكم محل الطعن ولكن مشكلة من قضاة آخرين غير من أصدروا الحكم المطعون فيه (م ٢/٣٩ من حالات الطعن بالنقض) وذلك على أساس أنها

هي المحكمة المختصة بنظر الدعوى، ولكن شريطة أن تكون هذه المحكمة مشكلة تشكيلا جديدا، أى من قضاء غير من أصدرها الحكم الأول، وذلك ضمانا لحيدة المحكمة ونزاهتها، وعدم التأثير بالحكم الأول، ولذا فلا يجوز أن يكون ضمن التشكيل أحد من القضاة الذين اشتركوا فى إصدار الحكم محل الطعن وإلا كان ذلك سببا لعدم صلاحيته، الأمر الذى يترتب عليه بطلان الحكم لعدم صحة تشكيل المحكمة، ولكن يجوز أن يجلس للحكم فى محكمة الموضوع أحد قضاة النقض الذين اشتركوا فى النقض، لكى يحكم فى الموضوع وذلك لأنه عندما كان ينظر الطعن بالنقض اقتصر دوره على مراقبة صحة تطبيق القانون دون التعرض للموضوع ولذا فلم يبدى فيه رأيا.^(١)

استثناء: إذا كان القانون قد حدد المحكمة التى يحال إليها، بأنها هي المحكمة التى أصدرت الحكم محل الطعن ولكن مشكلة بقضاة آخرين، إلا أنه أجاز فى المادة ٣/٣٩ من حالات الطعن، لمحكمة النقض عند الاقتضاء أن تحيل الدعوى إلى محكمة أخرى.

ويتحقق الاقتضاء فى حالة ما إذا كانت محكمة الموضوع التى أصدرت الحكم محل الطعن ليس بها غير دائرة واحدة مكونة من نفس القضاة الذين أصدروا الحكم الأول المطعون فيه.^(٢)

وقد أوردت المادة ٣٩ فى فقرتها الأخيرة أنه "إذا كان الحكم المنقوض صادرا من محكمة استئنافية أو من محكمة جنائيات فى جنحة وقعت فى جلستها تعاد الدعوى إلى المحكمة المختصة أصلا بنظر الدعوى لتنظرها حسب الأصول المعتادة" وعلى ذلك فإن الأحكام التى تصدر من المحكمة الاستئنافية أو من محكمة الجنائيات فى جرائم الجلسات والتى تعد

(١) د. محمود نجيب حسنى - المرجع السابق ص ١٢٤١.

(٢) د. أحمد فتحى سرور - المرجع السابق ص ٣٦٣.

من الجنح، وطعن في هذا الحكم بالنقض وحكمت محكمة النقض بنقض الحكم والإحالة، فإنه لا يحال إلى المحكمة التي أصدرته (المحكمة الاستئنافية أو محكمة الجنايات) وإنما يحال إلى المحكمة المختصة بهذه الجريمة أصلاً إذا كانت قد ارتكبت في جلسة، والعلة في هذا أن حكم المحكمة الاستئنافية أو محكمة الجنايات في جرائم الجلسات إنما هو أمر استثنائي على غير قواعد الاختصاص، ولذا فهو ضرورة والضرورة تقدر بقدرها.

ثالثاً: حدود الدعوى الجنائية أمام محكمة الإحالة:

إن المحكمة المحال إليها الدعوى محل الطعن بالنقض لنظرها، تتحدد سلطتها بعدة أمور وهي:

١ - أن المحكمة المحال إليها تتقيد بالواقعة التي فصل فيها الحكم المنقوض وهذه الواقعة تتحدد وفقاً لما ورد في أمر الإحالة أو ورقة التكليف بالحضور، ولذا فإذا نسبت محكمة الإحالة إلى المتهم واقعة جديدة فإنها تكون قد خرجت عن حدود سلطتها^(١)، كما لا يجوز أن يبدى أمامها طلبات جديدة، ولا يجوز أن يقبل أمامها تدخل المدعى المدني لأول مرة^(٢) لأنه لم يكن طرفاً في الحكم المطعون فيه بالنقض.

٢ - يكون لمحكمة الإحالة مطلق الحرية في الحكم بما يقتنع به وجدانها، دون تقيد بما انتهى إليه الحكم محل الطعن بالنقض، وذلك لأن النقض يلغى الحكم المطعون فيه، ومن ثم فإنه يعتبر كأن لم يكن، وتنظر محكمة الإحالة الدعوى ويكون لها حق تعديل التهمة أو تغيير الوصف

(١) نقض ١٩٦٠/٣/١ مجموعة أحكام النقض س ١١ رقم ٣٦ ص ١٩٢، ولا يعد من قبيل توجيه واقعة جديدة استخدام المحكمة حقها في توجيه تهمة بالجلسة (جرائم الجلسات)، ولا استخدام محكمة الجنايات لحقها في التصدي وفقاً للمادة ١١ إجراءات إذا كانت هي المحكمة المحال إليها، فهذا من اختصاصها.

(٢) نقض ١٩٦٤/١٠/٥ مجموعة أحكام النقض س ١٥ رقم ١١٠ ص ٥٥٩.

القانوني وإعطائها الوصف القانوني الصحيح الذي ترى أنه ينطبق عليها^(١) بشرط أن تنبه المتهم لذلك وتمنحه فرصة لإعداد دفاعه، وبذا فإن الدعوى تعود إلى ما كانت عليه قبل الحكم محل النقض^(٢)، الأمر الذي يترتب عليه أن يكون للمتهم الحق في إبداء أوجه دفاع جديدة حتى ولو كان نقض الحكم بناءً على طعن النيابة العامة، ولا تعد مخالفة محكمة الإحالة لرأى محكمة النقض وجهها للطعن على الحكم الذي تصدره، اللهم إلا إذا كان وجه المخالفة مما يصح بذاته لأن يكون وجهها للطعن على الحكم الجديد بالنقض^(٣) وينبغي على أن المحكمة المحال إليها تعيد المحاكمة من جديد، أما إذا كانت محكمة جنابات وجب عليها إعادة سماع الشهود وغير ذلك من الإجراءات الأخرى، وإذا كانت المحكمة محكمة استئنافية فالأصل أنها لا تجرى تحقيقاً في الدعوى إلا عند الاقتضاء.

٣ - إذا كانت القاعدة العامة هي أن محكمة الإحالة غير مقيدة بوجهة نظر محكمة النقض، إلا أن هذه القاعدة يرد عليها استثناءين وتكون المحكمة المحال إليها في شأنهما مقيدة في إصدار حكمها برأى محكمة النقض فلا يجوز لها مخالفتها، وهاتين الحالتين قررتهما المادة ٤٤ من حالات الطعن بالنقض وهما:

(أ) إذا كان الحكم المطعون فيه صادراً بقبول دفع قانوني مانع من السير في الدعوى ونقضته محكمة النقض وأعادت القضية إلى المحكمة التي

(١) راجع نقض ١٩٣٤/١٢/١٠ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ٣٩٥ ص ٤٠٠،

١٩٥٦/٥/١٧ مجموعة أحكام النقض س ٧ رقم ١٧١ ص ٦٠٤،

١٩٦٩/١٠/٢٨ س ١٤ رقم ١٢٤ ص ٦٨٥.

(٢) د. محمود مصطفى - المرجع السابق ص ٥٠٣.

(٣) نقض ١٩٥٤/١٠/٨ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٦١٢ ص ٧٥٧،

١٩٤٦/٤/١٥ ج ٧ رقم ١٤٤ ص ١٢٧، وراجع نقض ١٩٧٨/١٢/١٠

مجموعة أحكام النقض س ٢٩ رقم ١٨٩ ص ٩١٠.

أصدرته لنظر الموضوع فلا يجوز لهذه المحكمة أن تحكم بعكس ما قضت به محكمة النقض (م/٤٤١ من حالات النقض).

(ب) لا يجوز لمحكمة الموضوع أن تحكم بعكس ما قرره الهيئة العامة للمواد الجزائية بمحكمة النقض (م/٤٤٢ من حالات النقض).

ومن الأمثلة على الحالة الأولى. حالة ما إذا قضت محكمة الموضوع خطأ بعدم قبول المعارضة أو عدم قبول الاستئناف شكلاً بعدم جواز المعارضة أو الاستئناف، أو باعتبار المعارضة كأن لم تكن أو بعدم قبول الدعوى المدنية لأي سبب كان، وطعن في هذا الحكم بالنقض، وحكمت محكمة النقض بنقض الحكم وإحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع لإعادة نظرها من جديد، فلا يجوز في هذه الحالة أن تصدر محكمة الموضوع حكماً يخالف ما قرره محكمة النقض^(١) ومنها أيضاً أنه إذا أصدرت محكمة الموضوع حكماً بعدم قبول الدعوى لانقضائها بالتقادم، فطعن في النيابة العامة في هذا الحكم بالنقض، وحكمت محكمة النقض بنقض الحكم لأن الدعوى لم تنقضى بالتقادم، وأحالت الدعوى إلى محكمة الموضوع، فإنه لا يجوز لهذه المحكمة أن تخالف قضاء محكمة النقض، أي لا يجوز لها الإصرار على أن الدعوى قد انقضت بالتقادم، لأن حكم محكمة النقض يكون حائزاً لحجية الشيء المقضي فيه^(٢) مما يترتب عليه عدم إعادة مناقشته ثانية، وترجع العلة في ذلك إلى أن القانون قد اعتبر المسألة الفرعية بمثابة دعوى قائمة بذاتها، فإذا حسمتها محكمة النقض كان قضاؤها حائزاً لحجية الشيء المحكوم فيه.^(٣)

(١) د. رعوف عبيد - المرجع السابق ص ١٠٢٨.

(٢) نقض ١٩٦٧/٥/٨ مجموعة أحكام النقض س ١٨ رقم ١١٦ ص ٦٠٥.

(٣) د. محمود نجيب حسني - المرجع السابق ص ١٢٥٠، د. أحمد فتحي سرور

- المرجع السابق ص ٣٦٨.

٤ - إن نقض الحكم وإحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع لإعادة نظر الدعوى من جديد والحكم فيها، لا يترتب عليه بطلان للإجراءات التي تمت في المحاكمة السابقة طالما أن هذه الإجراءات لم تكن سببا من أسباب نقض الحكم ولذا فإنه لا يترتب على نقض الحكم والإحالة إهدار للأقوال والشهادات وغيرها من الأدلة التي أبدت أمام المحكمة في الحكم محل الطعن، بل أنها تظل صحيحة وليس هناك ما يمنع من أن تعتبر من عناصر الإثبات في الدعوى كما هو الشأن بالنسبة لمحاضر التحقيق الابتدائي.^(١)

٥ - إذا كانت محكمة الموضوع قد أمرت بالقبض على المتهم وحبسه، فإن هذا الإجراء الاحتياطي ينتهي بصدور الحكم المطعون فيه، ولا ينبعث من جديد عند نقض هذا الحكم وإحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع، ويلزم للقبض عليه وحبسه أن يصدر أمر جديد من محكمة الموضوع (محكمة الإحالة).^(٢)

٦ - إذا كان الطعن بالنقض حاصلا بناء على طلب أحد الخصوم غير النيابة العامة فلا يجوز أن يضار بطعنه، وهذا ما قرره القانون في المادة ٤٣ من حالات الطعن بالنقض "إذا كان نقض الحكم حاصلا بناء على طلب أحد من الخصوم غير النيابة العامة فلا يضار بطعنه"، وعلى ذلك فلا يجوز لمحكمة الإحالة أن تشدد العقوبة متى كان الطاعن بالنقض هو المتهم وحده، ولا يجوز أن تزيد مبلغ التعويض متى كان الطاعن بالنقض هو المحكوم عليه وحده^(٣)، ولا يعد من قبيل تشديد العقوبة أن تحكم المحكمة

(١) راجع نقض ١٩٥٢/٦/١٠ مجموعة أحكام النقض س ٣ رقم ٤٠٥ ص ١٠٨١، ١٩٦٢/١٠/٢٩ س ١٣ رقم ١٦٩ ص ٦٨٨.

(٢) د. رعوف عبيد - المرجع السابق ص ١٠٣١، د. أحمد فتحي سرور - المرجع السابق ص ٣٦٦.

(٣) راجع نقض ١٩٧٩/١/١٨ مجموعة أحكام النقض س ٢٠ رقم ٢١ ص

بتقدير أتعاب المحاماة، وذلك لأن أتعاب المحاماة ترجع في تقديرها إلى ما تبينته المحكمة من الجهد الذى بذله المحامى فى الدعوى وما تكبده المحكوم عليه من أتعاب لمحاميه والأمر فى هذا التقدير لمحكمة الموضوع دون معقب عليها فيه.^(١)

رابعاً: الطعن بالنقض للمرة الثانية:

نص القانون فى المادة ٤٥ من حالات الطعن بالنقض على أنه "إذا طعن مرة ثانية فى الحكم الصادر من المحكمة المحال إليها الدعوى تحكم محكمة النقض فى الموضوع، وفى هذه الحالة تتبع الإجراءات المقررة فى المحاكمة عن الجريمة التى وقعت" فقد بينت هذه المادة أن الحكم الصادر من محكمة الإحالة تخضع للطعن فيها بطرق الطعن المقررة قانوناً، ومنها الطعن بالنقض، فإذا قبلت محكمة النقض الطعن فى الحكم الصادر من محكمة الموضوع للمرة الثانية، فإنها تتحول إلى محكمة موضوع، وتنظر موضوع الدعوى، وعليها أن تنقيد بنفس ما تنقيد به محكمة الموضوع من الإجراءات المختلفة، وبنفس الحدود التى تنظرها بها محكمة الموضوع^(٢)،

١١٨، ١٩٧٨/١/٢٩ س ٢٩ رقم ١٦ ص ٩٤، ١٩٦٨/١١/٤ س ١٩ رقم ١٨٢ ص ٩١٦، ١٩٦٨/٦/٣ رقم ١٢٤ ص ٦٢٢، ١٩٥٤/٦/٩ س ٥ رقم ٢٤٦ ص ٧٤٥، ١٩٥٣/٥/١٢ س ٤ رقم ٢٨٩ ص ٧٩٤، ١٩٤٩/٤/١٨ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٨٧٧ ص ٨٣٩.

(١) نقض ١٩٦٦/١١/١ مجموعة أحكام النقض س ١٧ رقم ١٩٨ ص ١٠٥٣.

(٢) فلا تلزم بإجراء تحقيق فى الدعوى إذا كانت الجريمة من اختصاص محكمة استئنافية، وتلتزم بمراعاة كافة الإجراءات التى تتبع أمام محكمة الجنايات إذا كانت الدعوى من اختصاص محكمة الجنايات، ويجوز لها الاستناد إلى الأدلة المستمدة من إجراءات التحقيق أو المحاكمة إذا لم تكن سبباً من الأسباب التى طعن بالنقض فى الحكم من أجلها، وتنقيد بالوقائع كما وردت فى ورقة التكليف بالحضور أو أمر الإحالة (دون إخلال بحقها فى التصدى (طبقاً للمادة ١٢ إجراءات) كما تنقيد بعدم جواز أن يضار الطاعن بطعنه.

ويكون لها حق التصدي لمتهمين جدد أو لوقائع جديدة أو لجرائم مرتبطة بالتهمة المعروضة عليها (أى لجناية أو جنحة مرتبطة بالتهمة المعروضة عليها وفي نفس النطاق المقرر لمحاكم الجنايات طبقا للمادة ١١، ١٢ إجراءات).

وتعرض محكمة النقض لنظر موضوع الدعوى عند الطعن فيه للمرة الثانية أمر وجوبى عليها وليس اختياريا لها متى كانت هناك وحدة في الخصوم والتهم، أى أن يكون الحكم الذى قبلت فيه الطعن للمرة الثانية هو ذاته الحكم الذى سبق وأن قبلت فيه الطعن بالنقض للمرة الأولى وحكمت بنقضه وإحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع، وذلك من حيث الأشخاص والتهم، ولا يتحقق انقلاب محكمة النقض إلى محكمة موضوع عند قبولها الطعن في ذات الحكم للمرة الثانية إلا إذا كان سبب الطعن بالنقض مستندا إلى الخطأ في الحكم أو خطأ في الإجراءات أثر في الحكم (أى الأخطاء في القانون الإجرائي) أما الخطأ في القانون الموضوعي (الخطأ في تطبيق القانون أو تأويله) فلها أن تصحح الخطأ بنفسها^(١) على النحو السابق بيانه، كما يلزم أن يكون كلا الحكامين المطعون فيهما مرتين أمام محكمة النقض قد فصلا في موضوع الدعوى في كل مرة^(٢)، ولا يشترط أن يكون من قرر من الخصوم الطعن في حكم محكمة الإحالة للمرة الثانية هو نفسه من سبق أن طعن بالنقض في الحكم الأول، بل يصح أن يكون غيره من الخصوم، فقد يكون الطاعن للمرة الأولى بالنقض هو المتهم، ويكون الطاعن في الحكم الصادر من محكمة الإحالة هو النيابة العامة (في الدعوى الجنائية) أو يكون الطاعن في الحكم الأول هو المدعى

(١) نقض ١٩٧٣/١٢/٤ مجموعة أحكام النقض س ٢٤ رقم ٢٣٤ ص ١١٣٩،

١٩٦٦/١٢/١٢ س ١٧ رقم ٢٣٦ ص ١٢٣٦.

(٢) نقض ١٩٣٢/١١/٢٨ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ٥٣٢ ص ٢٧.

المدنى والطاعن فى الحكم الصادر من محكمة الإحالة هو المشئول عن الحق
المدنى (فى الدعوى المدنية)، كما أنه ليس ضروريا أن يكون الطعن للمرة
الثانية مبنيا على نفس الأسباب التى بنى عليها الحكم الأول.^(١)
والحكم الذى يصدر من محكمة النقض فاصلا فى الموضوع بناء
على الطعن أمامها للمرة الثانية لا يقبل الطعن فيه.

(١) د. رءوف عبىء - المرجع السابق ص ١٠٣٣.

الباب الرابع

الطعن بطلب إعادة النظر

إن الطعن بطلب إعادة النظر، طريق غير عادي للطعن في الأحكام الباتة بالإدانة والصادرة في الجرائم المحدودة من قبيل الجنح والجنايات، وذلك بسبب وقوع خطأ موضوعي (أى خطأ يتعلق بتقدير وقائع الدعوى)، ولا شك أن الطعن بهذا الطريق يشكل مساساً بالحجية المفروضة للأحكام الباتة، والتي تعد عنواناً للحقيقة، إلا أن هذا المساس بما للأحكام الباتة من الحجية، إنما تبرره ضرورة تحقيق العدالة والتي يتأذى من عدم تحققها رأى العام، ولذا فقد سمح القانون في أحوال استثنائية الطعن في هذه الأحكام الباتة بطلب إعادة النظر في حالات محدودة، بغية إصلاح الأخطاء القضائية^(١). وقد قرر القانون المصرى الطعن بطلب إعادة النظر في المواد ٤٤١ إلى ٤٥٣ من قانون الإجراءات الجنائية.

وحديثنا عن طلب إعادة النظر يقتضى منا أن نبين الأحكام التي يجوز فيها طلب إعادة النظر، ثم بيان حالات طلب إعادة النظر، ثم نتناول بعد ذلك بيان من له حق طلب إعادة النظر وإجراءات الطلب، ثم أخيراً نتحدث عن الآثار المترتبة على طلب إعادة النظر، وذلك في فصول أربعة على النحو التالى.

(١) د. محمد مصطفى القللى - المرجع السابق ص ٥٦٢، د. رعوف عبيد - المرجع السابق ص ١٠٣٥، د. محمود نجيب حسنى - المرجع السابق ص ١٢٥٨، د. أحمد فتحى سرور - المرجع السابق ص ٣٨٥.

الفصل الأول

الأحكام التي يجوز فيها طلب إعادة النظر

بين القانون في المادة ٤٤١ إجراءات الأحكام التي يجوز فيها طلب إعادة النظر وذلك بقوله "يجوز طلب إعادة النظر في الأحكام النهائية الصادرة بالعقوبة في مواد الجنايات والجنح..." فمن هذا يتبين أن الأحكام التي يجوز فيها طلب إعادة النظر، هي الأحكام الباتة الصادرة بالعقوبة في الجنايات والجنح، ولذا فيلزم في الحكم ما يلي:

١ - أن يكون الحكم باتا. ومعنى ذلك أنه لا يجوز الطعن بإعادة النظر إلا في الأحكام الباتة، أي الأحكام التي تكون قد استنفذت كل طرق الطعن القانونية، الأمر الذي يعنى أن الحكم قد أصبح حائزا للحجية الشيء المقضى فيه، ولكن لا يشترط أن يكون الحكم محل الطعن صادرا من آخر درجة ما دام أنه قد استنفذ طرق الطعن، إما باللجوء إليها أو بتفويت مواعيد الطعن.

٢ - أن يكون الحكم صادرا بعقوبة جنائية. وعلى ذلك فإن الحكم البات لو كان صادرا بالبراءة فإنه لا يجوز اللجوء إلى طلب إعادة النظر مهما كان الحكم مشوبا بالأخطاء، وكانت تلك الأخطاء واضحة جلية، وذلك لأن الشعور العام بتحقيق العدالة لا يتأذى من صدور حكم بالبراءة على مذنّب بقدر ما يتأذى بإدانة برئ ظلما وبمقتانا، كما يلزم أن يكون الحكم صادرا بعقوبة جنائية مهما كانت تلك العقوبة حتى ولو كانت الغرامة، ولكن لا يجوز الطعن بإعادة النظر إذا كان الحكم صادرا بتدبير احترازي، كما لا يجوز الطعن بإعادة النظر في الأحكام الصادرة من المحاكم الجنائية في الدعوى المدنية التبعية.

٣ - أن يكون الحكم صادرا في جنابة أو جنحة. وعلى ذلك فإنه لا يجوز اللجوء إلى الطعن بإعادة النظر في الأحكام الصادرة في المخالفات.

الفصل الثانى

الحالات التى تجوز فيها الطعن بإعادة النظر

بين القانون فى المادة ٤٤١ إجراءات الحالات التى يجوز فيها الطعن بطلب إعادة النظر وحددها فى خمس حالات واردة على سبيل الحصر وهى:

الحالة الأولى: إذا حكم على المتهم فى جريمة قتل، ثم وجد المدعى قتله حيا. يستوى أن يكون القتل عمدا أو قتل خطأ أو ضربا افضى إلى موت، ومن المتصور أن يتحقق ذلك إذا كانت جثة القتيل لم يعثر عليها أو لم يمكن التعرف عليها وأصدرت المحكمة الحكم على المتهم بناء على أدلة إدانة أخرى اقتنعت بها.^(١)

وعلى ذلك فيلزم أن تتحقق المحكمة من وجود المدعى قتله على قيد الحياة فعلا، ومن ثم فلا يكفى مجرد ظهور الدليل على وجود المدعى قتله حيا^(٢)، ولكن ليس معنى هذا أن يبقى المدعى قتله حيا إلى حين الطعن ونظره، وإنما يكفى أن يثبت أنه كان حيا بعد وقوع الجريمة ولو توفى بعد ذلك.^(٣)

الحالة الثانية: إذا صدر حكم على شخص من أجل واقعة، ثم صدر حكم على شخص آخر من أجل الواقعة عينها، وكان بين الحكمين تناقض بحيث يستتج منه براءة أحد المحكوم عليهما. وعلى ذلك فإنه يشترط وفقا لهذه الحالة أن يكون هناك حكمين كلا منهما صدر على

(١) د. أحمد فتحي سرور - المرجع السابق ص ٣٩١.

(٢) نقض ١٩٦٧/١/٣١ مجموعة أحكام النقض س ١٨ رقم ٢٧ ص ١٤٢.

(٣) د. محمد مصطفى القللى - المرجع السابق ص ٥٦٤، د. محمود مصطفى -

المرجع السابق ص ٥١٠.

شخص من أجل واقعة إجرامية واحدة وكل منهما مستقل عن الآخر أى لم يكونا فاعلين أصليين فى الجريمة ولا شركاء فيها، بل كل منهما مستقل عن الآخر، فهنا يوجد تناقض بين الحكمين يلزم رفعه^(١) وذلك لأن أحدهما برئ الأمر الذى يترتب عليه ضرورة تحقيق الموضوع للوصول إلى أيهما هو البرئ، ومثال ذلك أن يصدر حكم على شخص بالعقوبة لقتله إنسانا، ثم يصدر حكم على شخص ثان بالعقوبة لقتله نفس هذا المجنى عليه، ولم يكن المحكوم عليهما فاعلين أصليين أو شريكين فى هذه الجريمة، بل كان أحدهما هو الذى ارتكب الجريمة، فهنا يلزم ضرورة إجراء تحقيق فى الواقعة لبيان أيهما هو الجاني وأيهما هو البرئ، ولذلك حكم بأن مجرد اعتراف شخص غير المحكوم بإدائته أنه هو المرتكب للجريمة التى عوقب من أجلها غيره، لا يكون سببا للطعن، ولكن إذا ثبتت صحة هذا الاعتراف وأدت إلى الحكم على المعترف بالعقوبة، فإن هذا يعد سببا للطعن بإعادة النظر.^(٢)

الحالة الثالثة: إذا حكم على أحد الشهود أو الخبراء بعقوبة

الشهادة الزور وفقا لأحكام الباب السادس من الكتاب الثالث من قانون العقوبات، أو إذا حكم بتزوير ورقة قدمت أثناء نظر الدعوى، وكان للشهادة أو تقرير الخبير أو الورقة تأثير فى الحكم. فيلزم طبقا لهذه الحالة أن يكون الحكم الصادر على الشاهد زورا أو على الخبير بالإدانة قد أصبح باتا، أو صدر حكم بتزوير الورقة، شريطة أن يكون الحكم على الشاهد زورا أو على الخبير، قد صدر بعد الحكم الذى شهد فيه الشاهد

(١) راجع نقض ١٣/١٠/١٩٦٩ مجموعة أحكام النقض س ٢٠ رقم ٢٠٩ ص ١٠٦٥.

(٢) نقض ٢٩/١١/١٩١٩ المجموعة الرسمية س ١١ رقم ٥٠ أشار إليه د. محمد مصطفى القللى - المرجع السابق ص ٥٦٣ هامش (١).

زورا أو قدم فيه الخبير تقريراً أو قدمت الورقة المزورة، وترجع العلة في ذلك إلى أن الشهادة الزور أو تقرير الخبير أو الورقة المزورة كان له تأثير في الحكم، أما إذا لم يكن لها تأثير في الحكم، ويتحقق ذلك إذا كان قد حكم على الشاهد زورا أو الخبير أو حكم بتزوير الورقة المقدمة وكان ذلك في أثناء نظر القضية، فالحكم الذي يصدر في القضية بعد ذلك لا يكون متأثراً بطبيعة الحال بالشهادة الزور أو بتقرير الخبير أو الورقة المزورة، وفي هذه الحالة لا يكون ثمة مجال للطعن بطلب إعادة النظر وفقاً للحالة الثالثة من المادة ٤٤١ إجراءات.

الحالة الرابعة: إذا كان الحكم مبنيًا على حكم صادر من محكمة مدنية أو من إحدى محاكم الأحوال الشخصية وألغى هذا الحكم. فهذه الحالة تتحقق في الأحوال التي تثار فيها أمام المحكمة الجنائية أثناء نظرها الدعوى الجنائية مسألة أولية من مسائل الأحوال الشخصية أو مسألة من مسائل القانون المدني، مثال ذلك استناد المحكمة الجنائية إلى مسألة مدنية، مثل عقد الأمانة وبيان ماهيته ومتى يعتبر العقد عقد أمانة، وذلك عند نظر المحكمة الجنائية للدعوى التبديد، فإذا استندت المحكمة الجنائية إلى حكم صادر من القضاء المدني في هذه المسألة ثم ألغى هذا الحكم المدني فيما بعد، تتحقق به الحالة الرابعة من حالات طلب إعادة النظر، شريطة أن يكون معلوماً أن الحكم الصادر من القضاء المدني والذي يعنيه القانون الجنائي طبقاً للحالة الرابعة من المادة ٤٤١ إجراءات، هو الحكم المدني الذي يصدر في مسألة مدنية تعتبر شرطاً مفترضاً في الجريمة الجنائية مثل عقد الأمانة، وإصدار الشيك في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد، وذلك لأنه فيما عدا ما يعد من الشروط المفترضة للجريمة الجنائية على النحو السابق فإنه لا يكون للحكم المدني البات أى حجة أمام القضاء الجنائي فيما يتعلق بوقوع الفعل ونسبته إلى مرتكبه، وهذا ما قرره المادة ٤٥٧ إجراءات "لا تكون للأحكام الصادرة من المحاكم المدنية قوة الشيء

المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها"، ويعد الحكم في المسألة الأولية الصادر من المحكمة المدنية والتي تعد شرطاً مفترضاً للجريمة الجنائية، الأحكام الصادرة من المحاكم غير الجنائية، كمجلس الدولة، فالأحكام التي تصدر من محكمة القضاء الإداري في صفة الموظف العام بالنفي، فإنه يجوز طلب إعادة النظر في الحكم الجنائي الصادر من المحاكم الجنائية وذلك متى كان الحكم قد عول على عدم توافر هذه الصفة في حق المتهم، وهذا إذا ألغى الحكم الإداري (أى أثبت توافر صفة الموظف للمتهم)^(١)، أما بالنسبة لمسائل الأحوال الشخصية، فإذا كانت الدعوى الجنائية يتوقف السير فيها على مسألة من مسائل الأحوال الشخصية، وأوقفت المحكمة نظر الدعوى الجنائية، حتى يستصدر صاحب المصلحة حكماً من محكمة الأحوال الشخصية ثم صدر هذا الحكم، فإنه يكون له حجية أمام القضاء الجنائي وفقاً للمادة ٤٥٨ إجراءات، وعلى ذلك فإذا صدر من المحكمة الجنائية حكماً بالإدانة استناداً إلى ما صدر من محكمة الأحوال الشخصية، ثم ألغيت محكمة الأحوال الشخصية هذا الحكم فيما بعد، فإن هذا يصح الاستناد إليه للطعن بإعادة النظر في الحكم الجنائي وفقاً للحالة الرابعة من المادة ٤٤١ إجراءات.

الحالة الخامسة: إذا حدثت أو ظهرت بعد الحكم وقائع أو إذا

قدمت أوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة، وكان من شأن هذه الوقائع أو الأوراق ثبوت براءة المحكوم عليه. وهذه الحالة من حالات الطعن بإعادة النظر، من الأمثلة عليها، أن يتضح أن المحكوم عليه بالإدانة كان مصاباً بعاقة في عقله في وقت معاصر لارتكاب الجريمة التي حكم عليه من

أجلها^(١)، أو أن يثبت أن الشيء المدعى سرقة المحكوم عليه له وصدور الحكم البات عليه بالإدانة من أجله، موجود لدى المجنى عليه، أو أن يثبت أن المحكوم عليه حكما باتا من أجل الجريمة كان في خارج البلاد وليس له صلة بالجريمة المرتكبة، أو أنه كان محبوسا في تاريخ وقوع الجريمة، أو أن يعثر المحكوم عليه حكما باتا في جريمة خيانة الأمانة، على إيصال يفيد أنه كان قد أدى الأمانة إلى صاحبها، ففي هذه الحالات وما على شاكرتها يصح الاستناد إليها للطعن بإعادة النظر وفقا للحالة الخامسة من المادة ٤٤١ إجراءات، بشرط أن يثبت أن تلك الوقائع أو هذه الأوراق كانت مجهولة للمحكمة التي أصدرت للحكم وللمتهم المحكوم عليه^(٢) وإن من شأنها الحكم ببراءة المتهم لسقوط الدليل القائم ضده^(٣)، أما لو ثبت أن المتهم المحكوم عليه كان عالما بما ولم يتقدم للمحكمة بها، فإنه لا يكون من حقه بعد ذلك أن يطعن على الحكم البات الصادر في مواجهته بإعادة النظر وفقا للحالة الخامسة من المادة ٤٤١ إجراءات، والواقع أن هذه الحالة كما يذهب بعض الفقهاء^(٤) تشمل الحالات الأربعة السابقة عليها إلا أن الحالات الأربعة تتسم بكونها غير قابلة للاحتتمالات بعكس الحالة التي نحن بصدددها والتي تقبل كثيرا من الاحتمال والتأويل، الأمر الذي ترتب عليه أن تلك الحالة قد ميزت بإجراءات خاصة بها.

(١) راجع نقض ١٩٧٦/٣/٢٨ مجموعة أحكام النقض س ٢٧ رقم ٧٥ ص ٣٥٣.

(٢) راجع نقض ١٩٦٧/١/٣١ مجموعة أحكام النقض س ١٨ رقم ٢٧ ص ١٤٢.

(٣) راجع نقض ١٩٧٠/٥/٣ مجموعة أحكام النقض س ٢١ رقم ١٥٣ ص ٦٤٦.

(٤) د. محمود مصطفى - المرجع السابق ص ٥١١، د. رعوف عبيد - المرجع

الفصل الثالث

من له حق طلب إعادة النظر

وإجراءات الطلب

أولاً: من له حق طلب إعادة النظر. منح القانون تقديم طلب

إعادة النظر في الحالات الأربعة الأولى المنصوص عليها في المادة ٤٤١ إجراءات لكل من النائب العام والمحكوم عليه أو من يمثله قانوناً إذا كان عدم الأهلية أو مفقوداً أو لأقاربه أو زوجته بعد موته. على أنه إذا كان الطالب غير النيابة العامة، فإن عليه أن يقدم الطلب إلى النائب العام بعريضة يبين فيها الحكم المطلوب إعادة النظر فيه، والوجه الذي يستند عليه، ويشفعه بالمستندات المؤيدة له، وهذا ما أكدته القانون في المادة ٤٤٢ إجراءات بقوله "في الأحوال الأربع من المادة السابقة يكون لكل من النائب العام والمحكوم عليه أو من يمثله قانوناً إذا كان عدم الأهلية أو مفقوداً أو لأقاربه أو زوجة بعد موته حق طلب إعادة النظر، وإذا كان الطالب غير النيابة العامة، فعليه تقديم الطلب إلى النائب العام بعريضة يبين فيها الحكم المطلوب إعادة النظر فيه، والوجه الذي يستند عليه، ويشفعه بالمستندات المؤيدة له...".

أما الطعن وفقاً للحالة الخامسة من المادة ٤٤١ إجراءات فإن الحق في الطعن بطلب إعادة النظر، يكون للنائب العام وحده، سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب أصحاب الشأن (م ٤٤٣/١ إجراءات).

ثانياً: إجراءات طلب إعادة النظر. الطعن بإعادة النظر ليس له

موعد محدد فهو جائز في أي وقت، حيث أنه لا يسقط الحق فيه بالتقادم، والطعن بإعادة النظر وفقاً للأحوال الأربعة الأولى من المادة ٤٤١

إجراءات إذا كان الطالب غير النيابة العامة، فإن الطلب يقدم إلى النائب العام بعريضة يبين فيها الحكم المطلوب إعادة النظر فيه والوجه الذى يستند عليه، ويشفعه بالمستندات المؤيدة له (م ٤٤٢/٢ إجراءات) وعلى الطالب أن يودع سواء أكان هو المتهم أو من يحل محله، مبلغ خمسة جنيهات فى خزانة المحكمة على سبيل الكفالة وتخصص لوفاء الغرامة إذا لم يقبل طلبه (حيث أن الحكم برفض طلب إعادة النظر يترتب عليه إذا كان مقدم الطلب غير النيابة العامة أن يحكم عليه بغرامة لا تزيد عن خمسة جنيهات (م ٤٤٩ إجراءات)، وعلى ذلك فلا يقبل النائب العام الطلب إلا إذا كان المتهم أو من يحل محله قد أودع خزانة المحكمة مبلغ الكفالة ما لم يكن قد تم الإغفاء من هذا المبلغ بقرار من لجنة المساعدات القضائية بمحكمة النقض، ويقدم النائب العام الطلب، مع التحقيقات التى يكون قد رأى إجرائها إلى محكمة النقض بتقرير يبين فيه رأيه والأسباب التى يستند عليها (م ٤٤٢/٣ إجراءات) ويجب أن يرفع الطلب إلى المحكمة فى الثلاثة أشهر التالية لتقديمه (م ٤٤٢/٤ إجراءات)، ولا يملك النائب العام إلا أن يقدم الطلب إلى محكمة النقض، فليس له حق فى عدم تقديمه مهما كانت المبررات، أما إذا كان النائب العام هو الذى قدم الطلب (أى أن الطعن تم بمعرفة النيابة العامة)، فإنه يرفعه أيضا مع ما يرى لزومه من التحقيقات إلى محكمة النقض بتقرير يبين فيه رأيه والأسباب التى يستند عليها (م ٤٤٢/٣ إجراءات).

أما إذا كان الطعن بإعادة النظر وفقا للحالة الخامسة من المادة ٤٤١ إجراءات فإن طلب إعادة النظر يكون من حق النائب العام وحده سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب أصحاب الشأن، وإذا رأى له محلا، يرفعه مع التحقيقات التى يكون قد رأى لزومها إلى لجنة مشكلة من أحد مستشارى محكمة النقض واثنين من مستشارى محكمة الاستئناف تعين كلا منهما الجمعية العامة بالمحكمة التابع لها، ويجب أن يبين فى الطلب

الواقعة أو الورقة التي يستند عليها، وتفصل اللجنة في الطلب بعد الاطلاع على الأوراق واستيفاء ما تراه من التحقيق وتأمر بإحالاته إلى محكمة النقض إذا رأت قبوله، والقرار الصادر من النائب أو الأمر الصادر من اللجنة المشار إليها في شأن قبول الطلب أو عدم قبوله، لا يقبل الطعن (م ٤٤٣ إجراءات) ويتضح من ذلك أن القانون قد منح النائب العام سلطة تقديرية في شأن تقديم طلب إعادة النظر متى توافرت الحالة الخامسة من حالات الطعن بإعادة النظر وفقا للمادة ٤٤١ إجراءات، وذلك على عكس الحال في حالة توافر إحدى الحالات الأربعة الأولى المقررة في المادة ٤٤١ إجراءات، لأنه كما أوضحنا فإن المتهم أو من يحل محله متى قدم طلبا إلى النائب العام للطعن بطلب إعادة النظر وأودع الكفالة فيجب على النائب العام بعد أن يجرى التحقيقات اللازمة، أن يقدم هذا الطلب إلى محكمة النقض في خلال الثلاثة أشهر التالية لتقديم الطلب إليه (م ٤٤٢/٤ إجراءات).

الفصل الرابع

الآثار المترتبة على تقديم طلب إعادة النظر

تمثل الآثار المترتبة على تقديم طلب إعادة النظر في بيان هذه الآثار من حيث تنفيذ العقوبة المحكوم بها، والآثار بالنسبة لإجراءات الفصل في الطلب، وأخيراً من حيث الحكم في الطلب.

أولاً: آثار الطعن بإعادة النظر من حيث تنفيذ العقوبة المحكوم بها. بينت المادة ٤٤٨ إجراءات هذا الأثر بقوله "لا يترتب على طلب إعادة النظر إيقاف تنفيذ الحكم إلا إذا كان صادراً بالإعدام" وعلى ذلك فإن الطعن بإعادة النظر لا يترتب عليه إيقاف تنفيذ الحكم إلا إذا كان الحكم صادراً بالإعدام، وترجع العلة في ذلك إلى أنه إذا نفذ حكم الإعدام ثم اتضح براءة المحكوم عليه، فإنه لا يمكن إصلاح الخطأ القضائي، حيث يستحيل أن تعاد له حياته بعد ذلك.

ثانياً: آثار الطعن بإعادة النظر بالنسبة لإجراءات الفصل في الطلب. يترتب على تقديم النائب العام طلب إعادة النظر إلى محكمة النقض مع التحقيقات التي يرى لزومها، أن تعلن النيابة العامة الخصوم للجلسة التي تحدد لنظر الطلب أمام محكمة النقض قبل انعقادها بثلاثة أيام كاملة على الأقل (م ٤٤٥ إجراءات) وتفصل محكمة النقض في الطلب بعد سماع أقوال النيابة والخصوم، وبعد إجراء ما تراه لازماً من التحقيق بنفسها أو بواسطة من تندبه لذلك (م ١/٤٤٦ إجراءات).

ثالثاً: الحكم في طلب إعادة النظر. إن محكمة النقض متى رفع إليها طلب إعادة النظر فإنها تحكم إما برفض الطلب أو عدم قبوله، أو تحكم بقبوله على النحو التالي.

(أ) الحكم برفض الطلب أو عدم قبوله. تحكم محكمة النقض

برفض طلب إعادة النظر وذلك إذا لم يثبت وجود خطأ قضائي مما نصت عليه المادة ٤٤١ إجراءات، ومتى رفض الطلب، فلا يجوز تجديده لنفس الوقائع التي بنى عليها الطلب الأول (م ٤٥٢ إجراءات) أما إذا كان لوقائع جديدة فليس هناك ثمة مانع من قبوله.

كما تحكم محكمة النقض بعدم قبول الطلب بإعادة النظر، وذلك إذا لم تتبع إجراءات التقادم السابق الحديث عنها، أو أنه لا توجد حالة يستند إليها الطاعن من الحالات المقررة في المادة ٤٤١. وإذا لم يقبل الطعن وفقاً للأحوال الأربعة الأولى من المادة ٤٤١ إجراءات وكان رافع الطعن غير النيابة العامة، فإنه يجب أن يحكم عليه بغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات (م ٤٤٩ إجراءات).

(ب) الحكم بقبول الطعن. متى قبلت محكمة النقض الطلب بإعادة النظر، فإنها تحكم إما بإلغاء الحكم وتقضى ببراءة المتهم إذا كانت البراءة ظاهرة، وإما أن تحيل الدعوى إلى المحكمة التي أصدرت الحكم ولكن على أن تشكل من قضاة آخرين للفصل في موضوعها، وإما أن تحكم محكمة النقض بنفسها في الموضوع، ويتحقق ذلك إذا لم يكن بالإمكان إعادة المحاكمة، كما لو كان المحكوم عليه قد توفى أو أصيب بمرض عقلي أو سقطت الدعوى الجنائية بالتقادم ففي هذه الحالات تتعرض محكمة النقض لموضوع الدعوى وتلغى من الحكم ما يظهر لها أنه خاطئ (م ٤٤٦/٢ إجراءات).

وإذا توفى المحكوم عليه ولم يكن الطلب مقدماً من أحد الأقارب أو الزوج، تنظر المحكمة الدعوى في مواجهة من تعينه للدفاع عن ذكره، ويكون بقدر الإمكان من الأقارب، في هذه الحالة تحكم عند الاقتضاء بمحو ما يمس هذه الذكرى (م ٤٤٧ إجراءات).

وإذا صدر الحكم في الطعن بإعادة النظر بالبراءة فإنه يجب نشره على نفقة الحكومة في الجريدة الرسمية بناء على طلب النيابة العامة وفي

جريدتين يعينهما صاحب الشأن (م ٤٥٠ إجراءات).

ويترتب على إلغاء الحكم المطعون فيه سقوط الحكم بالتعويضات ووجوب رد ما نفذ به منها بدون إخلال بقواعد سقوط الحق بمضى المدة (م ٤٥١ إجراءات) الطعن في الحكم الصادر في الموضوع من محكمة الإحالة. إذا أحالت محكمة النقض بعد قبولها الطعن بإعادة النظر وأحالت الدعوى إلى المحكمة التي أصدرت الحكم محل الطعن للحكم فيها ولكن بتشكيل جديد من قضاة غير من أصدروا الحكم الأول، ثم صدر الحكم من هذه المحكمة بالإدانة، فإن هذا الحكم يخضع الطعن فيه للطرق المقررة للطعن في الأحكام الصادرة من هذه المحكمة (م ١/٤٥٣ إجراءات)، ولكن إذا كان الحكم صادراً من محكمة النقض في الطعن بطلب إعادة النظر فإنه يكون غير قابل للطعن فيه بأي طريقة من الطرق، ولكن لا يجوز أن يكون الحكم الصادر من المحكمة المحال إليها نظر الدعوى أو محكمة النقض إذا نظرت هي بنفسها الدعوى، أن تصدر حكمها بأشد من العقوبة المحكوم بها على المتهم في الحكم الأول محل الطعن بإعادة النظر (م ٢/٤٥٣ إجراءات) وذلك طبقاً للقواعد العامة في الطعون والتي تقضى بعدم جواز أن يضار الطاعن بطعنه (ويستثنى من ذلك النيابة العامة حيث لا يسرى عليها تلك القاعدة لأن مهمتها أن يوضع الحق في نصابه بأن يدان المذنب ويبرأ البريء).

تم بحمد الله

الصفحة	الموضوع
٤-٢	مقدمة
٢٥-٥	باب تمهيدى
١٨٥-٢٦	القسم الأول الدعوى الناشئة على الجريمة الجنائية
٢٩-٢٨	مقدمة
١٢٧-٣٠	الباب الأول: الدعوى الجنائية
٤١-٣١	المبحث الأول: نظام النيابة العامة واختصاصاتها
٥١-٤٢	المبحث الثانى: خصائص النيابة العامة
٤٣-٤٢	المطلب الأول: عدم التجزئة
٤٦-٤٣	المطلب الثانى: التبعية التدريجية
٤٩-٤٦	المطلب الثالث: استقلال النيابة العامة
٥١-٤٩	المطلب الرابع: عدم المسئولية
٧٢-٥١	المبحث الثالث: القيود التى ترد على حق النيابة العامة فى تحريك الدعوى الجنائية
٦٤-٥٢	المطلب الأول: الشكوى
٦٩-٦٥	المطلب الثانى : الإذن
٧٢-٦٩	المطلب الثالث: الطلب
٩٦-٧٢	المبحث الرابع: الجهات الأخرى المختصة بتحريك الدعوى الجنائية.
٨٠-٧٣	المطلب الأول: سلطة محكمتى الجنايات والنقض فى تحريك الدعوى الجنائية.

٨٦-٨١	المطلب الثاني: مدى سلطة المحاكم الجنائية والمدنية في تحريك الدعوى الجنائية في جرائم الجلسات.
٩٦-٨٧	المطلب الثالث: مدى سلطة للمضروور من الجريمة في تحريك الدعوى الجنائية (الإدعاء للبأش).
٩٩-٩٧	المبحث الخامس: المدعى عليه في الدعوى الجنائية
١٢٧-٩٩	المبحث السادس: أسباب انقضاء الدعوى الجنائية وموانع تحريكها.
١٠٤-١٠٢	المطلب الأول: وفاة المتهم.
١٠٥	المطلب الثاني: العفو عن الجريمة (العفو الشامل)
١١٦-١٠٦	المطلب الثالث: مضي للذة (التقادم).
١٢٢-١١٦	المطلب الرابع: الحكم البات.
١٢٧-١٢٢	المطلب الخامس: الصلح.
١٨٥-١٢٨	الباب الثاني: الدعوى المدنية.
١٥٢-١٢٨	الفصل الأول: عناصر الدعوى المدنية.
١٣٤-١٢٩	المبحث الأول: سبب الدعوى المدنية.
١٤١-١٣٤	المبحث الثاني: موضوع الدعوى المدنية.
١٥٢-١٤١	المبحث الثالث: خصوم الدعوى المدنية.
١٤٨-١٤١	المطلب الأول: المدعى في الدعوى المدنية.
١٤٧-١٤٢	الفرع الأول: حق المضروور في إقامة الدعوى المدنية.
١٤٨-١٤٧	الفرع الثاني: أهلية للبيعي للمدعى.
١٥٢-١٤٨	المطلب الثاني: المدعى عليه في الدعوى المدنية.

١٥١-١٤٩	الفرع الأول: الادعاء المدني ضد مرتكب الجريمة والمسئول عن الحق المدني وورثتهما.
١٥٢	الفرع الثاني: أهلية المدعى عليه في الدعوى المدنية.
١٦٢-١٥٣	الفصل الثاني: إجراءات الدعوى المدنية.
١٦٢-١٥٤	المبحث الأول: مدى حق المضرور في الخيار بين الطريقتين المدني والجنائي.
١٥٧-١٥٥	المطلب الأول: القيود التي ترد على حق المدعى المدني في الخيار بين الطريقتين المدني والجنائي.
١٦٢-١٥٧	المطلب الثاني: سقوط حق المدعى المدني في اختيار الطريق الجنائي.
١٧٨-١٦٢	المبحث الثالث: مباشرة الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي
١٧٠-١٦٣	المطلب الأول: تبعية الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي للدعوى الجنائية.
١٧٣-١٧٠	المطلب الثاني: كيفية مباشرة الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي.
١٧٥-١٧٤	المطلب الثالث: حقوق المدعى المدني وتبعاته أمام القضاء الجنائي.
١٧٨-١٧٦	المطلب الرابع: ترك الدعوى المدنية.
١٨٥-١٧٨	المبحث الثالث: مباشرة الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي.
١٨٢-١٧٩	المطلب الأول: حجية الحكم الجنائي أمام القضاء المدني.
١٨٣-١٨٢	المطلب الثاني: حجية الحكم المدني أمام القضاء الجنائي.
١٨٥-١٨٤	المطلب الثالث: الجنائي يوقف المدني.
٣٢٤-١٨٦	القسم الثاني
	جمع الاستدلال والتحقيق الابتدائي
١٨٩-١٨٨	مقدمة

٢٤٨-١٨٩	الباب الأول جمع الاستدلالات والتحقيق بمعرفة مأموري الضبط القضائي.
١٩٦-١٨٩	الفصل الأول: نظم الضبط القضائي.
٢١٠-١٩٧	الفصل الثاني: جمع الاستدلالات والتصرف فيها.
٢٠٣-١٩٧	المبحث الأول: جمع الاستدلالات.
٢١٠-٢٠٤	المبحث الثاني: التصرف في الاستدلالات.
٢٠٧-٢٠٤	المطلب الأول: إحالة الدعوى إلى المحكمة.
٢١٠-٢٠٧	المطلب الثاني: حفظ الدعوى.
٢٤٨-٢١١	الفصل الثالث: إجراءات التحقيق التي يملكها مأموري الضبط القضائي على سبيل الاستثناء.
٢٢٢-٢١١	المبحث الأول: سلطات مأموري الضبط القضائي في التحقيق في غير حالات التلبس.
٢١٨-٢١٢	المطلب الأول: القبض على المتهمين.
٢٢٢-٢١٩	المطلب الثاني: تفتيش شخص المتهم.
٢٤٢-٢٢٣	المبحث الثاني: سلطات مأموري الضبط القضائي في حالات التلبس بالجرم.
٢٢٧-٢٢٣	المطلب الأول: حالات التلبس.
٢٣١-٢٢٧	المطلب الثاني: شروط صحة التلبس.
٢٤٢-٢٣١	المطلب الثالث: آثار التلبس.
٢٤٨-٢٤٢	المبحث الثالث: سلطات مأموري الضبط القضائي في التحقيق بناء على ندبهم من قبل سلطات التحقيق.

٢٤٦-٢٤٣	المطلب الأول: شروط صحة النذب.
٢٤٨-٢٤٦	المطلب الثاني: آثار النذب.
٣٢٤-٢٤٩	الباب الثاني: التحقيق الابتدائي بمعرفة سلطات التحقيق.
٢٥٩-٢٥٠	الفصل الأول: خصائص التحقيق الابتدائي.
٣٠٦-٢٦٠	الفصل الثاني: إجراءات التحقيق الابتدائي.
٢٨٨-٢٦٠	المبحث الأول: إجراءات جمع الأدلة.
٢٦٢-٢٦١	المطلب الأول: الانتقال والمعاينة.
٢٦٤-٢٦٢	المطلب الثاني: نذب الخبراء.
٢٧٩-٢٦٤	المطلب الثالث: التفتيش وضبط الأشياء.
٢٨٣-٢٧٩	المطلب الرابع: سماع الشهود.
٢٨٨-٢٨٣	المطلب الخامس: الاستجواب والمواجهة.
٣٠٦-٢٨٨	المبحث الثاني: الإجراءات الاحتياطية ضد شخص المتهم.
٢٨٩-٢٨٨	المطلب الأول: الأمر بالحضور.
٢٩١-٢٨٩	المطلب الثاني: الأمر بالقبض على المتهم وإحضاره.
٣٠٦-٢٩٢	المطلب الثالث: الحبس الاحتياطي.
٣٠٠-٢٩٢	الفرع الأول: قواعد الحبس الاحتياطي.
٣٠٦-٣٠٠	الفرع الثاني: الإفراج المؤقت.
٣٢٤-٣٠٦	الفصل الثالث: التصرف في التحقيق وطرق الطعن فيه.
٣١٦-٣٠٦	المبحث الأول: الإحالة إلى المحكمة الموضوع.
٣١٥-٣٠٧	المطلب الأول: قواعد الإحالة لمحكمة الموضوع.
٣١٦-٣١٥	المطلب الثاني: الطعن في الإحالة لمحكمة الموضوع.

٣٢٤-٣١٦	المبحث الثاني: الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى.
٣٢٢-٣١٧	المطلب الأول: القواعد التي تحكم الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى.
٣٢٤-٣٢٢	المطلب الثاني: الطعن في الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى.
٤٨٢-٣٢٥	القسم الثالث المحاكمة
٣٢٦	تمهيد
٣٦٣-٣٢٧	الباب الأول: تنظيم القضاء الجنائي
٣٤٣-٣٢٩	الفصل الأول: أنواع المحاكم الجنائية وتشكيلها.
٣٤١-٣٢٩	المبحث الأول: أنواع المحاكم الجنائية.
٣٤٣-٣٤١	المبحث الثاني: تشكيل المحاكم الجنائية.
٣٤٨-٣٤٣	الفصل الثاني: منع القضاة وردهم ومخلصتهم
٣٦٣-٣٤٩	الفصل الثالث: اختصاص المحاكم الجنائية.
٣٥٤-٣٤٩	المبحث الأول: قواعد الاختصاص.
٣٦١-٣٥٤	المبحث الثاني: امتداد الاختصاص.
٣٦٣-٣٦١	المبحث الثالث: تنازع الاختصاص.
٤٨٢-٣٦٤	الباب الثاني: قواعد نظر الدعوى أمام القضاء
٣٨٦-٣٦٥	الفصل الأول: القواعد العامة للمحاكمة.
٣٧٣-٣٦٥	المبحث الأول: الإجراءات العامة لنظر الدعوى.
٣٨٦-٣٧٤	المبحث الثاني: إجراءات نظر الدعوى أمام المحاكم المختلفة.
٣٩٢-٣٨٧	الفصل الثاني: حدود سلطة المحكمة في نظر الدعوى
٣٩١-٣٨٧	المبحث الأول: تهديد المحكمة بوقائع الدعوى.

٣٩٢-٣٩١	المبحث الثاني: تقييد المحكمة بأشخاص الدعوى.
٤٣٣-٣٩٣	الفصل الثالث: الإثبات في المسائل الجنائية.
٤٠٣-٣٩٣	المبحث الأول: الأسس العامة للإثبات الجنائي.
٤٣٣-٤٠٤	المبحث الثاني: أدلة الإثبات الجنائي.
٤٠٧-٤٠٤	المطلب الأول: استجواب المتهم.
٤٠٨-٤٠٧	المطلب الثاني: المعاينة.
٤١٣-٤٠٨	المطلب الثالث: الإقرار.
٤٢١-٤١٣	المطلب الرابع: شهادة الشهود.
٤٢٦-٤٢٢	المطلب الخامس: المحررات.
٤٢٨-٤٢٦	المطلب السادس: الخبرة.
٤٣٣-٤٢٩	المطلب السابع: القرائن.
٤٦٢-٤٣٤	الفصل الرابع: الأحكام.
٤٤٣-٤٣٤	المبحث الأول: أنواع الأحكام الجنائية.
٤٦٢-٤٤٤	المبحث الثاني: شروط صحة الحكم الجنائي.
٤٦٩-٤٦٢	الفصل الخامس: الأمر الجنائي.
٤٨٢-٤٧٠	الفصل السادس: بطلان الإجراءات.
٦٧٦-٤٨٣	القسم الرابع طرق الطعن في الأحكام
٤٨٧-٤٨٤	مقدمة
٥١٥-٤٨٨	الباب الأول: المعارضة.
٤٩٦-٤٩٠	الفصل الأول: الأحكام التي تقبل المعارضة ومن له هذا الحق.

٤٩٢-٤٩٠	المبحث الأول: الأحكام التي تقبل المعارضة.
٤٩٦-٤٩٢	المبحث الثاني: من له حق الطعن بالمعارضة.
٥٠٣-٤٩٧	الفصل الثاني: ميعاد المعارضة وإجراءاته.
٥٠١-٤٩٧	المبحث الأول: ميعاد المعارضة.
٥٠٣-٥٠١	المبحث الثاني: إجراءات المعارضة.
٥١٥-٥٠٤	الفصل الثالث: الآثار المترتبة على المعارضة.
٥٠٧-٥٠٤	المبحث الأول: إيقاف تنفيذ الحكم المعارض فيه.
٥١٠-٥٠٧	المبحث الثاني: إعادة نظر الدعوى.
٥١٥-٥١٠	المبحث الثالث: الحكم في المعارضة.
٥٨٤-٥١٥	الباب الثاني: الاستئناف.
٥٣٢-٥١٨	الفصل الأول: الأحكام التي تقبل الطعن فيها بالاستئناف ومن له هذا الحق.
٥٢٧-٥١٨	المبحث الأول: الأحكام التي تقبل الطعن فيها بالاستئناف.
٥٣٢-٥٢٧	المبحث الثاني: من له حق الطعن بالاستئناف.
٥٤٨-٥٣٢	الفصل الثاني: ميعاد الاستئناف وإجراءاته.
٥٤٤-٥٣٢	المبحث الأول: ميعاد الاستئناف.
٥٤٨-٥٤٤	المبحث الثاني: إجراءات الطعن بالاستئناف.
٥٧٦-٥٤٩	الفصل الثالث: الآثار المترتبة على الاستئناف.
٥٥٤-٥٤٩	المبحث الأول: وقف تنفيذ الحكم الابتدائي.
٥٧٦-٥٥٤	المبحث الثاني: إعادة طرح النزاع أمام المحكمة الاستئنافية.

٥٦٠-٥٥٤	المطلب الأول: إجراءات نظر الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية.
٥٧٦-٥٦١	المطلب الثاني: حدود نظر الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية.
٥٨٤-٥٧٧	الفصل الرابع: الحكم فى الاستئناف.
٦٦٤-٥٨٥	الباب الثالث: الطعن بالنقض.
٦٠٧-٥٨٧	الفصل الأول: الأحكام التى يجوز فيها الطعن بالنقض ومن له حق الطعن.
٦٠٢-٥٨٨	المبحث الأول: الأحكام الجائز الطعن فيها بالنقض.
٦٠٧-٦٠٢	المبحث الثاني: من له حق الطعن بالنقض.
٦٣٢-٦٠٧	الفصل الثانى: ميعاد الطعن بالنقض وإجراءاته وأحواله.
٦١١-٦٠٧	المبحث الأول: ميعاد الطعن.
٦٢٣-٦١١	المبحث الثاني: إجراءات الطعن بالنقض.
٦١٤-٦١١	المطلب الأول: التقرير بالطعن بالنقض.
٦١٧-٦١٤	المطلب الثاني: إيداع أسباب الطعن بالنقض.
٦٢٠-٦١٨	المطلب الثالث: إيداع الكفالة.
٦٢٣-٦٢٠	المطلب الرابع: إجراءات نظر محكمة النقض فى الطعن.
٦٣٢-٦٢٣	المبحث الثالث: حالات الطعن بالنقض.
٦٦٤-٦٣٣	الفصل الثالث: آثار الطعن بالنقض.
٦٣٥-٦٣٣	المبحث الأول: أثر الطعن بالنقض على تنفيذ الحكم المطعون فيه.
٦٤٠-٦٣٥	المبحث الثاني: حدود الدعوى أمام محكمة النقض.
٦٦٤-٦٤٠	المبحث الثالث: الحكم فى الطعن بالنقض.
٦٥٠-٦٤٥	المطلب الأول: تصحيح محكمة النقض للحكم محل الطعن.

٦٦٤-٦٥٢	المطلب الثاني: نقض الحكم وإحالة الدعوى إلى محكمة للوضوع.
٦٧٧-٦٦٥	الباب الرابع: الطعن بطلب إعادة النظر.
٦٦٦	الفصل الأول: الأحكام التي يجوز فيها طلب إعادة النظر.
٦٧١-٦٦٧	الفصل الثاني: الحالات التي يجوز فيها الطعن بإعادة النظر.
٦٧٤-٦٧٢	الفصل الثالث: من له حق طلب إعادة النظر وإجراءات الطلب.
٦٧٧-٦٧٥	الفصل الرابع: الآثار المترتبة على تقديم طلب إعادة النظر.
٦٨٧-٦٧٨	الفهرس

رقم الإيداع

٢٠٠٤ / ١٧٤٦٩